

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فضائل العبادتنا

النَّيَّابَةِ فِيهَا

بحث فقهي مقارن

تأليف

نوح علي سليمان

مفتي القوات المسلحة الأردنية

الناشر

مكتبة الرسالة الحديثة

عمان - هاتف ٣٩٩٥٧ - ص ب ٦٦٠٠

١٩٨٣

الطبعة الأولى

رفعه
عبد الرحمن النجدي
أُسْكِنَهُ اللَّهُ الْفِرْدَوْسَ

قضاء العبادات والنيابة فيها

بحث فقهي مقارن

تأليف

نوح علي سلمان

مفتي القوات المسلحة الاردنية

الطبعة الاولى

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

الناشر

مكتبة الرسالة الحديثة

عمان ٣٩٩٥٧ ☎ ٦٦٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رفع

المقدمة

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الحمد لله رب العالمين ، الذي « تسبح له السموات السبع والارض ومن فيهن
وان من شيء الا يسبح بحمده » (١) والذي يسجد له « من في السموات والارض طوعا
وكرها وظلالهم بالغدو والآصال » (٢) .

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا وشفيعنا محمد ، الذي أدى الرسالة
وبلغ الامنة ، وجاهد في الله حق جهاده ، وعبد الله حتى اتاه اليقين .

وعلى آله وصحبه الذين نضر الله وجوههم اذ حفظوا مقالة نبيهم فوعوها ثم
أدوها كما سمعوها ، ورضي الله عن الائمة المجتهدين والعلماء العاملين الذين فتح
الله عليهم ، فوطدوا اركان الدين ، ومهدوا السبيل للمتعلمين ، واوضحوا نهج العبادة
للمتعبدين .

اما بعد : فقد قال الله تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) (٣)
واذا كانت العبادة في اللغة هي الطاعة والاتقياد (٤) ، فان كل امر يطيع فيه الانسان
ربه هو عبادة ، ولو كان متعلقا بشؤون الدنيا ، وان كانت لا تغني عبادة عن عبادة .

ولما كانت طاعة الله في بعض الامور مشوبة بفرض النفس ، كطاعته في اتقاء
التهلكة ، وتنظيم شؤون الدنيا ، وطاعته في امور اخرى ليس فيها غرض للنفس ،
كطاعته في الصلاة ، والصيام ، اصطلاح العلماء على تسمية النوع الثاني بالعبادة ،
بحيث تفهم منها عند الاطلاق ، فقد عرف الجرجاني العبادة بأنها : فعل المكلف على

(١) اقتباس من سورة الاسراء / ٤٤ .

(٢) اقتباس من سورة الرعد / ١٥ .

(٣) سورة الذاريات : ٥٦ .

(٤) مختار الصحاح : ١١٢ والمصباح المفيد : ٣٨٩ .

خلاف هوى نفسه تعظيما لربه (٥) مع أن النفس اذا اطمأنت وجدت ربيعها ومنتهى لذتها في هذه العبادة ، قال صلى الله عليه وسلم : « وجعلت قرّة عيني في الصلاة » (٦)

وايضاح هذا أن الله تعالى قد شرع نظاما لحياة الناس يشمل حياة الفرد والجماعة ، والزمهم تطبيقه فقال تعالى : « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (٧) .

وقد عرف الباحثون بالنظر ، والناس بالتجربة ، أنه لا يمكن أن تتحقق لهم السعادة الا اذا طبقوا هذا النظام ، ولذا فقد يطبق على أنه النظام الافضل ، بصرف النظر عن مصدره ، وهذا يتردد على الالسنّة اليوم ، وعندها لا يسمى تطبيقه عبادة اذ الاعمال بالنيات (٨) .

وقد يطبق تعظيما لله ، وايمانا بحكمته ، وايقانا بأن ما شرعه هو النظام الحق وهنا يكون تطبيقه عبادة ، ويكون تطبيقه على الوجه الامثل ايضا .

واما النوع الثاني من الاوامر فهو وان كان قطعيا يعود على حياة الناس في دنياهم بالخير ، لكن منفعتة الدنيوية لا تبدو لاول وهلة ، لان فيه مخالفة لهوى النفس ولذا يكون الدافع الى تنفيذه هو تعظيم الله ، قال الله تعالى عن الصلاة : « وانها لكبيرة الا على الخائضين الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وانهم اليه راجعون » (٩) .
وقال عن الصيام في الحديث القدسي : « كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وأنا اجزي به يدع طعامه وشرابه من اجلي » (١٠) .

ولقد عني الفقهاء ببيان كلا النوعين من التشريع ، ولكنهم قدموا العبادات في التاليف لانها حق الله الخالص ، ولانها اركان الاسلام الاساسية ، بها يتميز المسلم عن غيره ، ولان منها ما يحتاج اليه كل مكلف لتصحيح عبادته ، وليس كل حكم في المعاملات ونحوها يحتاج اليه كل مكلف .

وفي النهضة الفقهية الحديثة اكب الفقهاء على التاليف فيما سوى العبادات من فروع الفقه ، كالمعاملات والجنايات والاحوال الشخصية ، وبسبب ذلك أنه قد فرضت

(٥) التشریفات للخرجاني : ٧٨ .

(٦) رواه : أحمد ، والنسائي ، والحاكم ، والبيهقي عن انس انظر الفتح الكبير ٢ / ٦٨

(٧) سورة النساء / ٦٥ .

(٨) اقتباس من حديث رواه البخاري : ١ / ٢ ، ومسلم : ١٥١٥ / ٢ .

(٩) سورة البقرة : ٤٥ ، ٤٦ .

(١٠) رواه البخاري : ٢ / ٢٤ ، ومسلم : ٨٠٧ / ٢ .

على الأمة الإسلامية شريعة الأفرنج ، بحجة أن الشريعة الإسلامية غير مكتوبة بصياغة يفهمها أهل العصر ، وأنها لا تحتوي تفاصيل تعالج القضايا المستجدة ، فهب أهل العلم لصياغة الفقه الإسلامي مستوفيا هذين الشرطين ، وأثريت المكتبة الإسلامية بمؤلفات يستحق بعضها التقدير ، لكن لم يكن هذا كافيا لأن تعود الشريعة حاكمة في قضايا المسلمين ، وهذا يكشف السبب الحقيقي الذي دفع إلى تطبيق شريعة الأفرنج ، فانه لم يكن نوع الصياغة ، ولا عدم تغطية حاجات العصر ، ولكنه الكفر بصارع الإسلام ، ويتقهر أبناءه ، والكافرون يحاولون أن يطفئوا نور الله بأفواههم « ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون » (١١) . والأخلاق الإسلامية التي عالج أنجع علاج قضايا مجتمع مترامي الأطراف ، متعدد الأجناس واللغات ، متجدد الحاجات ، متنوعها ، واستطاع أن يواكب ويطور مجتمعات متعددة المستويات المدنية طيلة ثلاثة عشر قرنا ، وصل بها خلال ذلك إلى القمة ، وكانت دولته هي الأولى على وجه الأرض . هذا الإسلام لم يعجز ، ولن يعجز عن معالجة ما يجد من أمور ، لكن بأسلوبه المتكامل ، الذي يأبى الترقيع ، وعلى أي حال فهي عثرة نسأل الله أن يقللها وغمة نسأل الله أن يكشفها .

والذي يعني في هذا المقام أن ما ألف خلال هذه الفترة في أمور العبادات لا يعادل معشار ما ألف في غيرها ، وحسبك أن تطلع على قائمة بأسماء الرسائل العلمية المقدمة لنيل الشهادات لترى ما نصيب العبادات منها ، وفي حين يعيش الطلاب أزمة إيجاد مواضيع لبحوثهم ، وتتفتق قرائحهم عن مواضيع ينالون بها الدرجات العلمية ثم لا ترى النور لأن المجتمع لا يطبقها ، نجد بعض المواضيع الهامة في أمور العبادات لم يكتب فيها ، مع أن حاجة المسلمين ماسة إلى كتب في العبادات تجمع بين أصالة الرأي وحدثة الأسلوب ، وأن الإنسان ليخرج إذا سأله شاب عن كتاب فقهي يقرؤه ليكون منهaja في عبادة الله ، فالموجود أما كتب لا يألف شباب العصر أسلوبها ، أو كتب تحتاج إلى إعادة نظر ، وأن كانت تسد مسدا .

والموضوع الذي أعالجه في هذه الرسالة من المواضيع التي تمس إليها الحاجة للأسباب التالية :

(١) أن المسلم قد يتعرض لظرف يعذر فيه بتأخير العبادة عن وقتها أو يضطر إلى أدائها مع خلل فيها لحرمة الوقت ، فإذا زال العذر وجب القضاء ، لكن ما الذي يقضى ؟ ومتى يجب القضاء ؟ وكيف يكون ؟

(١١) اقتباس من سورة التوبة / ٢٢ .

(٢) ان الناس — مع الاسف — قد نشأ فيهم ترك العبادات بلا عذر فاذا تاب أحدهم من هذه المعصية ماذا يفعل بما فاتته ؟

(٣) وفي الحالتين الاولى والثانية قد يعجز المكلف أو يموت ولم يؤد حق الله فهل يستطيع أحد أن ينوب عنه في أداء شيء من هذه الحقوق ، أو يبرىء ذمته مما وجب فيها ؟

هذه هي الامور التي نبحثها في هذه الرسالة ، والجامع بينها تدارك ما فات من العبادات ، سواء اثناء الحياة والقدرة بالقضاء ، او بعد العجز أو الموت بالنيابة ، وهو أمر مهم لان قضاء ما يقضى شرط لقبول التوبة ، والتوبة مطالب بها المؤمن دائما قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا » (١٢) وبراء الذمة من حقوق الله واجب كبراء الذمة من حقوق العباد ، بل أكثر ، قال عليه الصلاة والسلام : « دين الله أحق أن يقضى » (١٣) .

والمراد بالعبادات في هذا البحث المعنى الاصطلاحي الذي اشرت اليه آنفا وهو ما يشمل الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والنذر ، والكفارات ، والاضحية .

واحكام القضاء والنيابة في هذه الامور موزع في أبواب الفقه ، كما انها تتفاوت قلة وكثرة بحسب الموضوع ، ولذا كان علي أن اتبع مسائلها ثم أؤلف بينها ، وأنسقتها .

فكل مسألة وجب فيها القضاء أو صحت فيها النيابة في مذهب من المذاهب الاربعة — كبرى مذاهب أهل السنة — أخرجتها ، وقارنتها بما في بقية المذاهب ، فكنت أعرض صورة المسألة ، ثم أذكر آراء هذه المذاهب فيها ، وأتبع ذلك بذكر أدلتهم ، ثم أناقش هذه الأدلة فأبين ما قيل في كل دليل ، أو ما لاحظته في بعض الأدلة ، ثم أبين ما يترجح لي في كل مسألة ، الا في مسائل قليلة لم استطع أن أرجح فيها مذهباً على آخر .

وأقول : ترجح لي ، لاني لا أضع نفسي حكماً بين المذاهب ولست مؤهلاً لان أحكم برجحان مذهب على مذهب في كل مسألة ، بل أعتقد أنهم جميعاً ينهلون من علم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أقرب اليه عهداً ، وأوثق به سبباً ، وأفضل منا قرناً ، وأكثر للرسول صلى الله عليه وسلم اتباعاً ولاخباره وسنته تتبعاً وهذا العلم رواية وفهم ، ونصوص وفتوح والله يعد المتقين فيقول : « ان تتقوا الله

(١٢) سورة التهميم / ٨ .

(١٣) رواه البخاري : ٤٦/٢ ومسلم : ٨٠٤/٢ .

يجعل لكم فرقتنا » (١٤) . ثم هم يوضحون منهجهم ، ويمهدون سبيلهم ، ويدلّون بحجّتهم من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس . فان اتفقوا كان علينا الاتباع وان اختلفوا — وحكمة الله في ذلك بالغة — كان علينا ان نبحث في أدلتهم ونقارن بينها لتكون لنا حجة اذا تعبدنا لله بأحد أقوالهم ، لاجل هذا كله فأنا أبذل جهدي لأعرف أي الأقوال أولى بالتقليد ، ولا آتي بجديد ، فان لم يسعني ما وسعهم فقد ضيقت واسعا ومن عرف أدلتهم عظموا في عينه ، وعلت همته بالتطلع الى تلك القمم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ومن تمطى ليطاولهم ، وانبرى ليبازرهم ، انكشف عواره ، وعلا خواره ، وضحك منه العالم ، وافتنن به الجاهل ، فليسوا هم أربعة رجال بل أربعة قادة لجيوش علمية جرارة ، فيها مشاهير علماء التفسير ، والحديث ، والأصول والفقه . واللغة ، وغير ذلك من العلوم ، أسهم كل واحد منهم في بناء هذه الصروح العلمية المتينة الرائعة ، على الأسس التي أرساها امام كل مذهب ، فما حال من يسرق بضاعتهم ليكاثروهم ، ويعتمد على أقوالهم ليناولهم ، وينيش منسي استنباطهم ومرجوح آرائهم ليدعي التجديد ؟!

ان الانتساب الى هذه المذاهب شرف ، والبناء على قواعدها اتباع للمنهج العلمي المحض . وتفطية المعجز بالجهود نقيصة من نوع آخر .

بل أصالة وبناء ، ووفاء وتجديد .

ولقد حاولت ان أبين مواطن الاتفاق وتقارب وجهات النظر ، والحجم الحقيقي للخلاف ، فكثيرا ما يكون الخلاف لفظيا ، لا تنبني عليه نتيجة عملية ، أو في أمور اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح ، وقد يكون الخلاف قريبا بحيث يمكن مراعاة القولين ، وذلك لان قضية الخلاف بين المذاهب قد ضحمت في أذهان الناس لتكون حجة للخروج عليها ، مع أن الخلاف مهما احتدم بين مذاهب أهل السنة فإنه لم يصل الى حد التكفير أو التفسير — لا سمح الله — بل كل علماء المذاهب يعتقدون أنهم ينشدون الحق ، ويبحثون عن حكم الله تعالى . ومهما تعددت العقول لا بد ان تتعدد الآراء ، وليس المشكل في الخلاف بل في كيفية التصرف تجاهه ، فاذا ايقنا أننا نبحث عن حكم الله ، وجب أن لا تضيق صدورنا بالخلاف ، وأن لا ينقلب الخلاف الى عداوة فنكفينا عباد الله نبحث عن مرضاته ، وليس الحق وقفنا على واحد منا ، وقد يكون مع كل واحد منا ، ولذا كان مذهب علماء الصوفية وجوب مراعاة الخلاف ، فهم يريدون أن تكون عباداتهم صحيحة في نظر كل المذاهب .

وقد أبرزت بعض النقاط التي خالف فيها بعض العلماء امام المذهب عملا بما ثبت من السنة ، ونهت الى الطريقة اللبقة والاسلوب اللطيف الذي يسلكونه في

العدول عن قول الامام ، وقد اثبت ذلك في كل مذهب من المذاهب الاربعة لابين ان
المذهب اتباع لاهل العلم على بصيرة ، وليس تقليدا اعمى كما يزعم الزاعمون .

وتعرضت في بعض المسائل لبيان رأي ابن حزم لان آرائه رواجاً هذه الايام ،
وابن حزم لا ينكر علمه ولا ينقص قدره ، لكن مذهبه لم ينقح كما نقحت المذاهب الاربعة
فهو جهد فردي ، لم يتابع عليه ، وان كان هو تابعاً لمذهب الظاهرية ، ومقارنة قوله
بأقوال المذاهب الاخرى يظهر اثر رفضه للقياس فيما يتبناه من احكام ، كما يظهر اثر
القياس في تناسق الاحكام التي تتبناها المذاهب الاخرى .

وأخيراً فان هذا جهدي ارجو ان اكون قد وفقت فيه وهديت الى سواء السبيل
ينزل الله ورحمته .

وان زلت بي القدم فأرجو الله ان يشفع في نبيه صلى الله عليه وسلم ومن ملت
الى قوله من المجتهدين فاني لم أخرج عن آراء اهل العلم السابقين ،

وختاماً فانه لا يسعني الا ان أعبر عن عظيم شكري ، ووافر تقديرى لاستاذي الاستاذ
الدكتور محمد مصطفى أمبابي ، عميد كلية الشريعة والقانون بأسسيوط ، الذي قبل
الإشراف على هذه الرسالة ، وشجعني منذ البداية ووجهني منذ الخطوات الاولى ،
وتتابع ارشاداته وتوجيهاته حتى اكملت هذه الرسالة فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما أشكر اللجنة الكريمة التي ستناقش هذه الرسالة لتزيدها تنقيحاً وتدقيقاً
لتكون بعد ذلك جديرة بأن تطبع بشكل أوسع وتتداولها أيدي القراء . (١٥)

« وقل رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين » (١٦)

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١٥) نوقشت من قبل : الاستاذ الدكتور الشيخ عبد الغني محمد عبد الخالق رئيس قسم الأصول .

(سابقاً) في كلية الشريعة والقانون بالقاهرة ، والاستاذ الدكتور يوسف عبد المقصود رئيس قسم .

الفقه المقارن في كلية الشريعة بالقاهرة ونالت تقدير (ممتاز) .

(١٦) اقتباس من سورة المؤمنون / ١١٨ .

نمبر

في معنى :

- (١) الأداء
- (٢) القضاء
- (٣) الاعادة
- (٤) التعجيل
- (٥) النيابة

رفع عبد الرحمن النجدي أسكنه الله الفردوس الرداء والقضاء

الاداء لغة : هو ايصال الشيء الى الشيء أو وصوله اليه من تلقاء نفسه .
ينال : أدى فلان يؤدي ما عليه أداء وتأدية (١) ، وأدى الأمانة الى أهلها تأدية اذا
أوصلها (٢) ، وأدى دينه تأدية قضاء (٣) . قال الله تعالى : « ان الله يأمركم ان
تؤدوا الامانات الى أهلها » (٤) .

وأما القضاء لغة : فهو احكام الامر ، واتقانه ، وانفاذه لجهته ، قال الله تعالى :
« فقضاهن سبع سموات في يومين » (٥) ، والقضاء الحكم قال سبحانه في ذكر من قال
« فاقض ما أنت قاض » (٦) أي اصنع واحكم (٧) .

وتد يكون بمعنى الفراغ : تقول قضى حاجته ، وبمعنى الاداء والانتهاء ، تقول
قضى دينه (٨) ، ومنه قوله عز وجل : « فاذا قضيتم مناسككم » (٩) أي أدیتوها
فالقضاء هنا بمعنى الاداء .

ومن هذا يبدو التقارب بين معنى القضاء والاداء لغة ، لكن التفريق بين
المعنيين اصطلاحي :

قال في المصباح المنير : « واستعمل العلماء القضاء في العبادة التي تفعل خارج
الوقت المحدود شرعا ، والاداء اذا فعلت في الوقت المحدد ، وهو مخالف للوضع
اللفوي لكنه اصطلاح للتمييز بين الوقتين » (١٠) .

-
- (١) مقاييس اللغة ١ / ٧٤ .
 - (٢) المصباح المنير ص : ٩ .
 - (٣) مختار الصحاح . ص ٥٢٣ .
 - (٤) النساء / ٥٨ .
 - (٥) فصلت / ١٢ .
 - (٦) طه / ٧٢ .
 - (٧) مقاييس اللغة ٥ / ٩٩ .
 - (٨) مختار الصحاح . ص ٥٨٧ .
 - (٩) البقرة / ٢٠٠ .
 - (١٠) المصباح المنير ، ص ٥٠٧ .

وفي التلويح على التوضيح : « لا نزاع في اطلاق الاداء والقضاء بحسب اللغة على الاتيان بالمؤقتات وغيرها مثل اداء الزكاة والامانة وقضاء الحقوق وقضاء الحج للملأين به ثانيا بعد فساد الاول ونحو ذلك » (١١) .

هذا في اللغة اما في الاصطلاح فللعلماء اراء فيها يطلق عليه لفظ : الاداء ، وفيما يطلق عليه لفظ : القضاء ، وتبعاً لذلك اختلف تعريفهم لهما ، فقد اتفقوا على اطلاق اسم الاداء على بعض المسائل ، وعلى اطلاق اسم القضاء على البعض الآخر واختلفوا في اطلاقهما على البعض الثالث .

ونبدأ بذكر ما اتفقوا عليه . ثم نذكر تعريف كل فرقة لهما ، ونطله لنعرف ما يشمله ثم نختار التعريف الذي يناسبنا في هذا البحث .

الاداء والقضاء اصطلاحاً :

١ - يتفق الاصوليون على تقسيم العبادات الى مؤقتة وغير مؤقتة (١٢) ، والمراد بالمؤقتة : ما جعل لها الشارع وقتاً محدداً للطرفين ، سواء كان موسماً ام مضيقاً « والموسع : ما يزيد على مقدار ما يسع العبادة كزمان الصلوات ، وسننها ، والضحي والعيدين ، والمضيق : ما كان بمقدار العبادة كزمان صوم رمضان ، وأيام البيض » (١٣)

والمراد بغير المؤقتة : ما لم يجعل لها الشارع وقتاً محدداً للطرفين وذلك كالجهاد والامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والذكر المطلق ، واداء الكفارات ، وانقاذ الفريق ونحوه ، واذا كانت بعض هذه المذكورات تطلب عند وجود مقتضياتها ، فان ذلك لا يجعلها من المؤقتات لان طلبها في ذلك الوقت لمصلحة في المطلوب الذي حدث ما يقتضيه في ذلك الوقت أو في غيره فلو لم يظهر المنكر - مثلاً - في ذلك الوقت لما تعين ذلك الوقت لانكاره ، اما المؤقتات شرعاً فالحكمة في الوقت لامر تعبدى قد لا ندركه (١٤)

(١١) التلويح على التوضيح ٢ / ٧٤ .

(١٢) ينظر في هذه التقسيمات : المستقصى : ٩٥ / ١ ، ونهاية السؤل في شرح منهاج الاصول للاستنوي : ١ / ٦٧ ، وتقريبات شيخ الاسلام عبد الرحمن الشربيني على حاشية البناني : ١ / ١٠٨ ، وشرح الكوكب المنير : ص ١١٢ ، ومسلم النبوت : ١ / ٦٩ وكشف الاسرار : ١ / ٢١٢ ، وتيسير التحرير : ١٩٨ / ٢ .

(١٣) ينظر في تعريف الموسع والمضيق : حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع والشرح المذكور : ١ / ١٠٨ ، وكشف الاسرار : ١ / ٢١٢ ، والخفية يسمون الموسع ظرفاً ، والمضيق معياراً .

(١٤) شرح تنقيح الفصول للقراشي : ص ٧٢ .

٢ — ويتفقون أيضا على ان العبادة المؤقتة اذا فعلت في وقتها كان فعلها أداء سواء كانت فرضا أم نفلا (١٥) .

٣ — وعلى ان العبادة المؤقتة الواجبة (١٦) اذا فعلت بعد خروج وقتها كان ذلك قضاء (١٧) .

ويذهبون بعد ذلك في تعريف الاداء والقضاء الى راين :

الرأي الاول : وبه يقول الشافعية والمالكية والحنابلة .

والرأي الثاني : وبه يقول الحنفية .

وفيما يلي بيان الراين :

يرى أصحاب الرأي الاول : ان الاداء والقضاء من صفات العبادات المؤقتة : اما العبادات غير المؤقتة فلا يوصف فعلها بأنه أداء ولا قضاء لان هذا التقسيم مرتبط بالوقت (١٨) .

ولذا فان الاداء عندهم هو :

ايقاع العبادة في وقتها المعين لها شرعا لمصلحة اشتمل عليها الوقت (١٩) غير مسبقة بمثلها (٢٠) .

(١٥) شرح المصلى على جمع الجوامع ١/١٠٨ ، نهاية السؤل ١/٦٧ ، المستصفى ١/٩٥ ، مسلم الثبوت ١ / ٨٥ ، شرح الكوكب المنير : ص ١١٤ شرح تنقيح الفصول ص ٧٢ كشف الاسرار ١/١٤٦ .

(١٦) زدت هنا قيد (الواجبة) لان الحنفية يرون أن النافلة لا تقضى اذا فات وقتها . انظر كشف الاسرار : ١/١٣٥ ، التلويح على التوضيح : ٢/٧٥ .

(١٧) الاحكام للامدي ١ / ٨٣ ، المستصفى : ١/٩٥ ، وحاشية الجرجاني على شرح المقصد : ١/٢٣٤ ، مسلم الثبوت : ١ / ٨٥ .

(١٨) شرح الكوكب المنير : ص ١١٢ ، نهاية السؤل : ١/٦٧ ، تقريرات الشريفي على حاشية البستاني : ١/١٠٨ ، وشرح المصلى على جمع الجوامع : ١/١١٠ .

(١٩) شرح تنقيح الفصول : ص ٧٢ ، وانظر المستصفى : ١ / ٩٥ ، وشرح الكوكب المنير : ص ١١٤ ، وشرح المصلى على جمع الجوامع : ١ / ١٠٨ ، والاثباه والنظائر للسخوطي ص ٤٢٤ .

(٢٠) زدت هذا القيد على ما ذكره القرافي مراعاة لما ذكره غيره . انظر : نهاية السؤل ١/٦٧ ، وشرح البدخشى : ١ / ٦٤ ، وأصلهما المنهاج للبيضاوي فقد عرف البيضاوي الاداء فقال : العبادة ان وقعت في وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل فاداء . لكن اشتراط عدم سبق الاداء المختل غير مسلم وسياتي في تعريف الاعادة ، وانظر التلويح على التوضيح ٢/٧٤ فقد عرف الاداء عند الشافعية بأنه ما فعل في وقته القدر له شرعا أولا .

وقولهم : في وقتها : احتراز عن القضاء فانه ايقاعها بعد وقتها واحتراز مما لم يقدر له وقت فانه لا يوصف بأنه أداء ولا قضاء كما تقدم .

وقولهم : شرعا : احتراز من العرف فقد تعارف الناس مثلا على ايقاع صلاة الجمعة في اول وقت الظهر مع أن وقتها يمتد الى نهاية وقت الظهر فلو أخرها أهل ممر الى آخر الوقت كان ايقاعها حينئذ أداء ، واحتراز عما اذا عين ولي الأمر للعبادة وقتا — كأن عين شهرا لأداء الزكاة — فطاعته في ذلك واجبة لكن اخراج الزكاة في ذلك الشهر لا يسمى أداء باصطلاح الاصوليين — أي ما يقابل القضاء (٢١) .

ومثله لو أمر بالخروج للجهاد في وقت معين فطاعته واجبة لكن فعل ذلك لا يسمى أداء باصطلاح الاصوليين .

وقولهم : اشتمل عليه الوقت : احتراز من تعيين الوقت لمصلحة في المأمور به لا لمصلحة في الوقت . كمن بادر لازالة منكر ، أو انتاذ غريق فإن المصلحة ههنا في نفس الانتاذ سواء كان في هذا الزمان ، أو غيره بخلاف تعيين أوقات الصلاة والصوم ، فنحن نعتقد أنها لمصلحة في نفس الأمر اشتملت عليها هذه الاوقات وإن كنا لا نعلمها ، وهكذا كل مأمور به لم ندرك علته نقول عنه : « تعبدى » ومعناه أنا لا نعلم مصلحته . لا انه ليس فيه مصلحة ، طرداً لقاعدة الشرع في رعاية مصالح العباد على سبيل التفضل .

نتد تلخص أن التعيين في القوريات لتكميل مصلحة المأمور به ، وفي العبادات لمصلحة في الاوقات (٢٢) .

وقولنا : غير مسبوقه بمثلها : احتراز من الاعادة وسميائي تعريفها ان شاء الله . فأنها مسبوقه بالأداء وهو مثلها سواء كان فيه خلل غير مبطل أم لم يكن به خلل .

وأما القضاء عندهم فهو : ايقاع العبادة بعد خروج وقتها الذي عينه الشرع لمصلحة فيه استدراكا لما سبق لفعله مقتض مطلقا (٢٣) .

(٢١) تقريرات الشريفي على البناني ١ / ١١٠ .

(٢٢) شرح تنقيح الفصول ص : ٧٥ ، وانظر شرح الكوكب المنير : ص ١١٤ .

(٢٣) هذا التعريف اقتبسته من عدة تعاريف حاولت فيه جمع ما استدرك بعضهم على بعض . انظر شرح :

المحلى على جمع الجوامع : ١ / ١١١ ومنتهى السؤل وأمله منهاج العقصول : ١ / ٦٧ ، وشرح :

الكوكب المنير : ص / ١١٤ ، والأحكام في أصول الأحكام : ١ / ٨٢ والمستصفي : ١ / ٩٥ .

وشرح تنقيح الفصول : ١ / ٧٢ .

وقولهم : بعد خروج وقتها : احتراز من الاداء والاعادة ، فهما في الوقت .

وقولهم : لمصلحة فيه : احتراز عن تعيين الوقت لمصلحة في المأمور به كما سبق
أيضا .

وقولهم : استدراكا : خرج به اعادة الصلاة المؤداة في خارج وقتها فانها ليست
قضاء ، ولا اداء ، ولا اعادة اصطلاحا وان كانت اعادة في اللفظة (٢٤) .

وقولهم : لما سبق لفعله مقتضى : يشمل الواجب والمندوب ، فان المندوب يقضى
عند الشائعية (٢٥) ، والحنابلة (٢٦) ، خلافا للمالكية (٢٧) ، وسنعرض لبحث هذه
المسألة - ان شاء الله - فيما يأتي (٢٨) . ويحترز بهذا القيد عما لم يسبق لفعله
مقتضى كما لو اراد ان يقضى المكلف ما فاته من الصلاة قبل التمييز فلا يسمى قضاء (٢٩)
لانه لم يكن مطلوبا منه لا على وجه الوجوب ولا على وجه الندب . وكذا لو ارادت
الحائض ان تحلي ما فاتها من صلاة في زمن الحيض .

وقولهم : مطلقا : أي سواء كان تأخيرها للعبادة عن وقتها لعذر أو بلا عذر .

أما اذا وقع بعض العبادة في الوقت وبعضها خارجه وهذا يتصور في الصلاة
فالحكم فيها ما يلي (٣٠) :

١ - اذا وقعت ركعة في الوقت وباقي الصلاة بعد خروج الوقت ، فما وقع
في الوقت أداء والباقي قضاء في حكم الاداء (٣١) ، وأكثر الفقهاء يجعلون الصلاة كلها

(٢٤) حاشية الجرجاني على شرح العضد : ١ / ٢٢٢ .

(٢٥) شرح المحلى على جمع الجوامع : ١ / ١١١ .

(٢٦) المغنى لابن قدامة : ٢ / ١٤٠ .

(٢٧) حاشية البناني على شرح المحلى : ١ / ١١١ .

(٢٨) انظر ٢٣١ .

(٢٩) الاحكام للامدي : ١ / ٨٢ .

(٣٠) حاشية الجرجاني على شرح العضد : ١ / ٢٣٤ ، شرح المحلى على التهساك : ١ / ١٠٨ ، ١١١ .
وتيسير التحرير : ٢ / ١٩٨ .

(٣١) حاشية الجرجاني على شرح العضد : ١ / ٢٣٤ ، وحاشية البناني على المحلى وتعليقات الشرييني
عليه : ١ / ١١٦ .

في هذه الحالة أداء حقيقة لا تبعا (٣٢) ، ودليلهم على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » (٣٣) وقد راعى التمساح السبكي — رأي الفقهاء فعرف الاداء بأنه : « فعل بعض وقيل كل ما دخل وقته قبل خروجه » (٣٤) .

وكما ترى فالنتيجة واحدة ، والخلاف فيما وقع بعد الوقت هل هو أداء حقيقة كما يرى الفقهاء أم تبعا كما يرى الأصوليون مع اتفاقهم على تسميته أداء .

٢ — أما إذا وقع في الوقت أقل من ركعة فقد اختلف الفقهاء

(أ) ذهب المالكية (٣٥) والشافعية (٣٦) الى أن الصلاة في هذه الحالة كلها قضاء . اخذا بالمفهوم المخالف للحديث المتقدم فهو يفيد أن من لم يدرك ركعة في الوقت لم يدرك الصلاة . ثم من حيث المعنى فإن الركعة تشمل معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقي كالتكرار لها فجعل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما دونها (٣٧) .

(ب) وذهب الحنفية (٣٨) والحنابلة (٣٩) الى أن من أدرك تكبيرة الاحرام في الوقت ووقع باقي صلاته بعد خروج الوقت فصلاته كلها أداء .

وأما اصحاب الرأي الثاني وهم الحنفية فيعرفون الاداء بأنه :

(٢٢) المهذب مع المجموع : ٦٤/٢ والروضة : ١ / ١٨٢ ، وشرح المحلى على التمهاج : ١١٦/١ وحاشية الدسوقي : ١٨٢/١ وتيسير التحرير : ١٩٨/٢ ومنتهى الارادات : ٥٨/١ ، ومغنى ذوي الافهام : ص ٥ . وكشاف القناع : ٢٥٧/١ وشرح منتهى الارادات : ١٣٦/١ .

(٢٣) رواه البخاري انظر فتح الباري : ٥٧/٢ . وصحيح البخاري ١٥١/١ وصحيح مسلم ١ / ٤٢٣ .

(٢٤) حاشية البناني : ١ / ١٠٨ .

(٢٥) بلفظ السالك : ١ / ٨٦ وحاشية الدسوقي : ١ / ١٨٢ .

(٢٦) المجموع : ٦٤/٢ والروضة : ١ / ١٨٢ .

(٢٧) حاشية قليوبي على شرح المحلى : ١ / ١١٧ .

(٢٨) تيسير التحرير : ١٩٨/٢ .

(٢٩) كشف القناع : ٢٥٧/١ وشرح منتهى الارادات : ١٣٦/١ .

« تسليم عين الثابت بالامر » (٤٠) .

والمراد بتسليمه : اخراجه من العدم الى الوجود ، اذ تسليم كل شيء بما يناسبه (٤١) .

والمراد بالثابت بالامر : ما يشمل الواجب والمندوب .

وهذا التعريف يشمل :

١ — حقوق الله ، وحقوق العباد ، كأداء الصلاة في وقتها ، وتسليم عين المفصوب لأن كليهما ثبت تسليمه بالامر أي أمر الشارع .

٢ — ويشمل المؤقت وغير المؤقت اذ لم يقيد بأحدهما ولأن كليهما يمكن أن يسلم بعينه ، والاداء في العبادات المؤقتة يكون بفعلها في الوقت ، وفي غير المؤقتة كسجود التلاوة وأداء الزكاة يكون بفعلها ابدًا ، أي في العمر لأن جميع العمر فيه بمنزلة الوقت فيما هو مؤقت (٤٢) .

٣ — ويشمل الواجب والنفل لأن كليهما ثابت بالامر (٤٣) .

وقد قسموا الاداء الى ثلاثة انواع (٤٤) :

١ — أداء كامل محض وهو ما يؤديه الانسان بوصفه على ما شرع كأن يشرع مع الامام في صلاة الجماعة ويتمها (٤٥) ، وفي حقوق العباد ، كأن يرد عين المفصوب سالمة (٤٦) .

٢ — وأداء فيه قصور كمن أدى الصلاة مفردًا ولذا يسقط عنه الجهر أو صلى

(٤٠) كشف الاسرار على اصول البزدوي : ١٣٤/١ ، والتلويح على التوضيح ٧٥/٢ وشرح المنار لابن ملك : ص ١٥٠ ، وبعض الحنفية عرف الاداء بما يقارب تعريف الشافعية ومنبئنه بعد قليل مع رد جمهور الحنفية عليه .

(٤١) شرح المنار لابن ملك : ص ١٥٠ .

(٤٢) كشف الاسرار على اصول البزدوي : ١٤٦/١ .

(٤٣) كشف الاسرار : ١٣٤/١ .

(٤٤) كشف الاسرار : ١٣٢/١ ، ١٤٧ .

(٤٥ و ٤٦) اصول البزدوي بهامش كشف الاسرار : ١ / ١٤٧ .

مع الامام الا انه كان مسبوقا ببعض صلاته (١٧) . وفي حقوق العباد ، كرد العبد
المفصوب مشغولا بجناية (٤٨) .

٣ - واداء شبيهه بالقضاء ، كمن نام خلف الامام أو أحدث فذهب وتوضأ ، ثم
عاد بعد فراغ الامام فهذا مؤد اداء يشبه القضاء ، أما أنه اداء فلأنه في الوقت ، وأما
أنه يشبه القضاء فباعتبار فوات ما التزمه من الاداء مع الامام بسبب فراغ الامام من
الصلاة (٤٩) ، ومثاله في حقوق العباد : أن يعقد عقد نكاحه على امرأة ويسمي لها في
المقد عبد غيره مهرا ثم يشتري العبد ويسلمه لها فهذا اداء لأنه سلم عين العبد
المسمى ، فتجبر الزوجة على قبوله كما لو كان في ملك الزوج عند العقد ، ولا يملك
الزوج منعها منه ، ويشبه القضاء لان الزوج ملكه بعد الشراء حتى نفذ فيه عتقه ،
وبيعه وغيرهما من التصرفات ، ولا ينفذ ذلك من الزوجة قبل القبض ، لان تبدل الملك
بمنزلة تبدل العين ، فعند العقد كان ملك غيره ثم صار ملكه فأداه فكأنه أدى غير
الثابت (٥٠) ، ولو جعلنا فرسا أو متاعا مكان العبد لصح المثال .

تقمة

عرف صاحب فواتح الرحموت (٥١) الأداء بأنه : « فعل الواجب في وقته المقدر
له شرعا » والقضاء فعله بعده ، وقد انتقد الشارح صاحب مسلم الثبوت هذين
التعريفين بأنهما لا يشملان حقوق العباد ورجح تعريف فخر الاسلام البزدوي الذي
ذكرناه سابقا .

وقال البخاري شارح اصول البزدوي مرجحا تعريف البزدوي : ثم التعريف الذي
ذكره الشيخ للاداء أحسن مما قالوا لأنه جامع يشمل غير المؤقت كالزكاة ، والكفارات
والنذور المطلقة ، ثم فعل غير المؤقت ان كان اداء عندهم فلا يكون الحد الذي ذكره
جامعا فيكون فاسدا بالاتفاق ، وان لم يكن كذلك بل كان الاداء مختصا بالمؤقت كالقضاء
فالحد صحيح عندهم ، فاسد عندنا لانا لا نسلم لهم أن الاداء مختص بالمؤقت ، لان
فعل غير المؤقت يسمى اداء شرعا وعرفا قال الله تعالى : « ان الله يأمركم ان تؤدوا

(٤٧ و ٤٨) تيسر التحرير : ٢/٢٠٢ .

(٤٩) كشف الاسرار : ١ / ١٤٧ وتيسر التحرير : ٢ / ٢٠٣ .

(٥٠) انظر تيسر التحرير : ٢/٢٠٢ .

(٥١) فواتح الرحموت : ٨٥/١ ومثله تيسر التحرير : ٢/١٩٨

الإمانات الى أهلها » (٥٢) وقال عليه السلام : « أدوا عمن تمونون ، وأدوا عن كل حر وعبد نصف صاع » (٥٣) . . . الحديث وكل ذلك ليس مؤقتا بوقت مقدر ، ويقال أدى زكاة ماله بعد سنين وأدى طعام الكفارة كما يقال أدى الصوم والصلاة . . . وإذا ثبت أنه أداء كان الحد الذي ذكره فاسدا لعدم انعكاسه » (٥٤) .

وأما القضاء فهو عندهم :

« اسم لتسليم مثل الواجب بالامر » (٥٥) .

وهذا التعريف يشمل :

١ - حقوق الله وحقوق العباد ، ومثال الاول فعل العبادة المؤقتة بعد خروج وقتها ومثال الثاني : دفع مثل المفصوب أو قيمته .

٢ - لا يشمل من العبادات الا المؤقت لانها اذا فات وقتها تعذر تسليم عين الثابت بالامر ، فالواجب في الصبح مثلا ركعتان في وقت معين ، فاذا فات الوقت فأداؤها بعد الوقت هو فعل مثل الواجب بالامر لا عينه . أما العبادات غير المؤقتة فلا يفوت وقتها .

٣ - لا يشمل النوافل : لان القضاء مبني على كون المتروك مضمونا والنفل لا يضمن بالترك ، ولذا قالوا هنا : « الواجب بالامر » بينما قالوا في تعريف الاداء « الثابت بالامر » ليشمل النفل لان حكمه ايضا قد عرف وثبت بالامر غير الجازم ، أما اذا شرع في انفل ثم أفسده فانما يجب القضاء لانه بالشروع صار ملحقا بالواجب (٥٦) .

وقد قسموا القضاء أيضا الى ثلاثة أنواع :

(١) قضاء بمثل معقول : كمن فاتته صيام رمضان فصام بعده ، فهو مثله صورة ومعنى وكذا من فاتته صلاة فقضاها (٥٧) .

(٥٢) النساء / ٥٨ .

(٥٣) رواه أبو داود : ١ / ٣٧٦ بمعناه والدارقطني : ٢ / ١٤٧ بمعناه أيضا .

(٥٤) كشف الاسرار : ١ / ١٣٦ .

(٥٥) كشف الاسرار : ١ / ١٣٤ والتلويح على التوضيح : ٢ / ٧٥ .

(٥٦) كشف الاسرار : ١ / ١٣٥ والتلويح على التوضيح : ٢ / ٧٥ .

(٥٧) البزوي : ١ : ١٤٩ .

هذا في حقوق الله أما في حقوق العباد فالقضاء بمثل معقول نوعان (٥٨) :
كامل وقاصر :

١ - أما الكامل فالمثل صورة ومعنى وهو الاصل في ضمان العدوان وفي باب
القروض تحقيقا للجبر حتى كان بمنزلة الاصل من كل وجه فكان سابقا .

٢ - وأما المثل القاصر فالقيمة فيما له مثل اذا انقطع مثله ، وفيما لا مثل له
لان حق المستحق في الصورة والمعنى ، الا أن الحق في الصورة قد فات للعجز عن
القضاء به فبقي المعنى .

ولهذا قال أبو حنيفة رضي الله عنه فيمن قطع يد رجل ثم قتله عمدا أنه يقطع
ثم يقتل ان شاء الولي لانه مثل كامل وأما القتل المنفرد فمثل قاصر .

(ب) قضاء بمثل غير معقول : كالفدية بدل الصيام في حق الشيخ الهرم ونحوه
وثواب النفقة في الحج باحجاج النائب لانا لا نعقل المماثلة بين الصوم والفدية لا صورة
ولا معنى فلم يكن مثلاً قياساً ، وكذلك ليس بين أفعال الحج ونفقة الاحجاج مماثلة
بوجه لكننا جوزناه بالنص (٥٩) .

وفي حقوق العباد كضمان غير المال المتقوم بالمال المقوم مثل ضمان النفس بالمال
لان المال ليس بمثل للنفس لا صورة ولا معنى (٦٠) .

(ج) قضاء بمعنى الاداء : كمن أدرك الامام في صلاة العيد - راعيا فكبر -
أي تكبيرات صلاة العيد - في ركوعه فهذا التكبير فات موضعه فكان فعله في الركوع
قضاء الا أنه قضاء يشبه الاداء لان الركوع يشبه القيام وهذا الحكم قد ثبت بالشبهة
الا ترى أن تكبير الركوع يحتسب منها - أي تكبيرات صلاة العيد - وليس في حال
محض القيام فاحتمل أن يلحق به نظائره فوجب عليه التكبيرات اعتبارا بشبهة الاداء
احتياطاً (٦١) .

ومثاله في حقوق العباد : أن يجعل في عقد النكاح مهر زوجته عبداً غير معين
فيلزمه عبد وسط لان المسمى مجهول الصفة ، فإذا أعطاه قيمة عبد وسط أجبرت

(٥٨) اصول البزدوي بهامش كشف الاسرار : ١ / ١٦٧ - ١٦٩ .

(٥٩) نفس المصدر السابق : ١ / ١٥٠ .

(٦٠) نفس المصدر : ١ / ١٧٦ .

(٦١) كشف الاسرار : ١ / ١٥٧ - ١٥٨ .

الزوجة على قبولها كما تجبر على قبول عبد وسط اذا اتاها به لكونه عين الواجب
فماقيمة هنا بدل المسمى فكانت قضاء بهذا الاعتبار لكنها تشبه الاداء لانه لو اراد ان
يعطيها عبدا وسطا لما عرف الوسط الا بالرجوع الى قيمته فمعرفة عين حقها متوقفة
على معرفة القيمة فكانت القيمة أصلا لعين الحق ، وبهذا الاعتبار اشبهت الاداء
فأيهما أتى به تجبر على القبول .

بخلاف ما لو سمي لها عبدا معيناً مهراً فإنه معلوم بدون التقويم فكانت قيمته قضاء
محضاً فلم تجبر عليها عند القدرة على عين العبد (٦٢) .

ولو جعلنا موضع العبد بيتاً أو متاعاً لصح المثل أيضاً .

مقارنة بين نتائج التعريفين :

من مقارنة التعريفين وما يشملهما وما لا يشملهما كل منهما من الناحية الاصطلاحية
لا من الناحية اللغوية ، يتبين ما يلي :

(١) ايقاع العبادة المؤقتة في وقتها أداء عند الجميع ، أما عند الشافعية ومن وافقهم
فمظاهر ، وأما عند الحنفية فلأنه تسليم عين الثابت بالأمر ومعنى التسليم هنا
فعله مكتمل الأركان والشروط .

(٢) ايقاع العبادة المؤقتة الواجبة بحد وقتها قضاء عند الجميع .

أما عند الشافعية ومن وافقهم فمظاهر ، وأما عند الحنفية فلأنه تسليم مثل
الواجب بالأمر ، وقضاء العبادة وان كانت كيفيته هي عين كيفية الاداء الا أنه
يختلف عنه في الوقت ولذا كان مثله ولم يكن عينه (٦٣) .

(٣) العبادة الواجبة غير المؤقتة يطلق عليها لفظ الاداء والقضاء عند الحنفية ، اذ قد
تؤدي مینها أو يؤدي مثلها . ولا يطلق عليها هذا ولا ذاك عند الشافعية ومن
وافقهم اذ ليس لها وقت محدد تقوت بخروجه .

(٤) النوافل المؤقتة توصف بالاداء عند الجميع وتوصف بالقضاء عند الشافعية
والحنابلة ولا توصف به عند الحنفية والمالكية .

(٦٢) تيسر التحرير : ٢ / ٢٠٤ .

(٦٣) التوضيح على التنقيح : ١ / ٢٠٢ .

(٥) النوافل غير المؤقتة لا توصف بالاداء ولا بالقضاء عند الشافعية ومن وافقهم وتوصف بالاداء عند الحنفية ولا توصف بالقضاء .

(٦) حقوق العباد توصف بالاداء والقضاء عند الحنفية ولا توصف بذلك عند الشافعية لانها ليست عبادة .

(٧) حقوق الله المالية المعينة — كالنذر المعين — توصف بالاداء والقضاء عند الحنفية ولا توصف بذلك عند الشافعية .

لا تلازم بين القضاء واثم التفوت :

ويلاحظ مما تقدم أن القضاء يدل عن الاداء وتدارك له ولكن لا يوجد تلازم بين عدم الاداء وبين الاثم فقد تفوت العبادة ويأثم المطالب بها وقد تفوت ولا يكون اثما ، ذلك أن للاداء الذي يتدارك بالقضاء أحوالا (٦٤) .

الاولى :

أن يكون واجبا وقد تركه المكلف بلا عذر ، كمن ترك الظهر مثلا بغير عذر فهو آثم وعليه القضاء .

الثانية :

أن يكون الاداء واجبا وقد تركه المكلف بعذر كمن سها عن صلاة أو نسيهما فهو غير آثم وعليه القضاء .

الثالثة :

أن يكون الاداء غير واجب بسبب الرخصة كالمريض والمسافر إذا افطرا في رمضان فلا اثم عليهما ، وعليهما القضاء .

الرابعة :

أن يكون الاداء ممنوعا بسبب شرعي كالحائض والنفساء إذا افطرتا — بل هما مفطرتان بمجرد الحيض أو النفاس — فلا اثم عليهما ، وعليهما القضاء ، ويلحق بهما المريض الذي يخشى الهلاك أو الضرر العظيم لو صام فصيامه حرام لكنه مجزي .

(٦٤) المستصفي : ١ / ٩٥ — ٩٧ ، منهاج العقول وشرح البخشي عليه : ١ / ٦٥-٦٦ ، ومنتهى السؤل : ١ / ٦٨ ، وشرح تنقيح الفصول : ٧٤ .

الخامسة :

أن يكون الاداء غير ممكن بسبب عقلي كصلاة النائم اذ يستحيل عقلا تحقق الاتيان بها تصدا حال النوم فلا اثم في الفوات والقضاء لازم .

السادسة :

ان يكون الاداء غير واجب لان المطلوب نافذة كمن ترك احدى السنن الراجعة او صلاة الضحى فلا اثم في الفوات والقضاء جائز .

القضاء الحقيقي والمجازي : (٦٥)

ويلاحظ أيضا من أحوال الاداء المذكورة آنفا : أن الاداء يكون في بعض الاحوال واجبا في الوقت وفي البعض الآخر جائزا وفي البعض الثالث حراما . وقد اتفق الاصوليون على أن الفعل اذا كان واجب الاداء في الوقت المقدر له ولم يفعل فيه ثم فعل بعده يكون قضاء حقيقة سواء تركه في الوقت عمدا أو سهوا كما في الحالة الاولى والثانية .

أما اذا لم يكن واجب الاداء في الوقت بأن كان جائز الاداء أو حرام الاداء كما في الحالة الثالثة والرابعة ثم فعله المكلف بعد الوقت فقد اختلف الاصوليون هل يسمى فعله حينئذ قضاء حقيقة أم مجازا .

١ - قال بعض أصحاب الحديث أنه يسمى قضاء مجازا (٦٦) وهو في الحقيقة فرض مبتدأ لان القضاء الحقيقي مبني على وجوب الاداء وهو ساقط - أي وجوب الاداء لا الواجب ذاته - بالاتفاق ، وكيف يقال بوجوب أداء الصوم على الحائض ولا سبيل لها الى الاداء ولا الى ازالة المانع من الاداء بخلاف الحدث فان ازالته ممكنة ، وكذلك المغمى عليه والنائم ليس بيديهما زوال الاغماء أو النوم ولكنه سمي قضاء مجازا لان من شرط هذا الفرض - الواجب أدائه بعد الوقت - فوات الاول ، فلفوات ايجابه في الوقت سمي قضاء ، وقد أيد الفزالي هذا القول في المستصفى (٦٧) وقال : فإذا صامت بعد الظهر فتسميته قضاء مجاز محض وحقيقته أنه فرض مبتدأ لكن لما تجدد هذا

(٦٥ ، ٦٦) انظر : كشف الاسرار : ١/ ١٢٦ - ١٢٧ ، والمستصفى : ١/ ٩٥ - ٩٦ ، والاحكام

للإمدي : ١/ ٨٣ .

٦٧ - المستصفى : ١/ ٩٥ .

الفرض بسبب حالة عرضت منعت من ايجاب الاداء حتى فات لفوات ايجابه سمي قضاء .

٢ — وقال عامة الفقهاء من الحنفية وأصحاب الشافعي انه قضاء حقيقة لان حقيقة القضاء : ما فعل بعد وقت الاداء استدراكا لمصلحة ما انعقد سبب وجوبه ، وقد انعقد في حق هؤلاء فيكون قضاء حقيقة .

والدليل عليه انه يجب عليهم نية قضاء الفائت بالاجماع ولو كان فرضا مبتدأ لما وجبت ، وليس من شرطه وجوب الاداء حقيقة بل تصور ذلك كاف وان كان بعيدا ، كنصور وجوب الطهارة بالماء في موضع لا ماء فيه لصحة نقل الحكم الى التراب ، فان التراب بدل عن الماء ولا يتصور وجوب البديل اذا لم يتصور وجوب المبدل ، ولا يقال هنا ان الماء غير واجب لانه غير موجود ، والوجوب بالواجب لانه ينبغي عليه عدم وجوب البديل وهو التراب، بل نقول لو وجد الماء لكان واجبا ولذا ينتقل الحكم الى التراب، وهنا أيضا نقول : يتصور زوال هذه الاعذار في الوقت وعند ذلك يجب الاداء فيكون هذا القدر من الاحتمال كافيا في نقل الحكم الى القضاء بشرط ان لا يكون مؤديا الى الحرج .

فليس من شرط القضاء وجوب الاداء في حق من عليه ولكن الشرط : وجوب الاداء في الجملة لعموم دليله ، وفواته عن الوقت في حقه ، مع ادراك وقت القضاء ، وانتفاء الحرج عنه (٦٨) .

اقول : وهذا الخلاف كما ترى لا تترتب عليه نتيجة عملية فكلا الفريقين يوجب القضاء ، ويبقى الخلاف هل هو قضاء حقيقة أم مجازا ؟

واذا اتفق على القضاء فلا يهم بعد ذلك كونه حقيقة أو مجازا .

التعريف المختار في هذا البحث :

بعد ان بينا تعريف الاداء والقضاء عند الشافعية ومن وافقهم ، وعند الحنفية ، وما يشمله كل تعريف نريد ان نحدد المقصود بالقضاء في هذا البحث لنعرف على ضوءه ، المسائل التي يجب ان نعالجها .

ومن أجل هذا لا بد أن يكون في الاعتبار الأمور التالية :

١ — هذا البحث مقارن فلا بد أن نعالج فيه كل ما يدخل تحت اسم « قضاء العبادات » في أي مذهب من المذاهب .

٢ — هو مقيد بالعبادات فلا بأس علينا إذا لم نتطرق للمعاملات بل الواجب أن لا نتطرق إليها .

٣ — المقصود من كل البحث — كما بينت في المقدمة — أن نبين كيف يتدارك العبد ما فرط في جنب الله سواء كان هذا التفريط بترك فريضة أو نافلة .

ولا يضرنا بعد ذلك أن نكون قد اقتربنا من مذهب أكثر من الآخر فكلهم على خير « وكلهم من رسول الله ملتزم » (٦٩) .

ولذا فإن القضاء في هذا البحث يشمل الأمور التالية :

- ١ — إتيان العبادة المؤقتة الواجبة بعد وقتها . لأن هذا قضاء باتفاق .
- ٢ — إعادة العبادة الباطلة بعد وقتها ، لأن أعادتها قضاء في الحقيقة وإن سميت « إعادة » مراعاة للمعنى اللغوي وسنتعرض لهذا في بحث الإعادة .
- ٣ — إيقاع النافلة المؤقتة بعد وقتها ، لأن ذلك قضاء عند الشافعية والحنابلة .
- ٤ — فعل البديل عن العبادة سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة ، كالفدية بسدل الصيام في حق الشيخ الهرم ، لأن هذا قضاء عند الحنفية .
- ٥ — تقديم البديل عن حقوق الله المالية كقيمة النذر المعين عند هلاكه ، لأن هذا قضاء عند الحنفية أيضا .

ويمكن أن نجمع ذلك كله في عبارة واحدة فنقول : المراد بالقضاء في هذا البحث : « تسليم مثل الثابت بالامر من العبادات » وهذا الضابط يشمل كل الفروع المذكورة آنفا .

٦٩ — شطر بيت من بردة البوصيري رحمه الله وتناهم : غرنا من البحر أو رثقا من الدير .

هل يحتاج القضاء الى أمر آخر (٧٠) :

إذا ورد الأمر بالعبادة في وقت مقدر فلم تفعل فيه - لعذر أو لغير عذر - فهل يثبت وجوب قضائها بنفس الأمر ؟ أم لا بد من أمر جديد يفيد وجوب القضاء ؟ أو بعبارة أخرى : هل الدليل الذي دل على وجوب الاداء يدل على وجوب القضاء ؟ أم لا بد من دليل آخر يدل على وجوب القضاء ؟

هذه المسألة للاصوليين فيها رأيان :

١ - ذهب عامة الحنفية وبعض الشافعية والحنابلة وعامة اصحاب الحديث الى أن القضاء لا يحتاج الى دليل آخر بل يثبت بالدليل الاول الذي دل على الاداء .

٢ - وذهب بعض الحنفية وعامة الشافعية والمالكية وعامة المعتزلة وابن حزم الظاهري الى أن القضاء لا يثبت بالدليل الاول بل لا بد من دليل آخر يدل عليه . لكن ابن حزم يرى أنه إذا وجد الدليل على فعل العبادة بعد خروج الوقت الاصل كان المؤدى بعد الوقت اداء لا قضاء لان الوقت يمتد عندئذ (٧١) .

الادلة :

(١) استدل اصحاب الرأي الاول بما يلي :

١ - القياس : وهو أن الشرع ورد بوجوب القضاء في الصوم والصلاة . قال الله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (٧٢) .

والتقدير : وانظر فعليه عدة من أيام أخر ، وليس المعنى أن المريض والمسافر يصومان الا في أيام أخر لان كلا الفريقين لا يقولان بذلك ، الا ابن حزم (٧٣) ، كما يأتي (٧٤) .

٧٠ - مراجع هذا البحث : كشف الاسرار : ١/١٣٨ - ١٤١ ، فواتح الرحموت : ١/٨٨ والاحكام للامدي : ٢/٤١ - ٤٣ ، وتيسير التحرير : ٢/٢٠١ ، والمختار : ١/٤٢ .

٧١ - احكام الاحكام : ١/٢٨٢ .

٧٢ - سورة البقرة / ١٨٤ .

٧٣ - المحلى : ٦/٣٦٤ .

٧٤ - انظر صفحة

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا رقد احدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول : اقم الصلاة لذكركي » (٧٥) .

وما ورد في النصين معقول المعنى فوجب الحاق غير المنصوص بالمنصوص .
وبيانه : ان الاداء قد صار بالامر مستحقا على المكلف في الوقت ، ومعلوم بالاستقراء ان المستحق لا يسقط عن المستحق عليه الا بالاداء ، او بالاسقاط ، او بالعجز ، ولم يوجد شيء من ذلك فبقي كما كان قبل خروج الوقت .

اما عدم وجود الاداء فظاهر ، وكذا عدم الاسقاط ، لانه لم يوجد صريحا بيقين ، ولا دلالة ، لانه لم يحدث الا خروج الوقت وهو بنفسه لا يصلح مسقطا ، لانه بخروج الوقت تقرر ترك الامتثال ، وبه تقرر ما عليه من العهدة ، لكن بخروج الوقت ثبت العجز عن ادراك فضيلة الوقت ، وبقيت القدرة على اصل العبادة ، فيسقط عنه استدراك شرف الوقت الى الاثم ان تعمد التفويت ، والى عدم الثواب ان لم يكن تعمد ويبقى اصل العبادة الذي هو المقصود مضمونا عليه ، فيطالب بالخروج عن عهده بفعل مثله ، كما في حقوق العباد .

ولما ثبت ان النص معقول المعنى تعدى الحكم — وهو وجوب القضاء — الى الفروع — وهي الواجبات بالنذر المؤقت من صلاة وصيام واعتكاف وغيرها .

فقد عرفنا بالنص الموجب للقضاء ان الواجب لم يكن سقط بخروج الوقت ، وان هذا النص طلب تفريغ الذمة — من ذلك الواجب — بالمثل ولهذا سمي قضاء (٧٦) .

٢ — لو احتاج القضاء الى امر جديد لكان المأتي به بعد الوقت أداء ، كما ان المأتي به في الوقت أداء ، ولما كان لتسميته (قضاء) معنى .

وقد اجيب : بأن ذلك — اي الامر الجديد — لا يمنع تسميته (قضاء) لانه انما سمي بذلك لكونه استدراكا لما فات من مصلحة المأمور به اولا أو مصلحة وصفه .

اقول : وهذا الجواب سليم والتسمية ليست بحجة اذ المهم المعنى .

٧٥ — رواه مسلم : ٤٧٧/١ ، وابو داود : ١٠٣/١ ، والترمذي : ٢٣٤/١ ، واحمد في المسند : ٢ / ١٨٤ ، بتحقيق احمد شاكر .

٧٦ — كشف الاسرار : ١٤٠/١ .

وقوله تعالى : في شأن الصيام (فعدة من أيام أخر) لم يمنع الفقهاء من تسمية صيام الأيام الآخر (قضاء) مع أن القضاء ثبت بأمر جديد .

٣ — العبادة حق لله تعالى والوقت المفروض كالاجل لها ، فنوات أجلها لا يوجب سقوطها كما في دين الآدمي ، ولأنه لو سقط وجوب الفعل بفوات الوقت لسقط المأثم لانه من احكام وجوب الفعل ، ولان الاصل بقاء الوجوب : فالقول بالسقوط بفوات الاجل على خلاف مقتضى الاصل .

٤ — ان الفعل اذا قيد بوقت كان المقصود هو الفعل ، وانما طلب الوقت المعين لكونه مصلحة للفعل يحصل به كماله ، فاذا فات كماله بقي الوجوب مع نقص فيه ، فان قول القائل : هم يوم الخميس مقتضاه امران :

التزام الصوم ، والتزام كونه يوم الخميس ، فاذا عجز عن الثاني لفواته بقي التزام قضاء الصوم .

٥ — ان النص على وجوب القضاء عامة موجود ، وهو : قول النبي صلى الله عليه وسلم لا فدين الله احق ان يقضى (٧٧) وهذا يفيد بعمومه وجوب قضاء كل حق من حقوق الله تعالى ولا شك ان العبادات من حقوق الله .

هذا اهم ما احتج به اصحاب هذا الرأي .

(ب) أما اصحاب الرأي الثاني القائلون بأن القضاء يحتاج الى دليل آخر فقولهم استدلووا بما يلي :

١ — ان العبادة لا مدخل للرأي في معرفتها ، لان المقصود بها تعظيم الله تعالى ، فوجب ان نعظمه كما أمر ، وقد امرنا بعبادة مقيدة بوقت فكما لا يجوز تقديمها عليه لا يجوز تأخيرها عنه ، لانها اذا قدمت او أخرت كانت غير المطلوب ، كمن قال لغيره : انفل كذا يوم الجمعة ففعله في غيره ، او اعط زيدا فأعطى خالدا ، او اذهب الى مكة فذهب الى المدينة ، فهو في كل هذا مخالف ، لانه لم ينفذ الامر المتيد بالشخص او الزمان او المكان ، فكذلك من فعل العبادة بعد وقتها المقيدة به .

٢ — ان العبادة اذا علقت بوقت معين لا بد أن يكون ذلك لحكمة ترجع الى

رواه البخاري : ٤٦/٣ ومسلم ٨٠٤/٢ .

المكلف ؛ لان هذا هو الاصل في شرع الاحكام سواء ظهرت الحكمة للمكلف أم لم تظهر،
وتلك الحكمة لا تحصل في غير ذلك الوقت ودليل هذا من وجهين :

الاول : ان هذه الحكمة يحتمل ان تكون في غير ذلك الوقت ، ويحتمل ان لا تكون، والاصل
في ذلك العدم ، فلا تثبت الحكمة الا بدليل ، والمفروض انه لا دليل ، اذ الخلاف
عند عدم الدليل .

الثاني : لو فرضنا ان الحكمة موجودة بعد الوقت فلن تكون مساوية لها في الوقت —
— فضلا عن ان تزيد عليها — والا لما حث الشرع على أداء العبادات قبل الفوات،
ولا كان لتحديد نهاية للوقت فائدة .

٣ — لو فرضنا ان هذا من باب الضمان بالمثل لما صح ايضا ، لان العبادات لا مدخل
للراي في مقاديرها وهيأتها ، فلا يمكن اثبات المماثلة فيها بالرأي ، وكيف يمكن ذلك
والاداء مشتمل على الفعل واحراز فضيلة الوقت ، ولهذا لم يجز قبل الوقت ، وقد
فانقت فضيلة الوقت فكيف يكون الفعل بعد الوقت مثلا للفعل في الوقت ؟

٤ — لو وجب القضاء بالامر الاول لاقتضاه ولو اقتضاه لكان أداء ، وكان بمثابة
ان يتول : صم اما يوم الخميس ، واما يوم الجمعة ، وهو تخيير بينهما ، والثاني أداء
برأيه لا قضاء للاول ولا قائل بهذا .

٥ — اذا قيس على دين العباد وجب امران :

الاول : جواز التقديم ، وهذا لا قائل به

الثاني : لا يجوز التأخير ❖ باذن صاحب الدين فكيف يجوز التأخير ولم يأذن به الله ؟
وهل القضاء ايقاع للعبادة في الوقت الذي اذن الله ان توقع فيه ؟

٦ — وعند ابن هزم : القياس ❖ باطل فلا يصح قياس ما لم يرد الشرع بقضائه
على ما ورد نص بقضائه .

مناقشة الأدلة :

أما أدلة الفريق الاول فقد نوقشت بما يلي :

١ — أما الاستدلال بالقياس : فيعتمد على التفريق بين أصل العبادة ووقفت
العبادة : وهذا غير مسلم ، لان القدرة على أصل العبادة لا تبقى بعد فوات الوقت ،

لأن الأمر متبذ بالوقت بحيث لو قدم الاداء عليه لم يصح ، فيكون الواجب فعلا موصوفا بصفة ، ومن وجب عليه فعل موصوف بصفة لا يبقى بدون تلك الصفة (١) .

وقد اجابوا على ذلك بأن هذا صحيح اذا كان الوصف مقصودا ، ونحن نعلم ان نفس الوقت هنا ليس بمقصود ، لان معنى العبادة في كون الفعل عملا بخلاف هوى النفس ، وفي كونه تعظيما لله تعالى ، وثناء عليه ، وهذا لا يختلف باختلاف الاوقات ، كما لا يختلف باختلاف الأماكن ، وكان هذا كمن أمر بأن يتصدق بدرهم من ماله بيده اليمنى فشلت يده اليمنى ، يجب أن يتصدق باليسرى لان الغرض به يحصل فكذا هذا .

وأما عدم صحة الاداء قبل الوقت فليس لكونه مقصودا ، بل لكونه سببا للوجوب والاداء قبل السبب لا يجوز ، ولما كان الوقت تبعا غير مقصود لم يجز أن يسقط بسقوطه ما هو المقصود الكلي . وهو أصل العبادة كمن أتلف مثليا وعجز عن تسليم المثل صورة يسقط عنه ذلك للعجز ولا يسقط بسقوطه ما هو المقصود ، وهو المثل معنى فيجب عليه القيمة كذا هذا (٧٨) .

أقول : لو كان المدعي أن القضاء يساوي الاداء من كل وجه لكان الايراد سليما ، لكن المدعي : أن العبادة الفائتة لها مثل يمكن ايقاعه بعد الوقت ، بدليل ما ورد الشرع بقضائه أما وقتيا فلا مثل له ، فاكثني باستيفاء ما أمكن استيفاؤه وأما ما لم يمكن فله حكم آخر ، ويبدو لي سلامة هذا الاستدلال وإن الاعتراض في غير موضعه .

٢ — أما الدليل الثاني فقد بينا ما فيه عند ذكره .

٣ — ونوقش الدليل الثالث ، بأن الوقت المفروض للعبادة ليس كالأجل المضروب للدين لان أجل الدين مهلة تبدأ المطالبة بعدها ولا يآثم باخلائها عن الاداء ، ووقت العبادة يآثم باخلائه عنها فهو وصف لها ،

أقول : الفرق بين وقت العبادة وأجل الدين من الوجه الذي اعترض به صحيح لكن الوجه المحتج به أن الدين لم يكن واجب الاداء ، ثم وجب فلا يسقط بعد ذلك ، الا بالاداء ، أو الإبراء ، وكذلك العبادة لما وجب اداؤها لا تسقط الا بدليل .

٤ — والدليل الرابع : لم يرتضه صاحب مسلم الثبوت (٧٩) وهو حنفي بحجة أن العبادة المتيدة بوقت لا توجد بذاتها إلا في ذلك الوقت .

أقول : وهذا صحيح وهم لا يقولون أن القضاء عين المطلوب بل مثله ناقصا عنه في الكمال لعدم القدرة ، فالاعتراض لم يناقض المدعي .

٥ — وأما الاحتجاج بحديث (مدين الله أحق أن يقضى) فهو واضح بين .

وأما أدلة الخريق الثاني فقد نوقشت بما يلي :

١ — أما قولهم أن ما فعل بعد الوقت ليس عين الواجب بالأمر ، فهذا مسلم لا غيبه .

أقول : لكن ليس في استطاعة المكلف أن يأتي بمثله في الكيفية فيصلي أربع ركعات ، أو يصوم يوما مثلا ؟ . لا شك في هذا ، إذن هذا المثل هو المطلوب تقديمه عند الفوات ، أما عين الواجب فقد فات .

٢ — وأما قولهم : أن ما فعل بعد الوقت أقل تحقيقا لحكمة الأمر فهذا صحيح أيضا لكن المعجز عن الاكمل لا يعني المعجز عن غيره .

٣ — وأما الدليل الثالث : فيرفض أن يكون ما فعل بعد الوقت مماثلا لما فعل فيه .

أقول : أن كان المقصود الماثلة من كل وجه فغير مدعى ، وإن كان المقصود أنه لا يماثله من أي وجه ففيه نظر ، لأن قوله عليه الصلاة والسلام : (إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها . . . الحديث) أما أن يكون السر في هذا الحكم كون الفوات بسبب النوم وما أشبهه أو كون الفائت الصلاة وما أشبهها ، ولو كان السر في النوم لثبت مثل هذا الحكم لمن تأخر بسبب النوم عن عرفه ، أو ذبح الاضحية ، أو صلاة الجمعة ولا قائل بهذا ، فثبت أن السر كون الفائت الصلاة وما أشبهها ، وكذلك يقال في قضاء المسافر لما فاتته من رمضان في السفر .

وأما عدم صحة العبادة إذا قدمت عن وقتها فلانها لم تجب بعد ، وفي حالة

التأخير وجبت وثبتت في الذمة ؛ وإذا كان طلب براءة الذمة مسوغا لايقاعها بحد الوقت فلا مسوغ لايقاعها قبله — بل ان الشارع اذن بايقاع صلاة العصر والعشاء قبل وقتها الاصلي — أي مع الظهر والمغرب — في جمع التقديم في السفر وغيره من الاعذار مع انهما لم تجبا بعد فأمكن تصور وقوع الفرض قبل وقت وجوبه وظهر الفرق بين الفرض ووقته .

٤ — واما الدليل الرابع : وهو أن القضاء لو وجب بالامر الاول لكان اداء .

فيجاب عنه : بأن تسميته (قضاء) يتنافى مع هذا لان القضاء تسليم مثل الثابت بالامر ، والاداء تسليم عين الثابت في الامر ، فاذا تعذر عين الثابت ، وجب مثله كما هي القاعدة في ابراء الذمم ، وقد بين حديث : (فدين الله أحق أن يقضى) (٨٠) ان هذه القاعدة تشمل حقوق الله تعالى .

٥ — واما الدليل الخامس : فنقد بينا سبب عدم جواز التقديم ، والتأخير لا يجوز أيضا ، لكن ما هو المخرج لو حصل التأخير ، لقد ثبت بالدليل أن المخرج هو القضاء .

تعقيب :

إذا تأملنا أدلة الفريقين ظهر لنا بوضوح أن الفريق الاول يبرهن على أن القضاء مثل الاداء لا من كل وجه بل من وجه واحد هو ابراء الذمة من بعض ما ثبت فيها ، لان الامر أوجب في الذمة شيئين :

١ — الفعل — أي هيئته الشرعية .

٢ — ايقاعه في الوقت .

فاذا فات الوقت لم يمكن ابراء الذمة من الواجب الثاني ، وأمکن ابراؤها من الاول وهو بعض ما وجب بالامر فلم يحتج لامر جديد .

واما الفريق الثاني : فيبرهن على أن القضاء ليس عين الواجب بالامر بل غيره لانهم لم يروا التفريق بين الواجب ووقته فهما شيء واحد فاذا فات الوقت تعذر ابراء الذمة ، فيحتاج ابراؤها بشيء اخر الى دليل وقد يكون هذا الآخر مشابها للاول .

٨٠ — رواه البخاري ٤٢/٢ ومسلم : ٨٠٤/٢ .

وهذا الخلاف إنما هو في القضاء بمثل معتول ، فأما المثل غير معتول المعنى كالإطعام بدل الصيام مثلاً فلا يمكن إيجابه إلا بنص جديد (٨١) .

وهكذا تضيق دائرة الخلاف بين الطرفين فما ثمرة هذا الخلاف ؟

إن الطرفين متفقان على المسائل التي قالوا فيها بالقضاء — باستثناء ابن حزم ومن وافقه — فمبني ثمره الخلاف في الموجب للقضاء ، مثلاً من ترك صلاة عمدا لم يرد نص على وجوب القضاء عليه ومع ذلك يتفق النقهاء (٨٢) — سوى ابن حزم (٨٣) — ومن وافقه — على وجوب القضاء عليه وعلى بقاء اثم تأخير الصلاة ، لكن ما الذي أوجب القضاء ؟

أما الفريق الأول ، فيقولون إن النص الذي أوجب الصلاة في الوقت أوجب قضاءها ، يضاف إلى ذلك قياسه على المعذور بسبب النوم أو النسيان وقد ورد فيهما نص .

وأما الفريق الثاني فيقولون : الموجب للقضاء هو القياس على المعذور فقط .

وحتى ابن حزم الذي لا يقول بالقضاء يوجب الإكثار من الصلاة النافلة (٨٤) وفعل الخيرات لتكفر سيئة ترك الصلاة . فكأنه يقول يصلي نافلة بدل ما ترك ، لكن ما هو الفرق بين النافلة والفريضة ؟ النية ، وهي أمر باطني خفي .

وهكذا عاد هذا الخلاف إلى أمر ليس له نتيجة عملية . فلا داعي لتطويل البحث فيه ، ولولا أن كتب الأصول تتعرض لهذه المسألة ما تعرضت لها . والله الموفق .

وسنعرض لها عند الحديث على حكم فوات العبادات بلا عذر مستندي إلى ما ذكرناه هنا إن شاء الله تعالى .

٨١ — كشف الاسرار : ١٢٨/١ .

٨٢ — المجموع : ٢٧٢/٦ ، فتح القدير : ٢٢٦/٢ ، حاشية الدسوقي : ٥٢٢/١ ، المغنى : ١٠٢/٣ .

٨٣ — المحلى : ٦٤/٦ .

٨٤ — المحلى : ٢١٩/٢ ، ٢٣٢ .

الاعادة

يعرف الشافعية ومن وافقهم الاعادة بأنها :

ايقاع العبادة في وقتها بعد تقدم ايقاعها فيه لعذر (١) .

وقولهم : في وقتها : احتراز من ايقاعها بعد وقتها فلا يسمى اعادة

وقولهم : لعذر : يشمل الاطلاع على خلل وطلب الفضيلة .

والاول : كان يطلع على فوات شرط أو ركن كالصلاة مع النجاسة ، أو بدون
الافاتحة سهوا ، والثاني : كأن يصلي منفردا ، أو مع جماعة ، ثم يحضر جماعة أخرى
فانه يسن له الاعادة معها .

وبعض الاصوليين من الحنفية لا يذكرون الاعادة (٢) الا الذين يراعون فسي
انتاليف الجمع بين طريقتي الحنفية والشافعية (٣) يقول صاحب كشف الاسرار : واعلم
ان عامة الاصوليين قسموا الواجب الى أداء وقضاء واعادة (٤) .

والذين ذكروا الاعادة عرفوها بتعاريف مختلفة منها :

ما فعل ثانيا في وقت الاداء لخلل في الاول (٥) . وهو قريب من تعريف الشافعية
لكنهم قيدوه بالخلل ، وفسروه بفوات شرط سواء كان مفسدا أو لم يكن واحترزوا بذلك
عن صلاة من صلى بجماعة بعد أن صلاها منفردا على وجه الصحة ، فانها لا تسمى

١ - انظر تنقيح الفصول ص : ٧٦ ، وشرح الكوكب المنير : ص ١١٥ ، جمع الجوامع وشرح المحلى
عليه : ١١٧/١ ، والتمهاج وشرح البدخشي : ٦٤/١ .

٢ - مثل أصول السرخسي والمنار وشرحه وأصول البزدوي .

٣ - مثل تيسير التحرير : ١٩٩/٢ ومسلم الثبوت : ٨٥/١ .

٤ - ١٣٦/١ .

٥ - كشف الاسرار ١٣٧/١ وانظر تيسير التحرير ١٩٩/٢ ومسلم الثبوت ٨٥/١ .

اعادة ، كذا ذكره صاحب كشف الاسرار (٦) الا ان صاحب تيسير التحرير جعل الخل شاملا لما ليس واقعا على الوجه الاكمل ، وعندئذ تكون داخلة في التعريف ، ويسمى فعلها اعادة (٧) ويكون مطابقا لمقصود الشافعية من تعريفهم .

ويرى صاحب كشف الاسرار انه لا داعي لذكر الاعادة فيقول (٨) : (لانها ان كانت واجبة — أي الاعادة — بأن وقع الفعل الاول فاسدا بأن ترك القراءة أو ركنا آخر من الصلاة مثلا فهي داخلة في الاداء أو القضاء لان الفعل الاول لما فسد أخذ حكم العدم شرعا ، ويكون الاعتبار للثاني ، فيكون أداء ان وقع في الوقت ، وقضاء ان وقع خارج الوقت ، وان لم تكن واجبة بأن وقع الفعل الاول ناقصا لا فاسدا، بأن ترك مثلا في الصلاة شيئا يجب بتركه سجدة السهو ، فلا تكون داخلة في هذا التقسيم ، لانه تقسيم للواجب بالامر ، وهي ليست بواجبة ، ولهذا وقع الفعل الاول عن الواجب دون الثاني والثاني بمنزلة الجبر بسجود السهو .

وما ذكره البخاري وارد عند الشافعية فقد تساءلوا هل الاعادة قسم من الاداء أم قسم له ؟ أي هل الاعادة نوع من أنواع الاداء فالاداء جنس والاعادة نوع من أنواعه أم ان الاعادة والاداء نوعان لجنس آخر فهما قسمان متباينان ؟

وقد رجح البناني — المالكي — في حاشيته أنها — أي الاعادة — قسم للاداء ونقل عن التفتزاني — الشافعي — ما يلي : ظاهر كلام المتقدمين والمتأخرين أنها أقسام متباينة وأن ما فعل ثانيا في وقت الاداء ليس أداء ولا قضاء ولم نطلع على ما يوافق كلام الشارح — يعني العضد — صريحا (٩) .

والذي يظهر لي والله اعلم انه يجب التفريق بين حالين :

الاولى : اذا تبين وجود خلل في العبادة مبطل لها فهنا تعتبر لاغية كأنها لم تكن ، وتكون ذمة صاحبها لا تزال مشفولة بها فإذا فعل هذه العبادة مرة أخرى على الوجه الصحيح تكون الثانية أداء ان كانت في الوقت أو قضاء ان كانت بعد الوقت ، لان بها

٦ - ١٢٧/١ .

٧ - ١٩٩/٢ .

٨ - ١٢٦/١ ومثله في شرح العضد على ابن الحاجب : ٢٢٤/١ .

٩ - حاشية البناني : ١١٩/١ .

برئت ذمة صاحبها وتسميتها إعادة اصطلاح يلاحظ فيه المعنى اللغوي ، ولا مشاحة في الاصطلاحات ، أما في الواقع فهي أداء أو قضاء لأن الأولى ملغاة وذليل ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم للمسيء صلاته « إرجع فصل فانك لم تصل » (١٠) .

الثانية : إذا كان الخلل الواقع في العبادة غير مبطل لها ، بحيث تعتبر مجزئة وتبرا بها الذمة وإن كانت ناقصة — ومن باب أولى إذا كانت صحيحة كصلاة المنفرد إذا أعاد مع الجماعة — وهنا احتمالات :

الاول : جعل الاولى نافلة لتكون الثانية هي الاداء ، وهذا لا سبيل اليه بعد الحكم بصحتها واجزائها .

الثاني : جعل الثانية مكملة للاولى ، وهذا ايضا غير مسلم لأن جبر النقص له أسلوب آخر في الشريعة هو سجود السهو .

الثالث : اعتبار الثانية نافلة ، وهذا غير سليم لأن صاحبها دخل فيها بنية الفرضية ولأن هذا يخرج بنا عن موضوع النزاع فإنه لا نزاع في جواز كثرة النوافل ، ولا خلاف في اسمها .

الرابع : اعتبارها عبادة مستقلة مسماة باسم المؤداة — كالظهر مثلا — فيماذا نصفها ؟ انها ليست أداء ، ولا قضاء ، أن جعلها مردودة وقد أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقد قال لرجلين لم يصليا معه وقالوا صلينا في رحالتنا (إذا صليتما في رحالكما ثم اتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة) رواه أبو داود وغيره (١١) والمراد بالنافلة هنا مختلف فيه ولعل المراد المعنى اللغوي : أي الزيادة (١٢) .

ان الصواب والله أعلم ما ذهب اليه الجمهور من تسميتها « معادة » وجعلها قسيمة للأداء والقضاء .

وما ذكره الأصوليون في هذا الموضوع يلاحظ فيه ما يلي :

١ — بعضهم قيد تعريف الاعادة بوجود خلل في الاولى ، ومن هذا الخلل نقص في الأركان ، أو الشروط ، وهؤلاء هم الذين يتوجه اليهم القول بأن الاولى إذا كانت ناقصة الأركان أو الشروط فهي باطلة ، والثانية هي الاداء ، وهذا صحيح كما بينت .

١٠ — رواه البخاري : ١٩٢/١ ، ومسلم : ٢٩٨/١ ، وأبو داود : ١٩٧/١ ، والترمذي : ١٠٠/١ .

١١ و ١٢ — انظر المنهل العذب المورود : ٢٨٥/٤ وانظر عون المعبود : ٢٨٣/٢

٢ — وبعضهم قيد تعريف الإعادة بوجود عذر ، وهذا يحتاج الى تفصيل كما ذكرناه ، فلو حصرنا اسم الإعادة فيما أعيد طلبا للاكمل لزال الالتباس .

٣ — هل الإعادة — طلبا للاكمل — مطلوبة على جهة الحتم أم على وجه الندب ؟ لا شك أنها مطلوبة على جهة الندب ولهذا استحسن البخاري (١٣) عدم ذكر الإعادة لان الحديث عن أقسام الواجب ، وهي ليست بواجب .

لكن اذا جعلنا هذا — أي التقسيم الى أداء وقضاء وإعادة — تقسيما للعبادة سواء أكانت فريضة أم نافلة زال الاشكال وقد التزمنا هذا التعميم في التعريف فقلنا الإعادة : إيقاع العبادة ... الخ ولم نقل إيقاع الواجب .

وقد يقال : اذا كانت الاولى واجبة ، والثانية مطلوبة على جهة الندب ، فهي نافلة وقد سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فلم يقع التطابق بين الاولى والثانية لكي يقال : انها إعادة لها .

والجواب : أن الإعادة تكرار لعبادة تشترك معها في الاسم والصفات وهذا وجه المطابقة ومن هنا سميت إعادة مع التسليم بأن الاولى مطلوبة على وجه الحتم ، والثانية على وجه الندب ، لكن ليس معنى هذا انها نافلة مطلقة أو راتبة ، فمثلا لو صلى الظهر منفردا ثم صلاها مع الجماعة فهل يدخل فيها مع الجماعة باسم النافلة ؟ أم يدخل فيها باسم فرض الظهر الحاضر ؟ انه يدخل بها باسم الظهر الحاضر ، ثم لو كانت نافلة لما سميت إعادة لغة ولا اصطلاحا ، وأما الحديث : فقد أمر بأن يصلى مع الجماعة نفس الفرض الذي صلى سابقا ، وسماه نافلة لصاحبه وهذا يؤيد أن المراد النافلة بمعناها اللغوي أي الزيادة في الاجراء ثم أيها تحسب له عند الله تعالى هذا أمره الى الله عز وجل (١٤) .

وبهذا يظهر أن الإعادة تقسيم للاداء والقضاء ، والله تعالى أعلم .

* * *

١٣ — المراد صاحب كشف الاسرار — انظر كشف الاسرار : ١/١٣٦

١٤ — انظر المنهل العذب المورود : ٤/٢٨٧ — ٢٨٨ .

التعجيل

هذا هو القسم الرابع من أقسام فعل العبادة المؤقتة .

والتعجيل : هو ايقاع العبادة المؤقتة قبل وقت وجوب ادائها (١) . ونطاقه ضيق جدا ، وقد حصره السيوطي فقال : ضابطه : ان ما كان ماليا ووجب بسببين جاز تقديمه على أحدهما لا عليهما ، لا ماله سبب واحد ولا ما كان بدنيا (٢) .

ومثاله : تقديم زكاة المال على تمام الحول ، وتقديم زكاة الفطر على غروب شمس آخر يوم من رمضان .

وانما كان نطاقه ضيقا لان الوقت اما سبب ، واما شرط للعبادة وقد نصرا على انه لا يجوز تقديم المسبب على سببه ولا المشروط على شرطه (٣) ، حتى قال العضد : والحاصل ان الفعل لا يقدم على وقته (٤) .

واما تقديم الزكاة على تمام الحول فقد خرج الاصوليون تخريجا دقيقا بحيث لا يتعارض مع هذه القواعد :

فقد قلنا : ان المسبب لا يتقدم على السبب والمشروط لا يتقدم على الشرط فكيف يتقدم اخراج الزكاة على الحول وهو اما سبب واما شرط .

قال بعضهم : ان سبب وجوب الزكاة هو ملك النصاب ، وحولان الحول فهم سببان ، او جزءا سبب ، وقد وجد أحد السببين او جزء السبب وهو ملك النصاب ، فجعل ذلك قائما مقام وجود السبب كله (٥) .

(١) نهاية السؤل شرح منهاج الاصول : ٦٧/١ والاشباه والنظائر للسيوطي : ٤٢٢ .

(٢) الاشباه والنظائر للسيوطي : ٤٢٠ .

(٣) الفروق للقرافي : ٢٤/٢ ، ٢٥ وشرح المنار لابن ملك : ٢٦٦ .

(٤) شرح العضد على ابن الحاجب : ٢٢٤/١ .

(٥) حاشية الجرجاني على شرح العضد على ابن الحاجب : ٢٢٤/١ .

وقال البعض الآخر : ان السبب هو ملك النصاب ، وقد وجد بدليل عدم صحة التعجيل لو كان النصاب ناقصا ، وأما الحول فهو شرط لوجوب الاداء ، وفرقوا بين شرط الوجوب ، وشرط الاداء ، وشرط وجوب الاداء :

مشرط الوجوب : كالبلوغ بالنسبة للصلاة فلا تجب قبل البلوغ .

وشرط الاداء : كدخول الوقت بالنسبة للصلاة أيضا فلا تصح قبله .

وشرط وجوب الاداء : كالاتامة بالنسبة للصيام وحولان الحول بالنسبة للزكاة ، فالآتامة شرط لوجوب الاداء ، فلا يطالب ولا يأثم — اذا لم يصم — عند فقد هذا الشرط ، لكن الاداء جائز وان فقد هذا الشرط فصوم المسافر صحيح مجزي .

وحولان الحول شرط لوجوب اداء الزكاة فلا يطالب ولا يأثم بتأخيرها حتى يحول الحول ، لكن لو عجل اخراجها جاز لان السبب موجود وهو النصاب وشروط الوجوب موجودة .

وبهذا يتبين ان تعجيل زكاة المال ليس فيه يمين على السبب ولا على شرط الوجوب بل على شرط وجوب الاداء (٦) .

وأما صحة تعجيل زكاة الفطر فلأن لها تعلقا بصوم رمضان فهي جابرة لما عساه أختل منه بالرفث ، وغيره من أسباب النقص كما أن سجود السهو جابر لما نقص من الصلاة .

وشرط صحة تقديم الزكاة ان يبقى الوجوب قائما والمحل صالحا .

١ — اي أن يبقى وجوب الزكاة مستمرا الى نهاية الحول ، ويبقى معجل زكاة الفطر حيا الى غروب شمس ليلة العيد .

٢ — وان يبقى القابض للزكاة مستحقا للزكاة .

أما الصلاة والصوم فلا يقدمان على وقتيهما (٧) .

(٦) شرح ابن ملك على المنار / ٢٢٦ وحاشية الرهاوي عليه، وكشف الاسرار : ٢٤٨/٢ — ٢٤٩

وشرح المحلى على جمع الجوامع : ١.٢/١ ، والاشباه والنظائر لابن نجيم : ص / ٢٧ .

(٧) الاشباه والنظائر للسيوطي : ٤٢٠ .

النيابة لغة قيام شخص مقام آخر ، يقال : ناب عني فلان نوبا ومنابا أي قام
مقامي ، ونابا عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك (١) . والنيابة لغة قيام
شخص مقام غيره ، يقال : ناب عني فلان نوبا ومنابا أي قام مقامه .

النيابة

النيابة لغة قيام شخص مقام آخر ، يقال : ناب عني فلان نوبا ومنابا أي قام

١ — العلاقة بين النيابة والوكالة والايصاء :

النيابة لغة قيام شخص مقام آخر ، يقال : ناب عني فلان نوبا ومنابا أي قام
مقامي ، ونابا عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك (١) . والنيابة لغة قيام
شخص مقام غيره ، يقال : ناب عني فلان نوبا ومنابا أي قام مقامه .
والوكالة : لغة تفويض الأمر إلى الغير ، يقال وكلت أمري إلى فلان أي الجأته
إليه . واعتمدت فيه عليه ، ووكل فلان فلانا إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته ، أو عجزا
عن القيام بأمر نفسه . ووكل إليه الأمر سلبه (٢) ، ومنه أخذ المعنى الاصطلاحي
للكوكالة عند الفقهاء تفويض شخص ما له فعله مما يقبل النيابة إلى غيره ليفعله في
حياته (٣) .

والايصاء لغة : من وصيت الشيء بالشيء أي وصلته (٤) ، واصطلاحا اثبات
تصرف مضاف لما بعد الموت كالايصاء بقضاء الدين وزد المظالم وتنفيذ الوصايا (٥) .

ويلاحظ من هذا أن النيابة أعم من الوكالة والايصاء . فكل من قام مقام غيره في
أمر فهو نائب عنه سواء طلب منه المنوب عنه القيام بمقامه أم لا بأن كان متبرعا، وسواء
كان المنوب عنه حيا أم ميتا .

أما الوكالة فلا بد فيها من إرادة الموكل وتقصده في أن يقوم غيره مقامه أثناء
حياته ، وكذلك الايصاء لكن التصرف فيه مضاف لما بعد الموت .

٢ — المقصود بالنيابة في هذا البحث :

والمقصود بالنيابة في هذا البحث معناها اللغوي الذي يشمل الوكالة، والايصاء،
والتبرع من غير وكالة ولا ايصاء ، وسنبين — ان شاء الله — العبادات التي تصح فيها
النيابة ومتى تصح وماذا يشترط لصحة النيابة .

(١) لسان العرب : ٢ / ٢٧٢ ومختار الصحاح : ص / ٤٧ .

(٢) لسان العرب : ٢٦١/١٤ والمصباح المنير : ٦٧٠/٢ ، ومختار الصحاح : ص ٤٢٩ .

(٣) مفنى المحتاج : ٢١٧/٢ وتبيين الحقائق : ٢٥٤/٤ وحاشية الدسوقي : ٢٧٧/٢ .

أسهل المدارك ، كشف القناع : ٤٦١/٢ .

(٤) مختار الصحاح ٦٠٢ والمصباح المنير ٦٦٢/٢ .

(٥) شرح المحلى على المنهاج : ١٧٧/٢ .

الباب الاول

في

قضاء العبادات

ويتضمن ثلاثة فصول :

- الفصل الاول : سبب قضاء العبادات .
- الفصل الثاني : وقت القضاء وكيفية .
- الفصل الثالث : حكم ترك القضاء وتأخير.

الفصل الاول

سبب قضاء العبادات

—————

الاصل في العبادات أن تؤدي في أوقاتها اداء كاملاً ، فإذا لم تؤد على هذا الوجه فقد يجب قضاؤها بعد الوقت وقد لا يجب .

وبالاستقراء يتبين أن اسباب القضاء ثلاثة

(١) فوات العبادة بعذر

(٢) فوات العبادة بلا عذر

(٣) افساد النافلة

وسنبحث هذه الاسباب في ثلاثة مباحث مبينين ما فيها من مسائل واحكام كل مسألة .

المبحث الاول

الفوات بعذر وما يترتب عليه من احكام

ينقسم الكلام في هذا المبحث الى قسمين :

(١) الاعذار الشرعية المبيحة لتفويت العبادة .

(٢) العبادات التي تفوت بهذه الاعذار واحكامها .

وسنتحدث عنهما في مطلبين ، اذ لا بد من اعطاء فكرة عامة عن الاعذار الشرعية قبل بيان تأثيرها في وجوب أداء العبادات .

المطلب الاول

الاعذار الشرعية المبيحة لتفويت العبادة.

العذر في اللغة رفع اللوم ، يقال عذرتك فيما صنع عذراً من باب ضرب : رفعت عنه اللوم (١) .

والعذر في اصطلاح الشرع : ما يتعذر عليه المعنى على موجب الشرع الا بتحمل ضرر زائد (٢) .

والذي نقصده بالعذر في هذا المبحث : ما يكون معه المكلف غير مؤاخذ بعدم فعل العبادة في وقتها ويشمل ذلك الاحوال التالية :

١ — ان يكون التكليف ساقطاً عنه في وقت العبادة كالمغنى عليه .

٢ — ان يكون ممنوعاً من العبادة كالحائض في رمضان .

٣ — ان يكون مخيراً بين الاداء والقضاء كالمسافر في رمضان .

(١) المصباح المنير مادة (عذر) ص : ٢٩٨ .

(٢) التعريفات للجرجاني ص / ٢٩ .

والحكمة في اعتبار الاعذار هي رفع الحرج ، فان الانسان وان كان الواجب الاول عليه هو عبادة الله لقوله تعالى : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) (٣) لكن رحمة الله تعالى اقتضت ان لا تشغل كل اوقاته بالعبادة ، ليستطيع القيام بشؤون الحياة ، بل حددت له عبادات مطلوبة على وجه الحتم هي الحد الأدنى للعبادة ، وهذا الحد الأدنى خفف الله فيه عن الانسان ، فأسقطه في بعض الاحوال وأذن له بتأخيره في حالات أخرى ، كل ذلك حتى لا يحمل عباده ما يشق عليهم . قال تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (٤) ومن الحرج تكليف من لا يدرك ، وتكليف من تشق عليه الطاعة ، لان الاول لا تتأتى منه الطاعة والثاني لا يستطيع الاستمرار بها فيستحقان العقاب لو كفوا ولذا فان الاعذار الشرعية ترجع الى حالين :

١ - عدم ادراك العقل لوجوب الفعل الواجب سواء أكان عدم الادراك كلياً أم جزئياً ، دائماً أم مؤقتاً . لان فهم الخطاب شرط للتكليف وتتم الخطاب انما يكون بالعقل وهو يتكامل بالبلوغ ، فاذا لم يتكامل أو احتجب بعد التكامل زال التكليف في الحال ، وقد يطالب الشخص بعد عودة الادراك بالبدل ، كالنائم اذا استيقظ ، وقد لا يطالب كالمجنون اذا أفاق بعد مدة طويلة .

٢ - وجود المشقة لان من القواعد المتفق عليها في الشريعة الاسلامية ان (المشقة تجلب التيسير) (٥) والاصل في هذه القاعدة قول الله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (٦) وقوله عز وجل (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (٧) وقول النبي صلى الله عليه وسلم (انما بعثتم مبشرين ولم تبعثوا معسرين) (٨) . وقوله عليه الصلاة والسلام (يسروا ولا تعسروا) (٩) واحاديث كثيرة بهذا المعنى (١٠).

والتيسير قد يكون بتأخير المطالبة بالواجب كالصيام في السفر ، وقد يكون بتخفيف مقداره كالتصريح في السفر أو بتخفيف كفيته كصلاة المريض قاعداً .

(٣) سورة الذاريات / ٥٦ .

(٤) سورة الحج / ٧٨ .

(٥) الاشباه والنظائر للسيوطي / ص ٨٤ ، والاشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧٥ .

(٦) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٧) سورة الحج : ٧٨ .

(٨) رواه الترمذي : ٢٧٦/١ وأبو داود : ٩١/١ والامام أحمد في المسند ٢٣٩/٢

(٩) رواه البخاري : ٣٦/٦ ومسلم : ١٣٥٨/٣ .

(١٠) انظر الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٤ .

أقسام الأعذار الشرعية :

يمكن تقسيم الأعذار الشرعية الى ثلاثة أصناف :

(أ) أعذار مسقطه للواجب ما دامت قائمة : وهي : الصبا ، والجنون ، والعته ، والإغماء ، والسكر الذي لم يَأْثُمَ به صاحبه ، والنوم ، والخطأ ، والجهل ، والنسيان .

(ب) أعذار مانعة من أداء العبادة وإن كانت لا تنافي التكليف وهي الحيض والنفساس .

(ج) أعذار مبيحة لتأخير العبادة عن وقتها وهي المرض ، والسفر ، والإكراه والحمل ، والرضاع ، والمعجز .

وفيما يلي تعريف موجز ، بهذه الأعذار وبيان لحقيقتها (١١)

(أ) الأعذار المسقطه

١ - الصبا :

وهي المرحلة الاولى من عمر الانسان وتمتد من ولادته حتى بلوغه ، وإنما أسقط التكليف في هذه المرحلة لان القوى العقلية تكون غيبا في طور النمو والتكامل ، ويتم التكامل في نهايتها عادة ، لكن لما كان اكتمال العقل أمرا خفيا جمل الشارع للتكليف ضابطا ظاهرا وهو البلوغ .

ويعرف البلوغ بأحد أمرين

الاول : ظهور علامات النضج الجنسي في الانسان ، واشهرها في الرجل نزول المني الذي يعبر عنه بالاحتلام ، وفي المرأة الحيض .

(١١) انظر في بيان هذه الأعذار كشف الاسرار لعبد العزيز البخاري : ٢٦٢/٤ وما بعدها وشرح المنار لابن نجيم : ٨٥/٢ وما بعدها ، والتلويح على التوضيح ١٦١/٢ وما بعدها ، وتيسير التحرير : ٢٥٨/٢ وما بعدها .

ودليل اعتبار هذه العلامة قول الله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (١٢) ووجه الدلالة ان الحجر على أموال اليتامى كان بسبب الصبا فلما رفع الحجر عنهم بلوغ مرحلة النكاح دل ذلك على انتهاء أحكام الصبا .

ويدل على اعتبارها أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة وذكر منهم (الصبي حتى يحتلم) » (١٣) وهو نص واضح على اعتبار الاحتلام حدا فاصلا ينتهي به عهد عدم التكليف .

الامر الثاني : بلوغ سن الخامسة عشرة ودليل ذلك ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني (١٤) ووجه الدلالة : ان الاذن بالجهاد دليل على بلوغه سن الرجولة والتكليف ، وانتهاء مرحلة الصبا .

هذا مذهب الشافعية (١٥) والحنابلة (١٦) والصاحبين من الحنفية وبه الفتوى في المذهب الحنفي (١٧) وقول ابن وهب من المالكية (١٨) .

ومذهب أبو حنيفة (١٩) الى ان سن البلوغ لمن لم يبلغ بالعلامات الجنسية هو الثامنة عشرة للذكر ، والسابعة عشرة للانثى .

(١٢) سورة النساء / ٦ .

(١٣) رواه أبو داود : ٤٥٢/٢ ، والترمذي ٢٢/٤ وأحمد في المسند ج ٢ / رقم ٩٤٠ / تحقيق أحمد شاكر والحاكم في المستدرک : ٢٥٨/١ ، ٥٩/٢ ، ٢٨٩/٤ .

(١٤) رواه البخاري : ٢٣٢/٢ ، والترمذي : ٢١١/٤ وابن ماجه : ٨٥٠/٢ .

(١٥) نهاية المحتاج : ٣٥٧/٤ .

(١٦) المغنى والشرح الكبير : ٥١٤/٤ ، ٥٤١/١٠ .

(١٧) حاشية ابن عابدين : ١٥٣/٦ ، وفقه القدير : ٢٧٠/٩ ، وبدائع الصنائع : ٤٤٧٠/٩ .

(١٨) منح الجليل على مختصر خليل : ١٦٦/٣ وشرح الخطاب : ٥٩/٥ وحاشية الدسوقي : ٢٩٢/٣ وأسفل المدارك : ٥/٢ ، وحاشية الخرشبي : ٢٩١/٥ .

(١٩) انظر هامش رقم (١٧) .

وذهب المالكية (٢٠) في المشهور من مذهبهم الى ان سن البلوغ هو الثامنة عشرة للذكر والانثى .

وفي مرحلة الصبا لا يطالب الانسان بشيء من العبادات ولا يطالب بعد البلوغ بقضاء ما فات فيها لكن يجب على وليه أن يأمره بالصلاة اذا بلغ سبع سنين ويضربه عليها اذا بلغ عشرة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « مروهم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » (٢١) وكذلك الصيام يشجعه عليه وليه اذا اطاقه .

٢ - الجنون :

هو اختلال القوة المميزة بين الامور الحسنة والقبیحة المدركة للعواقب ، بأن لا تظهر اثارها وتتدخل أفعالها (٢٢) ، وقد يكون متصلا بمرحلة الصبا بأن يبلغ مجنونا فيسمى جنونا اصليا ، وقد يكون طارئا بعد البلوغ فيسمى عارضا .

وبالجنون يسقط التكليف ولا يطالب المجنون بشيء من العبادات اثناء الجنون ، اما بعد الافاقة فالحكم يحتاج الى تفصيل ستراه في موضعه ان شاء الله .

٣ - العتس :

وهو دون الجنون في تأثيره على العقل ومنعه للادراك ، فصاحبه مختلط الكلام مرة يشبه كلام العقلاء ومرة يشبه كلام المجانين وكذا سائر أفعاله (٢٣) .
وحكم المعتوه حكم الصبي المميز فلا يجب عليه شيء من العبادات .

٤ - النوم :

أعرف من أن يعرف ، وهو فترة تعرض مع وجود العقل توجب المعجز عن ادراك المحسوسات والافعال الاختيارية وعن استعمال العقل (٢٤) .

(٢٠) انظر هامش رقم (١٨) .

(٢١) رواه أحمد في المسند : ٦٧٥٦/١ تحقيق أحمد شاكر ، وأبو داود : ١٢٢/١ رقم ٤٩٥ .

(٢٢) شرح المنار لابن نجيم : ٨٥/٢ ، وتيسير التحرير : ٢٥٩/٢ .

(٢٣) تيسير التحرير : ٢٦٢/٢ .

(٢٤) تيسير التحرير : ٢٦٤/٢ .

ولا يطالب النائم اثناء النوم بالعبادات لكنها لا تسقط عنه بل يجب عليه
تضاؤها بعد أن يستيقظ .

وهذه الاعذار الاربعة يدل على حكمها قول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع
القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى
يعقل أو يفيق) (٢٥) .

والعته نوع من الجنون وقد ورد في بعض روايات الحديث لفظ « المعتوه » (٢٦)
بدل المجنون .

٥ - الأغماء :

هو نوع من المرض يضاعف القوى ولا يزيل الحجا أي العقل ، وبه تتعطل القوى
المدركة والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوبا (٢٧) . فهو يمنع الإدراك كلياً
وحكمه حكم النوم فلا يطالب المغمى عليه بأداء العبادات اثناء الأغماء (٢٨) أما بعد
الافاقة فله أحكام مفصلة نراها في موضعها .

٦ - السكر :

وهو تعطل الإدراك بسبب تناول بعض المواد ، سواء عن طريق الشرب أو الأكل
أو التدخين أو الحقن وينشأ عنه اختلاط الكلام والهذيان (٢٩) .

وهو في نظر العلماء نوعان : سكر اثم به صاحبه ، كمن تناول هذه المواد بقصد
السكر ، وسكر لم يأثم به صاحبه ، كمن شرب دواء فاذا به مسكر أو تناوله على أنه من
المباحات فاذا به مسكر ، أو أكره على تناوله أو اضطر اليه .

والاول : يلزم صاحبه بأحكام الشرع ، ويأثم بتأخير العبادة وإن كان لا يقدر عليها
ولا تصح منه ، ويطالب بالقضاء .

(٢٥) رواه ابن ماجه : ٦٥٨/١ وأبو داود : ٤٥٢/٢ ، والترمذي : ٢٢/٤ وأحمد في المسند : ج ٢ /
رقم ٩٤٠ تحقيق أحمد شاكر ، والحاكم في المستدرک : ٢٥٨/١ ، ٥٩/٢ ، ٢٨٩/٤ .

(٢٦) المستدرک : ٥٩/٢ .

(٢٧ و ٢٨) تيسر التحرير : ٢٦٦/٢ وشرح المنار لابن نجيم : ٩٠/٢ والتعريفات للرجاني : ص/١٨ .

(٢٩) تيسر التحرير : ٢٩٠/٢ ، ٢٨٩ ، والتعريفات للرجاني : ص / ٢٤ .

وأما الثاني : فصاحبه كالنمى عليه (٣٠) .

٧ - النسيان :

وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة الى استحضاره (٣١) فهو لا يزيل العقل ولا يمنعه من الادراك كليا بل يمنعه من ادراك جزئية كأن ينسى أداء الصلاة او ينسى أنه صائم فيأكل .

والناسي لا يأثم لكنه يطالب بقضاء ما نسي أداءه لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٣٢) .

وقد بين العلماء ان المراد وضع اثم ما حصل اثناء الخطأ والنسيان والاكره (٣٣)

٨ - الجهل :

هو عدم العلم بما من شأنه أن يعلم (٣٤) فصاحبه تام العقل مدرك للامور ولكنه لم يدرك حكما شرعيا لسبب ما ، وهو أقسام والذي يعنينا منه في هذا البحث الجهل بوجوب العبادات المفروضة ، ويفرق هنا بين من كان جهله بسبب تقصيره كمن نشأ في بلاد الاسلام وجهل وجوب بعض العبادات مع انه لو سأل العلماء وجالسهم لتعلم ، فهذا مؤاخذ على ترك الواجبات مطالب بقضاء ما فاته ، وبين من لم يكن مقصرا كمن نشأ في دار الحرب أو في بادية بحيث لم يسأل عن الواجبات الشرعية لما وجد من يعلمه ، وهذا العذر أصبح اليوم نادرا نظرا لانتشار العلم والثقافة وسهولة الاتصال بديار الاسلام ، ثم ان هذا غير مؤاخذ بجهله ، واختلف في وجوب القضاء عليه (٣٥) وسنبين آراءهم وأدلتهم في موضعه . ومن أنواع الجهل أن يؤدي العبادة

(٢٠) شرح المنار لابن نجيم ١٠٥/٢ وتيسير التحرير : ٢٨٨/٢ ، والاشباه والنظائر للسيوطي : ص/ ٢٣٦ ، ٢٣٩ .

(٢١) تيسير التحرير : ٢٦٣/٢ وشرح المنار لابن نجيم : ٨٨/٢ والتعريفات للجرجاني ص : ١٢٦ .

(٢٢) رواه ابن ماجه : ٦٥٩/١ والحاكم في المستدرک : ١٩٨/٢ .

(٢٣) تيسير التحرير: ٢٦٤/٢ وشرح المنار لابن نجيم: ٨٨/٢ والاشباه والنظائر للسيوطي: ص ٢٠٧ .

(٢٤) التعريفات للجرجاني : ص ٣ وتيسير التحرير : ٢١١/٤ وشرح المنار لابن نجيم ١٠٤/٢ .

(٢٥) تيسير التحرير : ٢٢٥/٤ وشرح المنار لابن نجيم : ١٠٤/٢ ، ١٠٥ ، والاشباه والنظائر للسيوطي : ص ٢٢٠ .

مع وجود ما يطلها لكنه يجهل هذا المبطل . ثم يتبين الأمر بعد الانتهاء من العبادة سواء خرج الوقت أم لا ، وسنرى أحكامه .

٩ - الخطأ :

هو ما ليس للإنسان فيه قصد (٣٦) ، يقال خطأ إذا أراد الصواب فصار إلى غيره (٣٧) .

ووجه العذر فيه أن صاحبه أراد فعل ما هو مشروع فوقع فيها هو محذور رغمًا عنه وبلا قصد منه . كمن تمضمض فسرى الماء إلى حلقه وهو صائم أو دفع زكاته إلى من ظنه مستحقًا فتبين أنه غير مستحق وسنرى ما يترتب على ذلك من أحكام .

(ب) الإعذار المانعة من أداء العبادة :

١ - الحيض :

وهو في اللغة : السيلان . وفي الشرع : عبارة عن الدم الذي يخرج من رحم المرأة البالغة على وجه الصحة (٣٨) وهو ما يسمى بالعادة الشهرية ، وهو مانع من صحة الصلاة والصوم ، وقد خفف الله عن الحائض فأسقط عنها قضاء الصلاة لأنها تتكرر كل يوم ، وطالبها بقضاء الصوم لأنه مرة في العام .

٢ - النفاس :

وهو الدم الخارج من الرحم بعد الولادة (٣٩) .

وحكمه في العبادات حكم الحيض ، ووجه التخفيف فيهما أنهما أقرب إلى المرض وخاصة النفاس ، ثم إن الطهارة تكاد تكون متعذرة معهما .

(٣٦) التعريفات للجرجاني : ص ٥٣ .

(٣٧) المصباح المنير : ص ١٧٤ .

(٣٨) التعريفات للجرجاني ص : ٥٠ .

(٣٩) التعريفات للجرجاني ص : ١٢٧ .

(ج) الاعذار المبيحة لتأخير العبادة عن وقتها :

١ - المرض :

وهو ما يعرض للبدن فيخرجه عن الاعتدال الخاص (٤٠) ولو كلف المريض بما يكلف به الأصحاء لشق عليه فأباح الله تعالى له الصلاة قاعدا ، وتأخير الصوم ، وغير ذلك مما سنراه في موضعه .

٢ - السفر :

وهو لغة : قطع المسافة ، وشرعا : هو الخروج على قصد مسيرة ثلاثة أيام ونيلها فما فوق بسير الأبل ومشي الأقدام (٤٢) هذا عند الحنفية ، وقال المالكية والشافعية والحنابلة مسيرة يومين بلا ليلة بينهما أو يوم وليلة (٤٣) .

والمسافر معرض لمشاق السفر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « السفر قطعة من العذاب » (٤٤) ولذا خفف الله عنه ولم يكلفه بما كلف به المقيمين فأذن له بتقصير الصلاة وتأخير الصوم الى حين الإقامة (٤٥) .

٣ - الإكراه :

وهو حمل الغير على ما لا يرضاه بالوعيد (٤٦) .

والمكره متعرض لحنة قد تؤدي به الى الهلاك ولذا خفف الله عنه فأباح له قطع

(٤٠) التعريفات للجرجاني : ١١١ وكشف الاسرار للبخاري : ٣٠٧/٤ وتيسر التحرير ٢٧٧/٤ .

(٤١) انظر المقصد الثامن من المطلب الثاني .

(٤٢) كشف الاسرار : ٣٧٦/٤ وفتح القدير : ٢٩/٢ .

(٤٣) شرح المنهاج للمحلى : ٢٥٩/١ والمغنى : ٢٥٦/٢ وحاشية السنوقي ٣٥٩/١ .

(٤٤) رواه البخاري : ١٠/٣ ، ٧١/٤ ومسلم : ١٥٢٦/٢ .

(٤٥) فتح القدير : ٣٥٠/٢ ، والشرح الكبير للدريز : ٥٢٤/١ ، وشرح المحلى على المنهاج ٦٤/٢ والمغنى : ٩٩/٣ .

(٤٦) شرح المنار لابن نجيم : ١٠٥/٢ وكشف الاسرار : ٢٨٢/٤ والتعريفات للجرجاني ، ص ١٩ ، وتيسر التحرير : ٣٠٧/٢ .

الاحرام في الحج وتناول ما يفطر وهو صائم وسفرى حكم ذلك في موضعـه ،
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه) .

(٢٧) رواه ابن ماجه : ٦٥٩/١ والحاكم في المستدرک ١٩٨/٢

المطلب الثاني

ما فات من العبادات بسبب الاعذار واحكامه

وفيه ثلاثة عشر مقصدا

المقصد الأول : ما فات من العبادات بعذر الصبا

لا خلاف بين العلماء في أن الصبي لا يجب عليه شيء من العبادات وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة وذكر منهم : الصبي حتى يكبر » (١)

ولذا لا يجب عليه قضاء ما فات من العبادات البدنية في زمن الصبا ، فإذا بلغ وجب عليه ما حضر وقته من العبادات . ومعلوم أنه قد يبلغ في آخر وقت العبادة فلا يتمكن من أدائها في وقتها ، فهل يجب عليه القضاء بعد الوقت مع أنه معذور في ذلك ؟؟ . هذا وغيره ما سنبحثه في النقاط التالية : مبينين : المسائل التي تفوت فيها العبادة بعذر الصبا .

أولاً : أحكام فوات الصلاة بعذر الصبا ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : إذا بلغ الصبي في آخر وقت الصلاة :

هذه المسألة فيها صورتان :

١ — أن يبلغ والوقت متسع للصلاة والطهارة وغيرها من شروط الصلاة ولم يكن قد صلى تلك الصلاة التي بلغ في وقتها فهذا يجب عليه أداء الصلاة التي حضرته باتفاق ، لأنه بالغ عاقل متمكن من الأداء .

٢ — أن يبلغ وقد ضاق الوقت عن الصلاة وشروطها ، ولا يتسع إلا لبعض ذلك فهل يجب عليه القضاء ؟ اختلف الفقهاء في هذا وفيما يلي آراؤهم في الموضوع :

(١) رواه أحمد : ٩٤٠/٢ وأبو داود : ٤٥١/٢ والترمذي : ٣٢/٤ والبخاري موقفاً ٩٤٠/٢ .

(١) ذهب الحنفية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) الى انه اذا أدرك من الوقت ما يسع ركعة وجب عليه قضاء تلك الصلاة بل قالوا يجب عليه قضاؤها اذا أدرك ما يسع تكبيرة الاحرام .

(ب) وذهب المالكية (٥) الى انه لا يجب عليه قضاء الصلاة الا اذا أدرك من وقتها ما يسع الطهارة واداء ركعة .

(ج) وذهب ابن حزم (٦) الى انه لا تجب الصلاة الا اذا أدرك ما يسع الطهارة والدخول في الصلاة اي تكبيرة الاحرام .

الادلة (٧) :

استدل الحنفية ومن وافقهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » (٨) .

وفي رواية : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » (٩) .

وفي رواية ثالثة : « من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها » (١٠) والمراد بالسجدة الركعة كما ذكر مسلم في صحيحة (١١) ووجه الدلالة : ان ظاهر الحديث يفيد ان من صلى ركعة في الوقت

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين المسماة رد المختار : ٣٥٧/١ .

(٣) انظر : المجموع شرح المذهب للنووي : ٦٧/٢ .

(٤) انظر : المغني والشرح الكبير لابني قدامة : ٢٨٦/١ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٥) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير : ١٨٤/١ طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر (لم تذكر سنة الطبع) .

(٦) انظر : المحلى لابن حزم : ٢١٧/٢ الناشر : مكتبة الجمهورية العربية بمصر ١٢٨٧ هـ

(٧) انظر : المجموع : ٦٧/٢ والمغني والشرح الكبير لابني قدامة ، ٢٨٦/١ ، ٤٠٧ ، وحاشية ابن عابدين : ٣٥٧/١ .

(٨) رواه البخاري ١٥١/١ ومسلم : ٤٢٣/١ .

(٩) متفق عليه . انظر البخاري ١٥١/١ ومسلم ٤٢٣/١ .

(١٠) رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه .

(١١) مسلم : كتاب المساجد باب / ٣٠ ، ج ١/ ٢٤٤ .

فقد أدرك الصلاة كلها ويكتفى منه بذلك وهذا ليس مراداً بالاجماع ، فقل يحمل على انه أدرك الوقت ، فإذا صلى باقي الصلاة بعد خروج الوقت كملت صلاته ، وقد جاء هذا مشيراً في روايات أخرى (١٢) .

وهذا يفيد أن من صلى ركعة في الوقت — والباقي بعده — فقد أدرك وقتها فالذي وجبت عليه في آخر الوقت لو صلى ركعة في الوقت ثم خرج الوقت لكان مؤدياً لها مدركاً لوقتها فإذا لم يفعل فقد بقيت في ذمته لأنه كان من الممكن أن يؤدي ، لكنه غير آثم في هذا التأخير لأنه لا يطالب بتحصيل شروط الصلاة قبل وجوبها عليه .

وأما وجوبها بأدراك ما يسع تكبيرة فلأن هذا المقدار تدرك به الركعة في حق صلاة الجماعة فكان حكم أدراكه كحكم أدراك ما يسع الركعة في هذه المسألة ، ثم هو عليه أن يدخل في الصلاة ولا يؤاخذ على خروج الوقت .

وأما الملكية وابن حزم : فهم يتفقون في اشتراط ما يسع الطهارة ، ووجبهم في ذلك أن الله عز وجل لم يبيح الصلاة إلا بطهورة ، وقد حدد الله تعالى المصلوات أوقاتاً فإذا لم يمكن الطهور وفي الوقت بقية فنحن على يقين من انه لم يكف تلك الصلاة التي لم يحل له أن يؤديها في بقية وقتها لعدم الطهارة (١٣) .

ومن المعلوم أيضاً انه لا يكف بالطهارة قبل أن تجب الصلاة عليه .

ويحتج للمالكية لاشتراط ما يسع ركعة بعد الطهارة بظاهر الحديث إذ تكبيرة الاحرام لا تسمى ركعة .

المناقشة والترجيح :

إذا تأملنا أدلة هذه الآراء وموطن الاختلاف تبين أنه في نقطتين :

الاولى : هل يشترط أن يتسع الوقت للطهارة أم لا ؟

والثانية : هل أدراك ما يسع تكبيرة الاحرام كإدراك ما يسع ركعة ؟

وعن النقطة الاولى يصح أن يقال : أن من اشتراط ما يسع الطهارة ، لأن الصلاة لا تصح بدونها ، عليه أن يشترط بقية شروط الصلاة لنفس السبب كستر العورة

(١٢) فتح الباري : ٥٦/٢ .

(١٣) المحلى لابن حزم : ٢٣٩/٢ ، ٢١٧ .

وتطهير الثوب اذا لم يجد غيره ، ومعرفة القبلة ، اذا كان جاهلاً بها ، وهذا لم يقل به أحد واذا كان من شأن منشأ في بيئة اسلامية أن يعرف كل هذا فإنه وارد في حق غيره وتعلمه لا يجب عليه قبل البلوغ ، واشتراط هذا كله يفوت أكثر من صلاة على الأقل .

ولذا يظهر لي عدم اشتراطه كما لم تشترط بقية الشروط ، ولفظ الحديث ليس على ظاهره كما بينا ، ولا مانع من أن يكون المراد بالركعة وقتها .

وأما قول ابن حزم : أن الصلاة لا تجب لأن الوقت لا يسع الصلاة بشروطها ، فصحيح ، لكنه يتسع لما لو فعله لكان مؤدياً ، ثم هو لم يشترط أن يتسع الوقت لكل الصلاة بل للدخول فيها .

وأما عن النقطة الثانية : فإن استعمال الحديث لفظ سجدة للدلالة على الركعة بكاملها قد يفهم منه ما يرجح رأي الجمهور وأن الصلاة تجب على من أدرك من الوقت ما يسع سجدة وما يسع تكبيرة الاحرام يسع السجدة .

لذا فإنه يبدو لي رجحان مذهب الجمهور ، لأن أمور العبادات يجب أن تبنى على الاحتياط ، وهذه المباحكات الدقيقة وأن دلت على دقة النظر الفقهي فهي غير عملية فكيف يمكن أن يضبط طلوع الفجر أو الشمس أو غروبها أو الزيادة على ظل المثل الخ . . . بحيث يقع بعد البلوغ بما يسع تكبيرة مع ملاحظة ما يكون به البلوغ ولذا يصح أن نقول : من بلغ في آخر وقت الصلاة ولم يصل فعليه القضاء بدون هذه التفصيلات ، والدليل الأحاديث المتقدمة .

المسألة الثانية : اذا صلى ثم بلغ آخر الوقت هل يقضي ؟

هذه المسألة مترتبة على التي قبلها وقد بينا وجوب الصلاة على من بلغ في آخر الوقت ، سواء اتسع الوقت فادأها فيه أم لم يتسع فقضاها بعده ، لكن هل يفني عنه أن يكون قد صلى في أول الوقت ؟

ويمكن تصور ذلك بأن يصلي العشاء ثم ينام فيحتمل ولا يستيقظ الا بعد الفجر فهل يجب عليه أن يقضي العشاء ؟ (١٤)

(١٤) يقال أن هذا ما حدث لمحمد بن الحسن فقال عنه الإمام أبا حنيفة فأجابه بوجوب القضاء
انظر : حاشية ابن عابدين ١/ ٢٥٧ .

أو بأن يتم الخامسة عشرة قبيل خروج الوقت

للفتاء في هذا مذهبان :

الاول : مذهب الشافعية فقد رأوا أن الصلاة التي أداها قبل البلوغ تجزئه ، فلا إعادة عليه ولا قضاء (١٥) .

الثاني : مذهب الحنفية (١٦) والحنابلة (١٧) والمالكية (١٨) وابن سريج — الشافعية (١٩) وقد رأوا : أن ما أداه في الوقت قبل البلوغ لا يجزئه وعليه الإعادة في الوقت أو القضاء بعده .

الأدلة :

استدل الشافعية لما ذهبوا اليه : بأنه قد أدى وظيفة يومه (٢٠) .

وايضاح ذلك : أن الصبي بعد السابعة مطلوب منه — على وجه الندب — أن يصلي ويضرب عليها إذا بلغ عشرة ، وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : مروا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع « (٢١) .

فإذا صلى في أول الوقت فقد أدى ما طلب منه ووقع صحيحا باتفاق ، فكيف يطلب منه مرة أخرى على وجه الجزم ؟ فيكون في وقت واحد قد طلبت منه عبادة واحدة مرة على وجه الندب وأخرى على وجه الفرضية ؟ فلا بد أن تكون أحدهما مجزية عن الأخرى وقد أتى بالأولى .

(١٥) أنظر المجموع : ١٤/٢ وروضة الطالبين للنووي : ١٨٨/١ .

(١٦) أنظر حاشية ابن عابدين : ٢٥٦/١ — ٢٥٧ .

(١٧) أنظر المغنى لابن قدامة : ٢٩٩/١ .

(١٨) أنظر حاشية الدسوقي : ١٨٤/١ .

(١٩) أنظر الروضة للنووي : ١٨٨/١ .

(٢٠) أنظر المجموع : ١٤/٣ .

(٢١) رواه أحمد ، أنظر المسند : ٦٧٥٦/١ ، تحقيق أحمد شاكر ، وأبو داود : ١٣٣/١ .

وأما الفريق الثاني فتد اُجَنج بما يلي (٢٢) :

١ - أن صلاة الصبي قبل البلوغ كانت نافلة باتفاق ، وهو بعد البلوغ مطالب بـ
أداء فريضة ، والنافلة لا تجزئ عن الفريضة ، كما لو نوى نفلا عند أداء الفريضة .

٢ - أنه قد صلى قبل الوجوب فلا تجزئ ، كما لو صلى قبل دخول الوقت .

٣ - استدلوا بالقياس على الحج فإن الصبي إذا حج لا يجزئه حجه عن حجة
الإسلام باتفاق ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : أيما صبي حج به أهله فمات
أجزأت عنه ، فإن أدرك فعليه الحج ، وأيما رجل مملوك حج به أهله فمات أجزأت
عنه ، فإن اعتق فعليه الحج « (٢٣) .

٤ - وأجابوا عن قول الشافعية : أنه قد أدى وظيفة الوقت بأن وظيفة وقته
بعد البلوغ أداء فريضة ولم يأت بها .

مناقشة الأدلة والترجيح :

يتبين من دراسة الأدلة أنه لا يوجد في الموضوع نص ، ولكنها اجتهادات تستمد
من عموم بعض الأحكام ، والقياس على بعض النصوص .

وما استدل به الفريق الثاني يلاحظ عليه ما يلي (٢٤) :

١ - قياسهم صلاة الصبي للفريضة بنية الفريضة على صلاة ه بنية النافلة
فيه نظر : لأن البالغ إذا صلى الظهر مثلا ونواها نافلة أما أن يكون لاعبا وهذا
يستحق أن لا تسقط عنه الفريضة ، وأما أن يقصد أربع ركعات نا وهذا أيضا لا
يسقط عنه واجب الوقت ، لأن النافلة لا حد لها وهي لا تجزئ عن الفريضة .

أما الصبي فقد نوى عين ما يصلية البالغ وأتى بنفس الواجب بشكله وشروطه
كل ما في الأمر أن الله تعالى رحمه نجل هذا غير واجب عليه وواجبا على البالغ ،

(٢٢) أنظر : المفني لابن قدامة : ٢٩٩/١ .

(٢٣) أنظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ٢/٢ . ورواه الطبراني في الأوسط

أنظر : مجمع الزوائد : ٢٠٦/٣ .

(٢٤) أنظر : المجموع للنووي : ٦٤/٢ .

أما المطلوب فهو هو لكن الاختلاف من جهة المؤدى لا من جهة المؤدى ، فافترق بذلك
عن يصلي نافلة .

٢ — وأما قياس صلاة الصبي على من صلى قبل الوقت فقياس مع الفارق لان
الصلاة قبل الوقت غير مأمور بها ، ولا مندوب اليها ، ولا مأذون فيها ، ولا يصح
أن تسمى باسم الواجبة — كالعصر مثلا — . وأما صلاة الصبي قبل البلوغ فمأمور بها ،
ومندوب اليها ، ومأذون فيها ، حتى أنه يضرب لتركها ، وتسمى باسم الواجبة .

٣ — وأما قياسها على الحج ففيه نظر أيضا فلم يرد حث على حج الصبي
كالذي ورد في الحث على صلاته ، والحج فريضة العمر والصلاة خمس مرات في اليوم

ومن كل هذا يتبين لي أن القول بعدم اجزائها ليس له حجة قوية . وأن القول
بأجزائها لا اشكال فيه ، كل ما في الامر انه سارع الى اجابة ما طلب منه قبل أن يتحتم
طلبه واتى بعين المطلوب في الوقت الافضل ، والايجاب عليه بعد ذلك لم يغير عين
المطلوب ، وقد اداه ووقع صحيحا باتفاق . والله تعالى أعلم .

المسألة الثالثة : هل يجب قضاء الظهر بادراك العصر وقضاء المغرب بادراك العشاء ؟

يجوز جمع الظهر مع العصر ، والمغرب مع العشاء ، تقديمها وتأخيرها بالجملة (٢٥)
فوقت العصر هو وقت للظهر عند الضرورة ، ولذا يسمى وقت العصر وقتا ضروريا
للظهر ، ووقت الظهر هو وقت للعصر كذلك .

وهكذا المغرب والعشاء وقت كل منهما وقت للآخر عند الضرورة .

وقد بينا أن الصلاة تجب بادراك جزء من وقتها وإن كان لا يسمعها كلها على
التفصيل الذي تقدم ، فهل ينطبق هذا على الوقت الضروري فتجب الظهر بادراك
العصر وتجب المغرب بادراك العشاء ؟ .

اختلف الفقهاء في ذلك وهذه آراؤهم :

(٢٥) قال في بداية المجتهد : ١/١٤٦ ط . المكتبة التجارية الكبرى بمصر : أجمعوا على أن الجمع بين
الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة سنة ، وبين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء سنة أيضا .
واختلفوا في الجمع في غير هذين المكانين فأجازاه الجمهور على اختلاف بينهم في المواضع التي يجوز فيها
من التي لا يجوز ومنعه أبو حنيفة وأصحابه باطلاق .

١ — ذهب الشافعية (٢٦) والحنابلة (٢٧) الى وجوب قضاء الظهر والمغرب بادرارك ما تجب به العصر والعشاء ، أي ادراك ما يسع تكبيرة الاحرام كما تقدم .

٢ — وذهب المالكية (٢٨) الى أن الاولى لا تجب الا بادرارك ما يسع ركعة زيادة على ما يسعها فاذا لم يدرك ذلك وجبت الثانية وسقطت الاولى .

٣ — وأما الحنفية فلم يجد لهم نصا في المسألة والظاهر انهم لا يقولون بما يقول به الشافعية ومن وافقهم ، والسبب في ذلك انهم لا يجيزون الجمع بين الصلوات الا في موضعين (٢٩) .

(أ) الجمع بين الظهر والعصر تقديها في عرفة يوم عرفة .

(ب) الجمع بين المغرب والعشاء تأخرا في المزدلفة ليلة عيد النحر للحاج .

الإدلة :

استدل القائلون بالوجوب بما يلي :

١ — ما ذكرناه من أن وقت الثانية وقت للأولى حال العذر ، فاذا ادركه المعذور لزمه فرض الاولى كما لزمه فرض الثانية .

٢ — وى الاثرم وابن المنذر وغيرهما باسنادهم عن عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عباس انهما قالا في الحائض تطهر قبل الفجر بركعة تصلي المغرب والعشاء فاذا طهرت قبل أن تغرب الشمس صلت الظهر والعصر جميعا

٣ — روى القول بهذا عن طاوس ، ومجاهد ، والنخعي ، والزهري ، وربيعه ، والليث ، واسحق ، وأبي ثور ، وفقهاء المدينة السبعة .

(٢٦) انظر المجموع : ٦٧/٢ .

(٢٧) انظر : المغني لابن قدامة : ٣٩٦/١ .

(٢٨) انظر حاشية الدسوقي : ١٨٢/١ .

(٢٩) انظر الهداية وفتح القدير : ٤٦٨/١ ، ٤٧٨ .

(٣٠) انظر : المغني لابن قدامة : ٣٩٦/١ والمجموع للنووي : ٦٧/٢ .

(٣١) رواه البيهقي : ٢٨٧/١ .

قال الامام عامة التابعين يقولون بهذا القول الا

ترجيح :

والذي يظهر لي ان القول بوجوب القضاء في هذه المسألة تابع للقول بجواز الجمع ، فمن اجازه كان وقت الثانية عنده وقتا للاولى ، لانه اذا جمع بينهما تأخيرا لا يصلي الاولى في وقت الثانية قضاء بل اداء فثبت انه وقتها ، والمدرك له مدرك لوقتها وهي تجب بادراك جزء من وقتها كما تقدم .

واذا كان الجمع ثابتا بالأحاديث الصحيحة فقد ترجح القول بوجوب القضاء في هذه المسألة .

واما أدلة جواز الجمع فمنها: عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذا رحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل يجمع بينهما فاذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب « متفق عليه (٣٢) .

وعن معاذ رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما جميعا ، واذا ارتحل بعد زيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار ، وكان اذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى يصليها مع العشاء ، واذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب « (٣٣) .

ثانيا : احكام فوات الزكاة بسبب الصبا

وفيه مسألة :

هل على الصبي اذا بلغ قضاء الزكاة التي لم يخرجها الولي ؟

الصبي قبل البلوغ محجور عليه في ماله ، فليس له ان يتصرف فيه ، ولا ينفذ تصرفه لو تصرف وذلك لقول الله عز وجل : « ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما » (٣٤) .

(٣٢) البخاري : ٥٨/٢ ، ومسلم : ٤٨٩/١ .

(٣٣) رواه احمد . انظر الفتح الرباني : ١٢٠/٥ ، والترمذي : ٤٣٨/٢ ، وابو داود : ٢٧٦/١ .

(٣٤) سورة النساء آية / ٥ .

فإذا بلغ رشيدا سلمت اليه أمواله لقول الله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منه رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (٣٥) .

فإذا كان الولي لا يدفع زكاة هذه الأموال خلال فترة الحجر فهل يجب على الصبي أن يدفعها بعد تسلمه أمواله ؟ .

هذه المسألة تبنى على مسألة أخرى هي : هل تجب الزكاة في كل أنواع مال الصبي ؟ وذلك ليتحدد ما يجب تضاعفه من أنواع الزكوات وما لا يجب :

١ — اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في زروع الصبي وثماره إذا اكتملت باقي الشروط ، واتفقوا على وجوب زكاة الفطر عليه (٣٦) .

ولكنهم ، اختلفوا في وجه وجوب هاتين الزكاتين :

فالشافعية ، والمالكية ، والحنابلة ، يرون انهما زكاتان تجبان عليه كما تجب عليه باقي أنواع الزكوات ، كما سيأتي .

والحنفية : يرون انها مؤنة فيها معنى العبادة فلما كان معنى المؤنة فيها غالبا وجبت عليه في ماله كنفقة الاقارب (٣٧) .

٢ — واختلفوا في وجوب الزكاة في بقية أموال الصبي كالتقدين وعروض التجارة والمواشي وغيرها يلي بيان آرائهم وأدلتهم :

١ — ذهب الحنفية الى أن الصبي لا تجب عليه الزكاة الا العشر فيما تخرجه الارض وزكاة الفطر (٣٨) كما ذكرنا .

(٣٥) سورة النساء آية / ٦ .

(٣٦) فتح القدير ١٥٦/٢ ، ١٥٨ ، ٢٨٥ ، شرح المحلى على المنهاج : ٣٩/٢ المغني : ٦٢٢/٢ .

(٣٧) الهداية وفتح القدير والعناية : ١٥٨/٢ ، ٢٨٥ .

(٣٨) انظر : الهداية وفتح القدير : ١٥٨/٢ ، ٢٨٥ وبدائع الصنائع للكاساني : ٨١٤/٢ وكشف الاسرار : ٢٤١/٤ — ٢٤٢ .

٢ - وذهب المالكية (٣٩) والشافعية (٤٠) والحنابلة (٤١) وابن حزم الظاهري (٤٢) إلى وجوب الزكاة في مال الصبي أيا كان نوع المال . وهذا قول « عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة أم المؤمنين والحسن بن علي والحسين بن صالح وابن أبي ليلى والعنبري وابن عيينة وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وهو أيضا قول طاووس ، وعطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين ، وربيعه ، والثوري ، وأبي سليمان بن حرب » (٤٣) .

الأدلة :

استدل القائلون بعدم الوجوب بما يلي (٤٤) :

١ - أن الزكاة عبادة محضة لكونها ركنا من أركان الإسلام ، والعبادة لا تجب على الصغير ، لأنها لا تتأدى إلا بالاختيار والصغير لا اختيار له لعدم العقل .

ومما يدل على أنها عبادة أنها لا تجب على الكافر إذ لو لم تكن عبادة لوجب عليه كسائر المئون .

ويدل أيضا على أنها عبادة قول أبي بكر رضي الله عنه : « والله لأقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة » متفق عليه (٤٥) .

٢ - قول الله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٤٦)

(٢٩) انظر : حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٤٥٥/١ .

(٤٠) انظر : المذهب والمجموع : ٢٩٦/٥ - ٢٩٧ .

(٤١) انظر : : المفتي والشرح الكبير : ٤٩٢/٢ .

(٤٢) المحلى : ٢٩٧/٥ .

(٢) انظر المفتي والشرح الكبير : ٤٩٢/٢ والمجموع ٢٩٩/٥ وبداية المجتهد ٢٠٧/١ والمحلى ٢٠٢/٥ .

(٤٤) انظر : الهداية والنهاية وفتح القدير : ١٥٦/٢ - ١٥٨ وتبيين الحقائق شرح لسر الدقائق :

١/٥٥٢ وإدائع الصنائع للكاتاني : ٢/٨١٥ - ٨١٦ وكشف الاسرار : ١/٢٤١ - ٢٤٢ وفقه الزكاة

للدكتور يوسف القرضاوي : ١/١٠٦ - ١٠٧ .

(٤٥) البخاري : ٢/١٢١ ومسلم : ٥٢/١ .

(٤٦) سورة التوبة : ١٠٣ .

ووجه الدلالة في الآية : أن الزكاة لتطهير الذنوب وتركية النفوس والصبي لا ذنب عليه فلا حاجة الى أخذ الزكاة منه .

٣ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » (٤٧) . ووجه الدلالة أن رفع القلم كناية عن رفع التكليف وغير المكلف لا يجب عليه شيء من العبادات ومنهــــــــــــــــا انزكاة .

٤ — استدلوا بحديث ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال « ليس في مال اليتيم زكاة » (٤٨) . ووجه الدلالة أن اليتيم إنما يسمى يتيماً قبل البلوغ فالحلة الصغر لا عدم الأب فكان عاماً في كل صغير .

٥ — استدلوا من حيث المعنى بأن الزكاة شرعت معونة للفقراء والصغير بحاجة الى من يعينه .

٦ — واستدلوا أيضاً بأن من شرط صحة الزكاة النية وهي لا تتحقق من الصبي ونية ونية الولي لا تعتبر لأن العبادة لا تتأدى بنية الغير .

دلة موجبي الزكاة في مال الصبي :

استدل القائلون بوجوب الزكاة في مال الصبي بما يلي (٤٩) :

١ — عموم الايات التي دلت على وجوب الزكاة في مال الاغنياء ، وذلك كقوله تعالى : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » (٥٠) .

(٤٧) رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن ابن عمر — وقد تقدم : ص ٥٠ .

(٤٨) ذكره محمد بن الحسن في كتاب الآثار ، أخبرنا أبو حنيفة حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود — انظر فتح القدير : ١٥٧/٢ ، قال في نصب الراية : موقوف على ابن مسعود ، وضعيف ، ٣٣٤/٢ .

(٤٩) انظر : المجموع : ٢٩٦/٥ — ٢٩٨ والمغني والمشرح الكبير : ٢/٩٣ — ٩٤ وفقه الزكاة للقرضاوي : ١١٤/١ والمحلى لابن حزم : ٢٩٧/٥ ، ٣٠٣ .

(٥٠) سورة التوبة / ١٠٣ .

ووجه الدلالة : ان هذا يشمل الصغير لانه محتاج الى الثواب والتزكية والتطهير (٥١) ثم ان الامر بالاخذ من أموالهم ينهم منه ان العلة في الوجوب وجود المال لدى المسلم ، والصغير مسلم ذو مال .

٢ — قول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ عندما بعثه الى اليمن : « ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله واني رسول الله ، فان هم اطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان هم اطاعوا لذلك ، فأعلمهم بأن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم ، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . » (٥٢) ووجه الدلالة : ان هذا عام لكل غني من المسلمين فيدخل فيه الصغير .

٣ — روى الشافعي بأسناده عن يوسف بن ماهك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ابتغوا في مال اليتيم أو في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة (٥٣) وهذا الحديث وان كان مرسلًا لان يوسف تابعي لكن الشافعي رحمه الله اكد هذا المرسل بعموم الحديث الصحيح في ايجاب الزكاة مطلقا ، وبما رواه عن الصحابة في ذلك .

ورواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفا عليه وقال اسناده صحيح (٥٤) ورواه أيضا عن علي بن مطرف .

٤ — روى القول بوجوب الزكاة في مال الصغير عن ابن عمر والحسن بن علي وجابر بن عبد الله وعائشة أم المؤمنين وغيرهم من الصحابة والتابعين ، وقد تقدم ذكرهم .

٥ — انها حق يتعلق بالمال فأشبهه نفقة الاقارب والزوجات وبذل المتلفات وهي واجبة عليه باتفاق .

(٥١) المحلى لابن حزم ٢٩٧/٥ .

(٥٢) رواء البخاري : ١٣٠/٢ .

(٥٣) رواء البيهقي : ١٠٧/٤ وله شواهد كثيرة فيه وهو في نصب الراية : ٣٢٣/٢ وهو في مسند الشافعي ٢٢٧/١ موقوفا عن عمر .

(٥٤) انظر السنن الكبرى : ١٠٧/٤ .

مناقشة الأدلة

أما ما استدل به الفريق الأول فيؤخذ عليهم فيه ما يلي

١ — استدلالهم : يقول الله تعالى : « **خذ من أموالهم صدقة** » (٥٥) فيه نظر لان الصدقة كما تكون لتكثير السيئات تكون أيضا لكسب الثواب ورفع الدرجات بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم وسائر أخوانه الأنبياء عليهم السلام كانوا يكثرون من الصدقة وليس لهم ذنوب ، حتى أنهم لا يورثون ، بل ما تركوه صدقة . قال عليه الصلاة والسلام : « **أنا معشر الأنبياء لا نورث** » (٥٦) بل ما زاد عن التزاماتهم يكون صدقة ، وكان عليه السلام أجود الناس ، فني الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون من رمضان وكان أجود بالخير من الريح المرسلة (٥٧) ، وأخبار صدقاته عليه السلام مشهورة وهو المعصوم فلا تلازم بين وجوب الصدقة ووجود الذنوب فيكون معنى الآية : أن شأن الزكاة أن تظهر الذنوب وليس الذنب شرطا لوجوب الزكاة ، ثم أنهم أوجبوا عليه زكاة الزروع والثمار وزكاة الفطر فلماذا تجب إذا كان المقصود محو الذنوب ؟

يقولون : أن معنى المؤنة في زكاة الزروع والفطر غالب ومعنى العباداة تابع ، والجواب أن هذا مجرد نظر ونحن نرى أن معنى المساهمة في سداد حاجات المجتمع هو الغالب في أمر الزكاة ويشترك فيه كل غني صغير وكبير .

إذا ثبت هذا فإن أخذ الزكاة من الصغار له غائده وهو نيل الثواب ومساعدة الفقراء وتمويدهم الخير وتزكيتهم من الشح وتنشئتهم على مكارم الاخلاق (٥٨) قال الله تعالى : « **ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون** » (٥٩) .

٢ — وأما استدلالهم بحديث « **رفع القلم عن ثلاث** » فالمراد رفع الائم بدليل

(٥٥) التوبة / ١٠٣ .

(٥٦) رواه أحمد — انظر الفتح الرباني : ١٥ / ١٩٣ . والمسند : ٩ / ١ .

(٥٧) رواه البخاري : ١٦ / ٨ . ومسلم : ١٨٠٣ / ٤ .

(٥٨) المجموع : ٢٩٧ / ٥ وفقه الزكاة : ١١٤ / ١ .

(٥٩) سورة الحشر / ٩ .

الزامة بالتفقات وابدال المتلفات ثم هو لا يطالب باخراج الزكاة في الصغر بل المطالب وئيه (٦٠) .

٣ — وأما قولهم انها عبادة محضة ففيه نظر ايضا من وجهين :

— لو كانت عبادة محضة لما جازت فيها النيابة ، وهي جائزة باتفاق .

— لو كانت عبادة محضة لما وجبت عليه زكاة الزروع والثمار ولا زكاة الفطر وهما واجبتان .

وبهذا ظهر ان الزكاة حق متعلق بالمال الذي يملكه المسلم . أما الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات فهي متعلقة بذات المسلم المكلف .

وأما كلمة أبي بكر رضي الله عنه فمفاهها : أن من أنكر وجوب الزكاة كمن أنكر وجوب الصلاة كلاهما كافر يجب قتاله وهذا لا خلاف فيه وليس المعنى انها عبادة محضة كالصلاة .

٤ — وأما حديث ليث فضعيف (٦١) لأن مجاهدا لم يدرك ابن مسعود ، وليث ضعيف ، ثم هو موقوف على ابن مسعود ولو صح فهو مقابل بأراء من ذكرنا من الصحابة بل روى خلفه عن ابن مسعود وهو : من ولى مال يتيم فليحص عليه السنين فإذا دفع اليه ماله أخبره بما عليه من زكاة فإن شاء زكى وإن شاء ترك (٦٢) ، وهو ضعيف أيضا (٦٣) لكنه لا ينفي وجوب الزكاة كما نرى بل يعفي الولي من ادائها خوف التهمة أو غير ذلك والا فلماذا يحصى الزكاة ان لم تكن واجبة .

٥ — وأما عدم صحة نيته فتكفي نية وليه المخرج للزكاة ، كما تكفي نية الإمام اذا أخذها من الممتنع عن ادائها بالقوة .

٦ — وأما أنه بحاجة الى رعاية فهذا لا شك فيه لكن الكلام في مال الصبي غني

(٦٠) المجموع : ٢٩٨/٥ .

(٦٢) رواه البيهقي : ١٠٨/٤ .

(٦٢) رواه البيهقي : ١٠٨/٤ .

(٦٣) انظر تلخيص الحبير : ١٦٨/٢ .

عنده نصاب ، ولا ينبغي أن نتصور أن المقصود بالصبي هنا اليتيم فقط بل قد يكون ذا أبوين ويملك الآلاف بهبة أو غيرها (٦٤) .

وهكذا يبدو لي أن أدلة نفي الزكاة عن مال الصغير غير مسلمة .

وأما أدلة موجبي الزكاة في مال الصغير فاعتراض عليها بما يلي :

١ - حديث : « ابتغوا في مال اليتيم » روي من طرق بعضها ضعيف ، والجواب عن هذا أن الاعتماد هنا على المرسل صحيح السند . وقد سوغ الاحتجاج بالمرسل كونه موافقا لعموم الآيات والأحاديث ، وموافقا لقول من ذكرنا من الصحابة والتابعين ، وما روي عن بعضهم مما يخالفه ضعيف منها ما قدمنا عن ابن مسعود ، وحديث آخر عن ابن عباس موقوف أنفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف لا يحتج به (٦٥) .

وهكذا تسلم أدلة الموجبين من الاعتراض القادح .

وبهذا يبدو لي رجحان أدلة التاكليين بوجوب الزكاة في مال الصبي كله ، ويؤيد ذلك اتفاق الطرفين على وجوبها في زروعه وثماره ووجوب زكاة الفطر عليه ، والله تعالى أعلم .

إذا ثبت هذا ، فالواجب على الولي إخراجها من مال الصبي كما يخرج غرامة المتلفات ونفقة الأقارب وغير ذلك من الحقوق المالية الواجبة عليه ، فإن لم يخرجها وجب على الصبي إخراجها بعد البلوغ عما مضى من السفين ولا اثم عليه ، وهذا هو المراد بقضاء الزكاة .

(٦٤) فقه الزكاة : ١١٧/١ .

(٦٥) المجموع : ٢٨٧/٥ والبيهقي : ١٠٧/٤ . وانظر تهذيب التهذيب ٢٧٢/٥

ثالثا : أحكام فوات الصوم بسبب الصبا

وفيه مسألة :

إذا بلغ الصبي في نهار رمضان هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم ؟

لا خلاف بين الفقهاء في انه لا يجب على الصبي قضاء ما فاتته من صيام رمضان قبل البلوغ (١) ، وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاث : وذكر منهم الصبي حتى يحتلم » (٢) .

وأما اليوم الذي بلغ فيه فقد اختلف الفقهاء في وجوب قضاؤه :

١ - فالتقول الصحيح عند الشافعية انه لا يجب عليه قضاؤه سواء بلغ صائما أو مفطرا (٣) ، وهو ظاهر الرواية عند الحنفية (٤) وبه قال المالكية (٥) وابن حزم (٦) وأما الحنابلة فعندهم روايتان في المذهب احدهما بوجوب القضاء والاخرى بعدم الوجوب (٧) .

٢ - وذهب الى وجوب القضاء : أبو الخطاب من الحنابلة (٨) ، وهو وجه عند الشافعية (٩) وقول أبي يوسف من الحنفية اذا بلغ قبل الزوال (١٠) .

(١) انظر المجموع للنووي : ٢٧٦/٦ - ٢٧٧ ، وفتح القدير : ٢/٢٠٢ وحاشية الدسوقي : ١/٥١٤ والمفني : ٢/١٥٤ .

(٢) تقدم صفحة ٥٠ مخرجا .

(٣) المجموع للنووي : ٢٧٨/٦ - ٢٧٩ والروضة : ٢/٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٤) انظر فتح القدير لكمال الدين ابن الهمام وشرح العناية على الهداية لمحمد بن محمود البابرثي كلاهما شرح للهداية : ٢/٣٦٤ ط . مصطفى البابي الحلبي بمصر ، سنة ١٢٨٩ هـ .

(٥) انظر حاشية الدسوقي : ١/٥١٤ .

(٦) المحلى : ٦/٣٦٠ .

(٧ ، ٨) المفني لابن قدامة : ٢/١٥٤ .

(٩) شرح المحلى على المنهاج : ٢/٦٥ .

(١٠) الهداية مع فتح القدير : ٢/٣٦٤ .

الأدلة :

استدل القائلون بعدم القضاء بما يلي (١١) :

١ - أن صيام الفرض لا بد فيه من تبين النية من الليل ، وقد كان غير مكلف في ذلك الوقت ولو نوى لكان متفلا ، وإذا لم يجب عليه صوم اليوم من أوله لم يجب عليه صوم بعده ، لأن صوم اليوم لا يتجزأ بل هو وحدة متكاملة وعبادة واحدة أما أن يجب صيامه كله وأما أن لا يجب صيامه كله كما أنه لا يصح صيام بعض يوم .

وبهذا يتبين أنه لم يدرك من الوقت ما يمكنه من الصوم على وجه الفرض فلم يجب عليه أدائه ولا قضاؤه .

٢ - لا يقاس البلوغ في خلال اليوم في حق الصيام على البلوغ أثناء الوقت في حق الصلاة لأن الصلاة لا تستغرق كل الوقت والصوم يستغرق كل النهار .

وأما الذين قالوا بوجوب القضاء : فقد قاسوا المسألة على الصلاة فهي تجب على من بلغ في آخر الوقت ولو لم يسع الوقت إلا ركعة كما تقدم .

ترجيح :

بيننا في حجة الفريق الأول الفرق بين مسألة البلوغ آخر وقت الصلاة والبلوغ خلال يوم من رمضان ، وهو فرق واضح مؤثر يجب اعتباره ولذا فإن حجة الفريق الثاني غير مسلمة ويبدو لي رجحان القول بعدم وجوب القضاء والله تعالى أعلم .

* * *

المقصد الثاني : ما فات من العبادات بسبب الجنون

اتفق الفقهاء على أن المجنون غير مكلف أثناء جنونه (١٢) سواء كان هذا الجنون أصليا أي وجد قبل البلوغ ، واستمر بعده ، أم كان عارضا أي حادثا بعد البلوغ ، وسواء أكان مستمرا أي لا يفارق منه صاحبه ، أم متقطعا أي يفارق منه في بعض الأوقات .

(١١) المجموع : ٢٧٨/٦ - ٢٧٩ والمغني : ١٥٥/٣ وفتح القدير : ٢٦٤/٢ .

(١٢) شرح منتهى الإرادات : ١١٨/١ وحاشية البناي : ٤٨/١ وتيسير التحرير : ٢٥٩/٢ .

وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاث : وذكر منهم :
المجنون حتى يفيق » (١٣) .

لكن هل يجب عليه قضاء ما فاتته من العبادات أثناء فترة الجنون ؟ او ما أفاق
في آخر وقته ولم يتمكن من أدائه في الوقت ؟ وما هي الصور المتوقعة في ذلك ؟ الجواب
على هذا كله فيما يلي :

أولا : أحكام فوات الصلاة بسبب الجنون

وفيه مسائل

المسألة الأولى : إذا أفاق المجنون آخر وقت الصلاة :

هذه المسألة تشمل الصور التالية :

١ — أن يفيق وفي الوقت متسع لأداء الصلاة والطهارة وغيرها من شروط الصلاة
فيجب عليه : أدائها قبل خروج الوقت .

٢ — أن يفيق وقد ضاق الوقت بحيث لم يبق منه إلا ما يسع ركعة أو أقل
والحكم في هذا كالحكم في الصبي إذا بلغ ولم يبق من الوقت إلا ما ذكر ، وقد رجحت
وجوب قضاء تلك الصلاة .

٣ — هل يجب قضاء الظهر بإدراك العصر والمغرب بإدراك العشاء ؟ والحكم
في هذا أيضا كالحكم في مسألة الصبي وقد رجحت وجوب القضاء .

المسألة الثانية : إذا دخل الوقت ولم يصل ثم جن هل يجب القضاء ؟

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة وفيما يلي آراؤهم وأدلتهم :

(١٣) رواه أبو داود : ٥١/٢ ، والترمذي : ٢/٤ ٩٤٠/٢ ، والبخاري ، موقوفا على علي

١ - ذهب الشافعية (١٤) والحنابلة (١٥) الى أن المكلف إذا أدرك من وقت الصلاة ما يسمع أدائها ثم طرأ عذر كالجنون وجب عليه قضاؤها .

٢ - وذهب الحنفية (١٦) والمالكية (١٧) الى أن العبرة بأخر الوقت، فإن كان في آخره مكلفا وجبت الصلاة والا فلا ، فما تدرك به الصلاة تنوت به الصلاة وبما أن ما تدرك به الصلاة مختلف فيه بينهم كما تقدم لذا اختلفوا فيما تنوت به الصلاة ، فالحنفية قالوا : إذا كان في آخر جزء من الوقت غير مكلف لم يجب القضاء ، يعني ما يسمع تكبيرة الأحرام .

والمالكية قالوا : إذا طرأ العذر في آخر الوقت الضروري وقد بقي ما يسمع ما تدرك به الصلاة سقط وجوبها ولم يجب القضاء ، وإيضاح ذلك أنه لو جن وقد بقي عن طلوع الشمس ما يسمع ركعة سقط عنه وجوب صلاة الصبح ، وكذا بقية الاوقات، بل لو آخر الظهر والعصر الى قبيل الغروب وبقي من الوقت ما يسمع خمس ركعات فجن - أو حاضت المرأة - سقط عنهما الظهر والعصر ، ولو آخر المغرب والعشاء الى قبيل الفجر وبقي ما يسمع أربع ركعات - أي المغرب وركعة من العشاء - فجن - أو حاضت - سقط عنهما المغرب والعشاء ، إن كان كل منهما آثما بهذا التأخير ، ولا يقدر هنا إمكان الطهارة .

ومن يلزم أولى أن تسقط الصلاة إذا جن وقد بقي من الوقت أكثر مما ذكرنا

الأدلة

١ - احتج الفريق الأول بأنه قد أدرك وقت الصلاة وتمكن من أدائها فوجبت عليه فإذا منعه العذر من أدائها فيما بقي من الوقت وجب البذل وهو القضاء ، لكنه غير آثم في التأخير عن أول الوقت ، لأن وقت الصلاة موسع ويجوز له التأخير الى آخر الوقت . (١٨)

(١٤) انظر المجموع : ٧٠/٣ - ٧١ والروضة : ١/ ١٨٨ - ١٨٩ وشرح جلال الدين المحلى على التهاج : ١٢٤/١ .

(١٥) انظر المغني : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ .

(١٦) انظر فتح القدير : ١/ ١٧١ - ١٧٢ ، وحاشية ابن عابدين : ١/ ٢٥٦ .

(١٧) انظر : حاشية النسوقي على الشرح الكبير : ١/ ١٨٠ ، ١٨٥ .

(١٨) انظر : المجموع : ٧٠/٣ - ٧١ وشرح المحلى على التهاج ١/ ١٢٤ والمغني : ٢٩٧/١ - ٢٩٨

٢ - وأما الفريق الثاني : فقد قالوا : أن سبب الصلاة هو ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت ، والمراد بالوقت الجزء الأول منه أن اتصل به الأداء ، والأما اتصل به ، والأما الجزء الأخير ، وعملوا ذلك بأن السبب إما أن يكون كل الوقت أو بعضه ، ولو كان كله لتقدم السبب على المسبب - أي أن من صلى في أول الوقت يكون قد صلى قبل تمام السبب - وإن أخر حتى تم السبب - أي الوقت - وقعت الصلاة بمسند الوقت وهذا باطل - لأنه لا يتم إلا بخروجه ، فتعين أن يكون بعض الوقت ، ولا يجوز أن يكون ذلك البعض أول الوقت عينا ، إذ لو كان ذلك لم تجب الصلاة على من صار أهلا للصلاة آخر الوقت ، وهذا خلاف ما هو متفق عليه بين الطرفين ، ولا يصح أن يكون آخر الوقت عينا لأنه يلزم أن لا يصح الأداء في أول الوقت لامتناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي اتصل به الأداء ، ويليه الشروع ، لأن الأصل هو الاتصال بالمسبب (١٩) .

ويرى صاحب كشف الاسرار (٢٠) أن سبب الخلاف بين الشافعية والحنفية في هذه المسألة يرجع إلى أن الشافعية لا يفرقون بين الوجوب ووجوب الأداء ، فإذا دخل الوقت وجبت الصلاة على المكلف ولا معنى لوجوبها إلا وجوب أدائها فإذا طرأ العذر بعد ذلك بقيت في الذمة فتتدارك بالقضاء .

وأما الحنفية فيفرقون بين الوجوب ووجوب الأداء ، فإذا دخل وقت الصلاة وجبت على المكلف ، لكن لم يجب أدائها بدليل جواز تأخيرها إلى آخر الوقت فإذا كان آخر الوقت وجب الأداء بدليل عدم جواز التأخير بعد ذلك . فإذا طرأ العذر قبل آخر الوقت فقد وجد قبل وجوب الأداء ، فلم يجب الأداء ولا بدله أي القضاء .

مناقشة وترجيح :

أما قول الحنفية أن سبب وجوب الصلاة هو الوقت ... الخ فأنهم جعلوا سبب وجوب الصلاة جزءا غير معين من الوقت يحدده المصلي بإيقاع صلاته فيه ، فإن لم يقعها كان السبب آخر الوقت ، وهكذا تردد هذا الجزء بين أن يكون غير معين وبين أن يكون آخر الوقت ، أي أن الذي يؤثر في تحديده المكلف أو الشرع ، فإذا ارتفع تأثير المكلف كان آخر الوقت بتحديد الشرع . وهذا فيه نظر ، لأنه لا يوجد في الشرع تحديد بآخر الوقت ، وإنما هو نتيجة التقسيمات العقلية التي ذكرناها ، وهي تقسيمات غير حتمية ، إذ يصح أن يقال : أن السبب ادراك جزء من الوقت يمكن أداء الصلاة فيه ،

(١٩) حاشية ابن عابدين : ٢٥٦/١ وتيسر التحرير : ١٨٩/٢ .

(٢٠) كشف الاسرار : ٢٢١/٢ .

فإن كان في أول الوقت اشترط أن يسع كل الصلاة لأنه لا أداء بغير ذلك ، فلو دخل الوقت فقام للصلاة ثم جن — أو حاضت — بطلت ولا يكون مؤديا بالاستمرار فيها ، لكن لو زال العذر ، آخر الوقت ، فقام للصلاة وخرج الوقت بعد دخوله فيها كان مؤديا فاطردت القاعدة في أول الوقت وآخره .

وأما التفريق بين الوجوب ووجوب الأداء ، فإن صاحب كشف الاسرار يرى أنه يصعب التعبير عنه بالكلام (٢١) .

وهذا الفرق الدقيق لو سلمنا به فإنه لا يؤدي إلى المطلوب لأن يفسر لنا عدم المطالبة بالتعجيل ، وعدم الائتم بالتأخير وهذا لا خلاف فيه ، لكنه لا يفسر لنا كيف سقط الواجب بعد الوجوب ؟!

لهذا كله فإنه يبدو لي رجحان القول بوجوب القضاء بادراك جزء من الوقت يتسع لأداء الصلاة ولو طرأ العذر بعده وقبل خروج الوقت ، والله تعالى أعلم .

أما لو أدرك أقل مما يسع الصلاة فإن الشافعية قالوا : لا تجب الصلاة ، ولا يجب قضاؤها لأن من شرط الوجوب ادراك ما يسعها (٢٢) .

وقال الحنابلة : إنها تجب بادراك ما تجب به في آخر الوقت أي ما يسع تكبيرة الإحرام (٢٣) .

وقد بينت الفرق بين هذه المسألة ومسألة ادراك آخر الوقت : وهو أن حدوث العذر هنا يمنع الأداء لأنه يبطل الصلاة ، وخروج الوقت هناك لا يمنع الأداء لأنه لا يبطل الصلاة وهو فرق بين ، لا بد من اعتباره .

المسألة الثالثة : هل يجب قضاء العصر بادراك الظهر وقضاء العشاء بادراك المغرب ؟

هذه المسألة عكس ما تقدم من وجوب قضاء الظهر بادراك العصر ووجوب قضاء المغرب بادراك العشاء ، وهي واردة بمقتضى مذهب الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية فلا ترد عليهم لأن العبرة عندهم بآخر الوقت .

(٢١) ٢٢١/١ .

(٢٢) المجموع ٣ / ٧٠ - ٧١ .

(٢٣) المغني : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ .

وقد اتفق الشافعية (٢٤) والحنابلة (٢٥) على عدم وجوب القضاء هنا ، وفرقوا بينهما وبين عكسها بما يلي :

١ — ان وقت الاولى وقت للثانية على سبيل التبع ، ولهذا لا يجوز فعل الثانية الا بعد اداء الاولى في جمع التقديم ولا يجوز التفريق بينهما بحيث يطول الفصل بخلاف وقت الثانية فانه وقت للأولى لا على وجه التبعية للثانية ، ولهذا تقدم في جمع التأخير على الثانية ويجوز الفصل بينهما .

٢ — ان المكلف لم يدرك وقتها ولا وقتا تابعا لها ، والتأخير لو قدرناه بسبب العذر فالعذر موجود والتقديم لو قدرناه بسبب العذر فالعذر لم يكن موجودا .

وهذه الفروق بيّنة واضحة فلا بد من اعتبارها والله أعلم .

المسألة الرابعة : اذا استفرق الجنون كل وقت الصلاة هل يجب القضاء ؟

بيننا حكم ما اذا افاق الجنون في أول الوقت أو في آخره ، فما هو الحكم اذا استفرق الجنون كل الوقت ؟

اختلف الفقهاء في ذلك وفيما يلي بيان آرائهم :

١ — ذهب الشافعية (٢٦) والمالكية (٢٧) والحنابلة (٢٨) الى أن المجنون اذا استمر جنونه طيلة الوقت الاختياري والضروري للصلاة سقطت عنه ولا يجب عليه القضاء ، سواء طالبت مدة الجنون أم قصرت وبه قال ابن حزم (٢٩) .

٢ — وقال الحنفية (٣٠) القياس أن يكون الجنون مسقطا للعبادات كلها ،

(٢٤) المجموع : ٢ / ٧٠ - ٧١ .

(٢٥) المفتي : ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ .

(٢٦) المجموع : ٢ / ٨ .

(٢٧) حاشية الدسوقي : ١ - ١٨ .

(٢٨) المفتي : ١ / ٤٠ .

(٢٩) المحلى : ٢ / ٢١٧ .

(٣٠) كشف الاسرار : ٤ / ٢٦٤ وحاشية ابن عابدين : ١ / ٣٥٦ وحاشية الطحطاوي على الدر

المختار : ١ / ١٧٢ .

لكنهم استحسنوا أنه إذا لم يمتد كان كالنوم ، لا يسقط الوجوب ، ويتدارك ما فات أثناءه بالقضاء ، وأما إذا امتد فقد سقط ما فات أثناءه ، والامتداد بالنسبة للصلاة أن يزيد على يوم وليلة .

واختلفوا في مقدار الزيادة (٣١) فقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : الزيادة من حيث الوقت فإذا زادت المدة على أربع وعشرين ساعة متصلة سقط الوجوب فلا قضاء .

وقال محمد رحمه الله : الزيادة من حيث الوقت فإذا زاد على يوم وليلة وقت صلاة كامل فصارت الفوائت سنا متتابعة سقط عنه الوجوب فلا قضاء .

الادلة :

احتج الشافعية ومن وافقهم بما يلي (٣٢) :

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل) (٣٣) .

ووجه الدلالة واضح فقد نص الحديث على أن المجنون مرفوع عنه القلم أي غير مكلف ، وكما أن الصبي لا يقضي ما فات في الصبا فكذلك المجنون ، ولم يفرق الحديث بين جنون ممتد أو قصير .

ولا يقال : أن الحديث قد قرن المجنون بالنائم والنائم يقضي ، لأن النائم ورد فيه نص خاص قوله عليه الصلاة والسلام : (إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عزوجل يقول : (اقم الصلاة لذكرى) (٣٤) .

٢ - أن مدة الجنون تطول غالبا فوجوب القضاء عليه يشق .

(٢١) الهداية وفتح القدير والعناية : ١/٢ - ١٠ ، ١٥٩ .

(٢٢) المجموع : ٨/٣ .

(٢٣) تقدم صفحة : ٨ مخرجا .

(٢٤) رواه أبو داود : ١/١٠٣ ومسلم : ٤/١٨٠٣ والترمذي بمعناه : ٢٢٤/١ وانظر نيل الاوطار : ٢ / ٣٠ .

٣ — ان اهلية الاداء تقوت بزوال العقل وبدون الاهلية لا يثبت الوجوب فلا يجب القضاء ، والدليل عليه : ان الصبي احسن حالا من المجنون فانه ناقص العقل في بعض احواله عديم العقل في بعض احواله الى بعض احواله الى الاصابة عادة اقرب ، والمجنون عديم العقل الى غير الصواب اقرب عادة ، واذا كان الصغر يمنع الوجوب حتى لم يلزم الصبي قضاء ما فاته من الصلاة في اوقات صباه فالمجنون بذلك أولى (٣٥) .

اما الحنية : فوجه الاستحسان عندهم : « ان الجنون من العوارض كالاعفاء والنوم وقد ألحق النوم والاعفاء بالعدم في حق كل عبادة لا يؤدي ايجابها الى الحرج على المكلف بعد زوالهما ، وجعل كائهما لم يوجد اصلًا في حق ايجاب القضاء وان العبادة كانت واجبة فنالت من غير عذر فيلحق الجنون الموصوف بكونه عارضا بهما بجامع ان كل واحد عذر عارض زال قبل الامتداد » (٣٦) .

مناقشة الأدلة والتوجيه :

اتفق الطرفان على أن التماس يقتضي عدم قضاء ما فات من الصلاة بسبب الجنون سواء طالبت المدة أم قصرت ، ولنا أن تمسك بهذا ونرد الاحتجاج بالاستحسان لأسباب :

- ١ — ان الاستحسان دليل مختلف فيه .
 - ٢ — هذا الاستحسان خاصة غير مسلم به لانه في مواجهة نص وهو حديث رفع القلم عن ثلاثة ...
 - ٣ — الحاق الجنون القصير بالنوم لا يصح لان النوم يقضى ما فات بسببه وان طال ، وهم الحقوا القصير فقط فالتواجب النظر الى الدليل فان الحق به الحق وان طال ، وان لم يلحقه لم يلحق وان قصر .
 - ٤ — التفريق بين القصير والممتد لا يعتمد على نص ، وقضية الحرج تختلف من شخص لآخر فقد يكون قضاء ست صلوات حرجا على شخص دون آخر نالتقيدها بها تحكم .
- ولهذا فانه يبدو لي : رجحان القول بعدم وجوب قضاء ما فات من الصلاة بسبب الجنون طالبت مدته أم قصرت ، والله اعلم .

(٣٥) كشف الاسرار : ٢٦٤/٤ .

(٣٦) المصدر السابق : ٢٦٤/٤ .

ثانيا : أحكام فوات الزكاة بسبب الجنون :

وفيه مسألة :

هل يجب قضاء ما فات من الزكاة بسبب الجنون ؟

هذه المسألة يقال فيها ما قيل في الزكاة بالنسبة للصبي :

فالشافعية (٣٧) والمالكية (٣٨) والحنابلة (٣٩) يوجبون الزكاة في كل أمواله .
والحنفية (٤٠) لا يوجبون الزكاة في أمواله إلا في الزروع والثمار وزكاة الفطر ، وقد
نرقوا هنا بين الجنون الممتد وغير الممتد ، وما ذكرناه هو حكم الممتد أما غير الممتد فلا
تسقط الزكاة بسببه في أمواله بل هو كالنوم (٤١) .

والحد بين الممتد وغيره بالنسبة للزكاة أن الممتد ما زاد على ستة (٤٢) .

وقد تقدم ترجيح وجوب الزكاة في كل أموال الصبي ، وكذا يقال في أموال المجنون
ولنفس الأسباب سواء امتد جنونه أم لا .

وبناء عليه إذا أفاق المجنون وجب عليه اخراج الزكاة التي وجبت في أمواله أثناء
جنونه ولم يخرجها الولي وهو غير مؤاخذ بالتأخير لأنه معذور .

ثالثا : أحكام فوات الصيام بسبب الجنون :

وفيه مسألة :

هل يجب قضاء ما فات من رمضان بسبب الجنون ؟

هذه المسألة يجب أن يمهّد لها بمسألة أخرى هي : هل يفسد الجنون الصوم .

ونبدأ بالمسألة التمهيدية ثم نتبعها بالأصلية :

(٣٧) شرح المنهاج للمحلي : ٢/٣٩ .

(٣٨) حاشية الدسوقي : ١/٤٥٥ .

(٣٩) المغني : ٢/٦٢٢ .

(٤٠) فتح القدير : ٢/١٥٦ وتيسر التحرير : ٢/٢٥٩ .

(٤١ ، ٤٢) فتح القدير : ٢/١٥٨ وتيسر التحرير : ٢/٢٦٢ وكشف الاسرار : ٤/٢٦٨ .

١ - هل يقصد الجنون الصوم ؟

صورة هذه المسألة أن ينوي الصيام ويشرع فيه ثم يطرا الجنون ، وقد انتهى في حكمها :

١ - ذهب الحنفية (٤٣) والمالكية (٤٤) والحنابلة (٤٥) وابن حزم (٤٦) الجنون لا يبطل الصيام . لكن شرط المالكية أن لا تزيد فترة الجنون على نصف وأن لا يكون في أول اليوم فلو جن قبل الفجر واستمر بعده ولو قليلا لم يصح له واشتراط الحنابلة أن لا يستغرق اليوم .

٢ - وذهب الشافعية الى أن الجنون يبطل الصوم وإن قل (٤٧) لكن قضاء ما فسد بالجنون (٤٨) .

الادلة :

احتج الفريق الاول بما يلي :

١ - القياس على الإغماء والنوم وهما لا يفسدان الصيام ، أما النوم فباتفاق ولو استغرق النهار ، وأما الإغماء فباتفاق أيضا إذا أفلق في بعض النهار ، وفرقوا بين الجنون والحيض بأن الحيض يحرم الصوم وليس الجنون كذلك (٤٩) .

٢ - واحتجوا بأن الجنون لا ينافي الصوم إنما ينافي شرطه وهو النية ، فإذا وجدت النية في حالة الإنفاة فقد صح الصوم لتوفره ، لكنه وشرطه (٥٠) الإمساك والنية

(٣) انظر فتح القدير : ٢٨٠/٢ وكشف الاسرار : ٢٦٤/٤ - ٢٦٥ .

(٤٤) انظر حاشية الدسوقي : ٥٢٢/١ والخطاب : ٢٢٢/٢ قوانين الاحكام الشرعية لابن جزى : ١٢١ .

(٥) انظر المغني لابن قدامة : ٩٨/٢ - ٩٩ .

(٤٦) انظر المحلى : ٢٣٧/٦ .

(٤٧) انظر المجموع : ٣٩٧/٦ ومغني المحتاج : ٤٣٢/١ .

(٤٨) شرح المحلى على التهاج : ٦٥/٢ .

(٤٩) المغني لابن قدامة : ٩٨/٢ - ٩٩ .

(٥٠) فتح القدير : ٢٨٠/٢ وكشف الاسرار : ٢٦٤/٤ - ٢٦٥ .

٣ - وقالوا أيضا أن الصوم عبادة خالصة والامساك ركن ، وهو فعل مقصود لا بد في مثله من التحصيل بالاختيار وما بالمجنون من العذر قد سلب اختياره لكن عند زوال العذر جعل الفعل - أي الامساك - بمنزلة الفعل الاختياري بطريق الحاق العذر الزائل بالعدم (٥١) .

وأما الشائعية :

١ - فقد استدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عن ثلاثة ، وذكر منهم المجنون حتى يفيق) (٥٢) .

ووجه الدلالة أن الحديث قد نص على أن المجنون قد رفع عنه القلم أي ارتفع عنه التكليف وأذن لا يصح منه الصوم ولا يطالب به (٥٣) . لزوال أهلية الاداء باتفاق .

٢ - وقالوا أيضا أن الجنون ينافي الصيام كالحيض (٥٤) فوجوده يعني ارتفاع الصيام وارتفاعه ولو مدة يسيرة يعني عدم تمام صوم اليوم وصوم اليوم وحدة متكاملة إذا ذهب بعضه ذهب كله .

مناقشة الأدلة والترجيح :

أما أدلة الفريق الأول ففيها الملاحظات التالية :

١ - أما قياس الجنون على النوم والافغاء فهو قياس القوي على الضعيف لأن تأثير الجنون على العقل أشد من تأثير النوم والافغاء وهذا يضعف الاحتجاج بهذا القياس .

٢ - الحاقهم امساك المجنون - وليس له اختيار - بامساك المختار بسبب العذر ، فيه نظر ، فالعذر يعني من الواجب رأسا لكن لا يجعل المعدوم موجودا .

وأما أدلة الفريق الثاني ففيها الملاحظات التالية :

(٥١) كشف الاسرار : ٢٦٥/٤ .

(٥٢) تقدم صفحة ٤٨ مخرجا .

(٥٣) مفتي المحتاج : ١/٢٣٧ .

(٥٤) المجموع : ٢٩٧/٦ .

تسويتهم بين الجنون والحيض فيه نظر فالحيض يرفع الصيام باتفاق (٥٥)
والجنون يرفعه عند المحتجين بهذا ولا يحتج برأي على غيره .

لكن المستمسك القوي هو الحديث فقد رفع التكليف عن المجنون ، وذلك لعدم اختياره وإذا لم يكن له اختيار لا تصح عبادته ، لا يقال أن الصبي مرفوع عنه التكليف ومع ذلك يصح صيامه ، لأن الصبي المميز له اختيار لكن رفع التكليف عنه من باب الرحمة بسبب ضعفه فهو لم يكلف بتوجيه اختياره إلى العبادة . أما المجنون فلا اختيار له . ويؤيد هذا صحة صلاة المميز باتفاق (٥٦) ولا تصح صلاة المجنون باتفاق (٥٧) .

ولا يقال أن النائم لا اختيار له وصيامه صحيح ، لأن النائم إذا نبه تنبهه مختاراً وليس المجنون كذلك .

لذا يبدو لي رجحان القول ببطلان الصيام بالجنون ، والله أعلم .

٢ — هل يجب قضاء ما فات من رمضان بسبب الجنون ؟

تبين الآن أن فوات الصيام بسبب الجنون يتصور في حالتين :

الاولى : إذا طرأ الجنون على الصيام ، وقد رأينا آراء الفقهاء في هذه المسألة ، فمن حكم منهم بفساد الصوم يعتبر الصوم عنده قد فات بعذر ، فهل يجب القضاء ؟

الثانية : أن يطرأ الجنون قبل الغروب ثم يستمر إلى الغروب في اليوم التالي ، والصوم هنا باطل بالاتفاق (٥٨) لعدم النية وهي شرط في صحة الصوم ، فهل يجب القضاء ؟

(٥٥) فتح القدير : ٢/٢٠٢ وشرح المحلى على المنهاج : ٢/٦٠ ومغني ذوي الافهام ص / ٨٠ وحاشية النسوقي : ١/٥٢١ .

(٥٦) منتهى الارادات : ١/٥١ وشرح المحلى على المنهاج : ١/١٢١ وتيسير التحرير : ٢/١٥٥ . وحاشية النسوقي : ١/١٨٤ .

(٥٧) حاشية النسوقي : ١/٢٠١ ، منتهى الارادات : ١/٥٩ وتيسير التحرير : ٢/٢٥٩ .

(٥٨) أما عند الشافعية والمالكية والحنابلة فلما تقدم ، وأما عند الحنفية فلأن النية لم تحصل فسي التليل . انظر فتح القدير : ٢/٣٠١ ، ٢/٣٠٢ ، وتيسير التحرير : ٢/٢٦٠ .

فيما يلي آراء الفقهاء في قضاء ما فات من الصيام بسبب الجنون :

١ — أما الشافعية (٥٩) والحنابلة (٦٠) : فانهم يرون عدم وجوب قضاء ما فات بسبب الجنون .

٢ — وأما المالكية (٦١) : فانهم يرون وجوب القضاء وان استمر الجنون سنين كثيرة .

٣ — وأما الحنفية (٦٢) : فقالوا ان استغرق الجنون الشهر لم يجب قضاؤه وان لم يستغرق وجب .

الأدلة :

١ — أما الشافعية والحنابلة : فقالوا ان الجنون مرفوع عنه التكليف باتفاق لحديث (رفع القلم عن ثلاثة) وعد منهم (المجنون حتى يفيق) ، وما لم يكلف به الشخص لا يجب عليه أدائه ولا قضاؤه . بدليل أن الصبي لا يجب عليه قضاء ما فات باتفاق .

٢ — وأما المالكية فقد قالوا : ان الجنون مرض في العقل ، وقد قال الله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (٦٣) .

٣ — وأما الحنفية فقد قالوا : القياس أن يكون الجنون مسقطا للعبادات كلها ، لكن استحسنوا أن يكون مسقطا لها اذا امتد ، وغير مسقط اذا لم يمتد ، وحد الامتداد أن يستغرق الشهر بالنسبة للصيام .

مناقشة الأدلة والترجيح :

١ — أما دليل المالكية فنقول : لا شك أن الجنون مرض لكن الشرع جعل له حكما خاصا فاستقط به التكليف ولم يسقطه بسبب غيره من الامراض ، فوجب اتباع تخصيص الشرع .

(٥٩) المجموع : ٢٧٧/٦ ، ٢٩٩ والروضة ٢/٢٧٢ — ٢٧٣ وشرح المحلى على المنهاج ٢/٦٥ ومغني المحتاج : ١/٤٣٧ .

(٦٠) المغني : ٣/٩٩ .

(٦١) حاشية الدسوقي ١/٥٢٢ وقوانين الاحكام الشرعية : ص ١٣١ .

(٦٢) فتح القدير ٢/٢٦٨ وكشف الاسرار ٤/٢٦٧ .

(٢٣) سورة البقرة / ١٨٤ .

٢ — وأما الحنفية فيرد على قولهم ما سبق في بحث قضاء ما فات من الصلاة بسبب الجنون ، من أن الاستحسان مختلف في الاحتجاج به ، وأن هذا الاستحسان في مواجهة نص وهو حديث (رفع القلم عن ثلاثة) .

ثم الموضوع يتردد بين امرين : أما أن نقول سقط عنه التكليف فلا قضاء وأن قل ، أو نقول لم يسقط عنه ، فيجب القضاء مهما طالبت المدة ، أما التفريق بين المجته وغيره وتحديد الممتد بمدة فيحتاج الى نص ولا نص في الموضوع .

لهذا يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب قضاء ما فات من الصيام بسبب الجنون والله تعالى أعلم .

* * *

المقصد الثالث : ما فات من العبادات بسبب الإغماء

لا خلاف في أن المغمى عليه غير مكلف أثناء اغمائه ، وذلك لأنه مطروب على عقله عاجز عن الإدراك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (رفع القلم عن ثلاثة : من النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبي حتى يحتلم) (٦٤) .

ولا ريب في أن المغمى عليه أسوأ حالا من النائم ، ولذا فهو غير آثم في فوات العبادات بهذا السبب . أما هل يجب قضاء ما فات بسبب الإغماء ؟ هذا ما نبحثه فيما يلي :

أولا : أحكام فوات الصلاة بعذر الإغماء

وفيهِ مسائل :

(١) إذا أفاق المغمى عليه آخر وقت للصلاة .

وهنا ترد الاحتمالات السابقة بالنسبة للمجنون ولها نفس الأحكام

(٢) إذا دخل الوقت ولم يصل ثم أغمى عليه .

وحكم هذه المسألة أيضا ما سبق في المجنون

(٦٤) تقدم صفحة ٤٨ مخرجا .

(٢) إذا استغرق الإغماء كل وقت الصلاة .

اختلف الفقهاء في وجوب القضاء في هذه الحالة ، وأقول لهم هنا نفس أقوالهم في الجنون ، إلا الحنابلة فقد غرقوا بين حكم الإغماء والجنون ، كما أن لهم أدلة خاصة في هذه المسألة ونعرض ذلك كله فيما يلي :

أ - ذهب الشافعية (٦٥) والمالكية (٦٦) إلى أن المغمى عليه إذا استغرق إغماءه الوقت الاختياري والضروري لصلاة سقطت عنه تلك الصلاة ، ولا يجب عليه قضاؤها ، فلو أغمى عليه من قبل الفجر حتى طلعت الشمس سقطت عنه الصبح ، وإذا أغمى عليه من قبل الظهر حتى غربت الشمس سقطت عنه الظهر والعصر أو من قبل العصر حتى غربت الشمس سقطت عنه العصر وهكذا المغرب والعشاء ، وبهذا قال ابن حزم (٦٧) وهو قولهم في الجنون .

ب - وذهب الحنابلة (٦٨) إلى أن الصلاة لا تسقط بالإغماء ويجب قضاؤها طالبت المدة أم قصرت .

ج - وذهب الحنفية (٦٩) إلى أن الإغماء إذا زادت مدته على يوم وليلة يجب قضاء ما فات به من صلاة وإن لم يزد وجب القضاء واختلفوا في مقدار الزيادة على نحو ما سبق في مسألة الجنون وقولهم في المسألتين واحد .

الأدلة :

(أ) احتج الشافعية والمالكية وابن حزم (٧٠) بقول النبي صلى الله عليه وسلم (رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن الجنون حتى يعقل أو يفيق) .

(٦٥) المجموع : ٨/٢ . شرح المحلى على المنهاج : ١٢٢/١ .

(٦٦) مسالك الدلالة : ص ٧٠ ، والفواكه الدواني : ٢٧٦/١ .

(٦٧) المحلى ٢/٣١٧ .

(٦٨) المغنى ١/٤٠٠ .

(٦٩) الهداية وفتح القدير : ٢/٩ - ١٠ .

(٧٠) المحلى : ٢/٢١٧ والمجموع : ٢/٧ .

ووجه الدلالة أن المفمى عليه كالمجنون فاقدر العقل وقد سقط عنه التكليف فلا يطالب بأداء ولا قضاء .

(ب) واحتج الحنابلة بما يلي (٧١) :

١ — روى أن عمار بن ياسر غشي عليه أياما لا يصلي ثم استفاق بعد ثلاث نقيط : هل صليت فقال : ما صليت منذ ثلاث فقال : اعطوني وضوءا فتوضأ ثم صلى تلك الليلة .

٢ — وروى أبو مجلز أن سمرة بن جندب قال : المفمى عليه يترك الصلاة أفترك الصلاة يصلي مع كل صلاة صلاة مثلها ؟ قال : قال عمران زعم ، ولكن ليصلين جميعا .

روى هذين الحديثين الاثرم في سننه (٧١) . وهذا فعل الصحابة ، وقولهم ، ولا يعرف لهم مخالفا . فكان اجماعا .

٣ — واحتجوا أيضا بالقياس على الصيام فإنه لا يسقط بسبب الاغماء اتفاقا .

٤ — وقالوا ان الاغماء يشبه النوم بدليل أن الولاية على النفس لا تثبت على المفمى عليه بعكس الجنون فكان بالنوم أشبه ، والنوم لا تسقط به الصلاة .

(ج) وأما الحنفية فقد قالوا :

١ — ان القياس يقتضي : أن لا قضاء على المفمى عليه اذا استوعب الاغماء وقت الصلاة كاملا لتحقيق المعجز ، ولكنهم استحسنا التفريق بين الاغماء الطويل والقصر ، فألحقوا الطويل بالجنون والقصر بالنوم ، والحد بين الطويل والقصر الزيادة على خمس صلوات على نحو ما ذكرنا في مسألة الجنون .

ووجه الاستحسان أن المدة اذا طالت كثرت الفوائت فيكون في القضاء حرج والحرج مرفوع عن هذه الامة .

٢ — واحتجوا على التحديد بخمس صلوات بما روى محمد بن الحسن عن

(٧١) المفني : ٤٠٠/١ .

(٧٢) الهداية وفتح القدير ٩/٢ - ١٠ .

أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن ابن عمر أنه قال في الذي يغمى عليه يوما وليلة قال : يقضي (٧٣) .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع أن ابن عمر أغمى عليه شهرا فلم يقض ما فاتته (٧٤) .

وروى إبراهيم الحربي عن نافع قال : أغمى على عبد الله بن عمر يوما وليلة فأفاق فلم يقض ما فاتته واستقبل (٧٥) .

وروى الدارقطني عن يزيد مولى عمار بن ياسر أن عمار بن ياسر أغمى في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وأفاق نصف الليل فتضاهن (٧٦) .

٣ — وقالوا أيضا : إن القياس أن لا يسقط بالأغماء شيء وإن طال ، كما ذهب إليه بشر بن غياث المريسي ، لأنه مرضى لا يؤثر في العقل ولكنه يوجب خللا في القدرة الأصلية فيؤثر في تأخير الأداء ولا يوجب سقوط القضاء كالنوم ، والفرق بينهما أن الأغماء قد يقصر وقد يطول عادة في حق بعض الواجبات فإذا قصر اعتبر بما يقصر عادة وهو النوم فلا يسقط به القضاء ، وإذا طال اعتبر بما يطول عادة ، وهو الجنون والصفر فيسقط (٧٧) .

قالوا : وبهذا يظهر أنه يصح أن يقال : القياس المستقوط مطلقا ، والقياس عدمه مطلقا ، وهذا لأن معنى القياس الذي يقابلونه بالاستحسان هو الوجه المتبادر بالنسبة إلى الوجه الخفي (٧٨) .

مناقشة الأدلة والترجيح :

بعد عرض الأدلة نعود لتأملها ومناقشتها :

والأصل في هذه المسألة قول النبي صلى الله عليه وسلم (رنم القلم عن ثلاثة)

(٧٣) فتح القدير : ١٠/٢ وانظر سنن البيهقي : ٣٨٧/١ .

(٧٤) مصنف عبد الرزاق : ٤٧٩/٢ .

(٧٥) رواه الدارقطني : ٨/٢ وعبد الرزاق في المصنف : ٤٧٩/٢ .

(٧٦) سنن البيهقي ٣٨٨/١ والدارقطني : ٨١/٢ ومصنف عبد الرزاق : ٤٧٩/٢ .

(٧٧) كشف الاسرار : ٢٨٠/٤ ، ٢٨١ .

(٧٨) فتح القدير : ١٠/٢ .

وذكر منهم المجنون ، ومن هذا الحديث وغيره قرر الأصوليون أن الخطاب لا يتوجه الا الى كامل العقل وأن التكليف مرتبط بفهم الخطاب (٧٩) .

ولا شك في أن المسمى عليه مطلوب على عقله وأنه الى المجنون أقرب منه الى النائم ، فالنائم يتنبه اذا نبه وليس المسمى عليه كذلك ، بل هو من وجه أسوأ حالا من المجنون ، لأن المجنون تزول قوته العقلية وتبقى الجسدية ، أما المسمى عليه فتذهب قواه العقلية والجسدية كما هو مشاهد ، لكنه أحسن حالا من المجنون من وجه آخر وهو قرب عودته الى الامتدال عادة .

والحاقه بفاقد العقل يقتضي عدم تكليفه بالأداء — وهذا متفق عليه بين الجميع — وعدم مطالبته بالقضاء الا بدليل آخر فلننظر في أدلة من قال بالقضاء .

أما الحنابلة : فقد احتجوا بالاجماع السكوتي الذي فهموه ، مما روي عن بعض الصحابة وهذا يتم اذا لم يعرف المخالف ، والمخالفة معروفة والمخالفون معروفون . قال ابن حزم في المحلى (٨٠) : وقد صحح عن ابن عمر مخالفة قول عمار . . . كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع : أن ابن عمر اشتكى مرة غلب فيها على عقله حتى ترك الصلاة ثم أتاه فلم يصل ما ترك من الصلاة (٨١) .

وعن نافع أيضا : اغمي على ابن عمر يومها ليلة فلم يقض ما فاتته ، وقد تقدمت هذه الأحاديث وغيرها في دليل الحنفية . وبهذا يظهر أن الاجماع لم يتم فلا يصح الاحتجاج به .

وأما الحنفية : فقد قالوا مرة : القياس عدم القضاء ، وقالوا مرة أخرى : القياس وجوب القضاء . ثم لم يأخذوا بأي من القياسين على إطلاقه بل خالفوهما بالاستحسان والاستحسان حجة غير مسلم بها ، ولو سلم فوجه هذا الاستحسان خاصة فيه نظر ، لأن الحاق الخمس فما دون بالنوم ، وما فوق الخمس بالمجنون مبني على رأي بعض الصحابة وعلى انتفاء الحرج .

أما رأي بعض الصحابة فيخالفه رأي البعض الآخر فقد تقدم في أدلة الحنابلة : أن عمارا قضى عدة أيام ، وتقدم رأي سمرة بن جندب رضي الله عنهم . والمقصود أن الصحابة لم يتفقوا على مدة وليس رأي بعضهم بأولى من رأي البعض الآخر .

(٧٩) شرح المحلى على جمع الجوامع : ١/٨٨ وتيسير التحرير : ٢/٢٤٣ .

(٨٠) المحلى : ٢/٣١٧ .

(٨١) انظر : مصنف عبد الرزاق ٢/٧٩ وسنن الدارقطني : ٢/٨٢

وأما قضية الحرج فهي أمر غير منضبط لأنه يختلف باختلاف الأشخاص والزمان والمكان ، كما قدمنا في مسألة الجنون ، فالتحديد بخمس غير مسلم ، ثم الحرج لا يسقط ما وجب ، فالنائم والساحي والعماد يقضون وإن طالبت المدة ، وعدم الحرج لا يوجب ما لم يجب ، فالبحث يجب أن يكون عن الوجوب فإن ثبت لا يسقطه الحرج وإن لم يثبت لا يثبت عدم الحرج ، وقد تقدم اتفاقهم — على وجه من القياس — مع المالكية والشافعية على أن الأصل عدم الوجوب ، ولنا أن نتمسك بهذا الأصل لعدم وجود ما ينقضه ، ولذا يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب قضاء ما فات من الصلاة بسبب الإغماء والله تعالى أعلم .

ثانياً : أحكام فوات الصيام بعذر الإغماء :

وفيه مسألة :

هل يجب قضاء ما فات من رمضان بسبب الإغماء ؟

قبل الحديث عن هذه المسألة نتحدث عن أثر الإغماء في صحة الصوم .

(١) هل يفسد الإغماء الصوم ؟

إذا نوى من يصح صيامه الصوم ، ثم أغمى عليه طول النهار فلم يفتق في شيء منه ، لم يصح صومه عند الشافعية (٨٢) والحنابلة (٨٣) والمالكية (٨٤) .

وقال الحنفية (٨٥) : صومه صحيح .

وأما إذا طرأ الإغماء ثم زال فالصوم صحيح عند الجميع ، لكن المالكية يشترطون أن لا تزيد مدة الإغماء على نصف النهار ، وأن لا يكون الإغماء في أول اليوم ، ليحصل تبييت النية ، لأن النية إذا تبعها الإغماء أبطلها فإذا اتصل الإغماء بطلوع الفجر فقد دخل في الصيام دون أن يبيت النية (٨٦) وهذا القول اختاره الغزالي — من الشافعية — في الوجيز فقال : « أن أفارق في أول النهار لم يضره بعد الإغماء » (٨٧) .

(٨٢) المجوع : ٣٩٧/٦ وشرح المصنف على المنهاج : ٦٠/٢ .

(٨٣) المغني لابن قدامة : ٩٨/٢ .

(٨٤) حاشية الدسوقي : ٥٢٢/٦ .

(٨٥) فتح القدير : ٣٦٦/٢ .

(٨٦) مسالك الدلالة على متن الرسالة : ص ١١٤ .

(٨٧) الوجيز : ١٠٢/١ .

الأدلة :

احتج الشافعية ومن وافقهم بما يلي (٨٨) :

١ — ان الصوم هو الامساك مع النية : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يقول الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وأنا اجزي به يدع طعامه وشرابه من اجلي) (٨٩) فأضاف ترك الطعام والشراب الى الصائم (يترك طعامه) فإذا كان مغمى عليه لا يضاف الامساك اليه فلم يجزئه .

٢ — اذا لم يصف الامساك اليه لم يبق من ركني الصوم الا النية وهي لا تجزئ وحدها .

٣ — وغرقوا بين الاغماء والجنون بأن مدة الاغماء لا تتناول غالبا ولا تثبت الولاية على صاحبه فلم يزل التكليف بسببه ولم يسقط وجوب القضاء كالنوم .

٤ — ان الاغماء من حيث الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون ، فلو قلنا ان المستغرق منه لليوم لا يضر كالنوم لألحقنا الاقوى بالاضعف . ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لألحقنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة في لحظة كافية لصحة الصوم (٩٠) .

واما الحنفية فاحتجوا بما يلي :

١ — ان الصوم امساك ونية وقد وجدنا ، أما النية فقد حصلت من الليل فان الشأن في المسلم أن ينوي كل ليلة صوم اليوم الذي بعدها، وأما الامساك فهو حاصل ايضا (٩١) .

٢ — وقالوا أيضا : ان الصوم عبادة خالصة والامساك ركن وهو فعل مقصود ولا بد في مثله من التحصيل بالاختيار ، وما بالمغمى عليه من العذر قد سلب اختياره، لكن عند زوال العذر جعل هذا الفعل — أي الامساك — بمنزلة الفعل الاختياري بطريق الحاق العذر الزائل بالعدم (٩٢) .

(٨٨) المغني لابن قدامة : ٢٩٨/٣ والجموع للنووي : ٢٩٧/٦

(٨٩) منق عليه : البخاري : ٢٤/٣ ومسلم : ٨٠٧/٢ .

(٩٠) مغني المحتاج : ٤٣٣/١ .

(٩١) فتح القدير والعناية : ٢٦٦/٢ .

(٩٢) كشف الاسرار : ٢٦٥/٤ .

مناقشة الأدلة والتزجيج :

يلاحظ من دراسة أدلة الطرفين الاتفاق على أن امساك المفى عليه غير ارادي — وهذا لا يحتاج الى كثير تأمل — وأن امساك العبادة لا بد فيه من قصد واختيار ليميز عن غيره ، ثم يأتي الخلاف في امساك المفى عليه واعتباره كامساك المختار نظرا الى العذر .

واذا تأملنا قول الله تعالى في الحديث القدسي : (يدع طعامه وشرابه من اجلي) ظهر لنا بوضوح أن المفى عليه لم يدع طعامه وشرابه على هذا الوجه ، واذا كان هو فعلا لم يأكل ولم يشرب فتقصد العبادة لم يظهر ولو لفترة وجيزة نلحق بها الباقي ، والعذر يرفع الاثم لكنه لا يجعل غير العبادة عبادة . ولا يوجد لغير القاصد قصدا ، ولا لغير المختار اختيارا .

لهذا يبدو لي رجحان القول بعدم صحة صيام من أغمي عليه طول النهار بل لا بد من أن يفيق فترة يظهر بها عزمه على الصيام ولا تكفي لحظة خاطفة . والله تعالى اعلم .
(ب) هل يجب قضاء ما فات من الصوم بسبب الاغماء ؟

يتفق الحنفية (٩٣) والمالكية (٩٤) والشافعية (٩٥) والحنابلة (٩٦) على وجوب قضاء ما فات من رمضان بسبب الاغماء ، سواء أكان الفائت يوما واحدا أو الشهر كله فهم يفتنون على أن من أغمي عليه قبل الغروب واستمر طيلة الليل ثم اليوم التالي الى ما بعد الزوال لم يصح صوم ذلك اليوم لانعدام النية في وقتها (٩٧) .

(٩٣) فتح القدير والفتاوى : ٢ / ٣٦٦ .

(٩٤) حاشية الدسوقي : ١ / ٥٢٢ .

(٩٥) المجموع : ٦ / ٣٦٧ .

(٩٦) المفني لابن قدامة : ٢ / ٩٨ .

(٩٧) نسب صاحب الهداية — شيخ الاسلام علي بن أبي بكر الميرغيناني الى مذهب مالك انه اذا أغمي عليه في أول ليلة من رمضان لم يقض شيئا منه لان صوم رمضان عنده يتأدى بنية واحدة بمنزلة الامتكان — الهداية وفتح القدير : ٢ / ٣٦٦ .

وفي الشرح الكبير للدردير ما يفيد أن هذا الحكم في النوم اما الاغماء فقد أناد الدسوقي في حاشيته على الشرح المذكور أن الاغماء والجنون يبطلان النية السابقة ولا بد لصحة الصوم من عدم الاغماء والجنون قبيل الفجر والاستمرار على ذلك حتى يدخل اليوم الجديد فاذا طرا الاغماء أو الجنون قبيل الفجر واستمر حتى طلع الفجر لم يصح صوم ذلك اليوم ، واذا طرا بعد ذلك ولم تزد مدتهما على نصف النهار فالصوم صحيح والا فلا — حاشية الدسوقي : ١ / ٥٢٢ .

وقد احتجوا لوجوب القضاء بما يلي (٩٨) :

١ — قول الله تعالى : (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (٩٩) ، والاعفاء مرض ، ويخالف الجنون فانه نقص ولهذا لا يجوز الجنون على الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، ويجوز عليهم الاعفاء .

٢ — القياس على النوم ولا خلاف في وجوب قضاء ما فات بسببه .

٣ — ان الاعفاء نوع مرض يصفى القوى ولا يزيل الحجا — أي العقل — فيصير عذرا في التأخير لا في الإسقاط .

٤ — ان الاعفاء ينذر أن يدوم شهرا فلا حرج في الزام المغمى عليه بالقضاء اذ لا حرج في ترتيب الحكم على ما هو من النواذر ، بخلاف الجنون فان امتداده شهرا غالب فترتيب القضاء معه موجب للحرص .



المقصد الرابع : ما فات من العبادات بعذر النوم

العبادة التي يمكن أن تفوت بسبب النوم هي الصلاة لان لها وقتا محددا تفوت بانقضائه ، ولما كان وقت الصلاة موسعا وللمكلف أن يوقعها في أوله أو في آخره ، فان فوات الصلاة بسبب النوم يتصور فيه حالتان :

الاولى : أن ينام قبل وقت الصلاة فلا يستيقظ الا بعد خروجه .

الثانية : أن ينام بعد دخول الوقت ويستيقظ بعد خروجه .

ونتكلم عن هاتين الصورتين تباعا .

١ — اذا نام قبل دخول الوقت ولم يستيقظ الا بعد خروجه وجب عليه القضاء باجماع الامة (١٠٠) . وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (انه ليس في النوم

(٩٨) فتح القدير : ٢٦٦/٢ ، المجموع : ٢٧٧/٦ ، المغني : ٩٨/٢ ، كشف الاسرار : ٢٨١/٤ .

(٩٩) سورة البقرة ١٨٤ .

(١٠٠) المحلى لابن حزم : ٢١٩/٢ و ٢٦٠/٣ وبداية المجتهد : ١٥٥/١ والاشباه والنظائر لابن نجيم

٢ ٢ .

تفريط وانما التفريط في اليقظة فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها (١.١) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : (اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول : أقم الصلاة لذكري) (١.٢) .

ولما روى عمران بن حصين قال : (سرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فلما كان في آخر الليل عرسنا فلم نستيقظ حتى أيقظنا حر الشمس فجعل الرجل منا يقوم دهشاً الى ظهوره ثم أمر بلالا فأذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلينا فقالوا يا رسول الله ألا نعيدها في وقتها من الغد فقال : أينهاكم ريكم تعالى عن الريا ويقبله منكم) (١.٣) .

وفي هذه الحالة لا اثم على من فاتته الصلاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع التلم عن ثلاثة : وذكر منهم النائم حتى يستيقظ) (١.٤) .

٢ — اذا نام بعد دخول الوقت ولم يستيقظ الا بعد خروجه :

وفي هذه الحالة يجب القضاء أيضا لكنه ياثم لتسببه في فوات الصلاة نص على ذلك المالكية (١.٥) ، والحنفية (١.٦) ، والشافعية (١.٧) .



المقصد الخامس : ما فات من العبادات بعذر الخطأ

للعبادات شروط وأركان لا بد من مراعاتها لتصح العبادة ، كالتوجه الى القبلة في الصلاة ، وغروب الشمس لجواز الافطار في الصيام ، ودفع الزكاة الى فقير

(١.١) رواه الترمذي ٣٣٤/١ وصححه وأخرجه أيضا أبو داود ١٠٤/٢ . قال الحافظ ابن حجر واسناده على شرط مسلم (انظر : نيل الاوطار للشوكاني : ٢٠/٢) ورواه ابن ماجه : ٢٢٨/١ .

(١.٢) رواه مسلم : ٤٤٧/١ وأبو داود : ١٠٢/١ .

(١.٣) قصة النوم عن الصبح رواها البخاري : ٢٢٢/٤ ومسلم : ٧٤/١ وأحمد : باللفظ المتكور . انظر الفتح الرباني ٣٠٣/٢ وانظر نيل الاوطار : ٣١/٢ .

(١.٤) تقدم — مرارا .

(١.٥) الشرح الكبير وحاشية المشوقي : ٢٨٤/١ .

(١.٦) حاشية ابن عابدين : ٣٥٨/١ .

(١.٧) حاشية قليوبي : ١١٥/١ .

ونحوه في الزكاة . . . وهذه الامور يكني فيها غلبة الظن المبني على الاجتهاد (١٠٨)

وقد يجتهد المكلف في تحقق شرط ويؤدي العبادة ، ثم يكتشف بعد خروج الوقت أو قبل خروجه أنه كان مخطئاً في اجتهاده ، فهل يجب عليه الاعادة في الوقت أو القضاء بعد خروج الوقت ؟ مع العلم بأنه ليس آثماً بتأخير العبادة عن وقتها ، ولا بأدائها من غير تكامل شروطها وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه) (١٠٩) .

وفيما يلي بعض المسائل التي يمكن أن يقع فيها الخطأ على النحو المتقدم وآراء الفقهاء فيها .

أولاً : فوات الصلاة بعذر الخطأ : (وفيه مسائل)

١ - إذا اجتهد في دخول الوقت ثم تبين أنه صلى قبله

اتفق المسلمون على أن للصلوات الخمس أوقانا خمسة هي شرط في صحة الصلاة (١١٠) وذلك لقول الله تعالى : (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) (١١١) . فلا يصح أداء الصلاة قبل وقتها ، وقد جعل الله لهذه الاوقات علامات ظاهرة يعرف بها بداية كل وقت ونهايته ، فوقت الصبح من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، ووقت الظهر من الزوال حتى يصير ظل كل شيء مثله عدا ظل الزوال (١١٢) ، ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر حتى غروب الشمس ، ووقت المغرب من غروب الشمس الى مغيب الشفق الاحمر (١١٣) ، ووقت العشاء من مغيب الشفق الاحمر الى طلوع الفجر ، وهذه العلامات واضحة اذا كانت السماء صحوً ، وكان المكلف قادراً على رؤيتها .

(١٠٨) الاشباه والنظائر لابن نجيم : ص ٧٣ .

(١٠٩) أخرجه ابن ماجه : ٦٥٩/١ والحاكم في المستدرک : ١٩٨/٢ .

(١١٠) بداية المجتهد : ٨١/١ .

(١١١) سورة النساء ١٠٢ .

(١١٢) يرى أبو حنيفة أن نهاية وقت الظهر اذا صار ظل الشيء مثله وعنه رواية كالجمهور .

فتح القدير : ٢١٩/١ .

(١١٣) يرى أبو حنيفة أيضاً أن نهاية وقت المغرب وبداية وقت العشاء مغيب الشفق الابيض وهو بعد

الاحمر ، فتح القدير : ٢٢٢/١ .

لكن اذا حجبت السماء بغيم أو غيره ، أو لم يستطع المكلف رؤيتها لأنه محبوس أو أعمى أو مريض أو غير ذلك فالواجب عليه أن يجتهد في معرفة الوقت فاذا اجتهد فأصاب فلا اشكال ، وان تبين أنه صلى بعد الوقت وقعت قضاء ، لكن اذا تبين أنه صلى قبل الوقت فهل تجزئ صلاته أم يجب عليه الإعادة في الوقت أو القضاء بعده ؟ هذا ما نبين حكمه فيما يلي :

يتفق المالكية (١١٤) والشافعية (١١٥) والحنفية (١١٦) والحنابلة (١١٧) والظاهرية (١١٨) على أن هذه الصلاة غير مجزية ويجب على صاحبها الإعادة أو القضاء ، وذلك لأن الصلاة قبل وقتها غير ما طلبه الله تعالى ، فقد طلب صلاة معينة في وقت معين ، فاذا وقعت قبل وقتها كانت نافلة فلا تجزئ عن الفريضة .

٢ - إذا اجتهد في القبلة فأخطأ :

التوجه الى الكعبة المشرفة واجب في الصلاة بنص القرآن العظيم قال الله تعالى : (فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) (١١٩) . والمقصود بالمسجد الحرام هنا الكعبة ، فمن كان يراها وجب عليه التوجه الى ذاتها ، ومن غاب عنها وعلم جهتها بوسيلة ما كفاه ذلك ، ومن جهل جهتها فعليه أن يجتهد في معرفتها ، وان كان لا يحسن الاجتهاد قلد من يحسنه ثم عمل بما أدى اليه اجتهاده أو اجتهاد من قلده .

لكن اذا تبين بعد ذلك أنه أخطأ وأن صلاته كانت الى غير جهة الكعبة ، فهل يجب عليه الإعادة أو القضاء ؟ اختلف في ذلك الفقهاء :

١ - ذهب الحنفية (١٢٠) والمالكية (١٢١) والحنابلة (١٢٢) : الى أن صلاته تجزئ ولا إعادة عليه ولا قضاء ، لكن المالكية قالوا تندب الإعادة في الوقت ، وقال

(١١٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٨١/١ .

(١١٥) مغني المحتاج : ١٢٧/١ ، وشرح المحلى على المنهاج : ١١٧/١ .

(١١٦) الاشباه والنظائر لابن نجيم : ١٦٠ .

(١١٧) المغني : ٢٢٧/٢ .

(١١٨) المحلى : ٢٥٤/٢ .

(١١٩) سورة البقرة : ١٥٠ .

(١٢٠) فتح القدير : ٢٧٢/١ ، كشف الاسرار : ٢٦/٤ .

(١٢١) حاشية الدسوقي : ٢٢٧/١ .

(١٢٢) المغني لابن قدامة : ٤٩/١ ، منتهى الارادات : ٧١/١ .

لحائبة إذا كان ذلك في الحضر أعاد ، لأن الحضر ليس بمحل اجتهاد ، فسبب الاعادة عدم صحة الاجتهاد لا عدم صحة الصلاة المبنية على الاجتهاد ، فكانه صلى من غير اجتهاد .

٢ - وذهب الشافعية (١٢٣) الى وجوب الامادة أو القضاء ، وقال الشافعي في القديم لا يلزمه ، وهو قول في الجديد أيضا .

الأدلة :

احتج الفريق الاول بما يلي (١٢٤) :

١ - روى عامر بن ربيعة عن أبيه قال : (كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل حiale ، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل : (فأيما تولوا فثم وجه الله) (١٢٥) رواه ابن ماجه (١٢٦) والترمذي (١٢٧) وقال حديث حسن إلا أنه من حديث أشعث السمان وفيه ضعف .

٢ - وعن عطاء عن جابر قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير فأصابنا غيم فتحيرنا فاحتللنا في القبلة فصلى كل رجل منا على حدة ، وجعل أحدنا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا ، فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأمرنا بالاعادة ، وقال : (قد أجزأتكم صلاتكم) رواه الدارقطني (١٢٨) وقال : رواه محمد بن سالم عن عطاء ، ويروى أيضا عن محمد بن عبد الله العمري عن عطاء ، وكلاهما ضعيف ، وقال العقيلي : لا يروى مثل هذا الحديث من وجه يثبت .

٣ - حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط بلفظ صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في السفر الى غير القبلة فلما قضى الصلاة تجلت الشمس فقلنا يا رسول الله : صلينا الى غير القبلة ، فقال : قد رفعت صلاتكم بحتبا الى الله عز وجل ، وفي اسناده أبو ميلة واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن حبان في الثقات .

(١٢٣) المجموع : ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

(١٢٤) المفتي : ٤٤٩/١ - ٤٥٠ وفتح القدير : ٢٧٢/١ .

(١٢٥) البقرة : ١١٥ .

(١٢٦) سنن ابن ماجه : ٢٢٦/١ .

(١٢٧) سنن الترمذي : ١٧٦/٢ وانظر تعليق أحمد شاكِر عليه ، ورواه الدارقطني : ٢٧٢/١ .

(١٢٨) سنن الدارقطني : ٢٧١/١ .

قال الشوكاني بعد أن ذكر هذه الأحاديث (١٢٩) : وهذه الأحاديث يتوى بعضها بعضها فتصلح للاحتجاج بها .

٤ — وروى مسلم (١٢٠) في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت : (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام) (١٣١) فمر رجل بيني سلمة وهم ركوع في صلاة النجر وقد صلوا ركعة ، فنادى : ألا ان القبلة قد حولت ، فمالوا كما هم نحو القبلة) .

ووجه الدلالة في هذا الحديث أن مثل هذا لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يترك إنكاره إلا وهو جائز . وقد صلوا (قبل أن يتحولوا إلى الكعبة) إلى غير الجهة الواجب التوجه إليها لاعتقادهم بأنها الجهة الواجب التوجه إليها ، ومع ذلك لم يؤمروا باستئناف الصلاة لأنهم صلوا بناء على اعتقادهم وإن كان مخالفا للواقع ، وهذا محل الشاهد .

٥ — واستدلوا من جهة النظر : بأن من لا يعلم القبلة مطالب بالاجتهاد والعمل بما أدى إليه اجتهاده ، وليس له ترك الصلاة انتظارا لليقين ، فإذا فعل فقد أدى ما وجب عليه فكيف يجب عليه مرة أخرى .

٦ — احتجوا بالقياس : فإن شرط التوجه إلى الكعبة يسقط في حال الخوف فيقاس عليه حال الخطأ بجامع عدم التمكن .

٧ — أن القبلة قد تحولت من الشام إلى الكعبة عينها عند رؤيتها ، ثم إلى جهتها عند البعد عنها ، ثم إلى الجهة التي تغلب على الظن عند التحري والاشتباه ، وهذا بخلاف اشتراط الطهارة فإنه لم يثبت قبولها التحول . ولهذا لا يصح قياس هذه المسألة على مسألة الصلاة مع النجاسة أو عدم الطهارة من الحدث .

واحتج الشافعية بما يلي (١٣٢) :

١ — أن الاجتهاد مبناه على الظن الغالب ، فإذا تبين خطؤه وعلم اليقيني

(١٢٩) نيل الاوطار : ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

(١٣٠) ١/٢٧٥، ٢٧٤ ومثله في البخاري : ١١٠/١ .

(١٣١) البقرة : ١٤٤ .

(١٣٢) المجموع : ٢٠٨/٢ .

وجب ترك الظن الى اليقين ، كالحاكم اذا حكم باجتهاده ثم وجد النص بخلافه وجب نقض الحكم ، وهنا علم خطأ الاجتهاد الاول فبطل ، وبطل ما بني عليه ووجب المصير الى اليقين ، واذا فات الوقت أمكن التدارك بالقضاء .

٢ - ان التوجه الى الكعبة شرط لصحة الصلاة وقد ثبت عدم تحقق هذا الشرط فتبين بطلان المشروط . كما لو صلى مع وجود نجاسة على ثوبه أو بدنه ، أو مع الحدث .

مناقشة الأدلة :

أما أدلة الفريق الاول ففيها ما يلي :

١ - الأحاديث الثلاثة الاولى كلها ضعيفة (١٣٣) ، لكن يرى الشوكاني انها يتوي بعضها بعضها كما تقدم .

٢ - أما قصة أهل قباء فيرى ابن حزم (١٣٤) أنها لا تصلح للاحتجاج ، لأنه ليس في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك فأقرهم ، وإن قضيتهم تختلف عن موضوع المسألة ، فهم لم يصلوا باجتهاد بل بناء على علم ويقين ، ثم انتقلوا من يقين الى يقين ، لا من ظن الى يقين كما قلنا ، بيان ذلك أن الناسخ لا يجب على المكلف العمل به حتى يبلغه ، وأهل قباء لم يكن الناسخ قد بلغهم ، ولم يكن لهم أن يتوجهوا الى غير بيت المقدس قبل ذلك ، حتى ولا الى الكعبة المشرفة ، فلما بلغهم الناسخ عملوا به فكانت الركعة التي صلوها قبل بلوغ الناسخ صحيحة كالصلاة التي صلوها قبل نزول الناسخ ، وقد كان بعض المسلمين في الحبشة ولا شك أنهم ظلوا يتجهون الى بيت المقدس حتى بلغهم الناسخ ، وما علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بالقضاء لما رجعوا وعلموا بالنسخ .

أما المسألة هنا : فالمصلي مكلف بالتوجه الى الكعبة فاجتهد في ذلك فأخطأ فهو قد صلى الى غير ما أمر بالتوجه اليه .

هذا ما وجه الى أدلة الفريق الاول النقلية فاذا سلمنا به بقيت أدلة قياسية واستنباطات يقابلها مثلها .

(١٣٣) انظر : نيل الاوطار : ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

(١٣٤) المحلى : ٢٩٢/٣ .

وأقوى ما يتمسك به الفريق الأول — في نظري — هو أن من جهل القبلة لا يحل له ترك الصلاة حتى يتيقنها ، بل هو مطالب بالاجتهاد والعمل بما وصل اليه اجتهاده ، فكيف نطالبه بعمل لا يجزئه ؟ أو بعبارة أخرى : هل صلاته الاولى باطلة أم صحيحة ؟ لا شك أنها صحيحة قبل ظهور الخطأ باتفاق ، إذن فكيف يطالب بقتضائها ، لكن يضاعف هذه الحجة وجود فروع أخرى عند كل المذاهب يوجبون فيها الاداء بحسب الحال ويحكمون بصحة الاولى ثم يوجبون الاعادة أو القضاء — وسنرى نماذج من ذلك فيما يأتي .

وأقوى ما يتمسك به الشافعية — في نظري — هو أن الأصل عدم اجزاء كل صلاة صليت الى غير القبلة ، الا ما أخرجه الدليل كصلاة الخوف والناظلة على الراحة ، ولا دليل على اجزاء هذه الصلاة .

لكن يرجح القول الاول الاحاديث الواردة في الموضوع وهي عن عدد من الصحابة وما فيها من طعن لا يمنع الاحتجاج بها عند أهل العلم كما قدمنا عن الشوكاني . ويقول الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على حديث الترمذي المتقدم : ج ٢ ص ١٧٦ الحديث رواه — أيضا — الدارقطني ج ١ ص ٢٧١ وأبو نعيم في حلية الاولياء (ج ١ ص ١٧٩) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والبيهقي في السنن (ج ٢ ص ١١٠) ثم قال الحديث حسن الاسناد لان عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب ضعفه من قبل حفظه ، وقد روى عنه مالك وشعبة مع تشدهما في الشيوخ ، وقد جاء نحو هذا الحديث عن جابر بن عبد الله . . .

رواه الدارقطني ص (١٠١) والحاكم في المستدرک ١ / ٢٠٦ ، والبيهقي في السنن ج ١ ص ١٠ — ١١ — ١٢ ، واسناده ضعيف ولكنه يصلح شاهدا فعلم أن لاواقعة أصلا معروفا .

وبعد هذا فانه يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب الاعادة ، أو القضاء ، اذا اخطأ في القبلة عن اجتهاد . والله أعلم .

ثانيا — أحكام فوات الزكاة بعذر الخطأ : وفيه مسألة .

إذا دفع الزكاة الى من ظنه مستحقا ثم تبين الخطأ :

لقد حدد الله تعالى في كتابه العزيز مصارف الزكاة فقال : (انما الصدقات لافقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) (١٣٥) .

وقد بين الفتفاء من الذي تنطبق عليه هذه الصفات ، فلو دفع المكلف زكاة ماله إلى غير هذه الأصناف لم يجزىء عنه ولا يعتبر مذكيا ، لكن لو دفع إلى شخص وهو يظنه مستحقا فبان غير مستحق فهل يجزىء ؟

للفتفاء في هذه المسألة رأيان :

الاول : يجزئه ذلك ولا تجب الاعادة ، وهو رواية عن الامام أحمد رجحها ابن قدامة صاحب الشرح الكبير (١٣٦) ، وهو أيضا رأي أبي حنيفة ومحمد فيما إذا شك في الاستحقاق فتحرى وغلب على ظنه أنه مستحق (١٣٧) .

الثاني : لا يجزئه وهو رأي الشافعية (١٣٨) والمالكية (١٣٩) إذا كان الموزع صاحب المال ، أما إذا دفع صاحب المال إلى الامام فوزع الامام وأخطأ أجزاء من صاحب المال وهو قول الحنفية (١٤٠) فيما إذا لم يشك في الاستحقاق ولم يتصر ، وقول أبي يوسف على كلا الحالين (١٤١) وهي الرواية الثانية عن أحمد (١٤٢) ، وأبيه ذهب ابن حزم ولم يفصل (١٤٣) .

الادلة :

استدل الفريق الاول بما يلي :

١ - ما أخرجه البخاري (١٤٤) عن معن بن يزيد قال : بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وأبي وجدتي ، وخطب علي فأكفني وخاصمت اليه ، وكان أبي يزيد أخرج دنائير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد ، فجئت فأخذتها فأتيته بها فقال : والله ما أياك أردت ، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لك ما نويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن (وموضع الاستدلال قوله عليه السلام : لك ما نويت .

(١٣٦ و ١٤٢) : المفني والشرح الكبير : ٢/٢٧٥ .

(١٣٧ و ١٤٠ و ١٤١) : فتح المقيدير والعناية : ٢/٢٧٥-٢٧٧ والاشباه والنظائر لابن نجيم : ١٦١ .

(١٣٨) المجموع : ٦/٢٤٩ والاشباه والنظائر للسيوطي : ٢٠٧ .

(١٣٩) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ١/٥٠١ وقوانين الاحكام الشرعية : ١٢٨ ومنع الجليل ١/٣٧٨ .

(١٤٣) للمعلى : ٦/٢٠٤ ، ٢١١ .

(١٤٤) ٢/١٣٨ .

٢ — أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الرجلين الجادين وقال : أن شئتما أعطيتكما منها ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب (١٤٥) ووجه الدلالة أنه أعطاهما من الصدقة مع أنهما بحسب الظاهر لا يستحقانها لقوتيهما كما نص عليه الحديث نفسه ولو لم تكن مجزئة ما أعطاهما ووجه الاجزاء أن يذكرنا وصفنا يبيح أخذ الزكاة فيصدقهما بلا تحر .

٣ — روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال رجل لأنصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد غني ، فأتى فقيل له أمسا صدقتك فقد قبلت ، لعل الغني يعتبر فينفق مما أعطاه الله (١٤٦) .

ووجه الدلالة في هذا الحديث أن الصدقة أعطيت لغني وحسبت صدقة مقبولة ، نظرا لنية المعطي .

٤ — واحتجوا بأن الوقوف على حقيقة المعطى له تصعب فاكتفى بظاهر الحال . ولو أمر بالاعادة لما أمن أن يقع فيما وقع فيه أولا .

واحتج القائلون بعدم الاجزاء بما يأتي :

١ — أن المزكي هنا قد فرط وقد كان يستطيع إبراء ذمته بيقين بدفعه إلى الإمام فإذا لم يفعل فهو مفرط ويكون ضامنا (١٤٧) .

٢ — أن الله تعالى سماها لقوم خصم بها فصار حقهم فيها ، فمن أعطى منها غيرهم فقد خالف ما أمر الله تعالى به ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) (١٤٨) فوجب على المعطي إيصال ما عليه إلى من هو له (١٤٩) .

(١٤٥) أبو داود : ٣٧٩/١ .

(١٤٦) البخاري : ١٣٧/٢ — ١٣٨ ومسلم : ٧٠٩/٢ .

(١٤٧) المذهب والجموع : ٢٤٩/٦ .

(١٤٨) البخاري : ١٣٢/٩ تعليقا ، ومسلم : ١٣٤٤/٣ .

(١٤٩) المحلى : ٢١١/٦ .

مناقشة الأدلة والترجيح :

أما الفريق الأول فيرد على استدلالهم ما يلي :

١ - حديث معن قال ابن حجر بعد ذكره : واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع ولو كان ممن تلزمه نفقته ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلا لا يلزم أباه يزيد نفقته (١٥٠) .

ويمكن أن نضيف الى ذلك أن الصدقة الواردة لا دليل على أنها كانت زكاة ، بل الظاهر أنها صدقة تطوع وهي بمعناها الواسع تجوز على بعض من لا يجزيء دفع زكاة المتصدق اليه ، فقد قال عليه الصلاة والسلام : « ومهما انفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في في امرأتك » (١٥١) . مع أن دفع الزكاة اليها - أي الزوجة - بسبب الفقر أو المسكنة لا يصح .

والذي يبدو من الحديث أن معن كان كبيرا لأن أباه خطب عليه وأنكجه ، وكان فقيرا لأنه قبل الصدقة ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أقره على أخذها ، وأن الصدقة كانت تطوعا لأنه لم يدفعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوصفه الحاكم الذي يقبضها ويوزعها على المستحقين ، وإنما وضعها عند رجل في المسجد .

وبهذا يظهر أن الاحتجاج بالحديث في هذه المسألة لا يسلم .

٢ - حديث الرجلين الجلدين في الاحتجاج به نظر أيضا لأن الزكاة تحل للقوي القادر على الكسب ، إذا كان غارما أو غازيا أو ابن سبيل . . . أي بغير اسم الفقر والمسكنة ، ثم أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفتش عن حالهما بل قبل ظاهرهما وبين لهما أنها لا تحل للفني والقادر على الكسب ، أي أن كتهما كذلك فهي لا تحل لهما . نالحديث شاهد للفريق الثاني .

٣ - حديث المتصدق على الفني ظاهر في أنها كانت نافلة وقد قبلت منه - بحسب نيته - وزيادة لأنها كانت وازعا لغيره أن يتصدق فله أجر المتسبب بالخير .

أما الفريق الثاني : فقد تمسك بالأصل ، لعدم وجود ما يوجب الانتقال عنه ، ولم يجعل الإخراج مجزيا في مثل هذه الحالة .

(١٥٠) فتح الباري : ٢/٢٩٢ .

(١٥١) البخاري : ٢/٤ ، ٨١/٧ ، ومسلم : ١٢٥١/٣ ، وأبو داود : ١/١٠١ ، والترمذي : ٤٣٠/٤

يضاف الى هذا أن قولهم يجعل المركزي يؤدي زكاته الى الامسـام أو يتحسرى
المستحقين عند أدائها ، وبهذا تؤدي الزكاة غرضها على اتم وجه .

لهذا يبدو لي رجحان القول بعدم اجزاء الزكاة اذا دفعت خطأ الى من لا يستحق
والله اعلم .

ثالثا - أحكام فوات الصيام بعذر الخطأ :

وفيه مسألة :

اذا اجتهد في طلوع الفجر أو غروب الشمس فخطأ :

يتفق الفقهاء على أن مدة الصيام من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذلك
لقول الله تعالى « وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل » (١٥٢) .

وكثيرا ما يلتبس على الصائم طلوع الفجر وغروب الشمس في أيام الشتاء بسبب
الغيوم ، خاصة قبل أن توجد وسائل ضبط الوقت الحديثة . وفي هذه الحالة لا بد من
الاجتهاد لمعرفة الوقت ، وهذا الاجتهاد كاف ما لم يظهر الخطأ .

لكن ما هو الحكم اذا تبين أنه قد أكل أو شرب ، بعد الفجر ، أو قبل الغروب ؟

للفقهاء في ذلك رأيان :

الأول : بطلان الصيام ووجوب القضاء : واليه ذهب الحنفية (١٥٣)
والمالكية (١٥٤) والشافعية (١٥٥) والحنابلة (١٥٦) ، « وبه قال ابن عباس ومعاوية

(١٥٢) البقرة : ١٨٧ .

(١٥٣) فتح القدير والعناية على المهداية : ٢٧٢/٢ .

(١٥٤) الشرح الكبير : ٢٥٦/١ .

(١٥٥) المجموع : ٢٤٤/٦ وشرح المحطى على المنهاج : ٥٩/٢ .

(١٥٦) المغنى : ١٣٦/٢ .

ابن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهرى والثوري كذا حكاه عنهم
ابن المنذر وبه أيضا قال أبو ثور « (١٥٧) » .

الثاني : الصيام صحيح ولا موجب للقضاء واليه ذهب ابن حزم (١٥٨) « وحكى
عن عروة بن الزبير ومجاهد والحسن البصري واسحق بن راهوية وداود الظاهري
وعطاء « (١٥٩) » .

الأدلة :

احتج أصحاب الرأي الاول بما يلي :

١ - قول الله تعالى : « حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من
الفجر ثم أتوا الصيام الى الليل » .

ووجه الدلالة أن فترة الصيام محددة بنص الآية من طلوع الفجر الى غروب
الشمس فمن أكل في هذه الفترة عامدا لم يأت بالمطلوب ، وإنما استثنى الناسي للحديث
ولا دليل على استثناء المخطيء فيبقى على حكم الاصل (١٦٠) .

٢ - حديث هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر امراته عن أسماء بنت أبي
بكر الصديق رضي الله عنهما قالت : أفطرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : فأمرؤا بالقضاء ؟ قال : لا بد من
القضاء « رواه البخاري في صحيحه (١٦١) » .

٣ - روى البيهقي بإسناده عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تسحر وهو
يرى أن عليه ليلا وقد طلع الفجر فقال (من أكل أول النهار فليأكل من آخره) (١٦٢)
ومعناه فتد أفطر .

(١٥٧) نقلا عن المجموع للنووي : ٢٤٨/٦ .

(١٥٨) المحلى : ٣٢١/٦ .

(١٥٩) نقلا عن المجموع ٢٤٨/٦ ، والمفني لابن قدامة : ١٢٦/٣ .

(١٦٠) المجموع : ٢٤٨/٦ .

(١٦١) البخاري كتاب الصوم باب : ٤٦ ، ٤٧/٣ وابن ماجة كتاب الصوم : ٥٣٥/١ وأبو داود : ٥٥١/١

(١٦٢) السنن الكبرى للبيهقي : ٤ / ٢١٦ .

٤ — روى البيهقي معنى الحديث المتقدم عن أبي سعيد الخدري (١٦٣)

٥ — روى الشافعي عن مالك بن أنس الإمام عن زيد بن أسلم عن أخيه خالد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أفطر في رمضان في يوم ذي غيم ورأى أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين قد طلعت الشمس لم تغرب ، فقال عمر رضي الله عنه : من كان أفطر فليصم يوما مكانه (١٦٦) . قال مالك والشافعي : ومعنى الخطب يسير قضاء يوم مكانه .

قال البيهقي (١٦٥) رواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن أخيه عن أبيه عن عمر رضي الله عنه .

قال : وروي أيضا من وجهين آخرين عن عمر مفسرا بالقضاء ، ثم ذكره البيهقي بإسناده عن عمر رضي الله عنه وفيه تصريح بالقضاء ، فأحد الوجهين : عن علي ابن حنظلة عن أبيه — وكان صديقا لعمر — قال : كنت عند عمر — رضي الله عنه — في رمضان فأفطر ، وأفطر الناس ، فصعد المؤذن ليؤذن ، فقال : أيها الناس هذه الشمس ، فقال عمر رضي الله عنه : الخطب يسير قد اجتهدنا ، قال البيهقي (١٦٤) :

وفي الرواية الأخرى فقال عمر رضي الله عنه : لا نبالي والله نقضي يوما مكانه (١٦٧) .

٦ — روى البيهقي بإسناده عن شعيب بن عمر أن سليم الانصاري قال أفطرنا مع صهيب الخير (١٦٨) في شهر رمضان في يوم غيم وطش (١٦٩) فبينما نحن نتعشى إذ طلعت الشمس فقال صهيب : طعمة الله أتموا صيامكم الى الليل واقضوا يوما مكانه (١٧٠) .

(١٦٣) نفس المصدر : ٢١٦/٤ .

(١٦٤) نفس المصدر : ٢١٧/٤ .

(١٦٥) السنن الكبرى : ٢١٧/٤ .

(١٦٦) نفس المصدر : ٢١٧/٤ .

(١٦٧) نفس المصدر : ٢١٧/٤ .

(١٦٨) هو صهيب بن سنان الملقب بالرومي . انظر المصدر السابق : ١٢٨/٤ وتهذيب التهذيب : ٣٧٤/٢

(١٦٩) الطش : المطر الضعيف . انظر القاموس المحيط : ٢٧٧/٢ .

(١٧٠) سنن البيهقي : ٢١٨/٤ .

٧ — روى أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي ، قال :
أنظر عمر رضي الله عنه وأصحابه في يوم غيم ظنوا أن الشمس غابت ، قال :
فطلعت : فقال عمر : ما تعرضنا لجئف نتم هذا اليوم ثم نقضي يوما مكانه (١٧١) .

٨ — وأخرج هذا الحديث ابن أبي شيبة من طرق منها : عن علي بن حنظلة
عن أبيه قال : شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رمضان وقرب إليه شراب
مشرّب بعض القوم وهم يرون الشمس قد غربت ، ثم ارتقى المؤذن فقال : يا أمير
المؤمنين والله أن الشمس طالعة لم تغرب ، فقال عمر رضي الله عنه من كان أفطر
فليصم يوما مكانه ، ومن لم يكن أنظر فليتم حتى تغرب الشمس (١٧٢) .

وأعاده من طريق آخر وزاد فقال له : بمثلك داعيا ولم تبصثك راعيا وقد اجتهدنا
وقضاء يوم يسير .

وأما أصحاب الرأي الثاني فاحتجوا بما يلي :

١ — قول الله عز وجل « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
قلوبكم » (١٧٣) . ووجه الدلالة : أن الآية رفعت الجناح عن المخطيء وهذا مخطيء .

٢ — قول النبي صلى الله عليه وسلم « أن الله وضع عن أمتي الخطأ
والنسيان ، وما استكروها عليه » (١٧٤) .

ووجه الدلالة أن من اجتهد فأخطأ معذور تجاوز الله عنه بنص الحديث .

٣ — قياسه على الناسي بجامع أن كليهما لم يعتمد إبطال صومه وكليهما
ظن أنه في غير صيام (١٧٥) وقد احتج بهذا ابن حزم ولم يجعله قياسا لأنه ينكر حجية

(١٧١) فتح القدير : ٢/٢٧٢-٢٧٣ .

(١٧٢) مصنف ابن أبي شيبة : ٢/٢٤ .

(١٧٣) الاحزاب : ٥ .

(١٧٤) أخرجه ابن ماجه : ١/٦٥٩ وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه بهذا اللفظ من حديث
ابن عباس ٢/١٩٨ . وقال السيوطي في الاشباه والنظائر : هذا حديث حسن وفكر له روايات
أخرى : ص ٢٠٦ .

(١٧٥) المحلى ٦/٢٣١ والمغني لابن قدامة : ٢/١٣٦ .

القياس ورأى أن المخطيء : والناسي ، مشتركان في هذا المعنى ، وعلق على هذا الشيخ أحمد شاكر ، بأن هذا قياس وإن أنكر ابن حزم التسمية (١٧٦) .

٤ — روى ابن حزم من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب قال : افطر الناس في زمن عمر بن الخطاب فرأيت عباسا (١٧٧) أخرجت من بيت حفصة فشربوا ، ثم طلعت الشمس من سحاب فكان ذلك شق على الناس فقالوا : نتضي هذا اليوم فقاتل عمر : لم ؟ والله ما تجائفنا لائم (١٧٨) .

٥ — ورواه أيضا ابن حزم من طريق الأعمش عن المسيب عن زيد بن وهب ومن طريق ابن أسلم عن أخيه عن أبيه ولم يذكر قضاء (١٧٩) .

٦ — وروي أيضا عدم القضاء عن الحكم بن عتبة ومجاهد والحسن وجابر بن زيد أبو الشعثاء ، وعطاء بن أبي رباح ، وعروة بن الزبير ، وهو قول أبي سليمان (١٨٠) .

مناقشة الأدلة :

إذا تأملنا أدلة الفريقين ظهر ما يلي :

١ — الفريق الأول يتمسك بالأصل ، وهو أن ركن الصيام لم يتحقق — أي الإمساك من الفجر إلى غروب الشمس — ولذا يعتبر الصيام باطلا ولا بد من القضاء .

ويؤيدون وجهة نظرهم بما روي عن سيدنا عمر رضي الله عنه وغيره من الصحابة .

٢ — الفريق الثاني : لا ينكر أن الفطر قد وقع في وقت الصيام ، لكنهم يريدون استثناءه من الحكم العام بقياسه على الناسي ، وقد جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا نسي أحدكم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه) (١٨١) .

(١٧٦) هامش المحلى : ٣٣١/٦ .

(١٧٧) العساس : بكسر العين وتخفيف السين : جمع عس بضم العين : وهو القدر الضخم .

(١٧٨) المحلى : ٣٣٢/٦ والمجموع : ٢٤٩/٦ ومصنف عبد الرزاق : ١٧٩/٤ .

(١٧٩ و ١٨٠) المحلى : ٣٣٢/٦ . والمجموع : ٢٤٩/٦ ومصنف عبد الرزاق : ١٧٩/٤ .

(١٨١) البخاري : ٤٠/٢ ومسلم : ٨٠٩/٢ .

ويؤيدون وجهة نظرهم بما روي عن سيدنا عمر أيضا .

وإذا كان ما روي عن سيدنا عمر غير متفق عليه فنحن بين مسلكين :

الأول : الترجيح ، وعندئذ : روايات الفريق الأول تفيد نفي الإثم وإيجاب القضاء ، وروايات الفريق الثاني تفيد نفي الإثم ، والسكوت عن القضاء في بعضها ونفيه في أخرى . والمثبت مقدم على النافي ، لأن النافي يوافق البراءة الأصلية ، والمثبت عنده زيادة علم ، وزيادة الثقة مقبولة .

بل إن الروايات المثبتة للقضاء أكثر ، وهي متظافرة على ذلك ، مما جعل البيهقي رحمه الله يحكم بالخطأ على رواية زيد بن وهب في ترك القضاء (١٨٢) .

ويرجح روايات القضاء أن ما روي عن غير عمر من الصحابة كابن مسعود وأبي سعيد الخدري وصهيب الخير غير مختلف فيها وهي توجب القضاء .

المسلك الثاني : أن ندع هذه الروايات عن عمر رضي الله عنه لتعارضها وتتنظر في غيرها من الأدلة وهي : حديث (رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان) ، والقياس ، والروايات التي لا خلاف فيها عن الصحابة .

أما قياس هذه المسألة على الناسي ، فهو قياس مع الفارق ، وبالتأمل يبدو الفارق واضحا ، فالناسي أدرك عقله ضعف جزئي فنسي الصيام وأكل ، وقد بينا أن العقل مناط التكليف ، ومن نسي في يوم لا يؤمن أن ينسى في يوم آخر ، ولو حكم بإفطاره لتسلسل الأمر إذ قد ينسى في القضاء أيضا فيؤدي للحرص .

وأما من أخطأ في الوقت فهو كامل العقل ، مدرك للصيام ، ذاكر له ، وسبب الالتباس أمر خارج عنه ، ولو تريت لعمل باليقين ، وهذا الالتباس قد لا يتكرر فلا حرج في إيجاب القضاء .

وقياس المخطيء على من جهل أول الشهر فأفطر يوم الشك ثم تبين أنه من رمضان أولى ولا خلاف في وجوب القضاء عليه (١٨٣) .

(١٨٢) المجموع : ٢٤٩/٦ وسنن البيهقي : ٢١٧/٤ .

(١٨٣) المغني لابن قدامة : ١٢٦/٢ .

وأما الاحتجاج بحديث (رفع عن أمي الخطأ والنسيان) : فمعلوم أن المرفوع — باتفاق — هو اثم ما حصل بالخطأ والنسيان وأما حكم ما حصل فيهما فليس كله مرفوعاً بل يؤخذ ببعضه كضمان المتلفات ، وانتقاض الوضوء ، وبطلان صلاة من صلى ناسياً لحدثه (١٨٤) ، ومثله من أخطأ في مسألتنا هذه .

يبقى من الأدلة ما روي عن بعض الصحابة مما لم يختلف فيه الرواة وهي تؤيد وجوب القضاء .

لهذا كله ، يبدو لي رجحان مذهب الجمهور في وجوب القضاء . والله أعلم

المقصد السادس : ما فات من العبادات بسبب الجهل

المراد بالجهل هنا هو عدم العلم بما من شأنه أن يعلم (١) ، ومن صور فوات العبادات بسببه ، أن لا يعلم بوجوب العبادة إلا بعد فوات وقتها ، أو أن يؤدي العبادة مع وجود مبطل لها ثم لا يعلم به إلا بعد فوات الوقت ، وهذه نماذج من ذلك :

المسألة الأولى : إذا جهل وجوب العبادات :

يفرق في هذه المسألة بين حالين :

الأول : أن يكون الجاهل في ديار الإسلام وهذا لا يعد جهله عذراً ويجب عليه قضاء ما فاتته باتفاق (٢) .

الثاني : أن يكون في دار الحرب ولم يهاجر ، فهذا يختلف الفقهاء في وجوب القضاء عليه إذا علم بعد ذلك وجوب العبادات ، ولهم في المسألة رأيان :

(١٨٤) المجموع : ٢٤٩/٦ .

(١) الإشباه والنظائر لابن نجيم : ٣٠٣ والتعريفات للرجاني : ٤٣ .

(٢) المجموع للنووي : ٧/٣ ، كشف القناع : ٢٢٢/١ شرح العزيم مع حاشية المدوي : ١٤٣/١ ،

كشف الاسرار : ٣٤٦/٤ .

(١) لا يجب عليه القضاء ، وهذا مذهب الحنفية الا زفر (٣) وهو قول القاضي وابن تيمية من الحنابلة (٤) وقول في المذهب المالكي (٥) .

(٢) يجب عليه قضاء ما فاته ، وهو مذهب الشافعية (٦) والمالكية (٧) والحنابلة (٨) .

الادلة :

١ - أما الفريق الاول فاحتج بأن خطاب الشارع خفي في حق هذا لعدم بلوغه اليه حقيقة بالسمع ولا تقديرا بالاستفاضة ، لان دار الحرب ليست بمحل استفاضة احكام الاسلام ، فيصير الجهل بالخطاب عذرا لانه غير مقصر في طلب الدليل وانما جاء الجهل من قبل خفاء الدليل في نفسه حيث لم يشتهر في دار الحرب بسبب انقطاع ولاية التبليغ عنهم واذا لم تجب عليه العبادة لا يجب عليه قضاء ولا أداء (٩) .

٢ - وأما الفريق الثاني : فيحتج بأن هذا بقبوله الاسلام صار ملتزما لاحكامه ولكنه لا يطالب بالاداء لجهله بالحكم ، فاذا علم الحكم وجب عليه القضاء كالفائم اذا انتبه وقد مضى وقت الصلاة ، وقالوا ان أدلة الوجوب عامة ولم تستثن الجاهل بها (١٠) .

المسألة الثانية : اذا صلى جاهلا وجود نجاسة على بدنه أو ثوبه ثم علم بذلك :

يرى الحنفية (١١) والمالكية (١٢) - في قول - والشافعية (١٣) والحنابلة (١٤) والظاهرية (١٥) ، ان ازالة النجاسة شرط لصحة الصلاة محتجين بقول الله تعالى :

-
- (٢) كشف الاسرار : ٢٤٦/٤ وفتح القدير : ٤٩٧/١ .
(١٠٤) كشف القناع : ٢٢٢/١ والانصاف : ٣٨٨/١ .
(٧٥٥) شرح الفرية مع حاشية العدوي : ١٤٣/١ .
(٦) حاشية قليوبي : ١١٨/١ والمجموع : ٧/٣ .
(٩) كشف الاسرار : ٢٤٦/٤ .
(١٠) المجموع : ٧/٣ وكشف القناع : ٢٢٢/١ .
(١١) فتح القدير والفتاوى شرحا الهداية : ١٩٠/١ ، ٢٧٢ .
(١٢) حاشية المدسوقي : ٦٨/١ .
(١٣) شرح المطي على المنهاج : ١٨٠ / ١ .
(١٤) المفتي والشرح الكبير : ٧١٣/١ .
(١٥) المحلى : ٢٦٢/٣ .

(وثياك فطهر) (١٦) وقول النبي صلى الله عليه وسلم (وجعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً) (١٧) فقد قيد الأرض بالطيبة — أي الطاهرة — فعلم أن غير الطاهرة لا تصلح للصلاة عليها .

فإذا صلى ثم رأى نجاسة على بدنه أو ثوبه لم يكن يعلم بها من قبل هل تعتبر صلاته باطلة وعليه الإعادة أو القضاء أن خرج الوقت ؟

اختلفت آراء الفقهاء في هذا :

١ — ذهب الشافعية (١٨) والحنفية (١٩) : إلى وجوب الإعادة أو القضاء ، لأن صلاته الأولى باطلة .

٢ — وذهب المالكية (٢٠) إلى عدم وجوب القضاء لكن يعيد ندباً إن علم بها في الوقت الاختياري أو الضروري (٢١) .

٣ — وأما الحنابلة (٢٢) : فعندهم في هذه المسألة روايتان عن الإمام أحمد — رضي الله عنه — :

أحدهما : أن الصلاة صحيحة فلا موجب للإعادة أو القضاء .

والثانية : يجب عليه الإعادة — أو القضاء — لأنها باطلة .

٤ — وذهب ابن حزم إلى وجوب الإعادة في الوقت أما بعده فلا قضاء (٢٣) .

(١٦) سورة المدثر : ٤ .

(١٧) رواه مسلم : ٢٧١/١ والبخاري : ١١٩/١ بلفظ (وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) .

(١٨) شرح المحلى على المنهاج : ١٨٦/١ .

(١٩) الفناية : ٢٧٢/١ وفتح القدير : ٢٧٢/١ .

(٢٠) حاشية الدسوقي : ٦٨/١ .

(٢١) وقت الظهر والعصر الضروري إلى الاصفرار ، ووقت المغرب والعشاء الضروري إلى الفجر ، ووقت الصبح الضروري إلى طلوع الشمس . انظر حاشية الدسوقي : ١٨١/١ .

(٢٢) المغني : ٦٤/٢ .

(٢٣) المحلى : ٢٦٤/٢ .

الأدلة :

١ - أما القائلون بوجوب القضاء فحجتهم أن الطهارة شرط لصحة الصلاة ، فإذا لم تتوفر لم تصح الصلاة سواء كان ذلك مع العلم بوجود النجاسة أو مع الجهل بها قياساً على الوضوء فلو جهل أنه محدث نصلى ثم تبين الحدث أعاد اتفقنا (٢٤) .

٢ - وأما القائلون بعدم الإعادة والقضاء :

فقد احتجوا بما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه ، إذ خلع ثعلبه فوضعهما عن يساره فلما رأى ذلك القوم القوا نعالهم ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال : ما حملكم على التائم نعالكم قالوا : رأيناك ألتيت ثعلبك فالتقينا نعالنا ، قال : إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً (٢٥) وفي رواية أخرى : (فيهما خبثا) .

ووجه الدلالة أن وجود النجاسة لا يعلم بها المصلي لو كانت تبطل الصلاة لاستأنف النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه لم يستأنف .

والفرق بين من جهل النجاسة ومن جهل الحدث : أن الطهارة من الحدث أكد لأنه لا يعنى عن يسرها وتختص بالبدن ، وأما النجاسة فيعنى عن يسرها وحكمها يتعلق بالثوب والبدن مع كثرة تعرض الثوب للنجاسة وكونه خارجاً عن ذات المصلي (٢٦) .

وأما ابن حزم فقد استدل بأن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا في أرض الحبشة وغيرها ، والفرائض تنزل كتحول القبلة والزيادة في عددها وغير ذلك فلم يأمرهم عليه السلام بأعادة شيء من ذلك لما بلغه عدم علمهم بهذه الشرائع وعدم أدائهم لها مع أنه عليه السلام أمر الذي رآه لم يتم صلاته أن يعيدها فدل ذلك على أن عدم توفر شرط من شروط الصلاة بسبب جهل المصلي به يوجب الإعادة ما دام في الوقت فقط (٢٧) .

(٢٤) فتح القدير : ٢٧٢/١ .

(٢٥) رواه أبو داود : ٧٦/١ الناشر : دار احياء السنة النبوية مراجعة وضبط محمد محي الدين عبد الحميد ورواه أحمد في المسند انظر الفتح الرياني : ١٠٤/٢ .

(٢٦) المغني : ٦٤/٢ .

(٢٧) المحلى : ٢٦٤/٢ .

وقد أجاب الجمهور على الاستدلال بحديث أبي سعيد بأن المراد بالقذر هو الشيء المستقذر كالمخاط والبصاق ونحوهما ولا يلزم من القذر أن يكون نجسا . وبأنه يمكن أن يكون دما يسرا معفوا عنه وأخبار جبريل له بذلك لثلاث تلوث ثيابه بشيء مستقذر .

وأجيب عن هذا الجواب : بأن القذر يطلق على النجاسة فجعل المراد غير النجس ، أو نجسا معفوا عنه تحكم ، وأخبار جبريل في حال الصلاة بالقذر الظاهر أنه لما فيها من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا لمخافة التلوث .

على أن جواب الجمهور لا يصلح مثله للإجابة على رواية (الخبيث) المذكورة ، لاتفاق علماء اللغة وغيرهم على أن الاخبثين هما البول والغائط (٢٨) .

مناقشة الأدلة وال ترجيح :

يبدو من تأمل الأدلة أن الفريق الأول يتمسك بالاصل ويتأول الحديث كيلا يكون خارجا عن الاصل لكن هذا التأول لم يسلم .

والفريق الثاني : يجعل هذه المسألة مستثناة من الاصل بدليل الحديث ويؤيدهم في هذا ما عهد عن الشرع من مراعاة مثل هذه الاحوال والعفو فيها لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (٢٩) وإيجاب تفقد كل الثياب والبدن عند كل صلاة فيه حرج ، وقد قال الله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (٣٠) .

وأما ابن حزم فقد فرق في مسألة نسيان القبلة والخطأ فيها بين من علم الواجب ثم نسيه فعمل بغيره وبين من لم يبلغه الحكم فعمل بغيره (٣١) . ثم هو هنا يحتج بمهاجري الحبشة على عدم وجوب إعادة الصلاة الباطلة بعد الوقت مع أن الفرق الذي أتى به قائم فأهل الحبشة لم يبلغهم الحكم والحديث هنا عمن بلغه حكم إزالة النجاسة ولكنه جهل وجودها فصلى بها ، فكان مقتضى قوله أن يوجب الاعادة مطلقا ولو بعد الوقت ، كما أوجبها على من نسي الطهارة (٣٢) .

(٢٨) نيل الاوطار : ١٣٥/٢ .

(٢٩) البقرة : ٢٨٦ .

(٣٠) الحج : ٢٨ .

(٣١) المصلى : ٢٩٢/٢ .

(٣٢) المصلى : ٢٦٤/٢ .

وسبب ذلك أن ابن حزم لا يأخذ بالقياس ، والصلاة بعد الوقت وردت في النائم والناسي فلم يقس عليهما الجاهل .

لكن مع كل هذا يحكم ببطلان الصلاة مع وجود النجاسة ولو لم يعلم بها المصلي كما قال الحنفية والشافعية .

لهذا كله فإنه يبدو لي رجحان القول بصحة صلاة من صلى وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة لا يعلم بها وذلك لحديث أبي سعيد المتقدم والله تعالى أعلم .

وهذا ما رجحه النووي في المجموع (٣٣) .

المسألة الثالثة : إذا جهل بطلان صلاة الإمام :

من المعلوم أن صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام لقول النبي صلى الله عليه وسلم (إنما جعل الإمام ليؤتم به) (٣٤) .

وبدليل أن الإمام لو سها لزم المأموم سجود السهو .

وإذا علم المأموم أن صلاة الإمام غير صحيحة لا يجوز له أن يقتدي به ولو فعل وقعت صلاته باطلة ، ولكن مبطلات الصلاة ليست كلها ظاهرة بل أن بعضها خفي كوجود النجاسة على الثوب أو البدن وعدم الطهارة من الحدث والزيغ في العقيدة . . وغير ذلك والتحقق من توفر شروط الصلاة من كل مأموم في كل امام حرج ومشقة ، ولم نكلف به شرعا .

ثم ما كل من صحت صلاته صحت القدوة به فلا تصح قدوة الرجل بالمرأة والقاريء بالامي ، وإن كانت صلاة المرأة والامي صحيحة في ذاتها .

فإذا اقتدى المصلي بمن لا تصح القدوة به ولم يتبين ذلك إلا بعد الفراغ من الصلاة ، هل تجب إعادة الصلاة في الوقت أو القضاء بعده ؟ هذا ما سنبحثه فيما يلي :

(٣٣) ١٦٤/٢ .

(٣٤) البخاري : ١/١٠٦ ، مسلم : ١/٣٠٨ ، ٣/٩ ، وأبو داود : ١/١٤١ .

أولاً : إذا جهل أن الإمام محدث ثم علم ذلك :

يفرق في هذه المسألة بين حالتين :

الأولى : إذا كان الإمام ناسياً لحدثه .

الثانية : إذا كان الإمام ذاكراً للحدث .

ووجه التفرقة أنه في الأولى معذور غير آثم ، وفي الثانية فاسق أو مرتد بسبب ما صنع ، فإن فعل ذلك مستخفاً أو مستحلاً كفر ، والاغساق .

وللفقهاء في الحالة الأولى رأيان :

الأول : صحة صلاة المقتدي وعليه فلا إعادة ولا قضاء ، وإليه ذهب المالكية (٣٥) والشافعية (٣٦) والحنابلة (٣٧) والظاهرية (٣٨) . قال النووي (٣٩) : حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عمر والحنبل البصري وسعيد بن جبير والنخعي والأوزاعي وأحمد وسليمان بن حرب وأبي ثور والمزني .

الثاني : وجوب الإعادة أو القضاء على المقتدي ، وإليه ذهب الحنفية (٤٠) (وهو مروي عن علي أيضاً ، وبه قال ابن سيرين والشافعي وحماد بن أبي سليمان (٤١) .

الأدلة :

أما أصحاب الرأي الأول فاستدلوا بما يأتي (٤٢) :

(٣٥) الشرح الكبير وحاشية الدرقي : ٣٢٧/١ .

(٣٦) المجموع : ١٥٥/٤ والروضة : ٣٥١/١ وشرح المحلى على المنهاج : ٢٢٢/١ .

(٣٧) المغني : ٩٩/٢ .

(٣٨) المحلى : ٣٠٢/٤ .

(٣٩) المجموع : ١٥٩/٤ ومثله في المغني : ٩٩/٢ .

(٤٠) فتح القدير شرح الهداية : ٣٧٤/١ .

(٤١) المغني : ٩٩/٢ والمجموع : ١٥٩/٤ .

(٤٢) المجموع : ١٦٠/٤ والمغني مع الشرح الكبير : ٧٤١/١ .

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يصلون لكم - أي الصلاة - فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم (٤٣) - رواه البخاري .

ووجه الدلالة أن من صلى محدثا فقد أساء وقد نص الحديث على أن إساءة الإمام عليه لا على المقتدين ، قال البيهقي في شرح السنة فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم محدثا أنه تصح صلاة المأمومين وعليه الإعادة ، واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الائتمام بهم يخل بشيء من الصلاة ركنا كان أو غيره إذا أتم المأموم (٤٤) .

٢ - حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر فأوماً بيده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يقطر فعلى بهم فلما قضى الصلاة قال : إنما أنا بشر ولئن كنت جنبا - رواه أبو داود بإسناد صحيح (٤٥) .

ووجه الاستدلال أنهم استمروا في صلاتهم مع ما ظهر من حدث الإمام ولم يؤمروا باستئناف الصلاة ، فدل على أن حدث الإمام لا يبطل صلاة المقتدي .

٣ - حديث البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا صلى الجنب بالقوم أعاد صلاته وتمت للقوم صلاتهم) أخرجه أبو سليمان محمد بن الحسن الحراني في جزء (٤٦) .

٤ - روي أن عمر رضي الله عنه صلى بالناس الصبح ثم خرج إلى الجرف فأهراق الماء فوجد في ثوبه احتلاما فأعاد ولم يعيدوا (٤٧) .

٥ - وعن محمد بن عمر بن المطلق الخزاعي أن عثمان صلى بالناس صلاة الفجر فلما أصبح وارتفع النهار فإذا هو بأثر الجنابة ، فقال : كبرت والله ، كبرت والله فأعاد الصلاة ولم يأمرهم أن يعيدوا .

٦ - وعن ابن عمر أنه صلى بهم الغداة ثم ذكر أنه صلى بغير وضوء فأعاد ولم يعيدوا .

(٤٤، ٤٣) انظر فتح الباري : ١٨٧/٢ الطبعة المملكية

(٤٥) سنن أبي داود : ٥٢/١ .

(٤٦) المغني : ٩٩/٢ .

(٤٧) السنن الكبرى للبيهقي : ١٧٠/١ .

روى هذه الآثار كلها الاثر (٤٨) ، قال ابن قدامة : وهذا في محل الشهرة ولم ينقل خلافه فكان اجماعا ، ولم يثبت ما نقل عن علي في خلافه .

واستدلوا من حيث المعنى بأن الحدث مما يخفى ولا سبيل للمأموم الى معرفته من الامام فكان معذورا في الاقتداء به .

واحتج ابن حزم لهذا المذهب بقول الله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (٤٩) . قال : وليس في وسعنا علم الغيب من طهارته ، وكل امام يصلى وراءه في العالم ففي الممكن ان يكون على غير طهارة عامدا او ناسيا فصح اننا لا نكلف علم يقين طهارتهم (٥٠) .

وأما الحنفية فقد احتجوا بما يلي (٥١) :

١ — ما روي من أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه ثم تذكر جنابة فأعادها وقال : (من أم قوما ثم ظهر أنه كان محدثا أو جنبا أعاد صلاته وأعادوا) (٥٢)

٢ — روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار : أخبرنا ابراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار عن جعفر أن عليا رضي الله عنه صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا .

٣ — واستدلوا بما أخرجه الامام أحمد بسند صحيح عنه صلى الله عليه وسلم قال : (الامام ضامن) (٥٣) . ووجه الدلالة أنه (لا يخلو اما ان يكون المراد به أنه ضامن لصلاة نفسه ، ولا فائدة في ذلك لان كل واحد كذلك ، أو ضامن لصلاة القوم وهو الصحيح ، ثم أنه اما أن يكون ضامنا لصلاتهم وجوبا وأداء ، أو صحة وفسادا ، والاولان غير مرادين بالاجماع ، فتعين الاخران ، على معنى أنه يتحمل السهو والقراءة

(٤٨) المغني لابن قدامة : ٩٩/٢ — ١٠٠ .

(٤٩) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٥٠) المحلى : ٢٠٢/٤ .

(٥١) العناية وفتح القدير شرحا للهداية : ٣٧٤/١ .

(٥٢) الدراية في تخریج احاديث الهداية : ١٧٣/١ وقال عنه اسناده واه ، وقال في نصب الراية ٥٨/٢ : قريب .

(٥٣) المسند : ٢٢٢/٢ تحقيق أحمد شاکر ورواه أبو داود : ١٢٣/١ والترمذي : ٤٠٢/١ .

عن المقتدي ، وتفسد صلاة المقتدي بفساد صلاة الإمام (٥٤) إذ لا يتحمل المعدوم الموجود لأن القراءة في الصلاة ركن يتحملها عنه الإمام (٥٥) ، فإذا تبين أن الإمام لم يكن مصليا لعدم طهارته من الحدث تبين أن صلاة المقتدي نقصت القراءة وهي ركن في الصلاة (٥٦) .

٤ - لو ظهر أن الإمام صلى بغير تكبيرة الاحرام لكانت صلاة المقتدين باطلة أجماعاً ، والمصلي بلا طهارة لا احرام له ، وإذا كان الاحرام ركناً والطهارة من الحدث شرطاً فهذا لا يمنع صحة القياس ، لأن الفرق بين ترك الركن والشرط لا أثر له ، إذ لزمهما متحد وهو ظهور عدم صحة الشروع إذا تذكر (٥٧) .

مناقشة الأدلة وال ترجيح :

أما أدلة الفريق الأول فقد وجه اليها النقد التالي :

١ - أما حديث أبي بكرة فيعارضه حديث الصحيحين من رواية أبي هريرة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف ، حتى إذا قام في مصلاه قبل أن يكبر ، ذكر فأنصرف وقال مكائكم ، فلم نزل قياماً حتى خرج إلينا وقد اغتسل يقطر رأسه ماء فكبر وصلى بنا) (٥٨) . فهذا الحديث يفسر ما رواه أبو بكرة ويفيد أن ذلك كان قبل دخوله في الصلاة ، واذن فلا يصح الاستدلال به (٥٩)

وقد أجاب النووي على ذلك بأن كل حديث روى قصة مستقلة ، فما رآه وحدث عنه أبو بكرة غير ما رآه وحدث عنه أبو هريرة ، فهما قضيتان منفصلتان ، لأن الحديثين صحيحان فيجب العمل بهما إذا أمكن وقد أمكن ، بحملهما على قضيتين (٦٠) .

٢ - وأما حديث البراء فقد قال ابن حجر رواه الدارقطني وفيه جويبر وهو متروك وفي السند انقطاع أيضاً (٦١) .

(٥٤) العناية شرح الهداية : ٢٧٤/١ .

(٥٥) المصدر السابق : ٢٩٢/١ ، ٢٢٨ .

(٥٦) المصدر السابق : ٢٩٢/١ .

(٥٧) فتح القدير : ٢٧٥/١ .

(٥٨) البخاري : ٧٧/١ .

(٥٩) فتح القدير : ٢٧٤/١ .

(٦٠) المجموع : ١٦٠/٤ .

(٦١) تلخيص الحبير : ٢٥/٢ .

وأما الآثار التي عن الصحابة رضي الله عنهم فتد يشكل على ما روي عن عمر ما في الموطأ (٦٢) مما يفيد أنه أعاد الصلاة وأعاد الناس معه ونصه (مالك عن هشام بن عروة عن زبيد بن الصلت أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجرف فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يفتسل فقال : والله ما أراني الا قد احتلمت وما شمسرت وصليت وما اغتسلت . قال : ماغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير وأذن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكنا) ووجه الاشكال قوله وأذن وأقام ثم صلى لكن اذا علمنا أن الأذان والاقامة يسنان للمنفرد والجماعة في الحاضرة والفائتة زال الاشكال . ولم يبق ما يدل على أن الناس أعادوا الصلاة معه .

وأما أدلة الفريق الثاني ففيها ما يلي :

١ — أما الحديث الاول : فنقد قال الكمال بن الهمام عنه : غريب والله أعلم (٦٣)

وقال النووي : انه من رواية أبي جابر البياضي عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم : صلى بالناس وهو جنب وأعاد وأعادوا ، ثم قال النووي : انه مرسل وضعيف باتفاق أهل الحديث ، وقد اتفقوا على تضعيف البياضي وقالوا : هو متروك ، وهذه اللفظة أبلغ الفاظ الجرح (٦٤) ، ومثله في نصب الراية (٦٥) .

٢ — وأما ما روي عن علي من أنه صلى بالناس جنباً فأعاد ، وأمرهم أن يعيدوا ، فقد ذكره ابن حجر في الدراية وقال : واسناده واه (٦٦) .

ثم ان هذا يخالفه ما ثبت عن غير علي من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

٣ — وأما حديث (الامام ضامن) فعليهم لا لهم لان تمامه : فاذا أحسن غله ولهم ، وان أساء فعليه — يعني ولا عليهم (٦٧) وهذا الحديث من حيث المعنى كحديث أبي هريرة الذي احتج به الفريق الاول ، وأين ما يفهم من تمام الحديث مما استنبطه الفريق الثاني من صدر الحديث .

(٦٢) هامش المحلى : ٣٠٤/٤ ، تعليق الشيخ أحمد محمد شاكر ، وهو في الموطأ : ٥٢/١ .

(٦٣) فتح القدير : ٣٧٤/١ .

(٦٤) المجموع : ١٦٠/٤ .

(٦٥) ٥٨/٢ .

(٦٦) الدراية في تخرج احاديث الهداية : ١٧٢/١ .

(٦٧) أبو داود : ١٢٣/١ ، والترمذي : ٤٠٢/١ ، وأحمد في المسند : ٢٢٢/٢ تحقيق أحمد شاكر

٤ - وأما قياسهم المسألة على من اقتدى بمن لم يكبر تكبيرة الاحرام ، فهناك فرق بين المسألتين ، فترك تكبيرة الاحرام يطلع عليه المقتدي اذ ليس للمقتدي أن يكبر تكبيرة الاحرام الا بعد أن يعلم بتكبيرة الامام ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا كبر فكبروا ... الحديث) (٦٨) .
وأما حدث الامام فلا سبيل الى العلم به الا من الامام والامام في المسألة ناس .

وبهذا يبدو لي رجحان أدلة الفريق الاول ، ويبدو لي منه رجحان القول بعدم وجوب الاعادة على المقتدي اذا ظهر أن الامام محدث والله تعالى أعلم .

أما الحالة الثانية : وهي اذا كان الامام ذاكرا للحدث .

فللنقهاء في هذا آراء :

١ - أما الشافعية (٦٩) والظاهرية (٧٠) : فالحكم عندهم كما سبق في الناسي والجاهل ، فلا فرق عندهم بين أن يكون الامام عالما قاصدا ، أو ناسيا ، أو جاهلا ، بل نظروا الى حال المقتدي ، ان كان يعلم حدث الامام فصلاته باطلة ، لأنه اقتدى بغير مصل ، وان كان لا يعلم فصلاته صحيحة ، لأنه لا يكلف ما لا يقدر على معرفته . ثم ان الأدلة السابقة كانت لصحة صلاة المقتدي ، أما الامام فحكم صلاته معروف ، وفي هذه المسألة لم يتغير شيء على حال المقتدي ، فالادلة السابقة هي حجة هنا أيضا .

٢ - وأما الحنفية : فمقتضى قولهم وجوب الاعادة أو القضاء على المقتدي هنا من باب أولى .

٣ - وأما الحنابلة (٧١) والمالكية (٧٢) : فقالوا بوجوب الاعادة أو القضاء من باب آخر ، وهو أن الاقتداء بالفاسق لا يصح عندهم ، ومن تعمد الصلاة محدثا فهو فاسق .

(٦٨) البخاري : ١٠٦/١ ومسلم : ٣٠٩، ٣٠٨/١ وأبو داود : ١٤١/١ .

(٦٩) المجموع : ١٥٦/٤ .

(٧٠) المحلى : ٣٠٢/٤ .

(٧١) المغني لابن قدامة : ١٠٠/٢ .

(٧٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٢٢٦/١ ، ٢٢٧ .

ومسألة القدوة بالفاسق سنتعرض لها بعد قليل ان شاء الله ، ومع ذلك يبدو لي وجود قارق بين هذه المسألة ومسألة القدوة بالفاسق :

١ — ان فسق الفاسق يشتهر ويعرف ، وليس كذلك حدث المحدث .

٢ — ان الفاسق صلاته صحيحة ، والمحدث صلاته غير صحيحة .

ولذا فان الحاق هذه المسألة بمسألة الفاسق لا يصح والحاقها بمسألة من نسي الحدث أولى لعدم الفرق بين حالي المقتدي في المسألتين والله تعالى اعلم .

ثانيا : اذا جهل وجود نجاسة على ثوب الامام او بدنه ثم علم بها :

تقدم حكم صلاة من صلى ثم وجد على ثوبه او بدنه نجاسة لم يكن يعلم بها ، وعلى راي من قال بوجوب الاعادة او القضاء في تلك المسألة ترد هذه المسألة ، وهي ما اذا وجدت نجاسة على ثوب الامام او بدنه بعد الفراغ من الصلاة ، هل تجب الاعادة في الوقت او القضاء بعد فوات الوقت ؟ وفيما يلي عرض اراء الفقهاء وأدلتهم :

١ — اما الشافعية : فهم يفرقون بين ان تكون النجاسة ظاهرة او غير ظاهرة ، فان كانت غير ظاهرة فحكمها حكم القدوة بالمحدث وقد تقدم ، وان كانت ظاهرة ففيها خلاف في المذهب ، والمعتمد وجوب الاعادة ، والحد بين الظاهرة وغير الظاهرة : ان الظاهرة ما تبدو للمأموم لو تأملها (٧٣) .

٢ — واما الحنابلة : فقد جعلوا حكم هذه المسألة كحكم الصلاة خلف المحدث ، وقد تقدم ان الامام احمد رضي الله عنه له في هذه المسألة رايان ، ولم يفرقوا بين ظاهرة وخفية .

وقال ابن قدامة في المغني (٧٤) : بل حكم النجاسة اخف وخفائها أكثر ، الا ان في النجاسة رواية اخرى ان صلاة الامام تصح أيضا اذا نسيها . وكأنه بهذا يرجح صحة الصلاة في هذه الحالة .

(٧٣) المجموع : ١٥٨/٤ ، الروضة ٣٥٣/١ ، مغني المحتاج : ٢٤١/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٢٣٢/١ .

(٧٤) المغني : ١٠٠/٢ .

٣ - وقال الحنفية : اذا ظهر أن امامه محدث أو في ثوبه أو بدنه نجاسة وجبت الإعادة (٧٥) لأن الاقتداء ببناء والبناء على المعدوم معدوم محال .

٤ - وقال المالكية : حكم الإمام يصلي بثوب نجس ولم يعلم هو ولا من خلفه حتى فرغ من صلاته أنه يعيد في الوقت ويختلف في أعادتهم - أي المقتدين - على الخلاف المتقدم في الإعادة خلف الجنب فعلى المشهور لا يعيدون ، وأما أن علم بالنجاسة هو أو أحد من المأمومين فمن علم : حكمه حكم من تعمد الصلاة مع النجاسة (٧٦) .

وبغض النظر عن التفاصيل يمكن تصنيف هذه الأقوال الى ثلاثة

الأول : تجب الإعادة : وهو مذهب الحنفية .

الثاني : لا تجب الإعادة : وهو مذهب المالكية والحنابلة .

الثالث : التفصيل بين الحنفية والظاهرية وهو مذهب الشافعية .

الأدلة :

١ - أما أصحاب المذهب الأول : فيحتج لهم بما سبق في مسألة الصلاة مع عدم العلم بالنجاسة وفي مسألة القدوة بالمحدث ، وأذ قالوا يبطلان صلاة من صلى مع نجاسة لا يعلمها وبطلان صلاة من اقتدى بمحدث كانت هذه مثلها لاتها قدوة بمن صلاته باطلية .

٢ - وأما أصحاب القول الثاني : فيحتج لهم بحديث أبي سعيد الخدري : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فخلع ثوبه فخلع الناس ثوبهم فلما انصرف قال لهم : لم خلعتكم ؟ قالوا رأيناك خلعت فخلعنا ، فقال أن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثا ، فإذا جاء أحدكم المسجد فيقلب ثوبه ولينظر فيهما ، فإن رأى خبثا فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما ، رواه أحمد (٧٧) وأبو داود (٧٨) ووجه الدلالة أنه عليه السلام لم يأمرهم بالإعادة ولم يعد .

(٧٥) تبين الحقائق : ١٤٤/١ وحاشية منحة الخالق على البحر الرائق : ٢٨٨/١ والبحر الرائق : ٢٨٨/١ .

(٧٦) حاشية الخطاب على متن سيدي خليل ٩٦/٢ وقوانين الأحكام الشرعية / ٨٤ لكنه قال وتبطل صلاة المأموم في العمد دون النسيان .

(٧٧) مسند أحمد ٤٦١/١ ، ٢٠/٢ تحقيق أحمد شاكر .

(٧٨) سنن أبي داود ١٥١/١ وانظر نيل الأوطار ١٢٥/٢ .

وأما أصحاب القول الثالث : فيحتج لهم في الخفية بهذا الحديث فان النجاسة التي في النعل خفية ، وأما في الظاهرة فهم يتمسكون بالأصل إذ لا يوجد هذر يدعو لاستثناء النجاسة الظاهرة وأما الحديث فهو في الخفية ، وإذا كانت النجاسة ظاهرة ثم لم يرها فقد قصر وصار حكمه حكم من رآها .

ترجيح :

والذي يبدو لي أن الحديث يؤيد القول بالتفصيل ، فقد أمر بتفقد مظان النجاسة قبل الدخول في الصلاة ، فإذا لم يتفقد فقد قصر ويكون مؤاخذاً ، هذا في نفسه ، ومثله الإمام لارتباط صلاته بصلاته ، وكيف يمدد لعدم رؤيته نجاسة ظاهرة ؟ والله تعالى أعلم .

ثالثاً : إذا جهل أن الإمام كافر ثم تبين ذلك :

هذه المسألة يمكن حدوثها في حالتين :

الأولى : أن يتظاهر الكافر بالإسلام ويخالط المسلمين لغرض ما ، وقد يتظاهر بالصلاح والعلم فيؤمهم أيضاً .

الثانية : أن يكون مسلماً في الأصل ثم ينتحل مذهباً زائفاً يوجب الكفر ، أو يعتقد عقيدة فاسدة يكفر معتقدها ، فيكون في هذه الحالة مرتداً ، وإن أم الناس وعلمهم أيضاً .

وفيهما يلي حكم صلاة من اقتدى بمثل هذين .

الأصل أن صلاة الكافر لا تصح ، والاقتداء به مع العلم بحاله كالإقتداء بغير المصلي ، وغني عن القول أن الاقتداء بغير المصلي يبطل الصلاة (٧٩) . هذا إذا علم بكفره أما إذا لم يعلم فهذه آراء الفقهاء في الاقتداء به .

١ - ذهب ابن حزم الظاهري إلى صحة صلاة المقتدين به وعدم وجوب الإعادة أو القضاء عليهم (٨٠) . وهو قول أبي ثور والمزني كما نقله صاحب المغني (٨١) .

(٧٩) المصلي : ٧١/٤

(٨٠) المحلى : ٧١/٤ .

(٨١) ١٩٩/٢ .

٢ — وذهب الشافعية (٨٢) والمالكية (٨٣) والحنابلة (٨٤) الى أن صلاة المقتدي به باطلة وتجب الاعادة أو القضاء . وهذا الحكم متفق عليه بينهم بشكل عام ولهم تنصيات في كل مذهب .

أما الشافعية : فقالوا : تجب الاعادة ان كان الكافر معلنا كفره — أي يلبس زي الكفار الخاص بهم — وأما ان كان مخفيا للكفر فلا تجب الاعادة في الأصل لأن ذلك لا يوقف عليه الا بالبحث ولم يكلف المقتدي بذلك (٨٥) .

وأما المالكية : فلهم ثلاثة أقوال (٨٦) :

الأول : تجب الاعادة مطلقا ولو كان زنديقا — أي يخفي الكفر أو يعتقد عقيدة مكفرة — وطالت مدة صلاته بالناس اماما .

الثاني : لا يعيد مأمومه ما جهر فيه ويعيد ما أسر فيه .

الثالث : وقيل ان كان آمنا — أي دخل دار الاسلام بالأمان واستمر على اسلامه بحيث طالت مدة صلاته اماما بالناس فالصلاة التي صليت خلفه صحيحة ولا اعادة ، للمشتهة . ورد هذا القول بأنه صلى جنبا جاهلا .

وأما الحنابلة فأطلقوا ولم يفصلوا .

٣ — أما الحنفية (٨٧) : فقد قالوا : اذا ظهر حدث امامه وكذا كل مفسد في رأي متدد بطلت صلاته ، فيلزم اعادتها . وموجب هذا أن صلاة المقتدي بالكافر باطلية لكنهم قالوا أيضا : ولو زعم أنه كافر لم يقبل منه لان الصلاة دليل الاسلام ، أي أنهم اعتبروا مجرد صلاته اسلاما فتصح القدوة به ، ويغاقب عقاب المرتد اذا عاد بعد ذلك

(٨٢، ٨٣) شرح المحلى على المنتهاج : ٢٢/١ ، والمجموع : ١٥٠/٤ ، والروضة ٢٥٢/١ .

(٨٥، ٨٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢٢٥/١ .

(٨٦) المفتي : ١٩٨/٢ .

(٨٧) حاشية ابن عابدين : ٥٩١/١ .

الى الكفر أو عمل مكفرا ، واحتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم) (٨٧) .

الادلة :

أما ابن حزم : فقد احتج لما ذهب اليه بأن المقتدي لم يكلفه الله تعالى معرف ما في قلوب الناس ، وقد قال عليه السلام : (اني لم أؤمر أن أنقب على قلوب الناس ولا أثق بطونهم) (٨٨) وإنما كلفنا ظاهر أمرهم ، فأمرنا اذا حضرت الصلاة أن يؤم بعضنا — في ظاهر أمره — فمن فعل ذلك فقد صلى كما أمر (٨٩) .

ويحتج لمن وافقه بقياس هذه المسألة على من صلى وهو محدث لانه انتم بمن لا يعلم حاله (٩٠) .

وأما من أوجب الاعادة فحجته أن المقتدي مؤتم بمن ليس من أهل الصلاة فلم تصح ، ولا تعتبر صلاته مجردة اسلاما (٩١) . لحديث (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله) (٩٢) .

وأما الحنفية : فحجبتهم أنه صار بالصلاة مسلما كما تقدم

مناقشة الادلة والترجيح :

من تأمل هذه الآراء يبدو له أن بعضها ينظر الى حقيقة الامر ، وهو موجب لبطلان صلاة المقتدي ، ومنهم من ينظر الى ظاهره ، وهو موجب للصحة ، وان اختلفت اعتباراتهم لهذا الظاهر ، فالحنفية حكموا بإسلامه وعاملوه بموجب ذلك ، والظاهرية ومن وافقهم لم يحكموا بإسلامه لكن اكتفوا بما تظاهر به .

(٨٧) رواه البخاري : ١٠٨/١ .

(٨٨) البخاري : ٢٠٧/٥ ومسلم : ٧٤٢/٢ .

(٨٩) المحلى : ٧١/٤ .

(٩٠) المغني : ١٩٨/٢ .

(٩١) المجموع : ١٥٠/٤ .

(٩٢) مسلم : ٥٣/١ الترمذي ٤٤٨/١ ، والبخاري ١٣/١ ، ١٢٨/٩ ينظر (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله) .

ومعلوم أن الأحكام الشرعية تبنى على الظاهر ما لم يوجد ما يكذبه ، وكل من صلى فالظاهر أنه مسلم (فكيف إذا كان اماما للناس) فالقدوة به صحيحة والتفتيش من القلوب لم يؤمر به ، لكن إذا وجد في ظاهره ما يدعو للريبة وجب على المقتدي أن يتحرى لأمر دينه ، ويحرص على صحة صلاته ، فلا يربطها بصلاة من تظهر عليه هيئة غير المسلمين ، فإن قصر في هذا كان مؤاخذاً يتحمل نتيجة تقصيره .

لذا يبدو لي رجحان القول بوجوب التفريق بين من ظاهره الاسلام وبين من يدعو مظهره للريبة في اسلامه ، وإذا حكمنا بطلان الصلاة وجب قضاؤها أو أعادتها .

المسألة الرابعة : إذا جهل أن الإمام لا تصح القدوة به ثم علم بذلك :

في المسائل السابقة كان مثار الخلاف في صحة صلاة المأموم عدم صحة صلاة الإمام، أما هنا فالإمام صلاته صحيحة ، لكن القدوة به لا تصح — إذ ما كل من صحت صلاته صحت القدوة به — فما حكم صلاة المأموم إذا جهل حال الإمام ، ثم تبين أنه لا تصح القدوة به ؟ هل يجب عليه القضاء إذا خرج الوقت أو الإعادة إذا لم يخرج .

ويذكر الفقهاء هنا عدة مسائل لكني اخترت منها مسألتين لأنهما أكثر وقوعاً ، وهما : إذا ظهر أن الإمام فاسق ، وإذا ظهر أنه أُمي ، ونبحثهما تباعاً فيما يلي :

أولاً : إذا جهل أن الإمام فاسق ثم تبين ذلك :

يختلف الفقهاء في جواز الاقتداء بالفاسق ، والمقصود به صاحب البدعة أو المعصية المجاهر بها ، أما فعل الذنوب الصغائر بلا إصرار فلا يخلو منه أحد بعد الرسل عليهم السلام ، كما يقول ابن حزم (٩٣) وأن كانت ذنوب الناس تتفاوت قلة وكثرة وكبرا وصغرا .

١ — وقد ذهب الحنفية (٩٤) ، والشافعية (٩٥) ، والظاهرية (٩٦) ، إلى جواز القدوة بالفاسق ، وهو المعتمد عند المالكية (٩٧) ما لم يكن فسقه متعلقاً بالصلاة كعدم إتمام أركانها ، وهو أيضاً رواية عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه (٩٨) .

(٩٣) المحلى : ٢٩٨/٤ .

(٩٤) فتح القدير شرح الهدية : ٢٥٠/١ .

(٩٥) المجموع : ١٥٢/٤ وشرط جلال الدين المحلى على المنهاج : ٢٢٤/١ .

(٩٦) المحلى : ٢٩٨/٤ .

(٩٧، ٩٨) الشرح الكبير : ٣٢٦/١ .

٢ — وذهب الامام أحمد في رواية أخرى الى أن القدوة بالفاسق والمبتدع لا تصح (٩٩) . وهو قول في المذهب المالكي (١٠٠) ، لكن الحظالة استثنوا الجمع والاعباد فقالوا تصح القدوة فيها بالفاسق ، لأنها من شوائب الاسلام الظاهرة .

الادلة :

١ — أما المجيزون فقد احتجوا بما يلي (١٠١) :

١ — ما روي عن أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كيف أنت اذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ؟ قال : قلت : فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فان أدركتها معهم فصل ، فانها لك نافلة » رواه مسلم (١٠٢) وفي لفظ : « فان صليت لو ، كانت نافلة والا كنت قد أحزمت صلاتك » ، وفي لفظ : « فان أدركت الصلاة معهم ، ولا تقل اني صليت فلا أصلي » ، وفي لفظ : « فانها زيادة خير » (١٠٣) .

ووجه الدلالة : أن تأخير الصلاة عن وقتها بلا رخصة فسق ، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة معهم ، ولو كانت لا تصح لما أمره بها .

٢ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صلوا خلف كل بر وفاجر » وصلوا على كل بر وفاجر ، وجاهدوا مع كل بر وفاجر » رواه الدارقطني (١٠٤) .

٣ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : « صلوا خلف من قال لا اله الا الله » رواه الدارقطني (١٠٥) .

٤ — فعل الصحابة : فقد أثر عنهم الصلاة خلف بعض الفسقة والظالمين ، من ذلك ما ذكره ابن قدامة في المغني (١٠٦) .

-
- (٩٩، ١٠٠) المغني لابن قدامة : ١٨٨-١٨٥/٢ .
 (١٠١) المجموع : ١٥٣/٤ والمحلى : ٢٠٠/٤ والمغني مع الشرح الكبير : ٢٢/٢ .
 (١٠٢) صحيح مسلم ١/٤٤٨ .
 (١٠٣) صحيح مسلم ١/٤٤٨ وله الفاظ مختلفة في صحيح مسلم .
 (١٠٤) سنن الدارقطني : ٥٧/٢ ورواه أبو داود بلفظ « الصلاة المكتوبة واجبة خلف كل مسلم برا كان او فاجرا وان عمل الكبائر » : ١٤٠/١ .
 (١٠٥) سنن الدارقطني : ٥٦/٢ من عدة طرق .
 (١٠٦) المغني : ١٨٨-١٨٦/٢ .

— ان ابن عمر كان يصلي مع الخشبية والخوارج ومن ابن الزبير وهم يقتتلون ،
فقيل له : « اتصلي مع هؤلاء ومع هؤلاء وبعضهم يقتل بعضا ؟ فقال : من قال : حي على
الصلاة ، أجبتة ، ومن قال حي على الفلاح أجبتة ، ومن قال حي على قتل أخيك
المسلم ، وأخذ ماله قلت : لا » . رواه سعيد (١٠٧) .

— وكان الحسن والحسين رضي الله عنهما وغيرهما من الصحابة يصلون مع
معروف .

— وكان ابن عمر يصني خلف الحجاج ، ونجدة ، ونجدة خارجي ، والحجاج
مروان .

— وكان الصحابة الذين في ولاية زياد وابنه يصلون معها .

واستدل ابن حزم في المحلى بما يأتي (١٠٨) :

— عن ابن جريج قلت لعطاء : أرأيت إماما يؤخر الصلاة حتى يصلّيها مفترطا
فيها ؟ قال : أصلي مع الجماعة أحب الي ، قلت : وإن اصفرت الشمس ولحقت برؤوس
الجبال ؟ قال : نعم ما لم تغيب (١٠٩) ، قلت لعطاء : فالإمام لا يوفي الصلاة اعتزل
الصلاة معه ؟ قال : بل صل معه وأوف ما استطعت ، الجماعة أحب الي ، فإن رفع
رأسه من الركوع ولم يوف الركعة فأوف أنت ، فإن رفع رأسه من السجدة ولم يوف
فأوف أنت ، فإن قام وعجل عن التشهد فلا تسجل أنت ، وأوف وإن قام (١١٠) .

— وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عقبة عن أبي وائل : انه كان يجمع
— أي يصلي الجمعة — مع المختار الكذاب (١١١) .

— وعن أبي الأشعث قال : ظهرت الخوارج علينا فسألت يحيى بن أبي كثير ،
فقلت : يا أبا نصر ، كيف ترى الصلاة خلف هؤلاء ؟ قال : القرآن إمامك صل معهم ما
صلوهم (١١٢) .

(١٠٧) رواه البيهقي في السنن الكبرى : ١٢٢/٢ .

(١٠٨) المحلى : ٢٠١/٤ — ٢٠٢ .

(١٠٩) مصنف عبد الرزاق : ٢٨٤/٢ .

(١١٠) المصدر السابق : ٢٨٨٦٢٨٧/٢ بالنقاط قريبة مما هنا .

(١١١) مصنف عبد الرزاق : ٣٦٨/٢ .

(١١٢) المصدر السابق : ٢٨٧/٢ .

— وعن إبراهيم النخعي قلت لعلامة : امامنا لا يتم الصلاة ، قال علامة : لكننا نتمها ، يعني نصلي معه ونتمها (١١٣) .

— وعن الحسن : لا تضر المؤمن صلاته خلف المنافق ، ولا تنفع المنافق صلاته خلف المؤمن .

— وعن قتادة قلت لسعيد بن المسيب : انصلي خلف الحجاج ؟ قال : انا لنصلي خلف من هو شر منه .

قال ابن حزم : ما نعلم أحدا من الصحابة رضي الله عنهم امتنع من الصلاة خلف المختار ، وعبيد الله بن زياد ، والحجاج ، ولا غاسق أفسق من هؤلاء . قال ابن تدامة : فصار هذا إجماعا (١١٤) .

واستدل ابن حزم بقول الله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (١١٥) ، ولا يرأى من الصلاة وجمعها في المساجد ، فمن دعا اليها ففرض اجابته وعونه على البر والتقوى الذي دعا اليهما ، ولا اثم بعد الكفر آثم من تعطيل الصلوات في المساجد ، فحرام علينا ان نعين على ذلك (١١٦) .

هـ — واحتجوا أيضا من حيث المعنى : بأنه رجل تصح صلاته لنفسه لان فسقه لم يتعلق بها يبطل الصلاة ، وكل من صحت صلاته لنفسه صحت القدوة به .

ب — وأما من قال ببطلان الصلاة خلف الفاسق فاستدل بها يلي :

١ — ما روى جابر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على منبره يقول : (تؤمن امرأة رجلا ، ولا يؤمن اعرابي مهاجرا ، ولا يؤمن فاجر مؤمنا ، الا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه وسوطه) (١١٧) . رواه ابن ماجه ، قالوا ان هذا الحديث خاص في موضع النزاع فيقدم على الاحاديث التي استشهد بها الفريق الاول لانها عامة .

(١١٣) المصدر السابق : ٢ / ٢٨٨ .

(١١٤) المغني : ٢ / ١٨٧ .

(١١٥) المائدة / ٢ .

(١١٦) المطي : ٤ / ٢٠٢ .

(١١٧) سنن ابن ماجه : باب الإقامة / ٧٨ ج ١ ص ٢٤٢ .

٢ - و يروى عن حبيب بن عمر الانصاري عن أبيه قال سألت واثلة بن الأسقع قلت : أصلي خلف القدري ؟ قال : لا تصل خلفه ، ثم قال : أما أنا لو صليت خلفه لأعدت صلاتي . رواه الأثرم (١١٨) .

مناقشة الأدلة والترجيح :

أما أدلة الفريق الأول :

فإن حديث : (صلوا خلف كل بر وفاجر) منقطع لأن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة ، وقد روى هذا المعنى من عدة طرق للدارقطني ، وأبي نعيم ، والعقيلي وكلها مضعفة من قبل بعض الرواة . وبذلك يرتقي إلى درجة الحسن عند المحققين ، كما قال الكمال بن الهمام ثم قال : وهو الصواب (١١٩) .

أما ابن حجر فقد ذكره في تلخيص الحبير (١٢٠) : وبين ضعف طرقه كلها ثم قال : قال العقيلي : (ليس في هذا المتن اسناد يثبت) . ونقل ابن الجوزي عن أحمد أنه سئل عنه فقال : ما سمعنا بهذا ، وقال الدارقطني : ليس فيها شيء يثبت ، وللبیهقي في هذا الباب أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف ، وأصح ما فيه حديث مكحول عن أبي هريرة على إرساله ، وقال أبو أحمد الحاكم : هذا حديث منكر .

وأما حديث (صلوا خلف من قال لا إله إلا الله) فقد ذكر الزيلعي طرقه وبين ضعفها كلها ، وكذا ابن حجر في الدراية . وفي تلخيص الحبير (١٢١) .

وأما أدلة الفريق الثاني .

فإن حديث جابر في استناده عبد الله بن محمد العدوي ، وهو تالف ، قال البخاري : منكر الحديث ، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به ، وقال وكيع يضع

(١١٨) المفني : ١٨٦/٢ .

(١١٩) فتح القدير : ٣٥١/١ .

(١٢٠) تلخيص الحبير : ٣٦/٢ .

(١٢١) نصب الراية : ٢٧/٢ ، والدراية في تخريج أحاديث الهداية : ١٦٩/١ ، وتلخيص الحبير : ٢٧/٢ .

الحديث ، وفي اسناده أيضا علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف . وله طريق آخر
ضعيف (١٢٢) .

وأما ما روي عن وائلة بن الاسقع فان السؤال كان عن امام قدري ، ولعل وائلة
ابن الاسقع كان يرى كفر التدرية لانهم يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يرون
الكفر والمعاصي بتقدير الله تعالى (١٢٣) ، ولهذا لم ير جواز الصلاة خلف من علم أن
هذا حاله .

وبهذا يظهر أن الفريق الثاني ليس لهم دليل يصلح للاحتجاج به ، وأما الفريق
الاول فيكفي هذا التواتر عن الصحابة رضي الله عنهم ، ويؤيدهم أيضا الحديث
الصحيح الذي رواه مسلم .

ولهذا فانه يبدو لي رجحان القول بصحة الصلاة خلف الفاسق الذي لا يتعلق
فسقه بالصلاة فلا يجب قضاء ما صلي خلفه .

وليس معنى ذلك أن نعهد الى فاسق فنجعل اماما ، لكن لو ابتلي الانسان بامامة
شخص يراه فاسقا فلا داعي لاعادة الصلاة ولا لقضائها لاثارة فتنة .

ولقد اطلت في هذه المسألة ونقلت ما روي عن السلف فيها لان بعض الناس في
هذه الايام ينسى كل المعاصي والذنوب الموجودة في المجتمع ، ويفمض عينيه عن ذنوبه
هو الظاهرة والباطنة ، ثم يأخذ باثارة الشكوك حول بعض الائمة لذنوب ما ، وينسى أن
هذا يترتب عليه صرف الناس عن الجماعة وهي شعيرة من شعائر الاسلام ، واثارة
البلبلية بين صفوف الصفوة من المسلمين وهم رواد المساجد ، ولو تأسى بالسلف لدعا
لجمع الكلمة ثم نصح امامه سرا ودعا له بالتوبة .

(١٢٢) نيل الاوطار : ١٨٥/٢ ، وتلخيص الحبير : ٢٤/٢ وفي نيل الاوطار : عبد الله بن محمد التميمي ،
والذي اثبتته من سنن ابن ماجة وتلخيص الحبير : عبد الله بن محمد العدوي .

(١٢٣) التعريفات للرجاني ص ١٨١ .

ثانيا : اذا جهل أن الامام أمي ثم تبين ذلك :

هذه المسألة تبنى على حكم قدوة القاريء بالأمي ، وقبل بيان آراء العلماء فيها تبين من هو الأمي ومن هو القاريء .

أما الأمي (١٢٤) : فهو عند الشافعية (١٢٥) والحنابلة (١٢٦) : من لا يحسن قراءة الفاتحة أو بعضها أو يخل بحرف منها وإن كان يحسن غيرها من القرآن .

ومنه يظهر أن القاريء من يتقن قراءة الفاتحة ولا يخل بحرف منها ولا تشديدة ، وذلك لأن قراءة الفاتحة في الصلاة متعينة عند الشافعية والحنابلة .

وعند أبي حنيفة : القاريء من أحسن قراءة آية من التنزيل ، وعند صاحبين من أحسن قراءة ثلاث آيات أو آية طويلة ، ومن هذا يعرف الأمي عندهم (١٢٧) .

وأما عند المالكية : فالأمي هو العاجز عن الفاتحة (١٢٨) ، وعرفه بعضهم : بمن لا يحسن القرآن (١٢٩) وبعضهم بمن لا يحسن القراءة (١٣٠) وبعضهم باللاحن ، ويبدو لي أن مذهبهم كمذهب الشافعية والحنابلة .

بعد هذا نبين حكم قدوة القاريء بالأمي .

اتفق الحنفية (١٣١) ، والمالكية (١٣٢) ، والشافعية (١٣٣) ، والحنابلة (١٣٤) على عدم جواز قدوة القاريء بالأمي وذلك لما يلي :

(١٢٤) الأمي لغة : الذي لا يحسن الكتابة فقل نسبة إلى الأم لأنه على ما ولدته أمه ، انظر التبرص ٢٢ .

(١٢٥) : ١٦٩/٤ ، والروضة : ٢٥١/١ ، وشرح المعطي على التهاج : ٢٣٠/١ .

(١٢٦) المفتي : ١٩٥/٢ ، ومنتهى الإرادات : ١١٤/١ .

(١٢٧) فتح القدير : ٢٧٥-٢٧٦/١ والعناية : ٢٧٥/١ .

(١٢٨) منع الجليل : ٢١٧/١ .

(١٢٩) المدونة : ٨٤/١ .

(١٣٠) حاشية المدني على كنون : ٩٢/١ .

(١٣١، ١٣٢) فتح القدير : ٢٧٥-٢٧٦/١ ، والعناية : ٢٧٥/١ .

(١٣٣، ١٣٤) حاشية الدسوقي : ٢٢٧-٢٢٩/١ .

١ — أن القراءة ركن من أركان الصلاة والامي — بالمعنى السابق — عاجز عنه أو عن بعضه والعجز عن البعض مغل بالصلاة كالعجز عن الكل ، فلا يجوز للقاريء — بالمعنى المتقدم — أن يقتدي به لأنه أقدر منه على اكمال الصلاة فهو كالمؤتم بالعاجز عن الركوع أو السجود .

٢ — أن الامام يتحمل القراءة عن المأموم عند الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، والامي عاجز عن تحمل القراءة الواجبة على المأموم فلا يصح الاقتداء به ، لئلا يفضي الى أن يصلي بغير قراءة ، وعند الشافعية الامام يتحمل القراءة عن المأموم اذا كان مسبقا .

وعلى هذا اذا اقتدى قاريء بمن لا يعلم حاله ثم تبين بعد الصلاة انه أُمي فهل تجب الاعادة في الوقت أو القضاء بعده ؟ .

اتفق أيضا الحنفية (١٣٥) ، والمالكية (١٣٦) ، والشافعية (١٢٧) ، والحنابلة (١٣٨) ، على وجوب الاعادة اذا لم يخرج الوقت ، والقضاء ان خرج لانه قد تبين بطلان الصلاة وعدم اجزائها .

واذا اتفق علماء المذاهب الاربعة على حكم فليس لامثالنا الا الاتباع



(١٣٦، ١٣٥) المجموع : ١٦٩/٤ ، والروضة : ٣٥١/١ ، وشرح المحلى على المنهاج : ٢٣٠/١ .

(١٣٨، ١٣٧) المغنى : ١٩٥/٢ ومنتهى الارادات : ١١٤/١ .

المقصد السابع : ما فات من العبادات بسبب النسيان

من الاعذار الشرعية النسيان ، وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١) .

والمسائل التي تندرج تحت هذا العنوان ويكثر وقوعها مسألتان

إذا نسي الصلاة حتى خرج وقتها ، وإذا أتى مفطرا وهو صائم ناسيا لصومه ونبحثهما فيما يلي تباعا .

أولا : إذا نسي الصلاة حتى خرج وقتها :

لا خلاف بين المسلمين في وجوب قضاء الصلاة التي نسيها المكلف حتى فسدت وقتها (٢) . وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها » (٣) .

وقوله عليه السلام : « إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل يقول (أتم الصلاة لذكرى) » (٤) .

ثانيا : إذا نسي الصيام فأتى مفطرا هل يجب عليه القضاء :

الأصل في الصيام أن يمسك الصائم عن الطعام والشراب والجماع وغير ذلك من المفطرات من طلوع الفجر الى غروب الشمس .

وذلك لقول الله تعالى : « فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام الى الليل » (٥) . ومخالفة ذلك توجب بطلان الصوم ثم القضاء .

(١) قال السيوطي في الاتسباه والنظائر ص ٢٠٦ هذا حديث حسن ثم أخرجه وذكر طرقه والفاظه وقد رواه ابن ماجه : ٦٥٩/١ والحاكم : ٢٧/٦ .

(٢) بداية المجتهد : ١٥٥/١ والمحلى : ٢١٩/٢ ، ٢٦٠/٢ .

(٣) رواه النسائي ١٠٠/١ ، والترمذي وصححه ٣٢٤/١ ، وأخرجه أيضا أبو داود ١٠٤/١ . قال ابن حجر اسناده على شرط مسلم (انظر نيل الاوطار : ٢٠/٢) .

(٤) رواه مسلم : ٤٧٧/١ ، وأبو داود : ١٠٣/١ .

(٥) سورة البقرة / ١٨٧ .

لكن لو فعل ذلك الصيام ناسيا للصوم فهل يفسد الصوم ويجب القضاء ؟؟

للفقهاء في هذا ثلاثة آراء :

الاول : يبطل الصيام ويجب قضاء الواجب منه ، وهو مذهب المالكية (٦) .

الثاني : لا يبطل الصيام ، وعليه لا يجب القضاء ، (وهذا مذهب الحنفية) (٧) والشافعية (٨) والظاهرية (٩) وبه قال الحسن ومجاهد والثوري (١٠) .

الثالث : يفرق بين الجماع وغيره من المفطرات ، فالجماع يفطر ويوجب القضاء والكفارة ، وغيره لا يفطر ولا يوجب قضاء ولا كفارة ، وهذا ظاهر مذهب الحنابلة (ولهم قول آخر موافق لمذهب الجمهور) (١١) ، وهو قول عطاء وابن الماجشون (١٢) .

الادلة :

أما أصحاب القول الاول فقد احتج لهم بما يلي (١٣) :

١ - قياس الفعل المفطر في الصوم على الجماع في الاحرام بالحج او العمرة ، وعلى الجماع في الاعتكاف وهو مفسد لهما وان وقع نسيانا .

(٦) الشرح الكبير ١/٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣١ ، وبداية المجتهد ١/٢٥٧ .

(٧) فتح القدير : ٢/٢٢٧ .

(٨) شرح المحلى على المنهاج ٢/٥٨ والمهذب مع المجموع : ٦/٢٩٦ .

(٩) المحلى : ٦/٢٢٧ .

(١٠) المفتي لابن قدامة : ٢/١٢٢ .

(١١) المفتي : ٢/١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(١٢) المفتي ايضا : ٣/١٢٢ ، وحكى صاحب بداية المجتهد أن مذهب الظاهرية كمذهب الامام احمد في مسألة الجماع ناسيا : ١/٢٥٧ ، وفي المحلى ما نصه : وأما من نسي أنه صائم في رمضان أو في صوم فرض أو تطوع فأكمل وشرب ووطئ وعصى ، ومن ظن أنه ليل ففعل شيئا من ذلك فإذا به قد أصبح أو ظن أنه غابت الشمس ففعل شيئا من ذلك فإذا بها لم تغرب فإن صوم كل من ذكرنا تام . المحلى : ٦/٢٢٧ .

(١٣) فتح القدير : ٢/٢٢٧ ، والمفتي : ٢/١١٦ .

٢ — أن الصوم أمسك ونية ، وترك النية مقصد للصيام ، ولو نسيانا (١٤)
فيقاس عليه ترك الجزء الآخر وهو الإمساك .

وأما أصحاب القول الثاني : فاحتجوا بما يلي (١٥) :

١ — قول الله تبارك وتعالى : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت
ملوبكم » (١٦) ووجه الدلالة أن الناسي لم يتعمد الاغطار ولا قصد المصيبة فهو داخل في
العفو لأن الآية رخصت الجناح عن كل مخطيء ، وهذا مخطيء .

٢ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما
استكرهوا عليه) (١٧) ، فالناسي رفع عنه اثم ما ارتكب في أثناء النسيان .

٣ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من نسي وهو صائم فأكل أو شرب
فلينصمه فانما أطعمه الله وسقاه) رواه البخاري (١٨) ومسلم (١٩) .

٤ — وجاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله
اني كنت صائما فأكلت وشربت ناسيا فقال عليه الصلاة والسلام : أتم صومك فان
الله أطعمك وسقاك (٢٠) .

٥ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « من
أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة » رواه ابن حبان في صحيحه (٢١) ،
والحاكم وصححه (٢٢) .

(١٤) المقصود أن لا يخطر بباله أثناء الليل صيام غد ، أما النطق بالنية فلا يشترط .

(١٥) فتح القدير : ٣٢٧/٢ ، والمحلى : ٣٢٧/٦ ، والمجموع : ٣٦٦/٦ .

(١٦) الاحزاب / ٥ .

(١٧) تقدم قريبا .

(١٨) صحيح البخاري ٤٠/٢ .

(١٩) صحيح مسلم ١٨٠/٢ .

(٢٠) رواه أبو داود : ٥٥٩/١ ، والبيهقي في السنن الكبرى : ٢٢٩/٤ والدارقطني في السنن : ١٨٠/٢ .

(٢١) انظر موارد الظمآن ص ٢٢٧ ، رقم ٩٠٦ .

(٢٢) المستدرک ٤٣/١ وقال على شرط مسلم ولم يخرج به هذه الساقة وذكره في مجمع الزوائد ١٥٨/٢

بمعناه وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن عمرو وحدثه حسن .

وإذا ثبت هذا في الأكل والشرب قيس عليهما باقي المفطرات .

وأما أصحاب القول الثالث ، فدليلهم في الأكل والشرب هو دليل أصحاب الرأي الثاني ، لكنهم لم يقيسوا عليهما الجماع ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي وقع على امرأته في رمضان وهو صائم بالكفارة ولم يسأله عن العمد ، ولو كان الحكم يختلف بين العمد والنسيان لسأله واستفصل ، ومن التواعد الفقهية اللغوية : أن السؤال كالمعاد في الجواب فلما سأل الرجل وقال : وقعت على امرأتي وأنا صائم واجابه عليه السلام بقوله : « هل تجد ما تعتق رقبتك . . . » الحديث ، كان كأنه قال : من وقع على امرأته في رمضان فليعتق رقبة (٢٣) .

مناقشة الأدلة :

أما الرأي الأول : فقد اعتمد على القياس وهذا مدفوع من وجهين :

الأول : أن قياس الصيام على الأحرام والاعتكاف والصلاة قياس مع الفارق لأن للأحرام والاعتكاف والصلاة هيئة تذكر به ، وليس الصوم كذلك ، والنسيان غالب للانسان فلا يلزم من عدم عذره بالنسيان مع تلك عدم عذره مع الصوم .

الثاني : أن القياس ليس له اعتبار إذا عارض النص ، والنص هنا صحيح وصريح .

ودعوى أن المراد بالصوم في قوله عليه السلام : « فليتم صومه » الصوم اللغوي وهو الإمساك ويكون أمرا بالإمساك بقية النهار كالحائض إذا طهرت في أثناء اليوم والمجنون إذا أفاق ، هذه الدعوى غير مسلمة لأن النص الشرعي يحمل على المعنى الشرعي أولا إن أمكن ، فإن لم يمكن حمل على المعنى اللغوي وهنا يتمين المعنى الشرعي لأن الحديث يقول : « فليتم صومه » أي صومه السابق وقد كان صوما شرعيا لا لغويا (٢٤) .

والصحيح أن الدفء عن هذا القول صعب ، قال صاحب مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة ، معقبا على قول الرسالة : (وإن أفطر ساهيا فلا قضاء عليه بخلاف الفريضة) قلت : هذه التفرقة ليس لها حجة مقبولة ولا دليل عليها من الكتاب

(٢٣) المغني لابن قدامة : ١٢٢/٢ .

(٢٤) فتح القدير : ٢٢٨/٢ .

والسنة أصلاً بل مخالفة لصريح النصوص ، فإلله أعلم بمستند مالك فيها ، ثم ساق الأدلة على عدم البطلان (٢٥) .

وأما القول الثالث : فإن التفريق بين الأكل والشرب والجماع غير مسلم أيضاً حتى أن أحمد رضي الله عنه تردد فيه ، فقد روى أبو داود عنه أنه توقف عن الجواب وقال : أجبن أن أقول فيه شيئاً ، وإن أقول ليس عليه شيء . قال سمعته منه غير مرة لا ينفذ له فيه قول .

ونقل أحمد بن التماس عنه : كل أمر غلب عليه الصائم ليس عليه قضاء ولا غيره قال أبو الخطاب : هذا يدل على إسقاط القضاء مع الإكراه والنسيان (٢٦) .

وأما قولهم : أن ترك الاستفسار يدل على العموم، فهذا غير مسلم في هذه الواقعة لأن سياق الحديث وحال السائل يدل على أنه فعل ذلك عامداً فقد جاء في صيغة سؤاله : هلكت ، وروي احترقت ، وقد أجابوا عن هذا بأنه لا يدل على العموم لأنه يجوز أن يظن أن هذا اثم ولو كان عن نسيان .

وهذا الجواب فيه نظر ، فنحن متفقون على رفع الائم عنه ولو علم النبي صلى الله عليه وسلم من حاله أنه يمكن أن يكون عن نسيان لما ترك بيان حكم النسيان أيضاً ولقال له مثلاً : لا اثم عليك وعليك كذا وكذا .

وبهذا يتبين رجحان القول الثاني القائل : بأن الصيام لا يبطله تعاطي المفطر نسياناً مهما كان نوع المفطر ، وذلك لصحة الأحاديث التي تؤيد هذا القول . قال ابن حزم : وبه يقول جمهور السلف (٢٧) .



(٢٥) متن الرسالة لأبي زيد القيرواني في الفقه المالكي ، ومسالك الدلالة للمحدث الشيخ : أحمد بن محمد الصديق وهذا النص في ص : ١٠٩-١١٠ منه .

(٢٦) المغني : ٢/١٢١ .

(٢٧) المحلى : ٦/٢٢٨ .

المقصد الثامن : ما فات من العبادات بسبب المرض

من الاعذار الشرعية التي يمكن ان تقوت بسببها العبادات « المرض » واعتبار المرض عذرا يجلب التخفيف تشهد له آيات الكتاب الكريم ، والسنة المطهرة وسنذكر الكثير منها فيما يأتي من المسائل :

اما الصور التي يمكن ان تقوت فيها العبادة بسبب المرض فهذا بعض ما يكثر وقوعه منها .

أولا : أحكام فوات الصلاة بعذر المرض :

ونذكر فيه مسألتين :

المسألة الاولى : هل يجب القضاء بسبب المسح على الجيرة ؟

لا خلاف بين الفقهاء في وجوب استيعاب الجسم في الغسل من الجنابة واستيعاب أعضاء الوضوء في الوضوء — الا خلافتهم في وجوب مسح الرأس كله أو بعضه (٢٨) — لكن اذا كان في الجسم جراح ، أو كسر ، أو قرحة ، أو حروق ، أو غير ذلك مما لا يمكن معه ايصال الماء الى البشرة الا بضرر ، اما لأن الماء مضر بالمريض أو لان العضو مغطى بعصابة أو جص أو لاصق أو غيره ، وفي رفعه ضرر ايضا ، اذا كان الحال كذلك فما هو الحكم في هذه الحالات وماذا يفعل المكلف ؟ .

١ — ان لم يكن على الجرح ساتر وكان المسح لا يضره لكن يضره الغسل فقد ذهب الحنفية (٢٩) والمالكية (٣٠) والحنابلة (٣١) — في قول — الى وجوب غسل الصحيح والمسح على الجرح ، وان اضر به المسح لم يجب المسح عند الحنفية (٣٢) والمالكية (٣٣) لكن يضع عصابة ويمسح عليها .

(٢٨) الشافعية يكتفون بمسح بعض الرأس — انظر شرح المحلى على المنهاج : ٤٩/١ والمالكية يوجبون مسح كل الرأس — انظر حاشية الدسوقي : ٨٨/١ ، وكذلك الحنابلة انظر شرح منتهى الارادات : ٤٥/١ ، والحنفية قالوا لا بد من مسح ربع الرأس ، انظر فتح القدير : ١٧١/١ .

(٢٩، ٣٠) فتح القدير : ١٤٢/١ ، وحاشية ابن عابدين : ٢٥٧/١ .

(٣١، ٣٢) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ١٦٣/١ .

(٣٣، ٣٤) المحلى والشرح الكبير : ٢٦٢/١ ، ٢٨٢ ، والانصاف في مسائل الخلاف : ٢٧١/١ ، ومطالب اولي النهى : ١٩٨/١ ، وكشاف القناع : ١٦٦/١ .

وذهب الشافعية (٣٤) والحنابلة (٣٥) في — قول آخر — الى أن عليه أن يتم ولا يلزمه وضع عصاة ليمسح عليها ولا إعادة عليه عند الجميع .

٢ — وإن كان على جرحه سائر مما تقدم فقد ذهب الحنفية (٣٦) ، والمالكية (٣٧) والشافعية (٣٨) والحنابلة (٣٩) الى وجوب المسح على الجبيرة .

ولا يجب التيمم عند الحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ولا تجب إعادة الصلاة التي صليت بهذه الطهارة .

أما الشافعية (٤٠) : فقالوا بوجوب التيمم حتى لا يبقى الجزء المفطى بلا طهارة ، وقالوا بوجوب قضاء الصلاة التي صليت بهذه الكيفية من الطهارة في حالتين :

الأولى : إذا كانت قد وضعت على غير طهارة ، وطهارة أعضاء الوضوء عدم الحدث الأصغر والأكبر ، وطهارة بقية الجسم عدم الحدث الأكبر .

الثانية : إذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم ، لأن الأصل — أي الطهارة المائية — ناقص ، والخلف — وهو التيمم — ناقص .

أما إذا وضعت الجبيرة على طهارة وكانت على غير أعضاء التيمم فلا قضاء .

وموطن البحث هو وجوب القضاء في الحالتين السابقتين ، فما هي حجة الشافعية فيما ذهبوا إليه ؟ وما هي حجة غيرهم ؟ .

تتلخص حجة الشافعية في أربع نقاط (٤١) :

١ — أن وضع الجبيرة على غير طهارة يشبه لبس الخف على غير طهارة ومعلوم أنه لا يصح عندئذ المسح على الخف — أي فكان الأصل هنا أن لا يجزيء الغسل العضو

(٣٥) روضة الطالبين : ١٠٧/١ ، والمجموع : ٣١٧/٢ .

(٣٦) فتح القدير : ١٤٢/١ ، ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٣٧) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ١٦٣/١ .

(٣٨) المجموع : ٣٥٢/٢ ، شرح المطي على المنهاج : ٨٥/١ ، ٩٧ .

(٣٩) المغني : ٢٧٧/١ .

(٤٠) المجموع : ٣٥٦/٢ .

(٤١) انظر المذهب : ٣٧/١ ، والمجموع : ٣٥٦/٢ ، وشرح المطي على المنهاج : ٩٨/١ .

لكن سقط هذا الوجوب للضرر وأبيحت له الصلاة بالطهارة الناقصة لحرمة الوقت ،
وما كان كذلك يجب فيه القضاء .

٢ - ان وضعها على غير طهارة تقصير منه فلا يعفى عنه .

٣ - ان هذه حالة نادرة ، والنادر لا يسقط القضاء .

٤ - واذا كانت على عضو من أعضاء التيمم فقد نقص الاصل والخلف كما تقدم
فأشبهه ما لو ترك غسله نسيانا وهذا عذر نادر أيضا لا يسقط به القضاء .

أما الجمهور القائلون بعدم القضاء فاحتجوا بما يلي (٤٢) :

١ - عن علي رضي الله عنه قال انكسرت احدى زندي فأمرني النبي صلى الله
عليه وسلم ان أمسح على الجبائر . رواه ابن ماجه (٤٣) .

ووجه الدلالة أنه لم يأمره بالاعادة مع أن الزند من أعضاء التيمم .

٢ - حديث جابر قال : خرجنا في سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه
ثم احتلم فسأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم ، فقالوا : ما نجد لك رخصة
وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم أخبر بذلك فقالت : قتلوه قتلهم الله ، الا سألوا اذ لم يعلموا فانما شفاء العي
السؤال انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصر او يعصب على جرحه ثم يمسح عليه ويفسل
سائر جسده ، رواه أبو داود (٤٤) والدارقطني (٤٥) . ووجه الدلالة أنه لم يذكر
القضاء .

٣ - ان هذا قول ابن عمر ولم يعرف له من الصحابة مخالف

٤ - انه مسح على حائل أبيح له المسح عليه فلم تجب معه الاعادة كالخف .

مناقشة الادلة والترجيح :

لا بد أولا من بيان صحة الاحاديث التي استدلت بها الجمهور :

١ - أما ما روي عن علي كرم الله وجهه فهو ضعيف لان في اسناده عمر بن خالد :

(٤٢) المغني لابن قدامة : ٢٧٧/١ .

(٤٣) سنن ابن ماجه ٢١٥/١ .

(٤٤) سنن أبي داود ٩٣/١ .

(٤٥) سنن الدارقطني ١٩٠/١ .

٢ — وأما حديث جابر : فقد قال عنه الشوكاني وقد تماضت طرق حديث جابر فصلح للاحتجاج به على المطلوب (٤٧) — أي جواز المسح على الجبيرة ، لكن الحديث كذبه الإمام أحمد وابن معين ، وقال البخاري : منكر الحديث وقال وكيع وأبو زرعة بضع الحديث ، وقال الحاكم : يروى عن زيد بن علي ، الموضوعات (٤٦) .

لم يثبت ولم ينف القضاء ، والسكوت عنه لا يعني نفيه خاصة وأن الحديث منصب على بيان جواز المسح في مثل هذه الحالة وتأنيب من أمره بالفصل .

وأما أدلة الشافعية : ففيها ما يلي :

١ — أن الجبيرة لا تشبه الخف إلا من وجه واحد هو جواز المسح عليها ولكنها تخالفه من وجوه : فهي للضرورة والخف للترفيه ، والمسح عليها غير مؤقت ، والمسح عليه مؤقت ، ولا يجب خلعهما للجنبابة ويجب خلعه لها ، وهي في كل البدن ، ولا يصح المسح على الخف إلا في القدمين ولا يشترط فيها ستر محل الفرض وفيه يشترط . . . الخ فإيجاب مطابقة حكمها لحكمه بالقياس فيه نظر ، ولماذا لا نجعل جواز وضعها على غير طهارة مما تخالف فيه الخف ، وما تخالف فيه الخف أكثر ، وغالبا ما توضع في حالات اسعاف وقد يكون المريض مغشى عليه والمرض من أسباب التخفيف والتيسير ؟ .

٢ — قولهم انها نادرة فيه نظر خاصة بعد أن بدأ الطب يهتم بالضماد والجص حتى لا يتلوث الجرح ، ومدتها تطول وفي القضاء حرج .

٣ — وقولهم نقص البذل والمبدل ، يجاب عنه بأنه لو وجد أحدهما لما كان الاشكال لكن نحن نتكلم في حالة ضرورة لم يمكن معها اتمام البذل ولا المبدل الا بحرج والحرج مرفوع .

٤ — ان قيل هذا من باب الاحتياط أجيب بأن الاحتياط باب واسع لكن ينبغي ان لا يؤدي الى الزام القضاء لمن صلى صلاة اتقنا على وجوبها وصحتها .

لهذا يبدو لي — والله أعلم — رجحان القول : بعدم وجوب القضاء على من صلى وقد مسح على الجبائر سواء وضعت على طهارة أم لا . في أعضاء التيمم أم في غيرها .

(٤٦) انظر الزوائد لاحمد بن أبي بكر البوصيري مطبوع مع سنن ابن ماجه : ٢١٥/١ ، وتلخيص الحبير : ١٢٦/١ ، ونصب الراية : ١٨٦/١ .

(٤٧) نيل الاوطار : ٢٠٢/١ وانظر نصب الراية : ١٨٧/١ وتلخيص الحبير : ١٥٧/١ .

بقي التنبيه : الى أن الجمع بين المسح والتيمم يؤيده حديث جابر وهو—
مذهب الشافعية والحنابلة كما قدمنا .

المسألة الثانية :

هل يجب القضاء على من تيمم خوف المرض :

قال الله تعالى : (وأن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء احد منكم من
الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) (٤٨) .

ويرى العلماء أن ذكر المرض والسفر في الآية ليس للحصر ، بل ذكرهما
تنبيه على حالتين يغلب فيهما عدم القدرة على الماء (٤٩) ، وإن كان وجه عدم
القدرة فيهما مختلفا ، فالمسافر لا يجد الماء غالبا ، والمريض قد لا يقدر على
استعماله خشية أن تزداد علته ، فكل من لا يقدر على استعمال الماء في الطهارة
يجوز له التيمم ، من ذلك أوقات البرد ، فإن الصحيح فضلا عن المريض قد يضره
الاغتسال أو الوضوء بالماء البارد ضررا بينما كأن يخشى الهلاك ، أو حدوث مرض
أو غير ذلك ، فإذا لم يجد الماء الساخن هل يباح له التيمم ، وهل عليه القضاء
لو تيمم ؟ هذا ما نبهته فيما يلي والفقهاء فيه آراء :

لقد ذهب فقهاء المذاهب الأربعة والظاهرية الى جواز تيمم الجنب والمحدث
إذا خشي الضرر المؤكد باستعمال الماء البارد (٥٠) .

واستدلوا بما روي عن عمرو بن العاص قال : احتلمت في ليلة ياردة في غزوة
ذات السلاسل فأشفقت أن اغتسلت أن أهلك ، فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح ،
فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا عمرو أصليت بأصحابك
وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت : اني سمعت الله عز
وجل يقول : ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما (٥١) . فضحك رسول الله

(٤٨) المسألة / ٦ .

(٤٩) تفسير القرطبي : ٢١٨/٥ ، وأحكام القرآن لابن عربي ٤٤٣/١ .

(٥٠) انظر في فقه الحنفية : فتح القدير : ١٢٤/١ وابن عابدين : ٢٣٤/١ والبحر الرائق : ١٤٨/١

وتبيين الحقائق : ٣٧/١ وحاشية الطحطاوي على مراقبي الفلاح ٦٢/١ وفي فقه المالكية :

الشرح الكبير : ١٤٧/١ ، بلغة المسالك لأقرب المسالك ٦٨/١ ، وفي فقه الشافعية

المجموع : ٣٥١/٢ ، والمهذب ١٢٧/١ ، والروضة : ١٢٢/١ وشرح المحلى على المنهاج :

٨٤/١ ، وفي فقه الحنابلة : المفتي : ١-٢٦١-٢٦٢ وشرح مفهومي الإرادات : ٨٦/١ ، ٩٠ ،

وفي فقه الظاهرية المحلى : ١٨١/٢ .

(٥١) سورة النساء / ٢٩ .

صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا)

رواه أحمد (٥٢) ، وأبو داود (٥٣) ، والدارقطني (٥٤) ، وأخرجه البخاري تعليقا (٥٥) ، وابن حبان والحاكم .

وقال الحافظ ابن حجر إسناده قوي ووجه الدلالة أنه تيمم خشية البرد وسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا إقرار فدل على الجواز .

أما وجوب القضاء بعد ذلك فقد اختلفوا فيه :

١ — ذهب الحنفية (٥٦) ، والمالكية (٥٧) ، وأحمد في رواية (٥٨) : إلى عدم وجوب القضاء ، وهو قول الثوري ، وابن المنذر ، ورجحه ابن قدامة في المغني (٥٩) ، وقول للشافعية اختاره النووي (٦٠) .

٢ — وذهب الشافعية في القول الراجح عندهم (٦١) ، وأحمد في رواية أخرى عنه (٦٢) إلى وجوب الإعادة .

الأدلة :

أما الذين لم يوجبوا القضاء : فيستدل لهم بالحديث المتقدم ، إذ لم يذكر به قضاء ولا إعادة ، ولو كان ذلك واجبا ما سكت عنه النبي ﷺ .

وأما الذين أوجبوا القضاء فقالوا : إن هذا عذر نادر لا يمنع وجوب الإعادة أو القضاء (٦٣) ، وأما حديث عمرو فلمل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر بيان وجوب القضاء لأمر ما ، أو أن عمرا كان قد قضى قبل ذلك لعرفته بالحكم .

(٥٢) انظر الفتح الثرباني : ١٩١/٢ .

(٥٣) ٨١/١ .

(٥٤) ١٧٨/١ .

(٥٥) صحيح البخاري ٩٥/١ ، انظر فتح الباري ٢٥٤/١ .

(٥٦) يفهم عدم الإعادة أو القضاء عند الحنفية من إباحتهم التيمم خوف البرد واعتبارهم التيمم طهارة حقيقية رافعة للحدث . انظر فتح القدير : ١٢٤/١ ثم ١٢٧ .

(٥٧) ويفهم عدم الإعادة أو القضاء عند المالكية من قولهم : ويعيد المقصر — أي في طلب الماء — في الوقت وصحت أن لم يعد (انظر حاشية الدسوقي : ١٥٩/١ .

(٥٨) ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢) المغني : ٢٦٢/١ .

(٦٠) شرح المحلى على المنهاج ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٦١) المجموع : ٣٥١/١ ، شرح المحلى على المنهاج : ٩٧/١ .

(٦٢) المهذب مع المجموع : ٣٥٠/١ .

ترجيح

والذي يظهر لي هو رجحان القول بعدم وجوب القضاء للأسباب التالية :

١ — ان سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذكر القضاء يدل على عدم وجوبه ، وهذا يفهم من ظاهر الحديث ، واحتمال تأخير البيان لا دليل عليه ، وكون عمرو قد قضى قبل ذلك لا دليل عليه أيضا ، ولا موجب لهذه الاحتمالات .

٢ — ان الاتفاق واقع على صحة هذه الصلاة فلماذا يجب قضاؤها ؟ .

٣ — ان الاتفاق حاصل أيضا على وجوب الصلاة في الوقت ، ولا دليل على وجوب القضاء .

٤ — ان المصلي بهذه الطهارة قد ادى وظيفة الوقت ، وقد قال الله تعالى :
(لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (٦٤) .

والله تعالى اعلم .

ثانيا :

احكام فوات الصوم بعذر المرض (وفيه مسألة)

المرضى يفطرون ويقضون :

يتفق الفقهاء على أن المريض يجوز له أن يخطر في رمضان وعليه القضاء فيما بعد (٦٥) وذلك لقول الله تبارك وتعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (٦٦) ، لكن :

— ماهو حد المرض الذي يباح فيه الإفطار ؟

— وما الحكم لو اتصل المرض بالموت ؟

— وماذا يفعل المريض الذي لا يرجو البرء ؟

هذه مسائل بحثها العلماء في هذا الموطن وفيما يلي بيان آرائهم وادلتهم :

(٦٤) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٦٥) بداية المجتهد : ٢٥٠/١ وانظر فتح القدير : ٣٥٠/٢ ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي

٥٣٥/١ ، والمجموع : ٢٨١/٦ ، ٢٨٢ ، والمفتي : ١٤٧/٢ .

(٦٦) البقرة : ١٨٥ .

(أ) حد المرض الذي يبيح الإفطار :

يتفق الحنفية (٦٧) والمالكية (٦٨) والشافعية (٦٩) والحنابلة (٧٠) على أن المرض الذي يباح فيه الإفطار ما كان شديداً ، يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه ، أو يلحق المصاب به مشقة إذا صام .

وأما إذا خشي الهلاك أن صام فقد صار الإفطار في حقه واجباً لقول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) (٧١) .

أما المرض اليسير فلا يباح بسببه الإفطار . ونقل عن بعض السلف (٧٢) أنه أباح الفطر بكل مرض حتى من وجع الأصبع والضررس .

وحجة هذا البعض ظاهر الآية ، فقد أباحت الفطر للمريض ، فكل من يصدق عليه وصف (مريض) جاز له الإفطار .

وأما الجمهور (٧٣) فقد نظروا إلى المعنى وهو أن الله تعالى أباح الفطر للمريض رحمة به ، حتى لا تجتمع عليه مشقة المرض ومشقة الصوم ، فمن لم يدركه في مرضه مشقة لا يباح له الإفطار ، ثم إن الله عز وجل أوجب الصيام على كل من شهد الشهر ، وهذا قد شهد به ، والصوم لا يؤذيه ، فكان كالصحيح ، قد يقال : إن المسافر يفطر ولو لم تلحقه مشقة ، والجواب : أن مشقة السفر لا ضابط لها ، ولذا أئيط الحكم بمظنتها وهو السفر الطويل .

أما الأمراض فإنها تختلف فمنها ما يضر صاحبه الصوم ، ومنها مالا اثر للصوم فيه ، ولذا جعل الحكم مرتبطاً بالمشقة والضرر ، وهذا يعرفه كل إنسان من نفسه ، ويقبل فيه قول الطبيب العدل في دينه ، الماهر في مهنته ، وإذا كان المسافر لا يفطر إلا في السفر الطويل وله حد يمكن ضبطه ، فينبغي أن لا يفطر المريض إلا في مرض شديد ، لكن ليس له حد يضبطه ، ولذا ترك تحديده لقول الطبيب واعتقاد المريض .

(٦٧) فتح القدير : ٢٥٠/٢ .

(٦٨) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٥٢٥/١ .

(٦٩) المجموع : ٢٨١/٦ - ٢٨٣ ، وشرح المحلى على المهاج ٨٣/٢ .

(٧٠) المغني : ١٤٧/٣ .

(٧١) سورة النساء / ٢٩ .

(٧٢) المغني : ١٤٧/٣ والمجموع : ٢٨٢/٦ .

(٧٣) انظر المغني : ١٤٧/٣ وفتح القدير : ٢٥١/٢ .

وحجة الجمهور واضحة : ولذا يبدو لي رجحان ماذهبوا اليه ، ولو ابيح
الفطر لكل مريض ولو لوجع اصبع لتفلت الناس من أحكام الله بحجج واهية ، وقد
تفشيت معصية الافطار هذه الايام من غير اخذ بمثل هذه الاقوال ، فكيف لو سمع
بها ضعاف الايمان ؟!

(ب) اما اذا مات المريض قبل أن يقدر على القضاء او مات المسافر قبل أن

يقيم

فقد ذهب الحنفية (٧٤) والشافعية (٧٥) والحنابلة (٧٦) الى أنه لا يلزمه شيء
في تركته فدية عن الصيام ، لان الصيام لم يجب عليه ، لانه لم يبلغ اياما خالية من
العذر يمكنه فيها القضاء فكأنه مات قبل رمضان .

اما لو صح المريض او اقام المسافر مدة ثم ماتا لزمهما القضاء بقدر أيام
الصحة والاقامة ، فيخرج عنهما من مالهما (٧٧) واخراج المال بدل الصيام
نوع من القضاء — كما تقدم .

(ج) واما المريض الذي لا يرجى برؤه ومثله الشيخ الكبير الذي لا يقدر على

الصوم :

فلا يجب عليهما الصيام بل يفطران ولا قضاء عليهما ، ويخرجان عن كل يوم
فدية طعام مسكين .

وهذا الاطعام واجب عند الحنفية (٧٨) ، والشافعية (٧٩) ، والحنابلة (٨٠) ،
ومندوب عند المالكية (٨١) .

واستدل الجمهور على وجوب الاطعام بدل الصيام بما يلي (٨٢) :

(٧٤) العناية شرح الهداية : ٢٥٠/٢ وفتح القدير : ٢٥٦/٢ .

(٧٥) شرح المحلى على المنهاج : ٦٦/٢ .

(٧٦) المفني والشرح الكبير : ٨٠/٣ — ٨١ والكافي : ٨٢/١ وكشاف القناع : ٢٢٤/٢ .

(٧٧) سياقي البحث في كيفية الاخراج ومقدار المخرج وما يتعلق بذلك ان شاء الله .

(٧٨) فتح القدير : ٢٥٦/١ .

(٧٩) المجموع : ٢٨١/٦ .

(٨٠) المفني والشرح الكبير : ١٦/٣ ، ٧٩ .

(٨١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٥١٦/١ .

(٨٢) انظر : المجموع : ٢٨١/٦ — ٢٨٢ وفتح القدير : ٢٥٦/٢ .

١ - قول الله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (٨٣) وتكليف المريض والشيخ الكبير بالصوم حرج فكان مرفوعا .

٢ - وأما وجوب الفدية فاستدلوا عليه بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (من أدركه الكبر فلم يستطع صيام رمضان فعليه لكل يوم مد من قمح) رواه البخاري (٨٤) في صحيحه في كتاب التفسير .

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا ضعف عن الصوم أطعم عن كل يوم مدا (٨٥)

وروي أن أنسا رضي الله عنه ضعف عن الصوم عاما قبل وفاته فأنظر (٨٦) وأطعم .

وروي عطاء أنه سمع ابن عباس رضي الله عنه يقرأ - وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ، قال ابن عباس رضي الله عنه : ليست بمنسوخة وهي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا رواه البخاري (٨٧) .

وهو مروي عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة (٨٨) .

ثالثا :

احكام فوات الحج بسبب المرض

وفيه مسألة :

إذا منعه المرض من اتمام الحج أو العمرة :

إذا أحرم المسلم بحج أو عمرة ثم مرض ولم يستطع اتمام المناسك ، فماذا يفعل ؟ هل يعتبر محصرا ويلزمه ما يلزم المحصر من فدية وتحلل وقضاء ؟

سنتحدث عن هذا بعد الحديث عن الإحصار وهو فوات الحج بسبب الإكراه

نظرا لترايط الموضوعين .

(٨٣) سورة الحج / ٧٨ .

(٨٤) الذي في البخاري بعد ذكر الآية : ليست بمنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان

أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا : ٣٠/٦ لكن هذا النص في سنن البيهقي مروي عن

أبي هريرة : ٢٧١/٤ وهو بمعنى ما في البخاري

(٨٥) انظر المذهب مع المجموع : ٢٨٢/٦ ، وفي سنن الدارقطني : ٢٠٧/٢ ، نحوه في حق الحامل

وفيه : أطعام مسكين كل يوم ، وكذلك في مصنف عبد الرزاق : ٢١٧/٤ .

(٨٦ ، ٨٧) انظر صحيح البخاري : ٣٠/٦ .

(٨٨) انظر سنن البيهقي : ٢٧١/٤ .

المقصد التاسع : ما فات من العبادات بعذر السفر

العبادة التي يعذر المكلف بتأخيرها عن وقتها بسبب السفر هي الصيام وفيما يلي نتكلم عن أحكام فواتها بهذا العذر .

أحكام فوات الصيام بعذر السفر :

من موجبات القضاء الإفطار في رمضان بسبب السفر . والاصل في هذه المسألة قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (١) .

وعملا بهذه الآية فقد اتفق الفقهاء على أن للمسافر أن يفطر في رمضان وأنه إذا افطر فعليه القضاء ، لكن :

- ما هي المسافة التي يباح فيها الإفطار ؟
- هل صيام المسافر بعد رمضان أداء أم قضاء ؟
- هل للمسافر أن يترخص بالفطر يوم خروجه ؟

هذه كلها مسائل بحثها العلماء واختلفت فيها آراؤهم وفيما يلي بيان هذه الآراء وأدلتها:

١ — المسافة التي يباح فيها الإفطار :

ذهب الشافعية (٢) والمالكية (٣) والحنابلة (٤) الى أن السفر الذي يباح فيه الفطر وتقتصر فيه الصلاة ما كان مسيرة يوم وليلة بسير الأهل المحملة بالاثقال سيرا معتادا ، أو يومين بلا ليلة .

وقال الحنفية (٥) : المسافة تقدر بالزمن وهو ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة ، ويكفي أن يسافر كل يوم فيها من الصباح الى الزوال ، والمعتبر السير الوسط أي سير الأهل ومشي الأقدام ، ولا عبرة لتقديرها بالفراسخ على المعتمد .

-
- (١) سورة البقرة / ١٨٥ .
 - (٢) شرح المنهاج للمحلى : ٢٥٩/١ .
 - (٣) حاشية التسوقي : ٢٥٩/١ .
 - (٤) المغني : ٢٥٦/٢ .
 - (٥) فتح القدير : ٢٩/٢ .

ويرى الكمال ابن الهمام ان الرخصة تتعلق بالمدة لا بالمسافة ، فلو قطع مسافر في يوم ما يقطع بسير الابل ومشي الاقدام في ثلاثة ايام لم يترخص برخص السفر . وتص على أنه لو قطع رجل من أهل الكرامات في ساعة مسيرة ثلاثة ايام فليس له ان يترخص أيضا . وعلى ذلك بانتفاء مظنة المشقة وهي العلة ، يعني التقدير بسير ثلاثة ايام (٦) .

وبعبارة اخرى ان الحكمة من رخص السفر هي وجود المشقة ، والمشقة امر خفي فعلق الحكم بأمر ظاهر منضبط — أي العلة — هو مسيرة ثلاثة ايام فمن قطعها في لحظة لم تنله مشقة ، ولا سار ثلاثة ايام .

وقول الكمال هذا يحتاج الى تأمل ، فان المسافر في وسائل النقل الحديثة يقطع المسافات الشاسعة في أقل من يوم وليلة ، فهل يعد مقيما لا يترخص برخص المسافرين ؟

وكذلك تقدير المسافة بمسيرة يوم وليلة بسير الابل المحملة وهو ما يعادل حوالي خمسة وثمانين كيلو مترا يحتاج الى نظر نهذه المسألة تقطع اليوم خلال ساعة في وسيلة النقل العادية — السيارة — فهل يعد من قطعها في السيارة مسافرا يفطر ويقصر الصلاة ؟؟

لعل ترك ذلك الى العرف أولى ، فمن يعده العرف مسافرا يترخص ، ومن لا يعده مسافرا لا يترخص ، لا سيما وقد اختلفت آراء الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم في تحديد مسافة السفر (٧)

٢ — هل صيام المسافر بعد رمضان أداء أم قضاء ؟

ذهب جمهور الفقهاء الى أن صيام المسافر بعد رمضان (قضاء وليس أداء) (٨) وذهب ابن حزم الى أن صيام المسافر بعد رمضان (أداء وليس قضاء) (٩)

وبسبب اختلافهم يرجع الى الخلاف في مسألة اخرى هي : هل يجوز للمسافر ان يصوم في رمضان عن الفريضة ؟ فمن قال يجوز ، عد صيامه في السفر أداء ، فيكون الصيام بعد قضاء ، لانه وقع بعد الوقت المحدد ، ومن قال لا يجوز ، رأى

(٦) فتح القدير : ٣٠/٢ .

(٧) انظر المغني : ٢٥٥/٢ — ٢٥٨ ونيل الاوطار : ٢٢٤/٣ .

(٨) فتح القدير : ٢٥١/٢ ، والشرح الكبير مع هاشية الدسوقي : ٥٣٤/١ ، والمجموع : ٢٨٦/٦

والمغني : ٩٩/٣ .

(٩) المحلى : ٣٦٤/٦ .

أن قريضة الصيام انتقلت في حق المسافر الى ما بعد رمضان ، فيكون صيامه بعد أداء ، ولذا يجب أن تبدأ بالسؤال الأصلية وهي :

هل يجوز صيام رمضان في السفر ؟

اختلف الفقهاء في جواز صيام المسافر في رمضان :

أ - مذهب الحنفية (١٠) والمالكية (١١) والشافعية (١٢) والحنابلة (١٣) الى أن المسافر في رمضان يجوز له أن يصوم بنية الفريضة ، لكنهم اختلفوا : هل الصيام افضل ، أم الافطار ؟

ب - وذهب ابن حزم (١٤) الى أن المسافر لا يجوز له أن يصوم رمضان عن الفريضة ، ويجوز له أن يصوم في رمضان بنية النافلة .

الادلة :

استدل الجمهور لقولهم بما يلي :

١ - قوله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (١٥) ووجه الدلالة أن معنى الآية : ومن كان مريضا أو على سفر فأفطر فعليه عدة من أيام أخر (١٦) وهذا التقدير يدل عليه ما يلي من احاديث في الموضوع .

٢ - عن ابن عباس قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر وأفطر الناس . متفق عليه (١٧)

٣ - عن حمزة بن عمرو الاسلمي أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أصوم في السفر ؟ - وكان كثير الصيام - قال : ان شئت فصم وان شئت فأفطر . رواه

(١٠) فتح القدير : ٢٥١/٢ .

(١١) الشرح الكبير : ٥٢٤/١ .

(١٢) المجموع : ٢٨٦/٦ .

(١٣) المفتي : ٩٩/٣ .

(١٤) المحلى : ٣٦٤/٦ .

(١٥) البقرة / ١٨٥ .

(١٦) المجموع : ٢٨٦/٦ وفتح القدير : ٣٥٢/٢ .

(١٧) البخاري : ٤٣/٣ ، ومسلم : ٧٨٥/٢ .

البخاري (١٨) ومسلم (١٩) وفي لفظ لمسلم (٢٠) انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : اجد قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح ؟ قال : هي رخصة الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه . ورواه النسائي ايضا بهذا اللفظ (٢١)

٤ - وعن أنس رضي الله عنه (كنا نسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعيب الصائم على الماطر ولا المفطر على الصائم) . متفق عليه (٢٢) .

٥ - وعن أبي الخرداء رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد ما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبد الله بن رواحة : رواه البخاري (٢٣) ومسلم (٢٤) .

٦ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كنا نفزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من وجد ضعفا فافطر فإن ذلك حسن . رواه مسلم (٢٥)

٧ - وعن أبي سعيد الخدري وجابر رضي الله عنهما قالا : سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصوم الصائم ويفطر المفطر ولا يعيب بعضنا على بعض . رواه مسلم (٢٦) والبخاري (٢٧) بمعناه عن أنس .

٨ - وعن أبي سعيد الخدري أيضا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من صام يوما في سبيل الله عز وجل باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا . رواه البخاري (٢٨) ومسلم (٢٩)

(١٨) صحيح البخاري : ٤٢/٣ .

(١٩) صحيح مسلم : ٧٨٩/٢ .

(٢٠) مسلم : ٧٩٠/٢ .

(٢١) سنن النسائي ص : ٢٦٦ من الطبعة الهندية .

(٢٢) البخاري : ٤٤/٣ ومسلم : ٧٨٧/٥ .

(٢٣) صحيح البخاري : ٤٤/٣ .

(٢٤) صحيح مسلم : ٧٩٠/٢ .

(٢٥) صحيح مسلم : ٧٨٧/٢ .

(٢٦) صحيح مسلم : ٧٨٧/٢ .

(٢٧) صحيح البخاري : ٤٤/٣ .

(٢٨) صحيح البخاري : ٢٢/٤ .

(٢٩) صحيح مسلم : ٨٠٨/٢ .

ووجه الدلالة أن المجاهد مسافر في الغالب ومع ذلك يحثه رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصيام ، فإن كان المراد صيام الفريضة فالأمر واضح ، وإن كان صيام النفل فالفريضة من باب أولى .

٩ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان حتى بلغ عسفان ثم دعا بآباء من ماء فشرب نهارا ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة فكان ابن عباس يقول : صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وأفطر فمن شاء صام ومن شاء أفطر . رواه البخاري (٣٠) ومسلم (٣١) .

١٠ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصمت ، وقصر وأتممت فقلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقال : أحسنت يا عائشة . رواه الدارقطني وقال : إسناده حسن (٣٢) واحتج ابن حزم بما يلي (٣٣) :

١ - قول الله عز وجل : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (٣٤) ووجه الاستدلال بها أن الآية جعلت صيام الشهر فريضة على كل من شهد ، ثم أخرجت من هذا العموم المريض والمسافر ، وجعلت فرضهم صيام أيام أخر ، فمن صام منهما فيه فقد صام قبل الوقت ولم يصح صيامه .

٢ - وعن جابر بن عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم ، فصام الناس ، ثم دعا بقدح من ماء فرمعه حتى نظر الناس إليه ، ثم شرب ، فقيل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة ، أولئك العصاة . رواه مسلم (٣٥) ووجه الدلالة أن صيامه عليه السلام إما أن يكون عن فرض رمضان فيكون فعله - أي الإفطار - وقوله - أي أولئك العصاة - في هذا الحديث ناسخا لما كان عليه الأمر من جواز الصوم ولا ناسخ لهذا الحكم ، فوجب العمل به ، وإما أن كان صيامه نفلا فهذا دليل أوضح على منع صيام المسافر في رمضان بنية الفريضة ، وعند ابن حزم يجوز للمسافر في رمضان أن يصوم لكن نفلا كما قدمنا .

(٣٠) صحيح البخاري : ٤٤/٣ .

(٣١) صحيح مسلم : ٧٨٥/٢ .

(٣٢) سنن الدارقطني : ١٨٨/٢ والانسائي : ٢١٢/١ والبيهقي : ١٤٢/٣ .

(٣٣) المحلى : ٢٨٥/٦ .

(٣٤) سورة البقرة / ١٨٥ .

(٣٥) صحيح مسلم : ٧٨٥/٢ .

٣ — عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد ظل عليه فسأل عنه فقيل : صائم فقال : (ليس من البر الصوم في السفر) (٣٦) .

وفي لفظ : (ليس من البر أن تصوموا في السفر) (٣٧) وهذا اللفظ عام فيجب أن يحتمل على عمومته فيشمل الصوم في رمضان .

٤ — عن كعب بن عاصم الأشعري قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (ليس من البر الصيام في السفر) (٣٨)

٥ — وعن أبي أمية الضمري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له وقد دعاه إلى الغداء : (أخبرك عن المسافر أن الله وضع عنه الصيام ونصف الصلاة) (٣٩) .

٦ — وعن عبد الله بن الشخير : (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له ودعاه إلى الغداء : أتدري ما وضع الله عن المسافر ؟ قلت : ما وضع الله عن المسافر ؟ قال : الصوم وشطر الصلاة) (٤٠) .

٧ — وعن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل في ظل يرش عليه الماء فسأل عنه فأخبر أنه صائم فقال : ليس من البر أن تصوموا في السفر وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها (٤١) .

ووجه الدلالة : أنه عليه السلام أمر بقبول الرخصة وأمره عليه السلام ، يفيد الوجوب .

مناقشة الأدلة :

هذه أهم أدلة الطرفين ، ويلاحظ أن كلا منهما استدل بالآية ، لكن الفريق الأول

(٣٦) البخاري : ٤٤/٣ .

(٣٧) صحيح مسلم : ٧٨٦/٢ .

(٣٨) المحلى : ٣٨٣/٦ . قال ابن حجر في التلخيص الحبير : ٢١٦/٢ متفق على أصله من حديث جابر

بنلفظ : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد ظل عليه

فقال ما هذا ؟ قالوا : صائم . فقال : (ليس من البر الصوم في السفر) ا هـ . ورواه أبو

داود : ٥٦١/١ وأحمد في المسند : ٤٢٤/٥ .

(٣٩) أبو داود : ٥٦٢/١ والترمذي : ٩٤/٣ .

(٤٠) المحلى : ٣٨٤/٦ ورواه النسائي : ٣١٦/١ والترمذي بمعناه عن أنس بن مالك رضي عنهما

عبد الله بن كعب : ٩٤/٣ .

(٤١) النسائي : ٣١٤/١ .

حملها على المجاز فقدر محذوفا هو (فأفطر) وسوغ هذا المجاز الآثار الواردة ، وأما الفريق الثاني فحملها على الحقيقة ، والأصل أن يحمل الكلام على الحقيقة ، لكن لا ينكر جواز المجاز اذا وجد ما يدل عليه ، ولذا فان الفصل في هذه المسألة هو ما ورد فيها من السنة (٤٢) .

والاحاديث التي استدلت بها الجمهور على مذهبهم لا اشكال فيها فهي صحيحة السند (٤٣) واضحة الدلالة ، وقد جمعوا بينها من جهة وبينها وبين الآية من جهة أخرى ولم يدعوا نسخا ولا تأويلا بعيدا .

وأما استدلال ابن حزم فيبدو فيه عند التأمل مايلي

١ — استدلاله بالآية على أن المسافر اذا صام في رمضان فقد صام قبل الوقت كالقيم اذا صام قبل رمضان . هذا الاستدلال لو سلم من حيث اللفظ فهو منقوض بالاحاديث الصحيحة التي تقدمت وفيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح صائما في رمضان ، ولو كان ما فهمه ابن حزم من الآية هو المراد لما صام عليه السلام ، وابن حزم يدرك هذا ثم يحاول — رحمه الله — التخلص باحتمالات عجبية (٤٤) لو قال بها غيره لاوسعته شتما .

الاحتمال الاول : أنه كان — عليه السلام — صائما نفلا . وهذا الاحتمال مردود فقد صام عليه السلام تسعة ايام من رمضان في المدينة ، ثم خرج في العاشر صائما ، واستمر في صيامه أياما حتى بلغ عسنان ، ولم يقل للناس أقطعوا فريضة الصيام وانووا النفل ، لانكم مسافرون ، ولو فهم الصحابة بطريق آخر أن صيامهم بعد السفر لا يصح الا نافلة لصام البعض وأفطر البعض كما هي عادة الناس في صيام النافلة ، ولكن الحديث يقول : (وصام الناس معه) ويقول : فقل له ان الناس قد شق عليهم الصيام وان الناس ينظرون فيما فعلت (٤٥) .

وفي رواية لاحمد : حتى مر بفدير في الطريق وذلك في نحر الظهيرة ، قال : فعطش الناس فجعلوا يمدون اعناقهم وتتوق أنفسهم اليه (٤٦) فهذا كله يفهم منه

(٤٢) بداية المجتهد : ٢٥٠/١ .

(٤٣) الا الحديث الاخير فقد استشكل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان . انظر تلخيص الحبير : ٤٦/٢ لكن في غيره ما يفني عنه والاحجة ثابتة بسواه . وقد رواه النسائي والبيهقي وليس في روايتهما أن العمرة كانت في رمضان .

(٤٤) المحلى : ٣٨٦/٦ .

(٤٥) مسلم : ٧٨٦/٢ .

(٤٦) رواه الامام احمد في المسند النظر الفتح الربيعي : ١١٢/١ .

أن الجميع كانوا صائمين مستمرين على حالهم قبل السفر ولا يوجد ما يدل على اختلاف النية .

الاحتمال الثاني : أن يكون صيامه — عليه السلام — عن رمضان ويكون بذلك قد نسخ حكم الآية . ثم لما أفطر نسخ الحكم الثاني وعاد الى الحكم الاول الذي بيئته الآية .

الاحتمال الثالث : أن الآية لم تكن نزلت بعد وإنما فرض الصيام بغيرها من الوحي ثم نزلت الآية بعد هذه الحادثة مؤكدة ما استقر عليه الحكم ، وعليه يكون صيامه في السفر منسوخا بافطاره وبالآية .

وهذان الاحتمالان أيضا غير مسلمين : لأن النسخ انما يصار اليه عندما يكون التعارض مستحكما ، والجمع متعذرا ، والتعارض هنا غير موجود ، والجمع واضح فالآية رخصت للمسافر بالافطار ، والرسول عليه السلام أخذ بالعزيمة ، ثم ترخص رفقا بالناس . أما أن ندعي نسخ الآية ثم نسخ النسخ والعودة الى الاول فهذا تكلف لنصرة المذهب نحن عنه في غنى .

وأما دعوى تأخر نزول الآية فهي دعوى بعيدة لا دليل عليها بل الظاهر يردها لأن الصيام فرض في العام الثاني (٤٧) ، وغزوة الفتح في العام الثامن ، ولا يوجد دليل على أن الصيام فرض بغير هذه الآيات، ثم ان أسلوب الآيات يدل على انها اول ما نزل في ايجاب الصيام ، فقد بدأت ببيان أن الامم السابقة فرض عليهم الصوم، وبينت حكمته — ثم هونت مدته — وبينت الاعذار المبيحة للفطر — ثم بينت مدته ، وأنه في شهر مبارك — وعقبت باستجابة الدعاء — وبيان المفطرات ، ومتى يبدأ الصوم ومتى ينتهي كل يوم ، ورغبت في الاعتكاف وغير ذلك مما يلاحظه المتأمل ، فهل كان هذا في شأن عبادة مضي على فرضها سبع سنوات ؟!

٢ — وأما قوله عليه السلام : اولئك العصاة فليس ذلك لانهم صاموا ، بل لانهم لم يأخذوا بالرخصة ، والفرق كبير بين النسخ وبين الامر بالترخص ، فلو كان نسخا لانتهى الامر ولم يكن داع لعدم افطارهم ، ولصاروا متنفلين ، والتنفل في السفر جائز عند ابن حزم ، ولو في رمضان فكيف يقال عنهم عصاة ؟ اذن فقد قال عنهم (عصاة) لسبب آخر هو الاصرار على الصيام مع المشقة ، وهذا تؤيده روايات الحديث التي فيها :

(٢٧) نيل الاوطار ٢٠٩/٤

فقل له : ان الناس قد شق عليهم الصوم ، رواه مسلم (٤٨) وأمر المجهد بالترخص لا يعني نسخ الحكم بل هو باق ، ويدل على أن سبب تسميتهم عصاة صومهم مع الجهد ما ورد في رواية أخرى : انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر أقوى لكم ، فكانت رخصة فمن صام ومنا من أفطر ، ثم نزلنا منزلا آخر فقال : انكم مصبحو عدوكم والفطر أقوى لكم فأفطروا فكانت عزيمة فأفطرنا .. الحديث رواه أحمد (٤٩) ومسلم (٥٠) وأبو داود (٥١) اذن فبعد أن أفطر عليه السلام بعسفان وأمر المجهدين بالافطار ، ظل من لم يجده الصوم صائما ، حتى لم يبق بينهم وبين مكة الا ليلة ، ولو كان الصيام — ولو بلا مشقة — معصية ما صام أحد من الصحابة — رضي الله عنهم — بعد عسفان .

٣ — وأما حديث ليس من البر أن تصوموا في السفر (٥٢) فهذا في حق من أجده الصوم ، حتى كادت نفسه أن تتلف كما في الحديث من أن الرجل كان يظل عليه ويرش عليه الماء ، وهو مصر على الصوم ، وحمل الحديث على هذا الحال أولى من حمله على صوم رمضان خاصة ، فابن حزم يبيح صوم النفل في السفر ولو في رمضان ، ويمنع صيام فرض رمضان ، مع أن الحديث الذي يحتج به عام ، فاما أن يظل على عموميه ، وهذا تعارضه الأحاديث الصحيحة ، أو يحمل على ما يوافق ما في القصة ، وهو صيام من أجده الصوم ، وهذا هو الصواب الذي ذهب اليه الجمهور ، أما تخصيصه بصيام رمضان خاصة فعجيب .

٤ — وأما حديث (أن الله وضع عنه — أي المسافر — الصيام ونصفا الصلاة) فهو محمول على الرخصة لأن نصف الصلاة الموضوع لا يطالب به المكلف فيما بعد ، وليس وضع الصيام كذلك ، اذن فالامر محمول على المجاز ، والمراد به الرخصة وهذا المعنى متعين جمعا بين الأحاديث .

٥ — وأما حديث : وعليكم برخصة الله التي رخص لكم فاقبلوها (٥٣) فهو إرشاد إلى الأخذ بالرخصة ، وليس فيه دليل على مذهب ابن حزم ، لأن الرخصة ما قابل العزيمة ، ولو لم يكن الصوم عن فريضة رمضان جائزا للمسافر لما أرشد إلى الأخذ بالرخصة ، ولا سمى الافطار رخصة ، إذ لا يقال : ان الله فرض عليكم صوم رمضان ، وعليكم برخصة الله فلا تصوموا شعبان عن فريضة رمضان .

(٤٨) ٧٨٦/٢ .

(٤٩) انظر الفتح الرباني : ١٠٢/١ .

(٥٠) صحيح مسلم : ٧٨٩/٢ .

(٥١) سنن أبي داود : ٥٦١/١ .

(٥٢) رواه البخاري : ٤٤/٣ .

(٥٣) سنن النسائي : ٣١٤/١ .

فإن قيل هذا نهي عن صيامه على وجه الفريضة ، أما على وجه النفل فجائز كما هو رأي ابن حزم ، فهذا كلام غير مفهوم ، لأنه إن كان المقصود الفرق بالمسافر ، فلا فرق بين صوم نفل وصوم فرض ، وإذا منع من صوم الفريضة ، وحرم عليه ذلك ، فصوم النفل أولى بالمتع ، وإن كان المقصود من منع صوم الفريضة شيئاً آخر فما هو بواضح .

وإنه لمن العجيب أن يمنع ابن حزم المسافر من صيام رمضان بنية الفريضة ويجيزه له بنية النفل (٥٤) والذي يجعله يسيع مثل هذه الآراء أنه لا يأخذ بتعليل الأحكام بل يقف عند ظاهرها لا يجاوزه رحمة الله تعالى .

وبعد : فمن كل ما تقدم يظهر رجحان مذهب الجمهور وأن المسافر يجوز له أن يصوم في رمضان عن الفريضة ويرخص له أن يفطر ، وإذا أجهد الصيام فالفطر أولى ، وهذا يجمع بين الأدلة المختلفة ويؤلف بين الآية والاحاديث ولا يوجب القول بالنسخ .

قال ابن قدامة في المغني (٥٥) : (وعامة أهل العلم على خلاف هذا القول — أي وجوب الانقطاع على المسافر — قال ابن عبد البر هذا قول يروى عن عبد الرحمن بن عوف هجره الفقهاء كلهم والسنة تردده) .

إذا ثبت هذا فقد تبين رجحان القول بأن صيام المسافر بعد السفر وبعده انتهاء رمضان هو قضاء وليس بأداء . والله تعالى أعلم .

٣ — هل للمسافر أن يترخص بالانقطاع في اليوم الذي خرج فيه ؟

علمنا مما مضى أن المسافر له أن يفطر وله أن يصوم — عند الجمهور — وهو لا يسمى مسافراً إلا إذا شرع في السفر ، أما قبل ذلك فهو مقيم مطالب بالصيام ليس له أن يفطر إلا لعذر آخر ، ومن المعلوم أيضاً أن صيام اليوم الواحد وحدة لا تتجزأ ، فإما أن يكون المرء فيه صائماً أو مفطراً وأما أن يحسب له صيامه أو لا يحسب ، أما أن يصوم بعضه ويفطر بعضه ويعتد له بصيام ما صام فلا ، بل أن فعل فهو مفطر فيه كله .

بعد هذا نقول : لو أصبح مقيماً وجب أن يصبح صائماً لأن هذا مقتضى حكم الإقامة ، فلو سافر بعد ذلك تجزأ يومه بين الإقامة والسفر ، فهل يغلب حكم الإقامة فيكون واجبه أن يصوم حتى لا يفسد بافطاره ما صامه أول النهار وهو صيام واجب

(٥٤) المحلى : ٢٦٤/٦ .

(٥٥) المغني : ١٤٩/٣ .

عليه ؟ أم يغلب حكم السفر ويباح له أن يفطر وينقض ما صام في أول النهار ؟
اختلف في ذلك أهل العلم وهذه آراؤهم وأدلتهم .

١ - ذهب الحنفية (٥٦) والمالكية (٥٧) والشافعية (٥٨) والحنابلة (٥٩) في قول
الى تغليب حكم الإقامة ووجوب الصوم .

٢ - وذهب الامام احمد في رواية أخرى (٦٠) الى جواز الافطار وتغليب حكم
السفر ، وهو قول عمرو بن شرحبيل ، والشعبي ، واسحق ، وداود ، وبه قال
المزني (٦١) ، وهو أيضا وجه ضعيف في المذهب الشافعي (٦٢) ، وقال ابن حزم
بيطل صيامه ، اذا تجاوز ميلا أو بلغه أو ازاءه (٦٣) .

الادلة :

استدل الجمهور لقولهم بالمعقول والقياس :

١ - أما المعقول فقالوا : انه لما أصبح مقيما توجه اليه الخطاب بوجوب
صوم ذلك اليوم ، وهو لا يتأتى الا باتمام صيام اليوم ، فانشاء السفر لا يلغي خطاب
الشارع المتقدم (٦٤) .

٢ - وأما القياس : فقد قاسوا المسألة على الصلاة ، اذ لو كان يصلي في
سفينة قصرا فوصلت قبل فراغه وجب عليه الاتمام ، لاشتراك حكم الحضر والسفر
فيها فيغلب حكم الحضر (٦٥) .

وفرقوا بين المسافر والمريض ، بأن المريض مضطر الى الافطار ، والمسافر
مختار (٦٦) أي أن المريض لم يختار المرض ، والمسافر اختار السفر ، فليس له أن
يلغي ما وجب عليه بفعل اختياره ، ولذا لا يصح قياس المسافر على المريض .

(٥٦) الهداية وفتح القدير : ٢/٢٦٥ .

(٥٧) حاشية الأنسوقي والشرح الكبير : ١/٥٣٤ .

(٥٨) المجموع : ٢٨٧/٦ وشرح المطي على المنهاج : ٢/٦٤

(٥٩) المغني : ٣/١٠٠ .

(٦٠) المجموع : ٢٨٧/٦ والمغني : ٣/١٠٠ .

(٦١) ، (٦٢) المجموع : ٢٨٧/٦ .

(٦٣) المحلى : ٦/٢٦٤ .

(٦٤) انظر فتح القدير : ٢/٢٦٥ .

(٦٥) المذهب مع المجموع : ٢٨٥/٦ والمغني : ٣/١٠١ .

(٦٦) المذهب مع المجموع : ٢٨٥/٦ .

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

١ — روى عبيد بن جبير قال : ركب مع أبي بصرة الغفاري سفينة من الفسطاط في شهر رمضان ، فدفع ثم قرب خداه ، فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ، ثم قال اقترب ، فقلت أليس ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأكل . رواه أبو داود (٦٧) وأحمد (٦٨) والبيهقي (٦٩) .

٢ — وعن محمد بن كعب قال : أتيت أنس بن مالك في رمضان وهو يريد سفرا ، وقد رحلت له راحلته ، وليس ثياب السفر ، فدعا بطعام فأكل ، فقلت له سنة ؟ فقال سنة ، ثم ركب ، رواه الترمذي (٧٠) .

٣ — عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح ، فصام حتى بلغ كراع الفميم وصام الناس معه ، فقل له ان الناس قد شق عليهم الصيام ، وان الناس ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب ، والناس ينظرون اليه ، فأنظر بعضهم ، وصام بعضهم ، فبلغه أن ناسا صاموا فقال : أولئك العصاة . رواه مسلم (٧١) .

ووجه الدلالة في هذا الحديث كما يراه الشوكاني (٧٢) أن كراع الفميم واد أمام عسنان وهو من أموال أعالي المدينة ، أي أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغه يوم خروجه من المدينة وقد خرج صائما .

٤ — عن ابن عباس قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان الى حنين والناس مختلفون فصائم ومفطر ، فلما استوى على راحلته دعا ببناء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ، أو راحته ، ثم نظر الى الناس فقال المفطرون للصوام افطروا (٧٣) ووجه الدلالة أنه افطر حين استوائه على الراحلة أي قبل أن يغادر المدينة .

مناقشة الأدلة :

نبدأ بمناقشة أدلة الفريق الثاني لأنها إذا ثبتت حسم الجدل :

١ — أما حديث جابر فصحيح لكن الاستدلال به غير مسلم ، لأن كراع الفميم

(٦٧) ٥٦٢/١ وانظر عون المعبود شرح سنن أبي داود : ٥٦٠-٥٢/٧ .

(٦٨) انظر الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد : ١١٢/١٠ .

(٦٩) السنن : ٢٤٦/٤ .

(٧٠) نيل الاوطار : ٢٥٦/٤ ورواه البيهقي : ٢٤٧/٤ ، والدارقطني : ١٨٨/٧ .

(٧١) ٧٨٥/٢ وقد تقدم .

(٧٢) نيل الاوطار : ٢٥٤/٤ ، ٢٥٥ .

(٧٣) رواه البخاري : ١٨٦/٥ .

بينه وبين المدينة سبعة أيام أو ثمانية كما يقول النووي (٧٤) . وقال صاحب المصباح المنير (٧٥) : بينه وبين المدينة نحو مائة وسبعين ميلاً وبينه وبين مكة نحو ثلاثين ميلاً ومن عسفاً إليه ثلاثة أميال .

وقد نبه النووي — رحمه الله — إلى أن بعض أهل العلم التبس عليهم الأمر فظن أنه — عليه السلام — أفطر في نهاره (٧٦) ، وبهذا لا يصح الاحتجاج بهذا الحديث على هذه المسألة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفطر يوم خروجه .

٢ — وأما حديث ابن عباس فإن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة في المباشر من رمضان ، ثم خرج من مكة إلى حنين بعد الفتح بأربعين ليلة ، فلم يخرج إلى حنين في رمضان ولذا قالوا (الصواب خرج إلى مكة أو خيبر) (٧٧) ويرجح أن المراد : مكة أن السفر إلى مكة امتد إلى حنين ، فنعبر ابن عباس عما انتهى إليه السفر ، وإذا كان كذلك فقصة افطاره معروفة ، وقد كان في كراع الغميم ، لكن لعل ابن عباس رضي الله عنهما اختصر القصة ، لأنه يريد أن يستشهد على الإفطار في السفر ، فأورد محل الشاهد ، إذ الروايات الصحيحة تتفق على أنه إنما أفطر في كراع الغميم ، ومنها ما هو عن ابن عباس أيضاً .

٣ — وأما حديث أنس ففي إسناده عبد بن جعفر والد علي ابن المديني وهو ضعيف (٧٨) .

٤ — وأما حديث أبي بصرة الغفاري فقد قال الشوكاني (٧٩) : سكت عنه أبو داود ، والمنذري ، والحافظ في التلخيص (٨٠) ورجال إسناده ثقات .

ونقل صاحب الفتح الرباني عن الخطابي في معالم السنن : (وقال أصحاب الرأي لا يفطر إذا سافر يومه ذلك وهو قول مالك والأوزاعي والشافعي وروي ذلك من النخعي ومكحول والزهري (قلت) وهذا أحوط الأمرين ، والاقامة إذا اختلط حكمها بحكم السفر غلب حكم المقام) (٨١) .

ويلحظ في هذا الحديث أن اعتراض عبيد بن جبير لم يكن على الإفطار بل على كونه بمجرد مجاوزة البيوت قبل الابتعاد عنها . ولا شك أن أحكام السفر تبدأ

(٧٤) ، (٧٥) المجموع : ٢٨٧/٦ .

(٧٦) المصباح : ٤٥٤ .

(٧٧) نيل الأوطار : ٢٥٦/٤ ولذا أرفف البخاري . هذه الرواية برواية أخرى عن ابن عباس فيها : (خرج النبي ﷺ عام الفتح) ومعروف أن الفتح كان في رمضان أي أن القصة واحدة .

(٧٨) نيل الأوطار : ٢٥٦/٤ .

(٧٩) نيل الأوطار : ٢٥٦/٤ .

(٨٠) ٢١٦/٢ .

(٨١) ١٢٥/١ .

بمفادرة حدود دار الإقامة ، فقله : أترغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في أخذه برخص السفر بمجرد مفادته دار الإقامة ، وهذا له ما يؤيده فقد (صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في المدينة أربعاً ، وصلى العصر في ذي الحليفة ركعتين وهي قرية من المدينة) (٨٢) ، أما هل كان خروجهم من الفسطاط قبل الفجر أو بعده فمسكوت عنه .

وقد قدمنا أن صيام المسافر عن فرض رمضان صحيح مجزئ ، وأما الإفطار يوم الخروج فمختلف في جوازه ، فمن صام فقد عمل ما لا يعترض عليه ، وأخذ بالاحوط ، ومن افطر لا يعترض عليه ، لكن يخشى أن يكون قد وقع في الإثم فكان الاحتياط أسلم .

أما إذا صام وهو مسافر فهل له أن يفطر :

هذا أيضاً محل نظر ، وللعلماء فيه آرايان :

الاول : للحنفية (٨٣) والمالكية (٨٤) وقد قالوا ليس له أن يفطر بعد أن تلبس بالفرض .

والثاني : للشافعية (٨٥) والحنابلة (٨٦) وهم يرون أن المسافر إذا شرع في الصيام وهو مسافر جاز له أن يترخص بالإفطار .

الأدلة :

احتج أصحاب الرأي الثاني بالاحاديث الكثيرة الصحيحة التي تقدمت وهي تأكيد أن النبي صلى الله عليه وسلم افطر عام الفتح وهو مسافر بعد أن كان صائماً ، وهذه حجة لا تنزع ، حتى رأى ابن الهمام في فتح القدير : أن هذا يشكل على مذهبهم ، ولا يوجد ما يخلص من الاشكال الا جواز أن يكون عليه السلام بلغه جهد في الصيام يبيح مثله للمقيم أن يفطر (٨٧) ، وهذا الاحتمال بعيد ، ومن تأمل الفاظ الاحاديث ورواياتها رأى أنه عليه السلام لم تدركه مشقة بل أخذ بالرخصة رفقا بغيره .

ولهذا فانه يبدو لي رجحان القول بجواز الإفطار للمسافر الذي شرع في الصيام أثناء السفر والله أعلم .

(٨٢) انظر نيل الأوطار : ٢٢٢/٢ هـ .

(٨٣) فتح القدير : ٣٦٥/٢ .

(٨٤) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ٥٣٤/١ .

(٨٥) المجموع : ٢٨٦/٦ شرح المحلى على المتهاج : ٦٤/٢ .

(٨٦) المغني : ١٠١/٣ .

(٨٧) فتح القدير : ٣٦٦/٢ .

المقصد العاشر : ما فات من العبادات بسبب الاكراه

من الاعذار الشرعية الاكراه ، فقد يكره المكلف على ترك العبادة ، أو على افسادها ، ولا ريب أنه لا يؤاخذ بفوات العبادة تحت وطأة الاكراه ، اذا تحققت شروط الاكراه (١) ، وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (٢) لكن ماذا عن العبادة التي أجبر على تركها أو افسادها ؟ هل يجب قضاؤها ؟ هذا ما نبحثه فيما يلي ، والمسائل المعملية التي يكثر وقوعها هي : الاكراه على الافطار في رمضان — والمنع من اتمام مناسك الحج ، أي الاحصار ولذا اكتفي ببحثهما هنا .

أولاً : الاكراه على الافطار :

الاكراه على الافطار له صورتان :

الأولى : أن يفعل به ما يوجب الافطار كأن يوجر الماء في حلقه ، أو تجامع المرأة مكرهة .

الثانية : أن يكره حتى يفعل هو ما يوجب الافطار كالاكراه على الأكل أو الشرب ، أو غيرهما .

وقد اختلف الفقهاء هل يفطر الصائم في الحالتين أم لا ؟ فمن حكم بالافطار ، فقد أوجب عليه القضاء . وفيما يلي آراء الفقهاء في المسألة :

١ — ذهب الحنفية (٣) والمالكية (٤) إلى أن المكره يفطر في الحالين .

٢ — وذهب الشافعية (٥) إلى أنه لا يفطر في الحالين .

(١) الاكراه المؤثر هو ما توفرت فيه الشروط التالية : ١ — التهديد باتلاف نفس أو عضو المستكره ،

أو أحد محارمه ٢ — أن يكون المستكره عاجزاً عن دفع الاكراه ٣ — أن يقع في نفسه قدرة المكره على إيقاع ما هدد به ٤ — وأن لا يكون الاتلاف بحق كالقصاص — انظر تيسير التحرير ٣٠٧/٢ وله شروط أخرى مختلف فيها ولا مجال لذكرها .

(٢) رواه ابن ماجه : ٦٥٩/١ والحاكم : ٢٧/٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٤٠١/٢ وفقه القدير : ٢٢٨/٢ وبدائع الصنائع : ١٠٠٨/٢ والابحار الرائق : ٢١٢/٢ .

(٤) منح الجليل : ١٠٠ ٤ وشرح الزرقاني على متن سيدي خليل : ٢٠٦/٢ ، حاشية الخرشي : ٢٥٠/٢ والمدونة : ٢٠٩/١ .

(٥) المذهب مع المجوع : ٢٦٦/٦ ، ٢٦٨ والميزان الكبير للشمراني : ٢٧/٢ ، مفتي المحتاج ٤٢٠/١

٣ — وأما الحائبة (٦) فعندهم قولان في المسألة ، أحدهما بالانفطار ، والثاني بعدم الانفطار ، وذلك لأنه روي عن الإمام أحمد وجوب القضاء على من جومعت مكرهه ، وروي عنه أنه قال : كل أمر غلب عليه الصائم ليس عليه قضاء ، فمن أصحابه من جعل القول في كل المفطرات كقوله في الجماع ، ومنهم من جعل القول في الجماع كالقول في غيره من المفطرات .

الأدلة :

١ — استدل الحنفية والمالكية بما يلي (٧) :

١ — أن ركن الصيام هو الإمساك عن المفطرات وقد ضاعت هذا الركن بوصول المفذى إلى الجوف — مثلاً — بسبب لا يغلب وجوده ويمكن التحرز عنه في الجملة .

٢ — أن المقصود من الصوم معناه ، وهو كونه وسيلة إلى الشكر والتقوى ، وقهر الطبع الباعث على الفساد ، ولا يحصل شيء من ذلك إذا وصل الغذاء إلى الجوف .

٣ — الفرق بين الإكراه والنسيان أن النسيان من قبل من له الحق في الصيام وهو الله تعالى ، والإكراه من قبل غيره ، وكأنهم يجعلون هذا كاتلاف المشتري المبيع وهو في يد البائع ، فإنه يعتبر قبضاً ، وأما اتلافه من قبل أجنبي فلا يعتبر قبضاً (٨) .

٤ — وأما حديث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ، فهذا في حكم الآخرة وأما في أحكام الدنيا فليس على إطلاقه ، فمن أتلف مالا وهو مكره لم يبرأ من المطالبة .

ب — واستدل الشافعية ومن وافقهم بما يلي (٩) :

١ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) (١٠) ووجه الدلالة أن الحديث جعل حكم الإكراه كحكم النسيان ، والاتفاق حاصل على أن من أكل ناسياً لا يفطر ، فكذا هذا .

٢ — أن المكره قد انتفى منه الفعل والقصد إن صب في حلقه الماء — مثلاً — فصار كمن لم يأكل ولم يشرب .

(٦) المفني والشرح الكبير : ٥٨/٣ ومنتهى الإرادات ٢٢١/١ والانصاف : ٣١٢/٢ كشاف القناع : ٣٢٠/٢ .

(٧) بدائع الصنائع : ١٠٠٩/٢ والبحر الرائق : ٢٩٢/٢ وفتح القدير : ٢٢٨/٢ .

(٨) فتح القدير : ٣٢٩/٢ والبحر الرائق : ٢٩٢/٢ .

(٩) المجموع : ٣٦٦/٦ ، ٣٦٨ ، ومفني المحتاج : ٤٢٠/١ .

(١٠) رواه ابن ماجه : ٦٥٩/١ ، والحاكم : ٣٧/٦ .

٣ - انه مأمور باتخاذ نفسه بالافطار ، ولذا لا يائثم ، فصار أولى بعدم الافطار من الناسي ، لان الناسي غير مأمور ولا منهي .

مناقشة الادلة والترجيح :

ظاهر من استعراض الادلة أن الفريق الاول يحتج بالمعنى والفريق الثاني يحتج بالنص .

وكل ما احتج به الفريق الاول وارد مثله بشأن النسيان ، ومع ذلك اتفقوا على عدم الافطار لوجود النص .

ولذا يبدو لي رجحان القول بعدم الافطار نظرا للحديثين معا وهما قوله عليه الصلاة والسلام : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) وقوله : (من نسي وهو صائم فأكّل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه) رواه الشيخان وقد تقدم ، فالحديث الاول ساوى بين الناسي والمكره ، والحديث الثاني بين أن حكم الناسي عدم الافطار . وقد يقال ان الحديث ساوى بين الناسي والمخطيء وقد تقدم ترجيح القول بوجوب القضاء على من أفطر مخطئا ظاننا أن الشمس لم تغرب .

والجواب : ما تقدم من وجود فروق بين الناسي والمخطيء تمنع التسوية بينهما في الحكم .

ثانيا : هل يجب على المحصر قضاء ؟

الاصل في هذه المسألة قول الله تعالى : (واتموا الحج والعمرة لله ، فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ، ولا تطلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله ، فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ، ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فإذا أمئتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي الآية) (١١)

والصورة المتفق عليها في الإحصار بين الفقهاء : أن يحرم المسلم بحج أو عمرة ثم يعترضه عدو فيمنعه من اتمام أركان النسك كأن يمنعه من الطواف ، أو الوقوف بعرفة ، أو السعي ، فهذا محصر باتفاق الفقهاء .

والمسائل التي تتعلق بالموضوع ، هي :

١ - ماذا يفعل المحصر ؟

(١١) البقرة ١٩٦ .

٢ — هل يجب عليه دم ؟

٣ — هل يجب عليه قضاء ؟

٤ — هل الذي منعه المرض أو عذر آخر من اتمام الاركان كالذي منعه العدو ؟

والذي يهنا هنا هو : النقطة الثالثة والرابعة ، لكن نلم بالاولى والثانية لتكامل الصورة :

١ — أما ماذا يفعل ؟ فان الفقهاء متفقون على أن هذا له أن يتحلل واختلفوا في كيفية التحلل :

— فقال الحنفية(١٢) يذبح الهدي في الحرم ثم يفعل بعض ما منع منه بالإحرام كالحلق أو التقصير ، وإذا أحصر خارج الحرم بعث من يذبح له الهدي في الحرم .

— وقال المالكية(١٣) تكفي نية التحلل ، وأما الحلق والذبح فسنة .

— وقال الشافعية(١٤) والحنابلة(١٥) إنما يحصل التحلل بالذبح بنية التحلل أي أن تقترن نية التحلل بالذبح ثم يحلق أو يقصر .

وعلى هذا لو نحر بنية التحلل ثم حلق كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديبية(١٦) فقد أتى بالمطلوب عند الجميع .

٢ — وأما الدم فهو واجب عند الشافعية والحنفية والحنابلة وسنة عند المالكية وهذا ظاهر مما تقدم .

٣ — وأما القضاء فيفرق فيه بين حالتين :

الاولى : أن يكون محرماً بواجب كحجة الاسلام ، أو عمرته ، أو حج نذر أو عمرة فهذا لا يسقط عنه الوجوب ، ويكون ما يفعله بعد ذلك — من حج أو عمرة

— عما وجب في ذمته قبل الإحصار لا عما أحصر فيه(١٧) .

(١٢) فتح القدير : ١٢٦/٣ .

(١٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٩٤/٢ .

(١٤) شرح المحلى على المهاج : ١٤٨/٢ والمجموع : ٢٤٧/٢ .

(١٥) الإصناف : ٥١٧/٢ ، ٦٨/٤ .

(١٦) رواه البخاري انظر فتح الباري : ١٠/٤ ومشكاة المصابيح : ٥٩/٢ .

(١٧) فتح القدير : ١٣١/٢ وحاشية الدسوقي : ٩٤/٢ وشرح المحلى على المهاج : ١٥١/٢ والمفني :

٣٥٧/٢ والمحلى : ٣٠٠/٧ .

الحالة الثانية : أن يكون متنفلا وهذا اختلفت فيه آراء العلماء :

١ — فذهب الحنفية (١٨) الى أن المحصر أن كان في حج لزمه حج وعمرة يقضيهما فيما بعد ، وأن كان في عمرة لزمه قضاؤها .

٢ — وذهب المالكية (١٩) والشافعية (٢٠) والحنابلة (٢١) الى أنه لا يجب على المحصر قضاء ، وبه قال ابن حزم (٢٢) لكن المالكية قالوا : أن كان التحلل قبل فوات الوقوف بعرفة لم يجب القضاء ، وأن كان بعد الفوات لزمه القضاء ويفهم من هذا أن الإحصار بحد ذاته لا يوجب القضاء وهذا مصرح به في كتبهم (٢٣) .

الادلة :

استدل الحنفية لمذهبهم بما يلي :

١ — روي عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل (٢٤) .

ووجه الدلالة : أن الحديث عام يشمل كل من فاته الحج بفوات عرفه ، والمحصر قد فاته عرفة فيكون داخلا في الحكم .

٢ — واحتج لمذهبهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم عندما أحصر يوم الحديبية قضاها من قابل ، ولذا سميت عمرة القضاء (٢٥) .

٣ — واحتج الشوكاني (٢٦) بما روي عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه حجة أخرى قال فذكرت ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا صدق) رواه الخمسة (٢٧) ووجه الدلالة أن من كسر أو عرج محصر ، وقد أوجب الحديث عليه القضاء .

(١٨) فتح التدير والعناية شرحا الهداية : ١٣٠/٢ وتبيين الحقائق : ٧٩/٢ .

(١٩) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٩٥/٢ .

(٢٠) المجموع : ٢٢٨/٨ والروضة : ١٨٠/٢ .

(٢١) المفني : ٣٥٧/٢ .

(٢٢) المحلى : ٣٠٠/٧ .

(٢٣) قوانين الاحكام الشرعية : ١٦٠ .

(٢٤) رواه الدارقطني : ٢٤١/٢ والبيهقي ١٧٥/٥ موقوفا على شهر .

(٢٥) بداية المجتهد : ٣٠٢/١ .

(٢٦) نيل الاوطار : ١٠٣/٥ .

(٢٧) نيل الاوطار : ١٠٣/٥ ورواه ابن ماجه : ١٠٢٨/٢ واهم في المستند : ٤٥٥/٢ والحاكم في

المستدرك ٥٦١/٢ والترمذي رقم : ٩٤٠ .

٤ - واحتجوا بالقياس : فان من احرم حج ثم لم يدرك الوقوف بعرفة كان عليه ان يتحلل بعمره ثم يقضي من قابل ، والمحصر قد احرم حج ثم فاته الوقوف فوجب عليه ما وجب على من فاته الوقوف ، وان اختلف سبب الفوات .

وذلك لانه قد تحقق من الشرع انه متى صح الشروع في الاحرام انعقد لازما ولا يخرج عنه الا باداء الافعال - اي افعال حج أو عمرة - حتى انه لو افسده بجماع وجب المضي في الفاسد ، ولا يخرج عن عهده الا بالافعال بخلاف سائر العبادات فاذا لم يفعل - بسبب الاحصار - وجب ان يحكم بوجوب قضائها ردا الى ما عهد من امر الحج في الشرع (٢٨) .

واستدل الجمهور بما يلي :

١ - ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احصر هو واصحابه عام الحديبية وكانوا ألفا وأربعمائة ، فحلوا ، ونحروا الهدي ، وحلقوا رؤوسهم ، وحلوا من كل شيء قبل ان يطوفوا بالبیت ، وقبل ان يصل اليه الهدي ، ثم لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من الصحابة ولا ممن كان معه ان يقضي شيئا ولا ان يعود لشيء ، ثم لما عاد من قابل لم يعد معه الا نفر يسير ، وأما أسماها فهو : عمرة القضية ، والمراد بالقضية : ما اصطلحوا عليه في الحديبية وانفقوا عليها (٢٩) .

٢ - قال في الموطأ (٣٠) : (عن مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالحديبية . . . ثم لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه ولا ممن كان معه ان يقضوا شيئا ولا يعودوا لشيء) .

٣ - وقال الامام الشافعي في الام (٣١) (يشبه والله اعلم ان لا يكون على المحصر بعدو قضاء لان الله تعالى لم يذكر عليه قضاء ، وذكر فرائض في الاحرام بعد ذكر أمره (قال) والذي اعقل في اخبار اهل المغازي شبيه بما ذكرت من ظاهر الآية ، وذلك انا قد علمنا في متواطيه احاديثهم ان قد كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية رجال يعرفون بأسمائهم ثم اعتمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمرة القضية وتخلف بعضهم من غير ضرورة نفس ولا مال علمته ولو لزمهم القضاء لامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم - ان شاء الله تعالى ان لا يتخلفوا عنه ، وما تخلفوا عن امر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي تواطؤ اخبار اهل المغازي ما وصفت من تخلف بعض من احصر بالحديبية) .

(٢٨) فتح القدير والاعتناء شرح الهداية : ١٢٠/٣ وتبيين الحقائق : ٧٩/٢ .

(٢٩) الفنى لابن قدامة : ٣٥٧/٣ وبداية المجتهد : ٣٠٢/١ .

(٣٠) ٣٢٩/١٢ .

(٣١) ١٣٥/٢ .

٤ — وقال البخاري (٣٢) (باب من قال ليس على المحصر بدل : وقال روح عن شبل عن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما : انما البدل على من نقض حجة بالتلذذ (٣٣) .

فأما من حبسه عذر أو غير ذلك ، فإنه يحل ولا يرجع . . ثم ذكر ما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي .

مناقشة الادلة :

أما ما احتج به الحنفية ففيه ما يلي :

١ — الحديث المروي عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم هو فيمن فاته الحج بغير احصار بدليل قوله فليحل بعمره . والمحصر لا يقدر على ذلك (٣٤) وحكم الاحصار غير حكم الفوات فلا يعتبر نصا في الموضوع .

٢ — وأما حديث الحجاج فهو أيضا فيمن فاته الوقوف بغير عدو ، والخلاف قائم في الحاق المرض بالعدو — كما سيأتي — ثم ان الحديث قد يكون فيمن كان حجة فريضة وهذا لا خلاف فيه ، ويكون معنى قوله (وعليه حجة اخرى) تأدية الحج المفروض أو ما كان يريد ادائه في عام الاحصار ، لا أنه القضاء المصطلح عليه ، لأنه لم يسبق ما يوجب بل غاية ما هناك أنه منعه عن تأدية ما أراد فعله مانع ، فبقى الواجب كما هو ، ولا يسقط بمجرد عروض المانع ، وتعيين العام القابل يدل على أن ذلك على الفور (٣٥) .

٣ — وأما القياس ففيه نظر ، ن وجود فرق جوهري بين الاحصار والفوات يمنع صحة القياس . وسيأتي الحديث عن الفوات ان شاء الله ، لكن المهم فيه :

أن الفوات فيه تفريط ممن فاته الحج ، فلو خرج قبل مدة كافية لما فاته ان شاء الله ، أما المحصر فغير مفرط (٣٦)

٤ — وأما الاحتجاج بعمره القضاء فان ما ذكرته في حجة الجمهور من روايات عن الامام مالك ، والشافعي ، والبخاري ، كلها تفيد أن عمره القضاء لم تكن قضاء عما فات يوم الحديبية ، ولو وجب عليهم القضاء لبين ذلك لهم النبي صلى الله

(٣٢) انظر فتح الباري : ١٠/٤ .

(٣٣) يعني الجماع .

(٣٤) حاشية سعدي أفندي على فتح القدير : ١٢٠/٣ .

(٣٥) نيل الاوطار : ١٠٥/٥ .

(٣٦) المفتي لابن قدامة : ٢٥٧/٣ .

عليه وسلم قبل أن يتفرقوا ، لان من شأنه — عليه الصلاة والسلام — الحرص على تبليغ المسلمين وتعليمهم ما يجب عليهم . نعم روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا : (أمر النبي — صلى الله عليه وسلم — أصحابه أن يعتمروا فلم يتخلف منهم الا من قتل بخيبر أو مات) ، وخرج جماعة معه معتمرين ممن لم يشهد الحديبية فكانت عدتهم الفين (٣٧) ولكن رواية الواقدي لا تقاوم رواية الأئمة : مالك ، والشافعي ، والبخاري ، لان الواقدي مجمع على تضعيفه قال عنه أحمد : هو كذاب يقلب الاحاديث (٣٨) .

ثم ان الواقدي يروي عن ابن عمر أنه قال : (لم تكن هذه العمرة قضاء ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتمر المسلمون من قاتل في الشهر الذي صدهم المشركون فيه) (٣٩) .

ومعنى ذلك — والله اعلم — ان النبي صلى الله عليه وسلم أراد لهم أن يستوفوا حقهم الذي ثبت في صلح الحديبية ، لانه يعلم أنهم يوم عادوا بلا عمرة .

وأما تسميتها عمرة القضاء أو القضية فقد بين الجمهور وجهه وأنه مشتق من التقاضي .

بعد هذا يظهر أنه لا يوجد دليل قوي يوجب القضاء على المحصر ، والاصل براءة الذمة ، بل ان عدم ثبوت وجوب القضاء على أهل الحديبية يرجح أن القضاء لم يكن واجباً ، ثم ما ذنب انسان تكلف الخروج للنسك فمتمعه ظالم ، ولماذا نجعل هذا النسك ديناً في عنقه ، يجب عليه أن يتجهز ثانياً لإدائه ، هلا جعلناه كأن لم يخرج ؟

لهذا كله يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب القضاء على المحصر . والله تعالى اعلم .

وأما قول الحنفية بوجوب عمرة مع الحج قياساً على الفوات ففيه نظر لان من فاته الحج آمن متمكن من الوصول الى المناسك فأمر بعمرة إذ فاته الحج ، ليكون مخرجاً له من احرامه وحتى لا يرجع بلا نسك ، وأما المحصر فهو عاجز عن الوصول الى المناسك خائف على نفسه ، مرغم على الرجوع دون مقصده فكيف يقاس على الاول ؟

(٢٧) نيل الاوطار : ١٠٦/٥ .

(٢٨) ميزان الاعتدال : ٦٦٣/٣ .

(٢٩) نيل الاوطار : ١٠٧/٥ .

واذا ترجح عدم وجوب قضاء الحج فعدم وجوب عمرة مع القضاء من باب أولى لما ذكرنا والله أعلم .

هل المرض احصار ؟

بيننا فيما تقدم حكم احصار العدو ، فما هو الحكم لو مرض المحرم وعجز عن متابعة أعمال الحج ؟ هل يعد محصرا فيحل ؟ أم لا ؟ اختلف في ذلك الفقهاء :

١ — ذهب الحنفية (٤٠) الى أن المرض كالأحصار من العدو ، وحكمه مما سبق ، وهذا يروي (٤١) عن ابن مسعود ، وهو قول عطاء ، والنخعي ، والثوري ، وأبي ثور .

٢ — وذهب المالكية (٤٢) والشافعية (٤٣) والحنابلة (٤٤) الى أن المرض ليس احصارا فإن احصره المرض عليه أن ينتظر محرما ، فان كان محرما بحج انتظر حتى يفوت الحج ، ثم يتحلل بعمرة ، وعليه القضاء ، وان كان محرما بعمرة لم يحل الا بعد تمامها ، الا أن يكون قد اشترط عند احرامه أن يحل اذا مرض ، وممن روي (٤٥) عنه القول بأن المرض ليس احصارا : ابن عمر ، وابن عباس ، ومروان ، واسحق .

٣ — وذهب ابن حزم (٤٦) الى أن المرض احصار ، لكن الاحصار مهمما كان سببه لا يوجب القضاء ، فان اشترط المحرم ، لم يجب الهدي أيضا .

الأدلة :

استدل أصحاب الرأي الاول بما يلي (٤٧) :

١ — قول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله فان احصرتم فما استيسر من الهدي (٤٨)) ووجه الدلالة : أن احصر معناها : منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز ، لانها من الاحصار وهو المنع بسبب ما ذكرنا ، وأما المنع بسبب العدو

-
- (٤٠) فتح القدير ، والعناية شرحا الهداية : ١٢٤/٣ .
(٤١) المحلى : ٣٠٠/٧ والمفني والشرح الكبير : ٣٧٦/٣ .
(٤٢) الدسوقي والشرح الكبير : ٩٣/٢ و ٩٥ ونقل ابن رشد في بداية المجتهد : ٣٠٢/١ أن مذهب مالك في هذا كمذهب أبي حنيفة .
(٤٣) المجموع : ٢٥٢/٨ .
(٤٤) المفني : ٣٦٣/٣ .
(٤٥) المفني والشرح الكبير : ٣٧٦/٣ .
(٤٦) المحلى : ٣٠٠/٧ وما بعده .
(٤٧) الهداية والعناية وفتح القدير : ١٢٤/٣ - ١٢٦ .
(٤٨) سورة البقرة / ١٩٦ .

فهو الحصر ، والماضي منه حصر ، وهذا بإجماع أهل اللغة ، وهو منقول عن الفراء والكسائي ، وعليه تكون الآية نصا في المرض ، وأما حصر العدو فيقتاس عليه (بالاضافة لما سبق من أدلة) .

٢ — عن عكرمة عن الحجاج بن عمرو قال : سمعت رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : (من كسر أو عرج فعليه الحج من قابل) فذكر ذلك لابن عباس وأبي هريرة فقالا : صدق . رواه الخمسة (٤٩) قال الترمذي حديث حسن .

٣ — وعن عبد الله بن مسعود غيمن لدغ وهو محرم يبعث بهدي ويواعد أصحابه موعدا فإذا نحر عنه حل ، وزاد في رواية (ثم عليه عمرة بعد ذلك) (٥٠) .

٤ — واستدلوا من حيث المعنى بأن التحلل بسبب احصار العدو إنما هو ختمية الحرج بامتداد زمان الاحرام ، فإذا كان كذلك فالمرض من باب أولى لأن مدته قد تطول والبقاء على الاحرام معه اعظم حرجا .

وأما الفريق الثاني فقد استدلوا بما يلي (٥١) :

١ — قوله تعالى : (فان احصرتم فما استيسر من الهدي) الآية .

فقد قالوا ان المراد بالاحصار فيها منع العدو ، بدليل أنها نزلت بسبب منع الكفار لرسول الله صلى الله عليه وسلم من دخول مكة عام الحديبية ، وبدليل قوله تعالى في الآية بعد ذلك : (فإذا أمنتم) والأمن إنما يكون من العدو ، ولا يقال لمن شفي من مرضه أمن ، ولو صح ذلك مجازا فالحقيقة أولى ، ولا يوجد ما يقتضي المصير الى المجاز .

٢ — عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل النبي — صلى الله عليه وسلم — على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب ، فقالت : يا رسول الله : اني أريد الحج واني شاكية فقال النبي — صلى الله عليه وسلم — (حجي واشترطي أن محلي حيث حبستني ، وكانت تحت المقداد) رواه البخاري (٥٢) ومسلم (٥٣) وروي عن ابن عباس أيضا — في صحيح مسلم (٥٤) .

(٤٩) نيل الاوطار : ١٠٣/٥ وقال ابن حجر في الفتح : ٧/٤ ليس بعيدا من الصحة فان كان عكرمة

سمعة من الحجاج فذاك ، وألا فالواسطة بينهما هو عبد الله بن رافع (ثقة) . وقد رواه ابن

ماجه : ١٠٢٨/٢ ، واحمد : ٤٥٠/٣ ، والحاكم : ٥٦١/١ والترمذي رقم ٩٤٠ .

(٥٠) شرح الآثار للطحاوي : ٢٥١/٢ .

(٥١) المجموع : ٢٥٠/٨ — ٢٥٢ والمفني لابن قدامة : ٢٥٧/٢ وبداية المجتهد : ٣١/١ .

(٥٢) صحيح البخاري : ٩/٧ .

(٥٣) صحيح مسلم : ٨٦٨/٢ .

(٥٤) صحيح مسلم ٨٦٨/٢ ، ٨٦٩ و رواه ابو داود : ٤٢١/١ بمعناه والبيهقي عن جابر وغيره .

٢٢١/٥ — ٢٢٢ .

ووجه الدلالة في الحديث : أن المرض لو كان يبيح التحلل لما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالاشتراط .

٣ - عن ابن مسعود قال : (حج واشترط وقل : اللهم الحج أردت وليس به عمدت فان تيسر والا فعمرة) رواه البيهقي (٥٥) .

٤ - وعن عائشة أنها قالت لعروة : (هل تستثني إذا حججت فقال : ماذا أقول ؟ قالت : قل : اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وان حبستني فهو عمرة) رواه الشافعي (٥٦) والبيهقي (٥٧) بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم (٥٨) .

٥ - واحتجوا من جهة المعقول : بأن من أحصره العدو إذا تحلل انتقل بذلك من الخوف إلى الأمن وتخلص من الأذى ، أما المريض فلا ينتقل إلى الصحة ولا يتخلص من الأذى إذا تحلل فافترقا .

مناقشة الأدلة :

إذا قارنا أدلة الفريقين ظهرت لنا الأمور التالية :

١ - أن كلا الفريقين يحتج بالآية فالفريق الأول يجعلها نصا في المرض ، والثاني يجعلها نصا في حصر العدو . وإذا نظرنا إلى سبب النزول - وهو متفق عليه بين الطرفين - ونظرنا إلى قول الله تعالى فيها (فإذا أمنت) ترجح لنا أنها نزلت لتبين حكم من أحصره العدو ، والقرآن هو الحجة في اللغة وغيرها . وقد قال الله تعالى في آية أخرى (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض) (٥٩) ، وهؤلاء هم فقراء الصحابة كانوا لا يقدرّون على السفر في البلاد بسبب ظروف الحرب فاحصارهم بسبب العدو ، وهذا يشهد لما اختاره الفريق الثاني .

أما حكم المرض فيبحث عنه في دليل آخر .

٢ - وأما أقوال الصحابة فيقابل بعضها بعضا ولا يحتج بقول صحابي على قول صحابي آخر .

(٥٥) السنن الكبرى : ٢٢٢/٥

(٥٦) انظر بدائع المنن : ٢/٢ .

(٥٧) السنن الكبرى : ٢٢٢/٥ .

(٥٨) الكلام للثووي في المجموع : ٢٥١/٨ .

(٥٩) سورة البقرة - ٢٧٣ .

٣ - بقي الحديث الذي احتج به الفريق الاول - حديث : (من كسر أو عرج)
والحديث الذي احتج به الفريق الثاني - حديث : (حجي واشترطي) - والاخذ
بالحديث الاول يفيد أن المرض مبيح للتحلل ، واذن فما فائدة الاشتراط الذي أمر به
النبي صلى الله عليه وسلم ؟

والاخذ بالحديث الثاني : يعني أنه لا تحلل الا باشتراط ، واذن فماذا نفعل
بالحديث الاول ؟

وقد أراد ابن حزم أن يزيل التعارض ويجمع بين الحديثين فقال ان فائدة
الاشتراط عدم وجوب الهدي (٦٠) ، لكن هذا التخوف من ضباعة اذا هي أحرمت
ثم اشتد مرضها ، وهذا التأكيد من عائشة - رضي الله عنها - على عروة بأن
يشتراط اذا أحرمت ، وتأكيد غيرها من الصحابة هل كان مصدره الخوف من لزوم دم
شاة ؟

وجمع النووي - رحمه الله - وغيره ، بين الحديثين بأن المراد بحديث :
(من كسر أو عرج فقد حل) أي اذا كان قد اشترط عند احرامه (٦١)

ويلاحظ أن الحنفية لم يأخذوا بحديث الاشتراط - كما سيأتي - فالحكم عندهم
في المريض واحد وهو جواز التحلل وعليه الهدي والقضاء لانه محصر .

والشافعية ومن وافقهم لم يأخذوا بحديث (من كسر أو عرج) على إطلاقه
فالحكم عندهم أنه ان اشترط تحلل بلا هدي ولا قضاء ، وان لم يشترط لم يتحلل
حتى يفوت الحج ، فيتحلل بعمره وعليه الهدي والقضاء (٦٢) .

واذا أخذنا بالحديثين أمكن القول : اذا اشترط المريض تحلل بلا هدي ، ولا
قضاء ، عملاً بحديث الاشتراط ، وان لم يشترط تحلل وعليه الهدي والقضاء
عملاً بالحديث الثاني ، وعندئذ يلزمنا أن نفرق بين من أحصره العدو وحكمه ما سبق ،
وبين من أقعده المرض وحكمه ما ذكرنا ، قد يقال لقد سبق ترجيح عدم وجوب القضاء
على المحصر والجواب أننا لا نسمي هذا محصرًا ، بل هو كمن ضل الطريق أو أخطأ
العدد ، فان شفي المريض وأمكنه ادراك الحج أحرمت من موضعه ، كالمحصر اذا زال
أحصاره ، ولا يعيب هذا القول أنه مطلق من مذهب الفريقين فاحسبنا أننا أخذنا
بالحديثين معًا ، والله تعالى أعلم .

(٦٠) المحلى : ٢٠٠/٧ .

(٦١) المجموع : ٢٥٢/٨ شرح السنة : ٢٨٨/٧ وعمون المعبود : ٣١٤/٥

(٦٢) المجموع : ٢٥٢/٨ والمغني : ٣٦٤/٣ .

هل يفيد الاشتراط في الاحرام ؟

من المسائل المتعلقة بالموضوع السابق : الاشتراط في الاحرام ، وقد ورد ذكر هذه المسألة عند الحديث عن المرض هل هو كالأحصار ؟

وصورة المسألة : ان يحرم شخص بحج أو عمرة ويشترط ان يحل اذا حبسه لمرض أو غيره . وعندئذ لا يلزمه دم ولا قضاء ان حصل المشروط فحل .

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة أيضا

١ - ذهب الشافعية والحنابلة الى ان الاشتراط جائز ومفيد لما شرط (٦٣) وهذا القول مروى عن عمر وعثمان وعلي وعائشة أم المؤمنين وعمار بن ياسر وابن مسعود وابن عباس ، رضي الله عنهم أجمعين (٦٤) ومروى أيضا عن بعض التابعين ، وهو قول اسحق ابن راهوية ، وأبي ثور وأبي سليمان (٦٥) ، وبه قال ابن حزم (٦٦).

٢ - وذهب الحنفية والمالكية الى ان الاشتراط لا يفيد شيئا (٦٧) بل المريض محصر وحكمه ماتقدم ، وهو مروى عن ابن عمر وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وطاوس والحكم بن عتيبة وحاماد (٦٨)

الأدلة :

استدل الشافعية ومن وافقهم بحديث ضياعة المتقدم ، ونصه :

(٦٣) المجموع : ٢٥٢/٨ والمفني لابن قدامة : ٣٦٤/٢ .

(٦٤) المحلى : ١٣٩/٧ .

(٦٥) المحلى : ١٤٠/٧ .

(٦٦) المحلى : ١٢٨/٧ وما بعدها .

(٦٧) حاشية الدسوقي : ٩٧/٢ ، وعجدة أنقاري : ٨٥/٢ .

(٦٨) المحلى : ١٤١/٧ .

عن عائشة قالت (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قُباعة بنت الزبير — هو ابن عبد المطلب — فقال لها : أردت الحج ؟ قالت : والله ما أجِدني الا وجعة . فقال لها : حجي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني ، وكانت تحت المقداد) ، رواه البخاري (٦٩) ومسلم (٧٠)

وروي مثل ذلك عن ذكرنا من الصحابة . وهذا واضح الدلالة على المقصود .
اما الحنفية ومن وافقهم : فقد اعتذروا عن هذه الاحاديث بأنها قصة عين وانها مخصوصة بضباعة وأدعى بعضهم أن الاشتراط منسوخ (٧١) .

الترجيح :

لا يخفى أن حديث ضباعة نص في المسألة وهو في غاية الصحة اذ رواه البخاري ومسلم ، ودعوى الخصوصية أو النسخ لا دليل عليهما ، ولذا فان الراجح صحة الاشتراط فاذا حصل المشروط جاز المحرم أن يتحلل ولا هدي عليه ولا قضاء .
والله تعالى أعلم .

(٦٩) صحيح البخاري ٩/٧ .

(٧٠) صحيح مسلم ٨٦٨/٢ .

(٧١) نيل الأوطار : ١٢٤٥/٤ .

المقصد الحادي عشر : ما فسات من العبادات

بعذر الحيض والنفاس

الحيض والنفاس أمران جليان كتبهما الله على بنات آدم (١) وخفف عنهن بسبب ذلك في العبادات . وفيما يلي بيان وجه التخفيف :

الحائض والنفساء تقضيان الصوم ولا تقضيان الصلاة :

يتفق الفقهاء على أن الحائض والنفساء تحرم عليهما ولا تصح منهما الصلاة وكذا الصوم ، ويتفقون على وجوب قضاء ما فاتهما من الصوم بسبب الحيض والنفاس ، وعلى عدم وجوب قضاء ما فاتهما من الصلاة بسببهما ، إلا ما ذكر عن الحرورية — وهم طائفة من الخوارج — من وجوب قضاء الصلاة أيضا (٢) .

ودليل جمهور المسلمين قول النبي صلى الله عليه وسلم (إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي) متفق عليه (٣) .

وعن معاذة (٤) قالت (سألت عائشة فقلت : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقلت : أحرورية أنت ؟ قلت لست بحرورية ولكنني أسأل ، قالت : كان يصيبننا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة) ، متفق عليه (٥)

وقد أجمعت الأمة على هذا الحكم .

وقد بين الفقهاء حكمة التفريق بين الصوم والصلاة من حيث القضاء فقالوا : أن الحيض يكثر والنفاس يطول فلو وجب قضاء ما فات بسببهما من الصلاة لشق عليها ذلك لأنها ستشتغل إلى جانب فريضة الوقت بقضاء الفائت ، وأما الصوم فليس كذلك فهو واجب واحد خلال السنة فلا يشق قضاؤه (٦) .

(١) هذا معنى حديث قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحيض : (هذا شيء كتبه الله على بنات آدم) رواه البخاري ٨٤٦٨١/١ .

(٢) جاء ذلك في حديث معاذة الآتي .

(٣) صحيح البخاري : ٨٤/١ وصحيح مسلم : ٢٦٢/١ .

(٤) هي معاذة بنت عبد الله العدوية أم الصهباء البصرية . انظر تهذيب التهذيب : ٤٥٣/١٢ .

(٥) صحيح البخاري : ٨٨/١ وصحيح مسلم : ٢٦٥/١ ورواه أبو داود : ٦٠/١ .

(٦) انظر فتح القدير : ١٦٥/١ وحاشية الدسوقي : ١٧٢/١ وشرح المنهاج على المهاج : ١٠٠/١ .

وكشاف القناع : ١٩٧/١ .

لكن لو طهرت الحائض قبل خروج الوقت بحيث لم يبقَ ما يسع الطهارة والصلاة هل يجب عليها قضاء تلك الصلاة ؟

ولو حاضت بعد دخول الوقت وقبل أن تصلي هل يجب عليها قضاء الصلاة التي طرأ الحيض في وقتها ؟ وإذا طهرت في وقت العصر هل يجب قضاء الظهر ؟ وإذا طهرت في وقت العشاء هل يجب قضاء المغرب ؟

لقد سبق الجواب على مثل هذه المسائل في حق الصبي والمجنون وما قيل هناك يقال هنا .

وخلصته

١ - أنها إذا طهرت وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام وجب عليها قضاء تلك الصلاة عند الشافعية (٧) والحنابلة (٨) والحنفية (٩) لكن اشترط الحنفية أن يكون بعد تمام عشرة أيام ، فان كان لاقل وجب أن يسع الوقت الغسل مع تكبيرة الاحرام . أما المالكية (١٠) فقد اشترطوا أن يتسع الوقت للطهارة وركعة .

٢ - وإذا كان الانقطاع في وقت العصر وجب مع العصر قضاء الظهر ، أو في وقت العشاء وجب مع العشاء قضاء المغرب ، هذا عند الشافعية (١١) والحنابلة (١٢) وعند المالكية (١٣) أيضا ، لكن اشترط المالكية أن يتسع الوقت (مع ما تقدم لوجوب صاحبة الوقت) للأولى ، أي يتسع للطهارة وأداء الاولى وركعة .

وأما الحنفية فلا يوجبون الا صاحبة الوقت لأنهم لا يقولون بالجمع كما تقدم (١٤) .

٣ - وإذا طرأ الحيض بعد دخول الوقت وقبل أداء الصلاة فالحكم كما تقدم في طروء الجنون .

(٧) شرح المظني على المنهاج : ١٢٢/١ .

(٨) المقني : ٢٩٦/١ .

(٩) فتح القدير : ١٧١/١ .

(١٠) حاشية الدهسوقي : ١٨٤/١ .

(١١) المجموع : ٦٥/٣ .

(١٢) المقني : ٣٩٩/١ .

(١٣) حاشية الدهسوقي : ١٨٤/١ .

(١٤) الهداية وفتح القدير : ٤٦٨/١ ، ٤٧٨ .

الحنفية يقولون : لا يجب القضاء ، لان العبرة عندهم باخر جزء من الوقت ،
وقد كانت فيه غير مكلفة بالصلاة فلم تستقر في ذمتها (١٥)

وزهب ابن حزم الى مثل هذا (١٦) .

واما المالكية فيقولون : اذا طرا العذر في اخر الوقت الضروري وقد بقي
ما يسع ما تدرك به الصلاة سقط وجوبها فلا قضاء (١٧) .

واما الشافعية (١٨) فيقولون : اذا ادركت من اول الوقت مقدار ما يسع الصلاة
ثبتت في ذمتها وعليها القضاء .

واما الحنابلة (١٩) فيقولون : تثبت الصلاة في ذمتها اذا ادركت من اول وقتها
مقدار تكبيرة الاحرام .

(١٥) فتح القدير : ١٧١/١ - ١٧٢ .

(١٦) المحلى : ٢٣٨/٢ .

(١٧) حاشية النسوتي : ١٨٥/١ .

(١٨) شرح المحلى على المفهاج : ١٢٤/١ .

(١٩) المفتى : ٢٩٧/١ - ٢٩٨ .

المقصد الثاني عشر

ما فات من العبادات بعذر الحمل والارضاع

من الاعذار الشرعية في تأخير العبادة الحمل والارضاع وهما مهمتان جليلتان كلف الله تعالى بهما النساء ليقى النوع الانساني ، وتستمر خلافة بني آدم في الارض . والعبادة التي تعذر الحامل والمرضع بتأخيرها هي الصيام ، ونبحث احكام ذلك ، فيما يلي :

هل يجب على الحامل والمرضع قضاء الصوم ؟

لاشك في ان للحمل والارضاع تأثيرا على جسم المرأة وقد يشتد هذا التأثير حتى يلحق بها الضرر خاصة اذا كانت صائمة . ولهذا اتفق الفقهاء على ان الحامل والمرضع اذا خافتا الضرر على نفسيهما بسبب الصيام جاز لهما الانقطاع وعليهما القضاء وحكمهما عندئذ حكم المريض ، وسواء خافتا مع ذلك على ولديهما أم لا (١) .
واما اذا خافتا على ولديهما فقط فالأفطار جائز عند الجميع أيضا ، لكن ماذا يجب عليهما بعد ذلك ؟ اختلف العلماء في ذلك وذهبوا الى عدة مذاهب :

الاول : عليهما القضاء فقط ، وهو مذهب الحنفية (٢) وقول للمالكية (٣) وبه قال عطاء ابن ابي رباح ، والحسن البصري والضحاك والنخعي ، والزهري وربيعه والاوزاعي والثوري ، وابو عبيد ، وابو ثور واصحاب الرأي وابن المنذر (٤)

الثاني : عليهما القضاء والفدية وهي طعام مسكين عن كل يوم وهو مذهب الشافعية (٥) والحنابلة (٦) وقول آخر للمالكية (٧) وهو مروي عن مجاهد (٨) وعطاء (٩) وسعيد ابن جبير وقتاده (١٠) .

-
- (١) البداية وفتح القدير : ٢٥٥/٢ وحاشية الدسوقي : ٥٢٥/١ والمجموع : ٢٩٢/٦ والروضة ٢٨٢/٢ والمغني لابن قدامة : ١٣٩/٣ وشرح المطي على المنهاج : ٦٧/٢ .
(٢) فتح القدير : ٢٥٥/٢ .
(٣) حاشية الدسوقي : ٥٣٦/١ .
(٤) المجموع : ٢٩٥/٦ .
(٥) المجموع : ٢٩٢/٦ والروضة : ٢٨٢/٢ وشرح المطي على المنهاج : ٦٧/٢ .
(٦) المغني : ١٣٩/٣ .
(٧) قوانين الاحكام الشرعية : ١٤٢ .
(٨) المطي : ٢٩٩/٦ .
(٩) المطي : ٢٩٩/٦ .
(١٠) بداية المجتهد : ٢٥٤/١ والمطي : ٢٩٩/٦ .

الثالث : تطعمان ولا قضاء عليهما وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس (١٠).

الرابع : الحامل تقضي ولا تطعم والمرضع تقضي وتطعم وهو رواية عن مالك (١١) .

الخامس : يجب عليهما الإفطار ولا يجب قضاء ولا اطعام . وهو قول ابن حزم (١٢) .

الادلة :

١ — استدل أصحاب الرأي الاول القائلون بالقضاء بما يلي :

١ — روي عن أنس بن مالك الكعبي (١٣) رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (أن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة . وعن الحبلئ والمرضع الصوم) رواه النسائي والترمذي وقال هذا حديث حسن (١٤) ووجه الدلالة أن الحديث قد جعل الحبلئ والمرضع كالمسافر في أمر الصيام ومعلوم أن المسافر يفطر ويقضي بنص القرآن العظيم ولا فدية عليه فكان حكمهما كحكمه .

٢ — أن الحامل والمرضع مأمورتان بصيانة ولديهما وهي لا تتأني بسدون الإفطار عند الخوف عليهما فكانتا كالمريض الذي يجب عليه الإفطار لصيانة نفسه والمريض ليس عليه الا القضاء (١٥) .

ب — واستدل أصحاب الرأي الثاني القائلون بالقضاء والفدية بما يلي (١٦) :

١ — قول الله تعالى : (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) (١٧) قال ابن عباس : (كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكينا ، والحبلئ والمرضع اذا خائتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا (١٨) .

(١١) بداية المجتهد : ٢٥٤/١ والمجموع : ٢٥٩/٦ .

(١٢) المحلى : ٢٩٨/٦ .

(١٣) هو غير أبي حمزة أنس بن مالك خادم رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأم يرو لانس هذا الا هذا الحديث . انظر نيل الاوطار : ٢٥٨/٤ .

(١٤) انظر سنن النسائي : ٣١٦/١ وسنن الترمذي : ٩٤/٣ ورواه أحمد ، انظر الفتح الرباني : ١٢٦/١ .

(١٥) العناية شرح الهداية : ٣٥٥/١ .

(١٦) المفتي لابن قدامة : ١٤٠/٣ والمجموع : ٢٩٣/٦ .

(١٧) سورة البقرة / ١٨٤ .

(١٨) سنن أبي داود : ٥٤١/١ وسنن البيهقي : ٢٢٠/٤ .

فقد دل قول ابن عباس على أن الآية ليست منسوخة في حق الشيخ الكبير والمرضع والحامل ، وهي توجب الفدية . وأما القضاء فيؤخذ من دليل آخر وهو القياس على المريض وعلى كل ماطر بعذر يزول ، وبهذا تشارك الشيخ الهرم فإن عذره لا يزول فلم يجب عليه القضاء .

٢ — انهما قد افطرتا بسبب في غيرهما والمريض يفطر لعذر في نفسه فكان حاله أخف من حالهما فوجب عليهما الكفارة ولم تجب على المريض (١٩) .

ج — واستدل أصحاب الرأي الثالث القائلون بالاطعام ولا قضاء بحديث ابن عباس — المتقدم — الذي يسوي بين الحامل والمرضع والشيخ الكبير وكل ممن يجهد الصوم ، وهؤلاء تجب عليهم الفدية فقط بنص الآية الكريمة (٢٠) .

د — وأما أصحاب القول الرابع الذين فرقوا بين الحامل والمرضع فدليلهم هو دليل أصحاب الرأي الثاني لكنهم استثنوا الحامل وقاسوها على المريض لأنها افطرت لمعنى في نفسها كالمريض ، وأما المرضع فافطارها لمعنى في غيرها فافترقتا (٢١) .

وهذا وجه في المذهب الشافعي (٢٢) وبه قال الليث بن سعد (٢٣) .

ه — وأما ابن حزم : فقد احتج لايجاب الفطر وعدم ايجاب القضاء أو الفدية بما يلي (٢٤) :

١ — قول الله تعالى (قد خسر الذين قتلوا اولادهم سخطها بغير علم) (٢٥) . ووجه الدلالة أن الصيام اذا أدى الى قتل الجنين أو الرضيع صار حراما وترك الحرام واجب ، فصار الانطار واجبا في حقهما .

٢ — وأما عدم وجوب القضاء فلأن النص لم يوجب القضاء الا على خمسة هم : المريض ، والمسافر ، والحائض ، والنفساء ، ومن تعمد القيء ، ولا تجوز الزيادة على هؤلاء لانه تعد لحدود الله ، وهذا مقتضى مذهبه في عدم الاخذ بالقياس مهما كان واضحا .

(١٩) المغني لابن قدامة : ١٤٠/٣ .

(٢٠) بداية المجتهد : ٢٥٥/١ .

(٢١) بداية المجتهد : ٢٥٥/١ .

(٢٢) المجموع : ٢٩٢/٦ .

(٢٣) المغني : ١٢٩/٣ .

(٢٤) المغني : ٢٩٨/٦ .

(٢٥) الانعام : ١٤٠ .

٣ - وأما عدم الزامهما بالكفارة فلقول النبي صلى الله عليه وسلم (ان
دماءكم وأموالكم عليكم حرام) (٢٦) فلا يجوز لاحد ايجاب غرامة لم يأت بها نص ولا
اجماع وهذه الفدية لا نص ولا اجماع عليها .

مناقشة الادلة وال ترجيح :

إذا تأملنا ادلة الاقوال الاربعة الاولى تبين لنا ان بعضهم يلحق الحامل
والمرضع بالمسافر والمريض بجامع أن كلا منهما في ظرف يشق فيه الصوم ، وينتظر أن
يقدر عليه في أيام قادمة بلا حرج ، فكان حكمهم جميعا واحدا ، وهو اباحة الفطر ووجوب
القضاء ويؤيد هذا الرأي حديث انس الذي ذكرناه .

وأما البعض الآخر فيلحقهما بالشيخ الفاني ، وحجته في ذلك حديث ابن
عباس .

والبعض الثالث يأخذ لهما من حكم هذا وحكم هذا ويوجب الفدية ثم القضاء
جمعا بين الادلة .

وإذا وازنا بين رأي من يشبههما بالمريض ورأي من يشبههما بالشيخ الفاني
راينا أن الحامل والمرضع أشبه بالمريض منهما بالشيخ الفاني ، فالمرضع يرجى
زوال عذره وكذلك الحامل والمرضع أما الشيخ الفاني فلا يرجى زوال عذره ، وإذا
كانتا بالمريض أشبه فليكن لهما حكمه وهو القضاء فقط ، ويؤيد هذا حديث انس
المتقدم .

وأما الذين جمعوا بين حكم المريض وحكم الشيخ الفاني فقد دعاهم الى هذا
حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - مع أن ابن عباس لم يوجب عليهما القضاء
بل الفدية فقط ، بدليل أن الحديث الذي استشهدوا به رواه أيضا البزار (٢٧) وزاد
في آخره : فكان ابن عباس يقول لام ولد له حبل : أنت بمنزلة الذي لا يطيقه
فعليك الفداء ولا قضاء عليك ، وصحح الدارقطني اسناده (٢٨) . فكان مقتضى
العمل بحديث ابن عباس ، عدم ايجاب القضاء لكنهم احتاطوا فعملوا بموجب الادلة
كلها ، أوجبوا القضاء بحديث انس وبالقياس وأوجبوا الفدية بحديث ابن عباس ،

(٢٦) رواه البخاري : ٢١٦/٢ ومسلم : ١٢٠٧/٢ .

(٢٧) نيل الاوطار : ٢٦٠/٤ .

(٢٨) المصدر السابق : ٢٦٠/٤ ورواه عبد الرزاق في مصنفه : ٢١٩/٤ والدارقطني : ٢٠٦/٢ وقال

اسناده صحيح وروى مثله عن ابن عباس أو ابن عمر : ٢٠٧/٢ ، ورواه الطبري في التفسير :

٢٨٨/٣ تحقيق أحمد شاكر .

ورأوا أن هذه ليست كمسألة المريض لأنه يفطر لأجل وقاية نفسه ، وهما تفران لأجل وقاية غيرهما ، لكن ماهو الدليل على هذه النظرة ؟ قالوا حديث ابن عباس ثم خالفوه وقالوا : أدلة القضاء ثم خالفوها .

والذي يبدو لي والله أعلم : أنه لا تعارض بين الحديثين فحديث أنس لم يذكر سوى وضع الصيام ، وهو يحتمل الوضع مع القضاء ، وهذا مقتضى اقترانه بصوم المسافر ، ويحتمل الوضع بلا قضاء أي مع الفدية وهذا مقتضى اقترانه بوضع نصف الصلاة عن المسافر ، ويحتمل الوضع مع القضاء والفدية لأنه لا ينفي ذلك . بل غاية ما يدل عليه عدم إيجاب الصوم في رمضان على الحامل والمرضع أما ما بعد ذلك فيعرف من أدلة أخرى .

والتعارض إنما هو بين القياس على المريض — لما ذكرنا — وبين حديث ابن عباس فإن كان قول ابن عباس رأيا له ففهمه من الآية فنقول الذين أخذوا بالقياس أوضح ، وإن كان عن توقيف فهو مقدم على مقتضى القياس . أما الجمع بينهما والعمل بهما معا فلم يتضح لي دليله .

وأما من فرق بين الحامل والمرضع فهو تفريق لم أجد ما يؤيده فيما ذكر من نصوص .

أما من حيث المعنى فالفرق واضح لكن لا أراه مؤثرا في تغير الحكم فحاجة الطفل إلى لبن الأم يكاد يساوي حاجة الجنين سيما في الأسابيع الأولى ، وارهاق الأم بالارضاع يكاد يساوي ارهاقها بالحمل ، ووجود بديل عن لبن الأم لا يناسب كل طفل ، وهو لا يغني عن لبن الأم ، فما هو الا بديل اضطراري ينصح الأطباء بعدم اللجوء إليه الا لحاجة ، لذا فالفرق بين الحامل والمرضع غير مؤثر — والله أعلم .

وأما قول ابن حزم بإسقاط القضاء والفدية فهو مبني على إنكاره حجية القياس وهي مسألة أصولية خالفا فيها الجمهور ، ورجحان مذهب الجمهور فيها مبسوطه أدلته في كتب الأصول .

لذا يبدو لي أن أقوى الأقوال في المسألة هو القول بوجوب القضاء بلا فدية ، والقول بوجوب الفدية مع القضاء والله تعالى أعلم .

المقصد الثالث عشر

ما فات من العبادات بسبب العجز

لكل عبادة شروط وأركان لا تصح الا بتوفرها وهذه الشروط والأركان هي في حدود المستطاع هذا في الظروف العادية قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (١) لكن قد تطرأ ظروف يعجز فيها المكلف عن الاتيان بالشروط أو القيام بالأركان فهل يترك العبادة حتى يفوت وقتها ؟ أم يؤديها مع نقص شروطها ؟ وإذا فعل فهل يلزمه إعادة أو قضاء ؟ هذا كله مبسوط في كتب الفقه ، والذي يهمنا هنا ماله علاقة بالقضاء ، ونبحث من ذلك ثلاث مسائل : الأولى : إذا عجز عن إزالة النجاسة ، والثانية إذا عجز عن الوضوء أو الغسل وعن التيمم . والثالثة : إذا عجز عن ستر العورة .

المسألة الأولى : إذا عجز عن إزالة النجاسة :

تقدم أن إزالة النجاسة عن البدن والثوب شرط لصحة الصلاة عند جمهور العلماء ، وبيننا حكم من صلى جاملا وجود النجاسة ثم علم بها بعد ذلك .

لكن ما حكم من علم بالنجاسة قبل دخوله في الصلاة وكان عاجزا عن إزالتها ، أما لأنه لا يجد ما يزيلها به ، أو لأنه مكره على البقاء فيها كأن حبس في مكان نجس ، أو لأنه مريض لا يقدر على إزالتها ولا يوجد من يعينه على ذلك ولو بأجرة المثل ؟ .

يفرق في حكم هذه المسألة بين أن تكون النجاسة على البدن وبين أن تكون على الثوب ، أما إذا كانت على البدن فقد اتفق الفقهاء على أن من هذا حاله يصلي مع وجود النجاسة (٢) ، واختلفوا في وجوب الإعادة عليه ، أو القضاء . وفيما يلي بيان آرائهم .

١ — ذهب الحنفية : إلى أن هذا لا يجب عليه القضاء (٣) ولا الإعادة ، وبه قال ابن حزم (٤) .

(١) سورة البقرة / ٢٨٦

(٢) فتح القدير : ٢٦٢/١ ، حاشية ابن عابدين : ٤١٤/١ ، المحلى : ٢٦٥/٣ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٦٩٤٦٨/١ والمجموع : ١٤٤، ١٤٣/٣ ، منتهى الإرادات : ٦٢/١ .

(٣) فتح القدير : ٢٦٢/١ وحاشية ابن عابدين : ٤١٤/١ .

(٤) المحلى : ٢٦٥/٣ .

- آخر ، أما بعد الوقت فلا قضاء ، والمراد بالوقت الوقت الاختياري والضروري (هـ) .
- ٢ — وذهب المالكية الى أنه يعيد في الوقت وجوبا على قول وندبا على قول
- ٣ — وذهب الشافعية (٦) والحنابلة (٧) الى وجوب الاعادة في الوقت أو القضاء بعده .

الادلة :

أما حجتهم في وجوب الصلاة مع وجود النجاسة المعجوز عن ازالتها فهي :

- ١ — قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (٨) ووجه الدلالة : ان النجاسة في هذه الحالة ليس في وسع المصلي ازالتها فلا يكون مكلفا بذلك ، وأما الصلاة فهو قادر عليها فيطالب بها (٩) .
- ٢ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : (واذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) (١٠) ووجه الدلالة : ان المكلف مأمور بالصلاة ومأمور بإزالة النجاسة فلما عجز عن إزالة النجاسة ولم يستطع الاتيان بها سقطت عنه المطالبة بها وبقي مطالبا بما يستطيع وهو الصلاة (١١) .

وأما حجة من قال بعدم الاعادة أو القضاء . فهي (١٢) :

- ١ — ان المصلي في هذه الحال معذور في عدم إزالة النجاسة ، والنجاسة اذا عذر المصلي في بقائها سقط الفرض رغم وجودها كأثر الاستنجاء ، فان الاستنجاء بالحجر ونحوه لابد ان يبقى بعده أثر للنجاسة لكن الشارع عذر المصلي في ذلك . والصلاة معه صحيحة باتفاق ، فالعجز عن إزالة النجاسة هنا مثله .
- ٢ — ان الصلاة المؤداة على هذه الحال مأمور بها ، والشارع لا يؤمر بعمل باطل فدل هذا على صحتها واجزائها .

وأما حجة الذين قالوا بالاعادة في الوقت أو القضاء بعده فهي (١٣)

-
- (هـ) المشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٦٩،٦٨/١ . وسبق بيان الوقت الضروري والاختياري
- (٦) المجموع : ١٤٤،١٤٣/٣ ، وحاشية الشرقاوي على التحرير : ١٧٩/١ .
- (٧) منتهى الارادات : ٦٢/١ .
- (٨) سورة البقرة : ٢٨٦ .
- (٩،١١،١٢) المجموع : ١٤٤/٣ .
- (١٠) رواه البخاري : ١١٧/٩ ومسلم : ١٨٢٠/٤ واللفظ هنا للبخاري .
- (١٣) المجموع : ١٤٤/٣ .

ان هذا عذر نادر غير مستمر فلم يسقط معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها .

مناقشة الادلة والترجيح :

أما ما استدل به القائلون بعدم الاعادة أو القضاء فمسام من الطرفين ، وأما ما استدل به الفريق الثاني ففيه ما يلي :

١ - أما انه عذر نادر غير مستمر فغير لازم فقد يكثر ويستمر كالمسجون والمريض - نسأل الله العافية - ثم هذه القاعدة غير مسلمة ، فالاعذار الشرعية أكثرها - ان لم نقل كلها - حالات استثنائية ومع ذلك يسقط في بعضها الطلب عن المكلف ، كالصلاة الى غير القبلة في حال الخوف ، والصلاة بالتيمن من الجنابة ، والصلاة مع ظهور العورة عند العجز عن سترها .

وأما القياس على من صلى مع نجاسة نسيها فقد بينا رجحان القول بعدم الاعادة في تلك الحالة .

وأخيرا نقول كما قال ابن حزم (١٤) هذه الصلاة المأمور بها في الوقت هل هي صحيحة أم باطلة ؟ لا سبيل الى القول ببطلانها لانها مأمور بها كما تقدم ولا معنى لاعادتها وقد حكمنا بصحتها .

فان قيل القضاء من باب الاحتياط ، اجيب بأن هذا لا نزاع فيه لكن الاحتياط غير الوجوب .

ولهذا يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب القضاء أو الاعادة والله تعالى اعلم .

٢ - اذا عجز عن تطهير الثوب :

أما اذا عجز عن تطهير الثوب ولم يجد غيره فالحكم يتجاذبه اعتباران ، فعدم صحة الصلاة مع النجاسة يقتضي أن يخلعه ويصلي عريانا ما لم يخش ضررا من برد وغيره ، وعدم صحة الصلاة مع كشف العورة يقتضي أن يستتر به ولو كان نجسا ، والصلاة واجبة على كل حال . ولذا اختلف الفقهاء في حكم المسألة .

(١٤) المحلى : ٢/٢٩٥ .

١ - أما الحنفية (١٥) والمالكية (١٦) فالحكم عندهم كما في المسألة السابقة أي يصلي بالثوب المتنجس ولا يعيد ولا يقضي هذا قول محمد وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بتخير بين الصلاة فيه والصلاة عريانا والصلاة به أفضل (١٥) .

٢ - وأما الحنابلة (١٧) فالحكم عندهم أيضا لا يختلف عن حكم المسألة السابقة عندهم أي يصلي في الثوب المتنجس ويعيد .

٣ - وأما الشافعية (١٨) فالحكم عندهم يختلف عن حكم المسألة السابقة فقد قالوا : يصلي عريانا ولا يعيد إلا أن يخشى الضرر فيصلّي بالثوب المتنجس ويعيد .

وحجتهم في ذلك : أن الصلاة مع العري يسقط بها الفرض ومع التجاسة لا يسقط فلا يجوز أن تترك صلاة يسقط بها الفرض إلى صلاة لا يسقط بها الفرض (١٩) .

وقد وجه الحنفية قولهم : بأن ستر العورة شرط للصلاة وكذلك إزالة النجاسة، لكن إزالة النجاسة تشترط للصلاة فقط وستر العورة يجب في كل وقت ولذا كان اعتباره أولى (٢٠) .

ويبدو لي رجحان هذا القول لما ذكره ، ولأن ستر العورة أليق بكرامة الإنسان وهو مما امتن الله به عليه قال تعالى : (يا بني آدم قد أنزلنا عليك لباسا يوارى سواكم وريثا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون) (٢١)

٢ - اذا عجز عن طهارة موضع الصلاة :

يمكن أن يحدث هذا اذا سجن المسلم في مكان نجس ولم يجد ما يبسطه فوق النجاسة ويصلي عليه أو اذا كان مريضا وتنجس فراشه ولم يستطع توقفي النجاسة - نسأل الله العافية - .

(١٥) فتح القدير : ١٩٠/١ ، ٢٦٣ .

(١٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٦٩،٦٨/١ .

(١٧) منتهى الارادات : ٦٢/١ .

(١٨) حاشية قليوبي على شرح المحلى : ١٧٦/١ ، والشرقاوي على التحرير ١٧٩،١٧٢/١ .

(١٩) المجموع : ١٤٩/٢ .

(٢٠) فتح القدير : ٢٦٢/١ .

(٢١) سورة الاعراف : ٢٦ .

وقد اتفق النقهاء(٢٢) على أن هذا يجب عليه أن يصلي في موضعه لأنهم نصوا على أن تجنب النجاسة في مكان الصلاة واجب أن أمكن ، وهنا لم يمكن لكنهم قالوا : يجب عليه توقي النجاسة قدر الامكان ، فقد قال الشافعية(٢٣) والحنفية(٢٤) يجب عليه أن يوميء بالصلاة ايماء المريض بحيث لا يلامس وجهه الأرض سواء أكانت النجاسة رطبة أم يابسة . وكذا قال الحنابلة ان كانت رطبة(٢٥) واستدلوا(٢٦) على وجوب الصلاة على هذه الحال بقول النبي صلى الله عليه وسلم (اذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم) (٢٧) ووجه الدلالة أن هذا غير قادر على التحرز عن النجاسة فلا يكلف بها ولا يسقط بالعجز عنها ما قدر عليه من العبادة .

واستدلوا(٢٨) أيضا بقول النبي صلى الله عليه وسلم (عفى لامتي عن الخط والنسيان وما استكرهوا عليه) (٢٩) ووجه الدلالة أن هذا مكره على الصلاة في هذا الموضع فيعفى عنه .

لكنهم اختلفوا في وجوب الاعادة أو القضاء وفيما يلي بيان آرائهم :

١ - ذهب الشافعية(٣٠) في القول الراجح الى وجوب الاعادة ، وقال الشافعي في المذهب القديم لا يعيد .

٢ - وذهب المالكية(٣١) الى أن الاعادة مندوبة مالم يخرج الوقت الضروري ، أي ان القضاء لا يجب ولا يندب .

٣ - ومقتضى قول الحنفية(٣٢) أنه لا يعيد لانه عاجز عن طهارة المكان .

٤ - وذهب الحنابلة(٣٣) الى أن صلاته صحيحة ومعنى ذلك أنه لا اعادة ولا قضاء .

(٢٢) فتح القدير : ١٩٠/١ ، حاشية الدسوقي : ٦٨/١ ، والمجموع : ١٦١/٣ ، وحاشية قليوبي : ١٨٢/١ ومنتهى الارادات : ٦٢/١ وشرحه : ١٤٤/١ .

(٢٣) المجموع : ١٦١/٣ وحاشية قليوبي : ١٨٢/١ .

(٢٤) حاشية ابن عابدين : ٢٥٣/١ .

(٢٥) منتهى الارادات : ٦٢/١ وشرحه : ١٤٤/١ .

(٢٦) المجموع : ١٦١/٣ .

(٢٧) رواه البخاري : ١١٧/٩ ومسلم بمعناه : ١٨٢٠/٤ .

(٢٨) كشف القناع : ٢٩٧/١ .

(٢٩) رواه ابن ماجه : ٦٥٩/١ والحاكم في المستدرک : ١٩٨/٢ .

(٣٠) المجموع : ١٦١/٣ وحاشية قليوبي : ١٨٢/١ .

(٣١) حاشية الدسوقي : ٦٨/١ .

(٣٢) فتح القدير : ١٩٠/١ وحاشية ابن عابدين : ٢٥٣/١ .

(٣٣) شرح منتهى الارادات : ١٤٤/١ .

الإدالة :

استدل من قال بعدم القضاء : بأن هذا قد صلى على حسب حاله فلا تجب عليه
الاعادة كالمريض (٣٤) .

واستدل القائلون بالقضاء : بأن هذا عذر نادر غير متصل فلم يسقط الغرض
عنه . كما لو ترك السجود ناسيا (٣٥) .

وقد سبق مثل هذا في مسألة من عجز عن طهارة بدنه .

والذي يبدو لي والله أعلم عدم وجوب الاعادة ولا القضاء لاتفاق الجميع
على أن هذه الصلاة واجبة فكيف نوجب عليه صلاة ثم لا نعتد بها ؟ .

وأما انه عذر نادر غير دائم فصلاة الخوف في حال التحام الصفوف نادرة
غير دائمة وهي مجزئة ، وأما القياس على الناسي فقياس مع الفارق فالناسي
لم يسجد وهذا سجد وقد اتفق على سقوط شرط الطهارة بسبب العجز .

فان قيل من باب الاحتياط قلنا الاحتياط غير الوجوب .

المسألة الثانية : اذا عجز عن الوضوء — أو الغسل — والتيمم هل يجب القضاء :

صورة هذه المسألة أن يسجن أسير في موضع لا ماء فيه ولا ما يصح به
التيمم (٣٦) أو يكون في البحر وليس معه ماء للطهارة ولا يقدر على تناوله من البحر،
أو يعجز مريض عن الوضوء والتيمم ...

فماذا يفعل

١ — ذهب الشافعية (٣٧) والحنابلة (٣٨) : الى أن هذا عليه أن يصلي على
حاله أي بلا تيمم ولا وضوء ، وبه قال ابن حزم (٣٩) وهو قول في المذهب المالكي

(٣٤) المجموع : ١٦١/٣ .

(٣٥) المجموع : ١٦١/٣ .

(٣٦) اتفق الفقهاء على جواز التيمم بالتراب الطيب واختلفوا في غيره وأوسعها مذهب الحنفية

أذ يجوز فيه التيمم بكل ما كان من جنس الأرض حتى الحجر والجص ، انظر فتح القدير :

١٢٧/١ .

(٣٧) المذهب : ٣٥/١ . المجموع : ٢ / ٣٠٧ ، والروضة ١٢١/١ .

(٣٨) شرح منتهى الإرادات ٩١/١ ، مطالب أر . النهي : ٢٠٤/١ .

(٣٩) المحلى : ١٨٨/٢ .

لكنهم اختلفوا بعد ذلك هل يجب عليه الاعادة في الوقت أو القضاء بعده ؟ . فقال الشافعية (٤٠) : يجب عليه القضاء . وبهذا قال بعض المالكية (٤١) .

وقال الحنابلة (٤٢) : لا يجب عليه اعادة ولا قضاء ، وهذا قول في المذهب الشافعي (٤٣) ، وقول عند المالكية (٤٤) ، واليه ذهب ابن حزم (٤٥) .

٢ — وذهب أبو حنيفة (٤٦) : الى أن هذا لا يجب عليه الاداء لكن يجب عليه القضاء .

وقال ابو يوسف ومحمد : يتشبه بالمصلين وجوبا فيركع ويسجد أن وجد مكانا يابسا والا يومئ قائما ثم يعيد قالوا : به يفتي واليه صح رجوع الامام .

لكن يلاحظ أنهم على هذا القول أيضا لم يسموه أداء حتى قال ابن عابدين : قلت : وظاهره أنه لا ينوي أيضا لأنه تشبه لا صلاة حقيقية (٤٦) .

٣ — وذهب المالكية (٤٧) : الى أنه لا يجب عليه أداء ولا قضاء ، واليه ذهب بعض الظاهرية (٤٨) .

الأدلة :

١ — استدلل القائلون بوجوب الاداء وعدم وجوب الاعادة أو القضاء بما يلي : (٤٩)

١ — قول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) (٥٠) .

٢ — وقوله عز وجل : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (٥١) .

٣ — وقوله تبارك وتعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) (٥٢) .

(٤٤،٤١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٦٢/١ .

(٤٦) حاشية ابن عابدين : ٢٥٢/١ وحاشية الطحطاوي على الدر : ١٣٣/١ .

(٤٧) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٦٢/١ .

(٤٨) المحلى : ١٨٩/٢ .

(٤٩) المجموع : ٣٠٩/٢ ، المحلى : ١٩٠/٢ ، وحاشية الدسوقي : ١٦٢/١ .

(٥٠) سورة التغابن : ١٦ .

(٥١) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٥٢) سورة الانعام : ١١٩ .

٤ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم) (٥٣) .

وهذه النصوص واضحة الدلالة على أنه لا يلزم المكلف من الشرائع إلا ما استطاع ، فإن ما لم يستطعه مرفوع عنه ، فالعاجز عن الماء والتراب لا يكلف بوضوء ولا غسل ولا تيمم ، وإن كان قادرا على الصلاة بقي مطالبا بها (٥٤) . نعم إن الصلاة بلا طهارة حرام وباطلة ، لكن هذا في حق غير المضطر ، أما المضطر فلا يكلف بما عجز عنه .

فاذا صلى على هذا الحال فقد أدى ما كلف به كما أمره الله تعالى وبرئت ذمته فلا يطالب بعد بشيء (٥٥) .

٥ - احتجوا بما رواه البخاري (٥٦) ومسلم (٥٧) : (أن عائشة رضي الله عنها استعارت قلادة من أسماء فهلكت ، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من أصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه فنزلت آية التيمم) .

ووجه الدلالة أنهم صلوا بغير طهارة وعلم بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقرهم ، ولم يأمرهم بالقضاء ، ولو كان شيء من ذلك واجبا لبينه النبي صلى الله عليه وسلم .

٦ - واستدلوا من حيث المعنى بأن إيجاب الإعادة يؤدي إلى إيجاب فعل الصلاة الواحدة مرتين وهذا لا دليل عليه ، بل الدليل قائم على المنع منه وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن شرائع الإسلام : (خمس صلوات في اليوم والليلة فقال هل عليّ غيرهن ؟ قال لا إلا أن تطوَّع) (٥٨) .

ب - أما القائلون بوجوب الأداء ثم الإعادة أو القضاء فاستدلوا بما يلي (٥٩) :

١ - جميع الأدلة السابقة من حيث دلالتها على وجوب فعل الصلاة في الوقت .

(٥٣) رواه البخاري : ١١٧/٩ ، ومسلم : ١٨٣/٤ .

(٥٤) شرح منتهى الإرادات : ٩١/١ .

(٥٥) المحلى : ١٨٨/٢ - ١٨٩ .

(٥٦) صحيح البخاري : ٩٢/١ .

(٥٧) صحيح مسلم : ٢٧٩/١ ، واللفظ هنا لمسلم .

(٥٨) رواه البخاري ١٨/١ .

(٥٩) المجموع : ٣٠٩/٢ .

٢ - واحتجوا للاعادة أو القضاء بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور) (٦٠) .

ووجه الدلالة أن صلاة فاقده الطهورين غير مقبولة فلا تبرئ الذمة .

٣ - واستدلوا من حيث المعنى : بأن هذا عذر نادر غير دائم فتجب معه الاعادة أو القضاء كمن صلى محدثا جاهلا أو ناسيا .

٤ - وقالوا ان ايجاب الاعادة أو القضاء احتياط للعبادة .

٥ - ان الصلاة بلا طهارة ناقصة فوجب تدارك النقص ولا سبيل الى ذلك الا بالاعادة أو القضاء (٦١)

ج - اما القائلون بعدم وجوب الاداء ولا القضاء فقد احتجوا بما يلي (٦٢) :

١ - قول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولاجنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ، وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من القائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا) (٦٣) ووجه الدلالة أن الآية تنهى الجنب عن الصلاة مالم يغتسل ، وتبيح له - وللمحدث - أن يتيمم اذا لم يجد الماء فمن عجز عن الماء والترايب منهي عن الصلاة .

٢ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يقبل الله صلاة بغير طهور) (٦٤) نص في المسألة فكيف يطالب بصلاة لا تقبل منه . ومثله قوله عليه السلام : (لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ) (٦٥) .

٣ - عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (مفتاح الصلاة الطهور) (٦٦) وهذا الحديث كسابقه يفيد منع المحدث من الصلاة . واذا كانت هذه النصوص تمنع المحدث من الصلاة فقد ثبت أنه غير مطالب بها في الوقت ، واذن لا يطالب بالقضاء لانه فرع عن الاداء وبطل عنه (٦٧) .

(٦٠) صحيح مسلم : ٢٠٤/١ بلفظ (لا تقبل صلاة بغير طهور) وانظر تلخيص الحبير : ١٢٨/١ .

(٦١) المجموع : ٣٠٥/٢ .

(٦٢) المحلى : ١٩٠/٢ - ١٩١ .

(٦٣) سورة النساء : ٤٣ .

(٦٤) رواه مسلم : ٢٠٤/١ .

(٦٥) البخاري : ٤٦/١ ومسلم : ٢٠٤/١ .

(٦٦) مسند الشافعي (بدائع المن) ٦٨/٦ ومسند احمد ١٢٣/١ .

(٦٧) حاشية النسوتي : ١٦٢/١ .

د - وأما القائلون بعدم وجوب الأداء وبوجوب القضاء :
فقد استدلوا (٦٨) بنفس أدلة الفريق الثالث ، لكنهم قالوا : ان شرط وجوب
القضاء ليس تعلق الاداء بنفس المكلف بل به أو بغيره من الناس (٦٩) .

أي ان الامر اذا توجه الى المكلف كان عليه أن يؤديه في وقته ، فإذا لم يمكن
الاداء لعدم توفر شروطه وجب التدارك بالقضاء بعد الوقت عند توفر الشروط لأن
وقت القضاء واسع .

مناقشة الأدلة والترجيح :

أ - أما القائلون بوجوب الاداء : فقد اعترض عليهم بأدلة من منع الاداء لعدم
توفر الشروط : كقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
ولا جنباً الا عابري سبيل) (٧٠) وقد أجابوا عن ذلك (٧١) : بأن هذه الأدلة محمولة
على من وجد المطهر من ماء أو قراب ، أما المضطر فله حكم آخر دلت عليه نصوص
أخرى هي ما قدمنا ، وكل احكام الشريعة تحمل على غالب أحوال الناس ، أما
الأحوال الاستثنائية فلها أحكام خاصة .

وهذا الجواب واضح وسليم لاننا بين امرين : أما أداء الصلاة مع نقص في
الشروط للضرورة ، وأما إسقاطها بلا بدل في الوقت ، والاول له نظائر في الشريعة
كصلاة المستحاضة (٧٢) ، ودائم الحدث ، ومن لا يجد ما يستتر به عورته ، وأما
الثاني فلا دليل عليه ، فهو إسقاط واجب بلا دليل مع كمال عقل المكلف وقدرته على
الاداء . والامر الحاسم في المسألة اقرار النبي صلى الله عليه وسلم للصحابة عندما
صلوا بلا طهور .

إذا ترجح وجوب الاداء في الوقت بقي الخلاف بين من يقول بالقضاء
بعد ذلك وبين من لا يقول به .

أما الذين قالوا بوجوب الاداء ثم القضاء ، فيؤخذ عليهم أنهم احتجوا بأدلة
من أوجب الاداء في الوقت ، وبأدلة من منع الاداء ، فقد رأوا أنه لا يوجد ما يسقط

(٦٨) حاشية ابن عابدين : ٢٥٢/١ وحاشية الطعطارى على الدر : ١٢٢/١ .

(٦٩) حاشية الدسوقي ١٦٢/١ .

(٧٠) النساء : ٤٣

(٧١) المجموع : ٣١٠/٢ ، والمطى : ١٩١/٢ .

(٧٢) الاستحاضة هي الدم الخارج من فرج المرأة ما هو بحيض ولا نفاس ، وقد قال النبي ﷺ
للمستحاضة (اجتنبى الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلى وتوضئى لكل صلاة ثم صلى وإن قطرت
الدم على الحصى) رواه أحمد وابن ماجه وغيرهما . انظر نيل الاوطار ٣٢٣/١

وجوب الاداء ، ثم قالوا هذا الاداء لا يكفي لانه بغير طهارة .

ويقال لهم : هل الصلاة التي أداها في الوقت صحيحة أم باطلة ؟ فان قالوا صحيحة فما معنى الامر بالقضاء ؟ وان قالوا باطلة ، فلماذا يؤمر بصلاة باطلة (٧٣) .

والحق ان هذا لم يخف على أصحاب هذا القول — بدليل أن في مذهبهم قولاً بعدم وجوب القضاء والاكتفاء بما أدى في الوقت (٧٤) — لكن يبدو لي أنهم أرادوا الاحتياط لتبرا الذمة بيقين نظراً لقوة الأدلة المتعارضة فعملوا بمقتضى الدليلين ، ولذا قالوا : ان كلتا الصلاتين — أي في الوقت وبعده — واجبة لانه مأمور بها (٧٥) .

وأجابوا على قول من قال : ان هذا يوجب ان تصلى الفريضة الواحدة مرتين . بأن هذا لا مانع منه اذا قام عليه الدليل ، كمن اجتهد في القبلة فصلى ثم تبين الخطأ فالواجب عليه أن يعيد مع أن الصلاة الاولى واجبة عليه اذ العمل بالاجتهاد واجب .

وأجابوا عن أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الصحابة بالقضاء في حديث عائشة المتقدم بأن تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز والقضاء على التراخي (٧٦) ، وقالوا أيضاً ان هذا عذر نادر غير متصل فالامر بالقضاء لا يؤدي الى الحرج .

المسألة الثالثة : اذا عجز عن ستر العورة هل يجب القضاء ؟

يتفق الفقهاء أيضاً على أن ستر العورة واجب ويتفقون على أنه شرط لصحة الصلاة (٧٧) ، وفي قول مرجوح في مذهب مالك أن سترها واجب لكنه غير شرط لصحة الصلاة (٧٨) .

واستدل الجمهور لقولهم بقول الله تعالى : (يا بني آدم خذوا زينتك عند كل مسجد) (٧٩) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا يقبل الله صلاة حائض — أي بالغلة — الا بخمار) (٨٠) رواه ابو داود والترمذي .

-
- (٧٣) المحلى : ٢٩٥/٣ .
(٧٤) المجموع : ٣٦٠/٢ والروضة : ١٢١/١ .
(٧٥) المجموع : ٣٠٨/٢ .
(٧٦) المجموع : ١٧٠/٣ ، ١٧٢ .
(٧٧) بداية المجتهد : ٩٩/١ ، فتح القدير : ٢٥٦/١ ، شرح المحلى على المنهاج : ١٧٦/١ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢١٢/١ ، المحلى : ٢٧٠/٣ ، منتهى الارادات : ٦٠/١ .
(٧٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢١٢/١ .
(٧٩) الاعراف : ٢١ .
(٨٠) سنن أبي داود ١٤٩/١ وسنن الترمذي : ٢١٥/٢ رقم : ٢٧٧ والحاكم في المستدرک : ٢٥١/١ ، وصحيح ابن خزيمة : ٢٨٠/١ .

لكن لو عجز المصلي عن ستر عورته فماذا يفعل ؟ هل يصلي وعورته بادية ؟
أم يؤخر الصلاة ويتقضي ؟

اتفق الفقهاء هنا على أن هذا يصلي في الوقت عريانا ولا إعادة عليه ولا قضاء (٨١) لكن المعتمد عند المالكية وجوب الإعادة في الوقت فقط أما بعده فلا (٨٢).

وقد استدلل الجمهور على وجوب الصلاة واجزائها بما يلي (٨٣) :

١ - قول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) (٨٤) ووجه الدلالة أن كل من عجز عن شيء لا يكلف به فالمعجز عن الستر لا يكلف به ولا تبطل صلاته بفقدانه .

٢ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) فمن فقد الساتر بسبب ما فقد أكره على الصلاة عريانا فلا يؤاخذ .

٣ - عن أنس أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ركبوا فسي السفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا قعودا بإيماء (٨٥) .

٤ - وعن ابن عمر في قوم انكسرت مراكبهم فخرجوا عراة قال : يصلون جلوسا يومئون إيماء برؤوسهم (٨٦) . ولم ينقل عن الصحابة خلافه .

(٨١، ٨٢) فتح القدير : ٢٦٤/١ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٢٢١، ٢١٧، ٢١٢/١ المجموع : ١٨٩/٣ ، حاشية قليوبي ١٧٦/١ المغني : ٥٩٢-٥٩٣ ، والمحلى ٢٧٠/٣ .

(٨٢) حاشية الدسوقي : ٢١٢/١ ، ٢١٧ ، ٢١٩ .

(٨٤) البقرة / ٢٨٦ .

(٨٥) فتح القدير ٢٦٤/١ .

(٨٦) المغني : ٥٩٢/١ .

المبحث الثاني

فوات العبادات بلا عذر وأحكامه

تختلف الأحكام المترتبة على فوات العبادات بلا عذر باختلاف نوع العبادة ، وكيفية فواتها ، ولكن المسألة المشتركة بين جميع العبادات التي هي أركان الإسلام أن فواتها إذا كان بسبب إنكار فرضيتها ، أو الاستخفاف بها فهو كفر وردة عن الإسلام يطبق على فاعله أحكام المرتدين ، وهذا بإجماع المسلمين (١) ، وإن كان ذلك لا يعفيه من وجوب القضاء — عند الشافعية — إذا رجع إلى الإسلام واحتدى بعد الضلال (٢) .

وللوقوف على بقية المسائل وأحكامها لابد من استعراضها واحدة واحدة ، وهذا ما سنفعله في هذا البحث ذاكرين المسائل المتعلقة بكل عبادة في مطلب خاص .

المطلب الأول

أحكام فوات الصلاة بلا عذر

يتحقق فوات الصلاة بلا عذر بخروج وقتها (٣) قبل أن يؤديها المكلف ، وليس له عذر مما سبق ، ولا خلاف في أن تركها حتى يخرج وقتها حرام يأثم فاعله ، قال الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) (٤) ويندرج تحت هذا المطلب المسائل التالية :

المسألة الأولى : هل يكفر تارك الصلاة كسلا :

ذهب الحنفية (٥) ، والمالكية (٦) ، والشافعية إلى أن تارك الصلاة كسلا

(١) انظر : المجموع : ١٧/٣ ، والروضة : ١٤٦/٢ ، وحاشية الدسوقي : ١٨٩/١ ، والمفتي لابن قدامة : ٤٤٢/٢ وفتح القدير : ٤٩٧/١ .

(٢) المجموع : ١٧/٣ ، ٥/٣ ، ٢٧٥/٦ ، والروضة : ١٤٧/٢ أما الحنفية والمالكية والحنابلة (في أول) فذهبوا إلى عدم وجوب القضاء . انظر فتح القدير ٤٩٧/١ ، ومجمع الأنهر ، وبتدر

المتقى : ١٤٧/١ ، وحاشية الدسوقي : ٣٠٧/٤ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٨٤٢/٢ ، والمفتي مع الشرح الكبير : ٤١٠/١ ، ومال ابن قدامة إلى مثل قول الشافعية .

(٣) سبق بيان بداية كل وقت ونهايته .

(٤) سورة الماعون : ٤ ، ٥ .

(٥) فتح القدير : ٤٩٧/١ .

(٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٢٨٩/١ .

مسلم ، وإن ترك الصلاة لا يوجب الحكم بالكفر ، قال النووي (٧) وبه قال الاكثرون من السلف والخلف .

وأما الحنابلة (٨) : فلهم في ذلك رأيان : الاول أنه يكفر ويعامل كالمرتد ، والثاني : أنه لا يكفر ، وقد رجح ابن قدامة في المغني عدم كفره .
وقد روي القول بكفره عن علي بن أبي طالب ، وابن المبارك واسحق بن راهوية وبعض الشافعية (٩) .

الإدالة :

استدل من قال بعدم كفر تارك الصلاة كسلا بما يلي (١٠) :

١ - عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (خمس صلوات افترضهن الله ، من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد أن يفر له ، ومن لم يفعل ، فليس له على الله عهد ان شاء غفر وان شاء عذبه) حديث صحيح رواه ابو داود وغيره بإسناد صحيح (١١) ، ووجه الدلالة في الحديث أن من لم يصل داخل تحت المشيئة وقد يشاء الله أن لا يعذبه مع أن الكفار مقطوع بمذابهم ودخولهم النار فدل على أن تارك الصلاة ليس من الكفار .

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم : (من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة) ، رواه مسلم (١٢) وهذا يفيد بعمومه أن تارك الصلاة المعتقد بأنه لا اله الا الله يدخل الجنة ولو كان كافرا لم يدخلها .

ومثل هذه الاحاديث كثير وعمومها يفيد ذلك .

٣ - أن المسلمين سلفا ، وخلفا ، ما زالوا يورثون تارك الصلاة ويرثون عنه ولو كان كافرا في نظرهم لما ورث ولا ورث عنه (١٣) .

٤ - اتفاق المسلمين على غسل تارك الصلاة والصلاة عليه ولو كان كافرا في نظرهم لما غسلوه ولا كفنوه ولا صلوا عليه (١٤) .

(٧) المجموع : ١٨/٣ .

(٨) المغني : ٤٤٤/٢ .

(٩) المجموع : ١٨/٣ .

(١٠) المجموع : ١٩/٣ .

(١١) سنن أبي داود : ١٠٠/١ ، ومسند أحمد : ٣١٧/٥ وانظر الفتح الرباني : ٢٢٤/٢

(١٢) صحيح مسلم : ٥٥/١

(١٣) المجموع : ١٩/٣ .

(١٤) المغني : ٤٤٦/٢

وأما من قال بكفره فاحتج بما يلي(١٥) :

١ - عن جابر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة) ، رواه مسلم(١٦) ، قال النووي : رواه مسلم بهذا اللفظ .

وهكذا الرواية : (الشرك والكفر) بالواو ، وفي غير مسلم : (الشرك او الكفر)(١٧) .

٢ - عن بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) رواه الترمذي(١٨) والنسائي(١٩) وقال الترمذي حديث حسن .

٣ - وعن شفيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق على جلالته قال : (كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفر غير الصلاة) ، رواه الترمذي(٢٠) ، رواه الترمذي في كتاب الايمان باسناد صحيح(٢١) .

٤ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (أول ما تفقدون من دينكم الامانة وآخر ما تفقدون الصلاة) قال الامام احمد كل شيء ذهب آخره لم يبق منه شيء(٢٢) .

مناقشة الأدلة ،

ان القول بكفر تارك الصلاة مشهور عن مذهب الامام احمد ، ومع ذلك نجد من علماء هذا المذهب من ينكر أن يكون في المذهب خلاف في أنه ليس بكافر ، قال في المغني(٢٣) .

(١٥) المجموع : ١٨/٣ ، والمغني ٤٤٤/٢

(١٦) صحيح مسلم : ٨٨/١ .

(١٧) المجموع : ١٨/٣ وانظر سنن الترمذي : ١٢/٥ والفتح التبراني : ٢٢١/٥

(١٨) سنن الترمذي : ١٣/٥ رقم : ٢٦٢١

(١٩) سنن النسائي : ٨١/١

(٢٠) سنن الترمذي / كتاب الايمان : ١٤/٥

(٢١) المجموع : ١٩/٣

(٢٢) المغني : ٤٤٤/٢ ، وذكره السيوطي في جمع الجوامع : ٣٢٨/١ وقال رواه الخرائطي عن

أنس وذكره في مجمع الزوائد ٣٢٩/٧ موقوفا على ابن مسعود وقال رواه المطبراني .

(٢٣) المغني : ٤٤٥/٢

بعد أن ذكر الرواية الثانية القائلة بعدم التكفير : وهذا اختيار أبي عبد الله ابن بطه وأنكر قول من قال أنه يكفر ، وذكر أن المذهب على هذا لم يجد في المذهب خلافا فيه . وابن قدامة يرجح هذا فيقول : وهذا أصوب القولين (٢٤) .

وإذا تبين عدم الخلاف فإنهم يجيبون عما ورد في الأحاديث التي احتج بها من قال بكفره بما يلي :

١ - أن المراد بهذه الأحاديث التغليظ على تارك الصلاة وتشبيهه بالكفار لا حقيقة الكفر كتقول النبي صلى الله عليه وسلم : (سياب المسلم فسوق وقتاله كفر) (٢٥) . وقوله : (من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما) (٢٦) وقوله : (من قال مطرنا بنوء الكواكب فهو كافر بالله مؤمن بالكواكب) (٢٧) وقوله : (من حلف بغير الله فقد أشرك) (٢٨) وأشبهه ذلك (٢٩) .

٢ - وقالوا أن المراد أن تارك الصلاة مشارك للكافر في بعض أحكامه وهو وجوب القتل .

وانما لجأوا إلى هذا التأويل للجمع بين نصوص الشرع وتوابعه التي ذكرناها (٣٠) ، ومن المعلوم أنه لا يحكم بكفر المسلم إلا بيقين ولا يكفر بشيء إلا إذا وجد دليل قاطع على أن هذا الفعل أو القول أو العقيدة كفر .

ولهذا يبدو لي رجحان القوم بعدم كفر تارك الصلاة كسلا لأن النصوص الواردة بكفره يوجد ما يعارضها وهي قابلة للتأويل . ولكني أتبه إلى أمرين خطيرين .

الاول : أن ترك الصلاة في الزمن السابق كان بسبب الانهماك في الدنيا ومشاغفها .

أما اليوم - وقد غزت بلادنا آراء الكفار وضلالاتهم - فإن ترك الصلاة قد يكون مشوبا بالاستخفاف بالدين والشك في العقائد الإسلامية غالبا ، و (لا اله

(٢٤) المغني : ٤٤٦/٢ .

(٢٥) رواه البخاري : ١٩/١ ، ١٨/٨ ، ٦٣/٩ .

(٢٦) رواه الترمذي : ٢٢/٥ ومسلم بلفظ قريب : ٧٩/١ .

(٢٧) الموطأ : ١٥٤/١ ومسلم ٨٤/١ بلفظ قريب .

(٢٨) أبو داود : ١٩٩/٢ والترمذي ١١٠/٤ رقم : ١٥٣٥ وأحمد في المسند ١٢٥/٢ والحاكم في

المستدرک : ١٨/١ و ٢٩٧/٤ .

(٢٩) المغني : ٤٤٦/٢ .

(٣٠) المجموع : ٢٠/٢ .

الا الله التي يخرج بها تارك الصلاة من النار مزرعة في قلوب بعضهم ، او أن الدين كله ليس على بالهم . ولذا تجد الملتزم منهم بالفكر الاسلامي ملتزم بالصلاة . ولهذا يجب على اولياء الامور ان يبحثوا عما وراء ترك الصلاة في اذهان ابنائهم فيكافحوه ، قبل ان يستفحل . ويعزلوهم عن خلطاء السوء ، وعلى الفقهاء ان لا يحكموا على تاركي الصلاة بظواهر عبارات الفقهاء بل يجب التفصيل وتعليق الحكم بالدوافع لترك الصلاة .

الثاني اذا كان الفقهاء قد اختلفوا في كفر تارك الصلاة فكفى بترك الصلاة ذنباً أن يختلف في كفر صاحبه . وأن يكون تارك الصلاة مثكوكاً في اسلامه .

المسألة الثانية : الجزاء الديني لترك الصلاة (٣١) .

اذا ترجع عدم كفر تارك الصلاة كسلاً فما هي عقوبته الدينية ؟ .

ان بحث ذلك محله في باب الحدود ولكننا نلم به بايجاز لما له من صلة بالموضوع .

١ - ذهب الشافعية (٣٢) والمالكية (٣٣) والحنابلة (٣٤) الى أن تارك الصلاة جزاؤه القتل .

٢ - وذهب الحنفية (٣٥) الى أن جزاءه أن يضرب ويحبس حتى يصلحها ولا يقتل الا اذا جحدتها .

الادلة :

اشهر ما احتج به أصحاب الرأي الاول مايلي (٣٦)

١ - قول الله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ان الله غفور رحيم) (٣٧) فقد أمرت الآية بقتل المشركين وشرطت في تخليتهم سبيلهم التوبة

(٣١) انظر بداية المجتهد : ٧٩/١ .

(٣٢) المجموع : ١٧/٣ ، والروضة : ١٤٦/٢-١٤٧ .

(٣٣) حاشية الدسوقي : ١٨٩/١ .

(٣٤) المغني : ٤٤٢/٢ .

(٣٥) فتح القدير : ٤٩٧/١ .

(٣٦) المجموع : ١٩/٣ ، والمغني : ٤٤٢/٢ .

(٣٧) التوبة : ٥ .

وهي الاسلام ، واقامة الصلاة ، وايتاء الزكاة ، فالاسلام وحده ليس كافيا للكفا
عنهم بل لابد من اقامة الصلاة ، وايتاء الزكاة ، لكنه لا يقتل بمنع الزكاة اذ يمكن
اخذها منه عنوة فان قاتل دون ذلك فقد اباح دمه . واما الصلاة فلا يمكن حملها
عليها .

٢ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (امرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا
ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم) رواه البخاري (٣٨) ومسلم (٣٩) .

ووجه الدلالة في الحديث انه اشترط لعصمة الدم اقامة الصلاة .

وأهم ما احتج به اصحاب الرأي الثاني ما يلي : (٤٠)

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى
ثلاث الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة) ، رواه
البخاري (٤١) ومسلم (٤٢) ووجه الدلالة أن الحديث حصر ما يبيع الدم بثلاثة
اشياء وليس فيها ترك الصلاة .

واجاب الجمهور على ذلك بأن الحديث ليس للحصر بدليل وجوب قتل
آخرين لم يذكرهم الحديث كالصائل اذا لم يندفع الا بالقتل ، وقد اجمع الصحابة
على قتال مانعي الزكاة .

المسألة الثالثة : هل يجب قضاء ما فات من الصلاة بلا عذر :

هذه المسألة مما يثيره بعض المتفقيين هذه الايام بعد أن كثر ترك الصلاة
والصوم عمدا ، ويرون أن القول بوجوب قضاء ما فات من الصلاة أو الصيام
— كما هو معروف بين العلماء والعامّة — قد يكون مانعا من التوبة ، ويتلمسون
لإسقاط القضاء سندا من أقوال بعض العلماء ، فيحتجون بقول ابن حزم وابن
تيمية وغيرهما ، والواجب أن نحتكم الى الكتاب والسنة . قال رسول الله صلى

(٣٨) البخاري : ١٣/١ .

(٣٩) مسلم : ٥٣/١ وقد تقدم

(٤٠) المجموع : ١٨/٣

(٤١) صحيح البخاري ٦/٩

(٤٢) صحيح مسلم ١٣٠٢/٣

الله عليه وسلم : (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به) (٤٣) والواجب معرفة ما يؤدي اليه الدليل ، فقد قيل اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال ، ونحن نعرض هذه المسألة بأدلتها ثم نرى ما الذي يؤيده الدليل .

أ - ذهب جمهور الفقهاء ومنهم أصحاب المذاهب الأربعة المشهورة الى وجوب قضاء ما فات من الصلاة أو الصيام عمداً ، بل قالوا ، ان وجوب القضاء اجماع (٤٤)

وسواء منهم من قال ان القضاء يجب بالامر الاول ومن قال ان القضاء يحتاج الى امر آخر كما تقدم ، لان أصحاب القول الاول يرون ان العبادة اذا وجبت لم تبرأ منها الذمة الا بالاداء ، فاذا تعذر الاداء وجب ابراء الذمة بالقضاء .

وأصحاب القول الثاني قالوا : ان دليل القضاء في هذه المسألة موجود وهو ما سيأتي قريباً .

ب - وذهب ابن حزم (٤٥) وابن تيمية (٤٦) وابن القيم الى ان من تعدد ترك الصلاة حتى خرج وقتها لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ليثقل ميزانه يوم القيامة وليتق وليستغفر الله عز وجل .

الادلة :

استدل الجمهور لمذهبهم بما يلي :

أ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (اذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول : أقم الصلاة لذكري) (٤٧) .

ووجه الدلالة : أن النوم والنسيان من الاعذار الشرعية ومع ذلك لم يسقط بهما وجوب الصلاة بعد خروج وقتها وطولب النائم والناسي بالقضاء ، فمن فاتته الصلاة بلا عذر أولى بعدم السقوط ، وأولى بوجوب القضاء ، ثم ان الحديث قد أفاد أن الفرائض كما تقع في وقتها المحدد لها ابتداء يمكن ايقاعها بعد الوقت الا ما

(٤٢) حديث رقم (٤١) في الأربعين النووية وقال حسن صحيح رويناه في كتاب الحجة بسند صحيح .
(ملحوظة) عدد أحاديث الأربعين النووية : اثنان وأربعون حديثاً .

(٤٤) المفني : ٤٦/٢ ، والغاية شرح الهداية : ٨٥/١ وحاشية الدسوقي ٢٦٢/١ ، والمجموع : ٧٥/٣ .

(٤٥) المحلى ٣١٩/٢ - ٣٣٦ .

(٤٦) الاختيارات الفقهية من فتاوي ابن تيمية ص ٢٤

(٤٧) رواه مسلم ٤٧٧/١ وقد تقدم .

استثناء الدليل كالحج . وكون التأخير أثماً أمر آخر ، فإن أخرت بعذر فلا إثم ، وإن أخرت بلا عذر فالإثم حاصل . لكن الحديث أفاد أن الارتباط بالوقت ليس كارتباط الصفة بالموصوف بحيث لا تسمى الفريضة باسمها إلا إذا وقعت في وقتها بل يمكن أن تقع بعد الوقت ويكون لها نفس الاسم ، فإن قيل أن الحديث قد جعل ما بعد الوقت الأول وقتاً للفائتة بالنوم ونحوه فهي ليست فائتة ، فالجواب أن الحديث وإن سماه وقتاً لكنه ليس بمعنى الوقت الأول لأنه غير محدد فصار المطلوب فيه كالفرض المطلق عن التوقيت ، ولأنه قد تجتمع فيه عدة فرائض من جنس واحد كأن ينام عن عدة صلوات ، وما هكذا شأن الوقت الذي اقتت به الصلوات أولاً ، فصار المعنى كأن الحديث يقول : فقد لزمتم نمته تلك الصلاة وليؤدها بعد زوال العذر بلا تحديد وقت ، إذن فقد زال الارتباط بالوقت المحدد وهذا عين ما نقول .

٢ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (دين الله أحق أن يقضى) (٤٨) والحديث وارد في الحج عن الغير وقد شبه العبادة بالفائتة بالدين وورد مثله في الصوم فدل ذلك على أن العبادة إذا فاتت - بصرف النظر عن سبب فواتها - صارت ديناً يقضى كما تقضى الديون وأولى بل أن بعضها يصح قضائها عن الغير كما ثبت بالأحاديث الصحيحة ، وأقول : بصرف النظر عن سبب الفوات لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفهم من المسائل عن سبب الفوات ، فإذا ثبت هذا في القضاء عن الغير فالقضاء عن النفس أولى .

٣ - ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد شغل عن صلاة العصر بقتال الكفار في غزوة الأحزاب ولم تكن قد شرعت صلاة الخوف (٤٩) حتى غابت الشمس وقال : ما لألله قبورهم وبيوتهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس (٥٠) متفق عليه ، وفي رواية لمسلم (٥١) : شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر - ووجه الدلالة أن الفوات هنا كان بعذر ، أما النسيان والسهو (٥٢) نظراً لحال القتال ، أو أنه كان من الجائز تأخير الصلاة في مثل هذه الحالة قبل أن تشرع صلاة الخوف ، ولم يكن تأخيرها معصية قطعاً لأن الأنبياء معصومون ومن قال ذلك يكثر (٥٣) ، لكن محل الشاهد أن الصلاة يمكن إيقاعها بعد خروج وقتها .

(٤٨) رواه البخاري ٤٦/٣ ، ورواه مسلم : ٨٠٤/٢ .

(٤٩) نيل الأوطار : ٣٣/٢ ومسند الشافعي : ٥٥/١ ، والفتح الرباني ٣٠٩/٢ .

(٥٠) البخاري : ٥٢/٤ ، ١٤١/٥ ، ١٠٥/٨ بلفظ قريب ومسلم : ٤٣٧/١ .

(٥١) ٤٣٧/١ .

(٥٢) نيل الأوطار : ٣٣/٢ .

(٥٣) المحلى : ٣٣٠/٢ .

٤ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض) (٥٤) ووجه الدلالة أن الحديث ذكر حالتين للأفطار : الأولى : **أفطار** المذخور وهو من غلبه القيء ، وهذا لا يفسد صومه ولا قضاء عليه . الثانية : **أفطار** غير المذخور الآثم بإفطاره (٥٥) بالاتفاق وهذا قد أوجب عليه الحديث القضاء .

وهذا موضع الشاهد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب القضاء على من أفطر بلا عذر (٥٦) فدل على أن العبادة إذا فانت بلا عذر وجب قضاؤها بعد الوقت ولو كان المؤخر لها عن وقتها آثما بتأخيرها .

٥ — من أفسد صومه بالجماع وجب عليه القضاء مع الكفارة ، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المجامع في نهار رمضان أن يصوم يوما مع الكفارة) أي يذل اليوم الذي أفسده بالجماع عمدا رواه البيهقي (٥٧) بإسناد جيد (٥٨) ، وأبو داود (٥٩) نحوه .

(وهذه المسألة ستعرض لها إن شاء الله) ، وموضع الشاهد إيجاب قضاء العبادة التي فانت بلا عذر كما في الحديث السابق .

وقد استدل ابن حزم ومن وافقه بما يلي : (٦٠)

١ — قول الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) (٦١) وقوله عز وجل : (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) (٦٢) ووجه الدلالة : أنه لو كان العامد لترك الصلاة مدركا لها بعد الوقت لما كان له الويل ولا لقي القي .

(٥٤) ابن ماجه : ٥٣٦/١ وانظر تلخيص الخبير : ٢٠١/٢ ورواه ائرمذي ٩٨/٢ رقم : ٢٧٠ ، وأبو داود : ٥٥٥/١ .

(٥٥) المحلى : ٢٧١/٦ .

(٥٦) المجموع : ٣٧٢/٦ .

(٥٧) ٢٢٦/٤ — ٢٢٧ من عدة طرق .

(٥٨) المجموع : ٧٥/٣ وانظر تلخيص الخبير ٢١٩/٢ .

(٥٩) ٥٥٨/١ .

(٦٠) المحلى : ٣٣٦—٣١٩/٢ .

(٦١) سورة المساعون : ٥٤ ،

(٦٢) سورة دريم : ٥٩

٢ — ان الصلاة لها وقت محدد ولا فرق بين من صلاها قبل وقتها ومن صلاها بعد وقتها لان كليهما صلى في غير الوقت ، وكليهما تعدى حدود الله وقد قال الله تعالى (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) (٦٣) والا لما كان لتحديد الوقت فائدة ، ومن صلى قبل الوقت صلاته غير مجزية باتفاق ، فيكون من صلى بعد الوقت مثله .

٣ — القضاء يحتاج الى دليل ولا دليل — وليس القياس دليلا عنده بسبل الدليل الكتاب والسنة والاجماع فقط — ولو كان واجبا لبينه الله تعالى او بينه رسوله عليه الصلاة والسلام .

٤ — من قال بالقضاء يرد عليه ما يلي :

— هل الصلاة التي تفعل بعد الوقت باسم القضاء هي عين ما طلبه الله من المكلف أم غيره ؟ ان كان عينه فلا اثم في التأخير . وهذا باطل .

وان كان غيره فهي أمر بغير ما أمر الله به وهذا لا يجوز .
— هل ايقاع الصلاة بعد الوقت طاعة أم معصية ؟ ان قيل طاعة فهذا مخالف للاجماع ، وان قيل معصية فان المعصية لا تنوب عن الطاعة .

٥ — لا يصح قياس العامد على الناسي ونحوه ، لان العامد ضد الناسي والاول عاص والثاني غير عاص .

٦ — استشهد بآثار عن الصحابة في تحريم تأخير الصلاة عن وقتها ، فلو كان القضاء يعني لما كان لهذا معنى .

٧ — صلاة الخوف دليل على عدم امكان التأخير عن الوقت ، وكذلك صلاة المريض .

٨ — لا يجوز الاحتجاج بحديث تأخير الصلاة يوم الخندق لان الكلام هنا عن العاصي بالتأخير والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن عاصيا بذلك — كما تقدم — ومن نسب العصيان للرسول صلى الله عليه وسلم فقد كفر .

٩ — اما وجوب التوبة والاكثار من التطوع ، فالدليل عليه قول الله تعالى : (فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا ، الا من تاب وآمن وعمل صالحا فأولئك يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ) (٦٤) ومثل هذه الآية كثير في

(٦٣) سورة الطلاق : ١.

(٦٤) سورة مريم : ٥٩

كتاب الله تعالى ، ولقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (أول ما يحاسب الناس به يوم القيامة من أعمالهم الصلاة ، يقول ربنا تبارك وتعالى : لملائكته وهو أعلم انظروا في صلاة عبدي أتمها أو نقصها فإن كانت تامة كتبت تامة ، وإن كان انتقص منها شيئا قال انظروا هل لعبدي من تطوع فإن كان له تطوع قال : أتموا لعبدي فريضته من تطوعه ثم تؤخذ الأعمال على ذلك) (٦٥) .

هذه خلاصة ما احتج به ابن حزم حاولت أن لا أترك له دليلا إلا وذكرته .

مناقشة الأدلة والترجيح :

من تأمل رأي الطرفين يبدو له ما يأتي :

١ - أن الخلاف ليس عمليا بل هو نظري لأن ابن حزم يطالب بترك الصلاة عمدا بصلاة نوافل تعادل الفريضة الفائتة وزيادة لكي تحسب له عن الفريضة يوم القيامة ، وإنما قلت : وزيادة لأنه يقول : الفريضة فيها جزء من الخير ، والنافلة فيها جزء من الخير فلا بد أن يجتمع من جزء التطوع إذا كثر ما يوازي جزء الفريضة ويزيد عليه (٦٦) .

والجمهور يطالبه أن يصلي عن كل فريضة مثلها باسم القضاء ، فرجع الخلاف إلى النية والاسم هل نسميها نافلة أم قضاء ؟ وهل ينوي بصلاتها النافلة المطلقة لتسد مسد الفريضة الفائتة أم ينوي الفريضة الفائتة ؟ وهذا خلاف نظري كما قلت .

٢ - من النقطة السابقة يظهر أن ابن حزم لا يفتح لتاركي الصلاة باب التهريب من الفرائض بل يشدد عليهم ويطالبهم بنوافل تزيد على ما تركوا من فرائض ، وأزيد هذه النقطة أيضا فأقول : أن ابن حزم وغيره ممن قال بعدم صحة القضاء إنما قالوا ذلك من باب التشديد على تارك الصلاة لأنهم رأوا أن القضاء شرع رحمة بالنائم والناسي وأصحاب الإعذار ، أما العائد الآثم بتركها فلا يستحق هذه الرحمة (٦٧) ، فهم يرون أن ذنبه أكبر من أن يكفر بالقضاء كقول الحنفية أن القاتل عمدا لا كفارة عليه - كالقاتل خطأ - لأن ذنبه أكبر من أن تكفره هذه الكفارة (٦٨) ، وكذلك قالوا في اليمين الغموس (٦٩) .

(٦٥) النسائي : ٨٢/١ بلشظ قريب ، وابن ماجه : ٤٥٨/١ بلشظ قريب وأحمد في المسند : ٦٥/٤ بمعناه

(٦٦) المحلى : ٣٣٢/٢ .

(٦٧) العناية شرح الهداية وفتح القدير : ١٨٥/١ .

(٦٨) الهداية مع نكتة فتح القدير : ٣٠٩/١ .

(٦٩) فتح القدير : ٦٠/٥ .

وهذه النقطة جديرة بالاهتمام لانها عكس ما يفهمه الكثيرون من الذين ينادون بهذا الرأي .

٣ — يلاحظ من أدلة ابن حزم أنه يرى أن الجمهور يساوون بين قضاء النائم ونحوه وبين قضاء العامد من كل وجه ، ويساوون بين قضاء الآثم بالترك وبين الاداء . فهو يقول : (فمن أين أجاز من أجاز تعتمد تركها حتى يخرج وقتها ؟ ثم أمره بأن يصليها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تجزئه كذلك من غير قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قول لصاحب ولا قياس) (٧٠) .

وسبحان الله من الذي يقول بجواز تعتمد ترك الصلاة ؟ لقد قدمنا أنهم يقولون بقتل تارك الصلاة ، فهل يقتل فيما يجوز فعله ؟ رحم الله ابن حزم لقد كان غير دقيق في هذا ، وكان غير هذا أولى به .

ان المشكلة كما يطرحها الجمهور : كيئن يتوب تارك الصلاة ؟ ويقولون لابد الى جانب شروط التوبة الاخرى كالندم والعزم على عدم العودة ان يتدارك ما يمكن تداركه ، وتدارك الصلاة بقضائها ، وكذلك الصيام (٧١) ، وبعبارة اخرى ان تارك الصلاة ارتكب ذنبين :

الاول : عدم صلاة الركعات المفروضة .

والذنب الثاني : تأخيرها عن وقتها ، واذا كان الذنب الثاني لا تدارك له بعد أن خرج الوقت فإن الاول يمكن تداركه بفعل نفس العدد والكيفية من الركعات الفائتة فاثم التأخير باق عليه متروك أمره الى الله . واثم عدم فعل الركعات يرجى غفرانه بقضائها ، ومثال ذلك زكاة الفطر فهي :

١ — مبلغ من المال يجب اعطاؤه للفقراء .

٢ — ويجب أن يعطى قبل انتهاء يوم العيد فاذا انتهى يوم العيد وجب دفع المال وبقي اثم التأخير . وابن حزم لا يخالف الا فيما ينوي مصلي هذه الركعات .

بعد هذا نستعرض أدلة ابن حزم لنرى أنها لاتدل على بطلان مذهب الجمهور .

١ — قول الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقوله عز وجل : (فخلفوا خلف أضعاف الصلاة . .) الآية هما فيمن لم يتسب

(٧٠) المحلى : ٢٢٠/٢ .

(٧١) احياء علوم الدين : ٢٥/٤

وهذا لاختلاف فيه بدليل تمام الآية الثانية وهو قوله تعالى : (الا من تاب وآمن وعمل صالحا) وهذا المعنى لاختلاف في صحته (٧٢) ، لكن الخلاف في طريقة التوبة ؟ وهل يقضي أم يصلي نافلة ؟ والجمهور لم يقولوا : من قضاها فقد أدركها .

٢ — وأما أن الصلاة لها وقت محدد . فالجمهور لا يخالفون في ذلك ، والقول بعدم تفريقهم بين من صلى في الوقت ومن صلى بعده ليس صوابا ، ومن المؤسف أن ينسب هذا اليهم وليس له أصل .

٣ — وأما أن القضاء لا دليل عليه ، فالدليل موجود وقد قدمنا أدلة الجمهور ، وسنزيدها أيضا .

٤ — وأما قوله هل المقضي تين المطلوب أو غيره ؟ فالجواب أن المطلوب شيان لكن أحدهما مطلوب أصالة وهو الاداء ، والثاني قام الدليل على أنه مطلوب على سبيل البدل عند عدم الاول ، فكلاهما مطلوب .

— وأما قوله هل ايقاعها بعد الوقت طاعة أم معصية ؟ فيحتاج الى تفصيل ، أما ذات الصلاة فإنها اذا توفرت شروطها وأركانها لا تقع الا طاعة حتى لو لم تقع فرضا وقعت نافلة ، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلاة — مع الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها وعدها لهم نافلة فقال صلى الله عليه وسلم : (صل الصلاة لوقتها فان أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة) (٧٣) .

وأما ايقاع الصلاة بعد وقتها بلا عذر فلا خلاف في أنه معصية وإن القضاء لا يساوي الاداء بل تأخير الصلاة ذنب تجب التوبة منه وأمر فاعله الى الله . ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه .

٥ — وأما وجه قياس العامد على الناسي فقد تقدم في حجة الجمهور .

٦ — تحريم تأخير الصلاة عن وقتها متفق عليه ولاقائل بجواز التأخير .

٧ — أما صلاة الخوف والمرضى فالجمهور يقولون بهما ، ولا يجيزون التأخير بسبب الخوف أو المرض وصلاة المريض وصلاة الخائف — مع ما فيهما من تجاوز عن كثير من أركان الصلاة وشروطها — تشهدان لذهب الجمهور لأن الشرع لم يسقط الصلاة عنهما كالحائض ، والاداء مع مراعاة الشروط والأركان متعذر فلم يبيح الا القضاء أو الاداء مع التجاوز ، فأبيح الاداء مع التجاوز حتى لا تتراكم الفوائت والله أعلم . وإذا لم تسقط عنهما الفريضة فكيف تسقط عن العامد .

(٧٢) تفسير الطبري : ٧٦/١٦ ، ٢٠٢/٣٠ وتفسير ابن كثير ١٢٩/٣ ، ٥٥٤/٤

(٧٣) رواه مسلم : ٤٤٨/١ .

٨ - الاحتجاج بتقصه صلاة الخندق ليس كما يقول بل هو كالاحتجاج بقضاء النائم والناسي . أي من حيث تصور وجود الفرض بعد فوات وقته الأصلي .

بعد هذا أرى أن الحكم في الموضوع يرجع الى نقطتين :

الاولى : هل ارتباط الصلاة والصيام بوقتيهما كارتباط الحج بوقته ؟ فلا يجوز بحال من الاحوال تأخره عن وقته مهما كان العذر ؟ سواء النوم والنسيان وغيرهما ، والجميع متفقون على أنهما ليسا كذلك ، فالنائم والناسي يصليان بعد الوقت المحدد والمسافر والمريض يصومان بعد رمضان .

الثانية : هل غير المعذور كالمعذور يصح أن يؤدي الفريضة بعد وقتها باسم الفريضة ؟ مع الاتفاق على كونه آثماً بالتأخير ؟ وهنا موطن الخلاف : أما الجمهور فيقولون نعم يصح منه ذلك استنادا لما تقدم من أدلة ، وابن حزم يقول : لا يصح لأن غير المعذور ليس كالمعذور .

لكن ابن حزم يوافق الجمهور على أن من استقاء وهو صائم في رمضان فهو آثم - أي غير معذور - وعليه القضاء (٧٤) وهكذا اطردت القاعدة عند الجمهور ولم تطرد عند ابن حزم ، فهذا غير معذور يبطل عبادته المؤقتة عمدا فأوجب عليه الشارع القضاء ، فلماذا لا يطالب بالقضاء أمثاله من غير المعذورين ؟ فظهر أن الحق مع الجمهور .

وإذا كان لابن حزم عذره ، لأنه لا يأخذ بالقياس فما عذر الذين يحتجسون بالقياس ثم يتبعون رأيه (٧٥) ؟ على أن الاحتجاج بالقياس حق ولا مجال لذكر الدليل على ذلك هنا فمجاله كتب الاصول (٧٦) . والله الهادي الى سواء السبيل .

قال النووي : (أجمع العلماء الذين يعتقد بهم على أن من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها وخالفهم أبو محمد علي ابن حزم فقال : لا يقدر على قضاؤها أبدا ولا يصح فعلها أبدا . . . وهذا الذي قاله مع أنه مخالف للاجماع باطل من جهة الدليل وبسط هو الكلام في الاستدلال وليس فيما ذكر دلالة أصلا) (٧٧)

(٧٤) يقول ابن حزم بعد أن ذكر الحائض والنفساء والمريض والمسافر : وكلهم مطيع لله تعالى

ولا آثم عليه إلا المتقيء وهو ذاك فانه آثم ولا كفارة عليه . انظر المحلى : ٢٧١/٦

(٧٥) ومن العجيب أنهم يتهمون غيرهم بالنقليد الاعمى ؟

(٧٦) انظر في هذا الموضوع (أعلام لموقعين) لابن قيم الجوزية ج ١ ص ١٣٠ وما بعدها .

(٧٧) المجموع : ٧٥/٣ .

المطلب الثاني

أحكام نفقات الزكاة بلا عذر

سبق أن ذكرنا في تعريف القضاء والاداء أن الزكاة ليس لها وقت محدد نفقات نفقاته فمهما أخرها من وجبت عليه ثم أداها كانت أداء لا قضاء .

وعلى ذلك فإن الزكاة لا نفقات إلا بالموت ، هذا من حيث التعريف الاصطلاحي لكن المتأمل لفريضة الزكاة وأحكامها يلاحظ ما يلي :

١ - أن الله تعالى قد جعلها فريضة تؤخذ من أموال المسلمين الأغنياء وترد على الفقراء منهم فالفائدة المترتبة عليها إنما تحصل بالاداء عند الوجوب ، وهو في المزروعات عند الحصاد وفي غيرها عند تمام الحول . قال تعالى : (كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده) (٧٨) فلو منع كل من وجبت عليه الزكاة زكاته حتى يروق له دفعها لما تحققت هذه الفائدة ولا تم المقصود منها .

٢ - أن أبا بكر رضي الله عنه قاتل ما نعي الزكاة وأجمع الصحابة على ذلك ولم يقولوا أن المنع لم يتحقق حتى تنتهي أعمارهم .

٣ - أن جمهور الفقهاء يرون أن الزكاة تجب على الفور كما سيأتي فإذا أخرت كان المكلف باخراجها آثماً في تأخيرها .

لأجل هذا كله رأيت أن أدرج هذه المسألة ضمن مسائل القضاء وإن كان في ذلك تجاوز للاصطلاح .

هذا في زكاة المال ، أما زكاة الفطر فوقيتها محدد نفقات نفقاته ، إذ لا يجوز تأخيرها عن يوم عيد الفطر ويجب قضاؤها أن أخرت عنه (٧٩) .

إذا تقرر هذا فإن المسائل الواردة في هذا المطلب اثنتان :

المسألة الاولى : هل تجب الزكاة على الفور ؟

(٧٨) الانعام : ١٤١ .

(٧٩) انظر : فتح القدير : ٢/٢٩٩ وشرح المحلى على المنهاج ٣/٢٣٣ ، وحاشية الدسوقي ١/٥٠٨ والمفني ٣/٦٧ .

اتفق الشافعية (٨٠) والمالكية (٨١) والحنابلة (٨٢) والحنفية (٨٣) في القسول المختار على أن الزكاة تجب على الفور ، فإذا تمت شروط اخراجها وجبت المبادرة لذلك ان امكن ولو بأن يوكل غيره . واحتجوا لذلك بما يلي :

١ - انه سواء قلنا ان الامر يقتضي الفور او قلنا لا يقتضي الفور الا بقرينة فان النتيجة واحدة لان حاجة الفقير قرينة على وجوب الفور (٨٤) .

٢ - ان الزكاة حق وجب صرفه الى الادمي وتوجهت المطالبة بالدفع اليه فلم يجز تأخيرها كالوديعة اذا طالب بها صاحبها (٨٥)

٣ - ان الزكاة عبادة تتكرر فلم يجز تأخيرها الى وقت وجوب مثلها كالصلاة والصوم (٨٦) . وبنوا على ذلك ان تأخيرها يقتضي الاثم ، وان كان اداؤها فيما بعد لا يسمى قضاء نظرا لما سبق (٨٧) .

والحنفية قول آخر بأن الزكاة تجب على التراخي لان مطلق الامر لا يقتضي الفور (٨٨) .

المسألة الثانية : حكم منع الزكاة :

واتفق الفقهاء أيضا على أن منعها ان كان جحودا لفرضيتها أو استخفافا بها فهو كفر ويعامل مانعها معاملة المرتد ، الا أن يكون ذلك عن جهل ممن نشأ في غير ديار الاسلام (٨٩) .

وأما ان كان منعها بخلا أخذت من المانع عنوة وعزر (٩٠) ، فان قاتل ولي الامر دونها وجبت مقاتلته وأخذت منه .

-
- (٨٠) المجموع : ٣٠٠/٥ والروضة : ٢٢٣/٢ .
(٨١) الشرح الكبير ٥٠٨/١ .
(٨٢) المفني : ٦٨٤/٢ ومنتهى الارادات ٢٠٢/١ .
(٨٣) فتح القدير : ١٥٥/٢ .
(٨٤) المفني : ٦٨٤/٢ وفتح القدير : ١٥٥/٢ .
(٨٥) المذهب مع المجموع : ٣٠٠/٥ .
(٨٦) المفني : ٦٨٥/٢ .
(٨٧) المفني : ٢٤٢/٢ .
(٨٨) فتح القدير والعناية على الهداية : ١٥٦-١٥٥/٢ .
(٨٩) المذهب مع المجموع : ٣٠٠/٥ والمجموع : ٣٠٣/٥ والمفني : ٥٧٢/٢ ومنتهى الارادات ٢٠٢/١-٢٠٣ . ومجمع الانهر : ١٩٢/١ والاختيار : ١٢٦/١ وقوانين الاحكام الشرعية : ٢١٥ .
(٩٠) المذهب مع المجموع : ٣٠٣-٣٠٠/٥ ، والمفني : ٥٧٣/٢ ، ومنتهى الارادات : ٢٠٢/١-٢٠٣ . وحاشية الدسوقي : ٥٠٣/١ والاختيار : ١٢١/١ .

ودليل ذلك اجماع الصحابة رضوان الله عليهم على قتال مانعي الزكاة وقول
أبي بكر رضي الله عنه : (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق
المال ، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لقاتلتهم على منعها) (٩١) .

هل يؤخذ نصف مال مانعها ؟

ذهب الشافعي في مذهبه القديم الى أن من منع الزكاة بلا عذر أخذت منه
عقوبة وأخذ معها شطر ماله عقوبة له (٩٢) ، واستدل لذلك بما روي بهز بن حكيم عن
أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ومن منعها فأنا آخذها
وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد منها شيء) (٩٣) وبهذا قال
اسحق بن راهوية وأبو بكر بن عبد العزيز (٩٤)

وقد رجع الشافعي عن هذا القول في مذهبه الجديد ، وقال ، فيما روى عنه
البيهقي : هذا الحديث لا يثبت به أهل العلم بالحديث ولو ثبت قلنا به (٩٥) .

ورجح أصحاب الشافعي القول الجديد وأجابوا عن الحديث بأنه منسوخ (٩٦)
وأن هذا الحكم كان في بداية الأمر عقوبة بأخذ المال ثم نسخت (٩٧) .

ولم يرتض النووي هذا الجواب لوجهين : (٩٨)

أحدهما : أن كون العقوبة كانت بالاموال في أول الاسلام ليس بثابت ولا
معروف .

والثاني : أن النسخ إنما يصر اليه اذا علم التاريخ وليس هنا علم بذلك .
ورأى أن الجواب الصحيح : أن حديثاً بهز بن حكيم ضعيف لانهم اختلفوا في
بهز فوثقه بعضهم وضعفه آخرون (٩٩) ، ويدل على ذلك أن الصحابة لم يأخذوا
من مانعي الزكاة شطر أموالهم (١٠٠) .

(٩١) البخاري ١٣١/٢ ومسلم : ٥٢/١ .

(٩٢) المجموع : ٣٠٠/٥ .

(٩٣) رواه أبو داود : ٣٦٢/١ والنسائي : ٢٣٥/١ .

(٩٤) المفني : ٥٧٣/٢ .

(٩٥) المجموع : ٢٠٠/٥ .

(٩٦) المرجع السابق .

(٩٧) المفني : ٥٧٣/٢ .

(٩٨) المجموع : ٣٠٣/٥ .

(٩٩) نفس المرجع : ٢٠٠/٥ .

(١٠٠) المفني : ٥٧٣/٢ .

المطلب الثالث

أحكام فوات الصيام بلا عذر

لا خلاف في أن الإفطار في رمضان بغير عذر حرام لأنه مخالفة لصريح قول الله تعالى : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (١٠١) .

أما الأحكام الدنيوية فتختلف باختلاف ما كان به الإفطار وسنبين أحكام ذلك في المسائل التالية :

المسألة الأولى : حكم الإفطار بالجماع :

وفي هذه المسألة يفرق بين حكم الرجل وحكم المرأة .

أولاً : أما الرجل :

فمن المتفق عليه بين جمهور الفقهاء أنه آثم وتجب عليه الكفارة وهي : عتق رقبة ، فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً (١٠٢) .

ودليل ذلك : ما روي عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك ؟ قال وقعت على امرأتي فإني في رمضان ، فقال هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا . قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر ، قال : تصدق بهذا . قال فهل على أفقر منا مما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا . فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه وقال : أذهب فأطعمه أهلك (١٠٣) .

هل هذه الكفارة مرتبة أم مخيرة .

اختلف الفقهاء في كفارة الجماع في رمضان هل هي مرتبة أم مخيرة وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم .

(١٠١) سورة البقرة : ١٨٥ .

(١٠٢) المجموع : ٣٧٥/٦ والروضة : ٣٧٤/٢ والمغني : ١٢٧/٣ وفتح القدير : ٣٤٠، ٣٣٦/٢ والشرح الكبير : ٥٢٧/١ وبداية المجتهد : ٢٥٥/١ .

(١٠٣) رواه البخاري : ٤٢/٣ ومسلم : ٧٨٢/٢ .

١ — ذهب الحنابلة (١.٤) والشافعية (١.٥) والحنفية (١.٦) والظاهرية (١.٧) الى أنها على الترتيب المذكور في الحديث فلا يجوز الانتقال عن خصلة ما لم يثبت المعجز عنها .

٢ — وذهب المالكية (١.٨) الى أنها على التخيير فله أن يبدأ بما شاء ، والاطعام أحب .

الأدلة :

١ — استدل الجمهور على الترتيب بما يلي

١ — روايات الحديث المتعددة والتي تفيد أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الأعرابي عن قدرته على خصال معينة ، وكان لا ينقله من خصلة الا بعد ظهور عجزه فدل هذا على الترتيب (١.٩) ومن تأمل سياق الحديث لم يصعب عليه معرفة هذا .

٢ — لقد ذكر القرآن العظيم كفارة الظهار وبين أنها مرتبة قال الله تعالى :
(والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلك توعدون به والله بما تعملون خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا . فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ... الآية) (١١٠)

وذكر الله تعالى كفارة اليمين وبين أنها مخيرة فقال : (فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) (١١١) ولا شك أن كفارة الجماع اشبه بكفارة الظهار منها بكفارة اليمين فوجب إلحاقها بها في الكيفية (١١٢) .

(١.٤) المغني : ١٢٧/٣

(١.٥) المجموع : ٣٧٧/٦ ، ٣٨٠ ، ٣٩٥ والروضة : ٣٧٩/٢

(١.٦) فتح القدير : ٢٤٠/٢

(١.٧) المغني : ٢٩٠/٦

(١.٨) هاشية الدسوقي : ٥٢٠/١

(١.٩) نيل الأوطار — طبعة مكتبة الكليات الأزهرية — : ٢٨٧/٥

(١١٠) سورة المجادلة : ٤٤٣

(١١١) سورة المائدة : ٨٩

(١١٢) بداية المجتهد : ٢٥٨/١

ب - وأما المالكية : فاستدلوا بما روى مالك وابن جريج عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا) رواه مسلم (١١٣) .

ووجه الدلالة أن (أو) للتخيير ، وإذا كان هذا لفظ الصحابي الراوي فإنه لا يقدح في صحة الاستدلال لانهم أعرف بدلالات الأقوال ، وأعرف منا بأن هذا اللفظ يفيد التخيير فلو لم يعلم من دلالات الحال أن الأمر كان على التخيير لما ساقه بهذه الصيغة (١١٤) .

وقد أجاب الفريق الأول على هذا بما يلي :

١ - أن أصحاب الزهري الذين رووا عنه القصة اتفقوا على الصيغة التي ذكرناها سوى مالك وابن جريج ويحيى الاتصاري فلعلمهم رووا عنه ذلك بالمعنى ، أو لعلمهم اختصروا الحديث واتوا بالفاظهم أو بلفظ من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (١١٥) .

٢ - أن الذين رووا الترتيب أكثر ، والترتيب زيادة وزيادة الثقة مقبولة (١١٦)

الترجيح :

وإذا تأملنا حجة الطرفين وما أجاب به أصحاب الرأي الأول عن دليل المالكية ظهر رجحان الرأي الأول القائل بوجوب الترتيب في كفارة الجماع في رمضان ، والله اعلم .

ثانيا : هل تجب الكفارة على المرأة ؟

إذا كانت المرأة مكرهة على الجماع فقد اختلفت آراء الفقهاء في إفطارها وتقدم الكلام على ذلك ، أما إذا كانت مطاوعة فلا شك في فساد صومها ، لكن هل تجب عليها الكفارة ؟

اختلف الفقهاء أيضا في هذا :

(١١٣) صحيح مسلم : ٧٨٣/٢ وهو في الموطأ : ٢١٨/١

(١١٤) بداية المجتهد : ٢٥٨/١

(١١٥) المطلى : ٢٩٠/٦

(١١٦) المغني : ١٢٨/٣

١ - فذهب الشافعية (١١٧) والحنابلة (١١٨) في قول الى ان الكفارة على الرجل فقط أما هي فعليها القضاء فحسب

٢ - وذهب الحنفية (١١٩) والمالكية (١٢٠) الى وجوب الكفارة عليها ، لكن المالكية قالوا يتحملها الرجل عن أمته اذا طأوعته وعن زوجته ان اكرهها ، أما اذا طأوعته زوجته الحرة فالكفارة عليها .

الإدالة :

١ - استدل الشافعية ومن وافقهم بما يلي :

١ - ان الاعرابي الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الجماع في رمضان سأل عن فعل مشترك ومع ذلك أوجب النبي صلى الله عليه وسلم الكفارة على الرجل ولم يذكر ان على المرأة كفارة ، ولو وجب عليها لبيته (١٢١) .

٢ - ان الكفارة حق مالي يتعلق بالوطء فكان على الرجل كالمهر (١٢٢)

ب - واحتج الحنفية ومن وافقهم بما يلي : (١٢٣) :

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر (١٢٤) ووجه الدلالة أن كلمة (من) تشمل الذكور والإناث كقوله تعالى : (ومن يقتل منكن لله ورسوله) (١٢٥)

٢ - عن أبي هريرة رضي الله عنه : انه عليه السلام أمر رجلاً أفطر في رمضان ان يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكيناً (١٢٦) (ووجه الدلالة انه علق الكفارة بالانفطار وقد حصل منهما ولا يقدح في الاستدلال ان هذه عبارة الراوي لان ذلك يدل على انه فهم من قرائن الأحوال ان السبب هو الانفطار لا خصوص جماع الرجل .

(١١٧) المجموع : ٢٩٥٠، ٣٧٦/٦ والروضة ٢٧٤/٢

(١١٨) المغني والشرح الكبير : ٥٨/٣

(١١٩) فتح القدير : ٢٢٨/٢

(١٢٠) حاشية الدسوقي : ٥٣٠/١

(١٢١) المذهب مع المجموع : ٣٧٥/٦ والمغني والشرح الكبير : ٥٨/٣

(١٢٢) المغني والشرح الكبير : ٥٨/٣

(١٢٣) فتح القدير : ٢٢٨/٢

(١٢٤) ذكره في الهداية انظر فتح القدير : ٢٢٨/٢ وتطبيق نصب الراية باعلاه

(١٢٥) الاحزاب : ٣١

(١٢٦) الوطا ٢١٨/١ صحيح مسلم : ٧٨٢/٢

٣ — قياس المرأة على الرجل فان كلا منهما مكلف فسد صومه بالجماع فيجب ان يستويا في الحكم (١٢٧) .

مناقشة الادلة والقرجيج :

١ — أما ما استدل به الشافعية : فيرد عليه أن الرجل جاء يستفتي ويسأل عما وقع له فأجابه النبي صلى الله عليه وسلم ، أما المرأة فلم تسأل ولم تعترف لكي يبين لها ما يترتب على انقطاعها (١٢٨) ولعل النبي صلى الله عليه وسلم فهم من كلام الرجل أنه أكرهها ، أو أن بيان حكم الرجل يغني عن بيان حكم المرأة والذنب واحد ، ومع هذه الاحتمالات فالحديث أن لم يدل على إيجاب الكفارة على المرأة لا يدل على نفيها عنها .

وأما قياس الكفارة على المهر بجامع أن كلا منهما حق مالي تعلق بالوطء ففيه نظر ، إذ المهر حق المرأة والكفارة حق الله ، وإذا لم يكن الرجل أولى منها بدفع المهر كان مساويا ولو سويما بينهما وأدى كل منهما المهر لصاحبه لكانت مقاصة وخلا النكاح عن المهر ، وهذا يخالف مقصد الشارع من المهر ، وليس هذا مقام بسط القول فيه ، أما الكفارة فيدفعها كلاهما لجهة ثالثة هي الفقراء . فافترق المهر عن الكفارة .

ب — وأما ما استدل به الحنفية : فإن الحديث الأول قال عنه في نصب الرأية (١٢٩) : حديث غريب بهذا اللفظ ، وأما ثبوت الكفارة على المجمع فلا شك فيه

وأما حديث أبي هريرة فلا شك في صحته ، لكنه جاء من عدة طرق أخرى صحيحة مفسرا بالجماع والقصة واحدة ، فاما أن يكون الراوي قد اختصر القصة اعتمادا منه على علم السامع بتفاصيلها ، أو أنه عبر عن رأيه في المسألة ، فإن كان الأول فالمرجع إلى ما جاء مفسرا ، وإن كان الثاني فهو رأي صحابي ، ثم أن الحديث يفهم من لفظه التخيير بين خصال الكفارة ، والحنفية يخالفون في ذلك ويرون الترتيب كما سبق فكيف يحتج برأي الصحابي ولفظه على مسألة ، ولا يحتج به في الأخرى ؟ فالرجوع إلى الروايات المفسرة أولى .

(١٢٧) بداية المجتهد : ٢٥٨/١

(١٢٨) انظر فتح الباري : ١٧٠/٤ والعدة وشرح العمدة : ٣٦١/١

(١٢٩) نصب الرأية : ٤٤٩/٢

وأما القياس : فهو سليم لا اعتراض عليه فكلاهما انتهك حرمة رمضان بفعل مشترك فليكن حكمهما واحدا . ويؤيد هذا : قياس المسألة على الزنا ، فالعقاب واحد لأن الفعل مشترك وهنا ينبغي أن تكون الكفارة واحدة لأن الفعل واحد .

ولا ادري بماذا يدفع الشافعية هذا القياس .
ولهذا يبدو لي رجحان القول بوجوب الكفارة على المرأة في الجماع في رمضان إذا كانت مطاوعة ، والله تعالى اعلم .

هل يجب القضاء مع الكفارة ؟

أما الرجل : فقد اختلف الفقهاء في وجوب القضاء عليه .

أ - فذهب الشافعية (١٣٠) والحنفية (١٣١) والمالكية (١٣٢) والحنابلة (١٣٣) الى وجوب القضاء واستدلوا بما يلي :

أ - روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي وقع على أهله في رمضان بقضاء يوم كان الذي أفطره ، اذ قال له : (وصم يوما مكانه) (١٣٤) وهذه الزيادة يصححها المحدثون (١٣٥)

٢ - أن القضاء واجب على المريض والمسافر وهما معذوران فالمجامع أولى .

ب - وذهب ابن حزم (١٣٦) الى عدم وجوب القضاء لأنه لم يرد نص .

ج - وذهب الشافعي في قول قديم له الى عدم وجوب القضاء مع الكفارة لأن الخل انجبر بالكفارة (١٣٧) .

(١٣٠) المجموع : ٢٧٥/٦

(١٣١) فتح القدير : ٢٢٦/٢

(١٣٢) حاشية الدسوقي : ٥٢٥/١ .

(١٣٣) المغني : ١٢٠/٢

(١٣٤) رواه البيهقي ٢٢٦/٤

(١٣٥) نيل الاوطار : ٢٤٣/٤ وتلخيص الحبير : ٢١٩/٢

(١٣٦) المحلى : ٢٧١/٦

(١٣٧) شرح المحلى على المنهاج : ٧١/٢

وفي قول ثالث ان كثر بالصوم لم يجب القضاء والا وجب ، وهو قول الاوزاعي لان صوم يوم القضاء دخل في صيام الشهرين (١٣٨) .
وسنذكر بقية أدلة الجمهور وأدلة ابن حزم في بحث وجوب قضاء الصوم ، على من أفطر في رمضان عامدا .

واما المرأة :

فقد اتفق الشافعية (١٣٩) والحنابلة (١٤٠) والمالكية (١٤١) والحنفية (١٤٢) على وجوب القضاء عليها سواء من قال بوجوب الكفارة عليها ومن لم يقل .
وحجتهم في ذلك : انه قد فاتها صيام رمضان بلا عذر وهي مكلفة فلا بد من القضاء كأي مكلف فاته الصيام ، وسنزيد هذا الموضع ايضا عند الكلام على قضاء الصوم .

المسألة الثانية : حكم الافطار بغير الجماع :

من أفطر في رمضان عزره ولي الامر بما يراه مناسبا وكافيا لردعه (١٤٣) لكن هل تجب عليه الكفارة والقضاء كالذي أفطر بالجماع ، هذا ما نبحثه فيما يلي :

أولا : الكفارة :

اختلف الفقهاء في وجوب الكفارة على من أفطر بغير الجماع . وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم :

١ — ذهب الشافعية (١٤٤) والحنابلة (١٤٥) والظاهرية (١٤٦) الى عدم وجوب الكفارة في الافطار بغير الجماع .

(١٣٨) المغني : ١٢٠/٣ والمجموع : ٣٩٥، ٣٧٥/٦

(١٣٩) المجموع : ٣٧٦/٦ والروضة : ٣٧٩/٢

(١٤٠) المغني والشرح الكبير : ٥٨/٣

(١٤١) الشرح الكبير : ٥٢٦/١

(١٤٢) فتح القدير : ٣٢٨/١

(١٤٣) الدسوقي والشرح الكبير ٥٣٧/١ والمجموع : ٣٧٢/٦ ، والروضة : ٣٨٤/٢

(١٤٤) المجموع والمهذب : ٣٧٢/٦

(١٤٥) المغني : ١٠٢/٣

(١٤٦) المحلى : ٢٧٢/٦

ب — وذهب الحنفية (١٤٧) والمالكية (١٤٨) الى أن الكفارة تجب في الجماع وفي غيره لكنهم اختلفوا في التفاصيل ، فالمالكية يرون وجوب الكفارة على كل من انتهك حرمة الصيام عمدا ولم يستثنوا من ذلك الا القليل ، واما الحنفية فيرون أن الكفارة تجب على من أكل أو شرب ما يتغذى أو يتداوى به وذكروا أمورا توجب القضاء ولا توجب الكفارة .

الادلة :

١ — احتج الفريق الاول لمذهبهم بما يلي : (١٤٩)

١ — ان الاصل براءة الذمة ولم يرد نص يفيد وجوب الكفارة على من أفطر بغير الجماع .

٢ — لا يقاس الإفطار بغير الجماع على الإفطار به ، لان الجماع أغلظ وله أحكام خاصة كالحد ان كان حراما ، والمهر في غيره ، ويفسد به الحج . الخ .

٣ — ان الحاجة الى الزجر عنه اكثر لان الطبع اليه اكثر ميلا .

ب وأما الفريق الثاني : فاحتجوا بما يلي : (١٥٠)

١ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر) (١٥١) .

٢ — عن أبي هريرة رضي الله عنه : (ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أفطر في رمضان ان يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم ستين مسكينا) (١٥٢) ووجه الدلالة ما سبق من أنه علق الكفارة بالإفطار ، فكل من أفطر وجب عليه أداء هذه الكفارة ، قالوا ولا يقدح في الاستدلال أن هذا من كلام الراوي — أبي هريرة — وقد جاء مفسرا عنه من عدة وجوه بأن هذا الرجل أفطر بالجماع لان أبا هريرة لو لم يكن قد نهم من النبي صلى الله عليه وسلم أن الكفارة تتعلق بالإفطار لا بخصوص كونه بالجماع لما قال ذلك .

(١٤٧) فتح القدير : ٣٢٨-٣٤٤ .

(١٤٨) بداية المجتهد : ٢٥٧/١ والشرح الكبير مع حاشية النسوي ٥٢٧/١

(١٤٩) المجموع : ٢٧٢/٦ والمفني : ١١٥/٢ والمحلى : ٢٧٢/٦ .

(١٥٠) فتح القدير : ٣٣٨/٢ وما بعدها .

(١٥١) انظر فتح القدير : ٣٢٨/٢ .

(١٥٢) صحيح مسلم : ٧٨٢/٢ والموطأ : ٢١٨/١ .

٣ — روى الدارقطني (١٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا أكل فسي رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة . . ولكن الحديث معلول بأبي معشر .

٤ — وأخرج الدارقطني (١٥٤) أيضا أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أفطرت في رمضان ، فقال عليه الصلاة والسلام : من غير مرض ولا سفر فقال : نعم فقال : اعتق رقبة) . ولم يسأله عما أفطر به فدل على أن الحكم لا يختلف إذ لو اختلف لسأله كما سأله عن المرض والسفر لاختلاف الحكم بهما .

٥ — القياس على من أفطر بالجماع ، بجامع أن كلا منهما قد أفطر في رمضان على وجه الكمال ، أي صورة ومعنى ، أما الصورة فوصول شيء إلى الجوف ، وأما معنى فمقضاء الشهوة .

مناقشة الأدلة والترجيح :

لأنك أن الأصل براءة الذمة وعدم الكفارة فلا يحتاج ذلك إلى دليل وإنما الدليل على من ادعى خلاف ذلك . وهم الفريق الثاني وأدلتهم هي التي يجب أن تناقش .

١ — أما الحديث الأول : فقد سبق أنه ضعيف .

٢ — أما الحديث الثاني : فقد سبق أن القصة واحدة وهي فيمن أفطر بالجماع ، والذي هنا أما رأي صحابي وهو غير ملزم أو اختصار للحديث المفسر فترجع للمفسر .

٣ — والحديث الثالث : ضعيف أيضا لما ذكرنا بأعلاه .

٤ — وأما الحديث الرابع : فلم أجده في سنن الدارقطني ووجدت حديثا بمعناه ذكرته في الهامش لكن في سننه محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف جدا (١٥٥)

٥ — وأما القياس : فإن الأكل والشرب ليسا كالجماع ، والشريعة الإسلامية جعلت له أحكاما كثيرة لم تجعلها لغيره ، ثم انهما لا يشبهانه في شيء ولولا أن الشرع عده من المفطرات لما أمكن قياسه عليهما في أمر الإفطار ، ولذا يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب الكفارة على من أفطر بغير الجماع ، والله اعلم .

(١٥٢) سنن الدارقطني : ١٩١/٢ .

(١٥٤) ٢٠٩/٢ بإفظ (أفطرت يوما في شهر رمضان متعمدا) فقال صلى الله عليه وسلم : (اعتق رقبة) وقد ذكره في فتح القدير بهذا اللفظ والذي بأعلاه في النهاية شرح الهداية والظاهر ذكره بمعناه . انظر : فتح القدير والنهاية ٣٣٩/٢ .

(١٥٥) سنن الدارقطني : ٢٠٩/٢ وانظر تقريب التهذيب : ١٩٤/٢

ثانيا : هل يجب القضاء على من أفطر عامدا ؟

قد يبدو هذا العنوان داخلا في عنوان سبق عن قضاء من أفطر بالجماع ولكن الخلاف الذي ثار حول القضاء هناك لا نجده هنا ، فان عدم ذكر القضاء في كثير من الروايات الصحيحة التي ذكرت قصة من جامع في رمضان جعلت البعض — غير ابن حزم — يرى أن الكفارة هي كل المطلوب منه ، وخاصة اذا كفر بالصيام ، وقد رأينا أن رواية عن أبي هريرة ذكرت القضاء هي التي رجحت الكفة .

أما هنا فالخلاف ضعيف ولولا مذهب الظاهرية لكان الإجماع منعقدا على وجوب القضاء . وسنرى وجهات النظر والأدلة فيما يلي :

أ — ذهب الشافعية (١٥٦) والحنفية (١٥٧) والمالكية (١٥٨) والحنابلة (١٥٩) والجمهور إلى وجوب القضاء على من أفطر في رمضان عامدا وأنه يقضي يوما بيوم ، بل قال في المغني لا نعلم في ذلك خلافا (١٥٩)

ب — وذهب ابن حزم (١٦٠) إلى أن من أفطر عامدا لا يقدر على القضاء .

ج — ونقل عن ربيعة الرأي أنه يلزمه أن يصوم اثني عشر يوما مكان كل يوم ، لأن السنة اثني عشر شهرا ، وقال سعيد بن المسيب : يلزمه صوم ثلاثين يوما . وقال النخعي يلزمه صوم ثلاثة آلاف يوم ، وقال علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما لا يقضيه صوم الدهر (١٦١) ، واحتج له بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (من أفطر يوما من رمضان من غير رخصة لم يجزه صوم الدهر) . رواه أبو داود بإسناد غريب لكنه لم يضعفه (١٦٢) .

الأدلة :

أ — استدلل الجمهور على مذهبهم بما يلي (١٦٣) :

-
- (١٥٦) المجموع : ٢٧٢/٦ .
 - (١٥٧) فتح القدير : ٢٢٦/٢ .
 - (١٥٨) حاشية الدسوقي : ٥٢٢/١ .
 - (١٥٩) المغني : ١١٥/٢ .
 - (١٦٠) المحلى : ٢٦٤/٦ .
 - (١٦١) المجموع : ٢٧٤/٦ والمغني : ١١٦/٢ .
 - (١٦٢) رواه أبو داود : ٥٥٩/١ والترمذي : ١٠١/٢ .
 - (١٦٣) المجموع : ٢٧٢/٦ والروضة : ٢٨٤/٢ والمغني لابن قدامة : ١١٦-١١٥/٢ .

١ — قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من ذرعه الشيء وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء فليقض) (١٦٤) . ووجه الدلالة أن الحديث قد أوجب القضاء على من استقاء مع أنه أفطر بغير عذر وهو آثم فيما فعل — كما تقدم — فكل من أفطر عامداً كان حكمه كحكم من استقاء .

٢ — أن الله تعالى أوجب القضاء على المسافر والمريض إذا أفطرا مع وجود العذر فوجوب القضاء على من أفطر بلا عذر أولى .

٣ — واستدلوا من حيث المعنى بأن الصوم ثبت في ذمته فلا يبرأ منه إلا بإدائه وقد فات الأداء فيتدارك بالقضاء ، على نحو ما سبق في قضاء الصلاة .

ب — واستدل ابن حزم بمثل ما استدل به في مسألة قضاء الصلاة وخلاصته (١٦٥) :

١ — أن النص ورد في وجوب القضاء على من تعمد الشيء والمريض والمسافر والحائض والنفساء ولا يقاس عليهم غيرهم ، ولو كان واجبا على غيرهم لما ترك الله تعالى ولا نبيه صلى الله عليه وسلم ذكره .

٢ — أن الزام صيام غير رمضان بدل رمضان بلا إذن شرعي هو تشريع مما لم يأذن به الله وهذا باطل لا يجوز .

المناقشة والترجيح :

١ — أما ما نسب إلى ربيعة بن أبي عبد الرحمن — رحمه الله — فمستنده مسألة حسابية ، والواقع أن أمور العبادات خاصة لا مدخل فيها لمثل هذا الحساب ، فقد (ورد أن صلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة فيما سواه ، وأن صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم تعدل ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وأن صلاة في المسجد الأقصى تعدل خمسمائة صلاة فيما عداه إلا المسجد الحرام والمسجد النبوي) (١٦٦) . ومع ذلك لم يقل أحد أن صلاة في هذه المساجد تجزي عن أكثر من صلاة في غيرها ، فقضية الأجر والثواب غير قضية الأجزاء ، وكذلك ما نسب إلى سعيد بن المسيب — رحمه الله — .

(١٦٥) رواه أبو داود : ٥٥٥/١ والترمذي : ٩٨/٢ رقم (٧٢٠) وابن ماجه : ٥٣٦/١ رقم (١٦٧٦) . (١٦٥) المحلى : ٢٦٤/٦ ، ٢٧١ .

(١٦٦) عن أبي الأزداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدني بألف صلاة ، والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة) رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات وفي بعضهم كلام ، وهو حديث حسن . انظر مجموع الزوائد : ٧/٤ وفيه حديث آخر عن المسجد الحرام والمسجد النبوي فقط : ٤/٤ .

ورحم الله الشافعي فقد علق على هذا الرأي بقوله : يجب على هذا أن من ترك صلاة من ليلة القدر أن يقضي ثلاثين الف صلاة لأن الله يقول : (ليلة القدر خير من ألف شهر) (١٦٧) .

ووجه هذا أن في الشهر ثلاثين يوما ، فليلة القدر خير من ثلاثين ألف ليلة

٢ — وأما ما روي عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما قلعل المقصود أن ما فاتته من الفضيلة لا يعدله صيام الدهر ، وهذا مسلم ، فرمضان له من الفضل ما لا يعدله غيره ومن فاتته الصيام بلا عذر فقد عصى ولا يمكنه قدارك فضيلة صوم الفريضة في وقتها بصيام النافلة وإن كثرت ، ولعل هذا ما يحمل عليه الحديث لكن إبراء الذمة غير ادراك الفضيلة والمقصود بالقضاء تدارك ما يمكن ، وقد دلت الآيات والاحاديث على أن من فاتته رمضان بعذر قضى يوما بيوم ، ولم ينتقل رمضان في حقهم عن موضعه . والله تعالى يعطيهم من الاجر على نياتهم فمن فاتته الصيام بغير عذر قضى أيضا يوما بيوم وفاته ثواب أداء الفريضة في وقتها .

٣ — وأما ما ذهب اليه ابن حزم فمبني على عدم القول بالقياس ، والاحتجاج بالقياس حق وحديث (من استقاء فليقض) أصل يقاس عليه كل افطار بغير عذر . وقد بينت الفرق بين الفريضة ووقتها في مبحث قضاء الصلاة ، فلا داعي للاعادة .

وقد نقلت من ابن حزم انه يرى أن من استقاء فقد افطر وهو آثم بافطاره غير معذور به ويجب عليه القضاء (١٦٨) لكنه لا يرى جواز قياس غيره من المفطرين عليه ، التزاما بمذهبه الذي ينكر حجية القياس ، وإذا كان هذا عذره فما عذر المقلدين له في هذه المسألة وهم في نفس الوقت يقولون بالقياس .

ولهذا يبدو لي رجحان القول بوجوب قضاء ما فات من رمضان ولو بلا عذر والله تعالى أعلم .

(١٦٧) المحلى : ٢٨١/٦ .

(١٦٨) المحلى : ٢٧١/٦ .

المطلب الرابع

أحكام فوات الحج والعمرة بسلا عذر

يفوت الحج والعمرة بإبطالهما أو بفوات عرفة بالنسبة للحج . ومثبت ذلك في مقصدين .

المقصد الاول : أحكام افساد الحج والعمرة

يتفق فقهاء المذاهب الاربعة على أن الحج والعمرة لا يفسدهما شيء من محرمات الاحرام الا الجماع وأن من جامع وهو محرم بحج أو عمرة ترتب على فعله ما يلي :

- ١ — فساد النسك الذي حصل فيه ذلك ، وعدم الاعتداد به فرضا كان أم نافلة .
 - ٢ — وجوب الاستمرار في ذلك النسك الفاسد .
 - ٣ — وجوب الهدى .
 - ٤ — وجوب القضاء سواء كان نسكه فرضا أم نفلا .
- وسنبحث هذه المسائل فيما يلي :

المسألة الاولى : فساد الحج والعمرة بالجماع :

يتفق الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) على أن الجماع يفسد الحج ، واليه ذهب الظاهرية (٥) . قال في المغني : (قال ابن المنذر : اجمع أهل العلم على أن الحج لا يفسد باتيان شيء في حال الاحرام الا بالجماع) (٦) . واحتجوا لذلك بما يلي (٧) :

-
- (١) فتح القدير : ٤٤/٣ .
 - (٢) حاشية الدسوقي : ٦٨/٢ .
 - (٣) شرح المحلى على المنهاج : ١٢٥/٢ .
 - (٤) المغني : ٢٢٤/٢ .
 - (٥) المحلى : ٢٧٣/٧ .
 - (٦) المغني : ٢٤٤/٣ .
 - (٧) المغني : ٢٢٤/٢ وفتح القدير : ٤٤/٣ والمهذب مع المجموع : ٢٧٨/٨

١ — قول الله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) (٨) ووجه الدلالة : ان الرفث : الجماع ، فمن جامع لم يحج كما أمره الله تعالى ، فكان حجه باطلا (٩) .

٢ — روي عن ابن عمر : أن رجلا سأله فقال : اني وقعت بامرأتي وثحن محرمان فقال : أفسدت حجك ، انطلق أنت وأهلك مع الناس فاقضوا ما يقضون وحل اذا حلوا ، فإذا كان العام المقبل فاحجج أنت وامراتك وأهديا هديا فإن لم تجدا فصوما ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتما (١٠) .

٣ — وروي عن عمر وعلي وأبي هريرة أنهم سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج فقالوا ينفذان لوجهيهما ثم عليهما حج قابل والهدي (١١) . وهذه الآثار وإن كانت موقوفة على الصحابة لكن لم يعرف لها مخالف فكان أجماعا .

المسألة الثانية : وجوب الاستمرار بالنسك الباطل :

أ — اتفق أيضا فقهاء المذاهب الأربعة على وجوب الاستمرار بالنسك الذي أفسده صاحبه بالجماع (١٢) .

ب — وخالف ابن حزم فقال بعدم جواز الاستمرار فيه ، بل ان أمكنه استئناف الاحرام استأنفه وأتمه (١٣) .

الأدلة :

١ — استدل الجمهور لمذهبهم بما يلي (١٤) :

أ — قوله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) (١٥) وهذا الأمر عام يشمل كل حج وعمرة سواء أكان صحيحا أم فاسدا .

-
- (٨) سورة البقرة : ١٩٧ .
(٩) المحلى : ٢٧٢/٧ .
(١٠) السنن الكبرى للبيهقي : ١٦٧/٥ ولم يذكر الصيام .
(١١) الموطأ : ٢٧٢/١ بلاغا ، وسنن البيهقي : ١٦٧/٥ .
(١٢) فتح القدير : ٤٤/٣ وحاشية الدسوقي : ٦٨/٢ وشرح المحلى على التهاج : ١٣٦/٢ والمغني لابن قدامة : ٣٦٥/٣ .
(١٣) المحلى : ٢٧٥/٧ .
(١٤) المغني : ٣٦٥/٣ والمجموع : ٣٨١/٧ .
(١٥) سورة البقرة : ١٩٦ .

٢ — واحتجوا بما نقل عن الصحابة المتقدم ذكرهم في المسألة الاولى ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم .

ب — واستدل ابن حزم بما يلي (١٦) :

١ — قول الله تعالى : (ان الله لا يصلح عمل المفسدين) (١٧) ووجه الاستدلال ان هذا النسك فاسد باتفاق ، فمن الخطأ تماديه على عمل لا يصلحه الله عز وجل .

٢ — ان الحج الواجب شرعا مرة في العمر فالزامه الاستمرار بالنسك الباطل ثم القضاء في العام القادم هو الزام حجتين .

٣ — ان الحج كالصلاة من حيث أنهما عبادة ومعلوم انه لا يصح الاستمرار في الصلاة الفاسدة .

٤ — واحتج ابن قدامة (١٨) لهذا القول بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) (١٩) .

مناقشة الادلة والقرجيج :

١ — اما ما استدل به الجمهور ، فيؤيد الاحتجاج بالآية ان تمامها (فـان احصرتم فما استيسر من الهدي) (٢٠) فكان المعنى لا يمنعكم من تمامها الا الاحصار ويؤيده ان الحج والعمرة يجب اتمامهما وان كانا نفلا .

واما احتجاجهم بما روي عن الصحابة فهو كاف لانه كالاتجماع ان لم يكن اجماعا حتى انه لم ينقل عنهم خلاف ذلك .

ب — واما ما استدل به ابن حزم ففيه ما يلي :

١ — ان الآية حتى لو قلنا انها بعمومها تشمل هذه المسألة فقول الجمهور لا يخالفها لانهم لم يقولوا : ان الاستمرار بها يجعلها صحيحة بل قالوا يستمر بها مع فسادها .

(١٦) الحط : ٢٧٧/٧

(١٧) سورة يونس : ٨١

(١٨) المغني : ٢/٣٦٥ .

(١٩) رواه البخاري : ١٣٢/٩ تطبيقا ورواه مسلم : ١٣٤٤/٣ .

(٢٠) البقرة : ١٩٦ واقتل تفسير ابن كثير : ٢٢٠/١ واحكام القرآن لآلكنيا الهراس : ١٣٢/١ .

٢ — وأما أن ايجاب الاستمرار والقضاء هو ايجاب حجة ثانية فليس كذلك لان التي فسدت لا يعتد بها كما تقدم ، والتي سيقضيها هو الذي ألزم نفسه بها اذ احرم حج ثم ابطله ، وهذا لا يخالف الحديث (٢١) لان المقصود به والله أعلم : أنه لا يجب في الشرع ابتداء الا حجة واحدة لكن قد يلزم الانسان نفسه بحجسة ثانية وثالثة اذا نذر ذلك وليس في هذا مخالفة للحديث .

٣ — وأما تشبيه الحج بالصلاة فلا يسلم لان احكامها متباينة .

٤ — وأما حديث (من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد) فمسلم ولا خلاف في أن حج المجامع باطل مردود لكن الكلام في وجوب الاستمرار به مع فساده .

وبعد : فإنه يبدو لي رجحان مذهب الجمهور لانه المأثور عن السلف . والله تعالى أعلم .

المسألة الثالثة : وجوب الهدي :

١ — تتفق المذاهب الاربعة (٢٢) ايضا على وجوب الهدي على من افسد حجة بالجماع .

ب — ويرى ابن حزم أنه لا يلزمه شيء (٢٣) .

الادلة :

١ — أما الجمهور فحجتهم الآثار التي ذكرناها عن عمر وعلي وأبي هريرة وعبد الله ابن عمر رضي الله عنهم ، وروي أيضا عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض فأمره أن ينحر بدنة (٢٤) .

(٢١) هو ما رواه ابو هريرة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ، فسكت حتى قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم قلت : نعم لوجبت ولما استطعتم) رواه أحمد ٢٥٥/١ ومسلم : ٩٧٥/٢ رقم : ٤١٢ وزاد أحمد في رواية عن ابن عباس (الحج مرة فمن زاد فهو تطوع) .

(٢٢) فتح القدير : ٢٤٤/٣ ، شرح المحلى على المنهاج : ١٣٦/٢ ، المشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ٦٩/٢ والمفني : ٣٢٥/٣ .

(٢٣) المحلى : ٢٧٥/٧ .

(٢٤) الموطأ : ٢٧٢/١ ومسنن البيهقي : ١٦٨/٥ من عدة طرق .

ب — وأما ابن حزم فقد رأى أنه لا دليل على إيجاب دم عليه ، والأصل
تحريم مال المسلمين فأيجاب البدنة عليه هو إيجاب مالم يأذن به الله (٢٥) .

وأما الآثار التي عن الصحابة فابن حزم لا يحتج بها .

المسألة الرابعة : القضاء :

يفرق في هذه المسألة بين أن يكون النسك الذي بطل واجبا أو نافلة .

فإن كان واجبا فلا خلاف في أنه لم يسقط وأن عليه القضاء ، فإذا قضى حسب
ذلك عن الواجب الذي أبطل .

وإن كان الحج أو العمرة نفلا فإن الجمهور يرون وجوب القضاء (٢٦) فوراً ،
وخالف ابن حزم فقال : لا يجب القضاء (٢٧) .

الادلة :

١ — احتج الجمهور بما يلي (٢٨) :

١ — قول الله تعالى : (وأتموا الحج والعمرة لله) (٢٩) ووجه الاستدلال :
أنه بالاحرام يصبح النسك الذي أحرم به واجبا ولا تبرأ الذمة الا باتمامه كما أمرت
الآية ، فإذا أفسده بقيت الذمة مشغولة ، لأن الفساد لا يبرئها ، فاحتاج الى القضاء
لإبراء ذمته .

٢ — وقد نقل القول بوجوب القضاء عن ذكرنا من الصحابة ولم ينقل
عن غيرهم ما يخالفه .

٣ — وأما وجوب الفورية ، فلأنه بالشروع في الحج تعين العام الذي شرع فيه
فلما أفسده كان عليه ان يبادر لتبرئة ذمته .

(٢٥) المحلى : ٢٧٧/٧ .

(٢٦) فتح القدير : ٤٤/٣ ، المجموع : ٢٢٢/٨ والروضة : ١٨٢/٣ وشرح المحلى على المنهاج : ١٣٦/٢
وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٦٩/٢ والمغني : ٢٦٥/٣ .

(٢٧) المحلى : ٢٧٥/٧ .

(٢٨) المغني : ٢٦٥/٣ وفتح القدير : ٤٤/٣ والمجموع : ٢٧٨/٧ .

(٢٩) سورة البقرة : ١٩٦ .

ب — أما ابن حزم فلم يذكر لقوله دليلا إلا أن ما سبق من أن الاستمرار في الحج الفاسد هو إيجاب حجين يمكن أن يكون دليلا له ، هذا إذا كان حجه الفاسد نفلا ، وما عرف عنه أيضا من عدم الأخذ إلا بما ورد فيه نص .

وقول الجمهور أولى بالاتباع نظرا لما استدلوا به ، ولما نقل عن الصحابة . والله تعالى أعلم .

هذه هي المسائل الرئيسية في الموضوع ، وتوجد مسائل تفصيلية مكملة نذكرها فيما يلي استكمالا للموضوع :

١ — ما الحكم لو حصل الجماع بعد انقضاء بعض أركان الحج ؟

اختلف الفقهاء في ذلك :

١ — قال الحنابلة (٣٠) : لا فرق بين أن يكون الوقاع قبل عرفة أو بعده بل هذا هو الحكم مادام محرما . لأن قول من ذكرنا من الصحابة مطلق ، ولأنه جماع صاذف احراما تاما فأنفسه كما لو كان قبل عرفة ، أما حديث (الحج عرفة) فالمعنى معظمه ، وأن من أدركه فقد أمن الفوات ، لكن أمن الفوات لا يلزمه منه أمن الفساد كالعمرة فإنها لا تفوت لكنها قد تفسد .

٢ — وذهب الحنفية (٣١) إلى أن من جامع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه وإن كان بعد الوقوف لم يفسد ، لقوله عليه السلام : (الحج عرفة) (٣٢) .

٣ — وذهب المالكية (٣٣) : إلى أنه إن كان الجماع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه ، وإن كان بعده وقبل طواف الانارضة ورمي جمرة فسد أيضا ، وألا بأثر وقع قبلهما بعد يوم النحر أو بعد أحدهما في يوم النحر وجب الهدى ولم يفسد الحج .

٤ — أما الشافعية (٣٤) فيرون أن الجماع إن وقع قبل التحلل الأول أفسد الحج وإن كان بين التحللين لم يفسد ووجب شاة ، والتحلل الأول يحصل بفعل اثنين من ثلاثة أمور : رمي جمرة العقبة ، وطواف الاناضة ، والحلق أو التقصير .

(٣٠) المغني : ٣/٢٢٥ .

(٣١) فتح القدير : ٢/٤٤ .

(٣٢) سنن أبي داود : ١/٥٢ وسنن الترمذي : ٢/٢٣٧ وسنن ابن ماجه : ٢/١٠٣ رقم ٣٠١٥ .

(٣٣) حاشية الدسوقي : ٢/٦٨ .

(٣٤) شرح المحلى على الشهاج : ٢/١٣٦ .

ب - ما هو الهدي الواجب بهذه المخالفة ؟

اختلف الفقهاء أيضا في ذلك ، وهذه آراؤهم :

١ - أما الحنابلة(٣٥) : فهم يرون ان الهدي الواجب بدنة ، لما ذكر عن الصحابة .

٢ - وأما الحنفية(٣٦) : فيقولون ان كان الوقاع قبل الوقوف بعرفة فسد الحج وعليه شاة ، وان كان بعد الوقوف فعليه بدنة وحجه صحيح .

٣ - وقال المالكية(٣٧) : تجب شاة .

٤ - وذهب الشافعية(٣٨) : الى انه ان كان الجماع قبل التحلل الاول ، بطل حجه ووجب بدنة ، وان كان بين التحللين وجبت شاة .

ج - هل يجب على المرأة ما يجب على الرجل ؟ :

واختلفوا فيما يجب على المرأة :

١ - قال الحنابلة(٣٩) ان كانت مكرهة فلا هدي عليها لانه جماع يوجب الكفارة فلم تجب به حال الاكراه اكثر من كفارة واحدة كما في الصيام ، وان طوعته يجب على كل منهما بدنة ، وفي قول لاحد تكفي بدنة عنهما .

٢ - ويرى المالكية(٤٠) : انها ان طوعته فعليها دم ، وان اكرهها فيجب عليه عنه وعنهما .

٣ - وذهب الشافعية(٤١) : الى انه لا يجب عليها وان طوعته في الاظهر وان فسد حجه .

٤ - وأما الحنفية (٤٢) : فيقولون ما يلزم به الفساد والدم على الرجل يلزم مثله على المرأة وان كانت مكرهة أو ناسية ، وانما ينتفي الاثم .

(٣٥) المغني : ٣٣٥/٢ .

(٣٦) فتح القدير : ٤٥/٣ ، ٤٦ .

(٣٧) بداية المجتهد : ٣١٦/١ .

(٣٨) شرح المحلى على المنهاج : ١٢٦/٢ .

(٣٩) المغني : ٣٣٥/٣ .

(٤٠) بداية المجتهد : ٢١٥/١ .

(٤١) شرح المنهاج للمحلى : ١٢٦/٢ .

(٤٢) فتح القدير : ٤٤/٢ .

د - هل المباشرة فيما دون الفرج كالجماع ؟

تتفق المذاهب الأربعة على حرمة المباشرة بشهوة ولو فيما دون الفرج ، وعلى وجوب ثبابة على من فعل ذلك ، ولا يفسد حجه إذا لم ينزل .

أما إذا أنزل فاختلفوا في حكمه :

- ١ - أما المالكية (٤٣) فقالوا يفسد حجه .
- ٢ - وأما الشافعية (٤٤) والحنفية (٤٥) فقالوا لا يفسد .
- ٣ - وأما الحنابلة (٤٦) فعندهم : روايتان عن الإمام في هذه المسألة .

هـ - متى يجب الهدي ؟

- ١ - أما عند المالكية (٤٧) فالهدي واجب زمن القضاء ، ولا يقدمه زمن الفساد وإن كان وجوبه للفساد ، فإن قدمه عام الفساد أجزأ .
- ٢ - وذهب الشافعية (٤٨) والحنابلة (٤٩) والحنفية (٥٠) إلى أن دم الجناية على الحج لا يختص بزمن بل تجب أراقته بفعل المحذور ويطلب بأدائه عندئذ ، ومعنى هذا أنه يجب تقديم الهدي في هذه المسألة في النسك الذي أفسده .

و - هل يجب عليه احجاج المرأة ؟

- ١ - لقد نص المالكية (٥١) والحنابلة (٥٢) على أنه يجب على الرجل احجاج المرأة إن أكرهها ويفهم من هذا أنه لا يجب عليه ذلك إن كانت مطاوعة .

-
- (٤٣) حاشية الدسوقي : ٦٨/٢ .
 - (٤٤) شرح المنهاج للمحلي : ١٣٦/٢ .
 - (٤٥) فتح القدير : ٤٢/٢ .
 - (٤٦) المفتي : ١٢٧/٢ .
 - (٤٧) حاشية الدسوقي : ٦٩/٢ .
 - (٤٨) الروضة : ١٨٧/٣ والاقناع : ٢٢٢/١ .
 - (٤٩) كشف القناع : ١٠/٣ وشرح منتهى الإرادات : ٨١/٢ وهداية الراغب ص ٢٩٧ .
 - (٥٠) مجمع الأنهر : ٣١٠/١ وفتح القدير : ١٦٣/٢ .
 - (٥١) حاشية الدسوقي : ٧٠/٢ .
 - (٥٢) مطالب أولي النهي : ٣٥٠/٢ وشرح منتهى الإرادات : ٣٢/٢ .

٢ — وأما الشافعية (٥٣) فقالوا : تلزمه النفقة الزائدة بسبب السفر .

٣ — وأما الحنفية فلم أجد لهم نصا في المسألة ، ثم وجدت ابن عابدين (٥٤) ينقل عن البحر الرائق (٥٥) انه لم ير قولاً في رجوعها بمؤنة حجبها على الرجل .

أما رجوعها بدم الهدي ان اكرهها ففيه قولان (٥٦) .

(ز) — هل يجزيء نسك القضاء عن النسك الواجب ؟

إذا وقع الجماع في حج واجب أو عمرة واجبة فسد النسك كما قدمنا ، لكن إذا قضى هذا النسك فهل يعتبر القضاء جزاء عن الفاسد والواجب الأول قائم يحتاج الى أداء أم يعتبر واجبا يقوم مقام الواجب الذي فسد ؟ ومثار التساؤل أنه لو أفسد نسكا غير واجب لزم قضاؤه كما قدمنا .

لقد اتفق الحنفية (٥٧) والمالكية (٥٨) — في القول الراجح — والشافعية (٥٩) والحنابلة (٦٠) على أن نسك القضاء يقوم مقام النسك الفاسد فيغني عن نسك الفرض ، والنذر .

المقصد الثاني : احكام فوات الحج

من أحرم بالحج ثم لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاتته الحج (٦١) وذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : (الحج عرفة) (٦٢) وهذا ما يسميه الفقهاء (الفوات) وهو غير وارد بالنسبة للعمرة لأنه ليس لها وقت تقوت بفواته .

وقد يكون الفوات بعذر كالنوم والاعماء والمرضى ، وقد يكون بلا عذر كأن

-
- (٥٣) الروضة : ١٤١/٢ .
(٥٤) حاشية ابن عابدين : ٥٥٨/٧ .
(٥٥) البحر الرائق : ١٦/٣ .
(٥٦) فتح القدير : ٤٤/٢ .
(٥٧) البحر الرائق : ١٧/٣ .
(٥٨) حاشية الدسوقي : ٦٩/٢ .
(٥٩) شرح المحلى على المنهاج : ١٣٦/٢ .
(٦٠) المفتي : ٣٦٥/٣ والانصاف : ٤٩٦/٣ .
(٦١) بداية المجتهد : ٢٩٥/١ .
(٦٢) رواه أبو داود : ٤٥٢/١ والترمذي : ٢٣٧/٣ وابن ماجه : ١٠٠٢/٢ رقم ٢٠١٥ .

يثباطاً في الطريق ؛ أو يتشاغل بأمر آخر عن الحج ، والحكم في الحالين سواء
إلا من حيث أن المعذور غير آثم وغير المعذور آثم (٦٣) .

ولما كان العذر ليس له أثر ظاهر في الأحكام الدنيوية رأيت هذا البحث
مرة واحدة في مبحث الفوات بلا عذر لا العذر كالعدم في أحكام الدنيا — كما قلت —
ونجمل الحديث عنه في ثلاث مسائل :

١ — وجوب التحلل بأعمال عمرة .

٢ — وجوب الهدى .

٣ — وجوب القضاء .

والأصل في ذلك كله ما يلي :

١ — عن عروة بن مضر بن أوس بن حارثة بن لام الطائي قال : أتيت رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة حين خرج إلى الصلاة فقلت : يا رسول الله ،
اني جئت من جبل طيء ، أكلت راحلتي واتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل
إلا وقفت عليه فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ممن
شهد صلاتنا هذه ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف قبل ذلك بعرفة ليلاً أو نهارة
فقد تم حجه وقضى تفثه (٦٤) رواه الخمسة وصححه الترمذي .

٢ — وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من وقف بعرفات
بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفات بليل فاتته الحج فليحل بعمره وعليه الحج من
قابل) رواه الدارقطني (٦٥) وضعفه .

٣ — وروى الشافعي في مسنده أن عمر قال لأبي أيوب حين فاتته الحج
اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت ، فان أدركت الحج قابلاً فحج وأهد ما استيسر
من الهدى (٦٦) .

٤ — وروى الأثرم بإسناده عن سليمان بن يسار أن هبار بن الأسود حج
من الشام فقدم يوم النحر فقال له عمر ما حبسك قال حسبت أن اليوم يوم عرفة ،
قال : فانطلق إلى البيت نطف به سبعا ، وان كان معك هدية فاتحرها ثم إذا كان عام

(٦٣) المجموع : ٢٢٢/٨ .

(٦٤) أبو داود : ٤٥/١ بلفظ قريب والترمذي : ٢٢٩/٣ رقم : ٨٩١ .

(٦٥) سنن الدارقطني : ٢٤١/٢ .

(٦٦) بدائع المنن : ٧٦/٢ رقم ١١٠٢ والبيهقي في السنن : ١٧٤/٥ .

قابل فاحجج فان وجدت سعة فأهد فان لم تجد فصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت ، ان شاء الله تعالى (٦٧) .

٥ — روى البيهقي (٦٨) بإسناده الصحيح (٦٩) عن ابن عمر أنه قال : (من لم يدرك عرفة حتى طلع الفجر فقد فاته الحج فليأت البيت فليطف سبعا وليطوَّف بين الصفا والمروة سبعا ، ثم ليحلق أو يقصر ان شاء ، وان كان معه هدي فليحرمه قبل أن يحلق ، فاذا فرغ من طوافه وسعيه فليحلق أو يقصر ثم ليرجع الى أهله فان أدركه الحج من قابل فليحج ان استطاع وليهد في حجه ، فان لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله .

٦ — وعن الأسود قال : سألت عمر عن رجل فاته الحج قال : يهل بعمره وعليه الحج من قابل ثم سألت في العام المقبل زيد بن ثابت عنه فقال : (يهل بعمره وعليه الحج من قابل) رواه البيهقي (٧٠) بإسناده صحيح (٧١) .

٧ — ورواه هكذا من طرق قال البيهقي : وروي عن ادريس الاودي عنه قال : (ويهرق دما) (٧٢) .

وقد ذكرت هذه الروايات لاننا سنستشهد بها كثيرا في بحثنا للمسائل

المسألة الاولى : وجوب التحلل بأعمال عمرة :

من فاته الوقوف بعرفة فعليه أن يطوف بالبيت الحرام ، ويسمى بين الصفا والمروة ، ويحلق رأسه أو يقصر كما يفعل المعتمر . وهذا مذهب الحنابلة (٧٣) والشافعية (٧٤) والمالكية (٧٥) والحنفية (٧٦) وهو مروي عن عمر بن الخطاب وابنه وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير ومروان بن الحكم والثوري (٧٧) . واحتجوا

(٦٧) رواه البيهقي : ١٧٤/٥ والموطأ : ٢٧٢/١

(٦٨) السنن الكبرى : ١٧٤/٥ .

(٦٩) المجموع : ٢٣٤/٨ .

(٧٠) السنن الكبرى : ١٧٥/٥ .

(٧١) المجموع : ٢٣٥/٨ .

(٧٢) السنن الكبرى : ١٧٤/٥ .

(٧٣) المفني : ٥٢٧/٣ .

(٧٤) المجموع : ٢٣٠/٨ والروضة : ١٨٢/٣ .

(٧٥) حاشية الدسوقي : ٩٥/٢ .

(٧٦) فتح القدير : ١٣٥/٣ .

(٧٧) المفني : ٥٢٧/٣ .

بما روى الاسود عن عمر رضي الله عنه أنه قال لمن فاتته الحج (تحلل بعمرك)
عمره وعليك الحج من قابل والهدي (٧٨) .

وإذا كانت الاعمال التي يتحلل بها هي أعمال العمرة بعينها فهل تحسب له
عمرة بحيث تجزيء عن عمرة الاسلام ؟ هذا ما اختلف فيه الفقهاء . وفيما يلي بيان
آرائهم :

أ - ذهب الحنفية (٧٩) والحنابلة (٨٠) في ظاهر المذهب والمالكية (٨١) : الى
أن هذه الاعمال هي عمرة ، وهو مذهب ابن عباس وابن الزبير وعطاء وأصحاب
الرأي (٨٢) .

ب - وذهب الشافعية (٨٣) والحنابلة في رواية أخرى (٨٤) الى أنها ليست
عمرة ، أي أن حجه لم ينقلب عمرة وإنما هي مخرج من الاحرام بالحج .

الادلة :

احتج الفريق الاول بما يلي (٨٥) :

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من فاتته عرفة بليل فقد فاتته
الحج فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل) (٨٦) .

٢ - أن الاحرام بعد أن انعقد صحيحا لا طريق للخروج عنه الا بإداء أحد
النسكين .

٣ - أن هذا قول من ذكرنا من الصحابة وقد تقدم قبل قليل .

واحتج الفريق الثاني (٨٧) بأن النية كانت عند الاحرام (الاحرام بالحج)
فلا ينقلب الى عمرة وهذه الاعمال هي مخرج كما ذكرنا وتدارك لما يمكن من

(٧٨) انظر الاثرين رقم ٦ و ٧ .

(٧٩) فتح القدير : ١٣٥/٢ - ١٢٦ .

(٨٠) المغني : ٥٢٧/٣ .

(٨١) حاشية الدسوقي : ٩٦/٢ وبلغه السالك : ٣٠٥/١ وحاشية الخرشى : ٣٩١/٢ .

(٨٢) المغني : ٥٢٧/٣ .

(٨٣) المجموع : ٢٣١/٨ .

(٨٤) المغني : ٥٢٧/٣ .

(٨٥) فتح القدير : ١٣٥/٢ - ١٢٦ .

(٨٦) الدارقطني في المسنن : ٢٤١/٢ وتقدم

(٨٧) المغني : ٥٢٧/٣ .

أعمال الحج ، فان قيل اذن فليت بمنى وليرم الجمار قلنا هذه اعمال تابعة للوقوف بعرفة وقد فاتت بفواته .

مناقشة الادلة :

اما الحديث الذي احتج به الفريق الاول فضعيف (٨٨) واما اثار الصحابة فتحتمل حقيقة العمرة او اعمالها وان لم تكن هي ثم ان الخلاف نظري فالاعمال متفق عليها ، والخلاف في النية ولا يعجز عند التحلل عن الاتيان بعمرة احتياطا لامر دينه فيخرج الى مساجد عائشة ثم يدخل محرما ليطوف ويسعى ويحلق وقد حاز اجرا عظيما .

المسألة الثانية : وجوب الهدى :

- ١ — ذهب المالكية (٨٩) والشافعية (٩٠) والحنابلة (٩١) الى أن من فاتته الحج وجب عليه ان يهدي شاة في عام القضاء .
- ب — وقال الحنفية (٩٢) لا يلزمه شيء .

الادلة :

استدل الفريق الاول بما يلي (٩٣) :

- ١ — ما روي عن عمر رضي الله عنه وقد تقدم ولم ينقل عن الصحابة خلافه.
 - ٢ — لانه تحلل من حجه قبل اتمامه كالمحصر ، والمحصر عليه الهدى باتفاق.
- واستدل الحنفية بما يلي (٩٤) :

- ١ — ان الحديث لم يذكر فيه الهدى — أي حديث من فاته عرفة بئيل فقد فاتته الحج فليحل بعمرة وعليه الحج من قابل — مع انه سيق لبيان أحكام القنوت .

(٨٨) فتح القدير : ١٢٦/٢ وضمفه الدارقطني بتفرد رحمة بن صعب وهو ضعيف — انظر السنن ٢٤١/٢
(٨٩) حاشية الدسوقي : ٩٦/٢ .
(٩٠) المجموع : ٢٣٢/٨ والروضة : ١٨٢/٢ .
(٩١) المفني : ٥٢٩/٢ .
(٩٢) فتح القدير : ١٣٥/٣ .
(٩٣) المفني : ٥٢٩/٢ .
(٩٤) فتح القدير : ١٣٥/٣-١٣٦ .

٢ — ان التحلل من الاحرام كان باعمال العمرة كما ان المحصر يتحلل بالدم فكانت اعمال العمرة بدل الدم فلا يجمع بينهما .

مناقشة الادلة وال ترجيح :

أهم ما في الادلة الحديث الذي احتج به الحنفية وهو ضعيف كما قال ابن الهمام في فتح القدير (٩٥) والدارقطني من قبل ، وأما ان الحج قد خرج منه بالعمرة فهذا مبني على انقلاب الحج الى عمرة عندهم . ولو سلمنا به فهو لا يمنع لزوم الدم .

وما روي عن الصحابة في ايجاب الدم على من فاته الحج واضح ، والطرفان يحتجان بما روي عنهم من آثار ، ولذا يجب الاخذ بكل ما اتفقوا عليه في الموضوع لانه المرجع الوحيد في المسألة ، وقد رأينا أن عمر وابن عمر وزيد بن ثابت متفقون على وجوب الهدي ولم ينقل عن غيرهم خلافه ، لذا يبدو لي رجحان القول بوجوب الهدي ، والله اعلم .

المسألة الثالثة : وجوب القضاء :

يتفق فقهاء المذاهب الاربعة على وجوب القضاء على من فاته الحج (٩٦) سواء اكان الحج فريضة أم تطوعا ، وروي ذلك عن عمر وابنه وزيد بن ثابت وابن عباس وابن الزبير ومروان بن الحكم .

وفي رواية عن أحمد (٩٧) أنه لا قضاء عليه بل ان كان حجه فرضا وجب عليه أدائه بالوجوب السابق اذ لا يعتد بما فاته ، وان كان حجه نفلا لم يطالب بقضاء . وهذا مروي عن عطاء . وحجة هذا الرأي ما يلي :

١ — ان النبي صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الحج أكثر من مرة ، قال (لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم) وفي رواية لأحمد (الحج مرة فمن زاد فهو تطوع) (٩٨) فأفاد أنه لا يجب الا مرة في العمر ، فلو أوجبنا القضاء هنا كان الواجب أكثر من حجة في العمر .

(٩٥) المرجع السابق : ١٢٦/٢ .

(٩٦) انظر فتح القدير : ١٣٥/٣ وحاشية الدسوقي : ٩٦/٢ والمجموع : ٢٣٠/٨ ، والمفني :

٥٢٨/٢ .

(٩٧) المفني : ٥٢٨/٢ .

(٩٨) رواه أحمد : ٢٠٥/١ ومسلم : ٩٧٥/٢ وقد تقدم .

٢ — ثم انه معذور في ترك اتمام حجه فلم يلزمه القضاء كالمحصر .

٣ — انه عبادة تطوع فلم يجب قضاؤه كسائر التطوعات .

وهذا الاستدلال يجاب عنه بما يلي (٩٩) :

١ — اما ايجاب اكثر من حجة فليس في ذلك مخالفة للأحديث لانه نفى وجوب اكثر من حجة بأصل الشرع لكن لم ينق وجوب اكثر من حجة بسبب آخر كالنذر ، وهنا سبب الوجوب ان الحج يلزم بالشروع فوجب اتمامه فلما لم يتم وجب ابراء الذمة بالقضاء .

٢ — وبهذا ايضا يجاب عن الدليل الثالث فان العبادات التي لا يجب قضاء ناملتها اذا افسدت هي التي لا يجب اتمامها بالشروع فيها .

٣ — واما انه معذور فليس ذلك دائما فقد لا يكون معذورا ، ثم ان الصحابة الذين نقل عنهم هذا الراي ويقولهم يحتج في هذه القضية لم يفرقوا بين المعذور وغيره بل اوجبوا ذلك على المعذور الذي اخطأ في الحساب .

ترجيح :

ولهذا يبدو لي رجحان القول بوجوب القضاء ، والله تعالى اعلم .

المبحث الثالث

أقسام النافلة

هذا هو السبب الثالث من أسباب قضاء العباداة . ولايضاح الصورة لابد من التعرض لقضاء النافلة بشكل عام ليظهر مكان هذا البحث من الموضوع كله ، ولأن من النوافل ماله وقت محدد تفوت بفواته فلا بد من التعرض لحكم قضائه .

تعريف النافلة :

هي ماطلبه الشارع طلبا غير جازم ، أو ما يثاب فاعله ولا يعاقب تاركه (١) . وتسمى النافلة : سنة ، ومندوبا ، ومستحبا (٢) ، وليس من غرضنا بيان الفرق بين هذه الأسماء .

ومن هذا يبدو أن أداءها في وقتها ليس واجبا ، فقضاؤها بعد خروج الوقت من باب أولى ، لكن هل قضاؤها مشروع ، بحيث يتدارك المسلم ما فاتته من فضيلة وثواب ؟

يفرق في هذا الموضوع بين حالتين :

الاولى : إذا لم يشرع في النافلة .

والثانية : إذا شرع فيها ثم أبطلها .

ونتحدث عن هاتين الحالتين في مطلبين .

المطلب الاول

حكم قضاء النافلة إذا لم يشرع فيها

النافلة قسمان : أحدهما : غير مؤقتة ، وإنما تفعل لسبب عارض كصلاة الكسوفين والاستسقاء ، وتحية المسجد ، وهذا لا مدخل للقضاء فيه حتى عند من

(١) حاشية البناني على شرح المحلى لجمع الجوامع : ٨٠/١ ومذكرات استاذنا الدكتور الشيخ عبد

الفتي عبد الخالق للسنة الاولى من دبلوم الفقه المقارن ص ٢٨ .

(٢) المذكرات السابقة : ص ٤٠ .

يقول بقضاء النافلة وهم الشافعية والحنابلة ، وذلك لأنها تفعل لأمر عارض . وقد زال العارض (٣) .

وثانيهما : نافلة مؤتة كالعيد ، والضحي ، والتهجد ، والرواتب التابعة للفرائض ، وهذه اختلف الفقهاء في مشروعيتها قضائها :

- ١ - ذهب الشافعية (٤) والحنابلة (٥) الى أن قضاءها مستحب .
- ٢ - وذهب المالكية (٦) والحنفية (٧) الى أنها لا تقضى الا سنة الصبح ، وانما يختص القضاء بالفرائض .

الإدلة :

احتج الشافعية والحنابلة لمذهبهم بما يلي (٨) :

١ - حديث أبي هريرة (أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتقه الصبح في السفر حتى طلعت الشمس فتوضأ ثم سجد سجدة ثم أقيمت الصلاة فصلى الفداة) رواه مسلم (٩) ووجه الدلالة : أنه صلى سنة الصبح بعد طلوع الشمس وهذا هو القضاء .

٢ - حديث أم سلمة رضي الله عنها (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بعد العصر فسأله عن ذلك فقال : أنه أتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان الركعتان بعد العصر) رواه البخاري (١٠) ومسلم (١١) .

٣ - حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما) رواه البيهقي (١٢) بإسناد جيد .

(٣) المجموع : ٥٢٢/٢ والمفني : ٤٢٦/٢ و ٤٢٩ وانظر : رأي المالكية والحنفية بعد اضطراب .

(٤) المجموع : ٥٣٢/٢ والروضة : ٣٢٧/١ .

(٥) المفني : ١٤٠/٢ - ١٤١ ، ١٥١/٣ ومنتهى الإرادات : ١٠٠/١ .

(٦) حاشية الدسوقي : ٢١٩/١ .

(٧) فتح القدير : ٤٧٧/١ - ٤٧٨ وبدائع الصنائع : ٧٢٢/٢ .

(٨) المجموع : ٥٢٢/٢ والمفني : ١٤٠/٢ ، ١٤١ .

(٩) صحيح مسلم ٤٧١/١ .

(١٠) صحيح البخاري : ١٥٢/١ معلقا .

(١١) صحيح مسلم : ٥٧١/١ .

(١٢) السنن الكبرى ٤٨٤/٢ .

٤ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل) (١٣) .

٥ - عن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من نام عن وتره أو نسيه فليصله إذا ذكره) رواه أبو داود (١٤) .

٦ - وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا فاتته الصلاة من الليل من وجع أو غيره صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة . رواه مسلم (١٥)

وهذا الحديث يستدل به على قضاء النافلة إذا قلنا أن قيام الليل نسخ وجوبه في حق النبي صلى الله عليه وسلم وصار سنة كما نسخ الوجوب عن أمته والقول بنسخ الوجوب في حقه عليه السلام هو الصحيح المختار كما قال النووي (١٦)

واستدل الحنفية والمالكية بما يلي (١٧) :

١ - عن أم سلمة قالت : دخل النبي صلى الله عليه وسلم حجرتي بعد العصر فصلى ركعتين فقلت : يا رسول الله : ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تصليهما من قبل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر وفي رواية ركعتا الظهر شغلني عنهما الوفد فكرهت أن أصليهما بحضرة الناس فيروني ، فقلت أقضيهما إذا فاتتا ، فقال : لا (١٨) .

قال الكاساني (١٩) : وهذا نص على أن القضاء غير واجب على الأمة ، وإنما هو مختص اختص به النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا شركة لنا في خصائصه

(١٢) رواه مسلم : ٥١٥/١ وأبو داود : ٢٠٢/١ .

(١٤) سنن أبي داود : ٣٢١/١ وقال النووي في المجموع ٥٢٢/٣ رواه أبو داود بإسناد حسن ورواه الترمذي (٢٢٠/٢ رقم ٤٦٥) بإسناد ضعيف وتكلم على إسناده وإنما ذكرت هذا لكلا يفتر بكلام الترمذي فيه من لا آنس له بطريق الحديث والاسماء فيترهم ضعف ما ليس هو بضعيف وإن كان طريق الترمذي فيه ضعيفا .

(١٥) صحيح مسلم : ٥٥١/١ .

(١٦) المجموع : ٥٢٢/٣ .

(١٧) فتح القدير : ٤٧٧/١ - ٤٧٨ وبدائع الصنائع : ٧٢٢/٢ .

(١٨) هذا الحديث أصله في الصحيحين وقد تقدم وأما قوله (أقضيهما إذا فاتتا فقال : لا)

فقد قال الشوكاني في النيل : ٣٢/٣ أخرجها أحمد عن أم سلمة (انظر الفتح الرباني :

٣١٤/٢) وقال البيهقي : وهي رواية ضعيفة ولفظه (أقضيهما)

(١٩) البدائع : ٧٢٢/٢ .

وقياس هذا الحديث أن لا يجب قضاء ركعتي الفجر أصلاً ، إلا أنا استحسنا القضاء إذا فاتنا مع الفرض لحديث التعريسي (٢٠) .

٢ - أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عبارة عن طريقته ، وذلك بالفعل في وقت خاص على هيئة مخصوصة على ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ، فالفعل في وقت آخر لا يكون سلوك طريقته فلا يكون سنة بل يكون تطوعاً مطلقاً ، وأما ركعتا الفجر ، إذا فاتتا مع الفرض فقد فعلهما النبي صلى الله عليه وسلم مع الفرض ليلة التعريسي (٢٠) .

٣ - لخص الكمال ابن الهمام (٢١) حجة الحنفية الأصولية بما مفاده : أن قلنا أن القضاء يحتاج إلى دليل جديد - كما سبق (٢٢) - فإن قضاء كل واجب ونقل يحتاج إلى دليل غير الدليل الذي ثبت به الأداء وقد وجد دليل سمعي يقتضي بعمومه قضاء الواجب ، واجمع الفقهاء على وجوب قضاء النذر أما النفل فلم يرد به دليل .

وإن قلنا أن القضاء يثبت بالأمر الأول أي بما ثبت به طلب الأداء (٢٣) فإن قضاء الواجب قد ثبت بسبب أن الذمة قد انشغلت بالواجب إذ طلب على جهة الحتم فلما لم تفرغ الذمة في الوقت المعين ظلت المطالبة بالتفريغ قائمة ، فوجب تفريغها بالقضاء بعد الوقت ، وليس النفل كذلك لأن طلبه أصلاً على جهة التخيير فلم تشغل به الذمة لكي يكون طلب تفريغها دليل القضاء وقد طلبت في وقت معين هو الذي كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما فات الوقت تعذر فعلها على الوجه المطلوب ، ولا مطالبة بتفريغ الذمة ففادت هي بذاتها ولا دليل على عمل مثلها ، فإذا فعل المكلف مثلها كان فعله استجابة للأمر العام الداعي إلى الاكثار من العبادات النافذة لأقضاء لما ثبت في الذمة إذ لم يثبت فيها شيء كما بينا .

وقد قال الحنفية بقضاء سنة الظهر القبلية أيضاً ، واختلفوا في قضاء الراتبة مع الفرض إذا فات (٢٤) .

(٢٠) التعريسي : نزول المسافر ليسقريج (المصباح المنير) ، والحديث سيأتي بروايته

(٢١) فتح القدير : ٤٧٨/١ - ٤٧٩ .

(٢٢) انظر صفحة

(٢٣) انظر صفحة

(٢٤) فتح القدير : ٤٧٩/١ .

وأما المالكية : فقد جمل بعضهم قضاء النافلة — سوى سنة الصبح — حراما واستهجن البعض الآخر هذا القول لانه — أي قضاء النافلة — مذهب الشافعي رحمه الله (٢٥) .

مناقشة الأدلة والترجيح :

يظهر من استعراض الأدلة أن الفريق الأول يحتج بالاحاديث الصحيحة والفريق الثاني عمدة دليلا حجج عقلية وقواعد اصطلاحية ، أما الزيادة على حديث الصحيحين التي احتجوا بها فهي ضعيفة (٢٦) ويؤول الامر بعد الخلاف الى أنه لا مانع من عمل مثل النافلة التي فانت بل يراها الطرفان مندوبة لكن بعضهم يسميها باسم النافلة التي فانت ، والبعض الآخر لا يسميها بنفس الاسم ولا يستدل على مشروعيتها بما استدل به على مشروعية التي فانت .

وإذا كان الامر كذلك فانه لا داعي لطالة البحث إذ ليس له ثمرة عملية .

لكن حجة من استشهد بالاحاديث الصحيحة مقدمة على حجة من استشهد بقواعد اصطلاحية ، فالقواعد تابعة للنصوص لانها مستنبطة منها وليس العكس .

ثم ان الحنفية يقولون بالقياس ، بل والاستحسان أيضا . وقياس بقية السنن على سنة الظهر والصبح قياس واضح وقد احتجوا بالقياس في قضاء الفروض ، وهذا يقتضي أن يقيسوا بقية السنن على سنة الصبح والظهر ، وهو الدليل الجديد على قضاء السنن كما قلنا في قضاء الفروض .

لذا فانه يبدو لي رجحان مذهب القائلين بأن النافلة اذا فانت تقضى وذلك نظرا للاحاديث السابقة التي احتجوا بها . والله تعالى أعلم .

(٢٥) حاشية الدسوقي : ٣١٩/١ .

(٢٦) قال ابن حجر في تلخيص اللبيرة : ١٩٨/١ : وأما ما رواه حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن زكريان مولى عائشة عنها قالت في هذه القصة : (أفنقضيهما يا رسول الله اذا فاتت ؟ فقال : لا) أخرجه الطحاوي وقد ضعفه البيهقي . وتقدم قبل قليل أن أحمد رواها عن أم سلمة بإسناد ضعيف .

المطلب الثاني

حكم قضاء النافلة اذا شرع بها ثم ابطالها

الحكم في هذه المسألة يستند على الحكم في مسألة اخرى ، هي :

هل تصير النافلة واجبة بالشرع فيها ؟

فان قلنا : تصير واجبة صار القضاء واجبا ، وان قلنا لا تصير واجبة ، لم يجب القضاء . فلنبداً بالمسألة الثانية .

يتفق جمهور الفقهاء على أن الحج والعمرة يلزمان بالشرع فيهما وأن افسادهما يوجب القضاء (٢٧) وخالف ابن حزم فقال : لا يجب القضاء (٢٨) فهل الصلاة والصيام ، كالحج والعمرة ؟

- ١ — ذهب الحنفية (٢٩) والمالكية (٣٠) الى أن كل النوافل تلزم بالشرع .
- ٢ — وذهب الحنابلة (٣١) والشافعية (٣٢) الى أنه يستحب اتمام النافلة ولا يجب (وهو قول عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وجابر بن عبد الله ، وسفيان الثوري ، واسحق بن راهوية) (٣٣) واليه ذهب ابن حزم الظاهري (٣٤) .

الإدلة :

استدل الفريق الاول لمذهبهم بما يلي (٣٥) :

-
- (٢٧) فتح القدير : ٤٤/٢ وشرح المحلى على المنهاج : ١٢٦/٢ وحاشية الدسوقي ٦٩/٢ والمفند ٣٦٥/٣ .
 - (٢٨) المحلى : ٢٧٥/٧ .
 - (٢٩) فتح القدير : ٣٦٠/٢ ومجمع الانوار : ٢٥٢/١ ويتر المقبي : ٢٥٢/١ .
 - (٣٠) الموطأ : ٢٢٤/١ وقوانين الاحكام الشرعية : ص ١٤١ والمدونة الكبرى ٢٠٥/٢ .
 - (٣١) المغني : ١٥٢/٢ .
 - (٣٢) المجموع : ٤٥٤/٦ والروضة : ٢٨٦/٢ .
 - (٣٣) المجموع : ٤٥٥/٦ .
 - (٣٤) المحلى : ٤٠٧/٦ .
 - (٣٥) فتح القدير : ٣٦١/٢ .

١ - قول الله تعالى (ولا تبطلوا أعمالكم) (٣٦) .

ووجه الدلالة : أن الآية نهت عن ابطال الاعمال ، والنهي يفيد التحريم ومن دخل في طاعة ثم خرج منها فقد ابطال ما تم منها وهو عمل فابطاله حرام بنسب الآية (٣٧) .

٢ - قول الله تعالى (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم الا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها) (٣٨) .

ووجه الدلالة : أن الله تعالى ذم الذين لم يؤدوا ما التزموا من القرب التي لم تكتب عليهم ، ولا ذم الا على حرام .

٣ - ويحتج لهم (٣٩) بما روى طلحة بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي الذي سأله عن الاسلام : (خمس صلوات في اليوم والليلة فقال : هل علي غيرهن ؟ قال : لا الا أن تطوع) رواه البخاري (٤٠) . ومسلم (٤١) .

ووجه الاستدلال أن هذا الاستثناء متصل فمقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه ، قالوا : ولا يصح حمله على أنه استثناء منقطع بمعنى أنه يقدر : لكن لك أن تطوع ، لأن الأصل في الاستثناء الاتصال ، فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل .

٤ - استدلووا بالقياس على الحج والعمرة إذ الشروع فيهما ملزم باتفاق كما تقدم .

وأما الفريق الثاني فاحتجوا بما يلي (٤٢) :

١ - عن عائشة قالت : (دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا : لا . قال : فاني أذن صائم ، ثم أتانا يوما آخر

(٣٦) سورة محمد : ٣٢ .

(٣٧) احكام القرآن للجصاص : ٢٧٢/٥ .

(٣٨) سورة الحديد : ٢٧ .

(٣٩) المجوع : ٤٥٥/٦ .

(٤٠) صحيح البخاري : ١٨/١ ، ٢٢٥/٢ .

(٤١) صحيح مسلم : ٤١/١ .

(٤٢) المجوع : ٤٥٥/٦ وبها بعدها والفني : ١٥١/٢ .

فقلنا يا رسول الله اهدي لنا حيس فقال : أرنيه فلقد أصبحت صائما فأكل (رواه مسلم (٤٣) بهذا اللفظ وفي رواية لمسلم (٤٤) (فأكل ثم قال : قد كنت أصبحت صائما) .

وفي رواية أبي داود واسناده على شرط البخاري ومسلم (٤٥) فقلنا : يا رسول الله قد اهدي لنا حيس فحبسناه لك ، قال : (أدنيه فأصبح صائما وأفطر) (٤٦) .

٢ — وعن عائشة أيضا قالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : أعندك شيء ؟ قلت : لا . قال : اني اذن أصوم . قالت ودخل علي يوما آخر فقال : أعندك شيء ؟ فقلت : نعم . قال : اذن انظر وان كنت قد فرضت الصوم (رواه الدارقطني (٤٧) والبيهقي (٤٨) بهذا اللفظ ، وقال اسناده صحيح (٤٩) .

٣ — وعن أبي جحيفة قال : (أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء فرأى أم الدرداء متبذلة فقال لها ما شأنك ؟ قالت أخوك أبو الدرداء ليس له في الدنيا حاجة ، فجاء أبو الدرداء فصنع له طعاما فقال : كل فاني صائم . قال ما أنا بأكل حتى تأكل فأكل ، فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، قال : نم ، فنام ، ثم ذهب يقوم ، فقال : نم ، فنام ، ثم ذهب يقوم ، فقال : نم ، فنام فلما كان آخر الليل قال سلمان : قم الآن ، فصليا ، فقال له سلمان : ان لربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا فأعط كل ذي حق حقه ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (صدق سلمان) رواه البخاري (٥٠) .

وموضع الشاهد أن سلمان أمر أبا الدرداء بالافطار وهو صائم ، فأفطر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم .

٤ — وعن أم هانئ قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر . وفي روايات أمين أو أمير نفسه .

(٤٣) صحيح مسلم : ٨٠٩/٢ .

(٤٤) ٨٠٨/٢ .

(٤٥) الكلام النووي في المجموع : ٤٥٦/٦ .

(٤٦) سنن أبي داود : ٥٧٢/١ .

(٤٧) السنن : ١٧٦/٢ بلفظ قريب وقال حسن صحيح .

(٤٨) السنن الكبرى : ٢٧٥/٤ وقال هذا اسناد صحيح .

(٤٩) تصور من هذه الأحاديث كيف كانت معيشة النبي ﷺ وهو نبي الله وحبيبه ومنها يعرف

أن الدنيا لو كان لها وزن عند الله لما كان هذا حال نبيه فيها وحال أسرته الطاهرة .

(٥٠) صحيح البخاري : ٥٠/٣ .

رواه ابو داود(٥١) والترمذي(٥٢) والنسائي(٥٣) والدارقطني(٥٤) وغيرهم ، والفاظ رواياتهم متقاربة المعنى واسنادها جيد(٥٥)ولم يضعفه ابو داود ، وقال الترمذي في اسناده مقال .

أقول : والاحاديث الصحيحة تفني عنه في الاحتجاج هنا لكن ذكرته لكثرة الاستشهاد به في كتب الفقه .

٥ — ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة حتى اذا كان بكراع الغميم وهو صائم رُفع الاناء فشرب والناس ينظرون(٥٦) . وفي لفظ : كان ذلك بعد العصر . زاد مسلم (عام الفتح) ، ووجه الدلالة أنه لما جاز للمسافر أن لا يدخل في صيام الفرض جاز له أن يخرج منه بعد الدخول فالتطوع أولى ، لأنه أيضا دخل في صيام يجوز له أن لا يدخل فيه قال الكمال بن الهمام بعد أن ذكر هذا : وهو استدلال حسن جدا(٥٧) .

٦ — واستدلوا من حيث المعنى بأن النافلة مبنية على التخيير فاذا اجبر على اتمامها لم تعد لها صفات النافلة بل صارت واجبا(٥٨) .

مناقشة الأدلة وال ترجيح :

أما ما استدل به الفريق الاول ففيه ما يلي :

١ — قول الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) هذه الجملة هي من الآية رقم (٣٣) من سورة محمد — صلى الله عليه وسلم — ولا بد لفهم المراد منها من معرفة ما قبلها وما بعدها ، فلنقرأها مع ما قبلها وما بعدها . قال الله تعالى : (أن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله وشاقوا الرسول من بعد ما تبين لهم الهدى لن يضروا الله شيئا وسيحبط أعمالهم(٣٢) يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم(٣٣) أن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم(٣٤) فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم(٣٥) .

(٥١) سنن أبي داود ٥٧٢/١ بلفظ (فلا يضرك ان كان تطوعا) .

(٥٢) سنن الترمذي ١٠٩/٣ رقم ٧٣٢ .

(٥٣) انظر تلخيص الحبير ٢٢٣/٢ .

(٥٤) سنن الدارقطني ١٧٤/٢ من عدة طرق .

(٥٥) الكلام للنووي في المجموع : ٤٥٦/٦ .

(٥٦) رواه مسلم : ٧٨٥/٢ .

(٥٧) فتح القدير : ٣٦١/٢ .

(٥٨) احكام القرآن لالكيا الهراس : ٤٠١/٤ .

فآيات تتحدث عن قوم أحبط الله أعمالهم لانهم كفروا وصدوا عن سبيل الله وشاقوا الرسول ، وتحذر المؤمنين من مخالفة الله ورسوله كيلا تحبط أعمالهم ثم تبين أن الذين كفروا وماتوا على الكفر لن يغفر الله لهم . وأخيرا تدعو المؤمنين مرة أخرى الى طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم خاصة في أمر الجهاد وتؤكد لهم أن ثوابهم على ذلك لن ينقص منه شيء .

ومن هذا يبدو أن المنهي عنه هو عمل ما يحبط الاعمال كما حبطت أعمال الكفار حتى كان جزاؤهم أن الله لن يغفر لهم ، ومعلوم أن الذي يحبط الاعمال هو الردة عن الاسلام ، وهذه الردة لها أسباب كثيرة منها : مخالفة أمر الله ورسوله اعتدادا برأي النفس وتقديمه على حكم الله ورسوله . وهذا مثل قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون)(٥٩) .

واين هذا الموضوع الذي تعالجه الآيات من موضوع الخروج من النافلة ؟

قد يقال (ان العبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب) وهذا صحيح ، لكن النهي هنا عن أعمال يفسد اثمها ثواب الاعمال الصالحة كالرياء والعجب والتفاق — كما قال المفسرون(٦٠) — وأما الخروج من النافلة فهي لم تتم حتى يفسد ثوابها ، ثم الاحاديث الصحيحة التي استدلت بها الفريق الثاني تنفي نفيا قاطعا المعنى الذي حمل عليه الفريق الاول هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بما أنزل عليه .

٢ — وأما قوله تعالى (ورهبانية ابتدعوها)(٦١) فالآية في حق نظام ابتدع لرضى الله ثم انحرف به المنحرفون الى ما يسخط الله تعالى واصبح ستمارا لاغراضهم وشهواتهم وهي اشارة قرآنية الى حال مؤلم آلت اليها الرهبانية يرجع في تفصيلها الى كتب التاريخ .

٣ — وأما حديث (الا أن تطوع) فليس هو الوحيد في الموضوع فقد ذكرنا عدة أحاديث في الموضوع والجمع بينها وبين هذا الحديث متعين وسبيل الجمع أن نجعل الاستثناء هنا منقطعا فيكون المعنى لكن لك أن تطوع .

٤ — وأما القياس على الحج والعمرة فهو قياس في مواجهة النص ، فيقدم النص عليه . ورحم الله الكمال بن الهمام فانه أخذ بما أفادته الاحاديث الصحيحة

(٥٩) الحجرات : ٢ .

(٦٠) انظر : تفسير القرطبي : ٢٥٥/٦ وفتح القدير للشوكاني : ٢٩/٥

(٦١) سورة الحديد : ٢٧ .

ورجحه على ما اشتهر في مذهبه لكن باسلوب الفقهاء اللبق فقد ذكر أن رواية المنتقى (٢٦) اباحة الخروج من النافلة ولو بلا عذر ، وظاهر الرواية (٦٣) لا يباح الا بعذر . ثم رجع رواية المنتقى (٦٤) .

ولهذا فلا شك في أن المتنفل بالصيام يجوز له الخروج منه وقد فعل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس بعد ما ثبت عنه حجة ، وبقيّة العبادات عدا الحج والعمرة تقاس على الصيام .

هل يجب قضاء النافلة إذا أفسدها ؟

إذا ثبت عدم وجوب اتمام النافلة فهل يجب قضاؤها إذا أفسدت ؟

اختلف الفقهاء في هذا — وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم :

١ — ذهب الحنفية (٦٥) والمالكية (٦٦) الى وجوب القضاء في هذه المسألة واليه ذهب ابن حزم (٦٧) .

٢ — وذهب الشافعية (٦٨) والحنابلة (٦٩) الى عدم وجوب القضاء .

الادلة :

استدل الفريق الاول لمذهبهم بما يلي (٧٠) :

١ — اخرج أبو داود (٧١) والترمذي (٧٢) والبيهقي (٧٣) عن عروة عن

(٦٢) كتاب فقه حنفي جمع اصول المذهب ألفه الحاكم الشهيد . انظر حاشية ابن عابدين : ٧٠/١ .

(٦٣) هي الكتب التي ألفها محمد بن الحسن الشيباني وهي : المبسوط ، والزيادات والجامع

الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير . حاشية ابن عابدين : ٧٠/١

(٦٤) فتح القدير : ٣٦٠/٢ ، ٢٦٣ .

(٦٥) فتح القدير : ٣٦٠/٢ .

(٦٦) الموطأ : ٢٢٤/١ والدونة : ٢٠٥/١ وبداية المجتهد : ٢٦٤/١ والشرح الكبير : ٥٢٧/١

وتوابع الاحكام الشرعية : ص ١٤١ .

(٦٧) المحطى : ٤٠٧/٦ ، ٤١١ .

(٦٨) المجموع : ٤٥٤/٦ . والبروضة : ٢٨٦/٢ .

(٦٩) المغني : ١٥٢/٣ .

(٧٠) فتح القدير : ٣٦٠/٢ والمحطى : ٤١١/٦ .

(٧١) سنن أبي داود : ٥٢٧/١ .

(٧٢) سنن الترمذي ١٢/٣ رقم ٧٣٥ .

(٧٣) السنن الكبرى : ٢٧٩/٤ .

عائشة قالت : كنت أنا وحفصة صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني اليه حفصة وكانت بنت أبيها فقالت : يا رسول الله : انا كنا صائمتين فعرض علينا طعام اشتهيناه فاكلنا منه ، قال : اقضيا يوما آخر مكانه . ورواه مالك في الموطأ (٧٤) .

٢ — ان النافلة تصير واجبة بالشروع فيها فاذا افسدها وجب ابراء الذمة منها بالقضاء .

٣ — استدلووا بالقياس على الحج والعمرة فان افسادهما يوجب القضاء باتفاق كما تقدم .

واحتج الفريق الثاني بما يلي (٧٥) :

١ — روى البيهقي (٧٦) عن أبي سعيد الخدري قال : صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فأتى هو وأصحابه فلمما وضع الطعام قال رجل من القوم اني صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعاكم اخوكم وتكلف لكم ، ثم قال له افطر وصم يوما مكانه ان شئت) ووجه الدلالة ان جعل القضاء راجعا لاختيار المفطر ولو كان واجبا لالزمه به .

٢ — واحتجوا بحديث أم هانئ المتقدم (المتطوع أمير نفسه) .

٣ — ان الاصل عدم القضاء ولم يصح في وجوب قضاء التطوع شيء .

مناقشة الأدلة وال ترجيح :

الحكم في هذه المسألة يرجع الى ثبوت حديث عائشة وحفصة وحديث أبي سعيد الخدري وأم هانئ وقد اعتنى كل من النووي في المجموع (٧٧) والكمال بن الهمام في فتح القدير (٧٨) والسيوطي في تنوير الحوالك (٧٩) والشوكاني في نيل الاوطار (٨٠) والزيلعي في نصب الراية (٨١) وابن حجر في الدراية (٨٢) والبيهقي في

(٧٤) الموطأ ٢٢٣/١ ورواه البيهقي من طريق وعقب عليها بكلام طويل . انظر السنن الكبرى : ٢٧٩/٤

(٧٥) المجموع : ٤٥٩/٦ والمفني : ١٥٢/٢ .

(٧٦) السنن الكبرى : ٢٧٩/٤ .

(٧٧) المجموع : ٤٥٧/٦ — ٤٥٩ .

(٧٨) ٢٦١/٢ .

(٧٩) هامش الموطأ : ٢٢٣/١ — ٢٢٤ .

(٨٠) ٢٨٩/٤ .

(٨١) ٤٦٧/٢ .

(٨٢) ٢٨٣/١ .

السنن الكبرى (٨٣) والهيثمى في مجمع الزوائد (٨٤) بتخريج حديث عائشة وحفصة .
ونحن نلخص أقوالهم فيما يلي :

هذا الحديث رواه مالك في الموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والبيهقي وابن أبي شيبة والبزار والطبراني في الأوسط . لكن هذه الروايات لها عدة طرق بعضها عن الزهري وبعضها عن غيره . أما التي عن الزهري ، فنوعان :

الاول : مرسله يرويها الزهري عن عائشة دون أن يذكر الوسطة بينه وبين عائشة وهذه الروايات صحيحة لكن المرسل لا يحتج به .

والنوع الثاني : موصولة يذكر فيها الزهري الوسطة بينه وبين عائشة وهو عروة وقد أنكر الحفاظ هذه الروايات ونقلوا بأسانيد صحيحة عن الزهري التصريح بأنه لم يسمع هذا الحديث من عروة .

فقد روى البيهقي عن ابن جريج أنه قال للزهري : أحدثك عروة عن عائشة أنها قالت أصبحت أنا وحفصة صائمتين الحديث) فقال لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، لكن حدثني ناس في خلافة سليمان بن عبد الملك عن بعض من كان يدخل على عائشة أنها قالت : (أصبحت أنا وحفصة صائمتين الحديث) .

وقال سفيان بن عيينة سألوا الزهري وأنا شاهد فقالوا : أهو — يعني هذا الحديث — عن عروة فقال : لا .

قال البيهقي : فقد شهد ابن جريج وابن عيينة على الزهري — وهما شاهدا عدل — بأنه لم يسمعه من عروة فكيف يصح وصل من وصله ؟

وقال البيهقي : قال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة ، وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلي .

ويستفاد من هذا أن هذا الحديث لا يصح موصولا .

وأما الروايات التي عن غير الزهري :

فمنها : رواية أخرجه أبو داود والنسائي من طريق يزيد بن الهاد عن زميل مولى عروة عن عروة عن عائشة .

(٨٣) ٢٨١/٤ .
(٨٤) ٢٠٢/٣ وانظر فتح الباري : ٢١٢/٤ .

وهذا الاسناد فيه عدة أمور : فقد قال النسائي : زميل ليس بالمشهور . وقال البخاري : لا يعرف لزميل سماع من عروة ولا ليزيد سماع من زميل ولا تقصوم به الحجة . ومثله قال الخطابي ، وقال : اسناده ضعيف وزميل مجهول ، وقد ضعف هذا الاسناد أحمد والبخاري والنسائي بجهالة زميل .

ومنها رواية ابن حبان والنسائي من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ، وجرير بن حازم ثقة لكنه وهم فيه . فقد خطأه فيه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ، والنسائي ، والمحموط عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة أي أنه مرسل ولم يرتض ابن حزم تخطئة جرير لأن جريرا ثقة ولأن الخطأ ليس عليه دليل وانفراد الثقة ليس علة ، لكن لا يخفى من هم الذين خطئوه !...

ومنها رواية ابن أبي ثببة عن خفيف عن سعيد بن جبير أن عائشة وحفصة ... الحديث .

وهذا مرسل لأن سعيدا تابعي ولم يرو عن عائشة وحفصة ، بل حكى ما وقع لهما . (انظر ترجمته في تقريب التهذيب)

ومنها رواية المزار من طريق حماد بن الوليد عن عبيد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن نافع عن عبد الله بن عمر قال أصبحت عائشة وحفصة صائمتين ... الحديث .

وهذا فيه حماد بن الوليد وهو لين الحديث (٨٥) .

وأخرجه الطبراني في الاوسط حدثنا موسى بن هرون حدثنا محمد بن مهران الجمال قال : ذكره محمد بن أبي سلمة المكي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أهديت لعائشة وحفصة رضي الله عنهما هدية ... الحديث .

وهذا السند فيه محمد بن أبي سلمة المكي وقد ضعف بهذا الحديث (٨٦) .

وخلاصة القول ان هذا الحديث لم يثبت الا مرسلا ، والمرسل لا يحتج به خاصة اذا عارض الصحيح المتصل ، أعني أحاديث الصحيحين في افطاره عليه السلام في صيام النفل ، ولم يرو أنه كان يقضي ما أفطر .

(٨٥) انظر نصب الراية : ٢/٢٦٧ .

(٨٦) مجمع الزوائد : ٢/٢٠٢ .

وأما حديث أبي سعيد الخدري فقد نقل الشوكاني (٨٧) عن ابن حجر أنه قال عنه : أسنده حسن (٨٨) .

وأما حديث أم هانئ فقد قال الزيلعي في أسنده اختلاف وفي لفظه اختلاف (٨٩)

وقال النووي : بعد ذكر من أخرجه من المحدثين : رواياتهم متقاربة المعنى وأسنادها جيد (٩٠) .

وبعد : فإن هذه الأحاديث متعارضة فإن أخذنا بقول من ضعفها لم يلزمنا منها شيء وبحثنا عن الدليل في غيرها ، وإن أخذنا بقول من قواها كان الجمع أولى أن أمكن وهو ممكن ، فقد حملت أحاديث الأمر بالقضاء على الاستحباب (٩١) ويؤيد هذا الجمع أن الأصل عدم وجوب القضاء ولم يقم على وجوب القضاء دليل .

ثم إذا كان الأصل وهو اتمام النافذة غير واجب فعدم وجوب القضاء من باب أولى لأن الذمة لم تشغل بشيء ليطلب تفريقها منه بالقضاء .

ولذا يبدو لي عدم وجوب قضاء النافذة إذا شرع فيها ثم أمسدها إلا الحج والعمرة كما تقدم . والله تعالى أعلم .

(٨٧) نيل الاوطار : ٢٨٩/٤ .

(٨٨) فتح الباري : ٢١٠/٤ .

(٨٩) نصب الراية : ٤٦٩/٢ .

(٩٠) المجموع : ٤٥٦/٦ .

(٩١) المجموع : ٤٥٤/٦ ، ٤٥٩ وفتح الباري : ٢٠٩/٤ .

الفصل الثاني

وقت قضاء الصلاة وكيفية

وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول : قضاء الصلاة .
- المبحث الثاني : قضاء الزكاة .
- المبحث الثالث : قضاء الصيام .
- المبحث الرابع : قضاء الحج .
- المبحث الخامس : قضاء النذر المؤقت والكفارات .

المبحث الأول

وقت قضاء الصلاة وكيفية

وفيه مطلبان :

الاول : وقت القضاء .

الثاني : كيفية القضاء .

المطلب الاول

وقت قضاء الصلاة

وفيه مسألتان :

المسألة الاولى : هل تجب الفورية في القضاء ؟

يفرق في هذه المسألة بين أن تفوت الصلاة بلا عذر وبين أن تفوت بعذر .

أما إن فاتت بلا عذر فقد اتفق الحنفية (١) والمالكية (٢) والحنابلة (٣) والشافعية (٤) على وجوب المبادرة إلى القضاء فوراً ، لأن الفوات بغير عذر ذنب ، والتوبة من الذنوب وتدارك التقصير في جانب الله يجب على الفور ، ومن شروط التوبة عن ترك الصلاة الاشتغال بالقضاء ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وأما إذا فاتت الصلاة بعذر : فقد ذهب الحنفية (١) والمالكية (٢) والحنابلة (٣) إلى وجوب القضاء فوراً أيضاً .

وذهب الشافعية (٤) إلى أن القضاء في هذه الحال على التراخي .

الادلة :

١ - احتج الحنفية (٥) ومن وافقهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا

(١) فتح القدير : ١/٨٥ وحاشية ابن عابدق : ٢/٤٢٣ .

(٢) حاشية الدسوقي : ١/٢٦٢ .

(٣) القواعد الفقهية لابن رجب ص : ١٣ وكشاف القناع : ١/٢٦٠

(٤) المجموع : ٢/٧٤ والروضة : ٢/١٤٨ وحاشية قليوبي : ١/١١٨ وحاشية الشرقاوي على

التحرير : ١/٢٧٦ .

(٥) فتح القدير : ١/٨٥ وحاشية الدسوقي : ١/٢٦٢ ونيل الاوطار : ٢/٢٠ .

رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله عز وجل يقول :
(أقم الصلاة لذكري)(٦) ووجه الدلالة أنه جعل وقت الصلاة المنسية أو التي نيام
عنها المكلف وقت ذكرها ، وتأخير الصلاة عن وقتها لا يجوز .

ب — واحتج الشافعية(٧) : بحديث النوم عن صلاة الصبح وله روايات منها :

عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قفل من غزوة خيبر
فسار ليلة حتى إذا أدركه الكرى(٨) عرس(٩) وقال لبلال أكلأ لنا الليل فصلى بلال
ماقدر له ونام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فلما تقارب الفجر استند
بلال إلى راحلته فواجه الفجر فغلبت بلالا عيناه وهو مستند إلى راحلته فلم
يستيقظ بلال ولا أحد من الصحابة حتى ضربتهم الشمس فكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم أولهم استيقاظا فزع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال (أي بلال)
فقال بلال : أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، قال :
اقتادوا ، فاقتادوا رواحلهم شيئا ، ثم توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وأمر بلالا فأقام الصلاة فصلى بهم الصبح ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم
الصلاة قال : (من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله عز وجل قال : وأقم
الصلاة لذكري) (١٠) .

وموضع الاستدلال في هذا البحث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصلها
نور استيقاظه بل آخر حتى خرج من المكان الذي ناموا فيه وهذا يتأني الفورية(١١) .

مناقشة الأدلة والترجيح :

لقد ذكرت الحديث كاملا لأنه يتضمن حجة الطرفين . وقد اعترض على
استدلال الشافعية بهذا الحديث بأن التأخير هنا كان لسبب وهو ما ورد في رواية
أخرى من أن ذلك الوادي كان به شيطان(١٢) .

(٦) رواه مسلم : ٤٧٧/١ وأبو داود : ١٠٢/١ .

(٧) المجموع : ٧٢/٢ .

(٨) أفسوم أو التماس .

(٩) نزل المسافر ليستريح .

(١٠) الآية من سورة طه : رقم/١٤ والحديث رواه ابن ماجه : ٢٢٧/١ .

(١١) ومثله في رواية مسلم عن أبي قتادة : ٤٧٢/١ وفيها : فقمنا غزعين ثم قال أركبوا فركبنا حتى
إذا ارتفعت الشمس نزل ... الحديث ومثله رواية البخاري عن أبي قتادة .

(١٢) في اللوط : ٢٧/١ : أن هذا واد به شيطان .

والذي يبدو لي والله أعلم : أن الفورية بمعنى عدم جواز التأخير ولو لحظة بل وجوب المبادرة الى الاشتغال بأمر الصلاة فور الاستيقاظ ينافي ما هو معروف من أن أوقات الصلاة كلها موسعة .

وأن التراخي بمعنى التأخير الى نهاية العمر لا يفيد الحديث المتقدم بل هو وقت فيه سعة كأوقات الصلوات الأخرى ، وقد قال الشيخ محمد عيسى في تقريراته على حاشية الدسوقي : (قوله : فوراً يعني عادياً بحيث لا يعد مفراطاً لا الحال الحقيقي فاته صلى الله عليه وسلم يوم الوادي قال : ارتحلوا فان هذا واد به شيطان ، فسار بهم قليلاً ، ثم نزل فصلى ركعتين خفيفتين ثم صلى بهم الصبح فلا يقال ان هذا المعنى خاص وهو أن الوادي به شيطان لانه لو كان كذلك لاقتصر على مجرد مجاوزة ذلك المحل (١٣) ثم قال : (ان اللام — في قوله تعالى واقم الصلاة لذكركي — للتوقيت وهو على حذف مضاف أي وقت تذكر عبادتي لكسن لا يخفى ان لام التوقيت صادقة مع توسيع الوقت كاللام في : أقم الصلاة لدلوك الشمس أي عند زوالها ووقت الظهر موسع) (١٤) .

المسألة الثانية : هل تقضى الصلاة في وقت الكراهة ؟

الاقوات التي تكره فيها الصلاة خمسة :

- ١ — من بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس
- ٢ — وعند بدء طلوعها حتى يتكامل وترتفع .
- ٣ — حين الاستواء .
- ٤ — بعد صلاة العصر حتى بدء الغروب .
- ٥ — وعند بدء الغروب حتى يتكامل .

والدليل على كراهية الصلاة في هذه الاوقات الاحاديث التالية :

- ١ — عن عقبة بن عامر قال : ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة ، وحين تضيّف للغروب حتى تغرب (١٦) .

(١٣) في رواية مسلم : واحداً : فان هذا منزل حضرنا فيه الشيطان . انظر صحيح مسلم : ٤٧١/١ والفتح الرباني : ٣٠٧/٢ والهامش رقم (١٢) .

(١٤) حاشية الدسوقي : ٢٦٢/١ .

(١٥) تضيف : بفتح التاء والضاد المعجم وتشديد الياء / انظر نيل الاوطار ٣/١٠٤ نقلاً عن شرح مسلم للنووي ومعناه : تبيل .

(١٦) رواه مسلم : ٥٦٨/١ وأبو داود : ١٨٥/٢ والنساء : ٩٥/١

٢ - وعن عمرو بن عبسة قال : (قلت يا نبي الله أخبرني عن الصلاة قال : صل صلاة الصبح ثم أقصر (١٧) عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار ، ثم صل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرمح (١٨) ثم أقصر عن الصلاة ، فإن حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقبل الفيل فصل فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فإنها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار) رواه أحمد (١٩) ومسلم (٢٠) .

والصلاة المكروهة في هذه الاوقات هي النافلة على خلاف بين الفقهاء في تحديدها (٢١) . أما الفريضة صاحبة الوقت فلا تكره لان وقت النهي يبدأ بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر وأما الظهر والمغرب فوقيتهما بعد الاستواء وبعد الغروب .

وأما الفائتة فهل تقضى في هذه الاوقات ؟

اختلف الفقهاء في ذلك .

١ - ذهب المالكية (٢٢) والشافعية (٢٣) والحنابلة (٢٤) الى جواز القضاء في هذه الاوقات وغيرها .

٢ - وذهب الحنفية (٢٥) الى عدم جواز القضاء عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند غروبها ، وقالوا بجواز القضاء بعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر .

الادلة :

١ - استدل الفريق الاول بما يلي (٢٦) .

(١٧) أقصر : أقصر عنه كف ونزع مع القدرة عليه / مختار الصحاح .

(١٨) أي يقوم مقابله في جهة الشمال ليس مائلا الى المغرب ولا الى المشرق . انظر شرح مسلم للنووي : ١١٦/٦ .

(١٩) الفتح الرباني : ٢٨٧/٢ .

(٢٠) صحيح مسلم : ٥٦٩/١ .

(٢١) انظر بداية المجتهد : ٨٨/١ .

(٢٢) الشرح الكبير : ٢٦٤/١ .

(٢٣) شرح المنهاج للمصنف : ١١٩/١ .

(٢٤) المغني : ١٠٧/٢ ، ومقتضى الارادات : ١٠٥/١ .

(٢٥) فتح القدير : ٢٢٣/١ ، ٢٢٨ .

(٢٦) المغني : ١٠٨/٢ .

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : اذا رقد أحدكم من الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول : (وأقم الصلاة لذكري) (٢٧) .

١ - قوله صلى الله عليه وسلم : (اذا في اليقظة فاذا نسي أحدكم صلاة او نام عنها ووجه الاستدلال أن حديث النهي عن الفرائض والنوافل ، وحديث قضاء الفرائض للقضاء فيقدم الخاص على العام .

ب - واستدل الحنفية لذهبهم بها يلي (٢٩) .

١ - أما تفريقهم بين هذه الاوقات فلأن النهي في الاوقات الثلاثة لمعنى في ذاتها وهو ما جاء في حديث عمرو بن عبسة من أن الشمس تطلع بين قرني شيطان وتغرب بين قرني شيطان ومثله حديث :

(ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها ، ثم اذا استوت قارنتها ، فاذا زالت فارقتها ، فاذا دنت للغروب قارنتها واذا غربت فارقتها ونهت عن الصلاة في تلك الساعات) رواه مالك في الموطأ (٣٠) والنسائي (٣١) .

وأما النهي عن الصلاة بعد العصر ، والصبح فهو لحق صلاة الصبح والعصر ليصير الوقت كالمشغول بها وهذا المعنى لا يمنع ايقاع فرض آخر فيهما لان الفرائض كلها سواء .

٢ - وأما المنع من القضاء في الاوقات الثلاثة فدليلة حديث النهي عن الصلاة وهو خاص في هذه الاوقات فيقدم على حديث الامر بالقضاء لانه عام في كل الاوقات .

مناقشة الادلة :

اذا تأملنا اقوال الفريقين وجدنا أن الخلاف ينحصر في لحظات لطيفة عند الشروق والاستواء والغروب ، وأقول : لطيفة لان كلا منها لا تتجاوز خمس دقائق ولو ترك المكلف القضاء فيها مراعاة للخلاف لم يكن عليه بأس ان شاء الله تعالى .

(٢٧) رواه مسلم : ٤٧٧/١ وأبو داود : ١٠٣/١ .

(٢٨) تقدم مرارا .

(٢٩) فتح القدير والعناية شرح الهداية : ٢٣٨/١ .

(٣٠) الموطأ : ١٧١/١ .

(٣١) سنن النسائي : ٩٥/١ .

واذا نظرنا الى الأدلة نجد أن الفريق الأول اطرده قولهم فقد قدموا حديث الأمر بالقضاء على حديث النهي عن الصلاة في الاوقات المخصوصة ، والفريق الثاني لم يطرد قولهم ففرقوا بين اوقات النهي بما ذكرنا . لكن قول الفريق الاول : ان الأمر بقضاء الصلاة خاص يقدم على العام فيه نظر لان الفريق الثاني ادعى العكس وذلك لان كلا من الحديثين خاص من جهة ، عام من جهة اخرى ، بيان ذلك : ان حديث الأمر بالقضاء ، خاص في الصلاة المقضية ، عام في الاوقات ، وحديث النهي عن الصلاة في الاوقات المخصوصة ، عام في الصلاة خاص في الاوقات وليس احد العمومين أولى بالتخصيص من الاخر (٣٢) ، لكن يرجح تخصيص عموم الصلوات كون الفريقين اتفقا على تخصيصه فيما بعد صلاة الصبح والعصر ، والعام اذا خصص كانت دلالة على ما بعد التخصيص أضعف من دلالة على ما يتناوله قبل التخصيص (٣٣) فصارت دلالة الاحاديث على النهي عن عموم الصلوات في هذه الاوقات أضعف من دلالة الحديث على عموم الأمر بالقضاء في كل الاوقات .

وأما أن الاوقات فيها معنى لذاتها ، فان هذا المعنى لا يمنع جواز الصلاة فيها بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر) (٣٤) رواه الستة واحمد الا البخاري ، والبخاري : (اذا أدرك احدكم سجدة من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته واذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته) (٣٥) فالاحاديث واضحة في أن من شرع في الصلاة قبيل طلوع الشمس ثم طلعت لا تبطل صلاته وعليه أن يستمر فيها ، وكذلك اذا غربت وهو يصلي العصر .

واذا ثبت هذا في المؤداة ترجح جواز القضاء اذا لم يثبت ما يمنع الصلاة في هذه الاوقات لسبب في ذات الوقت ، لهذا يبدو لي جواز القضاء في كل الاوقات والله تعالى اعلم .

تمة : مقدار ما يقضى كل يوم :

مما يتعلق بضرورة القضاء : ان كثيرا ممن يقضون ما فاتهم من الصلاة يسألون

(٣٢) نيل الاوطار : ١٠٤/٣ .

(٣٣) شرح المحلي على جمع الجوامع : ٦/٢ وتيسير التحرير : ٣٠٨/١

(٣٤) رواه مسلم : ٤٢٤/١ وابو داود : ٩٨/١ بلفظ قريب .

(٣٥) رواه البخاري : ١٤٦/١ .

عن المقدار الذي اذا صلوه كل يوم لا يعدون مقصرين ، والذي يفهم من عبارات الفقهاء أن من فاتته صلوات عليه أن يشتغل بالقضاء كل وقته ما لم يخش الضرر في جسده أو ماله أو يخاف ضياع عياله بترك الكسب لهم (٣٦) .

المطلب الثاني

كيفية قضاء الصلاة

وفيه ست مسائل :

المسألة الأولى : هل يجب الترتيب في القضاء ؟

من فاتته صلوات فلا بد أن يكون بعضها أسبق من بعض فهل يجب عند القضاء أن يبدأ بالسابق ؟ اختلف في ذلك الفقهاء ، وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم :

١ - ذهب الحنفية (٣٧) والمالكية (٣٨) والحنابلة (٣٩) : إلى أن الترتيب بين الفوائت واجب ، وكذا بين الفائتة والحاضرة .

وبنوا على ذلك بطلان الصلاة إذا قدمت على غيرها ، فلو نسي فصل على الحاضرة قبل الفائتة أتم الحاضرة ثم قضى الفائتة ثم أعاد الحاضرة .

ولكن الحنفية والمالكية قالوا : لا يجب الترتيب في أكثر من صلاة يوم وليلة .

٢ - وذهب الشافعية (٤٠) إلى أن الترتيب مستحب فلا تبطل الصلاة إذا خالفه المصلي .

(٣٦) انظر المغني : ٦١٣/١ ، حاشية الدسوقي : ٢٦٣/١ ، كشاف القناع : ٢٦٠/١ واعانة الطالبين شرح فتح المعين : ٢٣/١ . قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير : قوله فوراً - يعني قضاء الفوائت - أي على المراجع خلافاً لمن قال أنه واجب على التراخي ، وخلافاً لمن قال أنه ليس بواجب على الفور . ولا على التراخي بل الواجب حالة وسطى فيكفي أن يقضى في اليوم الواحد صلاة يومين فأكثر ، ولا يكفي قضاء صلاة يوم في يوم إلا إذا خشي ضياع عياله أن قضى أكثر من يوم في يوم ، وفي حاشية البناني نقلاً عن أجوبة ابن رشد أنه إنما أمر بتعجيل قضاء الفوائت خوف معاجلة الموت وحينئذ فيجوز التأخير لمدة بحيث يطلب على الظن وفاؤه بها فيها - أي بالفوائت - وعدم عده مفرطاً ١٠ هـ . حاشية الدسوقي ٢٦٣/١ وانظر حاشية ابن عابدين : ٧٤/٢ وحاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل : ٣٠٠/١ وسراج السالك : ١٢١/١

(٣٧) فتح القدير : ٤٨٥/١ .

(٣٨) الاكمل شرح مختصر سيدي خليل ص : ٤٨ .

(٣٩) المغني : ٦٠٧/١ .

(٤٠) المجموع : ٧٢/٣ واعانة الطالبين : ٢٢/١ .

الأدلة :

أ — استدل الفريق الأول على مذهبهم بما يلي (٤١) .

١ — روي أن النبي صلى الله عليه وسلم فاته يوم الخندق أربع صلوات فقضاهن مرتبات (٤٢) وقد قال صلى الله عليه وسلم : (صلوا كما رايتموني أصلي) (٤٣) .

٢ — روى الإمام أحمد بإسناده عن أبي جمعة حبيب بن سباع — وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم قال : أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الأحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال : هل علم أحد منكم أنني صليت العصر ؟ فقالوا : يا رسول الله ما صليتها ، فأمر المؤذن فأقام الصلاة فصلى العصر ثم أعاد المغرب (٤٤) . وهذا الحديث يدل على وجوب الترتيب .

٣ — روى أبو حفص بإسناده عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل مع الإمام فإذا فرغ من الصلاة فليعد الصلاة التي نسي ثم ليعد الصلاة التي صلاها مع الإمام) (٤٥) .

٤ — القياس : فقد قاسوا قضاء الفوائت على الصلاتين المجموعتين فإن الترتيب بينهما واجب .

ب — وأما الشافعية : فقد استدلوا بما يلي (٤٦) :

١ — أما استحباب الترتيب : فلما ذكرنا من أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ما فاته يوم الخندق مرتبة ، وللخروج من خلاف العلماء الذين قالوا بوجوب الترتيب .

٢ — وأما أن الترتيب غير واجب : فلان الصلاة إذا صليت في وقتها صحيحة بإجماع المسلمين ، فتوقف صحتها على أداء ما قبلها شرط زائد يحتاج إلى دليل ولا دليل .

٣ — أن الفوائت ديون ولا يجب قضاء الديون مرتبة .

(٤١) فتح التقدير : ١/٢٨٦ والمفني : ١/٦٠٧ .

(٤٢) رواه الترمذي : ١/٣٣٧ والنسائي : ١/١٠٢ .

(٤٣) رواه البخاري : ١/١٦٢ ، ٨/١١ ، ٩/١٠٧ .

(٤٤) رواه أحمد في مسنده : ٤/١٠٦ .

(٤٥) مصنف عبد الرزاق : ٢/٥ موقوفا ، البيهقي في السنن : ٢/٢٢٢ .

(٤٦) المجموع : ٢/٧٥ .

مناقشة الأدلة :

يلاحظ في أدلة الطرفين أن الشافعية يتمسكون بالأصل المجمع عليه وهو أن كل صلاة إذا أدت في وقتها كانت صحيحة ولم تتوقف على أداء غيرها ، ولذا لا يطالبون بدليل لانهم لم يدعوا شيئاً زائداً .

وأما الذين أوجبوا الترتيب فلا بد من مناقشة أدلتهم :

١ - أما أن النبي صلى الله عليه وسلم فاته يوم الخندق أربع صلوات ... الحديث فقد رواه الترمذي والنسائي من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فالحديث منقطع (٤٧) ، ويفني عنه حديث جابر رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال : يا رسول الله ماكدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (والله ما صيتها فقمنا إلى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر بعدما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) رواه البخاري (٤٨) ومسلم (٤٩) .

وهذا فعل ، ومجرد الفعل لا يستلزم كونه متعيناً لا يصح غيره ، لأنه يجوز أن يكون الأولى (٥٠) . لكن إذا عُدَّ بعموم قول النبي صلى الله عليه وسلم : (صلوا كما رأيتموني أصلي) قوياً الاستدلال به (٥١) .

٢ - وأما حديث : إعادة المغرب : فقد رواه أحمد في مسنده والطبراني في معجمه . قال الزيلعي في نصب الراية (٥٢) : أعله الشيخ تقي الدين في (الإمام) بابن لهيعة فقط ، وقال في التنقيح ابن لهيعة لا يحتج به إذا انفرد . ومثل هذا في الدراية (٥٣) .

ثم إن هذا الحديث مخالف لما في الروايات الصحيحة التي لم تذكر إعادة صلاة المغرب ولا نسيان قضاء العصر .

(٤٧) المجموع : ٧٢/٣ ، ونصب الراية : ١٦٥/٢ ، والدراية في تخریج احادیث الهداية ٢٠٦/١ .

(٤٨) صحيح البخاري ١٥٤/١ ، ١٦٥ ، ١٩/٢ ، ١٤١/٥ .

(٤٩) صحيح مسلم : ٤٢٨/١ .

(٥٠) فتح القدير : ٤٨٨/١ ونيل الاوطار : ٢٥/٢ .

(٥١) نيل الاوطار : ٢٥/٢ .

(٥٢) ١٦٤/٢ .

(٥٣) ٢٥٦/١ .

٣ — أما حديث من نسي صلاة . . . فقد رواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا ، وصحح الدارقطني وأبو زرعة وغيرهما وقفه ، وقال أبو زرعة الرازي ثم البيهقي :

(الصحيح أنه موقوف) . وقال النسائي رفعه غير محفوظ (٥٤) .

والموقوف لا يحتج به .

٤ — وأما القياس على الجمع فإن الترتيب يجب في جمع التقديم لا في جمع التأخير وقضاء الفائتة أشبه بجمع التأخير .

الترجيح :

وبعد فإن ما استدلل به القائلون بالترتيب لم يسلم ، ولذا قال الكمال ابن الهمام (٥٥) بعد أن عالج المسألة : فظهر بهذا البحث أولوية قول الشافعي وغيره من القائلين بالاستحباب ، وهو محمل فعله صلى الله عليه وسلم الترتيب في القضاء يوم الخندق . ا . ه .

المسألة الثانية : هل يسن الاذان والاقامة للفائتة :

يتفق جمهور الفقهاء على أن الاقامة للفائتة سنة (٥٦) ، وخالف ابن حزم فقال : لاتجزئ صلاة فريضة في جماعة اثنين فصاعدا الا بأذان واقامة سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية (٥٧) .

ويختلفون في الاذان : هل يسن للفائتة ؟

١ — ذهب الحنفية (٥٨) والشافعية (٥٩) والحنابلة (٦٠) الى أن الاذان يسن للفائتة فان كانت فوائت اذن للاولى وأقام للباقي .

٢ — وذهب المالكية (٦١) الى أنه يكره الاذان للفائتة .

(٥٤) المجموع : ٧٥/٢ ، ونصب الراية : ١٦٢/٢ والدرية : ٢٠٥/١ .

(٥٥) فتح القدير : ٤٨٨/١

(٥٦) الهداية وفتح القدير : ٢٤٨/١ ، ٢٥١ ، المجموع : ٩٠/٣ والروضة : ١٩٧/١ شرح المحلى على

المنهاج ١٢٦/١ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٢٠٠/١ ، المدونة : ٦٢/١ ، المغني : ٤١٩/١ .

(٥٧) المحلى ١٦٦/٣

(٥٨) فتح القدير : ٢٤٨/١ ، ٢٥٢ .

(٥٩) المجموع : ٩٠/٣ وشرح المحلى على المنهاج ٢٧/١ والروضة : ١٩٧/١

(٦٠) المغني : ٤١٩/١ ومنتهى الارادات : ٥٥/١ .

(٦١) حاشية الدسوقي : ١٩١/١ .

الادلة :

١ — استدل الفريق الاول لمذهبهم بمايلي (٦٢) :

١ — عن ابي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقال : احفظوا علينا صلاتنا يعني ركعتي الفجر فضرب على اذانهم فما أيقظهم الا حر الشمس فقاموا هنيئة ثم نزلوا فتوضؤوا ، وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر وركبوا (متفق عليه (٦٣) .

٢ — وروى هذا الحديث مسلم (٦٤) عن ابي هريرة وفيه : (فأذن وأقام) .

٣ — ورواه أبو داود (٦٥) عن عمران بن حصين وفيه (ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر ثم أقام ثم صلى الفجر) .

ب — ويستدل للمالكية بما يلي (٦٦) :

١ — عن ابي سعيد الخدري قال : حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوي من الليل قال : فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها ثم أمره فأقام العصر فصلاها (٦٧) ووجه الدلالة انه لم يذكر الاذان .

٢ — في بعض روايات النوم عن صلاة الصبح لم يذكر الاذان .

٣ — ان الاذان للاعلام بدخول الوقت وقد فات الوقت .

مناقشة الادلة :

١ — اما ما استدل به الجمهور فواضح الدلالة صحيح الاستناد ولا يتدح فيه ان بعض الروايات لم تذكر الاذان لان الراوي قد يختصر ، وعدم الذكر لا يعني النفي وزيادة الثقة حجة ، وقد روي الاذان عن ابي هريرة وعمران بن حصين ، وعمر بن أمية الضمري ، وذو مخبر ، وعبد الله بن مسعود وبلال (٦٨) .

(٦٢) المهذب : ٥٥/١ والمجموع : ٩٠/٣ والمغني ٤١٩/١ . فتح القدير ٢٥٠/١

(٦٣) هذه رواية ابي داود : ١٠٤/١ ورواه البخاري : ١٥٤/١ بالفظ الآخر والمعنى واحد ورواه مسلم ٤٧٢/١ بمعناه .

(٦٤) في مسلم روايتان احدهما فيها ذكر الاقامة فقط : ٤٧١/١ والثانية فيها ذكر الاذان فقط (٦٥) سنن ابي داود ١٠٥/١ .

(٦٦) المغني : ٤١٩/١ ، المهذب : ٥٥/١ ، الاستذكار : ١١٢/١ .

(٦٧) رواه الامام الشافعي في المسند : ٥٥/١ والام : ٧٥/١ والامام احمد في المسند : النظر الفتح الرباني (٣٠٩/٢) .

(٦٨) انظر نصب الراية : ٢٨١/١ — ٢٨٢ .

ب - وأما ما استدل به المالكية : ففيه ما يلي

١ - لو سلمنا أنه لم يؤذن في هذه القصة فقد كانت في غزوة الخندق ، والاذان في قضاء الصبح كان بعد غزوة خيبر (٦٩) والحجة بالمتأخر .

٢ - أما ان الاذان للاعلام فهذه حكمة من حكمه أما الاصل فهو أمر تعبدي بدليل أنه يسن للمفرد في الصحراء ، فعن عقبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يعجب ربك عز وجل من راعي غنم في شظية بجبل يؤذن للصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا الى عبدي هذا يؤذن ويقيم للصلاة يخاف مني فقد غفرت لعبدي وادخله الجنة) رواه احمد وابو داود والنسائي (٧٠).

٣ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : (اذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة) .

قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رواه البخاري (٧١) في صحيحه ومالك (٧٢) في الموطأ والنسائي (٧٣) .
ولهذا يبدو لي رجحان مذهب الجمهور .

المسألة الثالثة : هل تقضى الفاتنة في جماعة ؟

قد تفوت صلاة مجموعة من الناس بسبب نوم أو اشتغال بأمر فهل يسن لهم قضاؤها في جماعة ؟ .

ذهب المالكية (٧٤) والحنابلة (٧٥) والشافعية (٧٦) والحنفية (٧٧) الى سنية الجماعة في الفاتنة .

(٦٩) تلخيص الحبير : ٢٠٧/١ .

(٧٠) نيل الاوطار : ٣٩/٢ ، النسائي : ١٠٨/١ ، ومسنند أحمد : ١٥٧/٤ .

(٧١) صحيح البخاري : ١٥٨/١ ، ١٥٤/٤ ، ١٩٤/٩ .

(٧٢) الموطأ : ٦٧/١ .

(٧٣) سنن النسائي : ١٠٦/١ .

(٧٤) حاشية الدسوقي : ٢١٩/١ .

(٧٥) المفتي : ٦١٤/١ .

(٧٦) اعانة الطالبين : ٤/٢ .

(٧٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ٩٠/٥ ويفهم من قول الهداية عن صلاة العشاء :

(ان أم فيها جهر كما فعل رسول الله ﷺ حين قضى الفجر) يفهم أن الجماعة تسن في

الفاتنة - انظر : فتح القدير : ٣٢٧/١

واستدلوا لذلك بما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فاتتهم صلاة العصر يوم الخندق فمضوها جماعة ، وكذلك عندما ناموا عن صلاة الصبح (٧٨) .

المسألة الرابعة : هل يجهر في الجهرية الفائتة ؟

إذا قضى الصلاة السرية في وقت الاسرار أسر ، وإذا قضى الجهرية في وقت الجهر جهر بلا خلاف (٧٩) .

أما إذا قضى الجهرية في وقت الاسرار أو السرية في وقت الجهر فهل يراعي هيئة الصلاة المقضية أم يراعي وقت القضاء ؟ .

اختلف الفقهاء في هذا :

١ — ذهب الحنفية (٨٠) : إلى أنه إذا قضى الليلية بعد طلوع الشمس إن أم فيها جهر وإن كان وحده خافت حتما .

٢ — وأما الشافعية فلم يفرق قولان (٨١) أصحهما أنه يجهر في وقت الجهر ، وإن كانت المقضية سرية ويسر في وقت الاسرار وإن كانت المقضية جهرية .

٣ — وأما المالكية (٨٢) فالعبرة عندهم بالفائتة فيقضونها كما هي : يجهر في الجهرية وإن قضوها نهارا ويسر في السرية وإن قضوها ليلا .

٤ — وأما الحنابلة (٨٣) فقد نظروا إلى وقت القضاء إن كانت الصلاة ليلية ، فقالوا يسر في قضاء جهرية نهارا ويجهر بها ليلا في جماعة فإن كان منفردا أسر على كل حال لاتتفاء شبيها بالإداء .

وإن كانت سرية أسر بها مطلقا سواء قضوها في ليل أو نهار .

الادلة :

هذه الآراء لم أجد ما يستدل به عليها إلا ما ورد في صحيح مسلم (٨٤) في قصة

(٧٨) انظر : ابن ماجه : ٢٢٧/١ .

(٧٩) انظر اقوالهم في الاسطر التالية .

(٨٠) فتح القدير ٢٢٧/١ .

(٨١) المجموع : ٢٥٦/٣ وحاشية قتيوبي : ١٥٤/١ .

(٨٢) حاشية الدسوقي : ٢٦٣/١ .

(٨٣) كشف القناع : ٢٤٤/١ ومنتهى الارادات : ٧٩/١ .

(٨٤) صحيح مسلم : ٤٧٢/١ .

تضاء صلاة الصبح من حديث أبي قتادة قال : (ثم أذن بلال بالصلاة ف صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما يصنع كل يوم .

وهذا يفيد أنه راعى — عليه السلام — هيئة الصلاة المتضية .

وأما حديث (صلاة النهار عجماء) فقد قال عنه في فتح القدير : غريب ونقل عن النووي أنه قال : لا أصل له (٨٥) .

المسألة الخامسة : إذا قضى فائتة السفر في الحضر هل يتم ؟ وإذا قضى فائتة الحضر في السفر هل يقتصر ؟

لا خلاف بين الفقهاء في جواز القصر للمسافر (٨٦) وذلك لقوله تعالى : (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا) (٨٧) .

هذا في الصلاة المؤداة ، أما إذا فاتت في السفر فقضاها في الحضر أو فاتت في الحضر فقضاها في السفر فقد اختلفوا في جواز القصر :

وحيثما يلي آراؤهم وأدلتهم :

١ — أما الحنفية (٨٨) والمالكية (٨٩) فذهبوا إلى أن الصلاة تقضى كما وجبت ، فإذا فاتت في السفر وقضيت في الحضر صليت مقصورة ، وإن فاتت في الحضر وقضيت في السفر صليت تامة .

٢ — وأما الشافعية (٩٠) والحنابلة (٩١) فقالوا : إذا فاتت في السفر فقضاها في الحضر أو العكس قضاها تامة . لكن لو فاتت في السفر فقضاها في السفر قضاها مقصورة .

(٨٥) فتح القدير : ٢٢٦/١ ونصب الراية : ١/٢ .

(٨٦) فتح القدير : ٣١/٢ وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٣٥٨/١ — ٣٦٠ والمحلي على المنهاج : ٢٥٥/١ ومقتضى الإرادات : ١٢٢/١ .

(٨٧) سورة النساء : ١٠١ .

(٨٨) فتح القدير : ٤٥/٢ .

(٨٩) حاشية الدسوقي : ٢٦٢/١ ، ٣٦٠ .

(٩٠) المجموع : ٢٤٩/٤ والأروضة : ٣٨٩/١ والمحلي على المنهاج : ٢٥٥/١ والشرقاوي على التحرير : ٢٥١/١ .

(٩١) المغني : ٢٨٢٢ ومقتضى الإرادات : ١٢٤/١ .

ومن هذا يبدو أنهم متفقون على أن ما فات في الحضر إذا قضي في السفر قضي تاماً ، وإنما الخلاف فيما فات في السفر فقضي في الحضر .

الأدلة :

أ - احتج الفريق الأول بما يلي (٩٢) :

أن القضاء بحسب الأداء لانه تفرغ للذمة عما ثبت فيها وقد وجب على المسافر ركعتان فلا يزداد على ذلك ، كما أن حقوق العباد تؤدي كما وجبت .

ب - وأما الفريق الثاني (٩٣) فقالوا : أن القصر تخفيف تعلق بعذر فيجب أن يزول بزوال العذر قياساً على المريض فإنه يجوز له أن يصلي قاعداً ، فلو فاته صلاة في المرض فقضاها في الصحة وجب القيام لأن العذر قد زال .

وقياساً على المسح على الخفين فإنه إذا ابتداء المسح عليهما في الحضر فسافر أو في السفر فأقام اتم مدة مقيم فقط (٩٤) .

وقياساً على من يصلي في سفينة قصرأ فوصلت دار الإقامة وجب الإتمام ، وكذا من نوى الإقامة وهو في الصلاة (٩٥) وهكذا كل عبادة يختلف فيها الحكم بين السفر والإقامة إذا صارت مشتركة بينهما رجع جانب الإقامة .

مناقشة الأدلة وال ترجيح :

يلاحظ من الأدلة أنه ليس في الموضوع نص يرجع إليه وإنما هي اجتهادات فقهية ، وموازنة بين حكم حال الوجوب وحكم حال الأداء ، وقد حاول كل فريق نقض ما احتج به الفريق الآخر .

أ - أما ما استدل به الفريق الأول من أن القضاء بحسب الأداء ، فقد أجاب عنه الفريق الثاني : بأن هذا غير مطرد بدليل أن من فاتته الجمعة يصلي أربعاً إذا قضاها (٩٦) .

(٩٢) فتح القدير : ٤٥/٢ - ٤٦ .

(٩٣) المذهب مع المجموع : ٢٤٩/٤ والمفني : ٢٨٢/٢ .

(٩٤) انظر مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر : ٤٩/١ .

(٩٥) انظر فتح القدير : ٤٧/٢ .

(٩٦) المفني : ٢٨٢/٢ .

ب - وأما استدلال الفريق الثاني بصلاة المريض فقد أجاب عنه الفريق الأول :
بأن صلاة المريض قاعدا رخصة تزول بزوال المرض ، أما صلاة المسافر ركعتين
فلم يجب غيرها ابتداء فليس الأمر من باب الرخصة (٩٧) .

ويلاحظ من حجج الطرفين أن أساس الخلاف هو : هل قصر الرباعية في
السفر عزيمة أم رخصة ، فالحنفية يرون أن القصر عزيمة (٩٨) فإذا فاتته وجب
قضاؤها ركعتين كأنما فاتته صلاة الصبح ، بينما يرى الفريق الثاني أن القصر
رخصة حقيقية تزول بزوال سببها . والخلاف في كون القصر رخصة أو عزيمة مسألة
خلافية يرجع فيها إلى كتب الفقه والاصول التي تعنى بذكر الخلاف والاستدلال
وليس من غرضنا تحقيق المسألة هنا (٩٩) لكن مهما قال الحنفية في إثبات أن قصر
الصلاة في السفر عزيمة فانهم لا يقولون أنها كصلاة الصبح ، أي غير قابلة للزيادة
بحال ما دام السفر قائما ، بدليل أن المسافر يجوز له أن يقتدي بالمقيم وإذا اقتدى
به وجب الاتهام وإن كان السفر مازال قائما (١٠٠) ، يقول ابن عبد البر : (وفي أجماع
الجمهور من الفقهاء على أن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم فادرك منها ركعة أن
يلزمه أربع دليل واضح على أن القصر رخصة ، إذ لو كان فرضه ركعتين لم يلزمه
أربع بحال) (١٠١) .

ثم من حيث المعنى : القصر شرع للتخفيف عن المسافر ، وإنما يحتاج للتخفيف
إذا صلى في حال قيام مظنة المشقة وهو السفر ، أما إذا صلى وقد زالت مظنة
المشقة فما الداعي للقصر .

قالوا : ثبت في ذمته ركعتان (١٠٢) .

والجواب : بل ثبت في ذمته صلاة الظهر أو العصر أو العشاء ، وهذه
الصلوات أن أتى بها المكلف في حال السفر صلاها ركعتين ، وإن أتى بها في حال
الإقامة صلاها أربعاً . والذي يصلي قضاء في الحضر إنما يصلي في حال الإقامة .

لهذا يبدو لي والله أعلم أن من فاتته صلاة رباعية في السفر فقضاها في
الحضر وجب عليه أن يتم .

(٩٧) فتح القدير : ٤٦/٢ .

(٩٨) العناية شرح الهداية : ٣١/٢ وسماعها في تيسير التحرير : رخصة مجازاً ، ٢٢٢/٢ .

(٩٩) انظر المفتي : ٢٦٧/٢ وفتح القدير : ٢١/٢ .

(١٠٠) فتح القدير : ٢٨/٢ .

(١٠١) المفتي : ٢٦٨/٢ .

(١٠٢) فتح القدير : ٢٨/٢ ، ٤٧ .

المسألة السادسة : كيف تقضى صلاة الجمعة ؟

يتفق الفقهاء على أن صلاة الجمعة إذا فاتت صليت ظهرا أربع ركعات (١٠٣) .
وذلك لأن الجمعة لا تصح إلا بشروط خاصة فإذا لم تتوفر لم تسقط فريضة الوقت بل وجب ما كان يجب في مثل هذا الوقت وهو الظهر .

لكن متى تفوت صلاة الجمعة ؟

المعروف في العبادات عامة أنها تفوت بفوات وقتها ، أما الجمعة فتفوت بفوات أدائها مع الإمام ، وفيما يلي آراء العلماء فيما يعد فواتا لها .

١ - يتفق المالكية (١٠٤) ، والشافعية (١٠٥) ، والحنابلة (١٠٦) ، والإمام محمد بن الحسن من الحنفية (١٠٧) : على أن من لم يدرك ركعة من الجمعة مع الإمام فقد فاتته الجمعة وعليه أن يصلي الظهر بدلا عنها .

٢ - وذهب الإمام أبو حنيفة (١٠٨) والإمام أبو يوسف (١٠٩) والإمام أبو محمد ابن حزم (١١٠) إلى أن من أدرك شيئا من صلاة الجمعة فقد أدرك الجمعة وعليه أن يتم صلاته ركعتين .

الادلة :

استدل الجمهور (١١١) لمذهبهم بما يلي :

١ - قول النبي صلى الله عليه وسلم : (من أدرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى) (١١٢) .

(١٠٣) حاشية الدسوقي : ٢٨٤/١ ، المغني : ٢١٨/٢ ، ومنتهى الإرادات ١٣٢/١ وفتح القدير : ٥٦/٢ والموطأ : ٩٧/١ والمجموع : ٨٠/٤ وقال : (أجمعت الأمة على أن الجمعة لا تقضى على صورتها جمعة ولكن من فاتته لمزمته الظهر) والروضة : ٢/٢ .

(١٠٤) حاشية الدسوقي : ٢٨٤/١ .

(١٠٥) المذهب مع المجموع : ٤٣٢/٤ والمجموع : ٤٣٢/٤ والروضة : ٢/٢ .

(١٠٦) المغني : ٣١٢/٢ .

(١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩) الهداية مع فتح القدير : ٦٦/٧ والعناية شرح الهداية : ٦٧/٢ .

(١١٠) المحلى : ١٠٨/٥ .

(١١١) المذهب مع المجموع : ٤٣٢/٤ والمغني : ٣١٢/٢ .

(١١٢) رواه الحاكم في المستدرک من ثلاث طرق وقال أسانيدھا صحيحة : ٢٩١/١ ورواه ابن طاجه : ٢٥٦/١ .

٢ - قوله عليه الصلاة والسلام : (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) (١١٣) .

ووجه الدلالة أن الحديث جعل أدراك ركعة من أي صلاة إدراكا لها ، فمفهوم المخالفة أن من لم يدرك ركعة لم يدرك الصلاة ، فمن لم يدرك ركعة من الجمعة لم يكن مدركا لها فوجب عليه الظهر .

واحتج أبو حنيفة وأبو يوسف (١١٤) وابن حزم : بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا) (١١٥) .

ووجه الدلالة : أن قوله عليه السلام : (ما أدركتم فصلوا) : أي من صلاة الإمام ، وما فاتكم فأتوا المراد به أيضا : من صلاة الإمام ، وقد كان الإمام يصلي الجمعة فيتم المسبوق جمعة إذ هي صلاة الإمام .

مناقشة الأدلة والترجيح :

هذا المسبوق لو كان مسبوقا في غير الجمعة وأدرك ما بعد الركوع من الركعة الأخيرة لوجب عليه أن يصلي جميع ركعات الصلاة التي سبق فيها بعد سلام إمامه باتفاق الفريقين (١١٦) ، أي يأتي بكل صلاته عدا تكبيرة الإحرام .

وفي صلاة الجمعة لا خلاف في أنه قد فاتته ركعتا الجمعة ، وإنما الخلاف هل يأتي بركعتي الجمعة أم يبدلهما وهو الظهر ؟

يمكن أيضا ذلك بما يلي :

١ - لا خلاف في أن من فاتته الجمعة صلى الظهر .

٢ - ومن لم يدرك الركوع الثاني فاتته ركعتا الجمعة باتفاق .

فتكون النتيجة : من فاتته ركعتا الجمعة وجب عليه الظهر .

ولهذا يبدو لي أن رأي الجمهور هو المراجع ، والله أعلم

(١١٣) البخاري : ١٥١/١ ، ومسلم ٤٢٣/١ .

(١١٤) العناية شرح الهداية : ١٦٦/٢ ، والمحلى : ١١٠/٥ .

(١١٥) رواه البخاري : ٩/٢ ، ومسلم : ٤٢١/١ بلفظ قريب .

(١١٦) فتح القدير : ٨٢/١ ، وشرح المحلى على المنهاج : ٢٥٤/١ والشرح الكبير وحاشية التصوقي :

٢٤٧/١ والمغني : ٢٢٦/١ .

المبحث الثاني

كيفية قضاء الزكاة

من وجبت عليه الزكاة فلم يؤدها بقيت ديناً في ذمته ، فإذا أراد اخراجها بعد ذلك وجب عليه أن يبرئ ذمته مما وجب فيها (١) ، وقد سبق أن ذكرنا أن تأخير زكاة المال لا يجوز وأن أدائها بعد التأخير لا يسمى قضاء لأنه ليس لأدائها وقت محدد تقوت بقواته . بخلاف زكاة الفطر فإنها تقوت بقوات وقتها ويكون اخراجها بعد ذلك قضاء . لأن زكاة المال لم يوجد في الشرع نص على نهاية وقتها ، وإنما ورد النص على بدايته ونهيه الفقهاء من القرائن أن الأمر بها يقتضي الفور والاثم بالتأخير بعد الإمكان ، ولكن لم يحددوا وقتاً ينتهي به زمن الأداء .

وإذا كان المال حاضراً وفيه سعة فالأمر واضح ، إذ عليه أن يحصي ما في ذمته من زكاة ثم يخرجها ، لكن لو كان المال مودعاً ، أو مفصوباً ، أو ديناً ، أو ضالاً ثم قبضه بعد سنين فكيف يزكيه ؟ هذا ما نبحثه في المسائل التالية :

المسألة الأولى : كيفية قضاء زكاة الدين بعد قبضه :

يفرق في الدين بين أن يكون على مليء — غني — معترف أو عليه بينة ، وبين أن يكون على معسر ، أو جاحد ولا بينة .

(أ) فإن كان على غني معترف أو غير معترف لكن عليه بينة ، فحكمه كما يلي :

١ — ذهب الحنفية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) إلى وجوب الزكاة عن كل سنة مضت ، وعند الشافعية : يزكي لكل عام قبل القبض إن كان حالاً وعند القبض إن كان مؤجلاً ، فإن أخر كان كتأخير زكاة ما في يده (٥) .

(١) المجموع : ٣٠٦/٥ ، المحلى : ١١٠/٦ ، حاشية الدسوقي : ١٥٧/١ ، كشف القناع : ٢٥٥/٢

(٢) الهداية مع فتح القدير : ١٦٧/٢

(٣) المجموع : ٢٠/٦ ، والروضة : ١٩٤/٢

(٤) المغنى : ٤٦/٣

(٥) شرح المحلى على المنهاج : ٤٠/٢ والمجموع : ٢٠/٦

٢ - وقال المالكية : اذا قبضه زكاه عن سنة واحدة فقط الا اذا اضر استيفاءه فرارا من الزكاة فيزكي لكل عام (٦) .

٣ - اما ابن حزم : فيرى ان الدين لا يزكي مهما كان (٧) ، وهو مذهب الشافعي القديم (٨) .

(ب) واما ان كان الدين على معسر مقر او عليه بينة فالحكم لا يختلف (٩) لكن الشافعية هنا يوافقون على انه لا يجب اخراجها الا بعد القبض (١٠) .

(ج) واما ان كان الدين على جاحد وليس عليه بينة ، فلهم في ذلك آراء :

١ - ذهب الشافعية (١١) والحنابلة (١٢) : الى وجوب الزكاة عن الاعوام الماضية ، ولا يجب الاخراج حتى يقبض الدين .

٢ - وذهب المالكية (١٣) الى وجوب الاخراج عن عام واحد فقط .

٣ - واما الحنفية (١٤) فقالوا لا يزكيه لما مضى .

الأدلة :

اما وجهة نظر الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة فيما اتفقوا على وجوب الزكاة فيه فهي (١٥) :

١ - ان سبب الزكاة هو ملك النصاب الفامي حقيقة او تقديرا ومن له دين على آخر فهو مالك للنصاب .

(٦) حاشية الدسوقي : ٤٦٨/١ وبداية المجتهد : ٢٠٩/١ .

(٧) المحلى : ١٣٦/٦ .

(٨) المجموع ٢٠/٦ .

(٩) المغني : ٤٦/٣ وفتح القدير : ١٦٧/٢ .

(١٠) شرح المحلى على المنهاج : ٤٠/٢ .

(١١) شرح المنهاج للمحلى : ٣٩/٢ .

(١٢) المغني : ٤٦/٣ .

(١٣) حاشية الدسوقي : ٤٦٨/٢ وبداية المجتهد : ٢٠٩/١ .

(١٤) فتح القدير : ٦٤/٢ .

(١٥) فتح القدير : ١٥٣/٢ والعناية شرح الهداية : ١٥٣/٢ ، ١٦٦ والمهذب مع المجموع : ٣٠٩/٥ .

٢ - ان الدين مال يملك المطالبة به ويجبر المدين على تسليمه اليه فوجبت فيه الزكاة كالمال الذي في يد وكيله .

وأما وجهة نظر الشافعية والحنابلة في وجوب الزكاة في المال المجهود فهي (١٦) :

١ - ان السبب قد تحقق - وهو ملك النصاب ، والجحود لا يمنع الوجوب ، لان فوات اليد غير مغل بالوجوب كمال ابن السبيل ، تجب فيه الزكاة ، ويستحق صاحبه الزكاة لانه ليس في يده .

٢ - انه مملوك يجوز التصرف فيه فوجبت زكاته كالدين الذي على الملىء .

٣ - ان جحود المدين أو اعتراغه لا يغير من الحقيقة شيئاً وهو كـمـون الدين مملوكاً لصاحبه .

ووجهة نظر الحنفية في عدم وجوب الزكاة لما مضى في المال المجهود (١٧) :

١ - ان هذا قول علي رضي الله عنه فقد قال : لا زكاة في المال المضار ، والمراد بالمضار الغائب الذي لا يرجى عوده (١٨) .

٢ - هو قول عمر بن عبد العزيز .

٣ - ان سبب الزكاة هو ملك المال النامي ، ولا نماء الا بالقدرة على التصرف والمال المضار لا قدرة لصاحبه على التصرف فيه .

وحجة المالكية في ان كل دين لا يزكى الا لسنة ما ذكره الامام مالك في الموطأ (١٩) :

١ - حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عثمان ابن عفان كان يقول : هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منه الزكاة .

(١٦) المغني : ٤٧/٣ والهداية مع فتح القدير : ١٦٦/٢

(١٧) فتح القدير والعناية : ١٦٦/٢ .

(١٨) المصباح المنير / ٣٦٤ .

(١٩) الموطأ : ١٩٣/١ .

ووجه الدلالة : أنه لم يوجب الزكاة في الدين الا ما حصل منه في يد مالكة .

٢ — وحدثني عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة السختياني أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلما يأمر برده الى أهله ويؤخذ منه زكاته لما مضى من السنين ، ثم عقب بعد ذلك بكتاب أن لا يؤخذ منه الا زكاة واحدة فانه كان ضمارا (٢٠) .

قال مالك : والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه ، وان اقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عدد ثم قبضه صاحبه لم نجب عليه الا زكاة واحدة .

ووجه نظر ابن حزم في أن الزكاة لا تجب في الدين (٢١) :

ان لصاحب الدين عند غريمه عددا في الذمة وصفة فقط وليس له عنده عين مال أصلا ، ولعل الفضة أو الذهب اللذين له عنده في المعدن بعد والفضة تراب بعد ، ولعل المواشي التي له عليه لم تخلق بعد فكيف تلزمه زكاة ما هذه صفته .

مناقشة الأدلة والترجيح :

هذه أدلة جميع الآراء في المسألة وإذا تأملناها لم نجد فيها نصا عن النبي ﷺ بل غاية ما فيها آراء للصحابية رضي الله عنهم .

وإذا تأملت الاموال التي نص الشارع على وجوب الزكاة فيها تجد أنها ليست كل ما يملكه المسلم بل بعضه ، وهذا البعض يمتاز بأنه تام بذاته كالمواشي والزروع أو قابل للنماء بتشغيله كمروض التجارة والذهب والفضة .

ويتضح هذا في عروض التجارة وما أعد للقنية فقد يتحد النوع والصنف لكن ماكان للقنية لا زكاة فيه ، وماكان للتجارة يزكى ، ولعل السر في ذلك أن ماكان للتجارة يتوقع فيه الربح وماكان للقنية لا يتوقع فيه ذلك ، بل عروض التجارة اذا قصد بها القنية انقطع حول الزكاة فيها ولم تجب فيها الزكاة — بمجرد النية — (٢٢) .

(٢٠) الغائب الذي لا يرجى عوده .

(٢١) المحلى : ١٣٩/٦ - ١٤٠ .

(٢٢) الهداية وفتح القدير : ١٦٨/٢ وشرح المنهاج للمحلى : ٢٨/٢ وكشاف القناع : ٢١١/٢ وقوانين الاحكام الشرعية : ص ١٢٠ .

والذهب والفضة اذا صارا حليا مباحا لم تجب فيهما الزكاة عند الشافعية (٢٣) والمالكية (٢٤) والحنابلة (٢٥) وذلك لانه لم يعد قابلا للنماء فهو للقنية والتحلي . والدين لا ينمو بنفسه ولا يقبل النماء ، أما انه لا ينمو بنفسه فواضح لانه اذا كان بفائدة كان ربا ، وقد لعن رسول الله ﷺ : (آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء) (٢٦) وأما انه غير قابل للنماء فالله ليس في يد صاحبه .

والفرق بينه وبين المودع ، ومال ابن السبيل كبير ، فالمودع مقدور على قبضه وتنميته وابن السبيل ماله حر قابل للنماء والتنمية وقد يكون تاركا بعنده من ينمي . وليس الدين كذلك فقياسه عليه فيه نظر ، ثم ان الشافعية خاصة يرون ان الدين لا يمنع الزكاة عن المدين (٢٧) بمعنى ان المدين سيزكي ما في يده لانه في يده ، والدائن سيزكيه باعتبار انه ماله في ذمة غيره ، وهكذا يزكي المال الواحد مرتين ، أو يزكي المدين ما في يده ويزكي الدائن ما في الذمة وهو معدوم .

ولذا يبدو لي رجحان مذهب الشافعي القديم ومذهب ابن حزم في هذه المسألة وهو عدم وجوب زكاة الدين على الدائن والا كان الدين مفرما صرفا لان المال ينقص بما يدفع منه من زكاة بينما لا يزيد ولا يقبل الزيادة بوجه ما ، وهذا يصرف الناس عن مساعدة بعضهم بعضا بالاقراض الذي شجع عليه الشارع الكريم . وأما ما احتج به القائلون بوجوبها في الدين فالجواب عنه ما تقدم من فرق بينه وبين ما قاسوه عليه .

قد يقال ان الدين اذا كالا حالا وعلى موثر معترف أمكن صاحبه أن يقبضه فكأنه عنده ، والجواب ان ذلك ليس دائما فقد يكون المدين معسرا وقد قال الله تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) (٢٨) .

وقد يقال : ان حق الفقراء لا يسقط بالاقراض ، والجواب ان الاقراض وانظار المعسر هو مساعدة لبعض الفقراء فالدائن يتخلى لهم عن تنمية ماله ليستفيد غيره من تنميته .

(٢٣) شرح المنهاج للمحلي : ٣٢/٢ .

(٢٤) حاشية الدسوقي : ٤٦٠/١ وقوانين الاحكام الشرعية : ص ١١٨ .

(٢٥) كشف القناع : ٢٣٥/٢ .

(٢٦) رواه مسلم : ١٢١٩/٣ .

(٢٧) شرح المحلي على المنهاج : ٤٠/٣ .

(٢٨) سورة البقرة : ٢٨٠ .

وقد يقال : ان هذا يكون سببا للتهرب من الزكاة والجواب ان ابواب التهرب من الزكاة كثيرة ولا يمكن اغلاقها الا بالخوف من الله .

وقد يقال : ان المال اذا لم يزكه المدين لان عليه ديناً كما هو مذهب الحنفية (٢٩) والحنابلة (٣٠) والمالكية (٣١) ولم يزكه الدائن لانه ليس بيده فقد توجد أموال طائلة بدون زكاة سيما والمعاملات اليوم تقوم على أنواع باهظة من الديون ، والجواب على ذلك : ان المدين اما ان يوفي دينه مما في يده واما ان يزكيه وان كان عليه دين — كما هو مذهب الشافعية (٣٢) وابن حزم (٣٣) وكما يشير اليه قول عثمان رضي الله عنه : (فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدون منه الزكاة) ثم هذا في حق الديون الفردية البسيطة ، اما المعاملات الكبيرة كمن يشتري البضائع الثمينة ثم يسدد أثمانها بعد البيع فهذا ، اما وكيل فالزكاة على الموكل ، أو مضارب فالزكاة في المال ، واما آخذ بالربا فلا شأن لنا به .

المسألة الثانية : كيفية قضاء زكاة المقتضوب والضال والذي لا يمكن الوصول اليه بعد قبضه :

اذا غصب المال أو ضل أو حيل بينه وبين صاحبه فهل تجب فيه الزكاة :

- ١ — ذهب الشافعية (٣٤) ، والحنابلة (٣٥) — في الرواية التي رجحها ابن قدامة — الى وجوب الزكاة فيه عن كل عام لكنهم قالوا : لا يزكيه قبل ان يرجع اليه .
- ٢ — وقال المالكية (٣٦) : يزكيه لعام واحد حين يقبضه .
- ٣ — وقال الحنفية (٣٧) : لا زكاة فيه . وهذا مذهب الشافعي القديم (٣٨) والرواية الثانية عن أحمد (٣٩) .

(٢٩) فتح القدير : ١٦٠/٢ .

(٣٠) كشف القناع : ١٧٥/٢ .

(٣١) بداية المجتهد : ٢٠٨/١ والموطأ : ١٩٤/١ وحاشية الدسوقي : ٤٥٩/١ .

(٣٢) شرح المنهاج للمحلي : ٤٠/٢ والاشباه والفضائل للسيوطي / ٤٧٢ .

(٣٣) المحلي : ١٣٤/٦ .

(٣٤) المجموع : ٣٠٩/٥ — ٣١٠ .

(٣٥) المغني : ٤٧/٣ .

(٣٦) حاشية الدسوقي : ٤٥٧/١ .

(٣٧) الهداية مع فتح القدير : ١٦٤/٢ .

(٣٨) المجموع : ٣٠٩/٥ .

(٣٩) المغني : ٤٧/٣ .

الإدلة :

(أ) استدلال الشافعية والحنابلة لمذهبهم بما يلي :

- ١ — أنه مال يملك المطالبة به ويجبر من هو في يده على تسليمه إليه مُوجبت فيه الزكاة كالمال الذي في يد وكيله (٤٠) .
- ٢ — أن ملكه عليه تام فلزمته زكاته كما لو نسيه عند من أودعه إياه ، أو كما لو أسر وحيل بينه وبين ماله (٤١) .
- ٣ — وأما عدم نمائه فليس عذرا لسقوط الزكاة بدليل وجوبها على من ملك ذكورا من النعم فمائه لا نماء لها وتجب فيها الزكاة (٤٢) .

(ب) واستدل الحنفية بما يلي (٤٣) :

- ١ — قول علي رضي الله عنه (لا زكاة في المصار) .
- ٢ — قول الحسن البصري فيما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال إذا حضر الوقت الذي يؤدي فيه الرجل زكاته أدى عن كل مال وعن كل دين إلا ما كان ضمرا لا يرجوه .
- ٣ — أن سبب الزكاة هو المال النامي ولا نماء إلا بالقدرة على التصرف والمغصوب وتحوه لا قدرة عليه .

(ج) وأما المالكية : فقد استدلوا على ذلك بما سبق أن ذكرناه مما روي عن عثمان رضي الله عنه وعمر بن عبد العزيز لأن الحكم عندهم واحد في المسألتين .

مناقشة الأدلة والترجيح :

الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها أن الحق هنا عيني فهو يتعلق بذات ليست

(٤٠) المجموع : ٣٠٩/٥ .

(٤١) المغني : ٤٧/٣ .

(٤٢) المجموع : ٣٠٩/٥ .

(٤٣) فتح القدير : ١٦١/٢ .

في يد مالكيها بينما الحق في المسألة الاولى شخصي لا يتعلق بذات بل بنعمة من عليه الدين .

وهذا ما يجعل المسألة هنا شبيهة بما في يد الوكيل والمودع ، وما في يدهما يزكى بلا خلاف (٤٤) .

لكن الفرق بينها وبين مسألة المودع : أن المودع قادر على تنمية أمواله فاذا ترك ذلك كان مفرطاً وكان كالذي يكتز ماله ولا ينميّه ، وهو أن فعل لا يسقط بفعله حق الفقراء — قال الله تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) (٤٥) وأما الذي غصب ماله أو ضل فائه لا يقدر على قبضه إلا بسمونة السلطان . وقد يكون مسروقاً ولا يدري أين هو ، فلا يقدر على تنميته فالفرق بينه وبين المستودع من هذه الناحية كبير .

وأما أن ملكه تام فصحيح لكن سبق أن بينا أن الزكاة إنما تجب في المال النامي أو القابل للنماء ، ومسألة من ملك الذكور من الانعام استثنائية فالمعروف أن تكون الماشية خليطاً من الذكور والاناث بل الاناث غالبية ، وإنما تقتني الذكور وحدها للتجارة أو للتربية لأجل اللحم ، وأيا كان فلا تخرق قاعدة الزكاة من أجل حالة شاذة ، أو نادرة .

ولهذا يبدو لي رجحان قول من قال بعدم وجوب الزكاة في الضال والمفصوب والله تعالى أعلم .

(٤٤) المجموع : ٣٠٩/٥ ، المغني : ٤٧/٣ ، الهداية والعناية مع فتح القدير : ٦٦/٢ حاشية النسوقي : ٤٥٧/١ .

(٤٥) سورة التوبة : ٣٤ .

المبحث الثالث

وقت وكيفية قضاء الصيام

نتناول في هذا البحث المسائل التالية :

- ١ — وقت قضاء صوم رمضان — وحكم التأخير عن رمضان التالي .
- ٢ — حكم التتابع في القضاء .
- ٣ — حكم التفريق في قضاء وصوم التمتع .

المسألة الأولى : وقت قضاء صوم رمضان :

من فاته شيء من رمضان وجب عليه قضاؤه — كما تقدم — سواء كان فواته بعذر أم بغير عذر ، ويبدأ وقت القضاء بانتهاء رمضان ويوم العيد لأن رمضان وقت لعبادة حاضرة فتقدم على الفائتة ، ويوم العيد يحرم فيه الصيام (١) .

فاذا انتهى يوم العيد وجبت المبادرة للقضاء ان كان الفوات بلا عذر ، وان كان بعذر انتظر حتى يزول العذر ثم كان القضاء على التراخي (٢) .

والفرق بين الاول والثاني أن الاول عاص بالانطار والمبادرة الى التوبة واجبة، ومن شروط توبته قضاء ما فاته .

وأما الثاني فلم يكن عاصيا وقد أمر بالقضاء دون تقييد بوقت قال تعالى :
(فعدة من أيام أخر) (٣) .

(١) قوانين الاحكام الشرعية : ص ١٣٢ ، الاقناع / حنبلي : ٣١٩/١ تبين الحقائق ٣١٣/١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، الوجيز : ١٢٣/١ .

(٢) هذا التقسيم لشفافية ، انظر : المجموع : ٤٢١/٦ ، ٤٢٣ والروضة : ٣٨٦/٢ ، أما باقي المذهب فلم يفرقوا . انظر : حاشية ابن عابدين : ٤٢٣/٢ ، مطالب أولى النهي : ٢٠٨/٢ ، بلغة السالك لأقرب المسالك : ٢٤٢/١ ، وجواهر الاكليل : ١٤٦/١ ، حاشية الطحطاوي : ٤٦٣/١ .

(٣) البقرة : ١٨٥ .

لكن لو زال العذر قبل رمضان التالي وأمكن القضاء فهل له التأخير عن رمضان ، وماذا لو أخر ، اختلف الفقهاء في ذلك :

١ — ذهب الشافعية (٤) والحنابلة (٥) والمالكية (٦) الى أنه لا يجوز تأخير قضاء رمضان حتى يأتي رمضان آخر بلا عذر ، وإن فعل فعليه كفارة اطعام مسكين عن كل يوم مع القضاء ، وأما اذا كان التأخير لعذر فلا شيء عليه (٧) .

والى هذا ذهب ابن عباس ، وأبو هريرة ، وعطاء بن أبي رباح ، والقاسم ابن محمد والزهرى والاوزاعي والثوري واسحق — إلا أن الثوري قال : الفدية مدان (٨) .

٢ — وذهب الحنفية الى أن الأولى المسارعة بالقضاء ، وقالوا : بمسدم وجوب هذه الكفارة وأنه يقضى متى شاء سوى أيام رمضان (٩) ويومي عيد الفطر والاضحى وأيام التشريق ويوم الشك .

واليه ذهب ابن حزم (١٠) وقال : أنه أساء في التأخير سواء أخرها الى رمضان ، أو مقدار ما يمكن قضاؤها من الايام لقوله تعالى : (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) (١١) ، فالمسارعة الى الله بالتوبة مفترضة واجبة .

وهو مذهب الحسن البصري وابراهيم النخعي والمزني وداود الظاهري (١٢)

(٤) المجموع : ٤٢٠/٦ والروضة : ٣٨٤/٢ .

(٥) المغنى : ١٤٤/٣ وكشاف القناع : ٣٤٤/٢ .

(٦) الموطأ : ٢٢٥/١ وحاشية الدسوقي : ٥٣٧/١ وبداية المجتهد : ٢٥٤/١ ، المالكية لم يصرحوا بالتصريم لكن تسميتهم ما يدفع بسبب التأخير كفارة يفيد أنه حرام : انظر : حاشية الدسوقي : ٥٣٨/١ .

(٧) المجموع : ٤٢٠/٦ ، ٤٢٣ .

(٨) المجموع : ٤٢٣/٦ .

(٩) فتح القدير : ٣٥٤/٢ ، وبدائع الصنائع : ٩٨٣/٢ .

(١١) سورة آل عمران : ١٣٣ .

(١٢) المغنى : ١٤٤/٣ والمجموع : ٤٢٣/٦ .

(١٠) المحلى : ٣٩٣/٦ .

الادلة :

(١) استدلل الفريق الاول بما يلي (١٣) :

١ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كان يكون علي الصوم من رمضان فما استطيع أن أقضي الا في شعبان) متفق عليه (١٤) .

ووجه الدلالة ان عائشة ذكرت ذلك في معرض بيان اشتغالها بأمر النبي ﷺ ، وكان ذلك الشغل يمنعها من الصيام حتى يضيق الوقت فتقضي في شعبان ، يعني كأنها تقول لولا تضيق وقت القضاء لما قضيته في شعبان أيضا ، وهذه العبارة كقول الخائل : ما صليت العصر حتى كادت الشمس تغرب .

٢ - ان الصيام عبادة متكررة فلا يجوز تأخير الاولى عن الثانية كالصلوات المفروضة .

٣ - هذا القول مروى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، روى ذلك الدارقطني ، وقال في استاده عن أبي هريرة هذا اسناد صحيح ، ورواه عنه مرفوعا واسناده ضعيف جدا .

والاسناد عن ابن عباس صحيح أيضا ولفظ الروايات عن أبي هريرة : من مرض ثم صح ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال : يصوم الذي أدركه ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه ويطعم مكان كل يوم مسكينا ولفظ الباقي بمعناه (١٥) .

٤ - حكى الطحاوي عن يحيى بن أكثم أن في هذه المسألة قول ستة من الصحابة لا أعلم (١٦) لهم مخالفنا .

٥ - وهو مذهب القاسم وسعيد بن جبير (١٧) .

(١٣) المغني : ١٤٤/٣ والمجموع : ٤٢١/٦ .

(١٤) البخاري : ٤٥/٣ ومسلم : ٨٠٢/٢ .

(١٥) المغني : ١٤٤/٣ والمجموع : ٤٢١/٦ ونيل الاوطار : ٢٦١/٤ - ٢٦٢ وتلخيص الحبير :

٢٢٢/٢ وانظر سنن الدارقطني : ١٩٦/٢ ، ١٩٧ والسنن الكبرى للبيهقي : ٢٥٣/٤ .

(١٦) نيل الاوطار : ٢٦٣/٤ ومثله في المغني : ١٤٥/٣ وتلخيص الحبير : ٢٢٢/٢ .

(١٧) الموطأ : ٢٢٥/١

(ب) واستدل الفريق الثاني بما يلي(١٨)

١ — قوله تعالى : (فعدة من أيام آخر) (١٩) ووجه الدلالة أن الأمر في الآية مطلق غير مقيد بمدة ولا زمان ومقتضى ذلك أن يكون القضاء على التراخي ، ولا يلزم بالتأخير شيء غير أنه تارك للأولى وهو المسارعة إلى أداء حق الله عز وجل .

٢ — أنه لم يأت نص من الكتاب أو السنة بإيجاب اطعام في ذلك فلا يجوز الزام أحد بما لم يلزمه به الشرع لأن الأصل براءة الذمة .

مناقشة الأدلة :

إذا تأملنا أدلة الطرفين وجدنا الفريق الثاني يتمسك بالأصل وهو براءة الذمة ، والفريق الأول يورد أدلة لا يظهر منها وجه الجزم بوجوب هذه الكفارة .

١ — فحديث عائشة لا يظهر منه وجه عدم جواز التأخير عن رمضان الآخر ، وليس فيه ذكر الكفارة .

٢ — والقياس على الصلاة لا يظهر منه وجه وجوب الكفارة .

٣ — وما روي عن الصحابة موقوفاً لا يحتج به على الغير .

ومع كل هذا فإن اتفاق هؤلاء الفقهاء الكبار على وجوب الكفارة وهم أهل الحديث ورواه السنن لا بد أن يكون له سند مما تناقلوه عن مشايخهم على سبيل الثقة ورواية الأحكام لا على سبيل رواية الحديث .

المسألة الثانية : هل يجب التتابع في قضاء رمضان :

١ — يتفق الحنفية(٢٠) والمالكية(٢١) والشافعية(٢٢) والحنابلة(٢٣) : على

(١٨) فتح القدير : ٣٥٥/٢ ، المحلى : ٣٩٤/٦ ونيل الأوطار : ٢٦٣/٤

(١٩) سورة البقرة / ١٨٥ .

(٢٠) فتح القدير : ٣٥٤/٢ .

(٢١) حاشية الدسوقي : ٥١٦/١ .

(٢٢) المجموع : ٤٢٠/٦ ، والأروضة : ٣٨٦/٢ .

(٢٣) المغنى : ١٥٠/٣ .

أن من فاتته أيام من رمضان فالأفضل أن بتضييها متتابعة فإن فرقها أجزاء .

٢ — ونقل عن ابن عمر وعائشة والحسن البصري وعروة بن الزبير —

٢ — وقال الظاهرية (٢٤) : يجب التتابع لكن لو فرقها أجزاء .

والنخعي (٢٥) وجوب التتابع فلا يجزئ لو فرق .

الادلة :

استدل الجمهور لمذهبهم بما يلي (٢٦) :

١ — قول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) (٢٧) مطلق ، يشمل الأيام المتتابعة وغير المتتابعة فحملة على المتتابعة خاصة يحتاج الى دليل ولا دليل .

٢ — عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : قضاء رمضان أن شاء فرق وأن شاء تابع — رواه الدارقطني (٢٨) .

٣ — عن محمد بن المنكر قال : بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء شهر رمضان فقال : (ذاك إليك ، أرايت لو كان على أحدكم دين فتضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء ؟ والله أحق أن ينفو) (٢٩) .

٤ — قال البخاري (٣٠) : قال ابن عباس : لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) .

٥ — وعن عائشة قالت : نزلت (فعدة من أيام أخر متتابعات) فسقطت متتابعات . رواه الدارقطني (٣١) وقال استاده صحيح .

(٢٤) المحلى : ٣٩٥/٦ .

(٢٥) المجموع : ٤٢٣/٦ والمغني : ١٥٠/٣ .

(٢٦) المجموع : ٤٢٠/٦ والمغني : ١٥٠/٣ ونيل الاوطار : ٢٦٠/٤ - ٢٦١ والعناية شرح الهداية : ٣٥٤/٢ .

(٢٧) سورة البقرة / ١٨٥ .

(٢٨) السنن : ١٩٣/٢ .

(٢٩) تلخيص الحبير : ٢١٨/٣ ، وسنن الدارقطني : ١٩٤/٢ .

(٣٠) انظر فتح الباري : ١٨٨/٤ .

(٣١) السنن : ١٩٢/٢ ومسند عبد الرزاق : ٢٤٢/٤ .

ووجه الدلالة : أن سقوطها مسقط لحكمها لأنه لا يسقط لفظ من القرآن بعد نزوله إلا باسقاط الله تعالى إياه (٣٢) . قال الله تعالى : (انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون) (٣٣) وقال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) (٣٤) وقال تعالى : (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) (٣٥) .

واستدل الظاهرية لمذهبهم بما يلي (٣٦) :

أما وجوب التتابع : فاستدلوا له بقول الله تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) (٣٧) ولم يذكر ابن حزم وجه الاستدلال ، لكن يمكن أن يقال : أن الأمر للوجوب ، وقد أمر الله تعالى هنا بالمسارعة إلى المغفرة ، والقضاء سبب للمغفرة وترك الموالة ينافي بالمسارعة فكان التتابع واجبا .

وأما عدم اشتراط الموالة في الاجزاء فاستدلوا عليه بقول الله تعالى : (فعدة من أيام أخر) (٣٨) ولم يحدد الله تعالى في ذلك وقتا يبطل القضاء بخروجه فسدل على أن القضاء يجزيء في أي وقت سواء كان متتابعا أم لا .

وأما الذين قالوا أن التتابع شرط فاحتج لهم بما يلي (٣٩) :

١ — عن عائشة رضي الله عنها قالت : نزلت (فعدة من أيام أخر) متتابعات فسقطت متتابعات (٤٠) ووجه الاستدلال أن كلمة متتابعات سقط لفظها وبقي حكمها وهي تقييد وجوب التتابع .

٢ — قراءة أبي بن كعب : فعدة من أيام أخر متتابعات (٤١) .

(٣٢) المحلي : ٣٩٦/٦ .

(٣٣) سورة الحجر / ٩ .

(٣٤) سورة البقرة / ١٠٦ .

(٣٥) سورة الأعلى : ٦ .

(٣٦) المحلي : ٣٩٥/٦ .

(٣٧) آل عمران / ١٣٣ .

(٣٨) سورة البقرة / ١٨٥ .

(٣٩) المحلي : ٣٩٥/٦ والمفني : ١٥٠/٣ والمجموع : ٤٢٣/٦ .

(٤٠) مصنف عبد الرزاق : ٢٤٢/٤ وسنن الدارقطني : ١٩٢/٢ .

(٤١) المحلي : ٣٩٥/٦ .

ووجه الدلالة في هذا أن قراءة أبي أن لم يثبت كونها قرآنا فهي على الأقل حديث آحاد يقيد به مطلق الكتاب .

٣ - روى ابن المنذر بسنده أن النبي ﷺ قال : (من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه) (٤٢) .

٤ - ويحتج لهم أيضا بأن الفائت أيام متتابعة فوجب أن يكون القضاء مثلها ، وهذا لا يرد فيما لو كان ما أفطره في رمضان متفرقا .

مناقشة الأدلة والترجيح :

الأصل الذي لا خلاف فيه هنا قول الله تعالى : (ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) (٤٣) فقد بينت الآية أن من أفطر في رمضان بسبب المرض ، أو السفر عليه أن يصوم بدلا عما أفطر أياما أخر بعد رمضان ، ولفظ الآية مطلق يتناول المتتابع وغيره فيجوز أن تقضى متفرقات كما يجوز تضائها متتابعات .

والنظر بعد ذلك في دعوى من ادعى التقييد بالتتابع ، أما من لم يدع ذلك فقله موافق للآية ، وسنناقش ما استدل به من أوجب التتابع ولم يشترطه وما استدل به من أوجب التتابع واشترطه .

(أ) أما استدلال ابن حزم بقول الله تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) (٤٤) فهذا صحيح في حق من فاتته صوم رمضان بلا عذر لأنه آثم وعليه المسارعة إلى التوبة كما سبق أن ذكرنا في بيان وقت القضاء ، أما من فاتته رمضان بعذر فهو غير آثم فلا يشمل الدليل ، ثم أن ابن حزم لا يرى وجوب القضاء أصلا على من أفطر بلا عذر ، إلا من استقاء . ولعل هذا تعبير لا شعوري عما استقر في الوجدان الفقهي عند ابن حزم - رحمه الله - من وجوب القضاء على متعمد الإفطار .

(ب) وأما ما استدل به من أوجب التتابع واشترطه : ففيه ما يلي :

١ - أما حديث عائشة فقد نص على سقوط كلمة (متتابعات) والمراد بهذا :

(٤٢) البيهقي : ٢٥٩/٤ ، والدارقطني : ١٩٢/٢ .

(٤٣) سورة البقرة / ١٨٥ .

(٤٤) سورة آل عمران / ١٣٣ .

أما نسخ الحكم والتلاوة ، وأما نسخ التلاوة فقط ، ولا يحتمل غير ذلك — أي سقوط الأعمال من قبل الصحابة معاذ الله لأن هذا خلاف ما أخبر الله به من حفظ القرآن — كما تقدم — واحتمال أن يكون المراد نسخ التلاوة فقط مردود بالاحاديث التي نصت على جواز تفريق الصيام ، فثبت أن المراد نسخ الحكم والتلاوة ، ولو فرضنا أن المراد نسخ التلاوة فقط فالخبر من باب حديث الآحاد وهو معارض بما ذكرنا من الاحاديث التي نصت على جواز تفريق القضاء (٤٥) .

٢ — وأما قراءة أبي بن كعب (متتابعات) فقد ذكرها صاحب العناية شرح الهداية (٤٦) ، وذكرها ابن حزم في المحلى (٤٧) ، وذكرها الشوكاني في نيل الاوطار (٤٨) ، ونسب ذلك الى الموطأ قال : في الموطأ : هي قراءة أبي بن كعب ومثله في أحكام القرآن للجصاص (٤٩) ، والذي في الموطأ : ليس في موضوع قضاء رمضان بل في كفارة اليمين وهذا نص الموطأ (٥٠) : وحدثني عن مالك عن حميد بن قيس المكي أنه أخبره قال : كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبیت فجاءه انسان فسأله عن صيام أيام الكفارة أمتابعات أم يقطعها قال حميد فقلت له نعم يقطعها ان شاء ، قال مجاهد لا يقطعها فانها في قراءة أبي بن كعب ثلاثة أيام متتابعات ، قال مالك وأحب الي ان يكون ما سمي الله في القرآن بصام متتابعاً .

ولم أجد في كتب التفسير من ذكر هذه الرواية عن أبي بن كعب هنا ، ولا في كتب القراءات الشاذة ولا في كتاب المصاحف . ولو فرضنا وجودها فانها لا تعتبر قرآناً لأنها لم تنقل بالتواتر وغاية ما في الامر أن تكون حديث آحاد ، وهو معارض بمثله .

٣ — وأما حديث أبي هريرة : من كان عليه صيام من رمضان فبسرده ، ولا يقطعها فقد رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه (٥١) وصرح ابن أبي حاتم عن أبيه بأنه انكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن بن ابراهيم القاضي أحد رواة .

(٤٥) نيل الاوطار : ٢٦١/٤ ، والمحلى : ٣٩٥/٦ ، والمغني : ١٥٠/٣ .

(٤٦) ٣٥٤/٢ .

(٤٧) ٣٩٥/٦ .

(٤٨) ٢٦١/٤ .

(٤٩) ٢٢٩/١ .

(٥٠) ٢٢٣/١ .

(٥١) المجموع : ٤٢٠/٦ ، وتلخيص الحبير : ٢١٨/٣ ، وانظر سنن البيهقي : ٢٥٩/٤ وسنن

الدارقطني : ١٩٢/٣ .

٤ - وأما أن الفائت كان متتابعاً فإن ذلك التتابع لأجل الوقت - أي رمضان - إذ صوم كل يوم فيه واجب بنص الشرع أما أيام القضاء فليست كذلك فالمكلف هو الذي يعين أيام القضاء بإيقاع الصوم فيها .

وهكذا لم يسلم دليل من أدلة الموجبين ولا المشترطين للتتابع في قضاء الصوم .

ولذا يبدو لي رجحان مذهب الجمهور القائلين بعدم اشتراط ولا وجوب التتابع في قضاء رمضان والله تعالى أعلم ، لكن من قضاها متتابعة فقد أبرأ ذمته بيقين عند الجميع وهو الأولى .

المسألة الثالثة : كيف يقضى صوم التمتع (٥٢) :

من حج متمتعاً وجب عليه هدي فإن لم يجد وجب عليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله . لقول الله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة) (٥٣) وهذا الحكم لا خلاف عليه بين الفقهاء لوضوح دليله (٥٤) .

والقارن كالمتمتع في هذا .

لكن هل لصيام الأيام الثلاثة وقت تقوت بفواته ؟ وإذا فاتت هل تقضى ؟ وكيف يكون قضاؤها ؟ هذه المسائل اختلف فيها الفقهاء وسنبحثها فيما يلي :

أولاً : متى يفوت صيام الأيام الثلاثة ؟

١ - مذهب الحنفية أنه إذا لم يصم حتى أتى يوم النحر لم يجزه إلا الدم (٥٥) أي أنها تقوت بعدم الصوم في اليوم السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة .

(٥٢) الصورة المتفق عليها للتمتع هي : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فإذا أنهى أعمال العمرة وأحل ، أحرم بالحج في نفس العام . وللمذاهب تفصيل يرجع إليه في مظانه . انظر : حاشية الدسوقي : ٢٩/٢ والعناية شرح الهداية ٥١٩/٢ والمغنى : ٢٧٦/٣ وشرح المحلى على المنهاج : ١٢٧/٢ .

(٥٣) البقرة / ١٩٦ .

(٥٤) فتح القدير : ٥٢٩/٢ - ٥٣٠ ، ٦/٣ ، الشرح الكبير : ٢٩/٢ ، شرح المنهاج للمحلى : ١٢٩/٢ ، ١٣٠ ، كشاف القناع : ٤١٢/٣ ، ٤١٤ .

(٥٥) فتح القدير : ٥٣٠/٢ .

٢ — وذهب المالكية (٥٦) : الى أن الافضل صيامها قبل يوم النحر لكن يجوز صيامها أيام التشريق وإن كان يكره تأخيرها الى أيام التشريق الا لعذر ، فإن أخرها عن أيام التشريق صامها متى شاء .

وهذا مذهب الإمام أحمد (٥٧) والقول القديم للشافعي (٥٨) ورجحه النووي في المجموع (٥٩) . (وهو قول ابن عمر وعائشة وعروة وعبيد بن عمير والزهري والاوزاعي واسحق) (٦٠) .

٣ — وأما الشافعية فالقول المعتمد عندهم أنها تقوت بفوات يوم عرفة (٦١) ، وهو رواية عن أحمد (٦٢) ، (وهو قول علي والحسن وعطاء وابن المنذر) (٦٣) وإذا فاتت قضيت فلها بعد . أيام التشريق لأن الصيام في أيام التشريق حرام على المتمتع وغيره .

الادلة :

(أ) أما من ذهب الى جواز صيام الايام الثلاثة في أيام التشريق فاستدل بما يلي (٦٤)

١ — عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قالا : لهم يرخص في أيام التشريق أن يصمن الا لمن لم يجد الهدي (رواه البخاري (٦٥) .

٢ — وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم أنهما قالا : (الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فإن لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى) رواه البخاري (٦٦) .

(٥٦) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٨٤/٢ .

(٥٧) المغني : ٤٧٩/٣ .

(٥٨) شرح المنهاج للمحلي : ١٢٩/٢ .

(٥٩) ٤٩١/٦ .

(٦٠) المغني : ٤٧٩/٣ والمجموع : ٤٩١/٦ .

(٦١) المجموع : ١٨٢/٧ والروضة : ٥٣/٣ وشرح المنهاج للمحلي : ١٢٩/٢ .

(٦٢) المغني : ٤٧٩/٣ .

(٦٣) المرجع السابق .

(٦٤) المجموع : ٤٨٩/٦ — ٤٩١ والمغني : ٤٧٩/٣ ونيل الاوطار : ٢٩٤/٤ .

(٦٥) صحيح البخاري : ٥٦/٣ .

(٦٦) صحيح البخاري : ٥٦/٣ .

ووجه الدلالة في الحديث الاول أن قولهما (برخص) المراد ترخيص النبي ﷺ فالحديث له حكم المرفوع (٦٧) . وأما الحديث الثاني فموقوف لكن مستند الحكم فيه ظاهر وهو الحديث الذي قبله وذكرنا معاً ليعرفنا .

٣ — أن الله تعالى أمر المتمتع بصيام ثلاثة أيام في الحج ، فإذا أحرم بالحج يوم عرفة لم يكن أمامه من أيام الحج إلا أيام التشريق فدل على صحة صومها (٦٨) .

(ب) وأما من ذهب إلى عدم صحة الصيام في هذه الأيام فاستدل بما يلي (٦٩) :

١ — عن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق فناديا أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وأيام منى أيام أكمل وشرب (رواه أحمد (٧٠) ومسلم (٧١)) .

٢ — عن نبیثة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى) رواه مسلم (٧٢) .

٣ — وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال هذه الأيام التي كان رسول الله ﷺ يأمرنا بأنطارها وينهي عن صيامها ، قال مالك هي (أيام التشريق) رواه أبو داود (٧٣) وغيره بإسناد على شرط البخاري (٧٤) .

٤ — عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله ﷺ : (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب) . رواه أبو داود (٧٥) والترمذي (٧٦) والنسائي (٧٧) وقال الترمذي حسن صحيح .

(٦٧ ، ٦٨) المغني : ٤٧٩/٣ .

(٦٩) المجموع : ٤٨٩/٦ ، فتح القدير : ٥٣١/٢ ، المغني : ٤٧٩/٣ ونيل الاوطار : ٢٩٤/٤

(٧٠) المسند : ٤١٥/٣ .

(٧١ ، ٧٢) صحيح مسلم : ٨٠٠/٢ .

(٧٣) سنن أبي داود : ٥٦٣/١ .

(٧٤) المجموع : ٤٨٩/٦ .

(٧٥) ٥٦٤/١ .

(٧٦) سنن الترمذي : ١٤٣/٣ رقم : ٧٧٣١ .

(٧٧) سنن النسائي : ٤٤/٢ .

٥ — عن سعد بن أبي وقاص قال : (أمرني النبي ﷺ أن أنادي أيام منى أنها أيام أكل وشراب ولا صوم فيها يعني أيام التشريق) رواه أحمد (٧٨)

٦ — عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام في السنة (يوم النحر وثلاثة أيام التشريق) رواه الدارقطني (٧٩)

وهذه الأحاديث واضحة الدلالة على حرمة الصيام في أيام التشريق ، أما أن الآية التي تأمر المتمتع بالصوم مطلقة فصحيح ، لكن السنة تقيد مطلق الكتاب ، ولو فرضنا أن النهي لا يفيد البطلان ، فإنه يقتضي النقص في صيام هذه الأيام فلا تجزيء عن المطلوب وهو صيام كامل (٨٠)

مناقشة الأدلة وال ترجيح :

الأحاديث التي احتج بها الفريقان صحيحة وبعضها يفيد المنع والبعض الآخر يفيد الإباحة ، وفي مثل هذا الحال يكون الجمع بين الأحاديث متعينا ان أمكن وهو ممكن ، لان أحاديث المنع عامة وأحاديث الإباحة خاصة بالمتمتع والقارن فيخصص العام بالخاص ، ويكون تحريم الصوم في حق غير المتمتع والقارن ، أما هما فيباح لهما الصوم في أيام التشريق (٨١) والله تعالى اعلم .

ثانيا : اذا ثبت هذا فهل يصح القضاء ممن لم يصمها حتى مضت أيام التشريق؟

اختلف الفقهاء في ذلك :

- ١ — ذهب الحنفية الى أنها لا تقضى بل يجب الدم اذا فاتت (٨٢) (وهو مروي عن ابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد) (٨٣) .
- ٢ — وذهب المالكية (٨٤) والشافعية (٨٥) والحنابلة (٨٦) الى أنها تقضى (وهو

(٧٨) المسند : ١٧٤/١ وانظر الفتح الرباني : ١٤٢/١٠ .

(٧٩) السفن : ٢١٢/٢ .

(٨٠) فتح القدير : ٥٣١/٢ ، ٥٣٢ .

(٨١) المجموع : ٤٩١/٦ ونيل الاوطار : ٣٩٤/٤ .

(٨٢) الهداية وفتح القدير : ٥٣٠/٢ .

(٨٣) المغني : ٤٧٨/٣ .

(٨٤) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٨٤/٢ .

(٨٥) المجموع : ١٨٩/٧ والروضة : ٥٣/٣ وشرح المنهاج للمحلي : ١٣٠/٢ .

(٨٦) المغني : ٤٧٨/٣ .

مروي عن علي وابن عمر وعائشة وعروة بن الزبير وعبيد بن عمير والحسن وعطاء والزهري (٨٧) .

الأدلة :

أما دليل الحنفية (٨٨) فهو : أن الواجب في التمتع الدم بنص الآية (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي) (٨٩) وعند المعز عنه جعل الصوم (في الحج) بدلا عنه (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج) (٩٠) وهذا البديل نصبه الشارع فلا يجزئ لأن الإبدال لا يعينها إلا الشارع إذ القياس لا مدخل له في معرفة المماثلة بين أراقة الدم والصوم .

وأما من رأى أن صيام الأيام الثلاثة يقضى : فاحتج بأن صيام هذه الأيام واجب فلا يسقط بخروج وقته كصوم رمضان ، وأما الآية فائنها تدل على وجوب هذا الصوم لا على سقوطه (٩١) .

مناقشة الأدلة والترجيح :

المسلم به في هذه المسألة أمران :

- (١) أن الصوم لا يجب ولا يقبل إلا ممن عجز عن الدم ويتبين هذا المعجز حال إحرامه ، وبالمعجز ينتقل الى الصيام .
- (٢) أن صومهما واجب في الحج .

ومعنى ذلك أنه : أما أن يجد الدم فيلزمه ، وأما أن لا يجد فيلزمه بالبديل فكيف نطالبه بالأصل — الدم — وهو لم ينتقل عنه إلا بعد المعجز عنه ؟ أن الواجب عليه يتحدد خلال فترة الإحرام فإذا وجب الصوم فمهما كان ارتباطه بالحج فليس أشد من ارتباط الصيام برمضان ومع ذلك من لم يصم في رمضان صام بعده .

(٨٧) المرجع السابق .

(٨٨) الهداية والعناية : ٥٣١/٢

(٨٩) سورة البقرة / ١٩٦ .

(٩٠) الآية السابقة .

(٩١) المغني : ٤٧٨/٣ والمجموع : ١٨٤/٧ ، ١٨٩ .

قد يقال : ان الصوم في الحج له معنى خاص وهو المشقة . والجواب : أن المشقة في العبادة دائما عرضية وليست مقصودة بدليل قوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) (٩٢) والفتهاء متفقون على قاعدة (المشقة تجلب التيسير) (٩٣) ثم ان دم القران والتمتع عند الحنفية دم شكر (٩٤) ولا يناسب هذا المعنى أن تكون المشقة مقصودة في بدله .

لذا يبدو لي رجحان القول بجواز قضاء صوم التمتع والله تعالى أعلم .

ثالثا : اذا قضى الايام الثلاثة هل يجب التفريق بينها وبين صيام الايام السبعة؟

قلنا ان بدل دم التمتع والقران صيام ثلاثة أيام بالحج وسبعة اذا رجع الى أهله .

ولاشك أن بين انتهاء الاحرام والرجوع الى الاهل فترة تطول أو تقصر بحسب طول الإقامة في مكة بعد الحج وطول مسافة الطريق ، إذن فبين الصومين فاصل زمني .

فاذا لم يصم المتمتع الايام الثلاثة وأراد بعد رجوعه الى أهله أن يقضيها فهل يجب التفريق بينها وبين السبعة ؟

اختلف في هذا الفقهاء القائلون بقضاء الايام الثلاثة :

١ - فالأظهر عند الشافعية أنه يلزمه التفريق (٩٥) .

٢ - وقال المالكية (٩٦) والحنابلة (٩٧) : لا يجب التفريق ، وهو القول الثاني للشافعية (٩٨) .

(٩٢) سورة الحج / ٧٨ .

(٩٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم : ص/٧٥ ، والأشباه والنظائر للسيوطي : ٨٤ .

(٩٤) فتح القدير : ٥٢٩/٢ .

(٩٥) شرح المنهاج للمحلي : ١٣٠/٢ .

(٩٦) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٨٤/٢ .

(٩٧) المغني : ٤٨٠/٣ .

(٩٨) شرح المنهاج للمحلي : ١٣٠/٢ .

الادلة :

(أ) وجهة نظر الشافعية فيما ذهبوا اليه : أن الله تعالى أمر بالتفريق بين صيام الثلاثة وصيام السبعة عند أدائها فوجب التفريق بينها عند قضائها ليكون القضاء محاكيا للاداء (٩٩) .

(ب) ووجهة نظر الحنابلة ومن وافقهم ما يلي (١٠٠)

١ — ان هذا الصوم واجب والزمن صالح له فلا موجب للتفريق .

٢ — ان التفريق غير متعين في الاداء فلو صام أيام التشريق ثم وصل السي اهله فصام اليوم الرابع عشر من ذي الحجة لصح صومه ولم يحصل التفريق (١٠١) .

٣ — ان التفريق كان من حيث الوقت فاذا فات الوقت سقط التفريق كالتفريق بين صلاة الصبح وصلاة الظهر مثلا فانهما لو فاتتا لم يجب التفريق بينهما في القضاء .

مناقشة الادلة والترجيح :

اما ما احتج به الشافعية من أن القضاء يجب أن يكون محاكيا للاداء فيرد عليه أن هذه القاعدة لم يأخذوا بها في القول بوجوب التتابع في قضاء رمضان بحجة أن التتابع كان بسبب الوقت . ولم يأخذوا بها في وجوب ترتيب الفوائت من الصلوات ، ولذا لا يمكن الاحتجاج بها هنا ثم يبدو والله أعلم أن تأخير السبع حتى الرجوع كان رفقا بالحاج ، والا فسبب الصوم تمتعه أو قرانه ، وقد كان في سفر الحج والشيء يجب عند وجود سبب وجوبه فلما تأخر صيام الثلاثة لم يبق ما يوجب التفريق .

لهذا يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب التفريق عند القضاء والله أعلم .

فان جعل ذلك من باب الاستحباب ، لمحاكاة الاصل ، فالامر واسع .

(٩٩) المذهب مع المجموع : ١٨١/٧ شرح المحلى على المنهاج : ١٣٠/٢ والمغنى ٤٨٠/٣ .

(١٠٠) المغنى ٤٨٠/٣ .

(١٠١) هذا حاصل الان في زمن المواصلات السريعة .

المبحث الرابع

كيفية قضاء الحج

أفسد حجه أو عمرته بالجماع .

تقدم أن من أحرم بحج ثم فاته الوقوف بعرفة وجب عليه القضاء ، وكذلك من وتقدم أيضا أن بعض الفقهاء يرى وجوب القضاء على المحصر . وفي هذا المبحث نبين المسائل التي تتعلق بكيفية القضاء .

المسألة الأولى : هل يجب مفارقة المرأة التي أفسد نسكه بجماعها ؟

لا خلاف بين فقهاء المذاهب الأربعة في فساد حج الرجل بالجماع ، وكذا المرأة إذا طاوعته ، ولا في وجوب القضاء عليهما بعدئذ (١) .

لكنهم اختلفوا في وجوب تفرقهما عند القضاء ، وفيما يلي أقوالهم وأدلتهم :

(أ) ذهب المالكية : إلى وجوب مفارقة من أفسد حجه بوطئها من حين الإحرام حتى التحلل (٢) وهذا هو القول القديم في المذهب الشافعي (٣) وقول في المذهب الحنبلي (٤) (وهو مروي عن عمر وابن عباس) (٥) .

(ب) وذهب الحنفية (٦) والشافعية في الجديد (٧) والحنابلة في الراجح عندهم (٨) إلى أن تفرقهما مستحب وليس بواجب .

لكنهم اختلفوا ، فقال الشافعية (٩) يفترقان من موضع الإحرام حتى يحلا ، وهو رواية عن أحمد (١٠) والرواية الأخرى يفترقان في موضع الجماع حتى يحلا (١١) .

(١) الهداية وفتح القدير : ٤٤/٣ ، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٧٠/٢ وشرح المحلى

على المنهاج : ١٣٦/٢ والمغني والشرح الكبير : ٣١٤/٣ .

(٢) حاشية الدسوقي : ٧٠/٢ .

(٣) (٧،٣) الروضة : ١٤٠/٣ والمجموع : ٢٨٨/٧ .

(٤) (٨،٥،٤) المغني : ٣٦٦/٢ .

(٥) (٦) فتح القدير والعناية : ٤٦/٣ .

(٧) (٩) الروضة : ١٤٠/٣ .

(١٠) (١١) المغني : ٣٦٦/٢ .

الادلة :

(أ) استدل الجميع على مشروعية تفرقهما بما يلي :

١ - عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج ، فقالوا : ينفذان يمضيان لوجهيهما ثم عليهما حج قابل وهدى قال : قال علي بن أبي طالب ، وإذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما (١٢) .

وهذا القول رواه مالك أيضا عن سعيد بن المسيب (١٣) .
وقد رأى مالك رضي الله عنه أن هذا يفيد الوجوب .

(ب) وأما بقية الأئمة فראوا أن هذا لا يفيد الوجوب لكن الاستحباب كما ذكرنا ، وقول الصحابي رضي الله عنه إذا لم يكن مصرحا بنقله عن النبي ﷺ لا يكون حجة على المخالف (١٤)

وأما ما ذكروه من الحكم ، وهو خشية أن يذكر ما فعلا فيعاولدانه فغير مسلم ، بل عكسه وارد أيضا ، وهو أنهما يذكران ما جرت عليهما اللذة اليسيرة من مشقة عظيمة فيزيد نفورهما مما فعلا (١٥) .

ولهذا يبدو لي رجحان القول بعدم وجوب التفرق لأن الأصل عدم الوجوب ولم يقم على الوجوب حجة ملزمة والله تعالى أعلم .

المسألة الثانية : من أين يحرم في القضاء ؟

الأصل في القضاء أن يكون تداركا لما فات ، ولذا وجب أن يكون محاكيا له في الأركان ، والأحرام بالنفسك يختلف باختلاف مكانه فهل تجب مراعاة مكان الأحرام الأول عند القضاء ؟ إن الأحرام الأول يحتمل ثلاثة أمور :

(١٢) الموطأ : ٢٧٢/١ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) نيل الأوطار : ١١٩/٥ وبداية المجتهد : ٣١٦/١ .

(١٥) المجموع : ٣٩٩/٧ والهداية مع فتح القدير : ٤٦/٣ والمبسوط : ١١٩/٤ .

١ — أن يكون من الميقات .

٢ — أن يكون من قبل الميقات كأن يحرم من دويرة أهله .

٣ — أن يكون من بعد الميقات بأن يجاوز الميقات محلا .

أما أن كان من الميقات ، أو من بعده فقد ذهب الحنابلة ، والمالكية ، والشافعية الى وجوب القضاء من الميقات (١٦) .

وأما أن كان من قبل الميقات ، فقد اختلفوا من أي مكان يجب أن يحرم بالقضاء .

١ — ذهب المالكية (١٧) الى أن الاحرام في القضاء يكون من الميقات .

ب — وذهب الشافعية (١٨) والحنابلة (١٩) الى وجوب الاحرام في القضاء من حيث احرم في النسك الاول .

الادلة :

استدل الشافعية والحنابلة لقولهم بما يلي (٢٠) :

١ — أن المسافة ما بين احرامه — في العام الفات — وميقاته كان من الواجب عليه أن يقطعها محرما لانه اذا احرم من قبل الميقات لزمه ، والقضاء يدل على الاداء ، فوجب أن يكون بمقداره .

٢ — وأما المالكية فلم أقف لهم على دليل : ولعل وجهة نظرهم أن الواجب هو الاتيان بنسك بدل الفاسد ، والنسك انما يجب الاحرام به من الميقات ، كما في نسك الفريضة ، وأما الاحرام من قبل الميقات فقد التزمه دون ايجاب من الشارع فلا يطالب بتضائه ، وقد يكون الذي حملة على افساد نسكه طول مدة الاحرام فلا يعرض لذلك مرة أخرى .

وفي نظري أن المشكلة اليوم أصبحت ليست ذات بال ، فانما هي فرق ساعات أن احرم من بلده أو من الميقات .

(١٦) المغني : ٣٦٦/٣ وحاشية الدسوقي : ٧٠/٢ وشرح المنهاج للمحلي : ١٣٦/٢ .

(١٧) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٧٠/٢ .

(١٨) المجموع : ٤٠٠/٧ .

(١٩) المغني : ٣٦٦/٣ .

(٢٠) المجموع : ٤٠/٧ والمغني ٣ / ٣٦٥ .

المبحث الخامس

كيفية قضاء النذر المؤقت والكفارات

يتفق الفقهاء على وجوب الوفاء بالنذر ما لم يكن معصية ، وذلك لقول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) (٢) ، ولأن الله تعالى وصف الأبرار فقال : (يوفون بالنذر) (٣) و ذم الذين ينقضون عهودهم مع الله فقال : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين ، فلما آتاهم من فضله بخلوا به وتولوا وهم معرضون فأعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون) (٤) .

ولقول النبي ﷺ : (من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه) رواه البخاري (٥) .

والذي يعني في هذا المبحث من موضوع النذر امران :

١ — اذا حدد لنذره وقتا ففاته ولم يوف بنذره كيف يفعل ؟

٢ — اذا نذر التقرب بمال معين فهلك كيف يفعل ؟

وذلك لان القضاء بالمعنى الذي التزمناه في هذه الرسالة يشمل هذين الامرين ، ونعرض فيما يلي لاهم المسائل المتفرعة من هذين الاصلين .

المسألة الاولى : اذا نذر صوم مدة معينة فلم يصم فيها كيف يقضي ؟

لا خلاف بين الفقهاء في أن من نذر صوم مدة معينة وجب عليه صومها ، كيوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا (٦) ، فان افطر في تلك المدة بلا عذر وجب القضاء فقط (٧) .

(١) بداية المجتهد : ٣٦١/١ ، فتح القدير : ٩١/٥ ، المجموع : ٣٦٨/٨ ، كشف القناع : ٢٧٣/٦ المغني والشرح الكبير : ٣٣١/١١ .

(٢) سورة المائدة / ١

(٣) سورة الدھر / ٧ .

(٤) سورة التوبة / ٧٥ ، ٧٦ .

(٥) صحيح البخاري ١٧٧/٨ .

(٦ ، ٧) شرح المنهاج للمحلي : ٢٩٠/٤ ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي : ٥٣٩/١ وفتح

القدير : ٩٢/٥ والمجموع : ٤٠٠/٨ .

والحنابلة(٨) في هذا قولان رجح ابن قدامة انه يقضي ويكفر عن نذره ، والآخر يستأنف المدة ويكفر .

واما ان افطر لعذر : فقد اختلف الفقهاء في وجوب القضاء .

١ — أما المالكية(٩) : فقالوا لا يجب القضاء : لأن المعين يفسوت بقوات زمته ان فات لعذر .

٢ — وأما الحنابلة(١٠) فقالوا : ان جن طيلة المدة لم يقض ، وأما الاعذار الاخرى فيقضي ويكفر ، وقد قاسوا المسألة على صيام رمضان .

٣ — وأما الحنفية فلم يفرقوا بين العذر وغيره(١١) بل اطلقوا وجوب القضاء .

٤ — وقال الشافعية : ان كان العذر حيزا لم تقض ، والا فالراجح وجوب القضاء(١٢) .

ولم اقف لهذه الاقوال على أدلة لكن يبدو أن منهم من قاس المسألة على صيام رمضان ، ومافات فيه بعذر أو بغير عذر يقضي ، ومنهم من رأى أن مدة الحيض مستثناة من قبل الشارع فكأن النادر استثنائها بل وأولى ، وأما الجنون فهو مخرج عن الاهلية . فلم يكن مخاطبا في المدة المعينة ، فلم يثبت في ذمته شيء يطالب بقتضائه . ومنهم من جعل العذر أوسع من الحيض والجنون فأدخل كل الاعذار بجامع ان كلا منها معتبر شرعا في عدم المطالبة بالواجب عند وجوده .

المسألة الثانية : اذا نذر اعتكاف مدة معينة فلم يعتكف فيها كيف يقضي ؟

يتفق الفقهاء على أن الاعتكاف سنة ولا يجب الا بالنذر ، فان نذره المكلف وجب(١٣) .

(٨) المغني والشرح الكبير : ٣٦٩/١١ .

(٩) قوانين الاحكام الشرعية : ص/١٨٩ حاشية الدسوقي : ٥٣٩/١ ، التاج والاكليد بهامش

حاشية الخطاب : ٤٥٢/٢ ، الكافي : ٣٤٩/١ .

(١٠) المغني والشرح الكبير : ٣٦٨/١١ .

(١١) فتح القدير : ٩٢/٥ .

(١٢) مغني المحتاج : ٣٥٩/٤ .

(١٣) فتح القدير : ٣٨٩/٢ ، ٤٠٠ ، الشرح الكبير : ٥٤١/١ ، المجموع : ٥١٤/٦ ، شرح

المنهاج للمحلي : ٧٥/٢ ، نيل الاوطار : ٢٩٥/٤ ، والمغني ١٨٣/٣ .

والدليل على سنيته ما ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت :
(كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله عز
وجل) (١٤) .

وعن ابن عمر قال : (كان رسول الله ﷺ وآله وسلم يعتكف العشر الاواخر
من رمضان) رواه البخاري (١٥) ومسلم (١٦) .

واما الدليل على وجوبه بالنذر فما تقدم من وجوب الوفاء بالنذر عامة .
واتفقوا أيضا على أن من نذر اعتكاف مدة معينة فلم يعتكف فيها وجب عليه
القضاء (١٧) .

وهل يجب عليه قضاؤها متتابعة ؟ اختلفوا في ذلك .

١ - ذهب الحنفية : الى وجوب التتابع (١٨) .

٢ - وقال الشافعية : يجوز قضاؤها متتابعة ومتفرقة الا ان يشترط التتابع
عند النذر (١٩) ، وهذا أحد الوجهين عند الحنابلة ، والوجه الآخر يجب
التتابع (٢٠) .

ووجهة نظر من قال بالتتابع : انه لو شرط التتابع للزم باتفاق ونذر أيام
معينة كاشتراط التتابع (٢١) .

ووجهة نظر من لم يقل بالتتابع : ان التتابع الواجب في الاداء بسبب الوقت ،
فاذا فات الوقت فات التتابع كمن فاته صيام رمضان أو أيام متتابعة منه لم يجب
عليه التتابع في القضاء (٢٢) .

(١٤) صحيح البخاري : ٦٢/٣ ، صحيح مسلم : ٨٣٠/٢ .

(١٥) صحيح البخاري ٦٢/٣ .

(١٦) صحيح مسلم : ٨٣٠/٢ .

(١٧) فتح القدير : ٤٠٢/٢ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٥٥١/١ ، المجموع ٥١٤/٦ ،

شرح المحلى على المنهاج ٨١/٢ ، المغني : ٢٠٠/٣ .

(١٨) فتح القدير : ٤٠٢/٢ .

(١٩) المجموع : ٥٢١/٦ ، ٥١٩ شرح المحلى على المنهاج ٨١/٢ .

(٢٠) المغني : ٢٠٠/٣ .

(٢١) المغني : ٢٠٠/٣ .

(٢٢) المهذب مع المجموع : ٥١٩/٦ ، والمغني : ٢٠٠/٣ .

ترجيح :

قد اتفق الطرفان على عدم وجوب التتابع في قضاء رمضان ، ولذا يبدو لي هنا رجحان القول بعدم وجوب التتابع في قضاء الاعتكاف نظرا لتشابه المسألتين ، ولما أوردوه هناك من أدلة وليس التتابع فيما أوجبه المكلف على نفسه بأولى من التتابع فيما أوجبه الشارع والله تعالى أعلم .

المسألة الثالثة : اذا عين الاضحية ثم فات الوقت ولم يذبحها كيف يقضي ؟

اختلف الفقهاء في حكم الاضحية هل هي واجبة أم سنة ؟ وفيما يلي آراء الفقهاء فيها :

١ - ذهب المالكية (٢٣) والشافعية (٢٤) والحنابلة (٢٥) الى انها سنة وهو مذهب الجمهور (٢٦) .

٢ - وذهب الحنفية (٢٧) الى انها واجبة على المقيم الذي يملك النصاب . ولكنهم اتفقوا على انها تجب بالنذر (٢٨) . فاذا وجبت فلم يذبحها حتى خرج وقتها (٢٩) كيف يفعل ؟

(٢٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١١٨/٢ .

(٢٤) شرح المحلي على المنهاج : ٢٤٩/٤ .

(٢٥) المغني والشرح الكبير : ٩٤/١١ .

(٢٦) المحلي لابن حزم : ٩،٣/٨ ونيل الاوطار : ١٢٦/٢ . وبداية المجتهد ٣٦٧/١ .

(٢٧) الهداية مع تكملة فتح القدير : ٥٠٦/٩ .

(٢٨) شرح المحلي على المنهاج : ٢٤٩/٤ وكشاف القناع : ٢١/٣ ، وحاشية الدسوقي : ١٢٥/٢ ،

١٦٢ هذا ما رجحه الشيخ محمد البناي ، والمشهور انها لا تجب بالنذر بل بالذبح ،

والمقصود بالوجوب ما يلغي طرو العيب اما الوجوب الذي يمنع البيع فيكفي فيه النذر .

(٢٩) الوقت الذي يفوت بفواته وقت الاضحية متفق على بدايته ، يختلف في نهايته ، اما

بدايته فمن بعد صلاة عيد الاضحية لقوله تعالى : (فصل لربك وانحر) واما نهايته

ففيه اقوال أشهرها قولان : الاول : نهايته نهاية ثالث أيام النحر أي يوم العيد ويومان

بعده ، وهذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة ، والثاني : نهايته نهاية اليوم

الثالث من أيام التشريق أي يوم العيد وثلاثة أيام بعده ، وهذا مذهب الشافعية ، انظر :

بداية المجتهد : ٣٧٢/١ - ٣٧٣ نيل الاوطار : ١٤٢/٥ . الهداية مع تكملة فتح القدير :

٥١٣/٩ ، الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ١٢٠/٢ ، المغني والشرح الكبير ١١٢/١١ ،

وشرح المحلي للمنهاج : ٢٥٢/٤ .

١ — ذهب الحنفية (٣٠) : الى انه ان عين شاة تصدق بها حية وان لم يعين — وكان غنيا — تصدق بقيمتها .

٢ — وقال المالكية (٣١) : على القول المشهور يفعل بها ما يشاء ، ونقل ابن عرفة عن الجلاب انه يلزمه ذبحها .

٣ — وذهب الشافعية (٣٢) والحنابلة (٣٣) : الى ان عليه ان يذبحها بعد الوقت قضاء ، لان الذبح احد مقصودي الاضحية فلا يسقط بفوات وقته كتفرقة اللحم وذلك انه لو ذبحها في الوقت ثم خرج الوقت بل تفريقها فرقها بعد الوقت ، ويفارق الوقوف بعرفة ورمي الجمار لان الاضحية لا تسقط بفواتها بخلاف ذلك (٣٤) .

ويبدو لي ان ذبحها وتوزيع لحمها أشبه بالاضحية من التصديق بها حية او التصديق بقيمتها .

المسألة الرابعة : كيفية قضاء الكفارات :

لم يحدد الشارع لاداء الكفارات زمنا تفوت بفواته الا في كفارة الظهار فقد حدد وقتها بما قبل الوطء قال الله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) وهذا التوقيت لا يشبه تحديد اوقات العبادات فهو في الواقع شرط لحل الوطء ، ولذا لو حصل الوطء لم تسقط الكفارة ، لكن هل يكون اداؤها بعد ذلك قضاء ؟ فيما يلي نصوص فقهاء المذاهب في هذا :

قال السيوطي : كفارة المظاهر تصير قضاء اذا جامع قبل اخراجها ، نص عليه الشافعي (٣٥) .

اما صاحب الهداية فقال : فان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعود حتى يكفر (٣٦) .

(٣٠) الهداية مع تكملة فتح القدير : ٥٠٧/٩ ، ٥١٣ - ٥١٤ .

(٣١) حاشية الدسوقي : ١٢٥/٢ .

(٣٢) الروضة : ٢٠٩/٣ .

(٣٣) المغني والشرح الكبير : ١١٥/١١ .

(٣٤) المرجع السابق .

(٣٥) الاشباه والنظائر : ٤٢٥ .

(٣٦) فتح القدير : ٢٤٩/٤ .

وقال صاحب الشرح الكبير وهو مالكي : وتجب الكفارة بالعود وتحتتم بالوطء (٣٧) .

وقال الامام مالك في الموطأ : ومن تظاهر من امرأته ثم مسها قبل أن يكفر ليس عليه الا كفارة واحدة ويكف عنها حتى يكفر وليستغفر الله ، وذلك أحسن ما سمعت (٣٨) .

وقال صاحب كشف القناع وهو حنبلي : (وتجب الكفارة اي تثبت في ذمته بالعود ، وهو الوطء في الفرج ولا تجب قبل ذلك الا أنها شرط لحل الوطء فيؤمر بها من اراده ليستطه بها كما يؤمر بعقد النكاح من اراد حلها ، وتقديم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها لوجود سببها وهو الظهار كتعجيل الزكاة ، وان وطئ قبل التكفير اثم مكلف منهما لانه عصى ربه واستقرت عليه الكفارة ولو كان مجنوناً) (٣٩) .

وسواء سميناه قضاء أم لا ، فان وقوع الجماع قبل الكفارة لا يغير من كيفيتها شيء وتبقى مرتبة كما نص القرآن الكريم : اعتاق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا .

(٣٧) حاشية الدسوقي : ٤٤٦/٢ .

(٣٨) الموطأ : ٢٠/٢ .

(٣٩) كشف القناع : ٣٧٤/٥ .

الفصل الثالث

حكم ترك القضاء وتأخير

بيننا فيما سبق الاحوال التي يجب فيها قضاء العبادات ، والاحوال التي يكون القضاء فيها واجبا على الفور ، والاحوال التي يكون فيها القضاء واجبا على التراخي .

وبناء على ذلك فكل موضع قلنا فيه ان القضاء واجب على الفور يكون التأخير حراما ، لان الواجب ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه ولا عقوبة الا على حرام . وكل موضع قلنا فيه ان القضاء واجب على التراخي لا يكون التأخير فيه حراما ، لكن اذا مات المكلف به ولم يؤده تبين انه مات عاصيا بتركه للواجب . هذا في احكام الآخرة ، اما في احكام الدنيا فنبين فيما يلي ما الذي يترتب على ترك القضاء أو تأخير

١ - حكم ترك قضاء الصلاة :

بيننا فيما سبق حكم ترك الصلاة وان الفقهاء اختلفوا في جزاء تاركها كسلا ، فمنهم من قال يقتل حداً ، وهم المالكية والشافعية والحنابلة .

ومنهم من قال : لا يقتل بل يضرب ويحبس حتى يؤديها وهم الحنفية .

اما اذا ترك قضاء الفائتة فالقائلون بعدم قتله على ترك الحاضرة يولون بعدم قتله على ترك الفائتة من باب اولي .

واما الذين يقولون بقتله اذا ترك الحاضرة فهم متفقون مبدئيا على عدم قتله اذا ترك قضاء الفائتة (١) ، سواء كان قضاؤها واجبا على الفور أم على التراخي .

(١) انظر في فقه المالكية : حاشية الدسوقي ١/١٩١ ، ٢٦٣ ، وحاشية الخرشي : ١/١٥٤ ، وفي فقه الشافعية : الحواشي المدنية : ٢/١٠٠ ، ومغني المحتاج ١/٣٢٨ ، وحواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج شرح المنهاج ٣/٨٤ ، وحاشية الجمل على المنهاج : ٢/١٢٩ ، وأسنى المطالب ١/٣٣٧ وطبقات الشافعية : ٢/١٠٨ ، وفي فقه الحنابلة : كشف القناع : ١/٢٢٩ ، ومطالب أولى النهي : ١/٢٨٣ والفروع : ١/٢٩٦ ، والانصاف : ١/٤٠٣ .

ووجهة نظرهم في هذا أن قضاء الفائتة مختلف في وجوبه على الفور ، فكيف يقتل في أمر غير متفق على وجوبه فوراً ، وما لم يجب فوراً لا يعصى المكلف بتركه إلا إذا مات قبل أدائه .

لكن هذه القاعدة : أي عدم القتل بترك قضاء الفائتة تؤدي إلى أشكال هو أن تارك الصلاة لا يقتل — بموجبها — لأنه لا يقتل بصاحبه الوقت ما لم يخرج ، لأنه لا يعصى إلا بخروج الوقت فإذا خرج صارت فائتة ، والفائتة لا يقتل بها ، ولدفع هذا الاشكال قيد الملكية والشائعية والحنابلة القاعدة السابقة فقالوا لا يقتل بالفائتة إلا إذا طولب بها في سعة من وقتها فلم يؤدها فيقتل بعد خروج الوقت (٢) .

وظاهر عندئذ أن المراد بهذا القيد التفريق بين من ترك الصلاة الحاضرة عناداً حتى خرج وقتها ، وبين من كاثت عليه فوائت يتكاسل عن قضائها . فتكون النتيجة : أن من ترك قضاء الصلاة أو أخره اثم لكنه لا يقتل باتفاق .

هل تقبل الحاضرة ممن ترك القضاء :

هذه المسألة تقدم بحثها في بيان كيفية القضاء وبيننا هناك آراء الفقهاء في وجوب الترتيب وذكرنا رجحان القول بأن عدم قضاء الفائتة لا يقتضي بطلان الحاضرة ، فلو صلى الحاضرة قبل الفائتة فصلاته صحيحة .

لكن هل تصح المناظلة ممن ترك قضاء الفائتة :

يتفق الفقهاء على أن من وجب عليه قضاء صلاة أو صلوات فوراً لزمه المبادرة إلى قضائها ولا يجوز تأخيرها إلا لما لا بد منه من أمور دنياء (٣) وإذا كان الأمر كذلك فهل له أن يصلي نافلة ؟ .

يفرق هنا بين النفل المطلق ، والسنة الراتبة التابعة للصلوات أو التي وردت فيها أخبار عن النبي ﷺ كصلاة الضحى ، أما النفل المطلق فالفقهاء متفقون على أنه

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) حاشية ابن عابدين : ٦٦/٢ ، ٧٤/٢ ، وسراج السالك : ١٢٠/١ ، ١٢١ ، وحاشية الخرشى : ٣٠٠/١ ، وحاشية الدسوقي : ٢٦٣/١ ، وكشاف القناع : ٢٦٠/١ ، وإعانة الطالبين : ٢٣/١ وتحفة المحتاج ٤٤٠/١ .

لا يجوز التشاغل به عن القضاء (٤) ، لأن الوقت مخصص للقضاء فكان كالصلاة في أوقات النهي ، وأما غير المطلق : فقد ذهب الحنفية (٥) والمالكية (٦) والحنابلة (٧) إلى جواز فعله وتقديمه على الفائتة .

وذهب الشافعية (٨) إلى عدم جواز تقديمه على القضاء لكن لو فعله صح .

وقد نبه (الفوري) أحد علماء المالكية إلى أن هذا في حق من إذا نهيناه عن النافلة اشتغل بالقضاء ، أما الذي إذا ترك النافلة لم يصل فالنافلة أولى له ، واستنكر تلميذه زروق هذا القول لأنه لم ير له دليلاً (٩) .

وكلام الفوري جدير بالتأمل ، فإن الفقهاء لما نهوا من عليه الفوائد عن صلاة النافلة أرادوا منه أن يترك كل أمر غير ضروري حتى النافلة من أجل أن يتفرغ للقضاء ، فإذا كان لا يشتغل بالقضاء ويضيع أوقاته في غير الضروري بل في اللهو فصلاته للنافلة أنفع له عند الله ، أما أن يترك النافلة حتى يقضي الفائتة وهو لا يشتغل بقضائها ففيه نظر ، لكن يمكن أن ينصح بأن يصلي فائتة بدل كل نافلة ليخفف عنه .

وقد استشهد لعدم قبول النافلة ممن عليه فائتة بقول سيدنا أبي بكر في وصيته لسيدنا عمر ، وأعلم أن الله لا يقبل نافلة ما لم تؤد الفريضة (١٠) .

٢ — حكم ترك قضاء الزكاة :

تقدم أيضاً أن الزكاة وإن وجب تعجيل أخراجها بعد الحول لكن أخراجها بعد ذلك لا يسمى قضاء لأنه ليس لها زمن محدود يجب أن تخرج فيه ، ولذا فإن الزكاة إذا أخرها المكلف حتى مات تبين أنه قد فوتها عن وقتها وأثم في ذلك (١١) ، وعندئذ يجب أخراجها من تركته إن أوصى بذلك — عند الحنفية — وسواء أوصى

(٤) حاشية ابن عابدين : ٧٤/٢ ، وسراج السالك : ١٢١/١ ، وحاشية الخرشي ٢٢٧/١

وحاشية الدسوقي ٢٦٣/١ وكشاف القناع : ٢٦٠/١ وإعانة الطالبين ٢٣/١ وتحفة المحتاج : ٤٤٠/١ .

(٥) حاشية ابن عابدين : ٧٤/٢ .

(٦) سراج السالك : ١٢١/١ ، ١٢٢ وحاشية الخرشي ٢٢٧/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٦٤/١ .

(٧) كشاف القناع : ٢٦٠/١ .

(٨) إعانة الطالبين ٢٣/١ وتحفة المحتاج : ٤٤٠/١ .

(٩) سراج السالك : ١٢١/١ ، حاشية الخرشي ٢٢٧/١ ، حاشية الدسوقي ٢٦٤/١ .

(١٠) إحياء علوم الدين ٤/٦١ وشرحه ٢٠٩/١ وقال رواه ابن أبي شيبة وأبو نعيم في الحلية .

(١١) تيسير التحرير ٣٥٦/١ ، ١٨٨/٢ ، ١٨٩ .

بذلك أم لا عند الشافعية والحنابلة والمالكية وهذا الموضوع سنتكلم عليه بتوسع في موضع قائم .

٣ - حكم ترك قضاء الصوم :

تقدم بيان آراء الفقهاء في وجوب قضاء ما فات من رمضان وهل هو على الفور أم على التراخي ، وتقدم أن جمهور الفقهاء يرون عدم جواز تأخير قضاء رمضان - إذا زال العذر - عن رمضان التالي ، وأن من أخر عن ذلك وجبت عليه كفارة اطعام مسكين عن كل يوم مع القضاء ، بينما يرى فقهاء آخرون عدم وجوب هذه الكفارة ، وبيننا أدلة كل فريق فلا داعي لاعادته هنا .

٤ - حكم ترك قضاء الحج والعمرة :

قد بينا فيما سبق أن فقهاء المذاهب الأربعة يتفقون على وجوب القضاء على من أفسد حجه وعمرته بالجماع ، وعلى من فاته الوقوف بعرفة ويختلفون في وجوبه على المحصر ، وحيث وجب القضاء فهو على الفور أي في الموسم التالي بالنسبة للحج وفي أول أوقات الامكان بالنسبة للعمرة .

ولكن الفقهاء لم يذكروا جزاء دنيويا يترتب على من تأخر عن ذلك .

الباب الثاني

النيابة في العبادات

وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الاول : العبادات التي تصح فيها النيابة .
- الفصل الثاني : كيفية النيابة في العبادات .
- الفصل الثالث : حكم الاستئجار على العبادات التي تصح فيها النيابة .

الفصل الاول

العبادات التي تصح فيها النيابة

توطئة :

بيئنا في التمهيد معنى النيابة وأئنا عنينا بها ما هو اوسع من الوكالة ، لان الوكالة لا بد فيها من ايجاب الوكيل ، فله فيها قصد و ارادة ونحن نريد ما يشمل هذا ويشمل التبرع عن الغير بفعل العبادة من غير توكيل منه ولا ارادة وبخاصة اذا كان ميتا .

والاصل في العبادات ان يقوم بها الانسان بنفسه سواء اكانت واجبة أم نافلة لانها وظيفة العبد الاولى ، بها يظهر خضوعه وتقديسه لله رب العالمين ، في حين يخضع عباد الطواغيت لطواغيتهم ، وعباد الشهوات لشهواتهم ، وشتان بين خضوع لله يؤدي الى عز بالاستغناء عما سوى الله ، ثم سعادة في دار الكرامة جنة الخلد، وبين خضوع للطاغوت والشهوة يقود من عماية الى عماية ومن شقاء الى شقاء ثم يسلمه الى غضب الجبار والخلود في النار ، وهذه المعاني ينبه عليها القرآن العظيم فيقول : (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) (١) .

ويقول : (أرأيت من اتخذ الهه هواه أفانت تكون عليه وكيلا) (٢) .

وبهذا يتضح ان الله تعالى اكرم الانس والجن عندما دلهم على عبادته وكلفهم بها قال عز من قائل : (وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) (٣) .

لهذا ولغيره كان الاصل في العبادات ان يقوم بها الانسان بنفسه ، لان هذه المعاني لا تتحقق بوضوح الا بذلك ، ولانها تعبير عما في النفس ولا يمهر أحد عن حقيقة ما في نفس الآخر .

ولكن العبادات لها جوانب اخرى فهي تحقيق للخير والبر والتقوى على الارض، وتحقيق هذه المعاني من المقاصد الرئيسية للاسلام ، فهو يحب وجودها والاكثر منها ولا يخلو امر من أوامر الشريعة منها ، بل ان القرآن الكريم يوضح في أكثر من مقام ان هذه غاية من الغايات التي تحققها التكاليف الشرعية قال تعالى : (ولكن البر من

(١) سورة البقرة / ٢٥٧ .

(٢) سورة الفرقان / ٤٣ .

(٣) سورة الذاريات / ٥٦ .

آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة
والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين
صدقوا وأولئك هم المتقون (٤) .

فقد عد هذه الطائفة الكبيرة من العبادات ووصفها بأنها بر ، وأن أصحابها
هم المتقون ، ونجد أن القرآن في مقام آخر يأمر بالتعاون على البر والتقوى قال الله عز
وجل (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان واتقوا الله إن الله
شديد العقاب) (٥) .

ونظراً لهذه الاعتبارين — كونه العبادة تعبيراً على ما في النفس ، وكونها برا —
ترى الفقهاء بين موسع ومضيق في نطاق النية في العبادات ، فمن نظر إلى الاعتبار
الأول ضيق في جواز النية حتى لا يكاد يجاوز العبادات المالية (٦) ، ومن نظر إلى
الاعتبار الثاني : توسع حتى أجاز النية في كل العبادات البدنية (٧) .

ولا شك أن الاعتبارين صحيحان لكن الذي يرجح أحدهما على الآخر في كل مسألة
هو الدليل ، وسنعرض آراء الفقهاء في جواز النية في كل عبادة من العبادات ونبين
أدلتهم .

(١) المسائل المتفق عليها :

والمتفق عليه بينهم في هذا الموضوع مسألتان :

١ — الإيمان : فلا يقبل إيمان أحد عن أحد ولا تصح نية النية لأنها لا تتصور
فيه إذ ركن الإيمان المجمع عليه هو التصديق ولا يتصور أن يصدق أحد عن أحد بل كل
قضية تطرح على الإنسان إما أن يصدق بها أو يكذب ولا ينفعه تصديق غيره أن كذب
ولا يضره تكذيب غيره أن صدق (٨) .

(٤) سورة البقرة / ١٧٧ .

(٥) سورة المائدة / ٢ .

(٦) انظر ما يأتي في مذهب المالكية .

(٧) انظر ما يأتي في مذهب ابن حزم الظاهري .

(٨) حاشية الدسوقي : ١٨/٢ ، الموافقات : ٢٣٠/٢ .

٢ — العبادات المالية المحضة : كالزكاة وذبح الاضحية وتوزيع الصدقة فهذه يجوز التوكيل في تنفيذها بلا خلاف (٩) .

قال صاحب الفروق في بيان الفرق بين ما تصح به النيابة وما لا تصح فيه النيابة :

(وهذا الفرق مبني على قاعدة هي أن الأفعال قسمان : منها ما يشتمل فعله على مصلحة مع قطع النظر عن فاعله ، كرد الودائع وقضاء الديون ورد المغصوب وتفريق الزكوات والكفارات ولحوم الهدايا والضحايا ، وذبح النسك ونحوها فيصح في جميع ذلك النيابة أجماعا لأن المقصود انتفاع أهلها بها وذلك حاصل ممن هي عليه لحصولها من نائبه ، ولذلك لم تشترط النيات في أكثرها) (١٠)

الأدلة على جواز النيابة في العبادات المالية :

١ — استدل الفقهاء على جواز التوكيل في قبض الزكاة وتوزيعها بأن النبي ﷺ يبعث عماله لقبض الزكاة وتفريقها (١١) .

٢ — وقال ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : (أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوك بذلك فإياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب) متفق عليه (١٢) .

٣ — واستدلوا على جواز الاستنابة في ذبح الهدي : بما جاء في وصف حج النبي ﷺ أنه رمى بطن الوادي ثم انصرف إلى المنحرف فنحر ثلاثا وستين بدنة ثم أعطى عليا فنحر ما غبر وأشركه في هديه (١٣) .

٤ — وروي عن علي رضي الله عنه قال : أمرني النبي ﷺ أن أقوم على بدنة وأن أقسم بدنة كلها جلودها وجلالها وأن لا أعطي الجازر منها شيئا وقال نحن نعطيه من عندنا (متفق على معناه (١٤) .

(٩) العناية شرح الهداية : ١٤٣/٣ ، والهداية مع فتح القدير : ١٤٣/٣ ، ٥١٨/٩ الأشباه والنظائر لابن نجيم : ٢٥٠ ، حاشية الدسوقي : ١٢١/٢ ، ١٢٣ ، والفروق للقرافي : ١٨٧/٢ ، ٢٥٠ ، الروضة : ٢٠٠/٦ ، ١٨/٣ ، المغني : ٩١/٥ .

(١٠) الفروق للقرافي : ٢٠٥/٢ الفرق العاشر بعد المائة .

(١١) المغني : ٩٢/٥ .

(١٢) صحيح البخاري : ١٣٠/٢ ، صحيح مسلم : ٥٠/١ .

(١٣) صحيح مسلم : ٨٩٢/٢ .

(١٤) رواه البخاري بعدة روايات وصيغ : ٢٠٩/٢ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ورواه مسلم : ٩٥٤/٢ .

هـ — ويستدل على النيابة في الكفارة بما جاء في حديث خولة بنت مالك عندما ظاهر منها زوجها فشكت الى رسول الله ﷺ فنزل أول سورة المجادلة : فقال رسول الله ﷺ : (يعتق رقبة ، قالت : لا يجد ، قال فيصوم شهرين متتابعين ، قالت يا رسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام ، قال فليطعم ستين مسكينا ، قالت ما عنده من شيء يتصدق به ، قال : فأتي ساعتئذ بفرق من تمر ، قالت : يا رسول الله فاني سأعينه بفرق آخر ، قال : احسنت ، اذهبي فاطعمي بهما عنه ستين مسكينا وارجعي الى ابن عمك) رواه أبو داود (١٥) .

ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ تبرع عنه بأداء الكفارة وكذلك زوجته ، ونابت عنه زوجته بتوزيع الكفارة بأمر النبي ﷺ فدل على جواز النيابة في اخراج الكفارة وفي توزيعها .

(ب) المسائل المختلف فيها :

وأما باقي العبادات فمختلف في صحة النيابة فيها : وسنعرض آراء العلماء في صحة النيابة في كل عبادة من العبادات بادئين بما يتفق الاكثرون على صحة النيابة فيه لانه الأصل في الباب كله . ويمكن ترتيب العبادات البدنية بالنسبة الى كثرة القائلين بصحة النيابة فيها كالتالي :

الحج — فالصوم — فالصلاة .

وسنتكلم عن النيابة فيها في المباحث الثلاثة التالية بهذا الترتيب .

المبحث الاول

النيابة في الحج

الحج عبادة بدنية تحتاج الى انفاق المال غالبا لانها واجبة على كل مستطيع من المسلمين وغالبهم بعيد عن مكة المشرفة ، ولذا عدّها بعض الفقهاء عبادة بدنية مالية ، وقد اختلف الفقهاء في جواز النيابة فيها ، وفيما يلي بيان آرائهم وادلتهم .

(أ) ذهب الحنفية (١) — في ظاهر المذهب — الى جواز النيابة في الحج في حال عجز المنيوب عنه ان كان الحج فرضا ، فان كان نفلا جازت النيابة في حالتي العجز والقدرة .

(ب) وقال المالكية (٢) : ان الحج لا يقبل النيابة ، لكن لو أحج شخصا كتب له اجر الدعاء والنفقة ، ولا يكتب له اجر فرض الحج ولا نفله ولا يسقط عنه الفرض ، ومع ذلك ذكروا فروعا كثيرة في احكام الاجارة للحج وفي احكام النيابة فيه .

وهذا أيضا رأي في المذهب الحنفي (٣) .

(ج) وأما الشافعية (٤) والحنابلة (٥) : فقالوا بصحة النيابة عن العاجز في فريضة الحج ، ويجب عليه استئجار من يحج عنه ان وجد المال (٦) . أما القادر على الحج فلا تصح النيابة عنه في فرض ولا نفلة (٧) ، والحنابلة قول بجواز حج النافلة عن القادر كما قال الحنفية (٨) .

والى جواز النيابة في الحج ذهب ابن جزم (٩) .

الادلة :

(١) استدلل المجيزون للنيابة في الحج بما يلي (١٠) :

-
- (١) الهداية والعناية وفتح القدير : ١٤٤/٣ .
 - (٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٢١٠١٨/٢ ، وبداية المجتهد : ٢٧٣/١ .
 - (٣) حاشية سعدي أفندي على فتح القدير : ١٤٤/٣ - ١٤٦ .
 - (٤) المجموع : ٧٣/٧ .
 - (٥) المغني : ٢٢٧/٣ .
 - (٦) المجموع : ٨٠/٧ وشرح المحلى على المنهاج ٩٠/٢ والروضة : ١٢/٣ ، ٢٠٠/٦ والمغني :
 - ٢٢٨/٣ ومنتهى الارادات : ٢٢٨/١ .
 - (٧) للمجموع : ٩٢/٧ والمغني ٢٣٠/٣ .
 - (٨) المغني : ٢٣٠/٣ .
 - (٩) المحلى : ٣٨/٧ .
 - (١٠) المجموع : ٨٠/٧ ونيل الاوطار : ٣١٩٦٤ ، ٣٢٠ ، والمغني : ٢٢٨/٣ وفتح القدير : ١٤٦/٢ .

١ — عن ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله ان ابي أدركته فريضة الله في الحج شيخا كبيرا لا يستطيع ان يستوي على ظهر بعيره ، قال : فحجي عنه (١١) .

٢ — وعن علي رضي الله عنه ان النبي ﷺ جاءته امرأة شابة من خثعم فقالت : ان ابي كبير قد أفند (١٢) وأدركته فريضة الله في الحج ولا يستطيع اداءها فيجزي عنه ان أؤديها عنه ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم (١٣) رواه احمد والترمذي وصححه .

٣ — وعن عبد الله بن الزبير قال : جاء رجل من خثعم الى رسول الله ﷺ فقال : ان ابي أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل ، والحج مكتوب عليه أفأحج عنه ؟ قال : أنت اكبر ولده ؟ قال : نعم . قال أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أكان يجزيء ذلك عنه ؟ قال : نعم . قال : فأحجج عنه (١٤) رواه احمد والنسائي بمعناه .

٤ — وعن ابن عباس : ان امرأة من جهينة جاءت الى النبي ﷺ فقالت : ان أمي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال : نعم حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء (١٥) رواه البخاري والنسائي بمعناه .

٥ — وفي رواية ل احمد والبخاري بنحو ذلك وفيها : قال جاء رجل فقال ان أختي نذرت ان تحج (١٦) .

٦ — وعن ابن عباس قال : أتى النبي ﷺ رجل فقال : ان ابي مات وعليه حجة الاسلام أفأحج عنه . قال أرأيت لو ان أباك ترك ديناً عليه اقضيته عنه ؟ قال : نعم . قال فأحجج عن أبيك (١٧) رواه الدارقطني .

٧ — وعن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي ﷺ فقال : ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا الممرة ولا الضعن . قال : (حج عن أبيك واعتمر) (١٨) رواه ابو داود والترمذي والنسائي . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(١١) رواه البخاري : ٢٣/٣ ومسلم : ٩٧٤/٢ بالفاظ متقاربة وانظر فتح الباري : ٦٦/٤ - ٧٠

ورواه ابن ماجه ٩٧٠/٢ - ٩٧١ ورواه مالك في الموطأ ٢٦٠/١ .

(١٢) الفند : ضعف الرأي من الهرم . انظر مختار الصحاح : ١١٧/١ .

(١٣) سنن الترمذي : ٢٦٧/٣ وسنن ابي داود : ٤٢٠/١ وابن ماجه : ٩٧٠/٢ ، واحمد في

المسند (الفتح الرباني : ٢٣/١١) كلهم عن ابن عباس والمذكور لفظ ابي داود وابن

ماجه والباقي بالمعنى . ونسبه في نيل الاوطار لطفي : ٣١٩/٤ .

(١٤) الفتح الرباني : ٢٥/١١ والنسائي : ٥/٢ .

(١٥) صحيح البخاري : ٢٣/٣ وسنن النسائي : ٤/٢ .

(١٦) صحيح البخاري ١٧٧/٨ ومسند احمد : ٢٤٠/١ وانظر الفتح الرباني ١٩٦/١٤ .

(١٧) سنن الدارقطني : ٢٦٠/٢ .

(١٨) سنن ابي داود : ٤٢٠/١ وسنن الترمذي : ٢٦٩/٣ رقم ٩٣٠١ وسنن النسائي : ٥/٢ .

٨ - وعن ابن عباس رضي الله عنه أن امرأة من خثعم جاءت تستفتي النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ان فريضة الله في الحج ادركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم . وذلك في حجة الوداع (١٩)

ووجه الدلالة في هذه الأحاديث ظاهر فقد أمر النبي ﷺ بالحج بعض السائلين عن الحج عن ذويهم والأمر يمتد أكثر من الجواز ، وأذن للبعض الآخر بالحج ولم يفرق بين حج النذر وحجة الاسلام وثبته كليهما بدين الآدمي توضيحا لوجه جواز النيابة بل قدمه على دين الآدمي ودين الآدميين لا شك في وجوب قصائه وجواز النيابة فيه .

(ب) وأما المالكية فاستدلوا لمذهبهم بما يلي (٢٠) :

١ - قول الله عز وجل : (وإن ليس للإنسان إلا ما سعى) (٢١) وقوله عز من قائل : (ومن تركني فأنما يتركى لنفسه) (٢٢) وقوله تبارك وتعالى : (واخشوا يوما لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئا) (٢٣) .

والآيات التي بهذا المعنى كثيرة وهي تفيد أن الحسنات لمن اكتسبها والسيئات على من اجتريها ، وهي آيات محكمات نزل أكثرها بمكة ردا على الكفار الذين كانوا يعتقدون أن بعضهم يحمل عن بعض ذنوبه ، وهي لذلك لا تحتل التخصيص ولا النسخ ، والا لما قامت بها الحجة عليهم .

٢ - أن مقصود العبادات الخضوع لله والتوجه إليه والتذلل بين يديه والانقياد تحت حكمه وعمارة القلب بذكره حتى يكون العبد بقلبه وجوارحه حاضرا مع الله ، ومراقبا له غير غافل عنه ، وأن يكون ساعيا في مرضاته ، وما يقرب إليه على حسب طاقته ، والنيابة تنافي هذا المقصود وتضاده لأن معنى ذلك أن لا يكون العبد عبدا ولا الطالب بالخضوع والتوجه خاضعا ولا متوجها ، إذا اناب عنه غيره في العبادة ، وإذا قام غيره في هذا مقامه فذلك الغير هو الخاضع المتوجه والخضوع والتوجه ونحوهما إنما هو اتصاف بصفات اليهودية والاتصاف لا يعدو المتصف به ..

٣ - لو صححت النيابة في العبادات البدنية لصحت في الأعمال القلبية كالإيمان وغيره من الصبر والشكر والرضى والتوكل وما أشبه ذلك ولم تكن التكاليف محتومة على المكلف عينا لجواز النيابة فكان يجوز حمل الأمر ابتداء على التخيير بين العمل والاستتابة ، وهذا باطل .

٤ - أن الناحية المالية في الحج عارضة لا أصلية فالمكي يحج بلا نفقة ومما

(١٩) الموطأ : ٢٦٠/١ ورواه البخاري : ٢٣/٣ .

(٢٠) الفروق للقرافي : ١٨٨/٣ ، والموافقات : ٢٢٨/٢ وبداية المجتهد : ٢٧٣/١ .

(٢١) سورة التجم / ٣٩ .

(٢٢) سورة فاطر / ١٧ .

(٢٣) لقمان / ٣٣ .

النفقة في الحج الا كثرة الركوب للجمعة لن كان بعيدا عن موضع اقامتها وهذا لا يبيح له ان ينوب عنه في الجمعة باتفاق .

هـ — انما يجب الحج على المستطيع لقوله تعالى (من استطاع اليه سبيلا) (٢٤) فالحاجز عن الركوب للحج غير مكلف به فلا ينوب عنه غيره فيما لا يكلف فيه (٢٥) .

مناقشة الأدلة والارجح :

يلاحظ من استعراض الأدلة ان الفريق الاول يحتج بالاحاديث الصحيحة التي جاءت نصا في الموضوع . وأن الفريق الثاني يحتج بعموم الآيات والقياس ، وهذا يكفي لتقديم أدلة الفريق الاول وترجيح مذهبهم ، ومع ذلك نناقش أدلة الطرفين مع تضمين المناقشة ما أجاب به كل فريق عن دليل الآخر .

(أ) أما أدلة الفريق الاول فقد أجاب عنها الشاطبي في الموافقات (٢٦) بما يلي :

أ — ان الاحاديث مضطربة نبه البخاري ومسلم على اضطرابها ، وهذا يضعف الاحتجاج بها اذا لم تعارض قطعيا فكيف وقد عارضته .

والجواب على ذلك : أن الاضطراب (قيل) في حديث واحد هو الحديث (الرابع) لانه ورد في رواية أخرى : (ان امي ماتت وعليها صوم نذر) رواه البخاري (٢٧) ومسلم (٢٨) وفي رواية للبخاري (وعليها صوم شهر) (٢٩) وفي رواية له أيضا (وعليها صوم شهرين متتابعين) (٣٠) وفي أخرى (وعليها خمسة عشر يوما) (٣١) وفي رواية للبخاري أيضا (أنه أتى رجل فسأل) (٣٢) .

وقد أجيب على ذلك : بأن الظاهر تعدد الوقائع (٣٣) بمعنى أنه وقع السؤال عن صيام الشهر وغيره وعن الحج ، بل يوجد ما يؤكد أن المرأة نفسها سألت عن الحج وعن الصوم ففي صحيح مسلم عن بريدة أن امرأة قالت (اني تصدقت على

(٢٤) آل عمران / ٩٧ .

(٢٥) المجموع : ٨٠/٧ .

(٢٦) ٢٢٨/٢ .

(٢٧) صحيح البخاري : ٤٦/٣ .

(٢٨) صحيح مسلم : ٨٠٤/٢ .

(٢٩) صحيح البخاري : ٤٦/٣ .

(٣٠) انظر فتح الباري : ١٩٥/٤ وصحيح مسلم : ٨٠٥/٢ .

(٣١) صحيح البخاري : ٤٦/٣ .

(٣٢) المرجع السابق .

(٣٣) نيل الاوطار : ٢٦٤/٤ ، ٣٢٠ .

أبي بجارية . .) الحديث وفيه : (يا رسول الله انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال صومي عنها . قالت انها لم تحج قط أفأحج عنها قال : حجي عنها) (٣٤) .

وأما الاختلاف في كون السائل رجلاً أو امرأة والمسئول عنه اختاً أو أمّاً فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث لأن الغرض منه مشروعية الصوم والحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك (٣٥) . وقد حج في حجة الوداع — آلاف من الناس (٣٦) فلا يستغرب أن يسأل هذا عن حج أمه وذاك عن حج أبيه والآخر عن الصيام . . . السخ والروايات الصحيحة لا ترد بمثل هذا الاختلاف وحسب كل رواية منها أنها في الصحيحين أو أحدهما .

٢ — أن اختلاف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث وإن صحت دليل على ضعف الأخذ بها في النظر ، فإن بعضهم أخذ بما صح فيها على الإطلاق كأحمد بن حنبل ومنهم من أخذ ببعضهم ومنهم من منع في الكل .

والجواب على هذا : أن الحديث الصحيح هو الحجة على العلماء وليس العلماء هم الحجة على الحديث الصحيح وما من أحد من المجتهدين الا أثر عنه ما معناه : إذا صح الحديث فهو مذهبي . أو نحو هذا .

٣ — أن من العلماء من تأول الأحاديث على وجه يوجب ترك اعتبارها مطلقاً وذلك أنه قال : سبيل الأنبياء صلوات الله عليهم أن لا يمتنعوا أحداً من فعل الخير . يريد — صاحب التأويل — أن الصحابة سألوا عن القضاء في الحج والصوم فأنفذوا مما سألوا فيه من جهة كونه خيراً لا من جهة أنه جاز عن المنوب عنه .

والجواب :

أن هذا الكلام في غاية الخطر والخطأ .

أما أنه في غاية الخطر فإنه إذا صح اعتباره كانت كل أوامر الشريعة غير جازمة إذا جاءت جواباً عن سؤال ، وكل أمر للرسول ﷺ على غير وجه الجزم إذا كان جواب سؤال وهذا يعارض قول الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه) (٣٧) بل كم آية نزلت جواباً على سؤال فالأخذ بما يقوله الشاطبي يوجب هدم كثير من أحكام الشريعة .

وأما أنه في غاية الخطأ فلأن النبي ﷺ منع بعض من أراد فعل خير — في الظاهر — لما لم يكن موافقاً للسنة ، فقد منع عبد الله بن عمرو بن العاص — من

(٣٤) صحيح مسلم : ٨٠٥/٢ .

(٣٥) فتح الباري : ١٩٥/٤ ونيل الأوطار : ٢٦٤/٤ ، ٣٢٠ .

(٣٦) قال ابن الأثير : وقد شهد معه ﷺ تبوك من الخلق الكثير ما لا يحصيهم ديوان وكذلك

حجة الوداع ، انظر : أسد الغابة : ٢٨/١ ط دار الشعب .

(٣٧) سورة الحشر / ٧ .

صيام الدهر وقيام الليل كله وختم القرآن كل يوم (٣٨) ، ومنع الصحابة الذين أراد بعضهم قيام الليل كله وأراد بعضهم أن لا يتزوج النساء وأراد البعض الآخر صيام الدهر (٣٩) .

ومنع نساء من الاعتكاف عندما كثرت أخبيتهن في المسجد (٤٠) .

وأقر سلمان الفارسي أن منع أبا الدرداء من الصيام والقيام المتواصل (٤١) .

ولم يستجب لمن سألته عن الحج : أفي كل عام هو ؟ (٤٢) .

ونهى عن الوصال (٤٣) .

وأمثال هذا كثير ، فمن أين جاء صاحب هذا القول بهذه القاعدة .

واني لأعجب للشاطبي — رحمه الله — يؤلف كتابا كبيرا — الاعتصام — ليرد على من يواطىء على الدعاء بعد الصلوات ويستطرد فيه ليجمع فوائد علمية قيمة ثم يأتي بهذه القاعدة التي تناقض الفرائض والسنن ولا تقبل من عالم ولا جاهل انتصارا لمذهبه وتأييدا لرايه ، ولكن أبى الله العصمة إلا لانبياؤه . ولا يعتذر عنه بأن هذا كلام غيره ، لأنه نقله محتجا به مؤيدا به رأيه وهذا اقرار له .

٤ — ومما أجاب به الشاطبي على الأحاديث : أنه يحتمل أن تكون خاصة بمن كان له تسبب في تلك الأعمال كما إذا أمر أن يحج عنه أو أوصى بذلك .

وجواب هذا في الأحاديث السابقة فاتها لم تذكر وصية ولا غيرها فتخصيص هذه الأحاديث بمن تسبب لا دليل عليه .

٥ — أن هذه الأحاديث معارضة لأصل ثابت في الشريعة قطعي ولم تبلغ مبلغ التواتر اللفظي ولا المضوي فلا يعارض الظن القطع ، كما تقرر أن خبر الواحد لا يعمل به إلا إذا لم يعارضه أصل قطعي ، وهذه هي القاعدة عند مالك وأبي حنيفة .

والجواب على ذلك : أنه لا تعارض فما ورد في الآيات عام وما ورد في الأحاديث

(٣٨) رواه البخاري من عدة طرق وبعده روايات : ٥١/٣ وما بعدها . ورواه مسلم من عدة

طرق وبعده روايات أيضا : ٨١٢/٢ وما بعدها .

(٣٩) البخاري : ٢/٧ ورواه مسلم : ٧٨١/٢ .

(٤٠) انظر قصة ذلك في صحيح البخاري : ٦٣/٣ .

(٤١) صحيح البخاري : ٥٠/٣ .

(٤٢) صحيح مسلم : ٩٧٥/٣ ومسند أحمد : ٢٥٥/١ وانظر الفتح الرياني ١٥/١١ .

(٤٣) صحيح مسلم : ٧٧٤/٢ عن أبي هريرة وابن عمر .

خاص فيخصص العام بالخاص وأن لم يكن متواترا لأنه يجوز تخصيص الكتاب والسنة المتواترة بأحاديث الآحاد عند الجمهور (٤٤) .

ثم ما الداعي الى كل هذه المناقحة اليس الذي أنزل عليه القرآن أعلم بما فيه وهو الذي صحت عنه هذه الاحاديث فلا داعي لاتهام الرواة ولا لرد الاحاديث التي روتها أصح دواوين الاسلام بعد كتاب الله — صحيح البخاري ومسلم (٤٥) — والكتاب والسنة كلاهما يخرج من مشكلة واحدة قال تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) (٤٦) .

هذا ما وجه الى أدلة الجمهور ، أما ما استدل به المالكية فلا داعي لمناقشته بعد أن ثبتت حجة الجمهور . ومع ذلك ففيها ما يلي :

١ — أما الايات التي استدلو بها فيجب أن تميز بين الوزر والاجر ، فالوزر متفق على أنه لا يتحمل أحد وزر أحد ولا يضر أحد وزر أحد . قال تعالى : (ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٤٧) الا ان تسبب في ارتكاب الذنب أو رضي به فهذا ذنب قائم بذاته وان لم تكن فيه مباشرة للعمل الآثم . قال تعالى : (ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم) (٤٨) .

وأما الحسنات فان من تسبب فيها أو رضيها كان مشاركا في الاجر بلا خلاف كمن أمر غيره ليحج عنه — والأمر عاجز — أو أعطاه نفقة الحج ، لكن هل يكتب للمتسبب ثواب حج ويجزئه عن حجة الاسلام؟ هنا الخلاف ، وقد دلت الاحاديث الصحيحة على انها تكتب وتجزى .

وأما اذا لم يتسبب بالحسنة كأن كان ميتا فحج عنه — مع مراعاة الشروط — فهل يكتب له حج ، هنا أيضا موضع خلاف وقد دلت الاحاديث الصحيحة التي ذكرناها على أنه يكتب .

فأجمال القول في الحسنات والسيئات والاستدلال بها جملة في هذا المقام غير سليم .

٢ — وأما أن المقصود الخضوع . . . فليسنا اعرف بهذا من رسول الله ﷺ فقد أباح الحج عن الغير فلا داعي لهذا الاستنباط وقد وجد نص في الموضوع .

(٤٤) جمع الجوامع وشرحه للمحلي وحاشية البناني : ٢٧/٢ ، شرح الاسنوي والبدخشي على المنهاج للبيضاوي : ١٢٠/٢ وتيسير التحرير : ٣٢٣/١ .

(٤٥) انظر في المسألة المحلي : ٤٢/٧ وما بعدها .

(٤٦) سورة النجم : ٣ ، ٤ .

(٤٧) سورة الانعام : ١٦٤ .

(٤٨) سورة النحل : ٢٥ .

على أن من أمر غيره بالحج فقد خضع لله وكل مسلم خاضع لله ولذا سمي مسلماً (٤٩) والاعمال تعبير عن الخضوع فلو حج عنه بعد موته فقد فعل ما يوافق عليه كل مسلم ويتمناه بمقتضى اسلامه .

٣ — اما قياس الحج على الايمان واعمال القلب فقياس غير مسلم لانه في مواجهة النص .

٤ — واما أنه غير مستطيع وغير مكلف فهي حالة واحدة من حالات فقد يكون استطاع الحج ثم عجز فبقي واجبا في ذمته . وقد يكون استطاع ثم مات فبقي الحج واجبا في ذمته أيضا . والاحاديث المذكورة تشمل كل هذه الحالات من غير تفصيل . ثم العاجز اذا كان ذا مال فهو مستطيع بماله (٥٠) .

الترجيح :

تبين مما تقدم أن الاحاديث الدالة على جواز النيابة في الحج صحيحة في غاية الصحة وأن دلالتها على المطلوب لا شبهة فيها وأنه لا يوجد ما يوجب صرفها عن ظاهرها ، ولذا يبدو لي رجحان القول بجواز النيابة في الحج اذا توفرت الشروط والله تعالى أعلم .

تتمة : النيابة في رمي الجمار :

من واجبات الحج : رمي الجمار وقد رأينا آراء الفقهاء في النيابة في الحج . فما رأيهم في النيابة في هذه الجزئية من جزئيات الحج ، والتي كثيرا ما يحتاج اليها ، لان الازدحام على رمي الجمار يجعل من الصعب على المريض والضعيف والصبي أن يصلوا الى الجمار وأن يرموها الرمي المجزي .

١ — ذهب الشافعية (٥١) والحنابلة (٥٢) الى أن المريض الذي لا يرجى زوال عذره ، قبل انتهاء آخر أيام التشريق وكذا المحبوس يجوز لهما أن يستنيبا من يرمي عنهما الجمار ويجوز للولي أيضا أن ينوب عن الصغير .

٢ — وقال المالكية : ان الاستنابة في رمي الجمار جائزة لكن لا يسقط الدم — دم

(٤٩) تاج العروس : ٣٣٧/٨ وانظر تهذيب الاسماء واللغات : ١٥٣/٢ .

(٥٠) المجموع : ٨٠/٧ .

(٥١) المجموع : ١٨٤/٨ والروضة : ١١٥/٣ ، ١٢٠ .

(٥٢) المفني : ٢٥٤/٣ ، ٢٩٠ .

ترك رمي الجمار — يرمي النائب ، بمعنى أن على المستنيب ما على من ترك الرمي .
وفائدة الاستنابة اذن سقوط الاثم (٥٣) .

ويجوز الرمي عن الصغير أيضا .

الدليل :

وقد استدل على ذلك (٥٤) بما روي عن جابر بن عبد الله قال : حججنا مع رسول الله ﷺ : ومعنا النساء والصبيان فلبينا عن الصبيان ورمينا عنهم ، رواه ابن ماجة (٥٥) وفي رواية للترمذي : (فكنا نلبي عن النساء و نرمي عن الصبيان) (٥٦) ، وقال ابن المنذر : كل من حفظت عنه من أهل العلم يرمي الرمي عن الصبي الذي لا يقدر على الرمي .

واستدلوا أيضا بالقياس فان النيابة اذا جازت في الحج كله فجوازه في جزئية من جزئياته تصح من باب أولى (٥٧) .

(٥٣) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي : ٤٨/٢ .

(٥٤) المغني : ٢٥٤/٣ .

(٥٥) سنن ابن ماجة : ١٠١٠/٢ .

(٥٦) سنن الترمذي : ٣٦٦/٣ رقم / ٩٢٧ .

(٥٧) المجموع : ١٨٦/٨ .

المبحث الثاني

النيابة في الصوم

ذهب الشافعية والحنابلة الى أن الحي لا يصام عنه ، لأنه إما قادر فليصم عن نفسه أو عاجز فلينتظر حتى يزول عذره ، أو يطعم ان كان لا يرجى زوال عذره ، كما تقدم (١) .

وأما الميت فقد اختلف الفقهاء في جواز الصيام عنه — وفيما يلي مذاهبهم وادلتهم :

١ — ذهب الشافعية (٢) في القول الراجح عندهم : الى أن من مات وعليه صيام فرض أو نذر فالولي مخير بين أن يصوم عنه أو يطعم ، وهذا مذهب الشافعي القديم وقد رجحه النووي .

والى نحو هذا ذهب ابن حزم (٣) ، لكنه قال : لا يطعم عنه بل يصوم أولياؤه عنه أو يستأجرون من رأس ماله من يصوم عنه .

وهو مذهب أبي ثور وسعيد بن المسيب والاوزاعي ، وطاوس ، وحامد بن أبي سليمان والزهرري والحسن البصري ، وقتادة (٤) .

٢ — وذهب الحنابلة : الى أنه ان كان الصيام نذرا جاز أن يصوم عنه وليه ، وان كان من صيام رمضان لم يجز (٥) .

٣ — وذهب المالكية (٦) والحنفية (٧) الى أنه لا يصام عن الميت لكن يطعم عنه ان أوصى ، فان لم يوص وتبرع الولي فقد نص الحنفية على الاجزاء (٨) . واذا كان هذا رأيهم في الصيام عن الميت فمنع الصيام عن الحي عندهم من باب أولى .
والى عدم جواز الصيام ذهب الشافعي في الجديد لكن المرجح في هذه المسألة هو القديم (٩) .

(١) المجموع : ٤٣٠/٦ والروضة : ٣٨٢/٢ ومطالب أولى النهي : ٢١٠/٢ ، ٢١٢ .

(٢) المجموع : ٤٢٥/٦ والروضة : ٣٨٢/٢ وشرح المحلى على المنهاج : ٦٦/٢ .

(٣) المحلى : ٤١٢/٦ .

(٤) المجموع : ٤٣١/٦ والمحلى : ٤٢٢/٦ .

(٥) المغني : ١٤٣/٣ .

(٦) حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٥٣٠/١ ، ١٨/٢ .

(٧) الهداية والعناية وفتح القدير : ٣٥٧/٢ .

(٨) فتح القدير : ٣٥٨/٢ .

(٩) المجموع : ٤٢٥/٦ والروضة : ٣٨٢/٢ وشرح المحلى على المنهاج : ٦٦/٢ .

الادلة :

- (١) استدلل القائلون بجواز الصيام عن الميت في الفرض والنذر بما يلي (١٠) :
- ١ - عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : (من مات وعليه صيام هام عنه وليه) متفق عليه (١١) .
- ووجه الدلالة : أن النبي ﷺ أمر الولي بالصيام ولم يفرق بين صوم رمضان وصوم النذر فكان الحكم شاملا لهما .
- ٢ - عن ابن عباس قال جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين أكنت قاضيته عنها ؟ قال : نعم . قال فدين الله أحق بالقضاء رواه البخاري (١٢) ومسلم (١٣) .
- ووجه الدلالة : أنه لم يستفصل منه ان كان الصيام عن رمضان أو نذرا فسدل على أن الحكم واحد ، ثم انه شبهه بالدين وكلاهما دين لله تعالى اعني الفرض الذي لم يؤد والنذر الذي لم يؤد .
- ٣ - وعن ابن عباس أيضا قال : جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها ؟ قال : أفرايت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت : نعم . قال : فصومي عن أمك (رواه مسلم (١٤) ورواه البخاري (١٥) تعليقا بمعناه .
- ووجه الدلالة فيه : أنه شبه النذر بالدين ، ولاشك ان الفرض كذلك فكان الحكم مشتركا .
- ٤ - وعن بريدة قال : بينما أنا جالس عند النبي ﷺ اذا اتته امرأة فقالت : يا رسول الله : اني تصدقت على أمي بجارية وانها ماتت ، فقال : (وجب أجرك وردها عليك الميراث ، قالت يا رسول الله : انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها ، قالت : انها لم تحج قط أفأحج عنها ؟ قال : حجي عنها) . رواه مسلم (١٦)
- ووجه الدلالة : أنه لم يستفصل عن نوع الصوم كما في الحديث الثاني فكان الحكم عاما .

(١٠) المجموع : ٤٢٦/٦ والمحلي : ٤١٣/٦ .

(١١) صحيح البخاري : ٤٥/٣ ، وصحيح مسلم : ٨٠٣/٢ .

(١٢) البخاري : ٤٦/٣ .

(١٣) صحيح مسلم : ٨٠٤/٢ .

(١٤) صحيح مسلم : ٨٠٤/٢ .

(١٥) صحيح البخاري : ٤٦/٣ .

(١٦) صحيح مسلم : ٨٠٥/٢ .

٥ — وعن ابن عباس أن امرأة ركبت البحر فنذرت أن الله نجاهها أن تصوم شهرا فنجأها الله سبحانه وتعالى ، فلم تصم حتى ماتت فجاءت بنتها أو أختها إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تصوم عنها (رواه أبو داود (١٧) وغيره بإسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين (١٨) . وهذا الحديث نص في النذر .

(ب) وأما من قال يصام عنه في النذر ولا يصام عما مات فقد احتج بما يلي (١٩) :
أما النيابة إذا كان الصوم نذرا فالحجة فيه ما تقدم من أحاديث هي نص في الموضوع .

وأما منع النيابة في صوم الفريضة فالدليل عليه ما يلي :

١ — روى ابن ماجه (٢٠) عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : (من مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا) .

٢ — وعن عائشة أيضا قالت : يطعم عنه في قضاء رمضان ولا يصام (٢١)

٣ — وعن ابن عباس أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر ؟ يصوم شهرا ، وعليه صوم رمضان . قال : أما رمضان فليطعم عنه ، وأما النذر فيصام عنه (٢٢) . رواه الأثرم في السنن .

٤ — أن الصوم لا تدخله النيابة حال الحياة فكذلك بعد الوفاة ، كالصلاة .

(ج) وأما من منع النيابة في الصوم مطلقا وأوجب الفدية فاستدل بما يلي (٢٣)

١ — أما وجوب الفدية فقياسا على الشيخ الفاني بطريق الدلالة .

ووجه ذلك : أن الشيخ الفاني وجب عليه الإطعام عند عجزه عن أداء الصوم الواجب فالميت أعجز منه فكان أولى منه بالحكم .

٢ — وأما منع النيابة فاستدلوا بما روي عن ابن عباس قال : (لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد) (٢٤) . أخرجه النسائي بإسناد صحيح من قول ابن عباس (٢٥) .

(١٧) سنن أبي داود : ٢١٢/٢ .

(١٨) النووي في المجموع : ٤٣٦/٦ .

(١٩) المغني : ١٤٣/٣ .

(٢٠) سنن ابن ماجه : ٥٥٨/١ رقم / ١٧٥٧ .

(٢١) البيهقي في السنن : ٢٥٧/٤ بمعناه .

(٢٢) سنن البيهقي : ٢٥٧/٤ ومصنف عبد الرزاق : ٢٤٠/٤ .

(٢٣) فتح القدير : ٣٥٨/٢ — ٣٥٩ .

(٢٤) فتح الباري : ٥٨٤/١١ والبيهقي في السنن : ٢٥٧/٤ .

(٢٥) نيل الأوطار : ٢٦٤/٤ .

ووجه الدلالة : أن ابن عباس هو راوي حديث الصيام عن الميت ، وفتوى الراوي على خلاف مرويه بمنزلة روايته للناسخ .

وقد روي عن ابن عمر نحوه (٢٦) .

٣ — وأما أنه لا يلزم إلا بالإيصاء : فذلك لأن العبادات شرط اجزائها النية . ليتحقق أداؤها من اختيار ، ويظهر المطيع باختياره الطاعة . والعاصي باختياره المعصية وهذا هو المقصود من التكليف فإذا مات من غير فعل ولا أمر به — أي إيصاء — فقد تحقق عصيانه بخروجه من دار التكليف ولم يمثل فلو جاز أن يؤدي عنه الوارث بلا وصية لم يكن فعل الوارث هو ما كلف به الميت بل غيره وكان كما لو تبرع عنه حال حياته ، ولذا كان لا بد من الإيصاء ليتحقق الاختيار .

مناقشة الأدلة والقرجيج :

نناقش فيما يلي أدلة جميع الفرقاء مضمين ذلك ما ناقش به بعضهم أدلة بعض :

أولا : أما أدلة الفريق الأول :

فلا جدال في أن الأحاديث التي احتجوا بها في الذروة من حيث الصحة ، إذ اتفق على صحة بعضها البخاري ومسلم ، لكن قيل في صحة الاستدلال بها ما يلي :

(١) أخرج النسائي في سننه الكبرى عن ابن عباس رضي الله عنهما — وهو راوي حديث النيابة في الصيام — أنه قال : (لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد) (٢٧) وإسناده صحيح (٢٨) .

وروي عن عائشة أنها قالت : (لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم) أخرجه عبد الرزاق (٢٩) .

وإذا افتى الصحابي بخلاف ما روي كان دليلا على نسخ ما رواه (٣٠) .

وأجيب عن ذلك بما يلي :

١ — لو فرضنا وجود التعارض بين ما في الأحاديث وبين فتوى الصحابة لكانت الأحاديث أرجح لأنها أصح إسنادا فهي في البخاري ومسلم من عدة طرق ، أما حديث فتيا عائشة فضعيف جدا (٣١) .

(٢٦) مصنف عبد الرزاق : ٦١/٩ .

(٢٧) تقدم في أدلة الحنفية قبل قليل .

(٢٨) التلخيص للخبير : ٢٢١/٢ ونيل الاوطار : ٢٦٤/٤ .

(٢٩) نقلا عن نيل الاوطار : ٢٦٤/٤ وانظر سنن البيهقي : ٢٥٧/٤ .

(٣٠) فتح القدير : ٣٥٩/٢ .

(٣١) المجموع : ٤٢٩/٦ وفتح الباري : ١٩٤/٤ .

وأما ما روي عن ابن عباس وابن عمر ففيه ما يلي :

روي عن ابن عباس الافتاء بصيام النذر عن الميت : فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح (٣٢) سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال : يصام عنه النذر .

وروي البخاري (٣٣) في باب النذر تطليقا عن ابن عباس وابن عمر : الامر بالصلاة عن الميت .

وبهذا يتبين أن ما روي عن ابن عباس وابن عمر متناقض ، فاما أن يحكم بتساقط الروايات ، وأما أن يجمع بينها بوجه صحيح . وقد جمع بينها ابن حجر العسقلاني بأن النهي في حق الحي والاثبات في حق الميت (٣٤) .

قد يقال أن ما روي عن ابن عمر غير متناقض في حق الصوم ، والجواب أن أمر الصلاة أشد فاذا صحت نيابة في الصلاة فهي في الصوم من باب أولى .

وبهذا يتبين أن الآثار التي عارضوا بها الاحاديث الصحيحة لا تصلح للاحتجاج أصلا فضلا عن أن تعارض بها الاحاديث الصحيحة .

٢ — اذا اختلفت رواية الصحابي وفتياه فالعبرة بروايته (٣٥) لأنها كلام الرسول ﷺ ، وفتيا الصحابي هي رايه واجتهاده ، وقد يكون فيما سئل عنه ظمرف جعله يرى أن الحديث لا ينطبق على الواقعة الجديدة ، والاحتمالات كثيرة (٣٦) لكن نص الحديث حجة بكل ابعاد معناه .

(ب) ان الاحاديث منها ما روي مطلقا ، ومنها ما روي مقيدا بصيام النذر فيحمل المطلق على المقيد (٣٧) .

والجواب على هذا من ثلاثة أوجه :

١ — انه لا داعي لحمل المطلق على المقيد فقول النبي ﷺ : (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) قاعدة تشمل كل صيام وجوابه للسائل عن النذر تطبيق لهذه القاعدة على بعض ما يدخل فيها (٣٨) فما الموجب لحمل المطلق على المقيد ؟

ويؤكد العموم حديث ابن عباس عن النبي ﷺ (تدين الله أحق أن يقضى) (٣٩) .

(٣٢) نيل الاوطار : ٢٨٧/٨ .

(٣٣) التلخيص للخبير : ٢٢١/٢ وهو في البخاري : ١٧٧/٨ .

(٣٤) فتح الباري : ٥٨٤/١١ .

(٣٥) المحلى : ٤١٨/٦ ، ٤١٥ ، المجموع : ٤٢٩/٦ .

(٣٦) المحلى : ٤١٨/٦ .

(٣٧) المغنى : ١٤٣/٣ .

(٣٨) فتح الباري : ١٩٣/٤ .

(٣٩) البخاري : ٤٦/٣ ، ومسلم : ٨٠٤/٢ .

٢ — لو سلمنا أن المقصود هو صوم النذر وأن كل هذه الأحاديث كانت جواباً لمن سأل عن النذر لوجب أن يقاس صوم الفرض على النذر بجامع أن كليهما واجب مآت صاحبه ولم يؤده .

أما قول ابن قدامة — رحمه الله — : (والفرق بين النذر وغيره أن النيابة تدخل العبادة بحسب خفتها ، والنذر أخف حكماً كونه لم يجب بأصل الشرع ، وإنما أوجبته الناذر على نفسه) (٤٠) هذا القول فيه نظر ، لأن الحج تدخله النيابة في مذهبه . ولم يوجبته المكلف على نفسه ، وليس هو أخف من الصوم إذ كلاهما من أركان الإسلام .

٣ — أن تعليل النبي ﷺ لهذا الحكم يقطع كل جدال فقد بين أن الصوم وغيره من الحقوق ديون الله — عز وجل — فإذا لم يؤدها المكلف جاز لمن بعده أن يؤديها عنه كالديون الأخرى بل هي أحق الديون بالقضاء . ولا شك أن صوم رمضان دين في ذمة من لم يصمه .

(ج) كل ما أورده الشاطبي في الحج يرد هنا ، والجواب عنه ما تقدم هناك ، لكن زاد في موضوع الصيام أن قول النبي ﷺ : (صام عنه وليه) محمول على ما تصح فيه النيابة ، وهو الصدقة مجازاً لأن القضاء يكون تارة بمثل المقضي وتارة بما يقوم مقامه عند تعذره وهو في الصيام الإطعام . وفي الحج النفقة وعن يحج عنه أو ما أشبه ذلك (٤١) .

والجواب : أن رسول الله ﷺ أفصح العرب ومكلف بأن يبين للناس ما نزل إليهم من ربهم فهل يمكن بعد ذلك أن يعبر بالصيام عن الإطعام على سبيل المجاز ! ولكل منهما مدلول شرعي ولغوي يفاير الآخر . فهل هذا يناسب الفصاحة ؟ أم يناسب البيان وهو تعبير يوقع المكلفين في حيرة وارتباك .

قال النووي بعد ذكر هذا التأويل ناقلًا إياه عن بعض الشافعية المنتصرين للقول الجديد في المذهب (٤٢) : (تأويل باطل يرده باقي الأحاديث) (٤٣) أي التي صرحوا بها للسائلين بالصيام عن موتاهم ، رحم الله النووي رحمة واسعة .

وبهذا يتبين أن أدلة الفريق الأول سليمة لا مطعن فيها .

ثانياً : وأما أدلة الفريق الثاني الذين فرقوا بين قضاء رمضان وقضاء النذر :
فقد تضمنت مناقشة أدلة الفريق الأول الجواب على الآثار التي احتجوا بها وخلاصة القول فيها : أنها إما أن تكون جواباً لحالات خاصة فهي لا تعارض الأحاديث

(٤٠) المغنى : ١٤٤/٣ .

(٤١) الموافقات : ٢٣٩/٢ ومثله في العناية شرح الهداية : ٣٦٠/٢ .

(٤٢) تقدم أن مذهب الشافعي الجديد عدم صحة النيابة في الصوم ، وفي القديم يجوز ورجحه النووي .

(٤٣) المجموع : ٤٢٩/٦ .

الصحيحة ، وأما أن تكون معارضة لها فالمرجع ما ثبت عن رسول الله ﷺ . وأما حديث ابن عمر المرفوع فقد قال عنه الترمذي : والصحيح أنه موقوف (٤٤) .

وأما قولهم : أن الصوم لا تدخله النيابة أثناء الحياة فلا يدخله بعد الموت كالصلاة فهذا قياس لو سلم لكان منقوضا بالأحاديث الصحيحة فلا يعتد به .

ثالثا : وأما ما استدل به الفريق الثالث : فيجيب عنه بما يلي :

١ - دعوى نسخ الأحاديث غير مسلم لأن الصبرة بما رواه الصحابي لا بما رآه على أن المروي عنهم متناقض كما قدما .

٢ - قولهم لا يطعم عنه إلا بوصية يرده سياق الأحاديث الصحيحة المتقدمة فليس فيها أن أحدا أوصى ، ولا أن النبي ﷺ استفسر عن أمر الوصية ، بل فيها أنها ديون كباقي الديون بل هي أولها بالقضاء ، والديون لا يتوقف قضاؤها على الوصية ، وقد قال الله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (٤٥) فقدم الدين على الوصية والميراث .

وإذا كانت دعوى نسخ الأحاديث غير مسلمة فإن هذه الأحاديث حجة قاطعة على عدم اشتراط الوصية لصحة النيابة في قضاء الواجبات بعد الموت ، وما ذكر في تعليل المنع - أي لظهور الاختيار - يأتي في الدرجة الثانية بعد ثبوت الحديث فالملكف بالتبيين ﷺ هو المرجع ومن قوله تؤخذ القواعد وبه يحكم عليها ولا عكس .

الترجيح :

بعد مناقشة الأقوال يبدو لي رجحان القول بجواز الصيام عن الميت سواء أكان الفأنت من رمضان أم نذرا . وإن أراد الولي أن يطعم جاز أيضا . والله تعالى أعلم .

(٤٤) انظر سنن ابن ماجة : ٥٥٨/١ قال في الهامش تعليقا على الحديث : قال المزي في الاطراف قوله : عن محمد بن سيرين : وهم ، فإن الترمذي رواه ولم ينسبه - أي محمد ابن سيرين بل قال محمد - ثم قال الترمذي وهو عندي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال الترمذي بعد تخريجه هذا الحديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه والصحيح أنه موقوف ، أه .

وقد قال ابن حجر : محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ جدا .

انظر تقريب التهذيب : ١٨٤/٢ .

(٤٥) سورة النساء ١٢ .

ولا يسعني الا ان أسجل هذا الموقف القدوة للامام محيي الدين النووي :
فان المذهب الجديد لامامه الشافعي ان الصيام عن الميت لا يصح بل يطعم عنه وهذا
القول هو الاشهر والاصح نقلا عن الامام الشافعي فقد نص عليه في كتبه الجديدة واكثر
القديمة (٤٦) . لكن النووي رأى ان هذا القول يخالف الاحاديث الصحيحة في المسألة
فأخذ بما دلت عليه هذه الاحاديث ولم يكابر برد الاحاديث حتى لا ينقض قول امامه ،
وفي نفس الوقت لم يملأ الدنيا ضجيجا ولم ينس جهود امامه الجسارة في تأسيس
المذهب ولم يقض من قدره في معرفة الحديث — كما يفعل بعض من يدعي التجديد
اليوم — ورأى انه لا يزال تلميذا تابعا لامام عليه أن يسهم في بناء صرح المذهب على
الاسس التي ارساها الامام وهي تقديم الحديث الصحيح على كل رأي .

لذلك كله لم يصرح بمخالفة الامام بل سلك مسلكا لبقا مؤدبا اذ رأى ان المذهب
القديم للامام يجيز الصيام عن الميت فرجح القول القديم . واعتذر عن الامام بأنه
لم يقف على هذه الاحاديث ، ثم رأى ان قواعد المذهب تقتضي أن يكون هذا هو
القول المعتمد فيه لان الامام قال : اذا صح الحديث فهو مذهبي ، واتركوا قولسي
المخالف (٤٧) ، فاعتمد هذا القول وتابعه عليه فقهاء المذهب من بعده (٤٨) .

رحم الله النووي ورحم السلف الصالح ، لقد تطلوا الادب قبل العلم فأكرمهم الله
تعالى بهما .

تتمة : النيابة في الاعتكاف :

جرت عادة الفقهاء الحاق بحث الاعتكاف بباب الصوم ، ولذا ألحقت به هذه
المسألة .

يختلف الفقهاء في صحة النيابة عن الميت في الاعتكاف المنذور . ولهم في ذلك
رايان :

الاول : جواز النيابة ، وبه قال ابن حزم (٤٩) ونقله عن اسحق بن راهويشة
والاوزاعي والحسن بن حي ، وهو رواية عن الشافعي (٥٠) وأحمد (٥١) .

(٤٦) المجموع : ٤٢٥/٦ .

(٤٧) المجموع : ٤٢٤/٦ - ٤٢٨ .

(٤٨) انظر شرح المنهج للشيخ زكريا الانصاري وحاشية البجيرمي عليه : ٨٢/٢ ، وفيض الله

المالك شرح عمدة السالك : ٢٨٥/١ واعانة الطالبين ٢٤٤/٢ .

(٤٩) المحلي : ٢٩٠/٥ ، ٣٧٦/٨ .

(٥٠) المجموع : ٤٣٠/٦ .

(٥١) المغني : ٩٢/٥ .

الثاني : عدم جواز النيابة . وبه قال الشافعي وأحمد في الرواية الثانية (٥٢) وهو مقتضى مذهب الحنفية والمالكية لأنه عبادة بدنية وهم لا يجيزون النيابة في العبادة البدنية .

الأدلة :

استدل ابن حزم لقوله بما يلي (٥٣) :

١ — جميع ما استدل به على جواز النيابة عن الميت في الحج والصيام لقوله عليه الصلاة والسلام في تلك الأحاديث : (فدين الله أحق بالقضاء) .

ووجه الدلالة : أن نذر الاعتكاف دين أيضا فيقتضى عن الميت كالحج والصوم .

٢ — عن ابن عباس أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ فقال : إن أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه ؟ فقال رسول الله ﷺ اقضه عنها (٥٤) ووجه الدلالة : أن هذا عام يشمل كل نذر طاعة ، ومنه الاعتكاف .

٣ — روي عن عائشة أم المؤمنين أنها اعتكفت عن أخيها بعدما مات .

٤ — عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : إن أمنا ماتت وعليها اعتكاف ، فمألت ابن عباس فقال : اعتكف عنها وصم (٥٥) .

٥ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما : أن امرأة جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد قباء فماتت ولم تقضه ، فافتى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشي عنها (أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح (٥٦) وأخرجه البخاري تعليقا (٥٧) .

وأما القائلون بعدم جواز النيابة في الاعتكاف فيستدل لهم بأن الاعتكاف عبادة بدنية ولا نيابة في العبادات البدنية على نحو ما سبق في النيابة في الصوم .

(٥٢) المجموع : ١٣٠/٦ والمغني : ٩٢/٥ .

(٥٣) المحلى : ٢٩٠/٥ وذكر كل الآثار التالية .

(٥٤) رواه البخاري : ١٧٧/٨ ، ومسلم : ١٢٦٠/٢ وأبو داود : ٢١٢/٢ .

(٥٥) مصنف عبد الرزاق : ٢٥٣/٤ .

(٥٦) تيل الاوطار : ٢٨٦/٨ .

(٥٧) انظر فتح الباري : ٥٨٣/١١ / مع الشرح .

المبحث الثالث

النيابة في الصلاة

أخرت هذا البحث لان أدلته كلها تستند الى ما تقدم من مباحث النيابة في الحج والصوم .

١ - ذهب جمهور الفقهاء الى أنه لا يصلي أحد عن أحد فرضاً ولا سنة سواء أكان المنيوب عنه حياً أم ميتاً (١) . واستثنوا من ذلك ركعتي الطواف ، فان من حج عن غيره كان من جملة ما ينوب به عنه في أعمال الحج ركعتا الطواف (٢) .

٢ - وذهب ابن حزم الى أن من مات وعليه نذر صلاة ، أو صلاة كان قد نام عنها أو نسيها جاز لوليه أن يصلي عنه ذلك (٣) ، قال : وهو مذهب الاوزاعي ، وإسحق بن راهويه (٤) ، فان أبا الولي استؤجر من رأس مال الميت من يؤدي عنه دين الله تعالى (٥) ، قال : وهو قول أبي سليمان وأصحابنا (٦) - أي الظاهرية .

وذكر ابن قدامة أن القول بهذا مروي عن أحمد (٧) .

وذكر صاحب كشف القناع : أن الحنابلة لهم في الصلاة المنذورة قولان أحدهما : تجوز فيها النيابة والثاني : لا يجوز (٨) .

وذهب السبكي وبعض المتأخرين من الشافعية الى أن الوارث يصلي عن الميت كما يصوم عنه (٩) .

(١) حاشية ابن عابدين : ٣٥٥/١ ، الهداية والعناية وفتح القدير : ٣٦٠/٢ ، ١٤٤/٣ ،

المجموع : ١٥/٣ ، ٤٣٠/٦ ، الروضة : ٣٨١/٢ والفروق للقرافي ٢٠٥/٢ ، ١٨٥/٣

وتهذيب الفروق : ٥٦/٤ والمغني : ٩٢/٥

(٢) الروضة : ٢٩١/٤ والمغني : ٩٢/٥ أما الحنفية والمالكية فتقدمت وجهة نظرهم في النيابة في الحج كله .

(٣) المحلى : ٤٢٣/٦

(٤) المحلى : ٢٩١/٥ ، ٤٢٣/٦

(٥) المحلى : ٣٧٦/٨

(٦) المصدر السابق .

(٧) المغني : ٩٢/٥

(٨) ٣٣٦/٢ ، ٣٤٠/٣

(٩) طبقات الشافعية : ٢٢٩/١٠ وإعانة الطالبين : ٢٤٤/٢

واذا لاحظنا أن ركعتي الطواف تبع للحج ومن ضمن أعماله علمنا أن من قال بصحة النيابة فيهما لا يلزمه أن يقول بصحة النيابة في غيرها من الصلوات لأن غيرها مقصود بالعمل لذاته مستقل عن غيره ، يوضح هذا أن صلاة النائب عن غيره في الحج إذا كانت في الحرم حصل ثوابها المضاعف له لا للمنوب عنه ، بينما ركعتا الطواف ثوابهما للمنوب عنه وفضل الله واسع لا يحرم منه المصلي .

بعد هذا يمكن أن نقول : إن الجمهور يرى عدم جواز النيابة في الصلاة ، وأن الظاهرية وبعض الحنابلة وبعض الشافعية يرون جواز النيابة فيها .

الادلة :

(١) استدل الجمهور لقولهم بما يلي :

- ١ — قول النبي ﷺ : (لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد) .
- ٢ — أن الصلاة عبادة بدنية محضة تتعلق ببدن من هي عليه فلا يقوم غيره مقامه فيها (١٠) .
- ٣ — أنها إحدى دعائم الاسلام يقتل تاركها فلا تدخلها النيابة بنفس ولا مال (١١) .
- ٤ — أن المقصود من العبادات البدنية هو اتعاب النفس لتتبين طاعة العبد لربه ومخالفته لنفسه وصبره على عبوديته لله عز وجل . وهذا كله لا يتحقق إذا اتاب غيره عنه (١٢) .
- ٥ — أن المقصود من العبادات الخضوع لله والتوجه اليه والتذلل بين يديه والانقياد تحت حكمه وعمارة القلب بذكره حتى يكون العبد بقلبه وجوارحه حاضرا مع الله تعالى ومراقبا له غير غافل عنه وأن يكون ساعيا في مرضاته ومما يقرب اليه على حسب طاقته والنيابة تنافي هذا المقصود (١٣) .

(١٠) المغني : ٩٢/٥

(١١) المجموع : ١٥/٣

(١٢) فتح القدير والهداية : ١٤٤/٣ — ١٤٥ وحاشية ابن عابدين : ٣٥٥/١

(١٣) الموافقات : ٢٣٩/٢ والفروق : ٢٠٥/٢

(ب) وأستدل ابن حزم بما يلي (١٤) :

١ — عن ابن عباس أن سعد بن عبادَةَ الاتصاري استفتى رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن تقضيه فأفتاه النبي ﷺ أن يقضيه عنها فكانت سنة بعده رواه البخاري (١٥) ومسلم (١٦) وأبو داود (١٧) .
ووجه الدلالة : أن النذر المأمور بقضائه عن الميت عام يشمل كل نذر ومنه الصلاة .

٢ — الأحاديث التي تقدمت في بحث النيابة في الحج والصيام وفيها (دين الله أحق أن يقضى) (١٨) .

ووجه الدلالة : أن من نذر الصلاة صارت ديناً في عنقه وقد أمر وليه بقضاء ديونه ومنها الصلاة .

مناقشة الأدلة :

(١) أما أدلة الجمهور ففيها ما يلي :

١ — أما قولهم : أنها عبادة بدنية لا تصح فيها النيابة فيرد عليه صيام رمضان فقد رأينا أن النيابة تجري فيه عند الشافعية وفي نذر الصيام عند الحنابلة وهو الراجح الذي تؤيده الأحاديث الصحيحة .

٢ — وأما أنها أحد دعائم الإسلام فالصوم كذلك وتجري فيه النيابة .

٣ — وأما حديث لا يصلي أحد عن أحد فهو موقوف على ابن عباس . رواه النسائي عنه بإسناد صحيح وروى عبد الرزاق مثله عن ابن عمر موقوفاً أيضاً . لكن ذكر البخاري في باب النذر عنهما تعليقا الأمر بالصلاة عن الميت (١٩) وقد جمع ابن حجر في فتح الباري (٢٠) بين الروایتين المتعارضتين بأن المنع في حق الحي والجواز في حق الميت .

(١٤) المحلي : ٣٧٥/٨

(١٥) صحيح البخاري : ١٧٧/٨

(١٦) صحيح مسلم : ١٢٦٠/٣

(١٧) سنن أبي داود : ٣١٢/٢

(١٨) صحيح البخاري : ٤٦/٣ وصحيح مسلم : ٨٠٤/٢ وتقدم مرارا .

(١٩) التلخيص للحبير : ٢٢١/٢ وانظر حديث ابن عمر في البخاري : ١٧٧/٨

(٢٠) فتح الباري : ٥٨٤/١١

٤ - وأما ما احتجوا به من حيث المعنى فهو معارض بما ثبت في الصيام والحج .

وبهذا يتبين أن الذين منعوا النيابة عن الميت في الصلاة ، لم تسلم لهم حجة .

(ب) وأما الفريق الثاني ففي حجّتهم ما يأتي :

حديث سعد لم يبين فيه نوع نذر أمه ؟ ويحتمل أن يكون مما لا خلاف في صحة النيابة فيه كالصدقة والعق ، وقد اختلف العلماء في نوع هذا النذر ، فقال بعضهم هو صيام ، والاقرب أنه كان عتقا أو صدقة . أما العتق فقد استدلّ له ابن عبد البر بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد أن سعد بن عباد قال (يا رسول الله إن أمي ماتت ، فهل ينفعها أن أعتق عنها ؟ قال : نعم) (٢١) .

وأما الصدقة فلما روى مالك في الموطأ وغيره (أن سعدا خرج مع النبي ﷺ فقيل لامه أوصي . فقالت : فيم أوصي إنما المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم سعد . فلما قدم سعد بن عباد ذكر ذلك له فقال : يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم) (٢٢) .

لكن يسلم لهم الاحتجاج بقوله عليه الصلاة والسلام : (دين الله أحق أن يقضى) (٢٣) .

الاطعام بدلا عن الصلاة :

بيننا في التمهيد أن المراد بالقضاء في هذا البحث تسليم مثل الثابت بالأمر ، والمثل قد يكون معقولا وقد يكون غير معقول ، ومن الثاني الاطعام بدل الصيام وبدل الصلاة . وإذا كان الجمهور لا يرون النيابة عن الميت في الصلاة ، فإن الحنفية قالوا بنوع آخر من البدل هو الاطعام ، فقد قالوا : من مات وعليه صلاة يطعم عن كل صلاة مسكين (٢٤) .

واستدل الحنفية على ذلك بالاستحسان : ووجه هذا الاستحسان : أن وجوب الطعام بدل الصيام حكم غير معقول المعنى فلا يقاس عليه ، لكن المماثلة بين

(٢١) فتح الباري : ٥٨٥/١١

(٢٢) الموطأ : ١٣٠/٢

(٢٣) رواه البخاري : ٤٦/٣ ومسلم : ٨٠٤/٢

(٢٤) حاشية ابن عابدين ٣٥٥/١ والهداية فتح القدير والعناية : ٣٥٩/٢ - ٣٦٠

الصلاة والصوم ثابتة فجاز أن يجب في الصلاة ما يجب في الصوم فاقتضى الاحتياط أن يجب في الصلاة ما يجب في الصوم فإن اجزا حصل المقصود والا كان برا مبتدأ ماحياً للسيئات .

وهذا التعليل يفيد أنهم لا يجزمون باجزاء الاطعام ، ولذا قال محمد بن الحسن في ذلك : يجزئه ان شاء الله تعالى من غير جزم (٢٥) .

وأما الحنابلة ، فقد قالوا (٢٦) : ان كان عليه صلاة منثورة ومات بعد التمكن فمات عنه ولا كفارة معها وطواف منذور كصلاة .

وأما صلاة الفرض فلا تفعل عنه كقضاء رمضان .

وعملوا التفريق بين الفرض والنذر (٢٧) : بأن ما وجب من صوم أو صلاة بأصل الشرع لا تدخله النيابة حال الحياة فلا يقضى عنه فلو أوصى بدراهم لمن يصلي عنه أو يصوم عنه تصدق بها عنه ، ولا يجب على فقير تناول منها صوم ولا صلاة في مقابل تناوله لذلك .

وأما الشافعية فقد نص المتقدمون على أنه لا يصلى ولا يطعم عن مات وعليه صلاة ، قال النووي في المجموع : لا يصلى ولا يطعم عن الصلاة التي على الميت (٢٨) لكن وجدت أقوال عن المتقدمين أيضا وأيدها المتأخرون تقول بجواز الاطعام . فقد نقل النووي أيضا عن البغوي : أنه مال الى الاطعام في الصلاة تخريجا على قول للشافعي في الاطعام عن الاعتكاف (٢٩) .

وقال صاحب اعانة الطالبين (٣٠) : ذهب بعض الشافعية الى جواز الاطعام — أي عن الصلاة — وهكذا نجد أن متأخري الشافعية يميلون الى موافقة الاحناف في هذه المسألة .

(٢٥) حاشية ابن عابدين : ٣٥٥/١ والهداية وفتح القدير والعناية : ٣٥٩/٢ - ٣٦٠

(٢٦) كشف القناع : ٣٣٦/٢ والانصاف : ٣٤٠/٣ ومطالب أولي النهي : ٢١١/٢

(٢٧) مطالب أولي النهي : ٢١٠/٢

(٢٨) المجموع : ٤٣٠/٦

(٢٩) المرجع السابق *

(٣٠) اعانة الطالبين : ٢٤٤/٢

توضيح :

في هذه المسألة وفي كل المسائل يجب ان نفرق بين أصل الحكم وبين تطبيق الناس له .

فان بعض الناس راوا عبارات الفقهاء هذه فأخذوا بها على ظاهرها وتوسعوا في تطبيقها بصورة ما أظن أن الفقهاء القدامى أرادوها عندما قالوا بهذه الاحكام فكلما مات انسان وأراد اهله ابراء ذمته مما فيها من صلاة وصيام وكفارات وغيرها من حقوق الله ، أفتوهم بأن يخرجوا عن كل صلاة مداً من طعام — ويجوز اخراج القيمة اخذاً بمذهب أبي حنيفة — حتى ولو كان المتوفى لم يصل قط .

وفي بعض الاحيان يكون المقدار المطلوب للكفارة كبيراً . مثال ذلك لو توفي شخص عن ستين عاماً — العمر الغالب — وكان من الذين لا يصلون يكون الواجب في تركته فدية عن صلاة خمس وأربعين سنة — حذفنا خمسة عشر عاماً مدة الصبا غالباً — وقيمتها كالتالي :

الواجب عن كل يوم = خمسة أمداد من الحنطة = ثلاثة كيلو غرام تقريباً .

$45 \times 354 (31) \times 3 = 47790$ كغم أي ثمانية وأربعون طن تقريباً .

وهذا يساوي مبلغاً كبيراً جداً — فضلاً عن فدية الصيام والكفارات — وقد لا تفي بذلك التركة وقد لا تسمح به نفوس الورثة فيلجأون الى حيلة أخرى :

يجمعون عدداً من الفقراء في مأدبة ، ثم يجمعون حلي قريبات الميت ويوضع في صرة ، ويقوم أحدهم وكيلاً عن الورثة فيبدأ من جانب المجلس فيعطي أحد الفقراء الصرة قائلاً : قبلت هذا المال عما في ذمة فلان من صلاة وحقوق ؟ فيقول الفقير : قبلت ، ويقبض الصرة ، فتكون الهبة قد تمت بالقبض وبعد لحظات يرد الفقير الصرة قائلاً لوكيل الورثة وهبتك هذه الصرة فيقبضها ليدفعها الى فقير آخر ... وهكذا حتى يدور على فقراء المجلس ، وبهذا يكون الميت في ظنهم قد أبرئت ذمته مما عليه من حقوق بل وزيادة ، وبعد المأدبة يوزع على هؤلاء الفقراء شيء من المال لا يعادل معشار ما في الصرة (٣٢) . وينفض المجلس وهم يظنون أنهم قد أنقذوا صاحبهم من جزاء ترك الصلاة !.

(٣١) السنة القمرية = ٣٥٤ وثلث اليوم .

(٣٢) هذه الكيفية ذكر أصلها صاحب الدر المختار وأيدها وشرحها ابن عابدين في حاشيته :

٧٣/٢ والطحاوي في حاشيته على الدر أيضاً : ٣٠٨/١ وأشار اليها نقلاً عن الحر

صاحب إعانة الطالبين : ٢٤/١ رحمهم الله جميعاً .

هذه العملية لا أعلق عليها بشيء لكنني أناقشها بحسب قواعد الفقه لنرى هل هي صحيحة نافعة ، وهل هذا ما أراده الذين افتوا بجواز الثيابة وإخراج الفدية عن الميت الذي مات وفي ذمته صلوات ؟

لقد بينا فيما سبق حكم ترك الصلاة وأنه يختلف باختلاف سببه :

فإن كان تركها إنكارا فهو كفر لا ينفع معه عند الله تعالى عمل ولا شيء ومرتكبه خالد في النار مع فرعون وهامان وأبي جهل وأبي لهب .

وإن كان تركها استخفافا فهو كفر أيضا ، صاحبه مع الذين قال الله عنهم : (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا) (٣٣) .

وإن كان تركها كبرا لأنه يرى نفسه أكبر من أن يصلي ويحضر مع المسلمين في مساجدهم فهو كفر . وقد قال الله تعالى : (أن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) (٣٤) وهل كان ذنب إبليس إلا أنه استكبر عن السجود .

وإن كان يرى الصلاة والحج والعبادات لا تليق إلا بالمتقدمين في السن ، وهو لا زال شابا فهو كفر لأنه أيضا متكبر على طاعة الله .

وهذه الأنواع من تاركي الصلاة موجودة في المجتمع وتظن نفسها — من المسلمين ! فهل بحث الذي يفتي بفدية الصلاة عن السبب الذي جعل هذا الميت يترك الصلاة ؟ تارك الصلاة الذي تحكم بإسلامه هو المؤمن بفرضيتها إيمانا يجعله مشفقا من جزاء تركها مثلها على فعلها يراها غنيمة هو منها محروم وتجارة رابحة فاتته سوقها ، ولكن غلبته شهوته وانتصر عليه شيطانه وتكالبت عليه مشاغل الدنيا فتركها ثم أدركه الموت فهذا مؤمن لكنه يستحق أن يضرب ولي الأمر عنقه على كل صلاة تركها (٣٥) بل على كل ركعة بل على كل سجدة لأن من ترك ركعة من الصلاة عمدا فقد ترك الصلاة ومن ترك سجدة من صلاة عمدا فقد ترك الصلاة ، والعنق لا تضرب إلا في جريمة عظيمة كقتل النفس والردة والزنا بعد الإحصان ، فهذا الذي فعل هذه الذنوب الكثيرة — أعني ترك الصلوات وركعاتها وسجاداتها ، والتي تعادل كل واحدة منها قتل النفس — هل هذا يفكه من أساره ، وينقذه من عذاب الله أن يتصدق عنه بحفنات من القمح أو دربهات من المال ، ثم كيف ؟

(٣٣) سورة الفرقان - ٦٠

(٣٤) سورة غافر - ٦٠

(٣٥) انظر جزاء تارك الصلاة فيما تقدم .

بتمثيلية يعرف كل مشترك فيها أنها تمثيلية وأنها الى الهزل اقرب منها الى الجد .
وقد قال الله تعالى : (ولا تتخذوا آيات الله هزوا) (٣٦) وقال سبحانه : (واعلموا
أن الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه) (٣٧) وقال عز وجل : (ان المنافقين يخادعون
الله وهو خادعهم) (٣٨) وقال تعالى : (انه لقول فصل وما هو بالهزل) (٣٩)
ان كل امرأة أخذ حليها للمشاركة في هذه التمثيلية لا ترضى ان ينقص أو يستبدل
أدنى منه فضلا عن أن لا يعود فهل هذا تبرع ؟

والذي يعطي الفقير الصرة لا يعطيه اياها لئلا يملك وينكر عليه أن يتلأ في ردها
والفقير يقبضها وهو يعلم أنه لا يستطيع أن يملأ منها عينيه فضلا عن أن يملأ
بها جيبه . فأى هبة هذه ؟ وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انما الاعمال
بالنيات) (٤٠) ومنه أخذ الفقهاء القاعدة المشهورة (الامور بمقاصدها) فهل دفع الى الفقير
ليتملك . ان الموجب والقابل والشهود يعلمون أن لا حقيقة لهذه الهبة الا اللفاظ
وليس التملك واردا (٤١) .

وقد يقال من أين لك هذه الشروط التي اشترطتها للحكم بايمان تارك الصلاة
والا كان كافرا والجواب : أن كل شرط منها لو انتهى اعتقاده لكان انتفاؤه موجبا
للكفر فمن لم يؤمن باستحقاق تارك الصلاة للعذاب كافر ، ومن آمن بالعذاب أشفق
منه . ومن لم يؤمن باستحقاق المصلي للثواب كافر ، ومن عرف الثواب تلهف
عليه ، ثم اني لم اذكرها على سبيل الاستقصاء بل على سبيل المثال والا فتترك
الصلاة تكتنفه أمور كثيرة وما قولك بذنب يتردد بين أن يكون كفرا أو جريمة يسفك
بها الدم ؟

ولعل هذا هو السبب الذي جعل جمهور الفقهاء لا يقيسون النيابة أو الاطعام
في الصلاة على النيابة أو الاطعام في الصوم فتترك الصوم كسلا لم يقل أحد انه
يوجب الكفر أو ان المفطر بلا عذر يستحق القتل ، اللهم الا أن يكون استخفا أو
كبرا أو انكارا فهو عندئذ كفر لا ينفع صاحبه فدية ولا نيابة .

(٣٦) سورة البقرة - ٢٣١

(٣٧) سورة البقرة - ٢٣٥

(٣٨) سورة النساء - ١٤٢

(٣٩) سورة الطارق - ١٤

(٤٠) رواه البخاري : ٢/١

(٤١) حدثني بعض من أثق به عن رجل حضر مجلسا لفدية الصلاة انه لما وضعت الصرة
في يده وتم الايجاب والقبول أبى أن يردها وقال هو مالي ولا أريد اعطاءه لكم
ولم يستجب لكلمات اللوم والاستغراب ثم رأى أنهم غالبوه فخرج هاربا من المجلس
حتى لحقوا به في الطريق وانتزعوا منه الصرة ووقف يدعو عليهم وعلى ميتهم .

ثم ان الصوم يفوت بأسباب كثيرة كالمرض والسفر والحيض والنفاس . . الخ . .
أما الصلاة فنادر ما تفوت بعذر كالنوم والنسيان وفواتها بلا عذر هو الاغلب (٤٢) . .
وهو المشكل لان أسبابه تدعو الى الريية في ايمان صاحبه ، والكافر لا ينفعه
عمل . . قد يقال يتصدق عنه احتياطا ، وتقول : قرائن الاحوال لها دلالة أيضا
فمن كان صحيح الجسم لا ينصب من عمل الدنيا . ما معنى تركه للصلاة ؟

ثم ان الفدية عن هذا — احتياطا — تشجع غيره على ترك الصلاة وتزري
بقيمة الصلاة وهي عمود الاسلام . .

تبقى حالتان فيهما نظر :

(١) اذا تاب تارك الصلاة واقبل على الله واشتغل بالقضاء ثم عاجله
الموت ، قبل أن يتم قضاء ما وجب عليه .

(٢) اذا فات الشخص اثناء مرض الموت بعض الصلوات بسبب ظروف
المرض ، خاصة اذا كان لا يعرف احكام صلاة المريض .

هاتان الحالتان يمكن ان يحمل عليهما وعلى امثالهما قول الفقهاء الذين قالوا
بالنيابة والاطعام عن الميت الذي فاتته صلوات . ولا يستبعد قياسهما على الصوم ،
لان الصلاة والصوم كليهما عبادات بدنية محضة بل الصوم اكثر تعلقا بالبدن ،
وقد قال الله تعالى في الحديث القدسي : (كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه
لي وأنا اجزي به) (٤٣) فاذا كان الصوم بهذه المنزلة ومع ذلك جاء الحديث الصحيح
بصحّة النيابة فيه والاطعام عنه فلا يستبعد ذلك في الصلاة فان لها مظاهر مشاهد
كحضور المساجد وتلاوة القرآن .

والذين قالوا لا تصح النيابة في العبادة لان المقصود بها الخضوع لا يرد قولهم
في هاتين الحالتين لان تارك الصلاة فيهما خاضع لله مقبل عليه .

(٤٢) فكان الفقهاء راعوا في العبادتين الحال الغالب .

(٤٣) رواه البخاري : ٣٤/٣ ورواه مسلم : ٨٠٧/٢

الفصل الثاني

كيفية النيابة في العبادات

وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الاول : النيابة في الزكاة .
- المبحث الثاني : النيابة في الصيام .
- المبحث الثالث : النيابة في الحج .
- المبحث الرابع : النيابة في العبادات الاخرى .

المبحث الأول

كيفية النيابة في الزكاة

النيابة في الزكاة تكون في حالين :

الأول : أن يخرج النائب من ماله ما وجب على المنوب عنه من زكاة .

الثاني : أن يخرج من مال المنوب عنه .

وفي كلا الحالين أما أن تكون الزكاة عن العام الحاضر أو عن عام أو أعوام فائنة وفي كل ذلك أيضا : أما أن يكون المنوب عنه حيا أو ميتا .

فإن كان صاحب المال حيا والاخراج من ماله ، فلا اشكال ، لأن الأمر لا يعدو أن يكون عملية حسابية وفق أحكام الزكاة فيعرف بها ما وجب ثم يخرج ويوزع على المستحقين . ممن يجوز للمزكي أن يدفع اليهم لا ممن يجوز أن يدفع اليهم النائب لو كانت زكاة ماله ، فيعطي النائب أباه مثلا إن كان مستحقا ولا يعطي أباه المنوب عنه .

وإن كان صاحب المال ميتا : فالأمر لا يختلف أيضا . وسنتكلم — إن شاء الله — في بحث قادم عن تقديم حقوق الله ومنها الزكاة على بقية الحقوق أو تأخيرها عنها وهل يشترط الإيصال لوجوب اخراجها أم لا ؟

وإن أخرج النائب من مال نفسه — أو من مال من وجبت عليه الزكاة — فهل تشترط نية المنوب عنه عند الاخراج ؟

يفرق في هذه المسألة بين أن يكون المنوب عنه حيا أو ميتا .

فإن كان حيا فقد اتفق الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) على أن النية شرط في اجزاء الزكاة .

واستدلوا لذلك بقول النبي ﷺ : (إنما الأعمال بالنيات) (٥) . وعلى هذا لا بد من نية صاحب المال عند دفع المال إلى نائبه ليوزعه على الفقراء .

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم . ص ٢٢

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٥٠٠/١

(٣) شرح المنهاج للمحلي : ٤٣/٢

(٤) المغني : ٦٣٨/٢

(٥) رواه البخاري : ٢/١ ومسلم : ٥١٥/٣

واستثنى الشافعية (٦) والحنابلة (٧) من ذلك إذا أخذ الإمام زكاة مال المتنع قهرا فان نية الامام عندئذ تكفي .

واما اذا كان المزكى عنه ميتا :

فقد اتفق الشافعية (٨) والحنابلة (٩) والمالكية (١٠) على ان الزكاة تخرج من ماله سواء اوصى بذلك أم لم يوص ، واليه ذهب ابن حزم (١١) .

وذهب الحنفية (١٢) : الى ان الزكاة لا تخرج من مال الميت ما لم يوص بها .

الإدلة :

(١) استدلال الجمهور لقولهم بما يلي (١٣) :

١ - قول الله عز وجل (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (١٤) .

وجه الدلالة : ان الدين في الآية عام يشمل الديون كلها والزكاة دين لله تعالى ، وحق للفقراء والمساكين ، وسائر الاصناف التي فرضها الله تعالى لهم في نص القرآن . فوجب اخراجها من التركة سواء اوصى بها الميت أم لم يوص كما تخرج الديون .

٢ - قول النبي ﷺ : (دين الله أحق أن يقضى) (١٥) .

٣ - قوله عليه السلام : (فاقضوا الله فالله أحق بالوفاء) (١٦) .

ووجه الدلالة فيهما : ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي حق الله ديننا وجعله مقدما على دين العباد وأولى منه بالوفاء .

٤ - ان الزكاة اما ان تكون في عين المال أو في الذمة ، فان كانت في عين

(٦) شرح المنهاج للمحلي : ٤٤/٢

(٧) المغني : ٦٤٠/٢

(٨) المجموع : ٣٠٥/٥

(٩) المغني : ٦٨٤/٢

(١٠) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٤٤١/٤

(١١) المحلي : ١١٣/٦

(١٢) فتح القدير والعناية والهداية : ٣٥٨/٢

(١٣) المجموع : ٣٠٥/٥ والمغني : ٦٨٤/٢ والمحلي : ١١٥/٦

(١٤) سورة النساء - ١٢

(١٥) رواه البخاري : ٤٦/٣ ومسلم : ٨٠٤/٢

(١٦) رواه البخاري : ٢٣/٣

المال فالمستحقون شركاء والموت لا يسقط حقهم . وان كانت في
الذمة فان الديون التي في الذمة لا تسقط بالموت .

(ب) واستدل الحنفية بما يلي (١٧) :

ان الزكاة عبادة ولا بد فيها من الاختيار ، وفعل الوارث من غير امر
المبتلى بالامر والنهي لا يحقق اختياره ، بل لما مات من غير فعل
ولا امر به تحقق عصيانه وذلك يقرر عليه موجب المعصية ، لا ان
يفعله الوارث ، اذ ليس فعل الوارث هو الفعل المأمور به
فلا يسقط به الواجب . كما لو تبرع به حال حياته من
غير علمه .

مناقشة الأدلة والترجيح :

اذا استعرضنا أدلة الطرفين تبين لنا ان الفريق الاول يحتج بنصوص
الكتاب والسنة وهي واضحة الدلالة على الحكم ، لان قوله عليه الصلاة والسلام
(دين الله أحق أن يقضى) وقوله ﷺ : (فأتضوا الله فهو أحق بالوفاء) كان
جوابا لمن سأل ان يقضى ما فات الميت من عبادات ولم يذكر في السؤال ان
الميت أوصاه بذلك . ولو كان الإيصاء شرطا للصحة لآخبر به النبي ﷺ .

وأما حجتهم العقلية فهي مبنية على ما جاء في الأحاديث من أن حقوق الله
ديون ، والديون تتعلق بالذمة أو بأعيان المال . . . ولا يوجد ما يبطل هذا
التقسيم .

وأما الفريق الثاني فهو يحتج بأن النية شرط ، ولا شك أنها شرط لكنه
لا يمنع إخراج الزكاة لا في حال الحياة ولا في حال الموت .

أما في حال الحياة فان الإمام اذا أخذ الزكاة من الممتنع عن أدائها اكتفى بنية
الإمام كما سبق ولم يتوقف الأمر على نية من أخذت منه الزكاة .

(١٧) الهداية وفتح القدير : ٣٥٨/٢ - ٣٥٩

وأما في حال الموت فقد جعل الرسول ﷺ ديون الله أحق من دين العباد بالوفاء ومعلوم أن ديون العباد لا يتوقف أدائها على نية المدين .

ويمكن أن يقال يكتفى بنية الوارث — أو غيره — بعد الوفاة كما اكتفى بنية الامام أثناء الحياة . وبذلك لا تضيع حقوق الفقراء بوفاة مؤخر الزكاة .

ولهذا يتبين لي رجحان مذهب الجمهور في عدم توقف اخراج الزكاة من التركة على الوصية . والله تعالى أعلم .

واذا ثبت أنها ديون وجب اخراجها من رأس مال التركة كما قال الجمهور (١٨) وإن استنفذت كل المال ولا تنقيد بالثلث كما قال الحنفية (١٩) ، اعتبارا بالوصية .

(١٨) المحلي : ١١٣/٦ ، حاشية الدسوقي : ٤٤١/٤ والمغني : ٦٨٣/٢ ، المجموع : ٣٠٥/٥

وشرح المنهاج للمحلي : ١٣٥/٢

(١٩) الهداية وفتح القدير : ٣٥٩/٢

المبحث الثاني

كيفية النيابة في الصوم

تقدم ان النيابة في الصوم انما تكون عن الميت لا عن الحي ، وان هذه النيابة لها صورتان :

١ - الصيام .

٢ - الاطعام .

وبينا ان الفقهاء منهم من يرى أن الولي مخير بين الصيام والاطعام ، ومنهم من يرى انه لا صيام عن الميت بل يطعم ، وبينا رجحان القول بجواز الصيام

وهنا نبين المسائل التالية :

١ - من هو الولي الذي يجوز له أن يصوم عن الميت ؟

٢ - ما مقدار ما يطعم عن كل يوم اذا اراد الولي أن يطعم ؟

٣ - اذا كان قد مضى اكثر من عام على ما فات من رمضان فهل تجب الكفارة بسبب التأخير ؟

١ - من هو الولي الذي يصوم عن الميت :

الذين قالوا بجواز الصيام عن الميت هم : الشافعية ، والحنابلة ، والظاهرية كما تقدم ، واشهر ما استدلوا به على ذلك قول النبي ﷺ : (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) (٢٠) لكن ما المراد بالولي في الحديث ؟

١ - ذهب الشافعية : الى أن المراد بالولي كل قريب ، فلو صام عنه الاجنبي مستقلا لم يجزىء ، وان صام باذن الولي جاز (٢١) لان الحديث خص الولي بهذا الحكم فاذا اذن لغيره كان نائبا عنه .

٢ - وذهب الحنابلة (٢٢) : الى أن الصوم لا يختص بالولي بل كل من صام

(٢٠) رواه البخاري ٤٥/٣ ، ومسلم : ٨٠٣/٢

(٢١) المنهذب والمجموع : ٤٢٤/٦ - ٤٢٥ ، والروضة : ٣٨١/٢ وشرح المنهاج للمحلي : ٦٧/٢

(٢٢) المغني : ١٤٤/٣

عنه اجزا لانه تبرع فأشبهه قضاء الدين عنه ، وهو جائز من القريب والاجنبي ، وهذا قول في المذهب الشافعي (٢٣) .

٣ - وقال ابن حزم (٢٤) : الاولياء هم ذوو المحارم ولو صام الابد اجزا عنه ، فان لم يكن له ولي استؤجر من يصوم عنه .

ويلاحظ في هذه الاقوال انها جميعا تستند الى الحديث ، لكن منهم من نظر الى الموضوع على انه دين والتبرع بوفاء الدين ليس مقصورا على الولي (٢٥) .

وقد يقال عندئذ ان ذكر الولي خرج مخرج الغالب لانه هو الذي يهتم عادة بآبراء ذمة الميت .

ومتهم من نظر الى ان النيابة في العبادة - ومنها الصوم - جاءت على خلاف الاصل فيوقف عند ما ورد به الدليل ، وقد ورد الدليل بصيام الولي (٢٦) ، وانما قالوا المراد به كل قريب ما جاء في بعض الروايات ان امرأة سألت عن الصيام عن أمها فأجاز ذلك رسول الله ﷺ (٢٦) ، والبنت ليست ولية لامها ، لانها ليست عصبة فدل على انه يكفي مجرد القرابة (٢٨) .

واذا لاحظنا ان الشافعية يقولون : بجواز صيام الاجنبي باذن الولي وابن حزم يقول : ان لم يكن له ولي استؤجر اجنبي من ماله .

ظهر أن اشتراطهم للقرابة ليس شرطا مبرما .

ثم ان تشبيه النبي ﷺ للصيام بالدين (٢٩) يرجح عدم الاقتصار على القريب ، فلو قلنا : ان القريب أولى بالصيام من غيره ، فان لم يفعل صام الاجنبي لكان ذلك جمعا بين كل الاقوال . والله تعالى اعلم .

ب - مقدار ما يطعم عن كل يوم :

الاصل في مقدار ما يطعم عن صوم كل يوم هو قول الله تعالى : (وعلى الذين

(٢٣) شرح المنهاج للمحلي : ٦٧/٢ والمهذب مع المجموع : ٤٢٤/٦ - ٤٢٥

(٢٤) المحلي : ٤١٣/٦ ، ٤٢٤

(٢٥) المغني : ١٤٤/٣

(٢٦) نيل الاوطار : ٢٦٥/٤

(٢٧) رواه مسلم : ٨٠٥/٢

(٢٨) نيل الاوطار : ٢٦٥/٤ ، واعانة الطالبين : ٢٤٤/٢

(٢٩) نيل الاوطار : ٢٦٥/٤

يطيقونه فدية طعام مسكين (٣٠) .

وقد اختلف الفقهاء في تقدير طعام المسكين :

- ١ — فقال الحنفية (٣١) : نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير .
- ٢ — وذهب المالكية (٣٢) والشافعية (٣٣) : الى أنه يطعم عن كل يوم مد طعام لمسكين .
- ٣ — وذهب الحنابلة (٣٤) : الى أن الواجب اطعام مسكين مرة واحدة مشبعة من أوسط ما كان يطعم المتوفي أهله . .

ج — هل يجب اخراج كفارة التأخير :

ذكرنا في كيفية قضاء الصيام أن من فاتته صيام شيء من رمضان فأخر قضاءه حتى جاء رمضان آخر وجب عليه — مع القضاء — كفارة اطعام مسكين ، عند المالكية والشافعية والحنابلة وأما الحنفية فلا يقولون بوجوب هذه الكفارة .

فلو مات مؤخر القضاء هل يجب مع الاطعام — أو الصيام — عنه اخراج هذه الكفارة ؟ .

- ١ — ذهب المالكية الى وجوب اخراج هذه الكفارة من تركته ، ولكنها الا تتعدد بتعدد سنوات الفوات (٣٥) كما تقدم بالنسبة للحي .
- ٢ — وقال الشافعية بوجوبها ايضا لكنهم قالوا : تتعدد بتعدد السنين (٣٦) .
- ٣ — وأما الحنابلة فقالوا يطعم عن صوم كل يوم مسكينا ولا يطعم عن التأخير لانه اخرج عن أصل الصيام منذ وجب فكأنه لم يتأخر (٣٧) وهو قول للشافعية (٣٨) .

(٣٠) سورة البقرة — ١٨٤

(٣١) الهداية وفتح القدير : ٣٥٧/٢ — ٣٥٨

(٣٢) بلغة السالك : ٢٥٣/١ ، وحاشية الدسوقي ٥١٦/١

(٣٣) المذهب مع المجموع : ٤٢٠/٦ ، وشرح المنهاج للمحلي : ٦٦/٢

(٣٤) المغني : ١٤٥/٣ وكشاف القناع : ٣٣٤/٢ ، ٢٤٢/٦

(٣٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ٥٣٧/١ ، ٤٤٢/٤

(٣٦) المجموع : ٤٢٩/٦ وشرح المحلي على المنهاج : ٦٩/٢

(٣٧) المغني : ١٤٥/٣

(٣٨) مغني المحتاج : ٤٤٢/١ واعانة الطالبين : ٢٤٣/٢

وقد سبق في مبحث كيفية قضاء الصيام بيان أدلة من قال بالكفارة وأدلة من قال بعدمها فلا داعي للاعادة (٣٩) .

لكن في هذه الجزئية احتج الشافعية (٤٠) : بأن التأخر وحده موجب للكفارة ، ويتعدد بتعدد السنين كما قدمنا ، وترك الصيام موجب للفدية ، فموجب الاطعامين مختلف ولا مانع من اجتماعهما .

واحتج الحنابلة والشافعية — لقولهم الثاني (٤١) — بأن الاطعام وقع عن أصل الصيام لا عن القضاء فكأنه لم يتأخر ، ومثلوا لذلك بالشيخ الهرم الذي لا يستطيع الصيام وتأزمه الفدية لو عجز عن الفدية حتى مات لزم أن يخرج من تركته بدل الفدية ولا يلزم اخراج فدية التأخر .

ويبدو لي اختلاف المسألتين ، فالهرم كان الواجب عليه أصلا الاطعام وهذا كان واجبه الصيام لكنه تأخر في القضاء ، ولم يقل أحد بمضاعفة الاطعام بالتأخر ، وأما ان الاطعام رفع التأخر فغير واضح ، لان التأخر حصل فلا يرتفع ولا بد من جزائه ، ولذا يبدو لي رجحان القول بتعدد الكفارة مع الفدية والله أعلم .

(٣٩) المرجع السابق .

(٤٠) المرجع السابق .

(٤١) المغني : ١٤٥/٣

المبحث الثالث

كيفية النيابة في الحج

تقدم أن النيابة في الحج تكون عن الأحياء وتكون عن الأموات ، وأن الجمهور متفقون على جوازها . ولذا فهي أوسع أبواب النيابة وأكثرها وقوعا . وسنبحث فيما يلي أهم المسائل التي تتعلق بها وهي :

أ - شروط المنوب عنه .

ب - شروط النائب .

ج - من أين يحرم النائب بالحج ؟ .

د - هل يصح الحج عن الميت إذا لم يوص ؟ .

أ - شروط المنوب عنه :

يتفق الفقهاء على أن الصحيح القادر على السفر إلى الحج ليس له أن ينوب عنه غيره في الحج الواجب (٤٢) .

أما المريض الذي لا يقدر على تحمل مشاق السفر ولا يرجى زوال علته المانعة ، فله أن ينوب عنه غيره (٤٣) .

وكذا من مات وقد وجب عليه الحج فلم يحج تجوز النيابة عنه (٤٤) .

الادلة :

وقد استدلوا لهذه الأحكام بما يلي (٤٥) :

أ - عن ابن عباس رضي الله عنه أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله :

(٤٢) المغني : ٢٣٠/٣ المجموع : ٩٢/٧ ، الهداية مع فتح القدير : ١٤٤/٣ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير : ١٧/٢

(٤٣) المذهب مع المجموع : ٩٢/٧ ، ٩٤ ، والمغني ٢٢٧/٣ ، والهداية والعناية وفتح القدير : ١٤٤/٣ وحاشية الدسوقي : ٨/٢ ، على القول بصحة النيابة .

(٤٤) المجموع : ٩٢/٧ ، فتح القدير : ١٥٨/٣ ، حاشية الدسوقي : ١٩/٢ ، والمغني ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ ، والمحلي : ٤٨/٧

(٤٥) المغني : ٢٣٢/٣ ، المجموع : ٩٢/٧ ، ونيل الأوطار : ٣٢٠/٤

ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم ، وذلك في حجة الوداع (٤٦) .

٢ - وعن ابن عباس أيضا ان امرأة من جهينة جاءت الى النبي ﷺ فقالت : ان أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ فقال : (نعم حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين آقضوا الله فآله أحق بالوفاء) رواه البخاري (٤٧) .

ووجه الدلالة في الحديثين أنهما وردا في جواز النيابة عن الميت وعن المصوب وهو الذي لا يستطيع ركوب الراحلة لكبر أو مرض (٤٨) ، أما الصحيح فلم يرد في جواز النيابة عنه شيء .

٣ - ان الفرض في الحج يجب على الانسان في بدنه ، فلا ينتقل الفرض الى غيره الا في الموضع الذي وردت فيه الرخصة ، وهو اذا يئس من القدرة على الحج بنفسه ويبقى ما سواه على الاصل لا تصح فيه النيابة (٤٩) .

هل تصح النيابة في حج النافلة عن الصحيح القادر ؟

عرفنا رأي الفقهاء في النيابة في حجة الاسلام ، وأنها لا تصح الا عن الميت والمصوب ، لكن هل تصح النيابة في حج النافلة عن الصحيح القادر ، اختلف في ذلك الفقهاء وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم .

١ - ذهب الشافعية الى عدم جواز ذلك (٥٠) ، وهو رواية عن أحمد بن حنبل (٥١) ، والقول المعتمد في المذهب المالكي (٥٢) .

٢ - وذهب الحنفية الى جوازه (٥٣) ، وهو رواية عن أحمد (٥٤) ، وقول في المذهب المالكي (٥٥) .

(٤٦) رواه البخاري : ٢٣/٣ ومسلم : ٩٧٤/٢

(٤٧) صحيح البخاري : ٢٣/٣

(٤٨) المصباح المنير مادة (عضب) .

(٤٩) المجموع : ٩٢/٧

(٥٠) المجموع : ٩٣/٧

(٥١) المغني : ٢٣٠/٣

(٥٢) حاشية الدسوقي ١٨/٣

(٥٣) الهداية وفتح القدير ١٤٤/٣

(٥٤) المغني ٢٣٠/٣ والمجموع ٩٧/٧

(٥٥) حاشية الدسوقي : ١٨/٣

الادلة :

استدل المانعون بما يلي :

١ — القياس على الفرض فقد بينا انه لا نيابة في فريضة الحج عن الصحيح فتقاس النافلة عليها (٥٦) .

٢ — نقل ابن المنذر الاجماع على انه لا يصوم أحد عن حي ولا يصلي ولا يعتكف تطوعا فيقاس على ذلك الحج الا ما استثناء الحديث (٥٧) يعني المعضوب .

واستدل المجيزون بما يلي :

١ — ان حج النافلة لا يلزم المحجوج عنه بنفسه — وهذا شأن النافلة — فجاز ان يستتيب عنه كالمعضوب لما لم يكن الحج واجبا عليه جاز له ان يستتيب (٥٨) .

٢ — ان الحج عبادة بدنية مالية والمكلف مطالب بتحمل المشقة المالية والبدنية في حج الفريضة ، لذا لم تجز الاستتابة الا بعد العجز عن تحمل المشقة البدنية . اما في النافلة فهو غير مطالب بتحمل أي من المشقتين ، فلو تحمل احدهما — وهي المالية — تقربا لله تعالى صح (٥٩) .

مناقشة الادلة والقرجيج :

يلاحظ من الاستدلاليين ان المانعين نظروا الى ذات الحج من حيث انه عبادة خاصة بصرف النظر عن الناحية المالية ، وان المجيزين جعلوا الناحية المالية مساوية للناحية البدنية ، فنقطة الخلاف هي : هل الاعتبار المالي للحج مساو للاعتبار البدني ؟ او : هل انفاق المال مقصود في الحج لذاته ؟ كما هو مقصود في الزكاة والاضحية ؟ ولا يخفى ان الزكاة لا تتصور دون انفاق مال ، ويتساوى في نصابها ومقاديرها كل الناس ، وليس الحج كذلك ، فمن كان من اهل مكة لا يحتاج الى نفقة زائدة في الحج ، وغير اهل مكة لا يوجد ضابط لنفقتهم ، وهذا يدل

(٥٦) المغني : ٢٣٠/٣ ، والمجموع : ٩٧/٧

(٥٧) المجموع : ٩٧/٧

(٥٨) المغني : ٩٧/٧

(٥٩) فتح القدير : ١٤٦/٣

على أن الاعتبار في الحج لأعماله الخاصة ، وهذه الأعمال اتفق الفقهاء على أنه لا تصح النيابة فيها — أن كانت فرضا — إلا عند العجز ، ويبدو لي أن النفل كذلك لا تصح النيابة فيه إلا عند العجز أيضا .

وأما إذا كان المقصود أن من أحج غيره كان له أجر النفقة وثواب الاعانة على الطاعة — كما قال المالكية — فهذا صحيح لكنه لا يسمى نيابة في الحج بل هو موضوع آخر .

وأما قولهم : أنها عبادة لم تجب فجازت فيها النيابة ، فهذا ينتقض بالصلاة والصوم فلا تجوز النيابة في نفلهما عن الحي باتفاق كما تقدم ، ثم لا نسلم أن الحج غير واجب على المعضوب القادر على نفقة الحج لأن الاستطاعة المالية إحدى نوعي الاستطاعة كما تقدم .

هل للعاجز أن يستفrieb في حج النافلة ؟

الجواب على هذه النقطة يفهم مما تقدم ولكني أحببت إبرازها .
فالذين قالوا بجواز النيابة عن الصحيح يقولون بجواز النيابة عن العاجز من باب أولى .

والذين منعوا النيابة عن الصحيح لأنه قادر على الحج بنفسه أجازوا النيابة هنا لأن النيابة إذا جازت عن العاجز في الفرض فهي جائزة عنه في النفل من باب أولى (٦٠) .

ب — شروط النائب في الحج :

النائب عن غيره في حجة الاسلام لا بد أن يكون حجه مجزيا عن نفسه لو كان يحج عنها ، فالصغير لو حج لم يجزه ذلك عن حجة الاسلام فمن باب أولى أن لا يجزي حجه عن غيره (٦١) .

والمسألة المهمة هنا هي :

هل يشترط أن يكون النائب قد حج عن نفسه :

اختلف الفقهاء في هذا الشرط وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم .

(٦٠) المذهب مع المجموع : ٩٢/٧ ، والمجموع : ٩٣/٧ ، والمغني : ٢٣٠/٣

(٦١) المغني : ٢٤٧/٣

١ - ذهب الشافعية (٦٢) والحنابلة (٦٣) الى أن من لم يحج عن نفسه حجة الاسلام ليس له أن يحج عن غيره . وهو قول الاوزاعي واسحق ابن هواريه (٦٤) .

٢ - وذهب الحنفية (٦٥) والمالكية (٦٦) الى أن الأفضل أن يكون النائب قد حج عن نفسه ، ويفهم من هذا أنه لو حج عن غيره قبل أن يحج عن نفسه جاز ووقع الحج عن التوب عنه (وهو قول الحسن البصري وجعفر بن محمد وأيوب السختياني وعطاء ، والنخعي) (٦٧) .

الأدلة :

(أ) استدلال الماتعون بما يلي (٦٨) :

روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : سمع رجلاً يقول : أبيتك عن شبرمة ، قال : (ومن شبرمة ؟ قال : أخ لي - أو قريب لي - قال : حججت عن نفسك ؟ قال : لا ، قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة) رواه أبو داود (٦٩) وابن ماجه (٧٠) وقال : (فاجعل هذه عن نفسك ثم احج عن شبرمة) ، والدارقطني (٧١) وفيه : (هذه عنك وحج عن شبرمة) ، ورواه البيهقي (٧٢) .

(ب) واستدل المجيزون بما يلي (٧٣) :

قول النبي ﷺ للخنعمية حجي عن أبيتك . (*)

(٦٢) المهذب مع المجموع : ٩٨/٧ ، والمجموع : ٩٩/٧ - ١٠٠

(٦٣) المغني : ٢٤٥/٣

(٦٤) المرجع السابق .

(٦٥) فتح القدير : ١٥١/٣

(٦٦) بداية المجتهد : ٢٧٣/١

(٦٧) المغني : ٢٤٦/٣ ، والمجموع : ٩٩/٧

(٦٨) المجموع : ٩٨/٧ - ١٠٠ والمغني : ٢٤٦/٣

(٦٩) سنن أبي داود : ٤٢١/١

(٧٠) ٩٦٩/٢

(٧١) سنن الدارقطني : ٢٦٩/٢

(٧٢) السنن الكبرى ٣٣٦/٤ و ٢٦٧/٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠

(٧٣) فتح القدير : ١٥٩/٣

(*) فتح القدير ١٥٩/٣

ووجه الدلالة أنه لم يستخبرها عن حجبها عن نفسها قبل ذلك ، وترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة عموم الخطاب فيفيد جواز الحج عن الغير مطلقا سواء أكان النائب قد حج عن نفسه أم لا .

مناقشة الأدلة :

العمدة في هذه المسألة حديث شبرمة فإذا سلم الاستدلال به فهو الفصل في الموضوع .

وهذا الحديث قد اعترض الحنفية على الاستدلال به بعدة أمور (٧٥) :

١ - قالوا : ان هذا الحديث مضطرب ، فقد روي موقوفا على ابن عباس وروي مرفوعا الى النبي ﷺ : والرواة كلهم ثقات ، ولا يقال هنا ان زيادة الثقة حجة لان هذا خلاف في قصة بعينها هل وقعت للنبي ﷺ أم وقعت لابن عباس رضي الله عنه فأفتى بها .

٢ - لو سلم رفع الحديث فإن الامر فيه يحتمل على التدب بدليل حديث الخثعمية .

٣ - لو سلمنا ان الامر للوجوب في هذه القصة - لان الحاج عن شبرمة كان مستطيعا للحج عن نفسه - وقلنا ان الخثعمية كانت قد حجت عن نفسها وعلم ذلك رسول الله ﷺ بطريق لم يذكره الراوي فالوجوب لا ينافي صحة النيابة لان النهي ليس لذات الفعل بل لامر خارج عنه .

ويجاب عن هذا بما يلي :

١ - اما ان الحديث مضطرب فجوابه : ان الاسانيد التي رفعت الى النبي ﷺ صحيحة لا يضرها خلاف من خالفها ، والرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة (٧٦) .

ثم لو فرضنا أنه موقوف فهو حجة في المسألة لانه لا يقال بالراي ، ولانه لم يذكر له مخالف من الصحابة والحنفية يحتجون بمثل هذا (٧٧) .

(٧٤) رواه البخاري : ٢٣/٣ بلفظ (أفأحج عنه ؟ قال نعم) . ومسلم : ٩٧٤/٢ بلفظ : فحجني عنه .

(٧٥) فتح القدير : ١٥٩/٣ - ١٦٠

(٧٦) المجموع : ٩٩/٧ ، التلخيص للجيز ٢٣٧/٢ ، نيل الاوطار : ٣٢٧/٤

(٧٧) تيسير التحرير : ٢٤٦/٣ وتسهيل الوصول الى علم الاصول ص ١٦٨ ، ١٧١

٢ - وأما الاحتجاج بحديث الخثعمية فليس فيه أنها كانت محرمة عن أبيها بل هي تسأل وقد يكون مرادها أن تحج في عام قابل ، وما يفهم منه ممن عموم يرده حديث شبرمة لأنه نص في الموضوع جاء لبيان حكم خاص .

٣ - وأما أن وجوب الحج عن النفس أولا لا ينافي صحة الحج عن الغير فهذا راجع الى خلافية مشهورة هي : هل النهي يقتضي البطلان أم لا ؟ والجمهور على أن النهي عن التصرف الشرعي يقتضي بطلانه (٧٨) ، لكنهم هنا قالوا : أن الحج ليس باطلا بل يقع عن الحاج لا عن المحجوج عنه (٧٩) ، لأن النهي منصب على النيابة فبطلت لا على الحج ، ومهما قيل في الموضوع من حجج أصولية : فكيف يجب أن يكون موقف المسلم ، والرسول ﷺ يقول له : (حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة) ، هل يتناسب مع إيمانه بالرسول ﷺ أن يقول : لا بل سأحج عن غيري أولا ثم أحج عن نفسي ! . وقد قال الله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) (٨٠) وامثال أمر الرسول ﷺ أصل من أصول الدين لا يمارى فيه ! .

لهذا كله : فانه يبدو لي رجحان القول بأن من شرط صحة الحج عن الغير الحج عن النفس أولا ، والله تعالى اعلم .

هل تصح نيابة المرأة عن الرجل في الحج والعكس ؟

لا يختلف حج الرجل عن حج المرأة في الأركان والواجبات لكن فيما يحرم من اللباس ، وفي الرمل في السعي والطواف (٨١) ، ثم الرجل يحلق أو يقصر والمرأة تقصر ولا تحلق ، ولذا يتفق الفقهاء على أن للمرأة أن تنوب في الحج عن الرجل (٨٢) .

لأن الحديث الذي استشهدوا به في موضوع النيابة في الحج كان في نيابة المرأة عن أبيها .

واتفقوا أيضا على أن للرجل أن يحج عن المرأة لأن حجه أكمل .

(٧٨) مذكرة نظرية العقد لاستاذنا الشيخ شوكت العدوي : ص ١٦٣

(٧٩) المغني : ٢٤٥/٣ ، والمجموع : ١٠٠/٧

(٨٠) سورة الحشر : ٧

(٨١) الرمل : الاسراع في المشي مع تقارب الخطو ، ويسن في الاشواط الثلاثة الاولى من طواف القدوم ، وبين العمودين الاخضرين في السعي بين الصفا والمروة .

(٨٢) المغني : ٢٣٣/٣ ، فتح القدير : ١٥١/٣ ، حاشية الدسوقي : ٢٠/٢ ، حاشية قليوبي : ٩١/٢

ج - من أين يحرم النائب بالحج ؟

من وجب عليه الحج ثم مات أو عجز ولم يحج وجب الاحجاج عنه ان أوصى — عند الحنفية والمالكية — ومطلقا عند الشافعية والحنابلة (٨٣) ، فاذا وجب الاحجاج فمن أين يجب أن يكون ؟ .

١ - يرى الحنفية (٨٤) والمالكية (٨٥) والحنابلة (٨٦) : وجوب الاحجاج عن الميت والمفضوب من بلده ، وعلى هذا يحرم النائب من الميقات الذي يحرم منه المنوب عنه لو حج بنفسه ، هذا ان وسع الثلث ، فان لم يسع فمن حيث أمكن ولو من مكة المشرفة .

٢ - وقال الشافعية (٨٧) : يجب أن يستتاب عنه من يحرم عنه من ميقات بلده ، هذا الواجب فلو خرج من بلده كان أفضل لما فيه من زيادة النفقة والسير في الطاعة . لكن لو لم تكف التركة — ان كان فرضا — أو الثلث — ان كان نفلا وأوصى به — فقد اختلف المتأخرون فقال بعضهم ان لم تف بالحج من الميقات بطلت الوصية وعاد المال للوارث ، وقال آخرون يحج عنه من حيث أمكن ورجح هذا الشيخ شهاب الدين القليوبي في حاشيته ووجهه بأن مجاوزة الميقات بلا احرام اساءة لكنها لا تبطل الحج — يعني لو كان المنوب عنه قد فعل ذلك لم يبطل حجه فكذا النائب — ويصح أن يقال انه لا اساءة نظرا لضيق النفقة في مثل هذا الحال (٨٨)

وهكذا تتفق الآراء على أنه عند ضيق النفقة يحج عنه من حيث أمكن . ويبقى الخلاف فيما اذا اتسعت النفقة من أين يحج عنه وفيما يلي وجهة نظر كل فريق :

(١) أما القائلون بوجوب الاحجاج من البلد : فوجهة نظرهم أن الحج عن الميت قضاء ، والقضاء على وفق الاداء وقد كان واجبا عليه الخروج من بلده للحج (٨٩) .

(٨٣) المجموع ٨٩/٧ والروضة ٢٥/١١ ، ومغني المحتاج ٣/٣ وشرح المنهاج للمحلي ١٧٣/٣ ، كشف القناع ٢٥١/٤ ، المغني والشرح الكبير ٥٦١/٦

(٨٤) فتح القدير : ١٥٦/٣ ، ١٥٧

(٨٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير : ١٩/٢ ، ٢٠

(٨٦) المغني : ٢٤٣/٣ ، ٢٤٤

(٨٧) المجموع : ٨٨/٧ ، ٨٩

(٨٨) حاشية قليوبي وعميرة ١٧٣/٣

(٨٩) المغني : ٢٤٣/٣ وفتح القدير : ١٥٧/٣

(ب) وأما المقاتلون : الواجب الاحجاج من الميقات : فوجهة نظرهم أن الدخول بأعمال الحج يجب من الميقات والمقضي هنا إنما هو الواجب فلا يلزمه ما زاد عليه (٩٠) .

وواضح أن أصحاب الرأي الأول يجعلون السعي إلى الميقات واجبا يقضى كأنه مقصود لذاته كبقية أعمال الحج ، بينما الفريق الثاني : لا يجعلونه مقصودا لذاته فلو حصل المقصود بغيره كفى وهذا يبدو لي راجحا لسببين :

١ - أنه لو خرج مكلف بقصد النزهة أو السياحة حتى بلغ الميقات فبدأ له أن يحرم بالحج فأحرم به كان إحرامه صحيحا وحجه - أن تم - مجزيا ولا يطلب منه أن يرجع إلى بلده ليخرج منها بقصد الحج ، فدل على أن السعي من البلد إلى الميقات ليس واجبا لذاته فلا نجعل مؤنته واجبة وجوب الحج .

٢ - من خرج من بلده بقصد الحج لا يحرم عليه شيء من محرمات الإحرام ما لم يحرم ولا يجب الإحرام إلا ببلوغ الميقات ، ولو بدا له أن يرجع أو يدع السفر كان له ذلك - وإن أتم بتأخير الحج على مذهب من يرى أن الحج يجب على الفور بعد الاستطاعة - أما المحرم فليس له أن يخرج من الإحرام إلا بصورة شرعية .

وباختصار لا يختلف سفر الحج إلى الميقات عن أي سفر آخر طاعة كان أو مباحا . وهذا أيضا دليل على أنه سفر غير مقصود لذاته .

ولعل الذي دعا الحنفية والمالكية إلى القول بوجوب الخروج من بلد المنوب عنه أنهم يرون الحج عبادة مالية إلى جانب كونها بدنية وقد بينت أن اتفاق المال في الحج غير مقصود لذاته .

ويؤيد هذا ما قدمته عنهم من أن الثالث أو المال الموصى به للحج إذا ضاق عن نفقة الخروج من البلد وجب الاحجاج من حيث يبلغ ، ومعنى هذا أنه قد يستأجر من يحج عنه من مكة ، فظهر أن السفر إلى الميقات غير مقصود لذاته فلا يقضى ، والله تعالى أعلم .

متى يحج عن الميت ؟

يفرق في هذه المسألة بين أن يكون الحج فرضا أو نافلة وبين أن يوصي به الميت أو لا يوصي ، وفيما يلي بيان آراء الفقهاء في النيابة في كل الأحوال .

١ — ذهب الحنابلة (٩١) والشافعية (٩٢) الى وجوب الحج عن الميت ان كان قد وجب عليه الحج فلم يحج سواء أوصى أم لم يوص .

وأما حج النافلة فان أوصى به وجب ، وان لم يوص به فقد اختلفوا ، فقال الحنابلة (٩٣) يصح الحج عنه . وقال الشافعية (٩٤) لا يحج عنه .

٢ — وذهب الحنفية (٩٥) الى أنه لا يجب الحج عن الميت الا اذا أوصى ، لكن للورثة ان يتبرعوا بذلك عنه .

٣ — وذهب المالكية (٩٦) الى أن النيابة في الحج عن الميت لا تجب بل هي مكروهة كما تقدم ، ومع ذلك اذا أوصى بأن يحج عنه ، حج عنه ونفذت الوصية من الثلث .

الادلة :

(١) استدل الشافعية والحنابلة لمذهبهم بما يلي (٩٧) :

١ — عن بريدة رضي الله عنه قال : أتت النبي ﷺ امرأة فقالت يا رسول الله . (ان أمي ماتت ولم تحج . . فقال : حجي عن أمك) (٩٨) .

٢ — عن ابن عباس أن امرأة سألت النبي ﷺ عن أبيها مات ولم يحج فقال (حجي عن أبيك) (٩٩) رواه البخاري والنسائي .

٣ — وعن ابن عباس : (أن امرأة نذرت أن تحج فماتت فأتى أخوها النبي ﷺ فسأله عن ذلك فقال : (أرايت لو كان على أختك دين أما كنت قاضيه ؟ قال : نعم قال اقضوا دين الله فهو أحق بالقضاء) رواه البخاري (١٠٠) وأحمد .

(٩١) المغني : ٢٣٤/٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

(٩٢) المجموع : ٧٨/٧ — ٨٩ ، ٩٣

(٩٣) المغني : ٢٣٤/٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

(٩٤) المجموع : ٨٧/٧ — ٨٩ ، ٩٣

(٩٥) فتح القدير : ٣٥٩/٢ والعناية شرح الهداية : ٤٧٠/١٠

(٩٦) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١٩/٢

(٩٧) المغني : ٢٤٣/٣ والمجموع : ٨٨/٧

(٩٨) رواه مسلم : ٨٠٥/٢

(٩٩) صحيح البخاري : ٢٣/٣ لكن فيه (عن أمها) بدل أبيها ، وان الحج كان نذرا ، ورواه النسائي باللفظ المذكور : ٤/٢

(١٠٠) البخاري : ١٧٧/٨ ، وأحمد في المسند : ٢٤٠/١

ووجه الدلالة في هذه الأحاديث أن النبي ﷺ أمر السائلين بالقضاء عن موتاهم ،
والامر يفيد الوجوب ، ويؤكد أن المراد به الوجوب التنظير له بدين آدميين ،
بل هو أولى منه بالقضاء .

٤ - واستدلوا من حيث المعنى بأنه حق استقرار في الذمة والنيابة فيسه
جائزة فلم يسقط بالموت كالدين .

(ب) وأما الحنفية فاستدلوا لمذهبهم بما يلي (١٠١) :

أن الحج عبادة وشرط أجزاء العبادة النية ليتحقق أداؤها عن اختيار فيظهر
من اختار الطاعة ومن اختار المعصية وهو المقصود من التكليف ، وفعل الوارث
هو فعل غير المبتلى بالامر والنهي فلا يتحقق به اختيار الميت للطاعة ، بل لما
مات من غير فعل ولا وصية تحقق عصيائه وذلك يقرر عليه موجب العصيان ،
وقد تقدم نحو هذا في بحث النيابة في الزكاة .

مناقشة الأدلة وال ترجيح :

يبدو من تأمل حجة الفريقين أن الفريق الأول يحتج بالنص النبوي الشريف
والفريق الثاني يحتج بقواعد الشريعة العامة ، والخاص مقدم على العام ، ولذا
يبدو لي رجحان القول بوجوب الحج عن الميت وإن لم يوص . والله تعالى أعلم .

المبحث الرابع

كيفية النيابة في العبادات الاخرى

تقدم أن النيابة تجوز في العبادات المالية كإخراج الكفارات والنذور وذبح الاضحية والهدي ، ولا تحتاج النيابة في هذه العبادات الى أكثر من النية فينوي الموكل عند دفع الكفارة أو النذر أو الاضحية الى الوكيل أنه يخرج هذا المال عن كفارة كذا أو نذر كذا أو أن هذه الشاة يريد ذبحها أضحية أو التقرب بها هديا . . وهكذا ، ثم يراعي الوكيل الاحكام الشرعية في انفاذ ما وكل به ، فيراعي مثلا المستحقين في الكفارة والنذر ، ويراعي الوقت في الاضحية ، والمكان في الهدي ، ثم يراعي في توزيعها المستحقين . وقد ذكر الفقهاء امورا خاصة بالاضحية اذا وكل بها نبيها فيما يلي :

١ — ان من السنة أن يذبح المضحى أضحيته بيده (١.٢) ان كان يحسن ذلك ، فان وكل بها غيره كان من السنة أن يحضر ذبحها (١.٣) .

٢ — ومن السنة اذا حضر أن يقول : ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين .

واحتجوا لذلك بما رواه الحاكم عن عمران بن حصين : أن النبي ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها : (قومي الى أضحيتك فاشهديها فإنه يغفر لك عند أول قطرة من دمها كل ذنب عملته ، وقولي : ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) (١.٤) قال عمران فقلت : يا رسول الله هذا لك ولاهل بيتك خاصة ، فأهل لذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال : لا بل للمسلمين عامة . قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه (١.٥) .

(١٠٢ و ١٠٣) البحر الرائق : ٢٠٣/٨ وحاشية ابن عابدين : ٣٢٨/٦ وشرح الخطاب : ٢٤٤/٣

٢٤٥ ، وشرح الزرقاني ٣٨/٣ ، وحاشية العدوي ٥٠٤/٢ وإعانة الطالبين ٣٣٤/٢

وتحفة المحتاج : ٣٤٨/٩ ومغني المحتاج : ٢٨٤/٤ والمجموع ٣٢١/٨ والروض

المربع : ١٥٥/١ ، والزوائد : ٣٢٨ والمغني والشرح الكبير : ١١٥/١١

(١٠٤) كناية عن المسارعة في الامتثال لما أمر به ، لا أنه أول المتصفين بذلك انظر نيل

الاوطار : ٢١٦/٢

(١٠٥) المستدرک ٢٢٢/٤ والبيهقي : ٢٨٣/٩ ، ٢٣٩/٥ عن علي رضي الله عنه وقد ضعف

ابن حجر هذا الحديث بطرقه الثلاثة . انظر التلخيص للحبير : ١٥٧/٢

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة رضي الله عنها : (قومي الى اضحيتك فاشهديها فان لك بأول قطرة تنظر من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك ، قالت : يا رسول الله هذا لنا اهل البيت خاصة او لنا والمسلمين عامة قال بل لنا والمسلمين عامة) (١٠٦) .

٣ — ان الاولى أن يوكل بها مسلما تقيا فقيها لان عمله أرجى للقبول ولأنه أعرف بالأحكام اللازمة في الذبح والتوزيع والمقصود بالفتية من يعرف أحكام هذه المسألة .

فان وكل بها كتابيا جاز عند الحنفية (١٠٧) والشافعية (١٠٨) والحنابلة (١٠٩) لكن يجب أن ينوي الموكل عندئذ ولا تكفي نية الوكيل لانه ليس من أهل العبادة .

وقال المالكية (١١٠) لا يجوز أن يوكل بها كتابيا ، بل ان ذبحها كتابي كانت شاة لحم .

ووجه نظر الثلاثة انها ذبيحة وذبيحة اهل الكتاب جائزة بنص القرآن العظيم قال تعالى : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) (١١١) وكون المراد بها القرينة يرجع الى نية الموكل ، ولذا لا تكفي نية الوكيل لانه ليس من أهل القرب .

وأما المالكية فلعل وجهة نظرهم أن الاضحية قرينة فلا يليها كافر لانه ليس من أهل القرب .

(١٠٦) المستدرک ٢٢٢/٤ والبيهقي : ٢٨٣/٩ ، ٢٣٩/٥ عن علي رضي الله عنه وقد ضعف ابن حجر هذا الحديث بطرقه الثلاثة . انظر التلخيص للخبير : ١٥٧/٢

(١٠٧) البحر الرائق : ٢٠٣/٨

(١٠٨) حواشي تحفة المحتاج : ٣٦٠/٩

(١٠٩) المغني والشرح الكبير : ١١٧/١١ ، والروض المربع : ١٥٥/١

(١١٠) الفواكه الدواني : ٤٤٣/١

(١١١) سورة المائدة : ٥

الفصل الثالث

حكم الاستئجار على العبادات التي تصح فيها النيابة

توطئة :

يعرف الفقهاء الاجارة بأنها : تملك المنافع بعوض (١) . أو عقد على المنافع بعوض (٢) والمراد بالتعريفين واحد ، ولكن اصحاب التعريف الثاني تجنبوا كلمة (تمليك) لاعتبارات اصطلاحية وهي ان التملك لا يكون الا لموجود ، والمنفعة لا توجد دفعة واحدة ليعقد عليها عقد تملك (٣) وعلى كل فالمفهوم من التعريف ان الاجارة عقد تحصل به منفعة للمستأجر من المستأجر مقابل عوض معلوم .

والعبادة منفعة من منافع الانسان يستفيد بها الثواب من الله عز وجل فهل له ان يملكها لغيره ليجوز استئجاره من أجلها ؟ .

رأينا في الفصلين السابقين ان العبادة أنواع :

١ - نوع لا تصح فيه النيابة باتفاق ، كالصلاة والصيام عن الحي ، واذن لا تصح الاجارة عليه (٤) .

٢ - ونوع تصح فيه النيابة باتفاق : وهي العبادات المالية كتوزيع الزكاة والكفارات وذبح الاضحية والهدي ، وهذه تصح فيها الاجارة ، لكن الملاحظ ان أساس العبادة فيها بذل المال ، وهذا انما يقوم به المنوب عنه فالثواب له ، وكل ما فعله النائب انه نفذ ما أمره به المستأجر وأوصل الحقوق لذويها . نعم ان اتعاب النفس بذلك يثاب عليه الانسان ، لكنه ليس ذات الزكاة أو الحق المالي وانما هو تابع ، ولذا قلنا الاستئجار على توزيع الزكاة .

٣ - ونوع اختلف الفقهاء في جواز النيابة فيه ، وهو من العبادات البدنية كالصيام عن الميت والحج . فالنائب هنا يقوم بكل العبادة نيابة عن غيره ، ويجز

(١) التعريفات للرجاني : ص ٨ ، وشرح المنهاج للمحلى ٦٧/٢ وانظر : المغني ٤/٣٢٢

وحاشية الدسوقي والشرح الكبير : ٢/٤

(٢) الهداية مع تكملة فتح القدير : ٥٨/٩

(٣) انظر تكملة فتح القدير والعناية وحواشيها : ٥٩/٩

(٤) الهداية وتكملة فتح القدير : ٩٨/٩ ، حاشية الدسوقي : ٢٢/٤ ، شرح المنهاج للمحلى :

٧٦/٣ ، والمغني : ٥٥٨/٥

لغيره ثواب عبادة لم يباشرها ، وليس للمنسوب عنه أي أثر في وجود العبادات وتحقق أركانها .

وقد اختلف الفقهاء في جواز الاستئجار على هذا النوع من العبادات ، وسبب اختلافهم يرجع الى أمرين :

١ - أن بعضهم لا يرى صحة النيابة في هذا النوع من العبادات جملة أو في بعضها ، ومن منع النيابة منع الاستئجار إذ لا فائدة تعود على المستأجر .

٢ - أن بعضهم يرى صحة النيابة ، لكنه لا يرى جواز الاستئجار على العبادات . وقد بحث فيما تقدم الأمر الأول وبينت ما ترجح لي فيه .

ونبحث فيما يلي الأمر الثاني (أي حكم أخذ الأجر على العبادات) .
وفيما يلي آراء المذاهب وأدلتهم :

١ - ذهب الحنفية (٥) الى عدم جواز أخذ الأجر على العبادة سواء ما ناب فيها المكلف عن غيره كالحج (٦) أو ما تعدى نفعه لغيره وإن لم ينب غيه عن أحد كالإذان لكنهم استحسنا أخذ الأجر على تعليم القرآن لأنه قد ظهر التواني في الأمور الدينية (٧) .

٢ - وذهب المالكية (٨) والشافعية (٩) الى جواز أخذ الأجر على كل عبادة لم تتعين كالحج عن الغير ، والصوم عن الميت - عند الشافعية - وإلى هذا ذهب ابن حزم (١٠) .

٣ - وأما الحنابلة (١١) فعندهم عن الإمام أحمد روايتان ، الأولى : كقول الحنفية ، والثانية كمذهب الشافعية والمالكية .

(٥) الهداية مع تكملة فتح القدير : ٩٨/٩

(٦) أما ما يأخذه من حج عن غيره فليس باجرة عندهم ، بل هي نفقة الخروج يتفق منها على نفسه ولا يملكها بل يرد الزائد عن حاجته فهو وكيل في الانفاق على نفسه عن المحجوج عنه أو ورثته . انظر : فتح القدير : ١٤٨/٣

(٧) الهداية مع تكملة فتح القدير ، والعناية شرح الهداية : ٩٨/٩

(٨) حاشية الدسوقي : ١٨/٢ ، ٢١/٤ ، ٢٢

(٩) شرح التهجا للمحلى : الإجارة على الصوم : ٦٧/٢ ، الإجارة على الحج : ٩٠/٢ ، الإجارة على العبادات الأخرى : ٧٦/٣ ، والأشباه والنظائر للسيوطي / ٤٩٧

(١٠) المحلى : ١٩/٩ ، ٢٢

(١١) المغني : ٢٣١/٣ ، ٥٥٥/٥ ، ٥٥٩

الإدلة :

(١) استدلال المانعون لمذهبهم بما يلي (١٢) :

١ — عن عبد الرحمن بن شبل الانصاري قال سمعت رسول الله ﷺ يقول :
اقرؤا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تذكروا به ولا تستكثروا
بـه (١٣) .

رواه أحمد والأثرم في سننه .

٢ — وعن عثمان بن أبي العاص أنه قال يا رسول الله اجعلني امام قومي ،
قال (انت امامهم واقتد باضعفهم واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه
اجرا) (١٤) .

٣ — وعن عبادة بن الصامت قال : علمت ناسا من أهل الصفة الكتاب
والقرآن فأهدى الي رجل منهم قوسا ، فقلت : ليست بمال وأرمي
عليها في سبيل الله ، لآتين رسول الله ﷺ فلاسألنه ، فأتيته فقلت :
يا رسول الله انه رجل اهدى الي قوسا ممن كنت اعلمه الكتاب
والقرآن وليست بمال وأرمي عليها في سبيل الله ، فقال : ان كنت
تحب ان تطوق طوقا من نار فاقبلها (١٥) .

٤ — عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اقرؤا القرآن
واسألوا الله به فان من بعدكم قوما يقرأون القرآن يسألون به الناس (١٦)
رواه أحمد والترمذي .

٥ — وعن أبي ابن كعب قال : علمت رجلا القرآن فأهدى لي قوسا فذكرت
ذلك للنبي ﷺ فقال : (ان اخذتها اخذت قوسا من نار فرددتها) (١٧)
رواه ابن ماجه .

(١٢) الهداية والعناية وتكملة فتح القدير : ٩/٩٨ والمغني : ٣/٢٣١ ونيل الاوطار ٥/٢٢٢

(١٣) مسند الامام أحمد ٣/٢٢٨، ٤٤٤، ٤٤٤

(١٤) رواه ابن ماجه : ١/٢٣٦ وأحمد في المسند : ٤/٢١ وأبو داود : ١/٢٠٩ ، والنسائي : ١/١٠٩
والحاكم ١/١٩٩ والبيهقي : ١/٤٢٩

(١٥) رواه أحمد في المسند ، انظر : الفتح الرباني ١٥/١٢٥ وأبو داود : ٢/٢٣٧ وابن ماجه
٢/٧٣٠

(١٦) انظر الفتح الرباني : ٥/١٢٥ والترمذي : ٥/١٧٩ رقم : ٢٩١٧ بمعناه .

(١٧) سنن ابن ماجه : ٢/٧٣٠ .

٦ — واحتجوا من حيث المعنى : بأن القربة متى حصلت وقعت عن فاعلها ولهذا تعتبر اهليته لما عمل فلا يجوز له أخذ الاجر عليها من غيره لانه لا يملك جعل فائدتها لغيره .

٧ — واحتجوا بالقياس على الصوم والصلاة فانه لا يصح الاستئجار على النيابة فيهما عن حي باتفاق .

٨ — ان الواجبات انما تفعل لوجوبها والمحرمات انما تترك لتحريمها فمن اخذ على شيء من ذلك اجرا فهو من الآكلين لاموال الفير بالباطل .

٩ — ان الاخلاص شرط في العبادة واخذ الاجر ينافي الاخلاص .

١٠ — ان تبليغ الاحكام الشرعية واجب على الكفاية فمن قام به فقد قام بواجب عليه فلا يستحق الاجر على ذلك من غيره .

(ب) واستدل المجيزون بما يلي :

١ — عن ابن عباس ان نفرا من اصحاب النبي ﷺ مروا بماء فيهم لذيغ او سليم فعرض لهم رجل من اهل الماء فقال هل فيكم من راق فسان في الماء رجلا لذيغا او سليما ، فانطلق رجل منهم فقرا بفاتحة الكتاب على شاء ، فجاء بالشاء الى صاحبه فكرهوا ذلك ، وقالوا : اخذ على كتاب الله اجرا ، حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله اخذ على كتاب الله اجرا ، فقال رسول الله ﷺ : (ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله) رواه البخاري (١٨) .

٢ — وعن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رهطا من اصحاب النبي ﷺ انطلقوا في سفرة سافروها حتى نزلوا على حي من احياء العرب فاستضافوهم فأبوا ان يضيفوهم فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفعه ، فقال بعضهم : لو اتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بكم لعله ان يكون عند بعضهم شيء ، فأتوهم فقالوا : يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ فسعيننا له بكل شيء لا ينفعه شيء ، فهل عند احد منكم من شيء ؟ قال بعضهم : نعم والله اني لراق ، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا ، فما انا براق لكم حتى تجعلوا لنا جملا فصالحوهم على قطيع من الغنم ، فانطلق فجعل يتفلسل ويقرأ : الحمد لله رب العالمين ، حتى لكانما نشط من عقال ، فانطلق يمشي وما به قلبة ، قال : فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه ،

فقال بعضهم : اقتسموا ، فقال الذي رقى : لا تفعلوا حتى تأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان فننظر ما يأمرنا ، فقدموا على النبي ﷺ فذكروا له ذلك ، فقال : وما يدريك أنها رقية ، ثم قال : قد أصبتم اقتسموا واضربوا لي معكم بسهم . وضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

رواه الجماعة إلا النسائي وهذا لفظ البخاري (١٩) وهو أتم .

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ أقرهم على أخذ الأجرة على تلاوة القرآن على وجه الرقية ثم عمو فقال : (أن خير ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله) وهذا عام يشمل الرقية وغيرها .

٣ — وعن خارجة بن الصلت عن عمه : أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم أقبل راجعاً من عنده ، فمر على قوم عندهم رجل مجنون موثق بالحديد ، فقال أهله : انا قد حدثنا أن صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء تداويه ؟ قال : فرقيت به فاتحة الكتاب ثلاثة أيام كل يوم مرتين فبراً فأعطوني مائة شاة ، فأتيت النبي ﷺ فأخبرته ، فقال : خذها فلعمرى من أكل برقية باطل فقد أكلت برقية حق (رواه أحمد وأبو داود (٢٠) .

ووجه الدلالة فيه كالسابق الاقرار على أخذ الأجرة على قراءة القرآن للرقية .

٤ — عن سهل بن سعد : أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت : يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياماً طويلاً ، فقال : يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله ﷺ : هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ فقال : ما عندي إلا أزارى هذا ، فقال النبي ﷺ : أن أعطيتها أزارك جلست لا أزار لك فالتمس شيئاً فقال : ما أجود شيئاً ، فقال التمس ولو خاتماً من حديد ، فالتمس فلم يجد شيئاً ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسور كذا لسور يسميها فقال له النبي ﷺ : (قد زوجتكها بما معك من القرآن) . متفق عليه وفي رواية متفق عليها : (قد ملكتكها بما معك من القرآن) (٢١) .

(١٩) صحيح البخاري : ١٧٣/٧

(٢٠) رواه أحمد انظر : المسند : ٢١١/٥ وأبو داود : ٢٣٨/٢ وفيه : (شيئاً) بدل (مائة شاة) و(كل) بدل (خذها) .

(٢١) رواه البخاري ٩/٧ ومسلم ١٠٤٠/٢ وأبو داود ٤٨٧/١ واللفظ له .

ووجه الدلالة : ان الاصل في المهر ان يكون مالا . قال الله تعالى :
(وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) (٢٢) وقال عز من قائل : (وان اردتم
استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه
شيئا) (٢٣) وفي الحديث جعل تعليم القرآن قائما مقام المهر اي
جعله عوضا عما يعتاض عنه بالمال . فحصلت المعاوضة على
تعليم القرآن .

هـ — ويستدل على جواز اخذ الاجر على تعليم القرآن بالقياس على
جواز اخذه على بناء المساجد والقناطر فهو واجب على الكفاية ومع
ذلك جاز اخذ الاجر عليه لانه غير متعين على من قام به .

مناقشة الأدلة :

(١) اما ما استدل به المانعون ففيه ما يلي :

١ — اما حديث عبد الرحمن بن شبل فقد قال عنه ابن حزم فيه ابو راشد
الحيرائي وهو مجهول (٢٤) ، لكن قال ابن حجر : (قال المجلي :
شامي تابعي ثقة وذكره ابن حبان في الثقات) (٢٥) . وقال في نيل
الاوطار (٢٦) :

قال في مجمع الزوائد : رجال احمد ثقات (٢٧) .

وقال المناوي : قال الهيثمي رجال احمد ثقات . وقال ابن حجر في
الفتح سنده قوي (٢٨) .

٢ — واما حديث عبادة بن الصامت : فقد قال عنه ابن حزم (٢٩) : احمد
طرقه عن الاسود بن ثعلبة وهو مجهول لا يدري ، قاله علي بن
الدينني ، وغيره .

(٢٢) سورة النساء - ٤

(٢٣) سورة النساء - ٢٠

(٢٤) المحلى : ٢٦/٩

(٢٥) تهذيب التهذيب : ٩٢/١٢

(٢٦) نيل الاوطار : ٣٢٢/٥

(٢٧) انظر مجمع الزوائد : ٩٥/٤

(٢٨) فيض القدير : ٦٥/٢

(٢٩) المحلى : ٢٦/٩

والآخر من طريق بقية وهو ضعيف .

والثالثة من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف ، ثم هو منقطع ايضا .

وقال الشوكاني في النيل (في اسناده المغيرة بن زياد وابو هاشم الموصلي وقد وقفه وكيع ويحيى بن معين وتكلم فيه جماعة ، وقال الامام أحمد : ضعيف الحديث حدث بأحاديث مناكير وكل حديث رفعه فهو منكر ، وقال أبو زرعة الرازي : لا يحتج بحديثه ، ولكنه قد روي عن عبادة من طريق أخرى عند أبي داود بلفظ (فقلت ما ترى فيها يا رسول الله) ؟ فقال : (جمره بين كتفيك تقلدتها) وفي هذه الطريق بقية بن الوليد وقد تكلم فيه جماعة ووثقه الجمهور اذا روى عن الثقات (٣٠) .

وقال ابن حجر : أخرجه أبو داود وابن ماجه واسناده ضعيف ، وأخرجه أبو داود والحاكم من وجه آخر أقوى منه (٣١) .

٣ — وأما حديث عمران بن حصين فقد قال عنه الشوكاني في النيل (٣٢) : قال الترمذي بعد إخرجه هذا حديث حسن ليس اسناده ، بذلك .

٤ — وأما حديث أبي بن كعب فقد قال عنه ابن حزم (منقطع لا يعرف لأبي إدريس سماع من أبي بن كعب ، وله طريق آخر منقطع ، لأن علي بن رباح لم يدرك أبي بن كعب) (٣٣) .

ونقل الشوكاني عن البيهقي وابن عبد البر أنهما قالا : هو منقطع . . وقال : وله طرق عن أبي ، قال ابن القطان لا يثبت منها شيء (٣٤) . وقال ابن حجر في التلخيص الحبير : رواه ابن ماجه والرويانى في مسنده والبيهقي كلهم من رواية عبد الرحمن بن مسلم عن عطية الكلاعي عن أبي بن كعب ، قال البيهقي وابن عبد البر هو منقطع — يعني بين عطية وأبي — وقال المزي : أرسل عن أبي — وكأنه تبع في

(٣٠) ٣٢٣/٥ وانظر التلخيص الحبير : ٩/٤ وسنن ابن ماجه مع الزوائد : ٧٣٠/٢

(٣١) انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ١٨٨/٢

(٣٢) نيل الاوطار : ٣٢٣/٥

(٣٣) المحلى : ٢٦/٩

(٣٤) نيل الاوطار : ٣٢٣/٥

ذلك البيهقي ، والا فقد قال ابو مسهر ان عطية ولد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يلحق اباها ، واعلمه ابن القطان وابن الجوزي بالجهل بحال عبد الرحمن (ابن اسلم تلميذ عطية) وله طرق عن ابي قال ابن القطان : لا يثبت منها شيء ، وفيما قال نظر (٣٥) .

وقال في زوائد ابن ماجه : (اسناده مضطرب ، قاله الذهبي فسي الميزان في ترجمة عبد الرحمن بن مسلم ، وقال الحافظ العلاءي في المراسيل : عطية بن قيس الكلاعي عن ابي بن كعب : مرسل) (٣٦)

وبهذا يتبين ان الحديث الذي يسلم من النقد هو حديث منع الاجر على الاذان . اما احاديث منع الاجر على تعليم القرآن فلم يخل حديث منها من مقال حتى قال عنها ابن حزم : لا يصح منها شيء (٣٧) .

واما الشوكاني فقال : بعضها يقوي بعضها (٣٨) .

فاذا اخذنا برأي ابن حزم لم نحتاج الى جواب عن هذه الاحاديث .

واذا اخذنا بقول الشوكاني فالجواب عنها من وجوه :

١ - ان هذه الاحاديث معارضة للاحاديث الصحيحة فتقدم عليها الاحاديث الصحيحة (٣٩) .

٢ - ان يقال : ان هذه الاحاديث منسوخة باحاديث الصحيحين كما قال السيوطي (٤٠) وابن حجر في الدراية (٤١) .

٣ - لقد اجاب الجمهور عن الاحاديث التي احتج بها المانعون بما يلي (٤٢)

(١) اما حديث ابي بن كعب وعبادة بن الصامت فقضيتا عين اذ يحتمل ان النبي ﷺ علم انهما فعلا ذلك خالصا لله فكره اخذ العوض عنه ، واما

(٣٥) . التلخيص الحبير : ٨/٤

(٣٦) سنن ابن ماجه : ٧٢٠/٢

(٣٧) المحلى : ٢٥/٩

(٣٨) نيل الاوطار : ٣٢٤/٥

(٣٩) المحلى : ٢٦/٩

(٤٠) زوائد ابن ماجه ، انظر : سنن ابن ماجه : ٧٣٠/٢

(٤١) ١٨٩/٢

(٤٢) المغني : ٥٥٨/٥ ، ونيل الاوطار : ٣٢٤/٥

من علم القرآن على انه لله وان يأخذ من المتعلم ما يدفعه اليه بغير سؤال واستشراف نفس فلا بأس به .

(ب) وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه الا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير اتخاذ الاجر على تعليمه .

(ج) وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو أخص من محل النزاع لان المنع من التآكل بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه .

(د) وأما حديث عثمان بن أبي العاص في الاذان فلا يقاس عليه تعليم القرآن ، لانه قياس معارض للاحاديث الصحيحة ، بل نجعل حديث الاذان أصلا يقاس عليه ما يشبهه واحاديث تعليم القرآن أصلا نقيس عليه ما يشبهه .

وأما ما احتجوا به من جهة المعنى والقياس فيجيب عنه بما يلي :

(١) أما أن القربة متى حصلت وقعت عن عملها . . . فقد استشكله صاحب تكملة فتح القدير (٤٣) ، لان المعتمد في المذهب الحنفي أن الحج يقع عن المحجوج عنه رأسا (٤٤) فكيف يقال هنا القربة تقع عن فاعلها ؟ ولذا فليس للحنفية أن يحتجوا بهذا ، وكذلك الحنابلة لان الحج عندهم أيضا يقع عن المحجوج عنه حتى قالوا لو برىء — يعني المعضوب — لا يلزمه اعادة الحج (٤٥) .

(٢) وأما القياس على الصلاة والصوم فقياس مع الفارق للاتفاق على عدم صحة النيابة فيهما عن الحي ، ولعدم تعدى نفعهما لغير فاعلهما ان كان حيا — وأما الصوم والصلاة عن الميت فتقدم الكلام فيهما — وتعلم القرآن يتعدى نفعه للغير .

(٣) قولهم : الواجبات تفعل لوجوبها صحيح ، لكنه فيما هو فرض عين ظاهر ، والخلاف فيما هو من فروض الكفاية فان القائم به لم يتعين الوجوب عليه وانتدابه له يسقط المطالبة عنه وعن غيره .

(٤) وأما أن الاجر ينافي الاخلاص فغير مسلم والاحاديث التي وردت في أخذ العوض تردده . ثم ان الاخلاص أمر باطني لا تعلق به الاحكام الشرعية .

(٥) وأما أن التبليغ واجب فصحيح ، لكن على الكفاية ، وأخذ العوض يشجع على كثرة المبلفين .

(٤٣) تكملة فتح القدير : ٩٨/٩

(٤٤) انظر : الهداية وفتح القدير : ١٤٤/٢ — ١٤٥

(٤٥) المغني : ٢٢٨/٣

وهذه الحجج قابلة للاخذ والرد لكن المرجع الذي يجب التعويل عليه ما ثبت بالسنة الصحيحة .

(ب) مناقشة ما استدل به المجيزون :

لا خلاف في صحة الاحاديث التي استدل بها المجيزون لاخذ الاجر على تعليم القرآن . لكن نوقش الاستدلال بهذه الاحاديث بما يلي (٤٦) :

(١) قيل : ان المراد بالاجر في الاحاديث الثواب ، وهذا يرده ما في القصة من أنهم اخذوا قطيعا من الغنم وأن النبي ﷺ طلب أن يضربوا له معهم سهما .

(٢) وقيل : ان الاحاديث منسوخة ، وهذا مردود لان النسخ لا يثبت بالاحتمال والاحاديث التي يدعى أنها ناسخة ضعيفة لا تقوى على معارضة هذه الاحاديث فضلا عن أن تنسخها ، ثم هي حكم في مسائل وقعت قد يكون في ظروفها ما هو سبب المتع من أخذ العوض فيجب تأويلها لتوافق الاحاديث الصحيحة .

(٣) واما حديث زوجتكما بما معك من القرآن فأجيب عنه بالاجوبة التالية (٤٧) :

الاول : أن النبي ﷺ زوجته أياها بغير صداق أكراما له لانه يحفظ ما ذكر من السور ، لا انه جعل التعليم صداقا .

وهذا مردود برواية مسلم : (زوجتكما تعلمها من القرآن) (٤٨) ورواية أبي داود : (علمها عشرين آية وهي امرأتك) (٤٩) .

الثاني : ان هذا مختص بتلك المرأة وذلك الرجل ، ودليل هذه الخصوصية ما أخرجه سعيد بن منصور : أخبرنا أبو معاوية وأخبرنا أبو عرفة الفاشي عن أبي النعمان الأزدي أن النبي ﷺ زوج امرأة على سورة من القرآن ثم قال : لا يكون لاحد بعدك مهرا (٥٠) .

وهذا الحديث قال عنه ابن حزم (٥١) : خبر موضوع فيه ثلاثة عيوب :

(٤٦) نيل الاوطار : ٣٢٦/٥

(٤٧) المرجع السابق : ٣٢٥/٥ ، والمغني : ٥٥٧/٥

(٤٨) صحيح مسلم : ١٠٤٠/٣

(٤٩) سنن أبي داود : ٤٨٧/١

(٥٠) المحلى : ١٠٦/١١

(٥١) المحلى : ١٠٦/١١

اولها : انه مرسل ولا حجة في مرسل ، اذ رواه شعبة عن ايوب .

الثاني : ان ابا عرفة الفاشي مجهول لا يدري احد من هو .

الثالث : ان ابا النعمان الازدي مجهول ايضا لا يعرفه احد .

الجواب الثالث : ان النبي ﷺ لم يسم لها ولم يعطها صداقا ، وأوصى لها عند موته ، ويؤيده ، ما أخرجه أبو داود من حديث عقبة بن عامر : (أنه ﷺ زوج رجلا امرأة ولم يفرض لها مهورا ولم يعطها شيئا فأوصى لها عند موته بسهمه من خير فباعته بمائة ألف) .

هذا ما ذكره الشوكاني في نيل الاوطار بحروفه (٥٢) . ومنه يفهم ان الذي أوصى لها هو النبي ﷺ وأنه أوصى لها بسهمه في خير .

لكن الذي ذكره ابن حزم في هذا الموضوع : (ان النبي ﷺ زوج رجلا امرأة برضاها فدخل بها الرجل ولم يفرض لها صداقا ، ولم يعطها شيئا ، وكان ممن شهد الحديبية وكان من شهدها له سهم بخير فحضرتة الوفاة فقال : ان رسول الله ﷺ زوجني فلانة ولم افرض لها صداقا ، ولم اعطها شيئا ولكني اشهدكم اني اعطيتها من صداقها سهمي بخير ، قال فأخذته فباعته بمائة ألف (٥٣) .

وهذا يدل على ان الذي أوصى لها هو زوجها وليس رسول الله ﷺ ، والذي فرض لها سهم زوجها لا سهم رسول الله ﷺ .

وليس في هذا الحديث دليل على ان التي زوجها بلا مهر هي التي زوجها على ما مع زوجها من القرآن فالزواج بلا مهر ذكره الله تعالى في كتابه فقال عز وجل : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تسموهن او تفرضوا لهن فريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) (٥٤) .

وجاء ذكره في السنة : فقد قضى رسول الله ﷺ لبروع ابنة واشق بمهر المثل وكان قد مات عنها زوجها ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا (٥٥) .

(٥٢) نيل الاوطار : ٣٢٥/٥

(٥٣) أبو داود : ٤٨٨/١

(٥٤) سورة البقرة - ٢٣٦

(٥٥) رواه أبو داود : ٤٨٧/١ والترمذي : ٤٥٠/٣ رقم : ١١٤٥

وعن عائشة قالت : امرني رسول الله ﷺ أن ادخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا (٥٦) رواه أبو داود وابن ماجه .

وبهذه المناقشة يتبين سلامة الاحتجاج بهذا الحديث .

وقد أراد الشوكاني أن يجمع بين حديث : (أن خير ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله) وبين الأحاديث التي منعت من أخذ العوض على تعليم القرآن فقال : أن الأجر يشمل الأجر على الرقية ، والتلاوة ، والتعليم ، ويخص أخذها على التعليم بالأحاديث المقدمة — أي التي تمنع — ويجوز ما عداها ، وهذا أظهر وجوه الجمع فينبغي المصير إليه .

أقول : وهذا غير مسلم لأن حديث تزويج المرأة على تعليمها القرآن شاهد على جواز المعارضة على تعليم القرآن ، فهذا الحديث يمنع الجمع الذي أراده الشوكاني — رحمه الله — .

وبهذا يتبين أن ما استدل به المانعون لا يتوى على معارضة ما استدل به المجيزون . وهذا يقتضي ترجيح القول بجواز أخذ الأجر على تعليم القرآن وتأويل الأحاديث التي وردت في المنع .

نتيجة :

بعد مناقشة الأدلة الواردة في الموضوع يتبين مايلي :

- (١) صحة الأحاديث الواردة في جواز العوض على تعليم القرآن .
- (٢) صحة الحديث الوارد في النهي عن اتخاذ مؤذن يأخذ أجرا على الاذان .

أما الاستئجار على العبادة التي تصح فيها النيابة فلم يرد فيها نص ، فهل تلحق بتعليم القرآن ؟ أم بالاذان ؟

يبدو لي أن هذه المسألة أشبه بتعليم القرآن منها بالاذان ، لأن الفائدة فيها تحصل لشخص معين بينما الاذان نفعه عام لكل من سمع ، ولذا قال الشافعية ان تعليم القرآن والعلم اذا كان عاما غير محصور بشخص أو جماعة لا يجوز أخذ الأجر عليه لأنه كالجهاد في أنه مفروض على الكفاية ثابت على الشيوع (٥٧) .

(٥٦) سنن أبي داود : ٤٩١/١ وسنن ابن ماجه : ٦٤١/١

(٥٧) الروضة : ١٨٨/٥

وتزید هذه المسألة على مسألة تطعيم القرآن ، في أنها غير واجبة على النائب لا على سبيل الكفاية ولا على سبيل التعيين .

ولهذا يبدو لي أيضا رجحان القول بجواز الاستئجار على ما تصح فيه النيابة من العبادات . والله تعالى أعلم .

إذا ثبت هذا فإن الإجارة تجوز في الحج عن المعصوب والميت سواء الصح الواجب والنافلة . وفي الصيام عن الميت في الصوم الواجب بالفرض أو النذر .

ومسألة الاستئجار للحج يكاد يكون الخلاف فيها نظريا لأن الذين أجازوا المعاوضة على الحج جعلوه نوعين :

(١) أن يحج بمال المحجوج عنه كأن يقول : حج عني أو عن فلان وعليّ جميع نفقات حجك لا على سبيل الإيجار (٥٨) ويسمونها المالكية إجارة بلاغ (٥٩) وإذا قالوا : عليه أن يرد ما زاد من النفقة (٦٠) .

(٢) أن يحج بمقابل شيء معلوم سواء زاد عن مقدار النفقة أم لا (٦١) ويسمونها المالكية إجارة الضمان (٦٢) .

والذين منعوا الإجارة قالوا : يحج عن المعصوب والميت بمالههما ، وجعلوا ذلك على وجهين (٦٣) :

(١) أن يحج عنه بماله بدون تحديد مقدار للنفقة ويكون في الاتفاق وكلا عن صاحب المال — المحجوج عنه — وعليه أن يرد ما زاد من النفقة ، وهذا عين النوع الأول المتقدم .

(٢) أن يعطي النائب مبلغا من المال ثم يقول : حج به عني ، ووكلتك أن تهب ما زاد لنفسك وتقبضه لنفسك ، هذا أن كان معضويا ، أو يقول جعلت ما زاد لك وصية أن كان أوصى بذلك في مرض الموت .

ولا يخفى أيضا أن الخلاف بين هذا وبين النوع الثاني المتقدم خلاف في التسمية، وأن الحاصل فيهما واحد .

(٥٨) الروضة : ١٨/٣ وحاشية الشرقاوي : ٥١٩/١

(٥٩) الشرح الكبير : ١٤/٢

(٦٠) الشرح الكبير : ١٤/٢ ، والمغني : ٢٣٢/٣

(٦١) المجموع : ١٠٢/٧ وحاشية الشرقاوي : ٥١٩/١

(٦٢) الشرح الكبير : ١١/٢ ، والمغني : ٢٣٢/٣

(٦٣) فتح القدير : ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ، وانظر المغني : ٢٣١/٣ ، ٢٣٢

الفصل الرابع

فيمت مات وفي نمته شيء من العبادات

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الاول : هل يجب أن يخرج من التركة
ما تقضي به العباداة الفائتة ؟

المبحث الثاني : ترتيب ما تقضى به العباداة بين
الحقوق المتعلقة بالتركة .

المبحث الثالث : في حكم الوصية بالقربات
والتبرع بها وهل يصل ثوابها
للموصي والمتبرع عنه .

توطئة

رأينا في البحوث السابقة أن العبادات يمكن تقسيمها الى أقسام متعددة باعتبارات متعددة :

فمنها المؤقت ، ومنها غير المؤقت .

ومنها المالي ، ومنها البدني ، ومنها ما هو مالي بدني .

ومنها ما تصح فيه النيابة ، ومنها ما لا تصح فيه النيابة .

وإذا مات الانسان تبين فوات العبادات غير المؤقتة التي لم يؤديها ، كالكفارات ، والنذور ، والزكاة ، إذ لم يبق وقت يتوقع فيه الاداء .

وتحقق العجز عن كل العبادات فجازت النيابة في بعض ما لم تكن تجوز فيه اثناء الحياة .

وحضر أصحاب الديون يستوفون ديونهم .

وانتظر الورثة حصصهم بعد أن جفت دموع الحزن .

وتطالع أصحاب الوصايا ، فقد حان وقت الوفاء .

والى جانب هذا في العالم الآخر ، الميت يقرع سن الندم على ما فرط في جنسب الله ويتلهف كالفریق المتفوت لعل احدا يؤدي عنه حقا من الحقوق التي في عنقه فيخفف من احواله ، وهو يقول : (رب ارجعون ، لعلی اعمل صالحا فيما تركت) فيأتيه الجواب الحاسم : (كلا ، انها كلمة هو قائلها ومن ورائهم برزخ الى يوم يبعثون) (١) ويقول : (رب لولا اخرجتني الى اجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) (٢) ولكن هيهات (ولن يؤخر الله نفسا اذا جاء اجلها والله خبير بما تعملون) (٣) .

(١) سورة المؤمنون - ٩٩ / ١٠٠

(٢) سورة المنافقون - ١٠

(٣) سورة المنافقون - ١١

وشريعة الله لم تهمل الانسان بعد ان واره التراب ، وتخلّى عنه الاحباب ،
وانقطعت به الاسباب ، ففتحت له بالوصية باب التدارك لمافات ، وكلفت الورثة
بإبراء ذمته من تركته قبل ان يتخطفوها .

قال رسول الله ﷺ : (ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم
زيادة في حسناتكم ليجعلها زيادة في أعمالكم) (٤) .

وفي هذا الفصل نبين كيف يمكن ان يتدارك الورثة — أو الاوصياء — ما فرط
فيه الميت ، وهل بإمكانهم ان يساعدوه وان يخففوا من أثقاله فيجزوه باحسانه
احسانا . ونشاول الحديث عن هذا في ثلاثة مباحث .

(٤) رواه الدارقطني : ١٥٠/٤

المبحث الأول

هل يجب أن يخرج من التركة ما تقضى
به العبادة الفائتة

تبين لنا في الأبحاث السابقة أن العبادات التي يمكن أن تقضى من التركة هي :

- (١) العبادات المالية ، وهي : الزكاة ، والكفارات ، والنذور .
- (٢) الحج وذلك بأن يوفد من التركة من يحج عن الميت .
- (٣) الصيام ، وذلك بأن يستأجر من التركة من يصوم عن الميت .
- (٤) الصلاة وذلك بأن يطعم عن كل صلاة فاتته .

ويعبر عن هذا كله : بحقوق الله تعالى .

ثم إن الميت قد يوصي بأن يخرج من التركة ما تقضى به هذه الحقوق وقد لا يوصي فإذا أوصى فهل تطبق على وصيته بها أحكام الوصية العامة ؟

وإذا لم يوص هل يجب أن يخرج من التركة ما تقضى به هذه الحقوق ؟
اختلف الفقهاء في هذا . وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم :

١ — ذهب الشافعية(٥) والحنابلة(٦) الى وجوب قضاء حقوق الله من التركة سواء أوصى بها الميت أم لا ، وهذا مذهب الجمهور(٧) واليه ذهب ابن حزم(٨) .

لكن يجب على الميت أن يوصي بقضائها كيلا تضيع ، خاصة إذا كان لا يعلم بها أحد .

(٥) المجموع : ٨٩/٧ والروضة : ٢٥/١١ ومغني المحتاج : ٣/٣ وشرح المنهاج للمحلى : ١٧٣/٣

(٦) كشاف القناع : ٣٥١/٤ ، والمغني والشرح الكبير : ٥٦١/٦ .

(٧) فتح الباري : ٥٨٥/١١ .

(٨) المحلى : ١١٥/٦ — ١١٧ ، ٤٨/٧ ومابعدها ، ٦٣٥/٨ ، ٣٦٤/١٠ ، ٤٦٤

٢ — وذهب الحنفية (٩) الى أن حقوق الله تسقط بالموت فلا تقضى من التركة إلا اذا أوصى بها الميت ، فان أوصى كانت من الثلث ، لكن لو لم يوص وتبرع الولي بذاتها جاز ، وقالوا أيضا : يجب الإيصاء باخراج الزكاة والكفارة ومعدية الصيام والصلاة التي فرط فيها (١٠) .

٣ — أما المالكية : ففرقوا بين الحج والعبادات المالية الأخرى — كالزكاة والكفارات — فقالوا : لا يحج عنه إلا اذا أوصى ويكون عندئذ من الثلث ، وأما حقوق الله المالية فان ثبت عدم إخراجها وجب إخراجها من رأس المال ، وإن لم يثبت : أخرجت من الثلث إن أوصى بها ، ولا تخرج إن لم يوص .

ومن وجوه ثبوت هذه الحقوق أن يشهد أثناء صحته أنه لم يخرجها (١١) .

وسبب التفرقة بين الحج وغيره أن النيابة في الحج لا تصح عندهم ولا تبرأ بها ذمة المحجوج عنه ، لكن له ثواب النفقة والدعاء فصار كما لو أوصى باعطاء فلان ما يحج به (١٢) .

الإدلة :

(١) استدلال الحنفية لمذهبهم بما يلي (١٣) :

١ — أن الركن في العبادات نية المكلف وفعله وقد فاتا بموته فلا يتصور بقاء الواجب بعد الموت .

٢ — أن الدنيا دار تكليف ، والآخرة دار الجزاء ، والعبادة لا بدغيها من الاختيار فهي ليست جبرية ، ولذا لا يتصور بقاء الواجب بعد الموت ، لأن الآخرة ليست بدار ابتلاء حتى يلزمه الفعل فيها ، ولا العبادة جبرية حتى يجتزأ بفعل غيره من غير اختياره فلم يبق بعد الموت إلا ثواب العبادة أو اثم تركها .

أما اذا أوصى فقد حصل اختيار الطاعة وقام فعل الورثة مقام فعله .

(٩) حاشية ابن عابدين : ٤٢٤/٢ — ٤٢٥ ، وتبيين الحقائق : ٢٣٠/٦

(١٠) حاشية ابن عابدين : ٦٥٢/٦

(١١) حاشية الدسوقي : ٤٤١/٤ — ٤٤٢ ، ٥٨ ، وأطلق ابن رشد في بداية المجتهد عدم إخراج

الزكاة من التركة إلا بوصية فيحمل إطلاقه على هذا التفصيل لأن عدم الأشهاد هو

الغالب وابن رشد لا يقتبع الفرعيات . انظر بداية المجتهد ٣٠٨/٢

(١٢) حاشية الدسوقي : ٢١/٢

(١٣) تبين الحقائق : ٢٣٠/٦ ، وفتح القدير : ٣٥٨/٢ — ٣٥٩

٣ — وفرقوا بين دين الله ، ودين العباد ، بأن الفعل في دين العباد ليس مقصودا ولا تشترط فيه النية بدليل أن صاحب الدين لو ظفر بجنس حقه أخذه ويجتزأ بذلك ، ودين الله ليس كذلك كما تقدم .

٤ — احتجوا بقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (١٤) ، ووجه الدلالة أن الله تعالى جعل استحقاق الورثة المتركبة بعد الوصية والدين ، والمراد بالدين هنا دين العباد لأنه هو الذي يفهم من لفظ (الدين) إلا إذا قيدت بكونه لله تعالى ، ففهم من ذلك أنه إذا لم يوص ولم يكن عليه دين لآدمي استحق الوارث جميع المتركبة (١٥) .

٥ — استدلوا بحديث سعد بن عباد أنه قال : (أتصدق بمالي) وفي لفظ (أوصي بمالي) ؟ فقال له النبي ﷺ : (الثلث والثلث كثير) (١٦) ووجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم يستثن الحج ولا الزكاة ونحوها من حقوق الله ومنع الصدقة والوصية إلا بثلاث المال فثبت بذلك أنه إذا أوصى بهذه الحقوق كانت من الثلث .

٦ — واستدلوا بحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : (أن الله تعالى جعل لكم ثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم) (١٧) . ومثله حديث ابن عمر : أن النبي ﷺ قال حاكيا عن الله تعالى : (جعلت لك نصيبا من مالك حين أخذت بكظمك) (١٨) . ووجه الدلالة فيهما أن الله تعالى أعطى العبد في نهاية أجله ثلث ماله فقط يتقرب به إلى الله تعالى ، والزكاة والنذور والكفارات إنما هي قرب فتكون من الثلث فقط ، وبعبارة أخرى : أن الإنسان ليس له أن يتقرب عند موته إلا بثلاث ماله ، والزكاة والنذور . . . الخ قرب فتكون محسوبة من الثلث .

(ب) وأما المالكية :

فقد سبق بيان دليلهم في منع النيابة في الحج ومناقشته :

(١٤) سورة النساء - ١١

(١٥) أحكام القرآن للجصاص : ٣١/٣

(١٦) البخاري : ١٠٣/٢ ، ومسلم : ١٢٥٠/٣

(١٧) رواه الدارقطني : ١٥٠/٤ بلفظ قريب .

(١٨) رواه الدارقطني : ١٤٩/٤ - والمأظم : هو مخرج النفس من الخلق .

وأما أن حقوق الله المالية إذا لم تثبت لم تخرج إلا بالوصية من الثالث فقد استدلووا عليه بما يلي (١٩) :

١ - إذا سألنا بين حقوق الله وحقوق العباد وجعلناهما من رأس المال ، ولو لم يوص بهما ، فقد يؤدي ذلك الى استغراق جميع التركة وعندها يبقى الورثة فقراء لا شيء لهم ، وإقرار الميت في المرض بحقوق الله التي تستوعب التركة يجعله متهما بأنه قصد الأضرار بالورثة ولم يقصد الصدقة فهو قد أضر بصدقته إذ لم تكن خالصة لله ، وأضر بورثته إذ تركهم فقراء ، وهذا كله قصد باطل ، وكل من قصد باطلا في الشريعة نقض عليه قصده سواء تحقق ذلك منه أو اتهم به ، وهو على الأقل متهم هنا بالأضرار بالورثة ، والافهما معنى أن يؤخر هذه الحقوق الى ما بعد الموت وقد كان يقدر على إخراجها ولو في حالة الاحتضار .

(ج) وأما الشافعية والحنابلة والظاهرية ومن وافقهم فاستدلوا بما يلي (٢٠) :

١ - قول الله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (٢١) .
ووجه الدلالة أن الله تعالى لم يأذن بتوزيع التركة بين الورثة إلا بعد تنفيذ الوصية ووفاء الدين ، وكلمة (دين) عامة تشمل كل أنواع الديون ، ومنها حقوق الله تعالى المالية ، أو التي تقضى بالمال ، فقد سماها النبي ﷺ دينا كما سيأتي في الأحاديث التالية :

٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال ان امي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ فقال : لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها ؟ قال : نعم ، قال فدين الله أحق أن يقضى (٢٢) . وفي رواية : (فاقضوا الله فهو أحق بالوفاء) (٢٣) ،

(١٩) أحكام القرآن لابن العربي : ٣٤٤/١ ، وتفسير القرطبي : ٧٤/٥ ، وبداية المجتهد : ٣٠٨/٢

(٢٠) أحكام القرآن لآل كيا الهراسي : ١٨٥/٢ ، وفتح الباري : ٥٨٥/١١ ، وشرح مسلم للنووي : ٩٨/٩ ، والمجموع : ٨٨/٧ ، وكشاف القناع : ٣٥١/٤ ، والمغني والشرح الكبير : ٥٦١/٦ والمحلى : ١١٥/٦ - ١١٧ ، ٤١٣ ، ٤٨/٧ وما بعدها ، ٦٣٥/٨ ، ٣١٤/١٠

(٢١) سورة النساء - ١١

(٢٢) رواه البخاري : ٤٦/٣

(٢٣) البخاري : ٢٣/٣

ووجه الدلالة أن النبي ﷺ أمره بالقضاء مع أن السائل لم يذكر وصية وجعل دين الله أولى من دين العباد بالوفاء ، ومعلوم أن وفاء دين العباد واجب وإن لم يوص الميت بذلك .

٣ - وعن ابن عباس أيضا أن امرأة نذرت أن تحج فماتت فأتى أخوها النبي ﷺ ، فسأله عن ذلك فقال رسول الله ﷺ : أرايت لو كان عليها دين أكنت قاضيه ؟ قال : نعم ، قال : فاقض الله فهو أحق بالقضاء (٢٤) ووجه الدلالة فيه كالسابق .

٤ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة أتته فقالت : إن أمي ماتت وعليها حجة أفأحج عنها فقال ابن عباس هل كان على أمك دين قالت : نعم ، قال : فما صنعت ؟ قالت قضيتها عنها . قال ابن عباس ، فإله خير غرمائك حجي عن أمك (٢٥) .

٥ - وروي مثله عن سعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير ، والضحاك (٢٦) .

٦ - واحتجوا من حيث المعنى : بأن الزكاة خاصة ، أما أن تكون واجبة في ذمة المكلف أو في ماله ، فإن كانت في عين المال فالمستحقون شركاء في المال والموت لا يسقط حقهم ، وإن كانت في الذمة فالموت لا يسقط ما في الذمة أيضا .

٧ - واحتج ابن حزم بأسلوبه الخاص فقال : فأى قول أقبح من قول من قال لو أهرق خمر اليهودي أو النصراني ومات قضي دين الخمر من رأس ماله أوصى به أو لم يوص ولا يقضى دين الله تعالى في الحج إلا أن يوصى به فيكون من الثلاث (٢٧) .

مناقشة الأدلة :

(١) أما ما استدل به الحنفية ففيه ما يلي :

١ - أما أن ركن العبادة النية وقد فانت ، فقد استشكله ابن عابدين ، لأن الحنفية قالوا : لو تبرع عنه الوارث جاز فكيف يجوز عنه ولم ينو ؟ (٢٨) فهذا هم لم يشترطوا النية أن تبرع الوارث فكيف يكون عدم إمكان النية - نية الميت - مانعا من وجوب الزكاة .

(٢٤) رواه البخاري : ١٧٧/٨ ، وأحمد في المسند : ٢٤٠/١

(٢٥) ، ٢٦ ، ٢٧) المحلى : ٥٠/٧

(٢٨) حاشية ابن عابدين : ٧٦٠/٦

ثم ان الممتنع عن اداء الزكاة تؤخذ رغما عنه باجماع المسلمين - كما تقدم - ، ولو بحد السيف ، هكذا فعل أبو بكر رضي الله عنه ووافقته الصحابة رضي الله عنهم وبذلوا دماءهم وأصابهم ما أصابهم لاقامة هذه الفريضة ، ومن انتزعت منه بالقوة اين نية التقرب الى الله فيها اخذ منه ، ومع ذلك فهو زكاة ، فان قيل يكتفي بنية الامام ، قلنا : وهنا يكتفي بنية الولي أو الوارث أو القاضي أو الوصي .

٢ - واما أن العبادات ليست جبرية ، فيجاب عنه بالجواب المتقدم ، واما أن الميت صار في دار الجزاء ... الخ فهذا يعرف بالسمع من طريق المعصوم صلعم ، وقد ابلغنا بصريح العبارة ان ذلك ينفع الميت ويجزي عنه ولم يعلق ذلك على الوصية فلم يبق لنا رأي ولا كلام بعد كلامه عليه الصلاة والسلام .

٣ - واما أن الفعل في اداء الحقوق مقصود ... فان كان المراد أن الشارع يريد أن يباشر هذا الفعل عين المكلف كما يريد منه مباشرة الصلاة مثلا . فهذا يقتضي عدم صحة الوكالة في اخراجها وتوزيعها . وهو يخالف ما تقدم من اتفاق الفقهاء على جواز النيابة في اخراج الزكاة وتوزيعها .

وان كان المراد أن الشارع يقصد اخراج الفعل الى حيز الوجود فلا فرق بين أن يوجد في حياته أو بعد موته .

وان كان المراد أنه لا بد من اخراجها مع النية ، فقد تقدم الجواب . واما أن المستحق لا يأخذ الزكاة اذا ظفر بجنس حقه فقير مسلم ، لأن ولي الامر يأخذ من الممتنع جنس الحق رغما عنه اذا امتنع .

٤ - واما احتجاجهم بقبول الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) (٢٩) فقد اجاب عنه الكيا الهراسي : بأن الاختلاف في المضاف اليه لا في المضاف (٣٠) . وقد ذكرت الآية كلمة دين ، وليس صرفها الى دين العباد بأولى من صرفها الى دين الله (٣١) .

ثم أن اطلاق النبي ﷺ : لفظ (الدين) على حق الله يحسم الموضوع فهو دليل على أنه دين : لغة وشرعا فكانت الآية شاملة للنوعين .

(٢٩) سورة النساء - ١١

(٣٠) يعني : دين الله ، دين العباد .

(٣١) احكام القرآن : ١٨٥/٢

٥ — وأما استدلالهم بحديث سعد فلا دليل على أن سعدا كان قد فاته حج وصوم وزكاة ، وكان عليه نذر وكفارة لم يوف بهما فأدرجها كلها رسول الله ﷺ في الثلث ومنع الزيادة عليه ، بل إذا قرأ الحديث خالي الذهن يفهم منه أن هذه الوصية زيادة في البر لا أداء لواجب .

٦ — وأما حديث أبي هريرة فهو يجعل الوصية زيادة في البر فما المزيد عليه ؟ لا شك أنه الواجبات ، فدل هذا الحديث على أن للميت أن يتصرف في حدود الثلث زيادة ونائلة عن الواجب ، وأما الواجب فلا بد من استيفائه في الحياة أو بعد الممات من التركة .

(ب) وأما ما استدل به المالكية ففيه ما يلي :

١ — لقد بنوا حكمهم على مجرد الظن ، وخطأ الظن أكثر من صوابه ، والحالة التي افترضوها — وهي تهريب التركة باسم الحقوق — نادرة ، والحكم للغالب لا للنادر وفوق كل هذا فهو حكم يخالف صريح النص .

٢ — احتمال تهريب التركة وارد في الاقرار بحقوق الناس ، ومع ذلك جازوا اقرار المريض بأزيد من الثلث إلا إذا وجدت التهمة (٣٢) فهلا جعلوا اقراره بحقوق الله كذلك .

٣ — أن الاحتضار حال يتوب فيها العاصي ويكون فيها الإنسان ابعد ما يكون عن مكر الدنيا وخداع الناس فكيف يهتم بهذه المراوغات . يقول ابن حزم : وإن قالوا لأننا نتهمه قلنا : فهلا اتهمتم الصحيح فهو أحق بالتهمة لا سيما المالكيون الذين يصدقون المريض في دعواه أن فلانا قتله ويبطالون اقراره في ماله (٣٣) .

(ج) وأما ما استدل به الجمهور :

فهو ما بين حديث صحيح السند واضح المعنى يفيد الحكم بلا تكلف ، واثر يستقي مع نبع النبوة حتى كأنه نفس اللفظ النبوي الشريف ، وحجة عقلية توافق ولا تصادم النص ، وكلها تفيد أن حقوق الله تعالى ديون واجبة القضاء ككل الديون بل هي أولى من غيرها بالقضاء . ومعلوم أن الديون تقضى من التركة مهما بلغت وإن لم يوص بقضائها .

لهذا يبدو لي رجحان قول الجمهور بوجوب قضاء حقوق الله تعالى من التركة وإن لم يوص بها والله تعالى أعلم .

(٣٢) حاشية الدسوقي : ٣٩٧/٣

(٣٣) المحلى : ١١٧/٦

المبحث الثاني

ترتيب ما تقضى به العبادة بين الحقوق المتعلقة بالتركة

الحقوق المتعلقة بالتركة هي :

- (١) تجهيز الميت : ويشمل مؤنة غسله وتكفينه ودفنه .
- (٢) حقوق الله تعالى : ومنها ما تقضى به العبادات .
- (٣) حقوق العباد .
- (٤) الوصية .
- (٥) حقوق الورثة .

وقد اختلف الفقهاء في ترتيب استيفاء هذه الحقوق من التركة ، والامر لا يبدو مشكلا اذا كانت التركة تتسع لهذه الحقوق كلها لكنها قد لا تتسع الا لبعضها او لواحدة منها فما الذي يقدم ؟

لقد اتفقوا (٣٤) على تأخير حق الورثة عن كل الحقوق ، لان الله تعالى بين انصاء الورثة ونص على أنهم لا يستحقونها الا بعد اخراج الديون والوصايا قال الله تعالى بعد بيان نصيب الآباء والابناء : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (٣٥)

وقال عز وجل بعد بيان نصيب الازواج من تركة زوجاتهم (من بعد وصية يوصين بها أو دين) (٣٦) .

وقال تبارك وتعالى بعد بيان نصيب الزوجات من أزواجهن (من بعد وصية يوصون بها أو دين) (٣٧) .

وقال بعد بيان نصيب الاخوان والاخوات (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (٣٨) .

(٣٤) يعرف هذا الاتفاق من تفصيل الاحكام بعد قليل .

(٣٥) سورة النساء - ١١

(٣٦) ، ٣٧ ، ٣٨ سورة النساء - ١٢

واتفقوا(٣٩) على تأخير الوصية عن الدين وإن كانت في الآية مقدمة عليه في الذكر ، وذلك لحديث علي كرم الله وجهه : قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية .

وأما أن الوصية مقدمة على الدين في الذكر فهذا لا يعني أنها مقدمة عليه في الإخراج ، وقد ذكر العلماء أن من الحكمة في تقديم ذكر الوصية في الآية ما يلي (٤١) :

١ - أنها لما أشبهت الميراث في كونها بلا عوض كان في إخراجها مشقة على الوارث فقدمت حثا على إخراجها ، قال الزمخشري(٤٢) : ولذلك جيء بكلمة (أو) للتسوية ، أي فيستويان في الاهتمام وعدم التضييع وإن كان مقدما عليها .

٢ - وقال ابن عطية : الوصية غالبا لضعاف ، فقوى جانبها بالتقديم فـ في الذكر .

٣ - أن تقديمها مشعر بالاهتمام بها وأنها إن لم ترد على الدين فلا تنقص عنه(٤٣) .

أما بقية الحقوق فاختلفت في ترتيبها - وفيما يلي بيان آراء الفقهاء في ذلك :

(أ) ذهب الحنفية الى ترتيبها كالتالي(٤٤) :

١ - حقوق العباد المتعلقة بأعيان التركة : كالدين الذي فيه رهن والمبيع المحبوس بالثمن(٤٥) ووجه تقديمها أنها متعلقة بالمسأل قبل صيرورته ميراثا .

٢ - تجهيز الميت .

٣ - ديون العباد .

(٣٩) انظر الهامش رقم (٣٤) .

(٤٠) رواه ابن حجة : ٩٠٦/٢ .

(٤١) كشف القناع : ٣٥١/٤ واحكام القرآن لابن العربي : ٣٤٣/١ .

(٤٢) الكشف :

(٤٣) حاشية ابن عابدين : ٧٦١/٦ .

(٤٤) تبين الحقائق : ٢٢٩/٦ وحاشية ابن عابدين : ٧٥٧/٦ .

(٤٥) المبيع يصير ملكا للمشتري بعد نفاذ العقد لكن للبائع حبسه والامتناع عن تسليمه حتى

يقبض اثنان ان كان الثمن حالا . انظر شرح المجلة لعلي حيدر : ٢٢٥/١ .

٤ — الوصية ومنها حقوق الله تعالى ان أوصى الميت باخراجها وتخرج من ثلث التركة بعدما تقدم من الحقوق .

٥ — الميراث .

(ب) وذهب المالكية الى ترتيبها كالتالي (٤٦) :

١ — الحقوق المتعلقة بأعيان التركة كالمرهون في دين (وزكاة الحرث ،
والماشية) (٤٧) .

٢ — مؤنة تجهيز الميت .

٣ — ديون الأدميين .

٤ — ديون الله تعالى الثابتة بالاشهاد وغيره وهذا كله من رأس المال .

٥ — الوصية ومنها حقوق الله تعالى التي لم يشهد عليها وانما أوصى بها فقط .

٦ — الميراث .

(ج) وأما الشافعية فالحقوق مرتبة عندهم كالتالي (٤٨) :

١ — الحق المتعلق بعين التركة كالرهن والزكاة .

٢ — مؤنة تجهيز الميت .

٣ — ديون الله تعالى المرسلة ، أي المتعلقة بالذمة كبذل الحج والكفارات

٤ — ديون العباد المرسلة .

٥ — الوصايا .

٦ — الميراث .

(د) وأما الحنابلة فهي عندهم كالتالي (٤٩) :

(٤٦) بلغة السالك لأقرب المسالك : ٤٧٨/٢ وحاشية الدسوقي : ٤٥٨/٤

(٤٨) حاشية البقري على شرح الرحبية ص - ٩ وحاشية قليوبي وعجيرة : ١٢٥/٢ ومغني

(٤٨) حاشية البقري على شرح الرحبية ص - ٩ وحاشية قليوبي وعميرة : ١٣٥/٣ ومغني

المحتاج : ٤/٣

(٤٩) كشف القناع : ٤٠٣/٤

١ - تجهيز الميت .

٢ - الحقوق المتعلقة باعيان التركة .

٣ - الديون المرسلة سواء اكانت لله أم للأدميين فان ضاقت التركة
عنهما قسم بينهما بالمحاصصة - أي بنسبة الحصص - وفي المذهب
أقوال بتقديم ديون الله ، وأخرى بتقديم ديون العباد ، ذكرهما
ابن رجب في القواعد (٥٠) ومن هذا القسم الزكاة (٥١) .

٤ - الوصية .

٥ - الميراث .

(هـ) وأما الظاهرية فترتيبها عندهم كما يلي (٥٢) :

١ - ديون الله تعالى كالحج والزكاة والكفارات ونحو ذلك .

٢ - ديون الغرماء .

٣ - تكفين الميت .

٤ - الوصية .

٥ - الميراث .

الإنابة :

يلاحظ من دراسة هذه الآراء ما يلي :

(أ) ان الحنفية والشافعية والمالكية يقدمون الحقوق المتعلقة باعيان
التركة على نفقة تجهيز الميت ، والظاهرية يوافقونهم على ذلك لكنهم لا يخصصونه بهذا
النوع من الديون ، بل يقدمون الدين عامة على نفقة التجهيز وذلك لانهم يرون أن
الرهن يبطل بموت الراهن أو المرتهن (٥٣) .

والشافعية لا يفرقون في هذا بين دين الله ودين العباد .

(٥٠) القواعد : ٤٠٣

(٥١) مطالب أولي النهي : ٥٤٢/٤

(٥٢) المحلى : ٣١٤/١٠

(٥٣) المحلى : ٥٠٢/٨

وأما الحنابلة فيقدمون نفقة التجهيز على كل الحقوق ومثلها هذا النوع من الديون .

فما هي ادلة الجمهور وما هي ادلة الحنابلة ؟

استدل الجمهور لمذهبهم بما يلي (٥٤) :

١ — ان الحق المتعلق بعين التركة سابق على تعلق حق التجهيز ، فيقدم عليه أي ان عين التركة مشغول بذلك الحق فلا يشغل بحق التجهيز الطارئ بعد ذلك (لان المشغول لا يشغل) (٥٥) .

٢ — ان التجهيز يفوت من التركة الى بدل وهو مال من تجب عليه النفقة حال الحياة أو بيت مال المسلمين ، أو أموالهم ، والدين اذا لم يقض من التركة فأت لا الى بدل لان المنفق لا يكلف بقضاء الدين وكذا بيت المال .

٣ — ان تعلق الدين — في هذه المسألة — بذات المرهون ونحوه ، وأما التجهيز فمتعلق بالتركة عامة فيقدم ما تعلق بالذات (٥٦) على ما تعلق بالقيمة .

٤ — استدل ابن حزم بقول الله تعالى : (من بعد وصية يوصي بها أو دين) (٥٧) ووجه الدلالة : أن الله تعالى لم يجعل ميراثا ولا وصية الا بعد أداء الدين فصح أن الدين مقدم على كل شيء ، وأن المال يصير بعد الموت للفرماء فاذا قدم التجهيز على الدين صار كأن الفرماء وحدهم هم الذين تحملوا التجهيز دون سائر المسلمين مع أن التجهيز واجب على من حضر من المسلمين (٥٨) .

وأما الحنابلة فاحتجوا بما يلي (٥٩) :

١ — ان مصعبا وحمزة عندما استشهدا في أحد لم يوجد لكل منهما الا ثوب فكفنا فيه (٦٠) ، ووجه الدلالة أن النبي ﷺ لم يسأل ان كان عليهما دين أم لا ، بل أمر بتكفينهما دون سؤال ، فدل على أن التكفين أولى من غيره .

(٥٤) حاشية ابن عابدين : ٧٥٩/٧ وبدر المتقي : ٧٤٦/٣

(٥٥) الاشباه والنظائر للسيوطي ص ١٦٧

(٥٦) حاشية الدسوقي : ٤٥٧/٤

(٥٧) سورة النساء — ١١

(٥٨) المحلى : ١٨٠/٥ ، ٣١٥/١٠

(٥٩) شرح منتهى الارادات : ١٣٣/١ ومطالب أولي النهي : ٨٦٨/١ والشرح الكبير مع

المغني : ٣٣٨/١

(٦٠) انظر : صحيح مسلم ١٢٥٠/٣

٢ - القياس على المفلس ، فان المفلس اذا حجر عليه تركت له ثيابه التي يلبسها وغيرها مما يلزمه ، كالفراش والغطاء ، وما هو ضروري لاستعماله الشخصي ، فالميت كذلك ، والجامع بينهما أن كلا منهما تعلق حق الفرمان بأعيان ماله ، بعد أن كان متعلقا بذمته فوجب أن لا ينتقل للورثة ولا للدائنين شيء الا ما فضل من حاجته الأصلية والتكفين حاجة أصلية .

والذي يبدو عند التأمل أن الخلاف بين الحنابلة والجمهور في مسألة الكفن نظري لا عملي ، لأنه يدور حول تقديم التكفين على الرهن ، وليس مما جرت بسنه العادة أن يرهن أحد ثيابه ، فاذا كفن بهذه الثياب انتهى الأمر ، أما بقية نفقات التجهيز فان كان هناك جهة تتولى تجهيز من لا مال له فوجهة نظر الجمهور واضحة والا فالامر مشكل .

(ب) ويلاحظ أيضا أن الحنفية والمالكية يقدمون دين العباد على دين الله تعالى ، والشافعية والظاهرية يقدمون دين الله على دين العباد ، والحنابلة يساوون بينهما .

أما الحنفية (٦١) فوجهة نظرهم ما تقدم من أن هذه الحقوق لا يجب اخراجها الا بالإيصاء ، فاذا أوصى بها كانت من ضمن الوصية ، والوصية مؤخرة على الدين باتفاق وكذلك المالكية (٦٢) فيما اشترطوا فيه الإيصاء .

وأما الحنابلة (٦٣) فوجهة نظرهم في التسوية بين الدينين أن ديون الله أما متعلقة بالذمة وأما متعلقة بعين التركة ، أما أن تعلقت بالذمة فهي مساوية لحقوق العباد ، لأن ديونهم متعلقة بالذمة أيضا وتمتاز الزكاة ونحوها بأنها حقوق الله ، وإن كانت متعلقة بعين التركة فذلك كذلك حقوق العباد تتعلق بالموت بأعيان التركة فاستوى الدينان .

وأما الشافعية (٦٤) والظاهرية (٦٥) : فاحتجوا بقول النبي ﷺ : (دين الله أحق بالقضاء) ، وهو نص واضح المعنى والدلالة وليس بعد قول رسول الله صلعم قول ، ولذا يبدو لي رجحان القول بتقديم حقوق الله على حقوق العباد والله أعلم .

(٦١) حاشية ابن عابدين : ٤٢٤/٢ ، تبين الحقائق : ٢٣٠/٦ وفتح القدير ٣٥٨/٢

(٦٢) أحكام القرآن لابن العربي : ٣٤٤/١ ولم يفرق بين الحقوق .

(٦٣) القواعد لابن رجب ص ٤٠٢ والشرح الكبير مع المغني : ٤٦٦/٢

(٦٤) المجموع : ٢٥٠/٦

(٦٥) المحلى : ٣١٤/١٠

المبحث الثالث

في

حكم الوصية بالقربات والتبرع بها وهل يصل ثوابها للموصي والمتبرع عنه ؟

- يعرف الفقهاء الوصية بأنها : تبرع مضاف لما بعد الموت (٦٦) .
- وقد ذهب فقهاء المذاهب الأربعة الى أنها مستحبة (٦٧) .
- وقال ابن حزم : أنها واجبة (٦٨) .
- وقد استدلل الطرفان على مشروعيتها بما يلي (٦٩) .

١ - قول الله تعالى : (كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) (٧٠) .

وقد نزلت بعدها آيات المواريث (٧١) تقسم التركة فلم يعد الامر متروكا للإنسان يقسم تركته كما يشاء ، فكان هذا نسخا لآية الوصية في حق الورثة ، وقد بين ذلك النبي ﷺ فقال : (ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث) (٧٢) .

٢ - قوله تعالى : (من بعد وصية يوصى بها أو دين) (٧٣) فتد اقرر الوصية وجعلها معتبرة عند تقسيم التركة بل قدمها على حصص الورثة .

٣ - قول النبي صلعم : (ما حق امرئ مسلم يبني ليلتين وله شيء يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة عند رأسه) (٧٤) .

(٦٦) التعريفات للجرجاني : ص/١٣١ ، الهداية مع فتح القدير : ٤١٢/١٠ ، حاشية قليوبي

١٥٦/٣ ، حاشية الدسوقي : ٤٢٢/٤

(٦٧) الهداية مع فتح القدير : ٤١٢/١٠ وحاشية قليوبي : ١٥٦/٣ ومغني ذوي الافهام ١٥٥

(٦٨) المحلى : ٤١٧/١٠

(٦٩) تكملة فتح القدير : ٤١٢/١٠ ، والمحلى : ٤١٧/١٠

(٧٠) سورة البقرة / ١٨٠

(٧١) سورة النساء - ١١ والايات التي بعدها .

(٧٢) رواه أبو داود : ١٠٣/٣ والترمذي : ٤٣٢/٤

(٧٣) سورة النساء - ١٢

(٧٤) رواه البخاري : ٢/٤ ومسلم : ١٢٤٩/٣ وأبو داود : ١٠١/٢ والترمذي : ٤٣٢/٤

وليس من غرضنا تحقيق القول في وجوبها أو استحبابها لكن سواء قلنا
بهذا ، أو بذاك ، فإنهما يتفقان في أن فاعلهما يثاب (٧٥) .

وإذا ثبت هذا فإن من أوصى بقربة لتنفيذ بعد موته كان له أجرها وثوابها
وهذا لا أشكال فيه .

لكن من لم يوص إذا تبرع وارثه أو قريبه أو غيرهما بقربة ووهب ثوابها
له هل ينفعه ذلك ؟ اختلف الفقهاء في هذا وفيما يلي بيان آرائهم وأدلتهم :

١ — ذهب الحنفية (٧٦) والحنابلة (٧٧) إلى أن كل قربة فعلها المسلم له أن
يهب ثوابها لمن شاء من أموات المسلمين .

وهذه غير مسألة النيابة ، ففي النيابة يؤدي النائب الواجب عن الميت فيتع
عنه ، ويكتب له الأجر تبعاً لاداء الواجب ، وهنا الأجر لفاعل القربة لكنه
يهب الثواب للميت ، ولذا لا يترتب القول في هذه المسألة على القول في مسألة
النيابة .

٢ — وأما الشافعية (٧٨) والمالكية (٧٩) فقد فرقوا بين ما تصح فيه
النيابة وما لا تصح ، فما تصح فيه النيابة يجوز التبرع به عن الميت وما لا تصح
فيه النيابة لا يصح التبرع به ، ولكن متأخريهم يميلون إلى جواز التبرع
بالكل (٨٠) .

وجدير بالذكر أن دائرة النيابة في العبادات عند الشافعية أوسع منها بكثير
عند المالكية كما تقدم .

الادلة :

(١) استدل الحنفية والحنابلة بما يلي (٨١) :

(٧٥) مذكرات الاصول لاساتذنا الشيخ عبد الغني عبد الخالق للسنة أولى فقه مقارن ص ٢٢

(٧٦) فتح القدير : ١٤٢/٣

(٧٧) المغني : ٥٦٧/٢

(٧٨) حاشية قليوبي وعميرة : ١٧٥/٣ - ١٧٦

(٧٩) حاشية الدسوقي : ١٠/٢ والموافقات : ٢٤٠/٢

(٨٠) حاشية قليوبي وعميرة : ٩٧٥/٣ والاذكار للنووي : ١٥٠ والموافقات للشاطبي : ٢٤١/٢

والفروق للقرافي : ١٩٤/٣ وتهذيب الفروق : ٢٢١/٣

(٨١) فتح القدير : ١٤٢/٣

١ - أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته (رواه البخاري (٨٢) ومسلم (٨٣) .

٢ - عن عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما أنه ﷺ (كان إذا أراد أن يضحى اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين موجواين ، فذبح أحدهما عن أمته ، من شهد لله بالتوحيد وله بالبلاغ ، وذبح الآخر عن محمد وآل محمد) (٨٤) .

ووجه الدلالة في الحديثين أن النبي ﷺ تبرع بالاضحية وجعل ثوابها لامته وهذا يشمل الحي والميت ومن كان في زمنه ، ومن جاء بعده .

٣ - روى الدارقطني (٨٥) أن رجلا سأل النبي ﷺ فقال : كان لي ابوان أبرهما حال حياتهما فكيف أبرهما بعد موتهما ؟ فقال له ﷺ : (ان من البر بعد الموت أن تصلي لهما مع صلاتك وتصوم لهما مع صيامك) .

ووجه الدلالة أنه جعل من البر أن يصلي عنهما ويصوم عنهما ، ولا يقال ان المراد بالصلاة الدعاء بقريئة الصيام ، ولو سلم فقد ثبت التبرع بالصيام فيقاس عليه غيره .

٤ - وروى الدارقطني (٨٦) أيضا عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : (من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات .

٥ - وعن أنس أنه سأل النبي ﷺ فقال : (يا رسول الله انا نتصدق عن موتانا ونحج عنهم وندعوا لهم فهل يصل ذلك اليهم ؟ قال : نعم .

(٨٢) صحيح البخاري : ١٣٠/٧

(٨٣) صحيح مسلم : ١٥٥٧/٣ وليس في رواية الصحيحين أحدهما عن نفسه الخ . لكن جاء في سنن ابن ماجه مفسرا ١٠٤٤/٢ وانظر سنن أبي داود : ٨٦/٢ ، ٨٩ ، والترمذي : ٩١/٤

(٨٤) رواه احمد ، انظر : الرباني : ٦١/٩ والحاكم في المستدرک ٢٢٧/٤ وابن ماجه : ١٠٤٤/٢

(٨٥) لم أجده في السنن ، وانظر : كشف الشبهات : ص ٢٥٤ وانظر : الترغيب والترهيب : ٢٢٢/٢ فقد ذكر حديثا بلفظ : الصلاة عليهما ...

(٨٦) لم أجده في السنن وانظر تذكرة القرطبي : ٧٥/١

انه ليصل اليهم وانهم ليفرحون به كما يفرح أحدكم بالطريق ،
إذا أهدى إليه) رواه أبو حفص الكبير العكبري (٨٧) .

٦ — وعن النبي ﷺ انه قال : (اقرءوا على موتاكم يس) — رواه أبو داود (٨٨) .

ووجه الدلالة في هذه الأحاديث أنها كلها تدل على أن من جعل شيئاً
من ثواب عمله الصالح لغيره نفعه الله تعالى به .

٧ — لقد أمر الله تعالى بالدعاء للوالدين فقال : (وقل رب ارحمهما كما
ربياني صغيراً) (٨٩) .

٨ — واخبر الله عز وجل أن الملائكة تستغفر للمؤمنين فقال : (الملائكة
يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون لمن في الأرض) (٩٠) .

وقال تعالى : (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا) (٩١) .

٩ — واثنى الله تعالى على المؤمنين الذين يستغفرون لآخوانهم فقال :
(والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولآخواننا الذين
سبقونا بالإيمان) (٩٢) .

١٠ — وأمر الله تعالى نبيه ﷺ أن يستغفر للمؤمنين والمؤمنات فقال :
(واستغفر لذنوبك وللمؤمنين والمؤمنات) (٩٣) .

١١ — وكان ﷺ يدعو لمن صلى عليه من الأموات (٩٤) .

ووجه الدلالة في هذا كله : أن الدعاء عبادة قال ﷺ : (الدعاء

(٨٧) فتح القدير : ١٤٣/٣

(٨٨) انظر التلخيص الحبير : ١١٠/٢

(٨٩) سورة الاسراء - ٢٤

(٩٠) سورة الشورى - ٥

(٩١) سورة غافر - ٧

(٩٢) سورة الحشر - ١٠

(٩٣) سورة محمد : ١٩

(٩٤) الأحاديث في هذا متعددة في كتب السنة ((باب الصلاة على الجنائز)) .

هو العبادة (٩٥) وهذه النصوص واضحة في أن الدعاء ينتفع به غير صاحبه ولو لم يكن له تسبب في هذا الدعاء ، وهذا هو موضع الشاهد وصول منفعة العمل الصالح الى الغير .

١٢ — سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أيا رسول الله ان أمي ماتت أفينفعها ان تصدقت عنها ؟ قال : (نعم) (٩٦) .

١٣ — وجاء رجل فقال : (يا رسول الله ان أبي مات ولم يوص أفينفعه ان أتصدق عنه . فقال عليه الصلاة والسلام : (نعم) (٩٧) .

١٤ — وجاءت امرأة الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال أرأيت لو كان على أبيك دين أكنيت قاضيته ؟ قالت : نعم ، قال : (فدين الله أحق أن يقضى) (٩٨) .

١٥ — وقال ﷺ للذي سأله : ان أمي ماتت وعليها صوم شهر ، أفأصوم عنها ؟ قال : (نعم) (٩٩) .

١٦ — وقال عليه الصلاة والسلام : (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) (١٠٠) .

وهذه الاحاديث الصحاح — وتقدم غيرها — فيها دلالة على انتفاع الميت بسائر القرب سواء المالية منها والبدنية ، لان الصوم والحج والدعاء والاستغفار عبادات بدنية وقد أوصل الله تعالى نفعها الى الميت فكذلك سواها .

(ب) وأما الشافعية والمالكية فاستدلوا بما يلي (١٠١) :

١ — قول الله تعالى : (وأن ليس للانسان الا ما سعى) (١٠٢) .

﴿٩٥﴾ رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حسن صحيح . انظر : الاذكار للنووي ص ٣٤٥

(٩٦) رواه البخاري والترمذي وأبو داود : انظر نيل الاوطار : ١٠٤/٤

(٩٧) رواه أحمد ومسلم : انظر نيل الاوطار : ١٠٣/٤

(٩٨) متفق على أصله : البخاري : ٢٣/٣ ومسلم : ٩٧٤/٢

(٩٩) البخاري : ٤٦/٣

(١٠٠) رواه البخاري : ٤٥/٣ ومسلم : ٨٠٣/٢

(١٠١) انظر المغني : ٥٦٨/٢ والمواقفات للشاطبي : ٢٤٠/٢

(١٠٢) سورة النجم — ٣٩

ووجه الدلالة أن العمل الصالح من سمي الانسان ، والثواب ثمرة ذلك العمل ، وقد نصت الآية على أن الانسان ليس له الا سعيه .

٢ — قول النبي ﷺ : (اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به من بعده أو ولد صالح يدعو له) (١٠٣) .

ووجه الدلالة : أن الحديث ذكر على وجه الحصر الحسنات التي لا تنقطع بموت الانسان ، ولم يذكر فيها عمل الفير .

٣ — أن العمل الصالح لفاعله لا يتعداه لغيره الا ما دل عليه الدليل ، ولا دليل على أن قراءة القرآن وعمل النوافل ينفع الميت .

٤ — أن الهبة انما صحت في الشريعة في شيء مخصوص وهو المال وأما ثواب الاعمال فلا دليل عليه (١٠٤) .

٥ — أن الشارع قد رتب الثواب والعقاب على الاعمال كترتيب المسببات على الاسباب ، والتوابع على المتبوعات ، قال الله تعالى : (جزاء بما كانوا يعملون) (١٠٥) وقال عز وجل : (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) (١٠٦) وقال عز وجل (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم) (١٠٧) وقال تبارك وتعالى : (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين) (١٠٨) .

ومعنى هذا أن العبد اذا عمل العمل لم يملك ما يترتب عليه بل الله تعالى رتب على كل عمل جزاءه وليس في يد العامل من الجزاء شيء ، واذن لا يصح تصرفه فيه لان التصرف من توابع الملك الاختياري والمكلف لا يملك الجزاء فلا يصح تصرفه فيه (١٠٩) .

(١٠٣) رواه مسلم وأصحاب السنن انظر : نيل الاوطار : ١٠٦/٤

(١٠٤) الموافقات : ٢٤٠/٢

(١٠٥) سورة السجدة - ١٧

(١٠٦) سورة النحل - ٣٢

(١٠٧) سورة النساء - ١٣

(١٠٨) سورة النساء - ١٤

(١٠٩) الموافقات : ٢٤٠/٣

مناقشة الادلة :

لا بد من تأمل هذه الأقوال لنحصر نقاط الخلاف ، وبعدها نناقش الأدلة ومدى دلالتها على رأي كل فريق . ونبدأ فنبين الأمور التالية :

(١) ان هذه المسألة غير مسألة النيابة ، ففي النيابة يقوم شخص مقام آخر ليؤدي عنه عبادة ما ، أما هنا فالمتبرع يقوم بالعبادة غير نائب عن غيره ولكنه يهب ثوابها للغير ، وهذا سر اختلاف قول الحنفية في المسألتين . فهم لا يجيزون النيابة الا في العبادات المالية — كما تقدم — لكنهم يرون جواز هبة ثواب كل القربات سواء المالية منها والبدنية ، وكذلك الحنابلة أجازوا هبة ثواب الكل ولم يبيحوا النيابة في البعض .

(٢) الشافعية والمالكية وان اتفقوا في القاعدة وهي عدم صحة ثواب الاعمال الا التي تصح فيها النيابة فهم يختلفون في الفروع لانهم لا يتفقون على ما تصح به النيابة كما تقدم أيضا . اذ الشافعية يرون صحة النيابة في العبادات المالية كلها وكذا الحج والصوم ، والاعتكاف على قول ، فتبقى الصلاة والذكر وتلاوة القرآن وبمقتضى القاعدة لا تصح هبة ثوابها وعدم صحة هبة ثواب قراءة القرآن مسألة مشهورة عن الشافعي رحمه الله .

وأما المالكية فلم يجيزوا النيابة الا في العبادات المالية وهذا يقتضي عدم صحة هبة ثواب كل الاعمال البدنية وان مال الشاطبي الى جوازه (١١٠) .

بعد هذا نستطيع القول بأن الخلاف ينحصر في هبة ثواب العبادات البدنية فقط فالحنفية والحنابلة أجازوا هبة ثواب الكل . والمالكية منعوها في الكل والشافعية منعوها في البعض وأباحوا في البعض الآخر .

ومهما اتسع نطاق الاعمال التي تصح هبة ثوابها أو ضاق فإن الذي يجب النظر اليه هو المبدأ : هل تصح هبة الثواب أم لا ؟ لان الحسنات مهما اختلفت مصدرها هي حسنات والثواب على الطاعات هو الثواب مهما كان نوع الطاعات .

فإذا حصل هذا الثواب للمعامل هل له أن يهبه لغيره ؟

لنرى الآن مدى تأييد الأدلة لرأي الطرفين :

(أ) مناقشة أدلة الفريق الأول :

- ١ - أما احاديث الاضحية فهي صحيحة السند واضحة الدلالة فالرسول «صلى الله عليه وسلم» ضحى من ماله ثم جعل الاضحية عن أمته أحيائهم وأمواتهم من كان منهم ومن سيكون ، وغني عن القول انه لم يهب نفس الاضحية بل تقرب بها عنهم وهذا موضع الشاهد .
 - ٢ - حديث : (تصلي لهما مع صلاتك) : لم أجده في سنن الدارقطني . وقد ذكره الشوكاني في النيل (١١١) وابن الهمام في فتح القدير (١١٢) ولم يذكره درجة صحته ولم أقف عليها في مرجع آخر . ويغني عنه في الاستشهاد حديث الاضحية .
 - ٣ - وأما حديث من مر على المقابر . . . فقد قال صاحب كشف الشبهات : ضعيف رواه الرافعي وغيره عن علي (١١٣) وذكره القرطبي في التذكرة . وقال خرج السلفي . . . (١١٤) .
 - ٤ - وأما حديث انس : يا رسول الله انا نتصدق عن موتانا . . . فلم أقف على درجة صحته .
 - ٥ - وأما حديث (اقرعوا على موتاكم يس) فقد قال ابن حجر (١١٥) : رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم ، ثم ذكر تضعيف المحدثين له .
 - ٦ - وأما الأدلة التي ذكرت في الدعاء للغير فان الدعاء للغير ليس موضع خلاف بل هو جائز باتفاق .
 - ٧ - وأما الأدلة التي وردت في الصدقة والحج والصوم عن الميت فصحيحة وقد تقدمت وهي غير مقيدة بالوصية . وثواب الاعمال فيها يحصل للمتبرع عنه .
- وبهذا يتبين ان للفريق الاول أدلة سليمة - من حيث السند والدلالة - تؤيد ما ذهبوا اليه .

(١١١) نيل الاوطار : ١٠٥/٤

(١١٢) فتح القدير : ١٤٣/٣

(١١٣) كشف الشبهات : ص ٣٣٥

(١١٤) التذكرة : ٧٥/١

(١١٥) التلخيص الحبير : ١١٠/٢

(ب) وأما ما استدل به الفريق الثاني ففيه ما يلي :

١ — قول الله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) (١١٦) — عام مخصص ، (باتفاق الجميع) بالصدقة والعبادات المالية إذا فعلت عن الفير ، ولا بد من تخصيصه بما ثبت في الحج والصوم ، وإيفاء النذر عن الميت ، ويقاس على هذا كل ما كان في معناه .

٢ — وكذلك حديث إذا مات ابن آدم . . . يجب أن يخصص بما ذكرنا على أن ابن حزم يرى أن هذا الحديث لا يعارض أحاديث النيابة ، لأنه يفيد انقطاع عمل الميت وهذا لا خلاف فيه ، أما عمل غيره فلم يتعرض له ، وليس فيه دلالة على أن عمل غيره لا ينفعه (١١٧) .

٣ — وأما أن العمل الصالح لفاعله لا يتعداه . . . فهو رأي في مقابل نص فالاعتبار للنص .

٤ — وأما ما استدل به الشاطبي من أن الهبة في الأموال فقط ، فقد كفانا جوابه فقال (١١٨) : أن الصدقة عن الغير هبة للثواب لا يصح غيرها غير ذلك ، وإذا كان كذلك ، صح وجود الدليل فلم يبق للمنع وجه . وإيضاحه أن الصدقة عن الغير جائزة باتفاق ، لأنها عبادة مالية ومعلوم أن المتصدق عنه لا يملك عين المتصدق به فلم يبق للصدقة فائدة — في حق المتصدق عنه — إلا أن يملك الثواب وهذا هو معنى هبة الثواب .

٥ — وكذلك قوله : أن الثواب والعقاب مرتب على الأعمال . . . أجاب عنه بقوله (١١٩) : أن كون الجزاء مسببا للعمل وتابعا له يقتضي أن صاحب العمل يملك الجزاء وإذا ملكه جاز أن يهبه ، وجعل هذا كقول القائل أن اشترى لي وكيل عيدا فهو هبة لآخي ، وكما يصح التصرف فيما في يد الوكيل ، وإن لم يعلم به الموكل ، كذا التصرف بمثله فيما هو بيد الله الذي هو على كل شيء وكيل . وهذا الجواب وإن كان ردا على ما أورده لكن فيه نظر ، لأنه جعل ملك الحسنات كملك الأعيان .

(١١٦) سورة النجم — ٣٩

(١١٧) المحلى : ٤١٧/٦

(١١٨) الموافقات للشاطبي : ٢٤١/٢

(١١٩) المرجع السابق .

ولعل الاولى أن يقال : ان الثواب كما يكون ثمرة عمل الانسان قد يكون ثمرة عمل غيره اذا ناب عنه بعد اذن الشرع .

وخلاصة القول : ان ما احتج به القائلون بعدم وصول ثواب العمل الى الغير كتوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) مخصص بالاحاديث الصحيحة الواردة في الحج والصوم والقربات المالية والدعاء . . . فهل يلحق ما لم يرد به نص على ما ورد به نص ؟

يبدو لي أن التسليم بحجية القياس — وكلا الفريقين مسلم بها — يقتضي هذا اللاحق ، والله أعلم .

ولا بد أن نشير الى الفرق ب اصل الحكم وكيفية التطبيق فاذا قام الدليل على جواز التبرع عن الغير بالاعمال الصالحة فلا يعني هذا أن يترك الانسان الواجبات اعتمادا على قيام غيره بها عنه بعد موته ، ولا أن يكف يده عن الصدقة ويحرم نفسه من النوافل رجاء أن يتصدق عنه ورثته ، واذا جازت هبة ثواب قراءة القرآن للاموات فلا يعني أن تتخذ هذه مهنة لها اوضاع وكيفيات لا تتناسب مع عظمة القرآن .

أما انسان يتصدق عن قريب أو صديق أو يقرأ القرآن ويطلب من الله ان يشرك غيره في ثوابه ، وخاصة والديه فهذا نرجو الله أن يكون عمله مقبولا وما تقدم من ادلة تؤيد جواز ذلك ووصول ثوابه للميت والله تعالى أعلم .

الخاتمة

بعد أن وصلنا الى نهاية المطاف في هذا البحث ، اشير الى بعض الامور التي لاحظتها خلال اعدادي لهذه الرسالة ، سواء ما يتعلق بجوهر الموضوع ، أو بما له به علاقة :

- (١) ان الفقهاء منهم من يرى الواجبات الشرعية اعمالا معينة لها اركانها وشروطها التي لا تنفصل عنها ولا تتصور بدونها ، وهذه الاعمال واجبة في ذمة المكلف يجب ان تؤدي كاملة ان عاجلا بالاداء ، أو آجلا بالقضاء ، بينما يرى فقهاء آخرون انها وظيفة الوقت تؤدي بالممكن من شروطها وأركانها وتسقط بهذا المطالبة عن المكلف ، وهذا سبب خلافهم في وجوب القضاء في كثير من المسائل التي تتعلق بالاعذار .
- (٢) اما اذا لم يكن عذر فالماذهب الاربعة ترى ان الواجبات تثبت في الذمة كاملة ولا بد من ابرائها من هذه الواجبات بالاداء أو القضاء .
- (٣) كل الفقهاء يرون ان النيابة في العبادات واردة على غير القياس ، فالاصل ان يقوم بالعبادة من كلف بها ، ولهذا فهم يقفون عند النص في أمر جوازها ، بل بعضهم يحاول تأويل النص بما يلائم الاصل ، وقد بينت ان النصوص هي الاصول ويجب فهمها على وجه لا تعارض فيه وذلك بتخصيص العام بالخاص وتقييد المطلق بالمقيد ، كما هو مقرر في علم الاصول .
- (٤) كل مذهب من المذاهب الاربعة - كما اشرت في المقدمة - ليس اجتهداد شخص واحد بل مجموعة من العلماء في عصور متعاقبة ، اشتركوا في تنقيح المذهب ، والتفريع على أصوله ، ومعالجة ماجدد على ضوء قواعده ، وقد تفتنوا في طرق تأليف كتبه وترتيب مسائله ، ومع ذلك ظلوا ينتسبون الى امام المذهب ، ويرون أنهم حنفية من حناته ، ولذا فقولنا : مذهب الحنفية ، أو المالكية ، أو الشافعية ، أو الحنابلة ، أدق من قولنا : مذهب ابي حنيفة ، أو مالك ، أو الشافعي ، أو أحمد ، لان المذاهب تطورت من بعدهم ، وان كانت تتفاوت في مدى امكان مخالفتها لقول الامام ، فالشافعية - مثلا - يرون ان قول الشافعي : اذا صح الحديث فهو مذهبي اجازة منه بأن ينسبوا الى مذهبه كل ما أفاده الحديث الصحيح ، سواء كان في مسألة لم يقل بها ، أو في مسألة قال بها ثم صح الحديث بخلاف قوله ، وعندئذ يكون ماثبت بالحديث هو القول الآخر الراجح له ، ومن هنا فالذين يدعون التجديد لو ساروا فيه على

نهج علماء المذاهب لرزقوا القبول سيما وهم لم يأتوا بجديد ، بل تبناوا
اقوال بعض السابقين ، وكان أسلوب عرضهم لآرائهم مصحوبا بحملة
على علماء المذاهب ، فحرموا التوفيق وجرعوا الجهلة على أئمة
الاسلام ، تحت شعار : هم رجال ونحن رجال ، مع أن القضية قضية
علم واختصاص ، لا ذكورة وأنوثة ، فأنى يؤفكون .

(٥) ان من يتصور امكانية ازالة الخلاف في كل المسائل الفقهية ، ليس لديه
تصور تام للخلاف وأسبابه ، فليس لدينا حديث صحيح في كل مسألة ،
والاختلاف في فهم النصوص من طبيعة البشر ، ثم ان الخلاف في أمور
فرعية ووجوده من علامات الصحة في التفكير ، والحرية في الرأي ، ضمن
حدود قواعد العلم . فلا ينبغي أن تضيق ذرعا بالخلاف وقد وقع في خير
القرون ، وعلى طالب العلم أن يعيد النظر في المسائل ليختار ، بعد أن
يكون مؤهلا .

(٦) ان كتب الفقه الاسلامي تحتاج الى خدمة جلية وملحة وهي اعداد فهرس
علمية لمسائلها ، فهي لا تتفق في ترتيب المسائل ولا تتساوى في استيعابها ،
ثم المطبوع منها — فضلا عن المخطوط — يصعب على غير المتمرس
استخراج ما فيه بسرعة ، ولو عملت فهرس دقيقة لوفرت الوقت على
الباحثين .

واني أتمنى على المؤسسات العلمية أن تعهد الى الباحثين بذلك
وتمنحهم عليه الدرجات العلمية ، فلو أعد طالب فهرسا دقيقا لاحد
المراجع الفقهية لاستفاد علميا وأفاد اكثر مما لو اعد رسالة في موضوع
لانه سيطلع على جميع المسائل ثم يكون عمله نورا للباحثين ، ولو تبنت
احدى كليات الشريعة هذا المشروع لخرجت خلال سنوات مجموعة من
الفهارس تكون مفخرة من مفاخرها يعم نفعها المسلمين .

وختاما فهذه ثمرة جهدي ، فان وفقني بفضل الله تعالى ورحمته ، وان
أخطأت أو قصرت فأسأل الله أن يتجاوز عني ، ويرزقني من يسدني ، وأدعو
الله أن ينفعني بما علمني ، وأن يعلمني ما ينفعني ، وأن يزيدني علما ، وأن
يفر لي ولوالدي ، ولشايخي ، وأساتذتي ، ولأصحاب الحقوق عليّ ، وللمؤمنين
والمؤمنات .

وان يجزي عنا جميعا سيدنا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم ما هو
أهل به وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

المراجع

(أ) كتب التفسير وعلومه

- ١ - أحكام القرآن :
أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، ت (٣٧٠ هـ) مطبعة دار المصحف
- القاهرة .
- ٢ - أحكام القرآن :
محمد بن عبد الله ابن العربي ، ت (٥٤٦ هـ) مطبعة عيسى البابي الحلبي
سنة ١٣٧٦ هـ
- ٣ - أحكام القرآن :
الكيا الهراس (عماد الدين بن محمد الطبري) ت (٥٠٤ هـ) مطبعة
الكتب الحديثة
- ٤ - تفسير القرآن العظيم :
ابن كثير - عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، ت (٧٧٤ هـ) مطبعة
عيسى الحلبي .
- ٥ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن (المعروف بتفسير الطبري) :
محمد بن جرير الطبري ، ت (٣١٠ هـ) ، طبعة دار المعارف تحقيق أحمد
شاکر ومحمود شاکر .
وطبعة المطبعة الاميرية ببغداد ١٣٢٣ هـ
- ٦ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) :
محمد بن أحمد القرطبي ، ت (٦٧١ هـ) ، مطبعة دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ
- ٧ - فتح القدير (المعروف بتفسير الشوكاني) :
محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ت (١٢٥٠ هـ) مطبعة مصطفى البابي
الحلبي ١٣٤٩ هـ .

٨ — الكشف عن حقائق غوامض التزويل :

محمود بن عمر الزمخشري ، ت (٥٣٨ هـ) •
مطبعة مصطفى الحلبي / ١٣٨٥ هـ •

(ب) كتب الحديث وعلومه

٩ — صحيح البخاري :

أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري ، ت (٢٥٦ هـ) •
طبعة دار الشعب •

١٠ — صحيح مسلم :

أبو الحسين — مسلم بن الحجاج النيسابوري ، ت (٢٦١ هـ) •
مطبعة عيسى الحلبي ١٣٧٤ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي •

١١ — سنن أبي داود :

سليمان بن الأشعث الأزدي ت (٢٧٥ هـ) •
طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧١ هـ •

١٢ — سنن النسائي :

الحافظ أبو عبد الرحمن بن شعيب النسائي ، ت (٣٠٣ هـ) •
مطبعة مصطفى الحلبي •
والطبعة الهندية — (مع الإشارة إليها) •

١٣ — سنن الترمذي :

أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، ت (٢٧٩ هـ) •
طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ تحقيق أحمد شاکر وغيره •

١٤ — سنن ابن ماجه :

أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، ت (٢٧٥ هـ) •
مطبعة عيسى البابي الحلبي ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي •

١٥ — المسند :

الامام أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني ، ت (٢٤١ هـ) •
مطبعة دار المعارف ١٣٦٨ هـ تحقيق أحمد شاکر (مع الإشارة إليها) وطبعة
المكتب الاسلامي — بيروت تصوير الطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣ هـ

١٦ — سنن الدارقطني :

- الامام علي بن عمر الدارقطني ، ت (٣٨٥ هـ)
- مطبعة شركة الطباعة الفنية — القاهرة (١٣٨٦ هـ)

١٧ — السنن الكبرى :

- أبو بكر أحمد الحسين بن علي البيهقي ، ت (٤٥٨ هـ)
- مطبعة مجلس المعارف النظامية حيدر آباد الدكن — الهند ١٣٤٤ هـ

١٨ — صحيح ابن حبان :

- أبو حاتم بن حبان بن أحمد بن معاذ ، ت (٣٤٠ هـ)
- المطبعة السلفية بالمدينة المنورة / ١٣٩٠ هـ

١٩ — صحيح ابن خزيمة :

- أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة ، ت (٣١١ هـ)
- المكتب الاسلامي

٢٠ — مسند الشافعي (بدائع المتن) :

- الامام محمد بن ادريس الشافعي ، رتبه أحمد عبد الرحمن البنا
- طبعة دار الانوار / ١٣٦٩ هـ

٢١ — المستدرک :

- محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، ت (٤٠٥ هـ)
- الناشر مكتبة مطابع النصر الحديثة — الرياض

٢٢ — مصنف ابن أبي شيبة :

- أبو بكر عبد الله بن محمد بن ابراهيم ، ت (٢٣٥ هـ)
- المطبعة العزيزية بحيدر آباد / ١٣٨٦ هـ

٢٣ — مصنف عبد الرزاق :

- أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، ت (٢١١ هـ)
- طبعة المجلس العلمي ١٣٩٠ هـ

٢٤ — الموطأ :

- الامام مالك بن أنس ، (٩٥ — ١٧٩ هـ)
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٧٠ هـ)

٢٥ — التلخيص الحبير :

- أحمد بن حجر العسقلاني ، ت (٨٥٢ هـ)
- مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩ هـ

٢٦ — تنوير الحوالك شرح موطأ مالك ، بهامش الموطأ :

- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت (٩١١ هـ)
- مطبعة مصطفى الحلبي / ١٣٧٠ هـ

٢٧ — تهذيب التهذيب :

- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت (٨٥٢ هـ)
- طبعة دار المعارف النظامية في الهند / ١٣٢٥ هـ

٢٨ — تقريب التهذيب :

- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ت (٨٥٢ هـ)
- طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة

٢٩ — الدراية في تخریج أحاديث الهداية :

- أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني
- الناشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني
- مطبعة الفجالة ١٣٨٤ هـ

٣٠ — شرح مسلم للنووي :

- محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، ت (٦٧٦ هـ)
- المطبعة العصرية

٣١ — شرح معاني الآثار :

- أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، ت (٣٢١ هـ)
- مطبعة الانوار المحمدية

٣٢ — عمدة القاريء شرح صحيح البخاري :

- محمد بدر الدين محمود بن أحمد العيني
- المطبعة الخيرية ١٣٤٨ هـ

٣٣ — الزوائد على سنن ماجة :

- أحمد بن أبي بكر البوصيري / بهامش سنن ابن ماجة

٣٤ — العدة شرح العمدة :

- السيد محمد بن اسماعيل الصنعاني
- المطبعة السلفية / ١٣٧٩ هـ

٣٥ — عون المعبود :

- محمد شمس الحق العظيم
- المكتبة السلفية بالمدينة المنورة / ١٣٨٨ هـ تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان

٣٦ — فتح الباري شرح صحيح البخاري :

- أحمد بن علي بن حجر
- المطبعة السلفية ١٣٨٠ هـ تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز

٣٧ — الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني .

- احمد عبد الرحمن البنا
- مطبعة الاخوان المسلمين ١٣٥٤ هـ

٣٨ — المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود :

- محمود محمد خطاب السبكي
- مطبعة الاستقامة ١٣٥١ هـ

٣٩ — مشكاة المصابيح :

- محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي
- المكتب الاسلامي - دمشق ١٣٨٠ هـ

٤٠ — مجمع الزوائد :

- نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي ، ت (٨٠٧ هـ)
- طبعة مكتبة القدسي / ١٣٥٢ هـ

٤١ — موارد الزمان الى زوائد ابن حبان :

- نور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي ، ت (٨٠٧ هـ)
- المطبعة السلفية

٤٢ — مسالك الدلالة على مسائل متن الرسالة :

- أحمد بن محمد بن الصديق
- مكتبة القاهرة

٤٣ — ميزان الاعتدال :

- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، ت (٧٤٨ هـ)
- طبعة عيسى البابي الحلبي / ١٣٨٢ هـ

٤٤ — نصب الراية :

- عبد الله بن يوسف الزيلعي
- الناشر المكتبة الإسلامية - بيروت ١٣٩٣ هـ

٤٥ — نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار :

- محمد بن علي بن محمد الشوكاني
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي

٤٦ — الترغيب والترهيب :

- عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ، ت (٦٥٦ هـ)
- دار الفكر

(ج) كتب الفقه الحنفي

٤٧ — الاشباه والنظائر لابن نجيم :

- زين العابدين ابراهيم بن نجيم ، ت (٩٧٠ هـ)
- طبعة مؤسسة الحلبي - القاهرة ١٣٨٧ هـ

٤٨ — البحر الرائق شرح كنز الدقائق :

- زين الدين ابن نجيم الحنفي
- تصوير طبعة المطبعة العلمية بمصر / ١٣١١ هـ

٤٩ — بدائع الصنائع :

- علاء الدين بن مسعود الكاساني ، ت (٥٨٧ هـ)
- مطبعة العاصمة (١٩٧١ م)

٥٠ — بدر المتقي :

- بهامش مجمع الانهر

٥١ — تكملة فتح القدير المسماة نتائج الافكار :

- شمس الدين أحمد قاضي زادة ، ت (٩٨٨ هـ)

٥٢ — تبين الحقائق شرح كنز الدقائق :

- عثمان بن علي الزيلعي
- المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق / ١٣١٣ هـ

٥٣ — حاشية سعد الله بن عيسى :

- (سعدي أفندي) ، ت (٩٤٥ هـ)
- بهامش فتح القدير

٥٤ — حاشية ابن عابدين — رد المختار على الدر المختار :

- محمد أمين ابن عابدين ، ت (١٢٥٢ هـ)
- طبعة مصطفى البابي الحلبي / ١٣٨٦ هـ

٥٥ — حاشية الطحطاوي على الدر المختار :

- احمد الطحطاوي
- دار الطباعة ببولاق ١٢٥٤ هـ

٥٦ — حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح :

- احمد الطحطاوي
- مطبعة خالد بن الوليد — دمشق / ١٣٨٩ هـ

٥٧ — حاشية منحة الخالق على البحر الرائق :

- محمد أمين ابن عابدين ، ت (١٢٥٢ هـ)
- هامش البحر الرائق / المتقدم

٥٨ — العناية شرح الهداية :

- محمد بن محمود البابر تي ، ت (٧٨٦ هـ)
- بهامش فتح القدير

٥٩ — فتح القدير :

- محمد بن عبد الواحد السيواسي (الكمال بن الهمام) ، ت (٦٨١ هـ)
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ١٣٨٩ هـ

٦٠ — المبسوط :

- شمس الدين السرخسي
- مطبعة السعادة بمصر / ١٣٣١ هـ

٦١ - مجمع الانهر :

عبد الرحمن بن محمد بن سليمان شيخ زادة ، ت (١٠٧٨ هـ)
دار الطباعة العامرة / ١٣١٩ هـ .

٦٢ - الهداية شرح بداية المبتدي :

علي بن أبي بكر المرغيناني ، ت (٥٩٣ هـ) .
مطبوع مع فتح القدير .

(د) كتب الفقه المالكي

٦٣ - المدونة الكبرى :

رواية سحنون بن سعيد التنوشي .
مطبعة دار السعادة ١٣٢٤ هـ .

٦٤ - اسهل المدارك :

أبو بكر بن حسن الكشناوي .
طبعة عيسى البابي الحلبي .

٦٥ - الاكليل شرح متن سيدي خليل :

محمد الامير الكبير ، ت (١٢٣٢ هـ) .
مكتبة القاهرة .

٦٦ - بلغة السالك لا قرب المسالك :

أحمد بن محمد الصاوي ، ت (١٢٤١ هـ) .
طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٣٢ هـ .

٦٧ - تقارير الشيخ محمد عليش على حاشية الدسوقي :

الشيخ محمد عليش ، ت (١٢٩٩ هـ) .
مطبوع بهامش حاشية الدسوقي .

٦٨ - جواهر الاكليل :

صالح عبد السميع الالبي الازهري
مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٣٢ هـ .

٦٩ — حاشية الدسوقي على الشرح الكبير :

محمد بن عرفة الدسوقي ، ت (١٢٣٠ هـ) *
مطبعة عيسى البابي الحلبي

٧٠ — حاشية العدوي على شرح أبي الحسن ابن أبي زيد القيرواني :

الشيخ علي الصعيدي *
طبعة دار احياء الكتب العربية *

٧١ — حاشية العدوي على شرح الغزيرة :

علي العدوي *
المطبعة الازهرية / ١٣٤٥ هـ *

٧٢ — حاشية المدني على كنون :

محمد بن المدني ، ت (١٣٠٢ هـ) *
المطبعة الاميرية ببولاق / ١٣٠٦ هـ *

٧٣ — سراج السالك :

عثمان بن حسنين بري *
مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ١٣٨٣ هـ *

٧٤ — الشرح الكبير على متن سيدي خليل ، ت (٧٧٦ هـ) :

سيدي أحمد الدردير ، ت (١٢٠١ هـ) *
مطبوع بهامش حاشية الدسوقي *

٧٥ — شرح الزرقاني على متن سيدي خليل :

عبد الباقي الزرقاني ، ت (١٠٩٩ هـ) *
مطبعة محمد أفندي مصطفى / القاهرة ١٣٠٧ هـ *

٧٦ — شرح الخرشي على متن سيدي خليل :

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي ، ت (١١٠١ هـ) *
طبعة دار احياء الكتب العربية *

٧٧ — الفروق :

طبعة دار احياء الكتب العربية (١٣٤٤ هـ) *

٧٨ — الفواكه الدواني :

- أحمد بن غنيم بن سالم ، ت (١١٢٠ هـ)
- طبعة مصطفى البابي الحلبي / ١٣٧٤ هـ

٧٩ — قوانين الاحكام الشرعية :

- محمد بن أحمد بن جزى
- طبعة دار العلم للملايين (١٩٦٨ م)

٨٠ — منح الجليل شرح مختصر سيدي خليل :

- الشيخ محمد عيش ، ت (١٢٩٩ هـ)
- طبعة المطبعة الكبرى العامة بمصر ١٢٩٤ هـ

٨١ — مواهب الجليل على متن سيدي خليل المعروف بشرح الخطاب :

- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب ، ت (٩٥٤ هـ)
- مطبعة السعادة بمصر (١٣٢٩ هـ)

(هـ) كتب الفقه الشافعي

٨٢ — الام :

- الامام محمد بن أدريس الشافعي
- كتاب الشعب

٨٣ — اعانة الطالبين :

- السيد البكري محمد شطا الدمياطي
- طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٤٢ هـ

٨٤ — الاشباه والنظائر :

- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت (٩١١ هـ)
- طبعة عيسى البابي الحلبي

٨٥ — أسنى المطالب :

- الشيخ زكريا الانصاري
- المكتبة الاسلامية

٨٦ — الاقناع :

- محمد الشريفي الخطيب
- طبعة عيسى الحلبي

٨٧ — تحفة المحتاج :

- أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي ، ت (٩٧٤ هـ)
- المطبعة الميمنية / ١٣١٥ هـ

٨٨ — حاشية قليوبي وعميرة على شرح جلال الدين المحلي :

- الشيخ شهاب الدين القليوبي والشيخ عميرة
- مطبعة عيسى البابي الحلبي

٨٩ — حواشي التحفة :

- ابن قاسم العبادي وعبد الحميد الشرواني
- المطبعة الميمنية / ١٣١٥ هـ

٩٠ — حاشية الشرقاوي على التحرير :

- الشيخ عبد الله الشرقاوي
- طبعة عيسى البابي الحلبي

٩١ — حاشية الجمل على شرح المنهج :

- سليمان الجمل
- مطبعة مصطفى محمد

٩٢ — الحواشي المدنية :

- محمد بن سليمان الكردي
- طبعة مصطفى الحلبي / ١٣٩٧ هـ

٩٣ — حاشية البقري على شرح الرحبية :

- محمد بن عمر البقري
- طبعة عيسى البابي الحلبي / ١٣٦٨ هـ

٩٤ — روضة الطالبين :

- أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، ت (٦٧٦ هـ)
- طبعة المكتب الاسلامي بدمشق

٩٥ — شرح جلال الدين المحلي على المنهاج :

- مطبوع بهامش حاشية قليوبي وعميرة

٩٦ — شرح التحرير :

- شيخ الاسلام زكريا الانصاري
- مطبوع بهامش حاشية الشرقاوي

٩٧ — المذهب :

- ابو اسحق ابراهيم بن علي الشيرازي
- طبعة عيسى البابي الحلبي

٩٨ — المجموع شرح المذهب :

- محيي الدين ابو زكريا يحيى بن شرف النووي ، ت (٦٧٦ هـ)
- طبعة مطبعة العاصمة ، الناشر ، زكريا علي يوسف

٩٩ — المنهاج :

- محيي الدين النووي
- طبعة عيسى الحلبي / ١٣٨٠ هـ

١٠٠ — مفني المحتاج الى معرفة معاني الفاظ المنهاج :

- الشيخ محمد الشرييني
- طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧ هـ

١٠١ — نهاية المحتاج الى شرح المنهاج :

- شمس الدين محمد بن ابي العباس احمد الرملي ، ت (١٠٠٤ هـ)
- طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٦ هـ

١٠٢ — الوجيز :

- محمد بن محمد الغزالي ، ت (٥٠٥ هـ)
- تصوير دار المعرفة - بيروت

(و) كتب الفقه الحنبلي

١٠٣ — المقني :

- ابو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، ت (٦٢٠ هـ)
- طبعة مكتبة الجمهورية العربية - القاهرة ، ومكتبة الرياض الحديثة / الرياض

١.٤ - الاقنـاع :

- شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي ، ت (٩٦٨ هـ)
- دار المعرفة - بيروت

١.٥ - الانصاف :

- علاء الدين علي بن سليمان المرادي ، ت (٨٨٥ هـ)
- مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ

١.٦ - الشرح الكبير :

- عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة ، ت (٦٨٢ هـ)
- مطبعة المنار بمصر / تصوير دار الكتاب العربي ١٣٩٢ هـ

١.٧ - شرح منتهى الارادات :

- منصور بن يونس بن ادريس البهوتي ، ت (١٠٥١ هـ)
- المكتبة السلفية - المدينة المنورة

١.٨ - الفروع :

- شمس الدين محمد بن مفلح ، ت (٧٦٣ هـ)
- دار مصر للطباعة ١٣٧٩ هـ

١.٩ - القواعد :

- عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ، ت (٧٩٥ هـ)
- مكتبة الكليات الازهرية / ١٣٩٢ هـ

١١٠ - كشف القناع :

- منصور بن يونس بن ادريس البهوتي :
- الناشر مكتبة النصر الحديثة - الرياض

١١١ - مطالب أولي النهي شرح غاية المنتهي :

- مصطفى السيوطي الرحباني ، ت (١٢٤٣ هـ)
- المكتب الاسلامي - دمشق ١٣٨٠ هـ

١١٢ - منتهى الارادات :

- تقي الدين محمد بن أحمد الفتوح (ابن التجار) ، ت (٩٧٢ هـ)
- تحقيق الاستاذ الدكتور الشيخ عبد الفنى عبد الخالق
- الناشر مكتبة دار العروبة - بمصر

١١٣- مغني ذوي الافهام :

- جمال الدين يوسف بن عبد الهادي ، ت (٩٠٩ هـ)
- مطبعة السنة المحمدية ١٣٩١ هـ

١١٤- هداية الراغب :

- عثمان أحمد النجدي ، ت (١١٠٠ هـ)
- مطبعة المدني

(ز) كتب الفقه الظاهري

١١٥- المطلى :

- أبو محمد علي بن أحمد بن حزم ، ت (٤٥٦ هـ)
- طبعة مكتبة الجمهورية العربية ١٣٨٧ هـ

(ح) كتب الفقه العام

١١٦- بداية المجتهد :

- محمد بن أحمد بن محمد ابن رشد
- طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر

١١٧- فقه الزكاة :

- يوسف القرضاوي
- الطبعة الاولى

١١٨- الميزان الكبرى :

- عبد الوهاب الشعراني
- المطبعة الازهرية / ١٣٥١ هـ

١١٩- نظرية العقد للسنة الاولى من دبلوم الفقه المقارن :

- الاستاذ الدكتور الشيخ شوكت العدوي

(ط) كتب الاصول

١٢٠- الاحكام في اصول الاحكام :

- علي ابن ابي علي بن محمد الامدي ، ت (٦٣١ هـ)
- مطبعة محمد علي صبيح / ١٣٨٧ هـ

١٢١ — الاحكام في أصول الاحكام :

- محمد بن علي ابن حزم
- مكتبة عاطف / ١٣٩٨ هـ

١٢٢ — أصول السرخسي :

- أحمد بن أبي سهل السرخسي ، ت (٤٩٠ هـ)
- احياء المعارف النعمانية — الهند

١٢٣ — اعلام الموقعين :

- محمد بن أبي بكر / ابن قيم الجوزية ، ت (٧٥١ هـ)
- مكتبة الكليات الازهرية / ١٣٨٨ هـ

١٢٤ — تيسير التحرير

- محمد أمين / أمير بادشاه
- طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٠ هـ

١٢٥ — التلويح على التوضيح :

- سعد الدين التفتزاني
- المطبعة الخيرية

١٢٦ — حاشية البناني :

- عبد الرحمن بن جاد الله البناني
- مطبعة عيسى الحلبي

١٢٧ — حاشية سعد الدين التفتزاني وحاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح العضد :

- مكتبة الكليات الازهرية / ١٣٩٣ هـ

١٢٨ — شرح المنار :

- عبد اللطيف بن عبد العزيز بن الملك وعليه حاشية الرهاوي
- المطبعة العثمانية ١٣١٥ هـ

١٢٩ — شرح التوضيح على التنقيح :

- صدر الشريعة عبد الله بن مسعود
- المطبعة الخيرية

١٣٠- شرح البدخشى على منهاج الاحول :

- محمد بن الحسن البدخشى
- مطبعة محمد علي صبيح

١٣١- شرح المحلي على جمع الجوامع :

- محمد بن أحمد المحلي
- مطبوع بهامش حاشية البناني

١٣٢- شرح الكوكب المنير :

- أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى
- مطبعة السنة المحمدية / ١٣٧٢ هـ

١٣٣- شرح تنقيح الفصول :

- أحمد بن ادريس القرافى ، ت (٦٨٤ هـ)
- دار الفكر العربى / ١٩٧٣ م

١٣٤- فتح الغفار شرح المنار :

- زين الدين بن ابراهيم / ابن نجيم
- مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٥ هـ

١٣٥- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت :

- عبد العلي محمد بن نظام الدين الانصارى
- المطبعة الاميرية ببولاق / ١٣٢٢ هـ

١٣٦- كشف الاسرار عن اصول فخر الاسلام البزدوي ، ت (٧٣٠ هـ) :

- عبد العزيز بن أحمد البخارى
- تصوير / دار الكتاب العربى ١٣٩٤ هـ

١٣٧- المستصفى :

- محمد بن محمد الغزالى ، ت (٥٠٥ هـ)
- المطبعة الاميرية ببولاق ١٣٢٢ هـ

١٣٨- مذكرات اصول الفقه للسنة الاولى والثانية في الدراسات العليا شعبة الفقه المقارن :

- الاستاذ الدكتور الشيخ عبد الغنى محمد عبد الخالق

١٣٩ — الموافقات :

- ابراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي ، ت (٧٩٠ هـ)
- تصوير دار المعرفة - بيروت

١٤٠ — نهاية السؤل شرح منهاج الاصول :

- عبد الرحيم الاسنوي ، ت (٧٧٢ هـ)
- مطبعة محمد علي صبيح

(ي) كتب المعاجم واقتراجم

١٤١ — تاج العروس :

- السيد المرتضى الزبيدي
- المطبعة الخيرية / ١٣٠٦ هـ

١٤٢ — التعريفات :

- علي بن محمد الجرجاني
- الدار التونسية / ١٩٧١ م

١٤٣ — طبقات الشافعية :

- عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، ت (٧٧١ هـ)
- طبعة عيسى الحلبي

١٤٤ — القاموس المحيط :

- مجد الدين الفيروز آبادي

١٤٥ — لسان العرب :

- ابن منظور
- دار المعارف

١٤٦ — مختار الصحاح :

- محمد بن عبد القادر الرازي
- طبعة عيسى البابي الحلبي

١٤٧- المصباح المنير :

- أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، ت (٧٧٠ هـ)
- طبعة دار المعارف .

١٤٨- مقاييس اللغة :

- أحمد بن فارس ، ت (٣٩٥ هـ)
- مطبعة مصطفى البابي الحلبي / ١٣٨٩ هـ .

(ك) كتب تصوف ومتفرقة

١٤٩- الاحياء :

- محمد بن محمد الغزالي
- دار المعرفة - بيروت .

١٥٠- شرح الاحياء :

- محمد بن محمد الحسيني الزبيدي
- دار احياء التراث العربي .

١٥١- التذكرة في احوال الموتى وأمور الآخرة :

- محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، ت (٦٧١ هـ)
- مطابع مدكور - القاهرة .

١٥٢- كشف الشبهات عن اهداء القراءة وسائر القرب للأموات :

- محمود حسن ربيع
- مكتبة محمد علي صبيح .

فهرست المباحث الفقهية في الكتاب

مبحث الصلاة

الموضوع	الصفحة
١ - أحكام فوات الصلاة بعذر الصبا	٥٥
أ - اذا بلغ في آخر وقت الصلاة	٥٥
١ - اذا بلغ وفي الوقت متسع	٥٥
٢ - اذا بلغ وقد ضاق الوقت	٥٥
ب - اذا صلى ثم بلغ آخر الوقت هل يجب القضاء ؟	٥٨
ج - هل يجب قضاء الظهر بإدراك العصر؟ وقضاء المغرب بإدراك العشاء ؟	٦١
٢ - أحكام فوات الصلاة بعذر الجنون	٧٣
أ - اذا أفاق المجنون آخر وقت الصلاة	٧٣
ب - اذا دخل الوقت ولم يصل ثم جن . هل يجب القضاء ؟	٧٣
ج - هل يجب قضاء العصر بإدراك الظهر وقضاء العشاء بإدراك المغرب ؟	٧٦
د - اذا استغرق الجنون كل وقت الصلاة هل يجب القضاء ؟	٧٧
٣ - أحكام فوات الصلاة بعذر الاغماء	٨٥
أ - اذا فاق المغمى عليه آخر الوقت	٨٥
ب - اذا دخل الوقت ولم يصل ثم أغمى عليه	٨٥
ج - اذا استغرق الاغماء كل وقت الصلاة	٨٦
٤ - ما فات من الصلاة بعذر النوم	٩٣
أ - اذا نام قبل دخول الوقت ولم يستيقظ الا بعد خروجه	٩٣
ب - اذا نام بعد دخول الوقت ولم يستيقظ الا بعد خروجه	٩٣
٥ - أحكام فوات الصلاة بعذر الخطأ	٩٥
أ - اذا اجتهد في دخول الوقت ثم تبين انه صلى قبله	٩٥
ب - اذا اجتهد في القبلة - فأخطأ -	٩٦
٦ - أحكام فوات الصلاة بسبب الجهل	١١٠
أ - اذا جهل وجوب الصلاة	١١٠
ب - اذا صلى جاهلاً وجود نجاسة على بدنه أو ثوبه ثم علم بذلك	١١١
ج - اذا جهل بطلان صلاة الامام	١١٥
١ - اذا جهل ان الامام محدث ثم علم بذلك	١١٦
أ - اذا كان الامام ناسياً لحديثه	١١٦
ب - اذا كان الامام ذا كراً للحديث	١١٦
٢ - اذا جهل وجود نجاسة على ثوب الامام أو بدنه ثم علم بها	١٢٢
٣ - اذا جهل ان الامام كافر ثم تبين ذلك	١٢٤
٤ - اذا جهل ان الامام لا تصح القدوة به	١٢٧
١ - اذا جهل ان الامام فاسق ثم تبين ذلك	١٢٧
٢ - اذا جهل ان الامام أُمي ثم تبين ذلك	١٣٣
٧ - حكم من نسي الصلاة حتى خرج وقتها	١٣٥

الموضوع	الصفحة
٨ - أحكام فوات الصلاة بعذر المرض	١٤٠
أ - هل يجب القضاء بسبب المسح على الجبيرة ؟	١٤٠
ب - هل يجب القضاء على من تيمم خوف المرض ؟	١٤٤
٩ - الحائض والنفساء لا تقضيان الصلاة الفائتة	١٧٨
لو طهرت قبل خروج الوقت هل تقضي ؟ ولو حاضت بعد دخوله	
وقبل أن تصلي هل تقضي ؟	١٧٩
١٠ - ما فات من الصلاة بسبب العجز	١٨٦
أ - إذا عجز عن إزالة النجاسة	١٨٦
١ - إذا عجز عن طهارة البدن	١٨٧
٢ - إذا عجز عن تطهير الثوب	١٨٨
٣ - إذا عجز عن طهارة موضع الصلاة	١٨٩
ب - إذا عجز عن الوضوء - أو الغسل - والتيمم	١٩١
ج - إذا عجز عن ستر العورة هل يجب القضاء ؟	١٩٦
١١ - أحكام فوات الصلاة بلا عذر وأحكامه	١٩٨
أ - هل يكفر تارك الصلاة ؟	١٩٨
ب - الجزاء الدنيوي لتارك الصلاة	٢٠٢
ج - هل يجب قضاء ما فات من الصلاة بلا عذر ؟	٢٠٣
١٢ - حكم قضاء النافلة إذا لم يشرع فيها	٢٤٢
١٣ - حكم قضاء النافلة إذا شرع بها ثم أبطلها	٢٤٧
أ - هل تصير النافلة واجبة بالشروع ؟	٢٤٧
ب - هل يجب قضاء النافلة إذا أفسدها ؟	٢٥٢
١٤ - وقت قضاء الصلاة وكيفية	٢٥٨
أ - وقت قضاء الصلاة	٢٥٨
١ - هل تجب الفورية في القضاء ؟	٢٥٨
٢ - هل تقضى الصلاة في وقت الكراهة ؟	٢٦٠
تتمة : مقدار ما يقضي كل يوم	٢٦٣
ب - كيفية قضاء الصلاة	٢٦٤
١ - هل يجب الترتيب في القضاء	٢٦٤
٢ - هل يسن الاذان والاقامة للفائتة	٢٦٧
٣ - هل تقضى الفائتة في جماعة ؟	٢٦٩
٤ - هل يجهر في الجهرية الفائتة ؟	٢٧٠
٥ - إذا قضى فائتة السفر في الحضر هل يتم السفر ؟	
وإذا قضى فائتة الحضر في السفر هل يقصر ؟	٢٧١
٦ - كيف تقضى صلاة الجمعة	٢٧٤
١٥ - حكم ترك قضاء الصلاة	٣٠٨
أ - هل تقبل الحاضرة ممن ترك القضاء	٣٠٩
ب - هل تصح النافلة ممن ترك قضاء الفائتة ؟	٣٠٩
١٦ - النيابة في الصلاة	٣٣٦
أ - الإطعام بدلا عن الصلاة	٣٣٩
ب - توضيح حول (فدية الصلاة)	٣٤١

مبحث الزكاة

الموضوع	الصفحة
١ - هل على الصبي اذا بلغ قضاء الزكاة التي لم يخرجها الولي	٦٣
٢ - هل يجب قضاء ما فات من الزكاة بسبب الجنون ؟	٨٠
٣ - حكم دفع الزكاة الى من ظنه مستحقاً لها ثم تبين الخطأ	١٠٠
٤ - أحكام فوات الزكاة بلا عذر	٢١٢
أ - هل تجب الزكاة على الفور ؟	٢١٢
ب - حكم مانع الزكاة	٢١٣
(هل يؤخذ نصف مال مانعها ؟)	٢١٤
٥ - كيفية قضاء الزكاة	٢٧٦
أ - كيفية زكاة الدين بعد قبضه	٢٧٦
ب - كيفية قضاء زكاة المصوب والضال الذي لا يمكن الوصول اليه بعد قبضه	٢٨١
٦ - حكم ترك قضاء الزكاة	٣١٠
٧ - كيفية النيابة في الزكاة	٣٤٦

مبحث الصوم

الموضوع	الصفحة
١ - اذا بلغ الصبي في نهار رمضان هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم	٧١
٢ - أحكام فوات الصيام بسبب الجنون	٨٠
أ - هل يفسد الجنون الصوم ؟	٨١
ب - هل يجب قضاء ما فات من رمضان بسبب الجنون ؟	٨٣
٣ - أحكام فوات الصيام بعذر الاغماء	٩٠
أ - هل يفسد الاغماء الصوم ؟	٩٠
ب - هل يجب قضاء ما فات من الصوم بسبب الاغماء ؟	٩٢
٤ - ما حكم الصيام اذا اجتهد الصائم في طلوع الفجر أو غروب الشمس فأخطأ	١٠٤
٥ - اذا نسي الصائم الصيام فأتى مفطراً هل يجب القضاء ؟	١٣٥
٦ - أحكام فوات الصوم بعذر المرض	١٤٦
(المريض يفطر ويقضي)	١٤٦
أ - حد المرض الذي يبيح الافطار	١٤٧
ب - اذا مات المريض قبل أن يقدر على القضاء او مات	
المسافر قبل أن يقيم	١٤٨
ج - المريض الذي لا يرجى برؤه والشيخ الهرم يطعمان بدل الصيام	١٤٨
٧ - أحكام فوات الصيام بعذر السفر	١٥٠
أ - المسافة التي يباح فيها الافطار	١٥٠
ب - هل صيام المسافر بعد رمضان أداء أم قضاء ؟	١٥١

١٥٢	ج - هل يجوز الصيام في السفر
١٥٩	د - هل للمسافر أن يترخص بالافطار في اليوم الذي خرج فيه؟
١٦٣	هـ - إذا صام وهو مسافر هل له أن يفطر؟
١٦٤	٨ - الاكراه على الافطار
١٨١	٩ - هل يجب على الحامل والمرضع قضاء الصوم؟
٢١٥	١٠ - أحكام فوات الصيام بلا عذر
٢١٥	أ - حكم الافطار بالجماع
٢١٥	١ - حكم الرجل
٢١٧	٢ - هل تجب الكفارة على المرأة؟
٢٢٠	٣ - هل يجب القضاء مع الكفارة؟
٢٢١	ب - حكم الافطار بغير الجماع
٢٢١	١ - الكفارة
٢٢٤	٢ - هل يجب القضاء على من أفطر عامداً
٢٨٤	١١ - وقت وكيفية قضاء الصيام
	أ - وقت قضاء صوم رمضان وهل تجب الكفارة بالتأخير
٢٨٤	عن رمضان اللاحق؟
٢٨٧	ب - هل يجب التتابع في قضاء رمضان؟
٢٩٢	ج - كيف يقضى صوم التمتع؟
٢٩٢	١ - متى يفوت صيام الايام الثلاثة؟
٢٩٥	٢ - هل يصح قضاؤها؟
٢٩٧	٣ - هل يجب التفريق بين قضاء الثلاثة وصيام السبعة؟
٣٠٢	١٢ - إذا نذر صوم مدة معينة فلم يصح فيها وكيف يقضى؟
٣٠٣	١٣ - إذا نذر اعتكاف مدة معينة فلم يعتكف كيف يقضى؟
٣١١	١٤ - حكم ترك قضاء الصوم
٣٢٧	١٥ - النيابة في الصوم
٣٣٤	(تتمة) النيابة في الاعتكاف
٣٥٠	١٦ - كيفية النيابة في الصوم
٣٥٠	أ - من هو الولي الذي يصوم عن الميت؟
٣٥١	ب - مقدار ما يطعم عن كل يوم
٣٥٢	ج - هل يجب اخراج كفارة التأخير؟

مبحث الحج

١٤٩	١ - حكم من منعه المرض من اتمام الحج أو العمرة
١٦٦	٢ - هل يجب على المحصر قضاء؟
١٧٢	٣ - هل المرض احصار؟
١٧٦	٤ - هل يفيد الاشتراط في الاحرام؟

الموضوع

الصفحة

٢٢٧	٥ - أحكام فوات الحج والعمرة بلا عذر
٢٢٧	أ - أحكام افساد الحج والعمرة
٢٢٧	١ - فساد الحج والعمرة بالجماع
٢٢٨	٢ - وجوب الاستمرار بالنسك الباطل
٢٣٠	٣ - وجوب الهدي
٢٣١	٤ - وجوب القضاء
٢٣٢	- لو حصل الجماع بعد انقضاء بعض أركان الحج
٢٣٣	- ما هو الهدي الواجب في المسألة السابقة
٢٣٣	- هل يجب على المرأة ما يجب على الرجل بافساد الحج
٢٣٤	- هل المباشرة فيما دون الفرج كالجماع ؟
٢٣٤	- متى يجب الهدي
٢٣٤	- هل يجب على الرجل احجاج المرأة ؟
٢٣٥	- هل يجزىء نسك القضاء عن النسك الواجب
٢٣٥	ب - أحكام فوات الحج
٢٣٧	١ - وجوب التحلل بأعمال عمرة
٢٣٩	٢ - وجوب الهدي
٢٤٠	٣ - وجوب القضاء
٢٩٩	٦ - كيفية قضاء الحج
٢٩٩	أ - هل يجب مفارقة المرأة التي أفسد نسكه بجماعها
٣٠٠	ب - من أين يحرم في القضاء ؟
٣٠٥	٧ - إذا عين الاضحية ثم فات الوقت ولم يذبحها
٣١٨	٨ - النيابة في الحج
٣٢٥	النيابة في رمي الجمار
٣٥٤	٩ - كيفية النيابة في الحج
٣٥٤	أ - شروط المنوب عنه
٣٥٥	- هل تصح النيابة في حج النافلة عن الصحيح ؟
٣٥٧	- هل للعاجز أن يستنيب في حج النافلة ؟
٣٥٧	ب - شروط النائب في الحج
٣٥٧	- هل يشترط أن يكون النائب قد حج عن نفسه ؟
٣٦٠	- هل تصح نيابة المرأة عن الرجل في الحج والعكس ؟
٣٦١	ج - من أين يحرم النائب بالحج ؟
٣٦٢	- متى يحج عن الميت ؟

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
تمهيد	٩
الاداء والقضاء لغة	١١
تعريف الاداء والقضاء اصطلاحاً	١٢
تعريف الاداء عند الشافعية ومن وافقهم	١٣
تعريف القضاء عند الشافعية ومن وافقهم	١٤
اذا وقع بعض العبادة في الوقت وبعضها خارجه	١٥
تعريف الاداء عند الحنفية وأقسامه	١٦
تعريف القضاء عند الحنفية وأقسامه	١٩
مقارنة بين نتائج التعريفين	٢١
لا تلازم بين القضاء والأثم	٢٢
القضاء الحقيقي والمجازي	٢٣
التعريف المختار للقضاء في هذا البحث	٢٤
هل يحتاج القضاء الى أمر آخر؟	٢٦
الاعادة	٣٤
التعجيل	٣٨
النيابة	٤٠
البسباب الأول	
في قضاء العبادات	٤١
الفصل الأول: سبب قضاء العبادات	٤٣
المبحث الأول: الفوات بعذر وما يترتب عليه من أحكام	٤٥
المطلب الأول: الاعذار الشرعية المبيحة لتفويت العبادة	٤٥
اقسام الاعذار الشرعية	٤٧
الاعذار المسقطه	٤٧
الصبا	٤٧
الجنون	٤٩
العتة	٤٩
النوم	٤٩
الاغماء	٥٠
السكر	٥٠
النسيان	٥١
الجهل	٥١
الخطأ	٥٢
الاعذار المانعة من أداء العبادة	٥٢
الحيض	٥٢
النفاس	٥٢
الاعذار المبيحة لتأخير العبادة عن وقتها	٥٣

٥٣	المرض
٥٣	السفر
٥٣	الأكسراء
٥٥	المطلب الثاني : ما فات من العبادات بسبب الأعذار
٥٥	المقصد الأول : ما فات من العبادات بعذر الصبا
٥٥	أولاً - أحكام فوات الصلاة بعذر الصبا (وفيه مسائل)
٥٥	المسألة الأولى : إذا بلغ في آخر وقت الصلاة - وفيها صورتان
٥٥	الصورة الأولى : إذا بلغ وفي الوقت متسع
٥٥	الصورة الثانية : إذا بلغ وقد ضاق الوقت
٥٨	المسألة الثانية : إذا صلى ثم بلغ آخر الوقت هل يجب القضاء ؟
٦١	المسألة الثالثة : هل يجب قضاء الظهر بادرأك العصر وقضاء المغرب بادرأك العشاء
٦٣	ثانياً - أحكام فوات الزكاة بعذر الصبا (وفيه مسألة)
٦٣	هل على الصبي إذا بلغ قضاء الزكاة التي لم يخرجها الولي
٧١	ثالثاً - أحكام فوات الصوم بعذر الصبا (وفيه مسألة)
٧١	إذا بلغ في نهار رمضان هل يجب عليه قضاء ذلك اليوم
٧٢	المقصد الثاني : ما فات من العبادات بسبب الجنون
٧٣	أولاً - أحكام فوات الصلاة بعذر الجنون (وفيه مسائل)
٧٣	المسألة الأولى : إذا أفاق المجنون آخر وقت الصلاة
٧٣	المسألة الثانية : إذا دخل الوقت ولم يصل ثم جن هل يجب القضاء
٧٣	المسألة الثالثة : هل يجب قضاء العصر بادرأك الظهر وقضاء العشاء بادرأك المغرب
٧٦	المسألة الرابعة : إذا استغرق الجنون كل وقت الصلاة هل يجب القضاء ؟
٨٠	ثانياً - أحكام فوات الزكاة بسبب الجنون (وفيه مسألتان)
٨٠	هل يجب قضاء ما فات من الزكاة بسبب الجنون ؟
٨٠	ثالثاً - أحكام فوات الصيام بسبب الجنون (وفيه مسألة)
٨١	هل يفسد الجنون الصوم ؟
٨٣	هل يجب قضاء ما فات من رمضان بسبب الجنون ؟
٨٥	المقصد الثالث : ما فات من العبادات بسبب الأغماء
٨٥	أولاً - أحكام فوات الصلاة بعذر الأغماء (وفيه مسائل)
	١ - إذا أفاق المغمى عليه آخر الوقت
	٢ - إذا دخل الوقت ولم يصل ثم اغمى عليه
	٣ - إذا استغرق الأغماء كل وقت الصلاة
٩٠	ثانياً - أحكام فوات الصيام بعذر الأغماء (وفيه مسألتان)
٩١	هل يفسد الأغماء الصوم ؟
٩٢	هل يجب قضاء ما فات من الصوم بسبب الأغماء ؟
٩٣	المقصد الرابع : ما فات من العبادات بعذر النوم
٩٣	إذا نام قبل دخول الوقت ولم يستيقظ إلا بعد خروجه
٩٣	إذا نام بعد دخول الوقت ولم يستيقظ إلا بعد خروجه
٩٤	المقصد الخامس : ما فات من العبادات بعذر الخطأ

أولاً - أحكام فوات الصلاة بعذر الخطأ (وفيه مسألتان)	٩٥
١- إذا اجتهد في دخول الوقت ثم تبين أنه صلى قبله	٩٥
٢- إذا اجتهد في القبلة فأخطأ	٩٦
ثانياً - أحكام فوات الزكاة بعذر الخطأ (وفيه مسألة)	١٠٠
إذا دفع الزكاة إلى من ظنه مستحقاً ثم تبين الخطأ	١٠٠
ثالثاً - أحكام فوات الصيام بعذر الخطأ (وفيه مسألة)	١٠٤
إذا اجتهد في طلوع الفجر أو غروب الشمس فأخطأ	١٠٤
المقصد السادس : ما فات من العبادات بسبب الجهل	١١٠
المسألة الأولى : إذا جهل وجوب العبادات	١١٠
المسألة الثانية : إذا صلى جاهلاً بوجود نجاسة على بدنه أو ثوبه ثم علم بذلك	١١١
المسألة الثالثة : إذا جهل بطلان صلاة الإمام	١١٥
أولاً - إذا جهل أن الإمام محدث ثم علم بذلك	١١٦
الحالة الأولى : إذا كان الإمام ناسياً لحديثه	١١٦
الحالة الثانية : إذا كان الإمام ذاكرة للحديث	١١٦
ثانياً - إذا جهل وجود نجاسة على ثوب الإمام أو بدنه ثم علم بها	١٢٢
ثالثاً - إذا جهل أن الإمام كافر ثم تبين ذلك	١٢٤
المسألة الرابعة : إذا جهل أن الإمام لا تصح القدوة به	١٢٧
أولاً - إذا جهل أن الإمام فاسق ثم تبين ذلك	١٢٧
ثانياً - إذا جهل أن الإمام أُمِّي ثم تبين ذلك	١٣٣
المقصد السابع : ما فات من العبادات بسبب النسيان	١٣٥
أولاً - إذا نسي الصلاة حتى خرج وقتها	١٣٥
ثانياً - إذا نسي الصيام فأثني مفطراً هل يجب القضاء ؟	١٣٥
المقصد الثامن : ما فات من العبادات بسبب المرض	١٤٠
أولاً - أحكام فوات الصلاة بعذر المرض (وفيه مسألتان)	١٤٠
المسألة الأولى : هل يجب القضاء بسبب المسح على الجبيرة ؟	١٤٠
المسألة الثانية : هل يجب القضاء على من تيمم خوف المرض ؟	١٤٤
ثانياً - أحكام فوات الصوم بعذر المرض (وفيه مسألة)	١٤٦
المريض يفطر ويقضي	١٤٦
أ - حد المرض الذي يبيح الإفطار	١٤٧
ب - إذا مات المريض قبل أن يقدر على القضاء أو مات المسافر قبل أن يقيم	١٤٨
ج - المريض الذي لا يرجى برؤه والشيخ الهرم يطعمان بدل الصيام	١٤٨
ثالثاً - أحكام فوات الحج بسبب المرض (وفيه مسألة)	١٤٩
إذا منعه المرض من إتمام الحج أو العمرة	١٤٩
المقصد التاسع : ما فات من العبادات بعذر السفر	١٥٠
أحكام فوات الصيام بعذر السفر	١٥٠
١- المسافة التي يباح فيها الإفطار	١٥٠
٢- هل صيام المسافر بعد رمضان أداء أم قضاء ؟	١٥١
هل يجوز الصيام في السفر ؟	١٥٢
٣- هل للمسافر أن يترخص بالإفطار في اليوم الذي خرج فيه ؟	١٥٩

١٦٣ إذا صام وهو مسافر هل له أن يفطر ؟
١٦٤	المقصد العاشر : ما فات من العبادات بسبب الإكراه
١٦٤	أولاً - الإكراه على الإفطار
١٦٦	هل يجب على المحصر قضاء ؟
١٧٢	هل المرض أحصر ؟
١٧٦	هل يفيد الاشتراط في الإحرام ؟
١٧٨	المقصد الحادي عشر : ما فات من العبادات بعذر الحيض والنفاس
١٧٨	الحائض والنفاس تقضيان الصوم ولا تقضيان الصلاة
	لو طهرت قبل خروج الوقت هل تقضي ؟ ولو حاضت بعد دخوله
١٧٩	وقبل أن تصلي هل تقضي ؟
١٨١	المقصد الثاني عشر : ما فات من العبادات بعذر الحمل والارضاع
١٨١	هل يجب على الحامل والمرضع قضاء الصوم ؟
١٨٦	المقصد الثالث عشر : ما فات من العبادات بسبب العجز
١٨٦	المسألة الأولى : إذا عجز عن إزالة النجاسة
١٨٦	١- إذا عجز عن طهارة البدن
١٨٨	٢- إذا عجز عن تطهير الثوب
١٨٩	٣- إذا عجز عن طهارة موضع الصلاة
١٩١	المسألة الثانية : إذا عجز عن الوضوء - أو الغسل - والتميم
١٩٦	المسألة الثالثة : إذا عجز عن ستر العورة هل يجب القضاء ؟
١٩٨	المبحث الثاني : فوات العبادات بلا عذر وأحكامه
١٩٨	المطلب الأول : أحكام فوات الصلاة بلا عذر
١٩٨	المسألة الأولى : هل يكفر تارك الصلاة ؟
٢٠٢	المسألة الثانية : الجزاء الدنيوي لتارك الصلاة
٢٠٣	المسألة الثالثة : هل يجب قضاء ما فات من الصلاة بلا عذر ؟
٢١٢	المطلب الثاني : أحكام فوات الزكاة بلا عذر
٢١٢	المسألة الأولى : هل تجب الزكاة على الفور ؟
٢١٣	المسألة الثانية : حكم منع الزكاة
٢١٤	هل يؤخذ نصف مال مانعها ؟
٢١٥	المطلب الثالث : أحكام فوات الصيام بلا عذر
٢١٥	المسألة الأولى : حكم الإفطار بالجماع
٢١٥	أولاً - حكم الرجل
٢١٧	ثانياً - هل تجب الكفارة على المرأة ؟
٢٢٠	هل يجب القضاء مع الكفارة ؟
٢٢١	حكم الإفطار بغير الجماع
٢٢١	أولاً - الكفارة
٢٢٤	ثانياً - هل يجب القضاء على من أفطر عامداً ؟
٢٢٧	المطلب الرابع : أحكام فوات الحج والعمرة بلا عذر
٢٢٧	المقصد الأول : أحكام افساد الحج والعمرة
٢٢٧	المسألة الأولى : فساد الحج والعمرة بالجماع

الصفحة	الموضوع
٢٢٨	المسألة الثانية : وجوب الاستمرار بالنسك الباطل
٢٣٠	المسألة الثالثة : وجوب الهدى
٢٣١	المسألة الرابعة : وجوب القضاء
٢٣٢	لو حصل الجماع بعد انقضاء بعض أركان الحج
٢٣٣	ما هو الهدى الواجب في المسألة السابقة
٢٣٣	هل يجب على المرأة ما يجب على الرجل بإفساد الحج؟
٢٣٤	هل المباشرة فيما دون الفرج كالجماع ؟
٢٣٤	متى يجب الهدى ؟
٢٣٤	هل يجب على الرجل إحجاج المرأة ؟
٢٣٥	هل يجزئ نسك القضاء عن النسك الواجب ؟
٢٣٥	المقصد الثاني : أحكام فوات الحج
٢٣٧	المسألة الأولى : وجوب التحلل بأعمال عمرة
٢٣٩	المسألة الثانية : وجوب الهدى
٢٤٠	المسألة الثالثة : وجوب القضاء
٢٤٢	المبحث الثالث : أفساد النافلة
٢٤٢	تعريف النافلة :
٢٤٢	المطلب الأول : حكم قضاء النافلة إذا لم يشرع فيها
٢٤٧	المطلب الثاني : حكم قضاء النافلة إذا شرع بها ثم أبطلها
٢٤٧	هل تصير النافلة واجبة بالشروع ؟
٢٥٢	هل يجب قضاء النافلة إذا أفسدها ؟
٢٥٧	الفصل الثاني : وقت القضاء وكيفيته ، وفيه خمسة مباحث
٢٥٨	المبحث الأول : وقت قضاء الصلاة وكيفيته ، وفيه مطلبان
٢٥٨	المطلب الأول : وقت قضاء الصلاة وفيه مسألتان
٢٥٨	المسألة الأولى : هل تجب الفورية في القضاء ؟
٢٦٠	المسألة الثانية : هل تقضى الصلاة في وقت الكراهة ؟
٢٦٣	تمة : مقدار ما يقضى كل يوم
٢٦٤	المطلب الثاني : كيفية قضاء الصلاة (وفيه ست مسائل)
٢٦٤	المسألة الأولى : هل يجب الترتيب في القضاء ؟
٢٦٧	المسألة الثانية : هل يسن الاذان والاقامة للفائتة ؟
٢٦٩	المسألة الثالثة : هل تقضى الفائتة في جماعة ؟
٢٧٠	المسألة الرابعة : هل يجهر في الجهرية الفائتة ؟
	المسألة الخامسة : إذا قضى فائتة السفر في الحضر هل يتم ؟
٢٧١	وإذا قضى فائتة الحضر في السفر هل يقصر ؟
٢٧٤	المسألة السادسة : كيف تقضى صلاة الجمعة ؟
٢٧٦	المبحث الثاني : كيفية قضاء الزكاة
٢٧٦	المسألة الأولى : كيفية زكاة الدين بعد قبضة
	المسألة الثانية : كيفية قضاء زكاة المغصوب والضال
٢٨١	الذي لا يمكن الوصول إليه - بعد قبضه
٢٨٤	المبحث الثالث : وقت وكيفية قضاء الصيام

	المسألة الأولى : وقت قضاء صوم رمضان وهل تجب الكفارة
٢٨٤	بالتأخير عن رمضان اللاحق ؟
٢٨٧	المسألة الثانية : هل يجب التتابع في قضاء رمضان ؟
٢٨٢	المسألة الثالثة : كيف تقضى صوم التمتع ؟
٢٩٢	أولا - متى يفوت صيام الأيام الثلاثة ؟
٢٩٥	ثانيا - هل يصح قضاؤها ؟
٢٩٧	ثالثا - هل يجب التفريق بين قضاء الثلاثة وصيام السبعة ؟
٢٩٩	المبحث الرابع : كيفية قضاء الحج
٢٩٩	المسألة الأولى : هل يجب مفارقة المرأة التي أفسد نسكه بجماعها ؟
٣٠٠	المسألة الثانية : من أين يحرم في القضاء ؟
٣٠٢	المبحث الخامس : كيفية قضاء النذر المؤقت والكفارات
٣٠٢	المسألة الأولى : إذا نذر صوم مدة معينة فلم يصم فيها كيف يقضى ؟
٣٠٣	المسألة الثانية : إذا نذر اعتكاف مدة معينة فلم يعتكف كيف يقضى ؟
٣٠٥	المسألة الثالثة : إذا عين الأضحية ثم فات الوقت ولم يذبحها
٣٠٦	المسألة الرابعة : كيفية قضاء الكفارات
٣٠٨	الفصل الثالث : حكم ترك القضاء وتأخيره
٣٠٨	١- حكم ترك قضاء الصلاة
٣٠٩	هل تقبل الحاضرة ممن ترك القضاء ؟
٣٠٩	هل تصح النافلة ممن ترك قضاء الغائبة ؟
٣١٠	٢- حكم ترك قضاء الزكاة
٣١١	٣- حكم ترك قضاء الصوم
٣١١	٤- حكم ترك قضاء الحج والعمرة
	الباب الثاني
٣١٣	النيابة في العبادات - وفيه أربعة فصول
٣١٤	الفصل الأول : العبادات التي تصح فيها النيابة
٣١٤	توطئة
٣١٥	المسائل المتفق عليها
٣١٧	المسائل المختلف فيها
٣١٨	المبحث الأول : النيابة في الحج
٣٢٥	النيابة في رمي الجمار
٣٢٧	المبحث الثاني : النيابة في الصوم
٣٣٤	تتمة : النيابة في الاعتكاف
٣٣٦	المبحث الثالث : النيابة في الصلاة
٣٣٩	الإطعام بدلا عن الصلاة
٣٤١	توضيح حول (فدية الصلاة)
٣٤٥	الفصل الثاني : كيفية النيابة في العبادات - وفيه أربعة مباحث
٣٤٦	المبحث الأول : كيفية النيابة في الزكاة
٣٥٠	المبحث الثاني : كيفية النيابة في الصوم

٣٥٠	أ - من هو الولي الذي يصوم عن الميت ؟
٣٥١	ب - مقدار ما يطعم عن كل يوم
٣٥٢	ج - هل يجب اخراج كفارة التأخير ؟
٣٥٤	المبحث الثالث : كيفية النيابة في الحج
٣٥٤	أ - شروط المنوب عنه
٣٥٥	هل تصح النيابة في حج النافلة عن الصحيح ؟
٣٥٧	هل للعاجز أن يستنيب في حج النافلة ؟
٣٥٧	ب - شروط النائب في الحج
٣٥٧	هل يشترط أن يكون النائب قد حج عن نفسه ؟
٣٦٠	هل تصح نيابة المرأة عن الرجل في الحج ، والعكس ؟
٣٦١	ج - من أين يحرم النائب بالحج ؟
٣٦٢	متى يحج عن الميت ؟
٣٦٥	المبحث الرابع : كيفية النيابة في العبادات الاخرى
٣٦٧	الفصل الثالث : حكم الاستئجار على العبادات التي تصح فيها النيابة
٣٦٩	توطئة حول تصور الاستئجار في العبادات
٣٧٠	حكم أخذ الأجر على العبادات
٣٨٢	الفصل الرابع : فيمن مات وفي ذمته شيء من العبادات - وفيه ثلاثة مباحث
٣٨٤	توطئة
٣٨٦	المبحث الاول : هل يجب أن يخرج من التركة ما تقضى به العبادات الفائتة ؟
٣٩٣	المبحث الثاني : ترتيب ما تقضى به العبادات بين الحقوق المتعلقة بالتركة
	المبحث الثالث : في حكم الوصية بالقربات والتبرع بها وهل يصل
٣٩٩	ثوابها للموصي والمتبرع عنه ؟
٤٠٩	خاتمة البحث
٤١١	مراجع البحث
٤٢٩	فهرست المباحث الفقهية

وقعت بعض الاخطاء المطبعية ننبه اليها فيما يلي :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٣	٢٢	المستشفى	المستشفى
٢٦	٢٥	انظر صفحة	انظر صفحة ١٥١ وما بعدها
٦٤	٢	منه	منهم
٦٦	١٣	ونية	×
٩٠	٤	ن	أن
١٢٦	٥	موفد	معرفة
١٢٩	٦	معروف	مروان
١٢٩	٨	والحجاج مروان	والحجاج معروف
١٣٠	١٨	تؤمن	لا تؤمن
١٣١	٧	روى	روى
١٥٩	٨	رحمة الله تعالى	رحمة الله تعالى عليه
١٦٨	٢٠	وقد	فقد
١٨٧	١	موضع السطر الاول	يصير سطرًا ثانيًا
١٨٧	١٧	يبقى	يبقى
١٩٢	٨	يفتي	يفتي
٢٠١	١٦	القوم	القول
٢٠٩	١٦	الصلاه	الصلاة
٢١٦	١٤	ذلك	ذلكم
٢٣٢	١٨	الإفارضة	الإفاضة
٢٦٥	٢٥	فتح التقدير	فتح القدير
٢٦٦	١١	ماصيتها	ماصليتها
٢٧٥	٢٦	المناج	المنهاج
٢٧٩	٨	نحب	تحب
٢٨٧	١٦	ورواه	ورواة
٢٨٨	١	بقضيتها	يقضيتها
٢٨٩	١٦	تقيده	تقيده
٢٩٩	٣	السطر الاول « أفسد حجه أو عمرته بالجماع »	يصير سطرًا ثانيًا بعد قوله « وكذلك من »
٣٠٨	١٦	يولون	يقولون
٣١٠	٨	الفوائد	الفوائت
٣٢٢	١	أف أصوم	أفأصوم
٣٢٤	٦	مشكلة	مشكاة
٣٣٩	٩	ماتب	ماتت
٣٧٩	١٩	تسموهن	تمسوهن
٣٨١	٢٠	معضرياً	معضوباً
٣٨٤	٤	يدني	بدني
٣٩١	٩	صلعم	صلى الله عليه وسلم

الصفحة	السطر	الخطب	الصواب
٣٩١	٢٢	يقبول	يقول
٣٩١	٢٢	تعالني	تعالى
٣٩٤	٢٣	الكشاف	الكشاف ٥٠٩/١
٣٩٤	٢٧	اثمن	الثن
٤٠٢	٩	الملائكة	والملائكة
٤٠٦	٣	صلعم	صلى الله عليه وسلم
٤٠٨	٩	ب	بين

مطبعة الشرق ومكتبتها
مادة - شاع الرطة - ترب دوارة